

مَوْلَانَا الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى



دار العلوم
ہاقدانیہ
کراچی



کراچی
دار العلوم
ہاقدانیہ

الموضح عن جهة إبحار القرآن (الصِّفَة)

الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى

عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِي، عَلَّمُ الْهَدْيِ

(٣٥٥-٤٣٦ هـ)

تحقيق

عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِي

لِلْمَوْلَانَا الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى

المَوْضِحُ عَنْ جِهَةِ إِبْجَازِ الْقُرْآنِ (الصَّرْفَةُ)

الشَّريفُ المَرْتَضَى
عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ المَوْسَوِيِّ، عُلِّمَ الهُدَى
(٣٥٥-٤٣٦ هـ)

تحقيق
عِدَّةٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ



مَوْلَانَا الشَّريفُ المَرْتَضَى / ٦



سرشناسه:	سیدمرتضی، علی بن حسین، ۳۵۵ - ۴۳۶ ق.
عنوان و نام پدیدآور:	الموضح عن جهة إعجاز القرآن (الصرقة) / الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي، علم الهدى، تحقيق: عذّة من المحققين. إشراف: محمد حسين الدرايتي؛ إعداد: مركز المؤتمرات العلمية والبحوث الحرة التابع لمؤسسة دار الحديث.
مشخصات نشر:	مشهد المقدسة: الأستانة الرضوية المقدسة، مجمع البحوث الإسلامية، ۱۴۴۱ق. - = ۱۳۹۸.
مشخصات ظاهري:	۴۵۲ ص.
فروست:	المؤتمر الدولي لذكرى ألفية الشريف المرتضى. مؤلفات الشريف المرتضى؛ ۶.
شابک:	۴-۴۳۶-۶۰۰-۹۷۸.
وضعيت فهرست نویسی:	فیبأ.
یادداشت:	جأب قبلي؛ مشهد: مجمع البحوث الإسلامية، ۱۴۲۴ق. = ۱۳۸۲.
موضوع:	قرآن -- أعجاز
موضوع:	قرآن -- علوم قرآني.
شناسه افزوده:	بنیاد پژوهشهای اسلامی.
رده بندی دیویی:	۲۹۷/۱۵۸.
رده بندی کنگره:	۸۶ BP.
شماره کتاب شناسی ملی:	۵۵۵۵۸۵۷.



المؤتمر الدولي لذكرى ألفية الشريف المرتضى - مؤلفات الشريف المرتضى ٦/ الموضح عن جهة إعجاز القرآن (الصرقة)

تحقيق: محمدرضا الأنصاري، حيدر البياتي (الحسن)،

جواد فاضل البخشايشي، حب الله النجفي

إشراف: محمد حسين الدرايتي

الإخراج الفتي: محمذكريم الصالحي

تصميم الغلاف: نيما نقوي

الطبعة الأولى: ۱۴۴۱ق/ ۱۳۹۸ش/ ۴۰۰ نسخة، وزيري/ الثمن: ۶۰۰۰۰ ريال إيراني

الطبعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للأستانة الرضوية المقدسة

مجمع البحوث الإسلامية، ص.ب: ۳۶۶- ۹۱۷۳۵

هاتف وفاكس وحدة المبيعات في مجمع البحوث الإسلامية: ۰۵۱- ۳۲۲۳۰۸۰۳

مؤسسة العلمية-الثقافية في دار الحديث، قم، ص.ب: ۸۱۶- ۳۷۱۸۵

هاتف مركز المبيع في مؤسسة العلمية-الثقافية في دار الحديث: ۰۲۵- ۳۷۷۴۰۵۴۵

www.islamic-rf.ir

info@islamic-rf.ir

الفهرس الإجمالي

٧	مقدمة التحقيق.....
٤١	نماذج من تصاوير النسخة.....
	الموضح عن جهة إعجاز القرآن (الصرفة)
٥١	الفصل الأول: في بيان مذهب الصرفة.....
١٣٧	الفصل الثاني: في بيان سائر المذاهب في جهة إعجاز القرآن والردّ عليها.....
١٦٧	الفصل الثالث: في بيان ما يلزم مخالفتي الصرفة.....
٢٣٣	الفصل الرابع: في تتبّع ما ذكره صاحب الكتاب المعروف بـ«المغني» ممّا يتعلّق بالصّرفة..
٣٢٣	شبهتان حول نظرية الصرفة.....
٣٣٣	استدراكات.....
٣٣٥	الاستدراك الأول: في الدلالة على وقوع التحديّ بالقرآن.....
٣٤٧	الاستدراك الثاني: في أنّ القرآن لم يعارض.....
٣٦٥	الاستدراك الثالث: في أنّ معارضة القرآن لم تقع لتعذّرها.....
٣٨٣	الاستدراك الرابع: في أنّ تعذّر المعارضة كان مخالفاً للعادة.....
٣٩١	الفهارس العامة.....

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْخَلْقَ، أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ أَنْبِيَاءً وَرِسَالاً لَهْدَايَتِهِمْ وَإِرْشَادِهِمْ إِلَى طَرِيقِ الصَّلَاحِ، فَكَانَ هَؤُلَاءِ الْأَنْبِيَاءِ هُمُ الْوَسَائِطُ بَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَبَيْنَ خَلْقِهِ، وَكَانُوا مُخْتَصِّينَ بِرَابِطٍ خَفِيٍّ مَعَ الْغَيْبِ دُونَ سَائِرِ الْبَشَرِ، وَهُوَ الْوَحْيُ، وَلَأَجْلِ أَنْ يَشْتَبَوْا اتِّصَالَهُمْ بِالْغَيْبِ صَارَ مِنَ الْمَحْتَمِّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَأْتُوا بِآيَةٍ وَدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، فَكَانَتِ الْمَعْجِزَةُ هِيَ الدَّلِيلُ عَلَى النُّبُوَّةِ.

وَقَدْ تَنَوَّعَتِ مَعْجِزَاتُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى طُولِ التَّارِيخِ، وَاخْتَلَفَتْ بِحَسَبِ ثَقَافَاتِ كُلِّ عَصْرِ، وَبِحَسَبِ الْمَهَارَاتِ الَّتِي كَانَ يَخْتَصُّ بِهَا أَبْنَاءُ كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ... إِلَى أَنْ وَصَلَ الْأَمْرُ إِلَى عَصْرِ رَسُولِ الْإِنْسَانِيَّةِ الْكَبِيرِ، وَبَاعَثَ تَعَالِيمُ الْأَنْبِيَاءِ وَتُجَدِّدُهَا، رَسُولُ اللَّهِ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَقَدْ جَاءَ بِشَرِيعَةِ التَّوْحِيدِ الْخَاتِمَةِ وَالمُسْتَمْرَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَجَاءَ بِآيَةِ نُبُوَّتِهِ، فَكَانَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، ذَاكَ الْكِتَابَ الْخَالِدَ، وَ أَحَدَ الثَّقَلَيْنِ اللَّذَيْنِ تَرَكَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي أُمَّتِهِ مِنْ بَعْدِهِ، لَا يَنَالُهُ تَغْيِيرٌ وَلَا تَحْرِيفٌ، وَلَا يَصِيْبُهُ قَدَمٌ عَلَى مَرِّ الدُّهُورِ وَالْعُصُورِ، بَلْ يَتَجَدَّدُ يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ، وَكَأَنَّهُ نَزَلَ السَّاعَةَ.

القرآن معجزة الرسول الخالدة

لقد تمكّن رسول الله صَلَّى الله عليه وآله من خلال القرآن أن يتحدّى العربَ الفصحاء، الذين بلغوا شأنًا كبيراً في مجال الشعر، و الفصاحة، و البلاغة، و معارضة الكلام بالكلام. لقد تحدّاهم أن يأتوا بسورةٍ واحدةٍ مثل إحدى سور القرآن، لكنّهم أحجموا عن ذلك، بل عجزوا عنه، و فضّلوا أن يقاتلوه، و يبذلوا مُهَجَّهم للقضاء على دعوته، بدل أن يعارضوا ما جاء به من القرآن ببضع كلماتٍ كانوا هم الأقدَر عليها من بين سُكَّان الأرض.

و قد اتَّفَق المسلمون على مدى التاريخ على كون القرآن معجزة الرسول الخالدة، و لم يختلفوا في هذه النقطة، لكنّهم اختلفوا في تحليل حقيقة إعجازه و جهته، و أنّه من أيّ جهةٍ صار معجزاً؟

فهل هو معجزٌ من جهة فصاحته، أو نظمه، أو كليهما، أو من جهة إخباره عن الغيوب، أو عدم وجود الاختلاف فيه، إلى غير ذلك من الجهات التي ذُكرت لإعجاز القرآن؟

و لذلك طُرح بين المتكلّمين بحثٌ عُرف باسم: «جهة إعجاز القرآن»، فهذا البحث لا يُبحث فيه عن أصل إعجاز القرآن؛ لأنّه كما تقدّم لا خلاف فيه بين المسلمين، و إنّما يُبحث فيه عن تحليل جهة هذا الإعجاز، و الوجه الذي حصل من أجله.

النظريات في جهة إعجاز القرآن

و قد طُرحت نظريات متعدّدة لتحليل جهة إعجاز القرآن، و بيان الوجه في ذلك:

١. و من أهمّ تلك النظريات نظرية «الفصاحة»، فقد ذهب هذه النظرية - و التي

لاقت إقبالاً منقطع النظير بين مختلف الفرق الإسلامية - إلى أن فصاحة القرآن بلغت حدّاً تجاوز حدّ القدرات البشرية، بحيث عجز عن مجاراتها و معارضتها العربُ العرباء، الذين أمسكوا بناصية الفصاحة، و ترعّوا على قَمّة البلاغة، و كانوا يمتلكون القدرة على التصرّف بالكلمات الفصيحة بكلّ يسرٍ و سهولة.

٢. و من تلك النظريات نظرية «النظم» و التي تعني أنّ نظم القرآن و تأليفه و ترتيبه، معجزٌ و خارج عن قدرة البشر. فإنّ لكلّ كلامٍ نظاماً معيّناً، فنظم الشعر و ترتيبه يختلف عن نظم النثر و الخطابة و السجع و غير ذلك من ضروب الكلام، و أنّ القرآن قد جاء بنظمٍ و تأليفٍ جديدٍ للكلمات، بحيث صار معجزاً للبشر عن أن يأتوا بمثله.

٣. ومنها: نظرية الإخبار عن الغيوب، فقد وردت في القرآن إخباراتٌ كثيرة عن أمورٍ معيّنة، يعجز البشر عن معرفتها، فصارت هذه الإخبارات عند البعض هي الوجه في إعجاز القرآن.

٤. و منها: نظرية عدم وجود الاختلاف، فإنّ الملاحظ للقرآن الذي نزل في خلال فترةٍ طويلةٍ تصل إلى ثلاث و عشرين سنة، في حالاتٍ مختلفة، من حربٍ و سلم، و خوفٍ و أمن، و حصارٍ و مُلك، و غير ذلك من الحالات الكثيرة، لا يجد فيه اختلافاً بين آياته و سوره، و التعاليم التي نزل بها، و لو كان هذا الكتاب من تأليف إنسانٍ مهما كان، لوجدناه مليئاً بالاختلافات و التناقضات.

فهذه النظريات هي أهمّ النظريات التي طُرحت لأجل تحليل و بيان جهة إعجاز القرآن، و قد تعرّض الشريف المرتضى لها و لغيرها في هذا الكتاب بالتفصيل، و أبدى رأيه حولها.

التعريف بنظرية الصرفة

والذي يهمنّا في هذه المقدّمة أن نتحدّث عن نظريّة أخرى حول ذلك، فقد ظهرت إلى جانب تلك النظريّات نظريّة أخرى حاولت إبداء تحليلٍ مُغاير لجهة إعجاز القرآن، قد يبدو للوهلة الأولى غريباً، أو حتّى مرفوضاً، وهي النظريّة التي عُرفت بالصرفة.

فقد ذهبت هذه النظريّة إلى أنّ إعجاز القرآن لم يكن في فصاحته أو نظمته أو غير ذلك، وإنّما إعجازه في أنّ الله تعالى صرفَ الذين أرادوا معارضة القرآن والإتيان بمثله عن القيام بذلك، ومنعهم منه، وذلك من خلال تصرف تكويني من الله تعالى القادر على كلّ شيء.

وقد ذكرت ثلاثة تقرّيات لنظريّة الصرفة:

أولاهّا: أنّ الله تعالى سلب دواعي العرب من المعارضة، مع حصول أسباب ذلك، وتوفّر الدواعي للمعارضة فيهم، مثل التقريع بالعجز، والاستنزال من المراتب العالية، والتكليف بالانقياد والخضوع.

وثانيها: أنّ الله تعالى سلبهم العلوم التي لا بدّ منها في حصول المعارضة بما يشاكل القرآن أو يقاربه. وهذا التقريب هو الذي اختاره الشريف المرتضى، كما سوف يأتي.

وثالثها: أنّ الله تعالى منعهم بالإلجاء على جهة القسر عن المعارضة، وسلبهم قواهم على ذلك^١.

تاريخ القول بالصرفة

أول مَنْ نُسبت إليه هذه النظريّة هو المتكلّم المعتزلي أبو إسحاق إبراهيم النّظام (ت ٢٣١)، إلّا أنّ هذه النظريّة قد نقلت بصورة مجملة عنه، من دون إعطاء بيان

مفصل لحقيقتها أو الدليل عليها^١. وقد نسب أبو الحسن الأشعري (ت ٣٢٤) إليه ذلك، لكنّه نسب إليه في نفس الوقت نظريةً أخرى، وهي الإخبار عن الغيوب، حيث قال:

و قال النظام: الآية و الأعجوبة في القرآن ما فيه من الإخبار عن الغيوب، فأما التأليف و النظم، فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد لولا أن الله منعهم بمنع و عجزٍ أحدثهما فيهم^٢.

و أيضاً نسب إليه الخياط المعتزلي (ت بعد ٣٠٠) نظرية الإخبار عن الغيوب، فقال:

اعلم - علمك الله الخير - أن القرآن حجة للنبي عليه السلام على نبوته عند إبراهيم - يعني به النظام - من غير وجه: فأحدها ما فيه من الإخبار عن الغيوب...^٣

لكنّه لم ينسب إليه نظرية الصرفة.

و على أيّ حال، فقد اشتهر عن النظام القول بالصرفة.

و قد تبعه - كما قيل - في هذه النظرية كل من أبي إسحاق النصيبي^٤، و عبّاد بن سليمان الصيمري، و هشام بن عمرو القوّطي^٥.

كما نُقل عن أبي موسى المردار (ت ٢٢٦) القول بالصرفة^٦، و نُقل عنه أيضاً أنّه

١. الذخيرة، ص ٣٧٨.

٢. مقالات الإسلاميين، ص ٢٢٥.

٣. الانتصار، ص ٢٧؛ و راجع: الفرق بين الفرق، ص ١٢٧.

٤. تمهيد الأصول، ص ٣٣٤.

٥. أوائل المقالات (قسم التعليقات)، ص ١٦٦.

٦. البيان في إعجاز القرآن، ص ٨١.

قال: «إنَّ الناس قادرون على مثل القرآن فصاحةً ونظماً و بلاغة^١»، وهذا قد يعني إيمانه بالصرفة؛ لأنَّ القائل بالصرفة يقول أيضاً إنَّهم كانوا قادرين على مثل فصاحة القرآن ونظمه، إلَّا أنَّ الله تعالى صرفهم عن المعارضة.

و ذهب الجاحظ (ت ٢٥٥) إلى القول بالصرفة في بعض كتبه، حيث قال: «فإنَّا نقول بالصرفة في عامَّة هذه الأصول... و ذكرنا من صرف أو هام العرب عن محاولة معارضة القرآن»^٢.

نعم، لا يبعد أن يكون الجاحظ قد تخلَّى عن هذه النظريَّة فيما بعد، كما هو ديدنه في تغيير آراءه.

و عدَّ الرَّمَّاني (ت ٣٨٦) الصرفة أحدَ وجوه إعجاز القرآن، حيث قال:

و أمَّا الصرفة، فهي صرف الهمم عن المعارضة، و على ذلك كان يعتمد بعضُ أهل العلم في أنَّ القرآن معجزٌ من جهة صرف الهمم عن المعارضة، و ذلك خارج عن العادة كخروج سائر المعجزات التي دلَّت على النبوة. و هذا عندنا أحد وجوه الإعجاز التي يظهر منها للعقول^٣.

و ممَّن ذهب إلى الصرفة ابنُ حزم الأندلسي (ت ٤٥٦)، حيث قال:

و إنَّ كلَّ كلمةٍ قائمة بالمعنى نعلم أنَّها إنَّ تُليت أنَّها من القرآن، فإنَّها معجزة لا يقدر أحد على المجيء بمثلها أبداً؛ لأنَّ الله تعالى حال بين الناس و بين ذلك^٤.

١. الملل و النحل، ج ١، ص ٦٩؛ الفرق بين الفرق، ص ١٤٢.

٢. الحيوان، ج ٢، ص ٤٥٩.

٣. النكت في إعجاز القرآن، ص ١١٠.

٤. الفصل في الملل و الأهواء و النحل، ج ٢، ص ٥٣.

فهذه الحيلولة تعبيرٌ آخر عن الصرفة.

و عندما وصلت النوبة إلى الإمامية، وجدت هذه النظرية بينهم مَنْ يؤمن بها و يدافع عنها، فقد آمن الشيخ المفيد (ت ٤١٣) بها، و قال:

القول في جهة إعجاز القرآن: و أقول: إنّ جهة ذلك هو الصرف من الله تعالى إلى أهل الفصاحة و اللسان عن المعارضة للنبي صلى الله عليه و آله بمثله في النظام عند تحدّيه لهم، و جعل انصرافهم عن الإتيان بمثله - و إن كان في مقدورهم - دليلاً على نبوّته صلى الله عليه و آله، و اللطف من الله تعالى مستمرّ في الصرف عنه إلى آخر الزمان. و هذا من أوضح برهان في الإعجاز، و أعجب بيان^١.

إلا أنّ القطب الراوندي (ت ٥٧٣) و العلامة المجلسي (ت ١١١١) نسبا إلى الشيخ المفيد القول بنظرية الفصاحة المعجزة لا الصرفة^٢، و لكنهما لم يذكر اسم الكتاب أو الرسالة التي ذهب فيها المفيد إلى ذلك.

و ظهر بعد ذلك الشريف المرتضى (ت ٤٣٦)، و تبنّى نظرية الصرفة، و حاول الدفاع عنها بقوة في مختلف كتبه و رسائله^٣، حتّى أنّه ألف كتاباً مستقلاًّ حول هذا الموضوع، و هو هذا الكتاب الذي بين أيدينا، حيث خصّصه للبحث عن الصرفة، و الدفاع عنها، و مناقشة النظريات الأخرى المطروحة في هذا المجال. و بذلك تحوّل الشريف المرتضى إلى أكبر و أبرز متكلم على الإطلاق تبنّى

١. أوائل المقالات، ص ٦٣.

٢. الخرائج و الجرائح، ج ٣، ص ٩٨١؛ بحار الأنوار، ج ١٧، ص ٢٢٤.

٣. الذخيرة، ص ٣٧٨؛ رسائل الشريف المرتضى (أجوبة المسائل الرئسية الأولى)، ج ٢، ص ٣٢٦، ٣٢٤؛ أجوبة المسائل الطرابلسية الأولى (مخطوط)، المسألة السابعة؛ رسائل الشريف المرتضى (أجوبة المسائل الطرابلسية الثانية)، ج ١، ص ٣٤٨.

نظريّة الصرفة، و ألف فيها، ونظر لها، ودافع عنها بكل ما أوتي من قدرات كلاميّة وجدليّة.

لكن الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠) رفض الصرفة في كتابه الاقتصاد، و ذهب إلى القول بالفصاحة و النظم الخارقين للعادة، بعد أن دافع عن الصرفة في كتابه تمهيد الأصول الذي شرح فيه كتاب جُمِل العلم والعمل. و إنّما دافع عنها هناك احتراماً للشريف المرتضى، حيث كان يشرح كتابه^١.

إلا أنّ رفض الشيخ الطوسي للصرفة لم يَلْقَ أصداء واسعة بين علماء الإماميّة، فقد كان أثر الشريف المرتضى على مَنْ جاء بعده قوياً وملحوظاً، وكان أثره على علماء حلب بالخصوص أثراً بالغاً، فقد ذهب أهم علماء هذه المدينة -مَنْ وصل إلينا كلام له حول إعجاز القرآن - إلى القول بالصرفة، و هم: أبو الصلاح الحلبي (ت ٤٤٧)، و ابن سنان الخفاجي الحلبي (ت ٤٦٦)، و أبو المجد الحلبي (ق ٦)، و ابن زهرة الحلبي (ت ٥٨٥) و ابن أبي طي الحلبي (ت ٦٣٠)^٢.

كما ألف ابن سنان الخفاجي كتاباً في الصرفة^٣. و هذا يدلّ على مدى التأثير الكبير لفكر الشريف المرتضى على مدينة حلب الإماميّة.

و أمّا في الرّي و ما والاها، فقد ذهب المُقري النيسابوري (ق ٦) أيضاً إلى القول بالصرفة^٤، و هو معروف بمتابعته لأكثر آراء الشريف المرتضى.

١. الاقتصاد، ص ١٧٣.

٢. تقريب المعارف، ص ١٠٥-١٠٧؛ سرّ الفصاحة، ص ١٠٠، ٢٢٥؛ إشارة السبق، ص ٤٢؛ غنية النزوع،

ج ٢، ص ١٣٥-١٣٧؛ المنتخب في شرح لامية العرب، ص ٣١٩.

٣. الوافي بالوفيات، ج ١٧، ٢٧٢.

٤. التعليق، ص ١٨١.

و أما الشيخ الطبرسي (ت ٥٤٨) فيبدو أنه تابع الشيخ الطوسي في إنكاره الصرفة^١، إلا أنه قال في عبارة له حول الشريف المرتضى و تأليفه لكتاب الموضح: «... فإنه فرّع الكلام فيه هناك إلى غاية ما يتفرّع، ونهّاه إلى نهاية ما ينتهي، فلا يُسَقَّ غباره غاية الأبد، إذ استولى فيه على الأمد»^٢.

فكلّ هذا المدح يظهر منه تأييده لمحتوى الكتاب، أي تأييده لنظرية الصرفة، إلا أن يُحمل هذا المدح على مجرد مدح للجهد المبذول في هذا الكتاب.

و قد آمن قطب الدين الراوندي (ت ٥٧٣) بالصرفة إلى جانب نظرية الفصاحة و غيرها من النظريات؛ فإنه ذكر سبعة وجوه لإعجاز القرآن، و جعل الصرفة أولها و لم يناقشها^٣، ثم قال: «و لو قلنا: إنّ هذه الوجوه السبعة كلّها هو وجه إعجاز القرآن على وجه دون وجه لكان حسناً»^٤.

ثم عاد و ذكر تلك الوجوه بشيء من التفصيل، و بعد انتهاء من ذكر نظرية الصرفة، و انتقله إلى نظرية الفصاحة، قال: «و الأشبه بالحقّ، و الأقرب إلى الحجة، بعد ذلك القول، قول من قال: إنّ وجه معجز القرآن المجيد خروجه عن العادة في الفصاحة»^٥.

و يقصد بقوله: «بعد ذلك القول» أي: بعد القول بالصرفة.

ثم إنّ بعد ذلك خصّص باباً طرح فيه الإشكالات الموجهة إلى الصرفة

١. مجمع البيان، ج ٥، ص ٢٥٠.

٢. مجمع البيان، ج ١، ص ٤٢، و سوف تأتي خلال هذه المقدمة بعبارة الطبرسي بصورة كاملة.

٣. الخرائج و الجرائح، ج ٣، ص ٩٨١.

٤. الخرائج و الجرائح، ج ٣، ص ٩٨٢.

٥. الخرائج و الجرائح، ج ٣، ص ٩٨٤.

و ناقشها كلها^١. و هذا كله يدلّ على إيمانه بالصرفة، سوى أنّه جعلها في مصافّ النظريات الأخرى.

و أمّا قوله قبل هذا:

و القرآن معجز؛ لأنّه صَلَّى الله عليه و آله و سلّم تحدّى العرب الإتيانَ
بمثله، و هم النهاية في البلاغة، و قويت دواعيهم إلى الإتيان بما
تحدّاهم به، و لم يكن لهم صارف عنه و لا مانع منه، و لم يأتوا به،
فعلّمنا أنّهم عجزوا عن الإتيان بمثله^٢.

فقوله: «و لم يكن لهم صارفّ عنه و لا مانع منه» لا يدلّ على نفي القول
بالصرفة؛ لأنّه أولاً لا يقاوم تصريحه المتقدّم بصحّة نظرية الصرفة و ردّه
لإشكالاتها.

إضافةً إلى أنّه ليس المقصود بهذا الصارفِ الصرفَ المصطلح، أي صرف الله
تعالى لهم، بل المقصود وجود صارف شخصي، مثل عدم اعتنائهم بالنبى أو
بالقرآن، و يشهد لذلك قول الراونديّ نفسه بعد قليل: «فإن قيل: لعلّ صارفهم هو
قلّة احتفالهم به، أو بالقرآن؛ لانحطاطه في البلاغة»^٣.

و على أيّ حال، فلا بدّ من تأويل كلامه؛ كي لا يتناقض مع ما تقدّم من
تصريحه بصحّة نظرية الصرفة.

ثم إنّ الشيخ سديد الدين الحُمُصي الرازي (ق ٦٦) تحدّث عن نظرية الصرفة في

١. الخرائج و الجرائح، ج ٣، ص ٩٨٧.

٢. الخرائج و الجرائح، ج ٣، ص ٩٧٦.

٣. الخرائج و الجرائح، ج ٣، ص ٩٧٧.

أكثر من عشر صفحات من كتابه، و ناقش الإشكالات الموجهة إليها^١، و بذلك يبدو أنه كان يؤمن بالصرفة، و يظهر أنه كان يؤمن كذلك بنظرية الفصاحة، فهو لم يردّها أيضاً.

كما نقل الحُمصيّ عن أستاذه رشيد الدين - و الظاهر أنه الشيخ ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨) - إشكالاً على القول بالفصاحة و تأييداً للصرفة^٢، و بذلك يظهر أن ابن شهر آشوب كان يؤمن بالصرفة أيضاً.

و أمّا أبو الفتح الرازي (ق ٦) فقد اكتفى في تفسيره بذكر الأقوال في جهة إعجاز القرآن، و ترك تفصيل البحث إلى كتب الكلام^٣. إلّا أن اللافت للنظر أنه عند إشارته إلى نظرية الصرفة قال بالفارسيّة: «و این در باب إعجاز بلیغ تر باشد، و مذهب محققان متأخران این است»^٤، و ترجمته: «و إنّ هذا أبلغ في باب الإعجاز، و هو مذهب المحققين المتأخرين».

و هذا يدلّ على اهتمامه بنظرية الصرفة، و حتّى تبنيها.

و عندما نصل إلى الحلقة نجد الشيخ سديد الدين سالم بن عزيزة السوراي الحلّي (ق ٧) يتوقّف في مسألة الصرفة^٥، فلا يؤمن بها و لا يرفضها. و هو يدلّ على أنّ هذه النظرية كانت ما زالت تفرض نفسها على علماء الإماميّة، بحيث لا يمكنهم التصريح برفضها.

١. المنقذ من التقليد، ج ١، ص ٤٥٩.

٢. المنقذ من التقليد، ج ١، ص ٤٦٨ - ٤٦٩.

٣. روض الجنان، ج ١، ص ١٦٢، ج ١٠، ص ٢٣٦.

٤. روض الجنان، ج ١٠، ص ٢٣٦.

٥. معراج اليقين، ص ٢٦٦؛ إرشاد الطالبين، ص ٣١٠.

و قال المحقق الحلّي (ت ٦٧٦) - و هو تلميذ الشيخ سالم بن عزيزة -:

و اختار المرتضى الصرفة، و ذكر أنّ العرب قادرة على مثل فصاحته
و أسلوبه، غير أنّ الله تعالى صرفهم عن ذلك.
و لعلّ هذا الوجه أشبه بالصواب^١.

و هو يدلّ على اختياره للصرفة، لكن مع شيء من الحذر و التريث.

و أمّا الخواجة نصير الدين الطوسي (ت ٦٧٣) فقد جعل نظرية الصرفة
و الفصاحة و الأسلوب إلى جانب بعضها البعض، و اعتبر أنّ كلّها محتمل، حيث
قال: «و إعجاز القرآن، قيل: لفصاحته، و قيل: لأسلوبه و فصاحته، و قيل: للصرفة.
و الكلّ محتمل»^٢. و هو يعني عدم إنكاره للصرفة، فهو قد جعلها إلى جانب باقي
النظريات في قوّة الاحتمال.

و اختار الشيخ ابن ميثم البحراني (كان حيّاً سنة ٦٨٧) القول بأنّ إعجاز القرآن
هو مجموع ثلاثة أمور: الفصاحة البالغة، و الأسلوب، و الاشتمال على العلوم
الشريفة، مثل علم التوحيد و الأخلاق و السياسات^٣.

و كلّ هذا - من توقّف بعض العلماء في تبني الصرفة، أو جعلها مقبولة لكن
إلى جانب سائر النظريات، أو الحذر في تبنيها - مهّد للعلامة الحلّي (ت ٧٢٦)
الطريق لرفض نظرية الصرفة، لكنّه لم يصرح بردها في جميع كتبه الكلاميّة، بل لم
يتعرّض إليها في بعض كتبه، أو ذكرها لكن لم يصرح بقبولها أو رفضها.
لكنّه في أحد كتبه صرح برفض الصرفة، حيث ذكر دليلين أقيما عليها،

١. المسلك في أصول الدين، ص ١٨٢.

٢. كشف المراد، ص ٤٨٤.

٣. قواعد المرام، ص ١٣٢ - ١٣٣.

و ناقشهما و ردّهما، ثمّ ذكر أدلّة نظريّة الفصاحة، و قال: «و هذا القول عندي هو الحقّ، و باقي الأقوال لا يخفى ضعفها»^١.

فهذا تصريحٌ منه لا يقبل الشكّ في ردّ نظريّة الصرفة.

و بذلك فتح العلامة الحلّي الطريقَ لإنكار الصرفة، و لكن -على الرغم من ذلك - نجد فخر المحقّقين (ت ٧٧١) و السيّد الأعرجي (ت ٧٤٥) في شرحيّهما على نهج المسترشدين، يستعرضان أدلّة القول بالصرفة و أدلّة رفضها من دون أن يختاراً قولاً معيّناً في ذلك، و هو يدلّ على توقّفهما في المسألة^٢.

إلاّ أنّه عندما وصلت النوبة إلى المقداد السيوريّ (ت ٨٢٦) نجده -تبعاً للعلامة الحلّي - يصرح برفضه لنظريّة الصرفة^٣.

و بذلك فُتح المجال بشكلٍ أكبر أمام الرافضين لهذه النظريّة.

و لكن مع ذلك بقي هناك مَنْ يفضّل القول بالصرفة، أو يَحتمل صحتّها، و لا يَسْتبعد ذلك، منهم: الشيخ البيّاضي العاملي (ت ٨٧٧)، فقد قوى نظريّة الصرفة، حيث قال:

و قد ذهب السيّد المرتضى إلى أنّ جهة إعجازه أنّ الله صرف العرب عن معارضته. و هو مذهبٌ قويٌّ؛ إذ لا يعقل أنّهم مع شدّة بلاغتهم، و فرط فصاحتهم عجزوا عن مثل سورة الكوثر و نحوها، و من نظر في كلامهم و تركّبه وجد فيه ما يقاربها^٤.

١. مناهج اليقين، ص ٢٧٧-٢٧٨.

٢. معراج اليقين، ص ٢٦٥-٢٦٦؛ تذكرة الواصلين، ص ٣١٢-٣١٥.

٣. اللوامع الإلهية، ص ٢٨٨-٢٨٩؛ إرشاد الطالبين، ص ٣١٠.

٤. عُصرة المنجود، ص ٢٣٣-٢٣٤.

و من المتأخرين المولى عبد الرزاق اللاهيجي (ت ١٠٧٢)، فقد قام بطرح نظريات الفصاحة و البلاغة، و النظم و الأسلوب، و الصرفة، و أشار إلى أنَّ الكلَّ محتملٌ، لكنَّه استظهر صحَّة النظرية الأولى، أي الفصاحة، حيث قال: «و الكلَّ محتملٌ، و الأظهر هو الأوَّل»^١. فهو هنا قد جعل في البداية نظرية الصرفة نظريةً محتملةً، لكنَّه استظهر في النهاية نظرية الفصاحة. و هو يدلُّ على عدم جزمه برفض نظرية الصرفة.

كما نجد الشيخ جعفر الكبير كاشف الغطاء (ت ١٢٢٨) يفصِّل بين طوال السور و قصارها، و لا يستبعد حصول الصرف في بعض السور القصار، حيث قال:

و إنّما الكلام في أنَّ إعجازه للصرف عن مباراته أو لما اشتمل عليه من الفصاحة و البلاغة في سوره و آياته؟ ثمَّ هل ذلك من مجموع المباني و المعاني أو في كل واحد منها؟ و هل ذلك مخصوص بالجملة، أو يتمشَّى إلى السور الطوال أو إليها و إلى القصار؟ و هل يتسرَّى إلى الآيات أو لا، و أمَّا الكلمات و الحروف فلا؟ و لا يبعد القول بالصرفة بالنسبة إلى بعض السور القصار، و بالأمرين معاً في حقِّ الكبار، أو المجتمع عن الصغار^٢.

و هكذا اتَّضح أنَّ عدداً لا يُستهان به من متكلمي الإمامية و علمائهم كان يؤمن بالصرفة، أو لا يستبعد صحَّتها، أو يجعلها إلى جانب باقي النظريات المشهورة، و هذا يعني أنَّ نظرية الصرفة لم تكن نظرية هامشية في تاريخ الإمامية، بل كان لها مَنْ يؤمن بها و ينظر لها.

١. سرمايه إيمان (بالفارسية)، ص ٩٩-١٠٠.

٢. كشف الغطاء، ج ٣، ص ٤٥٠-٤٥١.

و هذا بالطبع لا يرفعها من حيث المقبولية إلى مصاف نظرية الفصاحة، و التي ما زالت تعتبر النظرية الأولى بين الإمامية، و خاصة المتأخرين منهم.

حقيقة الصرفة عند الشريف المرتضى

تقدم أن الشريف المرتضى قد تبني القول بالصرفة، و قد صرح بذلك في مختلف كتبه و رسائله بما لا يدع مجالاً للشك أو التأويل لكلامه حول حقيقة رأيه في ذلك؛ و لذلك تحتم علينا التعرف على حقيقة هذه النظرية عنده و الأدلة التي أقامها لنصرتها، و إشكالاته على باقي النظريات، و خاصة نظريتي الفصاحة و النظم، لكي تكتمل الصورة لدينا حول رأيه في هذا البحث المهم.

لقد فسر الشريف المرتضى الصرفة بأن الله تعالى صرف العرب عن الإتيان بما يساوي القرآن أو يقاربه في فصاحته و نظمه، و ذلك من خلال سلب كل من أراد المعارضة، العلوم التي يتمكن بها من القيام بذلك^١.

و قد استدل على ذلك بدليّنين:

الدليل الأول: و هو الأهم، و هو يبتني على مقدمتين:
الأولى: أن رسول الله صلى الله عليه و آله قد تحدى العرب بأن يأتوا بما يشاكل القرآن أو يقاربه بالفصاحة و النظم، و بعبارة أخرى: إن التحدي قد وقع بالفصاحة و النظم.

و في الحقيقة إن اشتراط حصول التحدي واضح، فإن كل معجزة لا بد و أن تكون مقارنة للتحدي من قبل النبي المدعي للنبوة، حتى يكون ظهور المعجزة دليلاً على صحة دعواه.

و أما إنَّ حصول التحدي قد وقع بالفصاحة و النظم فواضح أيضاً؛ لأنَّ النبي صَلَّى الله عليه و آله قد أطلق التحدي و أرسله، و لم يعين وجهه، و ذلك اعتماداً على عادة العرب عند تحدي بعضهم البعض، فإنَّهم كانوا يتحدون بالفصاحة و النظم. و لو أنَّهم لم يفهموا مراده بالتحدي لكانوا سألوه، لكنَّهم لم يفعلوا ذلك^١. الثانية: أنَّهم إذا لم يُصرِّفوا لعارضوا القرآن، و ذلك لأنَّهم كانوا قادرين على الإتيان بما يماثل القرآن أو يقاربه في الفصاحة و النظم، فإذا لم يأتوا به نعلم أنَّهم قد صرَّفوا عن ذلك بتدخلٍ تكوينيٍّ من الله تعالى^٢.

إنَّ إثبات المقدَّمة الثانية يتطلَّب إبطال نظريَّتي الفصاحة و النظم الإعجازيتين، و ذلك كما يلي:

أما نظرية الفصاحة: فيرد عليها أنَّها إذا كانت صحيحةً، و كانت فصاحة القرآن معجزةً و خارقةً للعادة، لكان من اللازم أن نَميِّز بين فصاحة القرآن و فصاحة كلام العرب، و أن يكون بينهما فارقٌ واضحٌ و كبيرٌ جدًّا، كما هو الحال بين كلِّ أمرٍ معتادٍ و خارقٍ للعادة، فكان يجب أن لا يشتبه ما بين فصاحة القرآن و بين أفصح كلام العرب. أضف إلى ذلك: إنَّنا نَميِّز بين شعر الطبقة الأولى من الشعراء و بين شعر المحدثين، من دون حاجة إلى الرجوع إلى أصحاب الخبرة و الإلمام بالبلاغة و أسرار العربية، مع أنَّ الفارق بينهما ليس فارقاً كبيراً كما هو الفارق بين الأمور المعتادة و الخارقة للعادة، بينما نحن لا نَميِّز بين بعض قصار السور و بين أفصح شعر العرب. فلو كانت فصاحة القرآن معجزةً لماذا لا نَميِّز بينهما و بين شعر أفصح العرب مع وجود الفارق الكبير، بينما نَميِّز بين شعر الطبقة الأولى و شعر المحدثين مع وجود الفارق القليل^٣.

١. الموضح، ص ٥٩ - ٦٠؛ الذخيرة، ص ٣٨٠ - ٣٨١.

٢. الموضح، ص ٦٣؛ الذخيرة، ص ٣٨١.

٣. الموضح، ص ٥٧؛ الذخيرة، ص ٣٧٩.

وَأَمَّا نظرية النظم: فيرد عليها أَنَّ القرآن ليس له نظمٌ و تأليفٌ حقيقي، وإنما قد استعير له هذا اللفظ (النظم) باعتبار أَنَّهُ حدث بعضه إثر بعض، تشبيهاً له بتأليف الجواهر و نظمها، وبذلك لا يصحّ القول: إِنَّ تأليف القرآن مستحيلٌ على العباد. أضف إلى ذلك: إِنَّ القرآن مركَّبٌ من حروف المعجم التي يقدر عليها كلّ متكلم، وبذلك لا يستحيل الإتيان بتركيبٍ لحروف يشبه تركيب حروف القرآن^١. فإذا ثبت أَنَّ فصاحة القرآن و نظمه غير معجزَيْن، و كان التحدي قد حصل بهما، و لم يتمكّن العربُ من معارضة القرآن في فصاحته و نظمه، ثبت بهذا أَنَّ المعارضة قد تعدّرت لسببٍ آخر، و هو الصرف.

و ينبغي هنا التأكيد على نقطةٍ مهمّة، و هي أَنَّهُ على الرغم من اعتقاد الشريف المرتضى بأنّ القرآن غير معجزٍ في فصاحته و نظمه، إلّا أنّ هذا لا يعني أَنَّهُ كان يرى أَنَّ القرآن يتمتّع بمستوى عادي من الفصاحة، بل على العكس من ذلك، لقد كان الشريف المرتضى يؤمن بأنّ القرآن يمتلك مستوى رفيعاً جداً من الفصاحة و البلاغة^٢، سوى أَنَّ بحثه كان يدور حول إمكان معارضته بكلام يماثله أو يقاربه، و عدم ذلك.

الدليل الثاني: لو كان القرآن معجزاً في فصاحته و نظمه، لكان يمكن للعرب أن يقوموا بمعارضة كاذبة، يخفى كذبها على عموم الناس، و إنّ بدا لأهل الفصاحة و البلاغة؛ و ذلك لأنّهم إذا قارنوا بين كلامهم و بين القرآن لوجدوا الاختلاف بينهما لا يظهر لكلّ أحد، و إنّما يظهر لأهل التخصص، فما المانع من أن يعمدوا إلى بعض أشعارهم الفصيحة و كلامهم البليغ، فيعارضوا به القرآن، و يدّعوا أَنَّهُ

١. الموضح، ص ١٣٧-١٣٨؛ الذخيرة، ص ٤٠٠.

٢. الموضح، ص ١١٧-١١٨، ٣٧٨؛ الذخيرة، ص ٣٨٥.

مماثل له في فصاحته، بل زائد عليها؟ وما كان لأحد أن يكتشف زيف ادّعائهم إلا أمثالهم من الفصحاء والبلغاء الذين كان جمهورهم ضدّ النبي صلى الله عليه وآله ومخالفاً له، ولا سيّما مع بداية ظهور الإسلام. ولم يمنعهم من ذلك ورعٌ ولا حياء؛ فإنهم كانوا قد لجأوا إلى السبِّ والقذف^١.

فهذان الدليّان دلاً على صحّة نظريّة الصرفة، من خلال إبطال نظريّتي الفصاحة والنظم.

الإشكالات على نظريّة الصرفة وأجوبتها

و من جهةٍ أُخرى: لقد أُورِدَت على نظريّة الصرفة إشكالات من قبَل المتكلّمين، وقد أجاب الشريف المرتضى عليها. وسوف نقوم هنا بطرح أهمّ تلك الإشكالات، والتي قد تردُّ على ذهن القارئ، ثمّ نشير إلى جوابه عليها:

الإشكال الأوّل: لو صحّت الصرفة، لخرج القرآن عن كونه معجزاً؛ لأنّه بناءً على هذه النظريّة سوف يكون المعجز أمراً مقارناً للقرآن - وهو الصرف - لا القرآن نفسه، وهذا خلاف الإجماع.

وأجاب الشريف المرتضى بأنّ معنى المعجز في الاصطلاح هو: «ما تعذّر على العباد مثله»، سواء كان هذا التعذّر ناشئاً من تعذّر نفس الشيء و جنسه مثل إحياء الموتى، أو ناشئاً من تعذّر مثله وإن كان جنسه مقدوراً، مثل نقل الجبال عن أماكنها. وإعجاز القرآن وفقاً لنظريّة الصرفة من القسم الثاني لا الأوّل، بمعنى أنّه يتعذّر المجيء بمثله، وإن كان جنسه مقدوراً، وهذا يكفي لإطلاق اسم المعجز على القرآن. ولا اعتبار بالعلّة التي صار بها معجزاً، وهل هي الصرفة - كما هو الصحيح

- أو الفصاحة و النظم، فإنّ هذا لا يؤثر في كون القرآن معجزاً، على أيّ حال.
ثم إنّ العرف العام يفهم من قولنا: «إنّ القرآن ليس بمعجز» أنّه لا يدلّ على النبوة، و أنّ البشر يقدرّون على مثله، لكن القائل بالصرفة لا يدّعي أنّ البشر قادرون على مثل القرآن؛ لأنّهم سوف يُصرّفون عن ذلك عندما يحاولون المعارضة. و إذا قيل: إنّ المقصود بالمعجز: «ما كان خارقاً للعادة في نفسه، دون ما هو مسندٌ إليه و دالٌّ عليه، كالصرف عن المعارضة» فهذا المعنى للمعجز غير مرادٍ عند العرف^١.
الإشكال الثاني: إذا كان العربُ قادرين على ما يماثل القرآن في الفصاحة و النظم، و كان المعجز هو الصرف، لوجد العرب ذلك من أنفسهم، و ميّزوا بين حالة صرفهم و ما قبل ذلك، و لعرفوا أنّهم مصروفون عن المعارضة، و لأدّى بهم هذا الأمر إلى الإيمان بنبوة النبي صلى الله عليه و آله، لكنّهم لم يؤمنوا، و هذا يدلّ على أنّ المعجز ليس هو الصرف.

و أجاب الشريّف المرتضى بأنّ عدم إيمانهم قد يرجع إلى عوامل مختلفة، مثل احتمالهم أن يكون عدم التمكن من المعارضة راجعاً إلى الاتفاق أو السحر، فإنّهم كانوا يتهمون النبي صلى الله عليه و آله بالسحر.

و إذا أزالوا هذه الاحتمالات عن أذهانهم، و علموا أنّ عدم التمكن قد حصل بفعل الله تعالى، لجاز أن يشكوا في أنّه تعالى فعّل ذلك لتصديق النبي صلى الله عليه و آله، و يحتملوا أنّه فعله لمحنة العباد، فإنّ الكثير من الناس يرون أنّ الله تعالى إذا أراد رفع ذكر شخص، سخر له القلوب، و ذلّل له الرقاب، سواء كان مُحِقّاً أو مُبْطِلاً؛ و ذلك امتحاناً لعباده. إلى غير ذلك من الاحتمالات و الشبه التي كان يمكن أن تطرأ على ذهن العرب، و تمنعهم من الإيمان، على الرغم من إحساسهم

بالصرف عن المعارضة^١.

الإشكال الثالث: إن كان المعجز هو الصرف لا لمزية القرآن في الفصاحة، للزم أن يُجعل القرآن في أدون مراتب الفصاحة، ليكون الصرف عن معارضته أظهر وأبهر. وأجاب الشريف المرتضى بأن هذا جائز، لكن الأمر تابع للمصلحة، فقد تكون المصلحة اقتضت أن يكون القرآن في أعلى مراتب الفصاحة، ثم يُصرف العرب عن معارضته، على الرغم من أنه لو كان في أدون مراتب الفصاحة، لكان الصرف عن معارضته أُلزم للحجة، إلا أن الأمر على أي حال تابع للمصلحة^٢.

فهذه أهم الإشكالات التي طرحت على نظرية الصرفة، وإجابات الشريف المرتضى عليها. وقد ذكرناها بهدف تلخيص رؤيته حول هذه الإشكالات، و لبيان أنه ما كان غافلاً عنها، و لتوضيح قدرته الجدلية الفائقة في الإجابة على جميع الإشكالات، و الدفاع عن رؤيته.

و هناك إشكالات أخرى قد تكون أقل أهمية قد تعرض لها الشريف المرتضى أيضاً في هذا الكتاب، و أجاب عليها كلها.

شبهتان حول إعجاز القرآن

ثمّ لقد وُجّهت إلى القول بإعجاز القرآن شبهتان، قال الشريف المرتضى إنّ جميع القائلين بغير الصرفة يعجزون عن الإجابة عليها، و الوحيد القادر على ذلك هو القائل بالصرفة، و الشبهتان هما:

الشبهة الأولى: و هي التي عبّر عنها ب: «بمسألة الجنّ»، أو «شبهة الجنّ»، و مفادها: من المحتمل أن يكون القرآن من صناعة بعض الجنّ، حيث قام بصياغته

١. الموضح، ص ١٠٧؛ الذخيرة، ٣٨٣.

٢. الموضح، ١١١ - ١١٢؛ الذخيرة، ص ٣٨٣ - ٣٨٤.

صياغةً فصيحةً خارقةً لعادة البشر، ثم ألقاه إلى مدّعي النبوة. فما يُدرينا، لعلّ قدرة الجنّ في مجال الفصاحة أكبر بكثير من قدرة البشر، فنحن لا نعرف بالدقّة مدى قدرة الجنّ في مجال الفصاحة، فلعلّها خارقة للعادة، وبذلك لا يمكن الوثوق بأنّ من جاء بالقرآن نبيّ حقّاً، وقد أرسل من جانب الله تعالى^١.

وقد أجاب المتكلّمون على هذه الشبهة بعدّة إجابات، من أهمّها ما ذكره من أن تمكين الجنّ من الإتيان بكلامٍ فصيحٍ معجز للبشر، وإعطاءه لمتنبئٍ غير صادقٍ، يؤدّي إلى الوقوع في الفساد، وحكمته تعالى تقتضي أن يَمنع من تحقّق الفساد. إلّا أنّ الشريف المرتضى رفض هذه الإجابة؛ وأكّد على أنّ دفع الفساد غير واجبٍ على الله تعالى، وإلا لوجب عليه أن يمنع كلّ صاحب شبهة وبدعة من نشر شبهته وبدعته، مع أنّنا نرى جماعة - مثل ماني والحلاج وغيرهم - قد جاؤوا ببدع أدّت إلى فساد الكثير من الناس، ولم يمنعهم الله تعالى من نشر تلك البدع والشبهات^٢. وهناك إجابات أخرى للمتكلّمين على «شبهة الجنّ» ناقشها الشريف المرتضى بأجمعها^٣، وبيّن أنّ الوحيد القادر على الإجابة على هذا السؤال هو القائل بالصرفة.

والجواب الذي ذكره عن هذه الشبهة، والذي يختصّ بالقائلين بالصرفة، هو أنّ الذي يؤمن بالصرفة يقول: إنّ حقيقة إعجاز القرآن هو الصرفة، بمعنى أنّ من يريد المعارضة يسلب الله تعالى منه علومه، وهذا الأمر لا يقدر عليه أحدٌ من

١. الموضح، ص ١٦٧ - ١٦٨؛ الذخيرة، ص ٣٨٥؛ رسائل الشريف المرتضى (أجوبة المسائل الرسية الأولى)، ج ٢، ص ٣٢٥.

٢. الموضح، ص ١٦٩ - ١٧٠؛ الذخيرة، ص ٣٨٦.

٣. الموضح، ص ١٧٠ - ٢٠٤؛ الذخيرة، ص ٣٨٨ - ٣٩٣.

الإنس، ولا الجنّ، ولا حتّى الملائكة؛ وذلك لأنّ قدرة هؤلاء زائدة على ذاتهم، فالجنّ مثلاً قادرون بقدرة زائدة على ذاتهم، وكلّ من كان قادراً بقدرة زائدة، لا يستطيع أن يؤثّر في قلب أحد، فيوجد فيه علماً أو يسلبه منه^١، والوحيد القادر على ذلك هو الله تعالى؛ لأنّ قدرته ليست زائدة على ذاته، بل هو قادر بنفسه، وبذلك يستطيع أن يوجد علماً في قلب الأشخاص أو يسلبه منهم^٢.

وبهذا اتّضح الجواب عن «شبهة الجنّ»، فإنّ الجنّ قادرون بقدرة زائدة، وبذلك لا يمكنهم أن يسلبوا العلوم من العرب الذين حاولوا معارضة القرآن. كما اتّضح سبب تأكيد الشريف المرتضى عند بيانه لحقيقة الصرفة على أنّ حقيقتها هي «سلب العلوم» لا سلب القدرة؛ وذلك لأنّه يمكن أن يقال: إن الجنّ قادرون على سلب القدرة على الكلام من ألسنة العرب، فنحن لا نعلم مدى حدود قدرة الجنّ، وليس عندنا دليل عقليّ ينفي قدرتهم على ذلك، بينما عندنا دليل عقليّ دلّ على عدم قدرة الجنّ على سلب العلوم من قلب أحد، وهو الذي تقدّم آنفاً.

الشبهة الثانية: وهذه الشبهة تركز على احتمالٍ قد يبدو ضعيفاً وخيالياً، إلاّ أنّه على كلّ حالٍ ينبغي على جميع القائلين بإعجاز القرآن مناقشته، كي يحصل الجزم بصحّة دلالته على نبوة النبي صلى الله عليه وآله. والشبهة كما يلي: يمكن التسليم بأنّ القرآن خارقٌ للعادة في مجال فصاحته ونظمه، ولا يوجد بشرٌ، أو جنٌّ، أو حتّى ملكٌ قادرٌ على الإتيان بمثله، وأنّه قد أنزله الله تعالى على أحد الأنبياء صلى الله عليه وآله، لكن يُحتمل أنّه بعد ذلك جاء شخصٌ إلى ذلك النبيّ قبل أن يعلن دعوته، فأخذ القرآن منه وقتله، ثمّ ادّعى ذلك الشخص أنّه نبيّ، وأنّ القرآن

١. وهذا بالطبع وفقاً لمبنى كلامي اختاره الشريف المرتضى في محله.

٢. الموضح، ص ٢٠٤؛ الذخيرة، ص ٣٩٣.

معجزته، فكيف يمكن رفع هذا الاحتمال؟^١

وقد ذكر الشريف المرتضى إجابات المتكلمين - مثل استلزام وقوع الفساد - أيضاً على هذه الشبهة، وناقشها،^٢ وبيّن أيضاً أن الوحيد القادر على الإجابة على هذه الشبهة هو القائل بالصرفة، فإن من يؤمن بهذه النظرية يقول: إن حقيقة إعجاز القرآن هو سلب من يريد المعارضة العلوم التي يتمكن بها منها، فلو ظهر القرآن على يد من قتل النبي الحقيقي، وأخذ كتابه، وادّعى النبوة، وتحدى العرب بأن يأتيوا بمثله، فلو سلب حينئذ الله تعالى علوم من أراد معارضة هذا المتنبي، لكان مصداقاً له، ومؤيداً لنبوته، وتصديق الكاذب قبيح.

فدّل سلب العلوم والصراف على نبوة من ظهر القرآن على يده.^٣ لقد حاول الشريف المرتضى من خلال طرح هاتين الشبهتين بيان أرجحية نظرية الصرفة على باقي النظريات، وأنها قادرة على الإجابة على جميع الشبهات الواردة على إعجاز القرآن، بينما سائر النظريات عاجزة عن ذلك.

سبب تبني الشريف المرتضى للصرفة

وفي ختام هذا القسم من المقدمة نتعرض بإجمال إلى سبب تبني الشريف المرتضى للصرفة، فنقول: إن القاريء لفكر الشريف المرتضى، يجد أنه كان يسعى لبناء منظومة فكرية عقائدية محكمة ومبنية على أساس رصين، وذلك الأساس هو العلم واليقين، فلا يتمّ القبول بأية فكرة ونظرية في هذه المنظومة، إلا بعد أن تكون يقينية. فلو كانت النظرية ظنية، أو حتى إذا كان احتمال بطلانها ضئيلاً جداً، فسوف يتمّ رفضها وإخراجها من تلك المنظومة.

١. الموضح، ص ٢١٣؛ الذخيرة، ص ٣٩٣. ٢. الموضح، ص ١١٤-٢٣٢؛ الذخيرة، ص ٣٩٤-٤٠٠.

٣. الموضح، ص ٢٣٢؛ الذخيرة، ص ٣٩٥.

وقد أكّد الشريف المرتضى في أكثر من موضع، على ضرورة تحصيل العلم واليقين في مسألة إعجاز القرآن، فقال في موضع: «والإعجاز لا يتم إلا بالقطع على تعذّر المعارضة على القوم، وقصورهم عن المماثلة أو المقاربة»^١. كما قال في موضع آخر: «وليس يكون دليلاً على النبوة إلا ما أوجب اليقين المحض، ورفع كلّ شكٍّ وتجويز، ومتى لم يكن هذا لم ينقطع عذر المكلف به»^٢. ولهذا أصرّ الشريف المرتضى على تبني نظرية الصرفة؛ لأنها باعتقاده يمكنها أن تجيب على جميع الشبهات الواردة على إعجاز القرآن مهما كان احتمالها ضئيلاً - كما في الشبهتين الأخيرتين - بينما سائر النظريات عاجزة عن ذلك كما تقدّم.

وبما أنّ نظرية الصرفة يتوفّر فيها عنصر العلم واليقين، لذلك سوف يُفسح أمامها المجال للدخول في المنظومة اليقينية التي أسّسها الشريف المرتضى وشادّ صرحها.

هذا الكتاب

يعتبر هذا الكتاب الذي بين أيدينا فريداً من نوعه، فلعلنا نجد كتاباً قبله ألف للدفاع عن نظرية الصرفة، وهذا يكشف عن قدرة علمية فائقة لدى الشريف المرتضى، حيث تمكّن من تجميع موادّ كتابٍ لم يؤلّف حول موضوعه كتاب من قبل، و ترتيبها و وضعها في صورة كتابٍ متكامل، لا رسالة مختصرة أو جواب مسألة عابرة.

فالكتاب - إذن - إبداعيّ في الكثير من جهاته، وقد بذل الشريف المرتضى فيه جهداً عقلياً كبيراً، وأورد على نفسه إشكالات افتراضية لم تطرأ على ذهن

الآخرين و أجاب عنها، فقد قال في نهاية بحثه عن نظرية الصرفة، و مناقشته لنظرية الفصاحة: «و أوردنا على أنفسنا من الزيادات و المسائل ما لا نشك في أنه لم يخطر لأحد من أهل هذا المذهب ببال»^١.

و قد تحدّث الشيخ الطبرسي (ت ٥٤٨) عن هذا الكتاب، و أبدى إعجابه به، فقال عند حديثه عن وجوه إعجاز القرآن:

... و الكلام في وجه إعجازه، و هل هو ما فيه من الفصاحة المفردة، أو ما له من النظم المخصوص و الأسلوب البديع، و الصرفة، و هو: أن الله تعالى صرف العرب عن معارضته، و سلبهم العلم الذي به يتمكّنون من مماثلته في نظمه و فصاحته، فموضع ذلك أجمع كتب الأصول. و قد دوّنه مشايخ المتكلّمين في كتبهم، لا سيّما السيّد الأجلّ المرتضى، علم الهدى، ذو المجدين، أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسوي (قدّس الله روحه) في كتابه الموضح عن وجه إعجاز القرآن، فإنّه فرّع الكلام فيه هناك إلى غاية ما يتفرّع، و نهاه إلى نهاية ما ينتهي، فلا يُشقّ غباره غاية الأبد، إذ استولى فيه على الأمد^٢.

و يظهر من هذه العبارة أنّ كتاب الموضح كان بحوزته.

كما كان هذا الكتاب عند الشيخ قطب الدين الراوندي (ت ٥٧٣)، فقد نقل منه نصّاً، و نسبته إلى الشريف المرتضى، كما سوف تأتي الإشارة إلى ذلك بعد قليل.

نسبة الكتاب

و أمّا نسبة الكتاب فلا شكّ فيها، للأُمور التالية:

٢. مجمع البيان، ج ١، ص ٤٢.

١. الموضح، ص ١٣٦.

١. نسبُهُ إليه البُصروي و النجاشي و الطوسي و ابن شهر آشوب، كما سيأتي الإشارة إلى ذلك.
٢. و لقد أرجع الشريف المرتضى فيه إلى كتابه المشهور: الشافي في الإمامة، كما سوف يأتي.
٣. إضافةً إلى إرجاعه إلى هذا الكتاب - أي الموضح - في كتابه الذخيرة، كما تقدّم أيضاً.
٤. أضف إلى ذلك: وجود تطابق كبير و مدهش بين ألفاظ بحث الصرفة من الذخيرة، و الشواهد المستعملة فيه، و بين ألفاظ و شواهد هذا الكتاب.
٥. و أيضاً لقد نقل الشيخ قطب الدين الراوندي (ت ٥٧٣) - كما تقدّم - نصّاً من الكتاب، و نسبه إلى الشريف المرتضى، لكنّه لم يصرّح بأنّه نقله من هذا الكتاب، و لكن عند مقارنة ذلك النصّ مع الكتاب نجد أنّه قد نقله منه^١. و قربُ عهد القطب الراونديّ من عهد الشريف المرتضى يقوِّي احتمال صحّة ما ينسبه إليه.
٦. كما يشهد لصحّة النسبة موافقةُ الكتاب لأسلوب الشريف المرتضى المعهود و ألفاظه و مبانيه الكلاميّة، كما أنّ أسلوبه في الردّ على كتاب المغني للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥) في هذا الكتاب يذكّرنا بأسلوبه في كتابه الشافي الذي ردّ فيه على المغني أيضاً.

اسم الكتاب

أمّا اسم الكتاب، فهو كما قال البُصروي (ت ٤٤٣) في فهرسه الخاصّ بكتب الشريف المرتضى، و الذي أعدّه في حياة الشريف: «الموضح عن جهة إعجاز

١. الخرائج و الجرائح، ج ٣، ص ١٠٠٢، و قارن بالموضح، ص ٥٣ - ٥٤.

القرآن»، و أضاف البُصروي: «و هو الكتاب المعروف بالصرفة»^١. و هكذا سمّاه الشريف المرتضى و النجاشي (ت ٤٥٠هـ)^٢. و هذه التسمية دقيقة، فهي تشير إلى أن موضوع الكتاب يدور حول «جهة إعجاز القرآن»، لا حول «إعجاز القرآن».

إلا أن الشيخ الطوسي سمّى الكتاب: الصرفة في إعجاز القرآن^٣، و الظاهر أنه اكتفى بالاسم المعروف للكتاب، و الذي أشار إليه البُصروي، كما تقدّم، و هو: الصرفة، و لم يتعرّض إلى اسمه الحقيقي - و هو: الموضح - الذي ذكره الشريف المرتضى و البُصروي و النجاشي، كما تقدّم أيضاً^٤. ثم إن تسمية الشيخ الطوسي فيها شيء من التسامح، من حيث إنه قال: إن الكتاب «في إعجاز القرآن»، مع أن الصحيح أنه «في جهة إعجاز القرآن». و هذا التسامح نشأه أيضاً في كلام الشريف المرتضى نفسه، حيث سمّى كتابه أحياناً: الموضح عن إعجاز القرآن^٥. نعم، لقد صرح في موضع آخر من كلامه بأن كتابه يدور حول جهة الإعجاز، حيث قال: «... و هذا الكلام قد فرّغناه و استوفيناه في كتابنا في جهة إعجاز القرآن»^٦. و هناك احتمال أن كلمة «جهة» قد سقطت من نسخ كتابي الفهرست و الذخيرة التي وصلت إلينا.

ثم إن ابن شهر آشوب سمّى الكتاب: الموضح عن وجه إعجاز القرآن^٧، و هو عنوان صحيح.

١. مجلة العقيدة، العدد ٣، ص ٣٨٢.

٢. الذخيرة، ص ٣٣٧٨، ٣٨٨؛ فهرست (رجال) النجاشي، ص ٢٧٠.

٣. الفهرست، ص ١٦٤.

٤. نعم لقد سمّى الشريف المرتضى هذا الكتاب في بعض كتبه بكتاب الصرف راجع: رسائل

الشريف المرتضى (جُمِلَ العلم و العمل)، ج ٣، ص ١٩.

٥. الذخيرة، ص ٣٩٥.

٦. الذخيرة، ص ٣٨٢، و راجع: ص ٣٨٥.

٧. معالم العلماء، ص ١٠٥.

و قد نسب بعض المتأخرين كتابين للشریف المرتضى يدور موضوعهما حول إعجاز القرآن: أحدهما: المعرفة في إعجاز القرآن، والآخر: الموضح عن وجه إعجاز القرآن^١، ولكن الظاهر أن كلمة «المعرفة» مصحفة من كلمة «الصرفة»، كما ألمح إلى ذلك المحقق الطهراني^٢، وبذلك سوف لن يكونا كتابين، بل كتاب واحد.

تاريخ تأليف الكتاب

وأما تاريخ تأليف الكتاب فلا نعرفه على وجه الدقة، ولكن يمكن معرفته على وجه التقريب، فقد أرجع الشریف المرتضى في هذا الكتاب إلى كتابه المعروف ب: الشافي في الإمامة^٣ الذي فرغ من تأليفه سنة ٣٩٨هـ، كما جاء في هامش خاتمة إحدى مخطوطات الشافي^٤، وهذا يعني أن كتاب الموضح قد تم تأليفه بعد هذا التاريخ. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لقد أرجع الشریف المرتضى إلى كتاب الموضح في كتابه الذخيرة أكثر من مرة^٥، وهو يعني تقدّم تاريخ تأليف الموضح على الذخيرة.

و كتاب الذخيرة ليس من الكتب المتأخرة للشریف المرتضى، كما أنه ليس من الكتب القديمة، فقد أرجع فيه إلى كتابه الأمالي^٦ (الذي فرغ منه سنة ٤١٣هـ)، والمقنع في الغيبة^٧ (الذي قيل إنّه كتبه للوزير المغربي المتوفى سنة ٤١٨هـ). وبذلك يكون من المحتمل أن تاريخ تأليف الذخيرة يرجع إلى نهايات العقد الثاني من القرن الخامس، فيكون تأليف كتاب الموضح قبل ذلك.

١. كشف الحجب و الأستار، ص ٥٣٥، ٥٧٢.

٢. الذريعة، ج ٢١، ص ٢٤٥.

٣. الموضح، ص ٢٩٩.

٤. راجع: مجلة كتاب شيعة، العدد المزدوج ٩-١٠، ص ١٢٥.

٥. الذخيرة، ص ٣٧٨، ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٩٥.

٦. الذخيرة، ص ٤٢٣.

٧. الذخيرة، ص ٢٤٥.

فصول الكتاب

و أما بحوث الكتاب، فيمكن وضعها في أربعة فصول رئيسية:
الفصل الأول: عرض فيه الشريف المرتضى نظرية الصرفة و استدلال عليها،
 و ناقش بالتفصيل نظرية الفصاحة.

الفصل الثاني: ناقش فيه سائر النظريات المطروحة حول جهة إعجاز القرآن.
الفصل الثالث: طرح فيه شبهتين على إعجاز القرآن، و التي تقدّمت الإشارة إليها، ثمّ طرح إجابات أصحاب النظريات الأخرى غير الصرفة عليها، و بيّن عجزهم عن الإجابة على هاتين الشبهتين. ثمّ طرح إجابته على الشبهتين من خلال الاعتماد على نظرية الصرفة، و بيّن أنّ الوحيد القادر على الإجابة على الشبهتين هو مَنْ يؤمن بهذه النظرية فقط.

الفصل الرابع: ناقش فيه كلام القاضي عبد الجبار المعتزلي في كتابه المغني حول نظرية الصرفة، و ردّ على الإشكالات التي وجهها القاضي إلى هذه النظرية. و بعد ذلك ختم الكتاب بفصلين تعرّض فيهما إلى إشكالين على نظرية الصرفة، و أجاب عليهما.

و بعد أن ختم الكتاب، استدرك عليه بأربعة فصول أو استدراكات، طرح فيها أربعة بحوث حول نظرية الصرفة.

التعريف بنسخة الأصل

و أما النسخة المعتمدة في التحقيق: فهي نسخةٌ وحيدةٌ لا ثاني لها ظاهراً، و قد حُفِظَتْ بِكُلِّ أَمَانَةٍ، فلا تظهر عليها آثار خرومٍ أو تآكلٍ أو رطوبةٍ أو غير ذلك من آفات النسخ الخطية، إلّا أنّ أولها ساقط بمقدار عدّة صفحات، احتوت على المقدمة

طبعاً، وربما على شيءٍ من التعريف بخطّة الكتاب، واستعراض للنظريات المطروحة حول جهة إعجاز القرآن^١، و شيءٍ من بداية مناقشة نظرية الفصاحة. وهذه النسخة محفوظة في مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد الإمام الرضا عليه السلام بإيران، ولم يتّضح كيفية انتقالها إلى هذه المكتبة، والمدة التي بقيت محفوظة فيها، والتي يبدو أنها كانت طويلة قد تبلغ عدّة مئات من السنين. كما لا توجد عليها تملّكات أو أيّ علامة تدلّ على مكان استنساخها، أو مالّكها السابق. وهي مكتوبة بخطّ النسخ، وتحتوي كلّ صفحة منها على ٢١ سطراً، وعدد أوراقها ١٠١ ورقة، في ٢٠١ صفحة، وقياسها ٢١ سم في ١٧ سم، ورقمها في المكتبة هو: ١٢٤٠٩.

والأهمّ من كلّ ذلك تاريخ نسخها، فقد جاء في خاتمتها أنها نُسخت في يوم الأربعاء، منتصف المحرم من سنة ٤٧٨ هجرية، أي أنّه قد مرّ على استنساخها ما يقارب الألف سنة، كما يعني أنها نُسخت بعد مرور ٤٢ عاماً فقط من وفاة الشريف المرتضى، وبذلك نحتمل أنّ سلسلة نسب هذه النسخة إلى نسخة المؤلف لا تتجاوز الوساطة أو الواسطتين كحدٍّ أقصى، وكلّ هذا يرفع من أهميّة النسخة إلى حدٍّ كبير.

و ممّا يزيد في نفاسة النسخة وأهمّيّتها وجود بلاغات متعدّدة على جوانب أوراق النسخة، من أولّها إلى آخرها، واستدراك بعض السقوبات؛ وذلك بعبارات نحو: «بلغت» أو «بلغ العرض»، ولا يخفى أهميّة ذلك لدى المحقّقين. ثم إنّ النسخة مشكولة، وهو يدلّ على اهتمام خاصّ بها من قبل الناسخ،

١. أشار المصنّف إلى ذلك في هذا الكتاب، ص ١٣٦.

و اسمه محمد بن الحسين بن حمير (خمير) الجشمي، والذي لا نعلم عنه مع الأسف شيئاً، وقد جاء في آخر النسخة:

تم الكتاب؛ كتبه محمد بن الحسين بن حمير (خمير) الجشمي، حامداً
لله تعالى على نعمه، ومصلياً على النبي محمد وعترته، ومستغفراً من
ذنوبه، وفرغ منه يوم الأربعاء منتصف المحرم سنة ثمان و سبعين و
أربعمائة.

و قد ضبطت كلمة «الجشمي» بفتح الجيم، و ضمّ الشين المعجمة، ولكن
الصواب أنّها بضمّ الجيم، و فتح الشين المعجمة، و هي تحتمل وجهين:

١- إما النسبة إلى قبائل جُشَم، و هي بضمّ الجيم و فتح الشين أيضاً، كما ضبطها
السمعاني في الأنساب، ج ٣، ص ٢٧٨.

٢- وإما النسبة إلى قرية جُشم من قرى يهق من أعمال نيسابور بخراسان، كما
ذكره ياقوت في معجم البلدان (ج ٢، ص ١٤١)، و التي ينسب إليها الحاكم أبو
سعد محسن بن كرامة الجُشَمي الزيدي المقتول في مكة سنة (٤٩٤)، و قد كان في
عقبه غير واحد من العلماء و القضاة، و هي أسرة علوية تنتمي بنسبها إلى محمد
(ابن الحنفية) ابن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام.

و قد قام الناسخُ باستدراك بعض العبارات التي غفل عنها في أثناء عملية
النسخ، و أضافها إلى هامش النسخة، ولكن مع ذلك فإنّ هناك كلمات و ربّما
عبارات متعدّدة قد سقطت من النسخة، ممّا جعل بعض عبارات الكتاب مبهمه،
كما سوف يتّضح ذلك للقارئ من خلال مطالعة الكتاب. و قد كتبت العناوين
بخطّ بارز و متميّز عن باقي الكتاب.

عملنا في الكتاب

لقد بذلنا قصارى جهودنا في سبيل تحقيق الكتاب، ولم نأل جهداً في إخراجه على أفضل ما يكون، و قد لاقينا مشاكل عديدة في تحقيقه؛ نظراً لقدم النص، و يُثَمّ النسخة الفريدة المتبقية منه، و قد اتخذنا الخطوات التالية في تحقيق الكتاب: أولاً: قمنا بمقابلة الكتاب مع نسخته الفريدة مقابلة متأنية و دقيقة، و ذلك ثلاث مرّات من قبل ثلاثة من المحققين المتمكّنين من علوم الأدب و الكلام؛ زيادة في الدقة و الضبط، و تجنباً من الخطأ و الخلط، و عبّرنا عن النسخة بـ: «الأصل».

ثانياً: قابلنا الكتاب و مطالبه على ما ورد في سائر تراث الشريف المرتضى، خاصّة كتاب الذخيرة، و سائر المصادر نحو الكتاب المغني للقاضي عبد الجبار المعتزلي؛ لوجود مواد مشتركة بينها و اتحاد عباراتها. و أثبتنا الاختلافات المهمّة بينها في الهامش.

ثالثاً: ضبط النصّ ضبطاً دقيقاً على أتمّ ما أراه المصنّف و أوفق للمرام، و هي من أصعب المراحل في تحقيق الكتاب، و تجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية التي رُوِيت في ضبط نصّ الكتاب:

١. لمّا كانت نسخة الكتاب فريدة و يتيمة، و هي نسخة مشتملة على جملة من الأخطاء و النواقص؛ لذلك آثرنا -حفظاً للأمانة- إصلاح تلك الأخطاء في المتن، و الإشارة إلى جميع تلك الموارد في الهامش، مع توضيح وجه البطلان و الصحّة.
٢. عند نقصان العبارة أو عدم اكتمال النصّ أضفنا ما تتمّ به العبارة و يستكمل به النقص بين معقوفين، مع الإشارة إلى وجه الإضافة في الهامش، اعتماداً على ما ورد في المصادر.

٣. لا بدّ من الإشارة إلى أنّ موارد كثيرة من الإصلاح و التغيير في المتن يرجع

إلى مسألة تذكير و تأنيث الأسماء والأفعال، و قد صرّحنا بجميع تلك الموارد في الهامش؛ روماً للضبط و الأمانة.

رابعاً: تخريج ما استلزم التخريج من الآيات و الروايات و الأقوال و الآثار، و ما شابه ذلك؛ اعتماداً على أهمّ المصادر و أقدمها.

خامساً: توضيح العبارات و رفع الإجمال و الإبهام عن النصّ؛ نظراً للغة الشريف المرتضى الصعبة و أسلوبه في التأليف و عباراته المعقّدة، لذلك قمنا بتوضيح العبارات المبهمة، و شرح الجمل المغلقة في الهامش.

سادساً: تقسيم الكتاب إلى فصوله، و ترتيب تلك الفصول وفق مراحل البحث، و وضع عناوين لمطالب الكتاب بين معقوفين؛ لما له من الدور المهمّ في فهم كثير من مطالب الكتاب و سلسلة بحوثه، و تسهّل للباحثين الوصول إلى موادّ الكتاب. سابعاً: شرح المفردات المشكّلة و الكلمات الغريبة و الألفاظ الغير مألوفة في الهامش من مصادر اللغة القديمة.

ثامناً: تشكيل الكلمات و وضع الحركات عليها، وفقاً لقواعد الإعراب. و تجدر الإشارة إلى أنّ النسخة لمّا كانت مشكولة لكنّنا لم نعتد على إعرابها؛ لوجود أخطاء كثيرة فيها.

تاسعاً: ترجمة الأعلام الواردة أسماؤهم في متن الكتاب ترجمةً مختصرةً؛ زيادةً للتوضيح.

عاشراً: إعداد فهرس عامّة و متنوّعة في آخر الكتاب تسهيلاً للوصول إلى مطالب الكتاب.

و أخيراً وضعنا أرقام صفحات المخطوطة في المتن، و أرقام صفحات الطبعة السابقة في حواشي الصفحات.

كلمة الشكر

وختاماً ينبغي أن نتقدّم بالشكر الجزيل لكلّ مَنْ آزرنا على تحقيق الكتاب، و
نخصّ منهم بالذكر:

١. الدكتور الشيخ حيدر عبد المناف البياتي (الحسن)، حيث تولّى مراجعة
الكتاب النهائية بصورة دقيقة، مع ملاحظة النسخة أيضاً، و وضع عناوين لمطالب
الكتاب و بحوثه، و كتابة المقدمة العلمية للكتاب.

٢. الشيخ محمّد رضا الأنصاري؛ حيث سلّم لنا عمله على الكتاب مع إجراء
بعض التعديلات على طبعته السابقة.

٣. الشيخ جواد الفاضل البخشايشي، حيث قام بمقابلة النسخة و المساهمة في
تقويم النصّ، و تكميل التخريجات، و ترجمة الأعلام المذكورين في الكتاب، و
شرح الكلمات و المفردات الصعبة.

٤. الدكتور الشيخ حبّ الله النجفي، حيث تولّى تقويم النصّ، و تشكيل
الكلمات، و وضع الحركات عليها، مع ملاحظة النسخة و الرجوع إليها.

٥. الأخ أمير حسين السعيدى لاستخراج الفهارس الفنية.

٦. الشيخ محمّد حسين الدرايتي لتوليّه إدارة مشروع تحقيق مصنّفات الشريف
المرتضى رحمه الله عامّة، و هذا الكتاب أيضاً، و متابعتة مراحل العمل و الإشراف
عليها.

والحمد لله ربّ العالمين

اللجنة العلميّة للمؤتمر العالميّ لذكرى

الشريف المرتضى علم الهدى

نماذج من تصاوير النسخة

وكذلك لو كانوا متبعوا لما رفع التكاليف من الآلهة والنبوة والرسالة
 منكم فطنت في ذكره وإن كانوا أشبهوا العلوم فليس تعلموا من أن يكونوا
 سلبوا بها عند ظهور القرآن والتجدي به وقد كانت من قبل حاصلة لهم لو كانوا
 لم يزالوا فاقين لها فإن أردتم الشافي فهو مؤكدة لعلوا لعلوا نصيبا لأن
 القرآن يكون حبيبا خازنا للعادة ونصا جديا من حيث لم يكن أحد من القضاة
 في ماضٍ ولا مستقبل من العلوم التي تقع معها مثله وإن أردتم الاقوال فقد كان
 يجب أن يقع لنا والعرب والعرفان في كلام العرب وأشجارها قبل زمان التجدي في
 زمانه ونحن بيننا نساوانا وليس نجد ذلك ونحن انصان يكون عادتهم من البشر
 الواقع على من ضم شيئا من القرآن لم يصبح كلام العرب أمثله في كلامهم قبل
 زمان التجدي فإنا فيما وقع منهم بعدة فالأمن ظاهر والعرفان أصبح وهذا مما
 يعلمون ضرورة خلافة لانا نجد من القرآن في كلامهم بعد ظهور القرآن
 العرب وأشجارها قبل التجدي إلا ما يجد بينه وبين كلامهم بعد ظهور القرآن
 ووقوع التجدي به وهذا مني لم يتسلموه وقد علم أن من كلامهم قبل التجدي
 وبعد هذا القرآن في العظم وأجله مع فني على غيركم أو ادعيتهم ولا تفكر
 طرقت على دليلكم الذي قد صمموه ما بهد منه لأنه معقود بهذا المعنى ومبني
 عليه وإن كانت وعينهم التي صرفت عن المعاصرة فذلك فاستدرك في جوده
 أجدها تاليفهم في كل أجل توفرت ذوايع القوم إلى المعاصرة فليس أكثر من عظم
 لمعلم ما ذكرناه منهم ومنهم هائل الدفاع إلى المعاصرة فليس أكثر من عظم
 منكم منها وما بعد ذلك من النفع ويندفع من الضرر وكل هذا العمل القوم ضرورة
 بل العلم به مما يجد من كمال العقل وليس يصر من هذه الدعاوي إلا ما أخرجه
 من كمال عقولهم والحقهم بأهل النص والجنون لم يكن القوم كذلك وشها

جَالِدٌ فِي الْعَالَمِينَ كَمَا لَمْ يَلِكْ فِي الْأَشْيَاءِ الْمَعْنَى وَفَدُّنَا فِي الرَّعْلِي مَنْ
 دَهَبَ فِي عِجَارِ الْقُرْآنِ إِلَى عَزِّ الْعَادَةِ بِمَصَاحِبِهِ وَنَسَبَ نَعْدَةَ الْمَعْنَى
 إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَجْعَلِ الْعَادَةَ بِفَعْلِ الْعُلُومِ الَّتِي تَعَلَّمَ بِهَا مِنْ مِثْلِهِ قَوْلًا كَأَيُّهَا
 عَلَى أَنْفُسِهِمْ الزَّادَاتِ وَالْمَسَائِلَ وَالْأَشْكَالَ فِي أَنْتَ لَمْ تَحْطُ بِالْجَدِيدِ مِنْ أَهْلِ هَذَا
 الْمَذْهَبِ بِإِلَّا وَالْحَقُّ تَعَالَى لَا يَزِيدُ أَعْلَى الْحَقِّ وَبِشَيْءٍ الْخَصْرُ الْأَقْوَى وَوَضُوحًا
 وَالْبَاطِلُ الْأَمَلُ أَنْ يَتَهَنَّا بِسُنَّةٍ وَظُهُرُ الْفِرْدِ وَمِنْ أَنْ أَدْرَكَ عَلَى الْمَذْهَبِ
 الْأَخَرِ الَّتِي كَيْسَاهَا تَحْتَضِرُ الْفَوَاكِصَ وَتَحْمِلُ فِي صِحِّهِ الْجَمْعَ وَمِنْ اللَّهِ تَعَالَى
 نَسَبَ الْمَعْنَى وَخَسَّسَ النُّوْبَ فِي الْمَذْهَبِ

الَّذِي جَعَلَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبُخَارِيُّ عَنْ جَمَاعَةِ الْمُعْتَزِّلَةِ وَمَوَاقِفَهُ مِنْ أَنْ يَنْظُرَ الْغُرَابَ
 وَبِالْبَقَعِ يَنْتَحِيلُ مِنْ الْعِبَادِ كَمَا يَسْتَحَالُ اجْتِلَاكُ الْأَجْسَامِ وَأَيُّ الْأَكْمَدِ وَالْأَبْصَرِ
 وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يَخْبَى هَذَا الْقَوْلُ بِالْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَخْرُجْ يَدُوكَ مِنْ مِثْلِنَا
 بِدَلِيلِهِمْ لَا مَسْجُودَ مِنَ الْقَوْلِ بَلْ الْقُرْآنُ غَيْرُ مُقْتَدِرٍ بِالْعِبَادَةِ عَلَى التَّوَالِدِ الصَّحِيحِ
 وَهُمْ أَصَابِدُ يَحْوُونَ أَنْ يَكُونَ مَنَعُكَ مَنَعُ أَوْ عَجَزَ عَلَى الْمَعْنَى صَدْرُ حَسْبِ مَا جِيءَ بِالْقَاسِمِ
 عَنْ عَمْرِو بْنِ السَّاجِدِ بِالْمَقَالِ الَّذِي ذَكَرَهُ بِمَنْعٍ مِنْ ذَلِكَ وَالَّذِي يَنْظُرُ هَذَا الْمَذْهَبِ
 أَنَّ الْقَوْلَ لَا يَنْظُرُ لَهُ وَلَا يَلِيقُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَاتِّمَامُ شُعَاظِ هَذِهِ اللَّطْفَةِ فِي الْكَلَامِ مِنْ
 حَيْثُ جَرَّدَ بَعْضُهُ فِي الْبَعْضِ فَتَشَبَّهَ لَدَيْكَ بِالْبَقَعِ الْجَوَاهِرِ وَأَذَلَّ لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ
 مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى ذَوَابِ الْحَرْفِ فَكَيْفَ يَجْعَلُ أَنْ يَمَعْنَ بِهِ قَوْلُهُ أَوْ عَجَزَ حَتَّى يَقَالَ أَنْ
 نَالَيْتُ الْقُرْآنَ يَسْتَحِيلُ مِنَ الْعِبَادِ كَمَا سَبَّحَ اللَّهُ كَرَامَتَهُ وَأَنَا مَا جَرَّدَ وَفِي
 فِيهَا جَمْعٌ وَفَقْدَ وَرَأَوْ مِنْ قَوْلِهِ عَلَى تَعْرِفِ أَخْبَاسِهَا فَلَا يَدْرِي كَيْفَ قَادَرًا عَلَى تَعْرِفِهَا
 وَالْكَلَامُ كُلُّهُ مُضْمَنٌ وَأَعْيُنُهُ يَتَرَكِّزُ مِنْ حَرْفٍ أَمْتَعِ الَّذِي يَقْدَرُ عَلَى تَعْرِفِهَا
 قَوْلًا مِنْ حِفْظِهِ مَشْجُولًا مِمَّا كَانَتْ حَالُهُ الْأَجْسَامِ وَعَبْرًا مِنْ الْأَجْسَامِ الَّتِي لَا

وَالَّذِي يَنْظُرُ هَذَا الْمَذْهَبِ
 أَنَّ الْقَوْلَ لَا يَنْظُرُ لَهُ وَلَا يَلِيقُ
 عَلَى الْحَقِيقَةِ وَاتِّمَامُ شُعَاظِ
 هَذِهِ اللَّطْفَةِ فِي الْكَلَامِ مِنْ
 حَيْثُ جَرَّدَ بَعْضُهُ فِي الْبَعْضِ
 فَتَشَبَّهَ لَدَيْكَ بِالْبَقَعِ
 الْجَوَاهِرِ وَأَذَلَّ لَمْ يَكُنْ
 فِي الْكَلَامِ مَعْنَى زَائِدٍ
 عَلَى ذَوَابِ الْحَرْفِ فَكَيْفَ
 يَجْعَلُ أَنْ يَمَعْنَ بِهِ قَوْلُهُ
 أَوْ عَجَزَ حَتَّى يَقَالَ أَنْ
 نَالَيْتُ الْقُرْآنَ يَسْتَحِيلُ
 مِنَ الْعِبَادِ كَمَا سَبَّحَ
 اللَّهُ كَرَامَتَهُ وَأَنَا مَا
 جَرَّدَ وَفِي فِيهَا جَمْعٌ
 وَفَقْدَ وَرَأَوْ مِنْ قَوْلِهِ
 عَلَى تَعْرِفِ أَخْبَاسِهَا
 فَلَا يَدْرِي كَيْفَ قَادَرًا
 عَلَى تَعْرِفِهَا وَالْكَلَامُ
 كُلُّهُ مُضْمَنٌ وَأَعْيُنُهُ
 يَتَرَكِّزُ مِنْ حَرْفٍ أَمْتَعِ
 الَّذِي يَقْدَرُ عَلَى تَعْرِفِهَا
 قَوْلًا مِنْ حِفْظِهِ مَشْجُولًا
 مِمَّا كَانَتْ حَالُهُ الْأَجْسَامِ
 وَعَبْرًا مِنْ الْأَجْسَامِ الَّتِي لَا

ودخول ما فيه الصفة الأولى التي قد مضى الكلام عليها مستقصى وإذا
 صرنا ثم إلى ما عايننا معنى القول أن الجدوى به إنما كان بحيث كان حكاية للكلام
 القديم ولا فرق بين ما ذكرناه من أن يكون حكاية للكلام القديم أو للكلام الجديد
 فإن الجدوى به من جهة الصراحة يصح على ما يقع الجدوى به من جهة غير ذلك
 يكرر قد يقال لا حكاية للكلام القديم **قد** وقيل إن ذلك الله
 ما شئنا من الراد على جميع من خالف القول بالصرفة وإعجازها من بسط الكلام
 في مواضع وإحصاءه في آخر ما اقتضته مواضعه بعد أن لم يخل به ولم
 يؤخر مشغعي عنه وما ذكرناه إذا ضبط وانظر استدلناك صاطبة من
 جملته إما تصح أو لا ولو كان الجواب عن أكثر ما يستأنف المحال فهو إنزاده
 من الإيجاز أصاب والشبهات ونحن نسو ذلك بذكر ما يلزم من عدل عن مذهب
 الصرفة من أسئلة المخالفين في النبوة التي لا تنوجه على القائلين بالصرفة
 ليكون ما ذكرناه ادعى إلى القول بها وأجبت على اعتقادها ثم نلتج ما ذكرناه
 صاحب الكتاب المعتبر في المعنى من الكلام في هذا المعنى فيجزيه
 بالفاظه وتبين عما فيه من مشايد واضطراب يعون الله تعالى ومشيده
 قد سأل مخالفو الصرفة فقالوا إذا كنتم إنما تعمدون في إعجاز القرآن الله
 تعالى الموبد به لنسول الله صلى الله عليه وآله تصديقاً له على حرفه
 إعادة الضميمة في قعدوا عن معاد ضمه وتكلموا عن مقامه فاعملوا
 على أن يخرجوه عن العادة في الصراحة مسلم لكم على أن تخرجوه من أن
 لكم الذي خرج به عادتنا والفاه إلى منظره عليه هو الله تعالى وما ذكرناه
 أن يكون المظهر ذلك على يديه بعض الحزب الذين قد عثرتم في جودهم

الاختصاص السام فيه فلا بوجه السؤال عليه حمدا لله
 قال الشريف المرحوم رضي الله عنه في صاحب هذا الكتاب في فضل
 وشمه ببيان ما يجب ان يعلم من حال القرآن في الاختصاص ليصح الاستدلال
 به على صحة الشوق اعلم ان الذي يجب ان يعلم في ذلك ظهوره عند ادعاء
 الشوق من قبله وجعله اياه دلاله على ثبوته وكلي الوجهين منقول بالنسبة
 معلوم باصطلاح وما عدا ذلك مما يشبه الحال فيه قد صح الاستدلال
 بالقرآن ان يعلم فلا وجه لذكره الآن وانما يجب وما حل هذا المجال شاعل
 بحال الشبهة فيه عند وقد اطلعت على ان كان الاستدلال صحيحا وان
 لم يخطر بالبال على ما ذكرناه في كف من اصول الأدلة فليس لاحيان يقول يجب
 ان يعلم او لا ان هذا القرآن لم يظهر في السما على ملك او في الارض على نبي
 او غيره وخبري اتمم ثم جعله صلى الله عليه واله دلاله على ثبوته لا هذا
 الجنس من الشبهة فام محط بالمال لم يجب الشاعل به ولا تمنع على كل حال
 من العلم بان الله صلى الله عليه واله قد اخص بالقرآن اختصاصا لا يسا له و
 بالدعوى اما قد عرفناه لانه ان احث في السما على ملك فالاختصاص
 لا يصح الا على هذا الوجه ولا يجوز ان يطبق في الاختصاص ما لا يثبت
 منه وهذا كما نقول له تعالى في فعل الفجل بالفاعل لانه لا يمكن فيه
 التميز وجوب وقوعه بحسب اجواله فمتي طالب المطلب فيه ما يذكر هذا
 التبعيل فقد طلب التحال لا بان قلت يجب كوجوب المعلوم فيه غير
 العمل الى ما شاكله كان ذلك ناقضا للفعل والفاعل بطريق اثباته فذلك
 القول في القرآن لا نعلم انه لو لم يحدث الا عند ادعاء الشوق ما كان يجوز

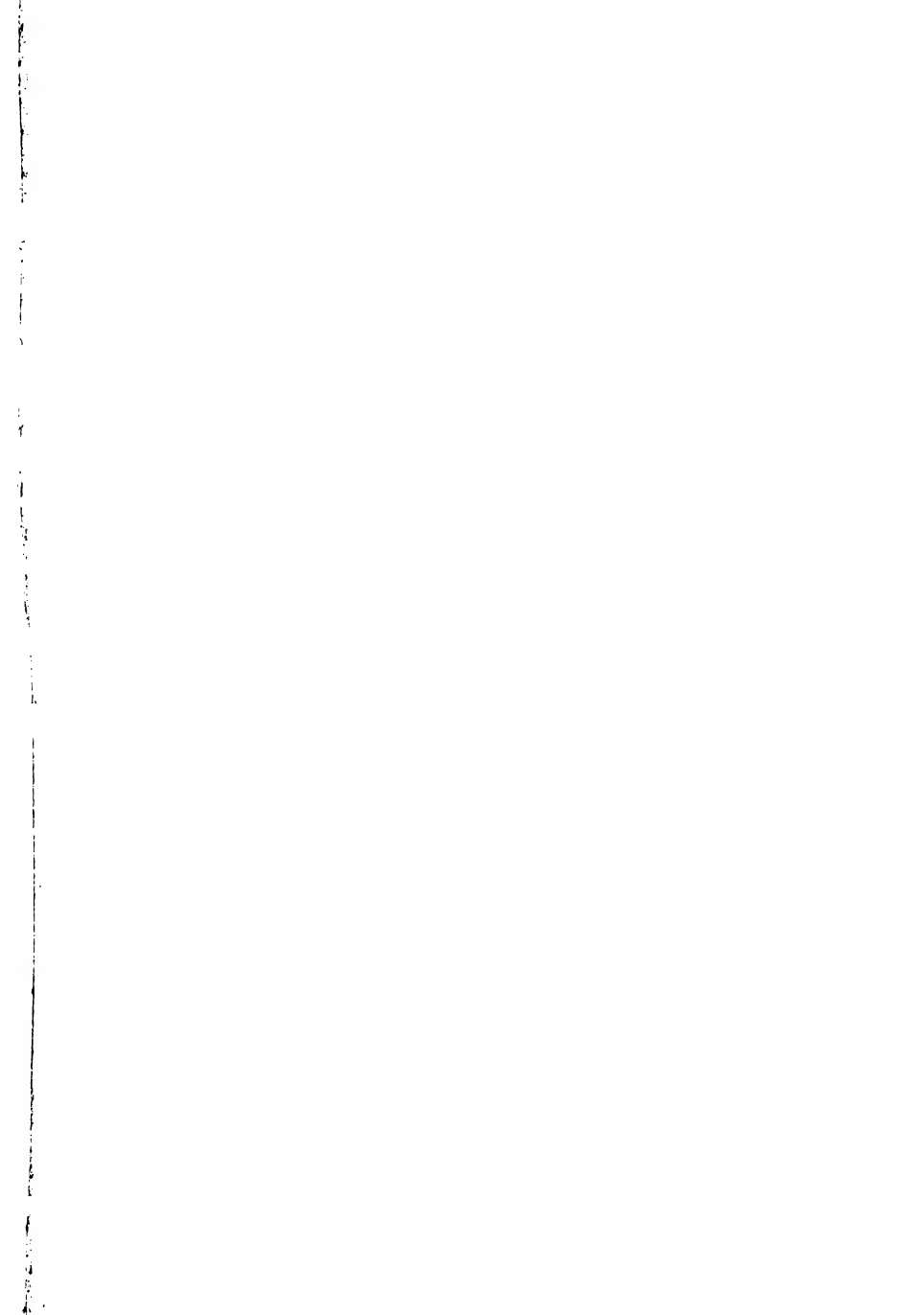
العاشر

وَالنَّاجِيْنَ نَائِيْنَ فِيْ هَٰذَا الْبَابِ اِذَا كَانَ مَا يُخْرِجُ الْاِلَهَ مِنَ الْعَجَازِ بِالْحُجُجِ مُوْتَوِّدًا
مُسْتَوِيًّا وَمَذْكُوْرًا مُسْتَقْصِيًّا وَبِحُجُجٍ مُتَشَاوِفٍ الْقَوْلُ فِيْهَا مُسْتَعِجِلٌ بِاللَّهِ تَعَالَى
وَمُعْتَمِدٌ بِرَبِّهِ لِيُتَوَفَّقَ بِهِ وَتَشَدِّدُكَ

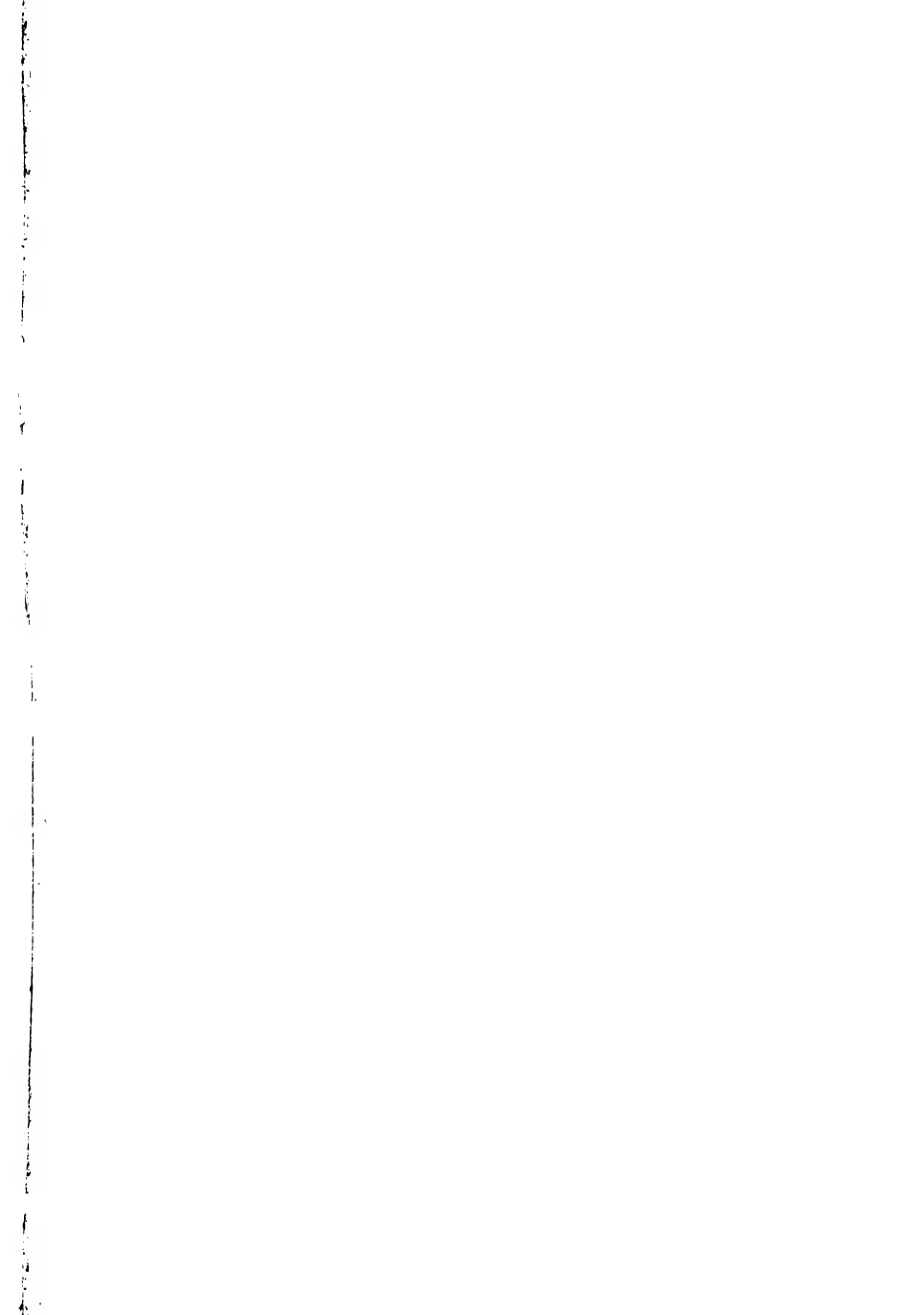
أَمْحَمَدٌ فِيْ حُدُودِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالْقُرْآنِ حُجُجُ الْاَعْلَمِ لِلْكَافِرِ سَمْعِ
الْاَحْيَاءِ وَخَالِطِ اَهْلُهَا بِذَلِكَ عَلِيٍّ حُجُجُ قَوْلِهِ يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّامِكَةُ
وَإِدْعَايَةِ النُّبُوَّةِ وَدُعَايَةِ النَّاسِ إِلَى تَقِيَّتِهِ إِلَى اِنْتِهَا اِذَا ذَكَرْنَا مِنْ لُجْجِ اِلَهِ الْعَالَمَةِ
الْمَعْلُوْمَةِ وَلَا تَرَوْنَ مِنْ اَكْبَرِ بَعْضِهَا وَاطْلُقْ الشَّكَّ فِيْهِ وَتَرَوْنَ اَكْبَرِ جَمْعِهَا
لَا تَطْرُقُ الْعِلْمُ بِالْكَلِّ لِلْعَقْلِ مُتَوَعِّدٌ مِنْ خِلَافٍ وَالْوَاجِبُ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اِذَا
يَزِيدُ الْجَدِّي الَّذِي يَلْجِيْ فِيْهِ رُفُوعُ الْعِلْمِ بِهِ عَلَى هَٰذَا الْوَجْهِ وَلِكُلِّ اَحَدٍ فَانْ كُنْ اِذَا
مُسْتَوِيٍّ فِيْ الْعِلْمِ بِهِ وَاطْلُقْ الشَّكَّ فِيْهِ بِقَدْرِ اِتِّسَاعِ اِلَهِيَّةِ الْجَدِّيِّ مَحْصُوصًا وَلَقَطًا
بِصَحْنِ الشُّكِّ وَالْمُحِيزِ وَالْمَطْلَبَةِ بِفِعْلٍ مِثْلَ الْفَرِّ أَنْ مَسْمُوعًا وَلَيْسَ مِنْ اِذَا
ذَلِكَ وَالَّذِي يَزِيدُ فِيْ تَحْلِيلِ الْعَقْلِ فِيْ الْعِلْمِ بِهِ وَارْتِفَاعِ الشَّكِّ فِيْهِ مَا هُوَ
مَجْلُومٌ مِنْ قَضِيَّةٍ وَالطَّاهِرُ مِنْ جَالِهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَامُ كَانَ حُجُجٌ بِالْقُرْآنِ وَدَعَا
مِنْ جِهَتِهِ الْاِبَانَةِ وَالْمَزِيَّةَ وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَصَّةٌ بِهِ وَلَيْكَ بِأَنَّ اِلَهَ وَبَلَدُ تَرْفُكُ
الْوَجْهِ بِهِ وَهُوَ طَوَّحْتِ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الشَّيْءُ مِنْهُ بَعْدَ الشَّيْءِ وَهَٰذَا مِمَّا لَا يَحْجُزُ
أَجْدَادُ فَوْجِهِ وَمِنْ دَفْعِهِ قَامَ مَقَامُ الدَّافِعِ لِسَائِنِ مَا عَدَدْنَا مِنْهُ وَلَيْسَ بِكَ وَفُجِ
التَّجَاهِلِ وَدَفْعِ الصَّرْفَاتِ مِنَ الْوَاجِبِ لِشَرِّهِ لَا غَيْبَانِ مِثْلَ ذَلِكَ وَمِمَّا
يَعْلَمُ بِهِ وَتَرَوْنَ الشُّكَّ فِيْهِ وَهَبْ أَنْ قَوْمًا شَكُّوا فِيْ بَعْضِ مَا ذَكَرْنَا مِنْهُ
وَأَنْ كَانَ لَطَرُ بَقِ الشَّكِّ عَلَيْهِ وَبِحُجُجٍ تَعْلَمُ أَنَّ اِجْدَادَ الْاِسْتِثْنَاءِ فِيْ اِلَهِيَّةِ السَّلَامِ

انجزوب بعد البعثة فالاعان ضوا في تلك الاجزاء ان كانت المعان ضة ثم حنة
 وابضاً فلو كانت الحرب منعت من المعان ضة مع امكانها
 لوحت ان يوافق القوم النبي صلى الله عليه واله على ذلك ويقول له كيف
 تجارضك وقد منعنا بحربك عن معان ضك ولا حنة لك في امتناع معان ضك
 على ما اذا كنت قد شغلنا عنها واقتطعنا عن جعلها وانما
 التعلو بانهم لم يجاز ضوا خوفاً من اوليائه وقوة دولته فاصعب من كل
 ما تقدم والجواب عنه ان خوفاً لم يمنع من
 نصب الجروب وان خيف الجروب في مقام بعد مقام ومرة بعد اخرى
 ولم يمنع انصاف الجواب والقدف والاعان ضة باخبار الفرس بخوفهم ان
 يكون عند عافا ما تعان من جعل المعان ضة على انه قد ساقوا ما حصى ان النبي
 صلى الله عليه واله كان ملة مقامه بمكة هو الحاف ولما احتاجة ونصاره في
 تلك الاجزاء الكا توافوا على منعه من منضمين وقوة الاسلام واهله
 كان اليد اهل المدينة ولم يخل الكمان ايضا في احوال القوة والعزيمة والتمك والي
 الان من بلاد واسعة وممالك كثيرة في القوة على اهلها من الاسلام واهله فقد
 كان يجب ان يجاز ضوا في اول الامر كيف ساقوا وحش ساقوا وفي احوال القوة
 والتمك في بلدانهم ومن اغلوا الاسلام واذا لم يفعلوا فقد صح ان تعدد
 المعان ضة كان على وجه مخالف للعادة وهذا من ثامته وصح نفسه

ثم الكتاب
 كنه محمد بن الحسين محمد بن الحسين جابدا لله تعالى على نعمة ومطيلاً
 على النبي محمد بنه ومن غفر من ذنوبه وفرغ منه بعد الاربعة
 متصفاً بحرم سنة ثمان وسبعين وان مع ما



الموضح عن جهة إعجاز القرآن
(الصرفة)



[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

[الفصل الأول]

[في بيان مذهب الصّرفة]

[إشكال على مذهب الصّرفة و جواب المصنّف]

١

٣/ و كذلك لو كانوا مُنِعُوا^٢ بما يرفعُ التمكنُ من الكلام، ممّا يَخْتَصُّ الآلةَ و
الْبِنْيَةَ.

و ليس هذا مذهبكم فَنُطِيبَ^٣ في ردّه.

وإن كانوا سُلِبُوا العلوم: فليس يَخْلُوْنَ مِنْ أَنْ يَكُونُوا سُلِبُوا عِنْدَ ظُهُورِ الْقُرْآنِ
و التَّحْدِي بِهِ؛ و قد كانت مِنْ قَبْلُ حاصلةً لهم. أو يَكُونُوا لَمْ يَزَالُوا فاقِدِينَ لها.
فإن أَرَدْتُمْ الثَّانِي، فهو مُؤَكَّدٌ لقولنا، بل هو نَصٌّ مذهبنا؛ لأنَّ الْقُرْآنَ يَكُونُ حِينَئِذٍ
خارجاً للعادة بِفَصاحته، من حيثُ لَمْ يُمَكَّنْ أَحَدٌ مِنَ الْفُصَحَاءِ - في ماضٍ و لا

١. نَقَصَ مِنْ نَسْخَةِ الْأَصْلِ عِدَّةَ أَوْرَاقٍ، لَعَلَّهَا لَا تَتَجَاوَزُ الْمَقْدَمَةَ وَ بَعْضَ التَّنْبِيهَاتِ وَ الْأَوَّلِيَّاتِ حَوْلَ
مَذْهَبِ الصَّرْفَةِ وَ مَعْنَى الْفَصَاحَةِ وَ مَفْهُومِهَا. ثُمَّ إِنَّ الْمَذْكُورَ هُنَا فِي بَدَايَةِ النُّسخَةِ تَقْرِيرٌ لِإِشْكَالٍ
عَلَى الصَّرْفَةِ، وَ سَوْفَ يَأْتِي جَوَابُ الْمُصَنِّفِ عَلَيْهِ فِي ص ٥٣.

٢. أَيُّ لَوْ كَانَ الْمُشْرِكُونَ قَدْ مُنِعُوا مِنْ مَعَارِضَةِ الْقُرْآنِ وَ صَرَفُوا عَنْهَا.

٣. فِي الْأَصْلِ: «فَتُطِيبُ»، وَ لَا خَفَاءَ فِي أَنَّهُ لَا يَلْتَمِ السِّيَاقُ.

مستقبل - من العلوم التي يَقَعُ معها مثله.

وإن أَرَدْتُمْ الأول، فقد كان يَجِبُ أن يَقَعَ لنا و لغيرنا الفرقُ بينَ كلامِ العربِ و أشعارها، قبلَ زمانِ التَّحْدِي و بَعْدَ زمانه، و نَجِدَ بينهما تفاوتاً. و ليس نَجِدُ ذلك. و يَجِبُ أيضاً أن يكونَ ما ذَكَرْتُمُوهُ من اللَّبْسِ الواقعِ على مَنْ ضَمَّ شيئاً من القرآنِ إلى فصيحِ كلامِ العربِ، إنَّما هو في كلامِهِمْ قبلَ زمانِ التَّحْدِي. فأما فيما وَقَعَ منهم بَعْدَهُ فالأمرُ ظاهرٌ، و الفرقُ واضحٌ.

٣٤

و هذا ممَّا يَعْلَمُونَ ضرورةً خلافه؛ لأنَّا لا نَجِدُ من الفرقِ بينَ ما نَضُمُّهُ إلى القرآنِ من كلامِ العربِ و أشعارها قبلَ التَّحْدِي، إلَّا ما نَجِدُهُ بينه و بينَ كلامِهِمْ بَعْدَ ظهورِ القرآنِ و وقوعِ التَّحْدِي به.

و هذا متى لم تُسَلِّمُوهُ، و زَعَمْتُمْ أنَّ بينَ كلامِهِمْ قبلَ التَّحْدِي و بَعْدَهُ هذا الفرقُ العظيمُ، و أحَلَّيْتُمْ بِمَعْرِفَتِهِ على غَيْرِكُمْ، أو ادَّعَيْتُمُوها لأنفُسِكُمْ، طَرَقْتُمْ على دليلِكُمْ الَّذي قَدَّمْتُمُوهُ ما يَهْدِمُهُ؛ لأنَّه معقودٌ بهذا المعنى و مبنيٌّ عليه.

وإن كانت دَوَاعِيهِمْ [هي]^١ التي صُرِفَتْ عن المُعَارَضَةِ، فذلك فاسدٌ من وجوه: أحدها: أَنَا نَعْلَمُ - نحنُ و كُلُّ أَحَدٍ - تَوَفَّرَ دَوَاعِي القومِ إلى المُعَارَضَةِ و شِدَّةَ حَرِصِهِمْ و كَلْبِهِمْ^٢ عليها. و لو كانت دَوَاعِيهِمْ إلى المُعَارَضَةِ مصروفةً، لَمَا عَلِمَ ما ذَكَرْنَاهُ مِنْهُمْ.

و منها: أنَّ الدَوَاعِيَّ إلى المُعَارَضَةِ ليست أَكْثَرُ مِنْ عِلْمِهِمْ بِتَمَكُّنِهِمْ منها، و ما يعودُ بها من النفعِ، و يَنْدَفِعُ مِنَ الضَّرَرِ. و كُلُّ هَذَا يَعْلَمُهُ القومُ ضرورةً، بل العلمُ به

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق. و هكذا في نظائره من هذا الكتاب.

٢. الكَلْبُ: الحرص و اشتداده، يقال: كَلَبَ على الشيء كَلْباً، أي حرص عليه حرص الكلب و اشتدَّ

حرصه. لسان العرب، ج ١، ص ٧٢٤ (كلب).

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ كَمَالِ الْعَقْلِ؛ فَلَيْسَ يَصْرِفُهُمْ عَنْ هَذِهِ الدَّوَاعِي^١ إِلَّا مَا أَخْرَجَهُمْ مِنْ كَمَالِ عُقُولِهِمْ، وَ أَلْحَقَهُمْ بِأَهْلِ النَقِصِ وَالْجُنُونِ، وَلَمْ يَكُنِ الْقَوْمُ كَذَلِكَ.

ومنها: /٤/ أَنْ مَا صَرَفَ عَنْ الْمُعَارَضَةِ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ صَارِفًا عَمَّا فِي مَعْنَاهَا، وَ عَمَّا يَكُونُ الدَّوَاعِي إِلَيْهِ دَاعِيًا إِلَيْهَا؛ وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ هُمْ لَمْ يَنْصَرِفُوا عَنِ السَّبِّ وَ الْهَجَاءِ وَ عَنِ الْمُعَارَضَةِ، مِمَّا لَا يَسْتَبِيهُ عَلَى عَاقِلٍ جَهْلٌ مِّنْ عَارِضٍ بِمِثْلِهِ وَ سُخْفُهُ، كَالْفَصِّصِ بِأَخْبَارِ رُسْتَمَ وَ اسْفَنْدِيَارَ^٢.

٣٥

و الصارفُ عن المُعارضة صارفٌ عن هذا؛ لأنَّ ما يَصْرِفُ عن المُعارضة^٣ إِنَّمَا يَرَى أَنَّهُ لَا غَنَاءَ فِي فِعْلِهَا، وَ لَا طَائِلَ فِي تَكْلُفِهَا. وَ أَنَّ الْحِظَّ فِي الْإِضْرَابِ عَنْهَا، وَ الْعُدُولِ إِلَى الْمُنَاجَزَةِ بِالْحَرْبِ. وَ هَذَا لَا مَحَالَةَ يَصْرِفُ عَنْ جَمِيعِ مَا عَدَدْنَاهُ.

مَتَى لَمْ تَعْنُوا بِالصَّرْفَةِ أَحَدَ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الَّتِي فَصَّلْنَاهَا، فَمَذْهَبُكُمْ غَيْرُ مَفْهُومٍ، وَ أَنْتُمْ إِلَى أَنْ تُفْهِمُونَا غَرْضَكُمْ فِيهِ أَحْوَجُ مِنْكُمْ إِلَى أَنْ تَدُلُّونَا عَلَى صَحَّتِهِ.

[بيان المصنّف لمذهبه في الصرفة]

قِيلَ لَهُ^٤: أَوَّلُ مَا نَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي جَوَابِكَ أَنْ نُعْلِمَكَ كُنَّةَ مَذْهَبِنَا فِي التَّحْدِي

١. في الأصل: «الدعاوي»، و ما أثبتناه مناسب للسياق بقريئة ما سبق.

٢. من رجال الأساطير الفارسية القديمة، فالأول اسم لقائدٍ بطلٍ أسطوري، يُمَثَّلُ قِمَّةُ البُطُولَةِ وَ الشَّجَاعَةِ وَ الْإِقْدَامِ، وَ الثَّانِي اسْمٌ لِأَحَدِ مُلُوكِ الْفَرَسِ الْقِدَامِيِّ وَ يُمَثِّلُ قِمَّةَ عِزِّ الْأَمْبِرَاطُورِيَةِ الْفَارْسِيَّةِ وَ مُجْدَاهَا، وَ قَدْ أَلَفَ الشَّاعِرُ الْإِيرَانِي الْكَبِيرُ أَبُو الْقَاسِمِ الْفَرْدُوسِي مِلْحَمَتَهُ الْمُسَمَّاةَ بِ«شَاهَنَامَه» أَي: رِسَالَةِ الْمُلُوكِ، تَحَدَّثَ فِيهَا عَنْ مَلَا حِمِ مُلُوكِ الْفَرَسِ وَ أَبْطَالِ الْأُمَّةِ الْفَارْسِيَّةِ الَّذِينَ حَكَمُوا بِلَادَ فَارَسَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ.

٣. في الأصل: + «صارف عن هذا؛ لأنَّ ما يصرف عن المُعارضة»، وَ هُوَ تَكَرَّرَ كَمَا لَا يَخْفَى.

٤. قَوْلُهُ: «قِيلَ لَهُ» جَوَابٌ لِلْإِشْكَالِ الَّذِي سَقَطَ ضَمْنِ مَا سَقَطَ مِنْ نَسْخَةِ الْأَصْلِ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ. وَ

بالقرآن. و عندنا أن التَّحْدِيَّ وَقَعَ بالإتيانِ بمثله في فصاحته و طريقته في النِّظْمِ،^١ و لم يَكُنْ بأحدِ الأمرينِ على ما تَذَهَبُ أنتِ و أصحابك إليه، فلو وَقَعَتِ المَعَارِضَةُ بشِعْرِ أو بَرَجَزٍ مَوْزُونٍ أو بِمَثْوَرٍ من الكلامِ ليس له طَريقَةُ القرآنِ في النِّظْمِ، لم تكن واقعةً موقِعةً.

و الصَّرْفَةُ على هذا إنما كانت بأن يَسْلُبَ اللهُ تعالى كُلَّ مَنْ رامَ المَعَارِضَةَ و فَكَّرَ في تَكْلُفِها في الحالِ العُلُومِ التي يَتَأَتَّى معها مثلُ فصاحةِ القرآنِ و طَريقَتِهِ في النِّظْمِ.

٣٦

و إذا لَمْ يَقْصِدِ المَعَارِضَةَ، و جرى على شاكلته في نظمِ الشعرِ، و وَصَفِ الخُطْبِ، و التَّصَرُّفِ في ضُروبِ الكلامِ، خُلِّيَ بينه و بينَ عُلُومِهِ. و لَمْ يُخَلَّ بينه و بينَ معرفته.

ولهذا لا تُصِيبُ في شيءٍ من كلامِ العربِ - مَثْوَرُهُ و مَنَظُومُهُ - ما يُقَارَبُ القرآنَ في فصاحته، مع اختصاصه في النِّظْمِ بمثلِ طَريقَتِهِ.

و هذا الجوابُ لا يَصِحُّ الأمرُ فيه، إلا بأن نُدَلَّ على أنَّ التَّحْدِيَّ وَقَعَ بالفصاحةِ

﴿يزيدك بياناً ما قاله السيد المصنّف في الذخيرة في معرض بيان ما ذهب إليه من القول بالصرفة: «فإن قيل: يبنوا كيفية مذهبكم في الصرفة. قلنا: الذي نذهب إليه أن الله تعالى صرف العرب عن أن يأتوا من الكلام بما يساوي أو يضاوي القرآن في فصاحته و طريقته و نظمه، بأن سلب كل من رام المعارضة العلوم التي يأتى ذلك بها، فإن العلوم التي بها يمكن ذلك ضرورية من فعله تعالى فينا بمجرى العادة. و هذه الجملة إنما تنكشف بأن يُدَلَّ على أنَّ التَّحْدِيَّ وَقَعَ بالفصاحة و الطريقة في النِّظْمِ، و أنهم لو عارضوه بشعرٍ منظوم لم يكونوا فاعلين ما دُعوا إليه، و أن يُدَلَّ على اختصاص القرآن بطريقة في النِّظْمِ مخالفة لنظوم كل كلامهم. و على أن القوم لو لم يُصرفوا لعارضوا». الذخيرة في علم الكلام، ص ٣٨٠.

١. أي أنَّ التَّحْدِيَّ وَقَعَ بالفصاحة و النِّظْمِ معاً.

مع الطَّرِيقَةِ فِي النِّظْمِ، وَ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ مُخْتَصَّ بِطَرِيقَةٍ فِي النِّظْمِ مُفَارِقَةٍ لِسَائِرِ
نُظُومِ الْكَلَامِ، وَ عَلَى أَنَّ الْقَوْمَ لَوْ لَمْ يُصَرِّفُوا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لَوْ قَعَتْ مِنْهُمْ
الْمَعَارِضَةُ بِمَا يُسَاوِي أَوْ يُقَارِبُ ٥/الوجه الذي ذكرناه، [و] لم يُمكن أن يُدعى
أَنَّ شِعْرَ الطَّائِيَيْنِ^٢ وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمَا مِنَ الْمُحَدَّثِينَ - إِذَا قَدَّرْنَا ارْتِفَاعَ مَنْ بَيْنَهُمَا
مِنْ ذَوِي الطَّبَقَاتِ؛ لِأَنَّ التَّقَارُبَ وَ التَّسَاوِيَّ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُمْ يَتَسَاوَوْنَ فِيهِ - يَرِيدُ
أَنْ يَكُونَ خَارِقًا لِلْعَادَةِ وَإِنْ كَانَ بَائِنًا مُتَقَدِّمًا.

عَلَى أَنَّ الدَّعْوَى فِي فَصَاحَةِ الْقُرْآنِ - أَنَّهَا وَإِنْ خَرَقَتْ عَادَةَ الْعَرَبِ، وَ بَائَتْ مِنْ
فَصَاحَتِهِمْ، فَلَيْسَ بَيْنَهَا وَ بَيْنَ فَصِيحِ كَلَامِهِمْ مِنَ التَّبَاعُدِ مَا بَيْنَ شِعْرِ امْرِئِ الْقَيْسِ^٣،

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٢. في الأصل: «الطائيين». و الطائيان هما:

١. أَبُو تَمَّامٍ، حَبِيبُ بْنُ أَوْسٍ الطَّائِي، (١٨٩ أو ١٩٠ - ٢٣١ أو ٢٢٣ هـ) وَلَدَ أَيَّامَ الرَّشِيدِ بِحُورَانَ وَ كَانَ
نَصْرَانِيًّا وَ أَسْلَمَ، وَ هُوَ صَاحِبُ كِتَابِ «الْحِمَاسَةِ»، وَ وَصَفَ بِأَنَّهُ شَاعِرُ الْعَصْرِ، وَ أَحَدُ أَشْهُرِ شُعَرَاءِ
الْعَرَبِ. قِيلَ: كَانَ يَحْفَظُ أَرْبَعَةَ عَشَرَ أَلْفَ أَرْجُوزَةٍ مِنْ أَرَاغِيزِ الْعَرَبِ. كَانَ إِمَامِيًّا وَ لَهُ شِعْرٌ كَثِيرٌ فِي
أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ عَدَّهُ الْجَا حِظُّ مَنْ رُؤَسَاءِ الرَّافِضَةِ. تَوَفَّى بِالْمَوْصِلِ. الْفَهْرَسْتُ، ص ١٩٠؛
الْأَغْنِي، ج ١٦، ص ٣٨٣؛ تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ٨، ص ٢٤٨؛ رِجَالُ النَّجَاشِيِّ، ص ١٤١، الرِّقْمُ ٣٦٧؛ وَفِيَاتِ
الْأَعْيَانِ، ج ٢، ص ١١؛ سِيرُ أَعْلَامِ النِّبَلَاءِ، ج ١١، ص ٦٣؛ أَعْيَانُ الشَّيْعَةِ، ج ٤، ص ٣٨٩.

٢. وَ الْبُحْتَرِيُّ، أَبُو عِبَادَةَ، الْوَلِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ، الشَّاعِرُ الْمَشْهُورُ، وَلَدَ بِالشَّامِ، مَدَحَ جَمَاعَةً مِنَ الْخُلَفَاءِ -
أَوْ لَهِمُ الْمَتَوَكِّلِ - وَ الْأُمَرَاءِ وَ الرُّؤَسَاءِ وَ الْأَكَابِرِ. عَدَّهُ الْمَعْرِي رَدِيفًا لِأَبِي تَمَّامٍ وَ الْمَتَنِيِّ وَ أَشْعَرِهِمْ.
عَاشَ نَيْفًا وَ سَبْعِينَ سَنَةً، وَ مَاتَ بِحُلَبِ سَنَةِ ٢٨٣ أَوْ ٢٨٤ هـ. الْفَهْرَسْتُ، ص ١٦٨ وَ ص ١٩٠؛
الْأَغْنِي، ج ٢١، ص ٣٩؛ تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ١٣، ص ٤٧٦؛ مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ، ج ٩، ص ٢٤٨؛ سِيرُ أَعْلَامِ
النِّبَلَاءِ، ج ١٣، ص ٤٨٦.

٣. أَمْرُو الْقَيْسِ بْنُ خُجْرٍ الْكِنْدِيُّ الْمُلَقَّبُ بـ «الْمَلِكِ الضَّلِيلِ» يُعَدُّ فِي أَشْهُرِ شُعَرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَدَ فِي
نَجْدِ سَنَةِ ١٣٠ قَبْلَ الْهَجْرَةِ وَ نَشَأَ فِي قَبِيلَةِ كِنْدَةَ، وَ كَانَ وَالِدُهُ مُلْكًا عَلَى بَنِي أَسَدٍ. خَلَعَهُ وَالِدُهُ لِقَوْلِهِ
الشَّعْرَ وَ لِمَجُونِهِ، فَهَامَ عَلَى وَجْهِهِ فِي أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى قَيْصَرِ الرُّومِ، وَ لَاقَى حَتْفَهُ عِنْدَ

و شعر الطائيين^١ - ظاهرة التناقض؛ لأننا قد علمنا أن الطائيين قد يُقَارِبَانِ و يُسَاوِيَانِ امرأَ القيس من القصيدة في البيتين و الثلاثة، و إن تَعَدَّرَ عليهما المُساواةُ فيما جاوزَ هذا الحدَّ. و نسبة ما يُمكن أن تَفَعَّ المُساواةُ منهما فيه إلى جُمْلَةِ القصيدة نسبةً مُحَصَّلَةٌ؛ لعلها أن تَكُونَ العُشْرُ^٢ و ما يُقَارِبُهُ. لأن القصيدة المتوسطة في الطول و القصير من أشعارهم ليس تَتَجَاوَزُ مِنْ ثَلَاثِينَ إلى أربعين بيتاً. و إذا أضفنا ذلك - على هذا الاعتبار - إلى جُمْلَةِ شعرهما و شعره، وَجَدْنَا أيضاً ما يُمكن أن يُساويه فيه من جُمْلَةِ شعرهما هذا المَبْلَغُ الذي ذَكَرْنَاهُ، بل أَكْثَرُ منه؛ لأجلِ كَثْرَةِ شعرهما و زيادته على شعر امرئ القيس.

و قد ثَبَّتَ أَنَّ التحدي للعرب استَقَرَّ آخراً على مقدارِ ثلاثِ آياتٍ قصارٍ من عُرْضِ سِتَّةِ آلافِ آيةٍ و كذا و كذا طويلاً و قصاراً؛ لأنه وَقَعَ بسورةٍ غيرِ مُعَيَّنَةٍ، و أَقْصَرُ السُّورِ ما كَانَ ثلاثِ آياتٍ، فلا بد أن تكون العرب - على المذهب الذي يُرَدُّ على القائلين به - غيرِ مُتَمَكِّنِينَ مِنْ مُساوَايته، أو مُقَارَبَتِهِ في مقدارِ ثلاثِ آياتٍ. و لهذا عندهم^٣ لَمْ يَرَوْهُوا المُعَارَضَةَ و لَمْ يَتَعَاطَوْهَا.

و نحن نَعْلَمُ أَنَّ نِسْبَةَ ثَلَاثِ الآياتِ التي لَمْ يَتَمَكَّنُوا مِنْ مُساوَايته و مُقَارَبَتِهِ فيها إلى جُمْلَةِ القرآنِ أَقْلٌ و انْقِصَ بأضعافٍ مُضاعِفَةٍ من نسبة ما يَتَمَكَّنُ الطائيانِ مِنْ

« عودته من بلاد الروم. و يقال إنه أول من ورد له نظم في العرب، و قد صدرت عشرات الدراسات عن حياته و شعره. له ديوان مطبوع. مات سنة ٨٠ قبل الهجرة. الأغاني، ج ٩، ص ٧٦؛ خزنة الأدب،

ج ١، ص ٣٢٢؛ معجم الشعراء الجاهليين، ص ٣٢-٣٧.

١. في الأصل: «طائيين» في الموضعين، و الصحيح ما أثبتناه.

٢. في الأصل: «أن يكون الشعر»، و الصحيح ما أثبتناه.

٣. أي عند هؤلاء القائلين.

مُساواة امرئ القيس أو مُقارَنته فيه؛ سواءً أضيفَ ذلك إلى كُلِّ قصيدةٍ من شعرِ امرئ القيس، أو أضيفته إلى جُملةِ شعره؛ بل كان ما يَتِمَّكُّ العَرَبُ من مُقارَنةٍ /٦/ القرآنِ فيه - إذا أضفناه إلى ما يَتِمَّكُّ المُحدثون من مُقارَنةِ المُتقدِّمين فيه - لا نسبةً له إلى القرآن. وليس هذا إلَّا لأنَّ التَّباعدَ بينَ القرآنِ وبينَ مُمكنِ فُصحاءِ العَرَبِ قد جاوزَ كُلَّ عادةٍ، وخرَجَ عن كُلِّ حدٍّ. و أنه لم يُفَضَّلْ كلامٌ فصيحٌ فيما مضى ولا فيما يأتي كلاماً هو دونَه في الرتبةِ هذا الفضلُ، ولا حَصَلَ بينهما هذا القَدْرُ، وإن كان أحدهما من الفصاحةِ في الذروةِ العليا، والآخرُ في المنزلةِ السفلى.

هذا إذا فرضنا بُطلانَ الصَّرفَةِ، ونَسَبنا تَعَدُّرَ المعارضةِ على العَرَبِ إلى فَرطِ فصاحةِ القرآنِ، فكيف يُمكنُ - مع ما كَشَفناه - أن يُدَّعى أنَّ ما بينَ القرآنِ وبينَ كَلامِ فُصحاءِ العَرَبِ من البُعدِ في الفصاحةِ دونَ ما بينَ شعرِ الطائيين^١ و شعرِ امرئ القيسِ؟!

وما أوردناه من الاعتبارِ يوجبُ أن يكونَ بينهما أَكثَرُ ممَّا بينَ شعرِ المُتقدِّمينَ و المُحدثينَ بأضعافٍ كثيرةٍ. وأنَّ ذلك لو لم يكن على ما قلنا، وكان على ما تَوَهَّمه الخصمُ، لَوَقَّعتِ المعارضةُ لا مَحالَةً؛ كما أنَّ امرأ القيسِ لو تَحَدَّى أَحَدَ الطائيينَ بيتٍ من عُرضِ شعره لَسَارَعَ إلى معارَضَتِهِ و لم يَتَخَلَّفَ عنها. وهذا ممَّا لا إشكالَ في مثله.

وبعدُ، فإنَّ مَنْ يدَّعي أنَّ خرقَ العادةِ بالقرآنِ إمَّا كانَ من جِهَةِ فصاحتهِ دونَ غيرها، لا يُقدِّمُ على أن يقولَ: إنَّ بينَ شيءٍ مِنَ الكلامِ الفصيحِ وإن تَقَدَّمَ، وبينَ

١. في الأصل: «طائيين» في الموضعين، والصحيح ما أثبتناه.

غيره من الفصيح وإن تأخر، من البعد أكثر مما بين القرآن وفصيح كلام العرب؛ لأنه كالمُنافي لأصله، و المُنافي لقوله.

و إذا استحسن ارتكابه مُستحسن، مُعتصماً به مما تقدّم من إلزامنا، كان ما أوردناه مُبطلاً لقوله، و مُكذباً لظنه. و هذا واضحٌ بحمدِ الله.

فإن قال: ما الذي تريدون بقولكم: إنهم صرّفوا عن المُعارضة؟ أتريدون أنهم أعجزوا عنها، أم سلبوا العلوم التي لا تتأتى إلا بها، أم شغلوا عنها و صرّفت همهم و دواعيهم عن تعاطيها؟^١

فإن أردتم العجز فهو واضح الفساد؛ لأن العجز لا يختص بكلام دون كلام. ولو كانوا أعجزوا عن الكلام المُساوي للقرآن في الفصاحة، لم يتأت منهم شيء من الكلام /٧/ في الفصاحة، و يُماثل في طريقة النظم، و نحن نفعل ذلك.^٢

١. هذه هي الشقوق و الاحتمالات الثلاثة التي طرحت على لسان المستشكل في بداية الكتاب، و كان قد سقط شيء من الشق الأول من بداية نسخة الأصل. و من المحتمل أن هذا الإشكال و ما قبله و ما بعده - أي من قوله: «و بعد، فإن من يدعي» إلى قوله: «و نحن نفعل ذلك» - قد انتقل سهواً من الجزء الساقط من بداية الكتاب إلى هذا الموضع. و الله أعلم.

٢. الإشكال ناقص كما ترى، و الجواب غير مذكور، و لتتميم الفائدة نذكر كلام المحقق الحلبي رحمه الله في المقام، و هو قوله في المسلك في أصول الدين، ص ١٨١ - ١٨٣: «و اعلم أن الناس اختلفوا في وجه الإعجاز، فقال قوم: هو الفصاحة، و قال آخرون: هو الأسلوب، و آخرون: هو مجموع الأمرين، و آخرون: هو سلامته من الاختلاف. و اختار المرتضى الصرف، و ذكر أن العرب قادرة على مثل فصاحته و أسلوبه، غير أن الله تعالى صرفهم عن ذلك. و لعل هذا الوجه أشبه بالصواب. و احتج بعض المعتزلة على بطلان القول بالصرف بأنه لا وجه يعقل تفسير الصرف به؛ لأنه إن أريد بها سلب القدرة، لزم تعذر النطق بالحروف عليهم؛ لأن القدرة تتعلق بجنس الفعل، و لو لم يقدرُوا على حروف القرآن لما قدرُوا على مثلها. و إن أريد بها سلب العلوم، لزم خروجهم عن العقل؛ إذ هو عبارة عن العلوم المخصوصة. و إن أريد به سلب الدواعي، لزم أن يكون الداعي أمراً

[وقوع التحدي بالفصاحة والنظم معاً]

أما ما يدلُّ على أنَّ التَّحْدِيَّ كَانَ بالفصاحةِ والنَّظْمِ معاً: أَنَا رَأَيْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَرْسَلَ التَّحْدِيَّ إِرسَالاً، وَأَطْلَقَهُ إِطلاَقاً، مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ يَحْصُرُهُ، أَوْ اسْتِثْنَاءٍ يَقْصُرُهُ؛ فَقَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مُخْبِراً عَنْ رَبِّهِ تَعَالَى:

﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَ لَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾^١.

و قَالَ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَ ادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^٢.

فَتَرَكَ الْقَوْمُ اسْتِفْهَامَهُ عَنْ مُرَادِهِ بِالتَّحْدِيِّ وَ غَرَضِهِ فِيهِ؛ وَ هَلْ أَرَادَ مِثْلَهُ فِي الْفَصَاحَةِ دُونَ النَّظْمِ، أَوْ فِيهِمَا مَعاً، أَوْ فِي غَيْرِهِمَا فِعْلٌ مِّنْ قَدْ سَبَقَ الْفَهْمُ إِلَى قَلْبِهِ وَ زَالَ الرَّيْبُ عَنْهُ؟ لَأَنَّهُمْ لَوْ ارْتَابُوا لَسَأَلُوا، وَ لَوْ شَكُّوا لَاسْتَفْهَمُوا. وَ لَمْ يَجِرْ ذَلِكَ عَلَى هَذَا إِلَّا وَ التَّحْدِيَّ وَاقِعٌ بِحَسَبِ عَهْدِهِمْ وَ عَادَتِهِمْ. وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ عَادَاتِهِمْ جَارِيَةٌ فِي التَّحْدِيِّ، بِاعْتِبَارِ طَرِيقَةِ النَّظْمِ مَعَ الْفَصَاحَةِ، وَ لِهَذَا لَا يَتَحَدَّى الشَّاعِرُ الْخُطِيبُ الَّذِي لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْخِطَابَةِ، وَ إِنَّمَا يَتَحَدَّى الشَّاعِرُ الشَّاعِرَ وَ الْخُطِيبُ الْخُطِيبَ. وَ

﴿ زائد على العلم المخصوص...، لكن قد عرفت أنَّ الداعي ليس أمراً زائداً على العلم المخصوص، و إذا كان العلم حاصلًا لهم، كانوا عالمين بأنَّ المعارضة مصلحة لهم، فكان الداعي ثابتاً. و إن أُريد به المنع من المعارضة مع القدرة و العلم و توفر الداعي، كان ذلك إشارة إلى ما لا يعقل وجهه، و هو باطل. و لقاتل أن يقول: لم لا يجوز أن تكون الصرفة بمعنى إزالة العلوم المعتمدة في الإتيان بمثل القرآن؟. و للمزيد راجع: المغني للقاضي عبد الجبار، ج ١٦، ص ٢١٦ - ٢٢٠ و ٣٢٦ - ٣٣٦: مناهج اليقين، ص ٤٢٠ - ٤٢٣.

١. الإسراء (١٧): ٨٨.

٢. هود (١١): ١٣.

وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَا يَقْنَعُ بَأَن يُعَارِضَ الْقَصِيدَةَ مِنَ الشَّعْرِ بِقَصِيدَةٍ مِنْهُ حَتَّى يَجْعَلَهَا مِنْ جَنْسٍ عَرَضِهَا، كَأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ مِنَ الطَّوِيلِ جَعَلَهَا مِنَ الطَّوِيلِ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْبَسِيطِ جَعَلَهَا مِنَ الْبَسِيطِ. ثُمَّ لَا يُرْضِيهِ ذَلِكَ حَتَّى يُسَاوِيَ بَيْنَهُمَا فِي الْقَافِيَةِ، ثُمَّ فِي حَرَكَةِ الْقَافِيَةِ.

و على هذا المذهب يجري التناقض^١ بين الشعر، كمناقضة جرير^٢ للفرزدق^٣، و جرير للأخطل^٤، و غير هؤلاء ممن لم نذكره، و هو معروف. و إذا كانت هذه عادتهم، فإنما أحيلوا في التحدي عليها^٥.

٤٠

١. قال الخليل بن أحمد: النقض، إفساد ما أبرمت من حيل أو بناء؛ و المناقضة في الأشياء نحو الشعر، كشاعر ينقض قصيدة أخرى بغيرها، و من هذا نقاض جرير و الفرزدق. كتاب العين، ج ٥، ص ٥٠ (نقض).

٢. جرير بن عطية بن الخطفي التميمي البصري (٢٨ - ١١٠ هـ) شاعر بني أمية و مداحهم، مدح يزيد بن معاوية و غيره من بني أمية. كان هجاء مرأ، يقذف المخصنات، و له مساجلات مع شعراء عصره، فلم يثبت أمامه غير الفرزدق و الأخطل. الأغاني، ج ٧، ص ٣٨؛ وفيات الأعيان، ج ١، ص ٣٢١؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٥٩٠؛ خزنة الأدب، ج ١، ص ٣٦.

٣. أبو فراس، همام بن غالب التميمي البصري من أشهر شعراء العرب و قيل: لولا شعره لذهب ثلث لغة العرب، و له مساجلات مع جرير، و هو صاحب الميمية المشهورة التي مدح بها الإمام زين العابدين علي بن الحسين عليهما السلام. توفي سنة ١١٠ هـ و قد قارب المنة. الأغاني، ج ٨، ص ١٨٦؛ وفيات الأعيان، ج ٦، ص ٨٦؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٥٩٠؛ خزنة الأدب، ج ١، ص ٢١٧؛ الأعلام للزركلي، ج ٨، ص ٩٣.

٤. الأخطل هو غياث بن غوث التغلبي النصراني (١٩ - ٩٠ هـ) كان أكثر شعره في مدح بني أمية، و قد حصل أموالاً جزيلة منهم. الأغاني، ج ٧، ص ١٦٩؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٥٨٩؛ خزنة الأدب، ج ١، ص ٤٥٩.

٥. قال الشريف المرتضى في الذخيرة: «إنه صلى الله عليه و آله أطلق التحدي و أرسله، فيجب أن يكون إنما أطلق تعويلاً على عادة القوم في تحدي بعضهم بعضاً، فإنها جرت باعتبار الفصاحة و

فإن قال: عادة العرب وإن جرّت في التّحدّي بما ذكرتموه، فإنه ليس يمتنع صَحّة التّحدّي بالفصاحة دون طريقة النّظم، ولا سيّما و الفصاحة هي التي يصحّ فيها التفاضل والتباين. وهي أولى بصحّة التّحدّي من النّظم الذي لا يقع فيه التفاضل.

وإذا كان ذلك كذلك غير مُمتنع، فما أنكرتم أن يكون النبيّ صلى الله عليه وآله تحدّاهم بالفصاحة دون النّظم، فأفهمهم قصده /٨/ فلماذا لم يستفهموه؟

٤١ قيل له: ليس يُمنع أن يقع التّحدّي بالفصاحة دون النّظم ممّن بين غرضه وأظهر مغزاه، وإنّا متعنا في^٢ التّحدّي بالقرآن من حيث أطلق التّحدّي به، وعري ممّا يخصّه بوجه دون وجه، فحملناه على ما عهدّه القوم وألّفوه في التّحدّي. ولو كان النبيّ صلى الله عليه وآله قد أفهمهم تخصيص التّحدّي - كما ادّعت - بقول مسموع، لوجب أن يُنقل إلينا لفظه والمقام الذي قامه^٣ الرسول صلى الله عليه وآله فيه. وليس نجد في ذلك نقلاً.

وكذلك لو كان اضطّرهم إلى قصده^٤ بمخارج الكلام، أو بما يجري مجرى

«طريقة النّظم، ولهذا ما كان يتحدّى الخطيب الشاعر ولا الشاعر الخطيب، وأنهم ما كانوا يرتضون في معارضة الشعر بمثله إلا بالمساواة في عروضه وقافيته وحركة قافيته. ولو شكّ القوم في مراده بالتّحدّي لاستفهموه. وما رأيناهم فعلوا؛ لأنهم فهموا أنّه صلى الله عليه وآله جرى فيه على عاداتهم». الذخيرة في علم الكلام، ص ٣٨٠ - ٣٨١.

١. في الأصل: «تصحّ فيه»، والصحيح ما أئبناه؛ لكون الفاعل هو كلمة «التفاضل». و مرجع الضمير المجرور هو كلمة «الفصاحة».

٢. كذا في الأصل. والظاهر أنّ الأنسب: «من».

٣. «قامه»، أي عزمه وقصده، أي لوجب أن ينقل إليه المقام الذي عزم الرسول صلى الله عليه وآله التّحدّي فيه. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٩٧ (قوم).

٤. أي قصد تخصيص التّحدّي.

مَخَارِجِهِ مِنَ الْإِشَارَاتِ وَغَيْرِهَا، مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ مَسْمُوعٍ، لَوْ جَبَّ اتِّصَالُ ذَلِكَ أَيْضاً
بِنَا، وَحُصُولُ عِلْمِهِ لَنَا؛ لِأَنَّ مَا يَدْعُو إِلَى نَقْلِ الْأَلْفَاظِ الْمَسْمُوعَةِ، يَدْعُو إِلَى نَقْلِ مَا
يَتَّصِلُ بِهَا مِنْ مَقَاصِدَ وَمَخَارِجَ، لَا سِيَّماً فِيمَا تَمَسُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ. أَلَا تَرَى أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمَّا نَفَى الثُّبُوتَ بَعْدَ ثُبُوتِهِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا نَبِيَّ بَعْدِي»^١، ثُمَّ
أَفْهَمَ السَّامِعِينَ مَرَادَهُ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ، وَأَنَّهُ عَنِى بِهِ: لَا نَبِيَّ مِنَ الْبَشَرِ كُلِّهِمْ، وَارَادَ
بِالْ«بَعْدِ» عُمُومَ سَائِرِ الْأَوْقَاتِ الْمُسْتَقْبَلَةِ قَرِيبِهَا وَبَعِيدِهَا، اتَّصَلَ ذَلِكَ بِنَا عَلَى حَدِّ
اتِّصَالِ اللَّفْظِ، حَتَّى شَرِكْنَا سَامِعِيهِ فِي مَعْرِفَةِ الْفَرَضِ، وَكُنَّا فِي الْعِلْمِ بِهِ كَأَحَدِهِمْ.
و فِي ارْتِفَاعِ كُلِّ ذَلِكَ مِنَ النِّقْلِ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا.

عَلَى أَنَّ التَّحْدِيثَ لَوْ كَانَ مَقْصُوراً عَلَى الْفَصَاحَةِ دُونَ النُّظْمِ، لَوْ قَعَتِ الْمُعَارَضَةُ
مِنَ الْقَوْمِ بَعْضُ فَصِيحٍ شَعْرِهِمْ أَوْ بَلِغٍ كَلَامِهِمْ؛ لِأَنَّا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ خَفَاءَ الْفَرْقِ

١. مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَشْهُورَةِ وَالْمُتَوَاتِرَةِ، وَقَدْ نَصَّ الْجَمِيعُ عَلَى صِحَّتِهِ، وَرَوَاهُ الشَّيْخَةُ وَالسُّنَّةُ فِي
مَجَامِعِهِمُ الْحَدِيثِيَّةِ وَمَسَانِيدِهِمْ وَصَحَاحِهِمْ، نَقْلًا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَعْيَانِ الصَّحَابَةِ: كَأَبِي سَعِيدٍ
الْخُدْرِيِّ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ
وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَأَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ وَغَيْرِهِمْ. وَإِلَيْكَ مَصَادِرُ الْحَدِيثِ: بِحَارِ الْأَنْوَارِ حَيْثُ رَوَاهُ
الْعَلَّامَةُ الْمَجْلِسِيُّ فِي مَجْلَدَاتٍ عَدِيدَةٍ، وَيَكْفِيكَ أَنْ تَرَاجَعَ الْمَجْلَدَ ٣٧ مِنْ ص ٢٠٦ لَغَايَةِ ص ٣٣٧.
و رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ، ج ١، ص ١٧٠، ١٧٤، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٢، وَج ٣، ص ٣٢ وَج ٦،
ص ٣٦٩. وَفِي فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، ج ٢، ص ٥٩٨، ٦١٠، ٦٣٣، ٦٤٢، ٦٧٠. وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ،
ج ٦، ص ٣، بِابِ غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَج ٥، ص ١٩، بِابِ مَنَاقِبِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي
صَحِيحِهِ، ج ٧، ص ١١٩، ١٢٠، ١٢١. وَالتِّرْمِذِيُّ فِي صَحِيحِهِ، ج ٥، ص ٦٣٣ وَ ٦٤١. وَابْنُ الْمَغَازِلِيِّ
فِي مَنَاقِبِهِ، ص ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦. وَرَاجِعٌ أَيْضاً: أَسَدُ الْغَايَةِ، ج ٤، ص ٢٦؛ تَارِيخُ
دِمَشْقَ لَابْنِ عَسَاكِرَ، ج ١، ص ١٣٢، ٢٢٥؛ مُسْتَدْرَكُ الصَّحِيحِينَ، ج ٣، ص ١٥٠؛ الْخَصَائِصُ لِلنَّسَائِيِّ،
ص ٢٦٣؛ أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ، ج ٢، ص ١١٢؛ الْغَدِيرُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، ج ٥، ص ٣٦٣، وَج ٧،
ص ١٧٦، وَج ١٠، ص ٢٧٨. وَمَصَادِرُ أُخْرَى كَثِيرَةٌ. وَ لَفْظُ الْحَدِيثِ الْمَتَّفِقِ عَلَيْهِ عِنْدَ الْجَمِيعِ، أَنَّهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنْتَ مَنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي».

علينا بينَ بعضِ قِصارِ سُورِ القرآنِ و فصيحِ كلامِ العربِ، يَدُلُّ على التقاربِ المُزِيلِ للإعجازِ.^١ والعربُ بهذا أعلَمُ وله أنقَدُ، فكانَ يَجِبُ أن يُعارِضوا. وإذا لم يَفْعَلوا، فلا تَهم فِهموا من التَّحدِّي الفصاحَةِ و طريقةِ النِّظْم، و لم يَجْتَمِعا لهم.

[انفراد القرآن بنظم خاص]

فأما اختصاصُ القرآنِ بنظمٍ مُخالِفٍ لسائرِ ضُروبِ الكلامِ فأوضَحُ من أن يُتَكَلَّفَ الدَّلالةُ عليه. وكلُّ سامعٍ للشعرِ الموزونِ و الكلامِ المنثورِ يَعْلَمُ أن القرآنَ ليس من نَمَطِهما، و لا يُمكنُ إضافتهُ إليهما. و الدَّلالةُ إنَّما تُقصدُ^٢ بحيثُ تَتَطَرَّقُ^٣ الشُّبُهَةُ؛ فأما في مثلِ هذا فلا.

[بيان أن العرب لولا الصرف لعارضوا في الفصاحة و النظم]

و أما الَّذي يَدُلُّ على أنَّهم لو لم يُصَرِّفوا /٩/ لعارضوا في الفصاحَةِ و النِّظْم جميعاً؛ فقد تَقَدَّمَ في «القولِ في الفصاحَةِ» ما يَكفي^٤. و أما النِّظْمُ فهو ما لا يَصِحُّ التَّفاضُلُ فيه و التَّرايُدُ في معناه، و لهذا تَرى الشَّاعِرِينَ يَشْتَرِكُانِ في النِّظْمِ الواحدِ، و كلامُ أَحَدِهما فصيحٌ شريفٌ، و الآخرُ رَكِيكٌ سَخِيفٌ. و كذلك الخَطِيبِينَ.

و إنَّما كانَ هذا؛ لأنَّه لا تَصِحُّ^٥ المَزِيَّةُ في النِّظْمِ حَتَّى يَكُونَ لأَحَدِ الشَّاعِرِينَ و الخَطِيبِينَ فَضْلٌ في المعنى - الَّذي به كانَ الشَّعْرُ شِعْراً، و الخِطَابَةُ خِطَابَةً - على الآخرِ، كما يَصِحُّ ذلك في الفصاحَةِ، و جَزالةُ الألفاظِ، و كَثَرَةُ المعاني و الفوائدِ. و إذا صَحَّ هذا، فلم يَبْقَ إلَّا أن يُقالَ: إنَّ السَّبْقَ إلى النِّظْمِ هو المَعْتَبَرُ. و ذلك غيرُ

٢. في الأصل: «يقصد».

١. تقدّم شيء من ذلك في ص ٥٤ - ٥٧.

٤. تقدّم في ص ٥٤ - ٥٧.

٣. في الأصل: «يتطرق».

٥. في الأصل: «يصح».

صحيح؛ لأنه يوجب أن يكون السابق إلى قول الشعر في ابتداء الظهور قد أتى بمعجز، بل يجب أن يكون السبق إلى كل عروض من أعاريضه، ووزن من أوزانه يقتضي ذلك. وهذا يؤدي إلى أن أكثر الخلق أصحاب معجزات!

فإن قال: كيف يكون السبق إلى الشعر من المعجزات، وهو مما تقع فيه المساواة من المسبوق للسابق، حتى لا يزيد أحدهما على الآخر فيه، والمعجز ما تعدّر مثله على غير من اختص به؟

وما أنكرتم أن يكون نظم القرآن معجزاً من حيث لم يقع فيه مساواة؟ قيل له: هذا الذي يدل على أن السبق إلى نوع من النظم، لا يكون معجزاً على وجه؛ لأنه مما لا بد من وقوع المساواة فيه والمماثلة، كما وقعت في غيره من أوزان الشعر وُروب الكلام التي سبق إليها، ثم حصلت المساواة من بعد؛ لأننا قد بينّا أن النظم مما لا يصح حصول المزية فيه ولا التفاضل^٢. وليس مما يحتاج فيه إلى كثرة العلوم، كما يحتاج إليها في الفصاحة. بل العلم ببعض أوزان الشعر يُمكن معه التصرف في سائر أوزانه. وكذلك القول في منشور الكلام.

٤٤

ولولا أن الأمر على هذا، لم نُنكر أن يكون في الشعراء من يختص بالقول في البسيط دون غيره من الأعاريض، من حيث قصر علمه عليه، ومنع سائر الشعراء منه. فلو اجتهد أن يقول بيتاً من غير البسيط لتعدّر عليه. ولو اجتهد جميع^{١٠}/ الشعراء في أن يقولوا بيتاً منه^٣ لعجزوا عنه.

١. قال في الذخيرة: «وإذا لم يدخل في النظم تفاضل فلم يبق إلا أن يكون الفضل في السبق إليه، وهذا يقتضي أن يكون السابق ابتداءً إلى نظم الشعر قد أتى بمعجز، وأن يكون كل من سبق إلى عروض من أعاريضه ووزن من أوزانه كذلك، ومعلوم خلافه». الذخيرة في علم الكلام، ص ٣٨١.

٢. تقدّم آنفاً.

٣. أي من البسيط.

و أن يكونَ فيهم مَنْ يَخْتَصُّ بالقَوْلِ في الطَّوِيلِ على هذا الوجهِ. و هذا ممَّا يُعَلِّمُ فسادَهُ. و هو دلالةٌ على أنَّ النُّظُومَ لا اختصاصَ في بعضها، و أنَّها ممَّا يَجِبُ الاشتراكُ فيه^١.

[إشارة إلى وجهٍ جديد من وجوه إعجاز القرآن]

فإن قال: ما أنكرتم أن يكونَ التصرُّفُ في الأوزانِ يحتاجُ إلى زيادةِ العلوم، و أن لا يكونَ العلمُ ببعضِها علماً بسائرِها على ما ذكرتم، و أنَّ المساواةَ التي وصفتُموها بينَ الشُّعراءِ في ضُروبِ الأوزانِ، إنَّما وَجَبَتْ من حيثُ أجرى اللهُ العادةَ بأنْ يَفْعَلَ لِكُلِّ مَنْ عِلِمَ وزناً من أوزانِ الشعرِ العِلْمَ بسائرِ الأوزانِ؛ فليس يَمْتَنِعُ على هذا أنْ يَفْعَلَ اللهُ تعالى كلاماً له نظمٌ لم يَخُصَّ أحداً من الخلقِ بالعلمِ به، و يجعلَه علماً لبعضِ أنبيائه؛ فلا يَتِمَكَّنُ أحدٌ^٢ مِنَ البَشَرِ من مُساوِيَةِ فيه؛ من حيثُ فَقَدُوا العِلْمَ بطريقةَ نظمه، و إن تَمَكَّنُوا من مُساواةِ سائرِ ما يَقَعُ السَّبْقُ إليه مِنَ الشعرِ و الخطْبِ. و كيف نُنكِرُ ذلك و قد رأينا كثيراً مِنَ الشُّعراءِ المُتَصَرِّفينَ في ضُروبِ الشعرِ، لا يَهْتَدُونَ لِنَظْمِ الخطْبِ، و كثيراً مِنَ الخطباءِ لا يَقْدِرُونَ عَلَى الشعرِ؛ فما الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ تَعَدُّرِ نَظْمِ الْقُرْآنِ على الْعَرَبِ، كما تَعَدَّرَ على خطيبِهِم الشُّعْرُ، و على شاعِرِهِم الْخِطَابَةُ، و هذا يُعْنِي عَنْ صَرْفَتِكُمْ؟

٤٥

١. قال في الذخيرة: «و ليس يجوز أن يتعدَّرَ نظمٌ مخصوص بمجرى العادة على من يتمكن من نظوم غيره، و لا يحتاج ذلك إلى زيادة علوم، كما قلناه في الفصاحة. و لهذا كان كلُّ من يقدر من الشعراء على أن يقول في الوزن الذي هو الطويل قَدَر على البسيط وغيره، و لو لم يكن إلا على الاحتذاء، و إن خلا كلامه من فصاحة. و هذا الكلام قد فرغنا [منه] و استوفينا في كتابنا في جهة إعجاز القرآن». الذخيرة في علم الكلام، ص ٣٨١-٣٨٢.

٢. في الأصل: «أحداً»، و هو خطأ.

قيل له: الحمد لله الذي جعل مذاهب المختلفين في وجه الإعجاز وإن تفرعت وتوالت، فالقرآن غير خارج بينهما من أن يكون معجزاً للبرية، وعلماً على النبوة. وجعل ما يتردد بينهما فيه من المسائل والجوابات - وإن قدحت في صحة بعض مذاهبهم في تفصيل الإعجاز - فإنها غير قاذحة في أصل الإعجاز وجملة الدلالة؛ لأنه لا فرق بين أن يكون خارقاً للعادة بفصاحته^١ دون طريقة نظمه، أو بنظمه دون فصاحته، أو يكون متضمناً للإخبار عن الغيوب، أو بأن يكون الله تعالى صرف عنه العرب وسلبهم العلم به؛ في أنه على الوجوه كلها معجز دال على النبوة وصدق الدعوة، وإن اختلف وجه دلالته بحسب اختلاف الطرُق.

وهذا من فضائل القرآن الشريفة، ومراتبه المنيقة التي ليست /١١/ لغيره من معجزات الأنبياء عليهم السلام؛ لأنه لا شيء من معجزاتهم إلا وجهته دلالته واحدة. وما قدح في تلك الجهة أخرجه من الإعجاز. ولو الحق هذا ملحق بوجوه إعجاز القرآن، لم يكن مخطئاً، وكان قد ذهب مذهباً.

ثم نعود إلى الجواب عن السؤال، فنقول: إنا لو أحلنا في هذا الباب كله - نعني في أن النظم لا بد من وقوع المساواة فيه، وأنه لا يصح أن ينفرد بنوع منه من لا يشرکه فيه غيره - على موافقة الفريق الذي كلامنا أبان^٢ معهم، وهم الذاهبون في خرق العادة به إلى الفصاحة، لكننا قد وفينا حجاجهم حقه؛ لأنهم معترفون معنا بأن النظم ليس بمعجز. وداللتنا في دفعه واحدة. لكننا لا تقتصر على ذلك، ونورد ما يكون حجاجاً للكل، وبرهاناً على الجميع.

١. في الأصل: «بفصاحة»، ومقتضى السياق ما أثبتناه.

٢. هكذا يقرأ ما في الأصل.

[الدليل على أن نظم القرآن ليس بمُعْجَزٍ بِنَفْسِهِ]

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نَظْمَ الْقُرْآنِ لَيْسَ بِمُعْجَزٍ بِنَفْسِهِ: أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ قَادِرٍ عَلَى الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ، وَتَمَكَّنٍ مِنْ تَقْدِيمِ بَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ، وَتَأْخِيرِ بَعْضِهِ عَنْ بَعْضٍ، لَا يَعْجِزُ أَنْ يَحْتَدِيَ نَظْمَ سُورِ الْقُرْآنِ بِكَلَامٍ لَا فَصَاحَةً لَهُ، بَلْ لَا فَائِدَةً فِيهِ وَلَا مَعْنَى تَحْتَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ وَلَا يُخِلُّ بِالمُساوَاةِ فِي طَرِيقَةِ النِّظْمِ. وَقد رَأَيْنَا كَثِيرًا مِنَ السُّخْفَاءِ^١ وَالمُجَانِّ^٢ يُعَارِضُونَ - عَلَى طَرِيقِ الْعَبَثِ وَالمُجَوِّنِ - السُّعْرَاءَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالخُطَبَاءَ الْمُجَوِّدِينَ، فَيُورِدُونَ مِثْلَ الْقَصِيدَةِ وَالخُطْبَةِ فِي الْوِزْنِ وَطَرِيقَةِ بَكَلَامٍ سَخِيفٍ الْمَعْنَى، رَكِيكٍ اللَّفْظِ. بَلْ رِمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى مَفْهُومٌ. وَقد فَعَلَ ذَلِكَ أَبُو الْعَتَّسِ الصَّيْمُرِيُّ^٣ بِالْبُحْتَرِيِّ^٤ بَيْنَ يَدَيِ الْمُتَوَكِّلِ^٥.

١. يُقَالُ رَجُلٌ سَخِيفٌ، وَفِي عَقْلِهِ سُخْفٌ: أَيُّ نَقْصٍ. رَاجِعُ: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٢٦٩ (سَخَفَ).
٢. الْمَاجِنُّ: الَّذِي لَا يَبَالِي بِمَا قَالَا وَلَا مَا قِيلَ لَهُ. وَالْجَمْعُ: مُجَانٌّ. رَاجِعُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٣، ص ٤٠٠ (مَجَن).
٣. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الصَّمِيرِيِّ، أَبُو الْعَتَّسِ الْكُوفِيُّ، وَلِي قِضَاءِ الصَّيْمَرَةِ فَنُسِبَ إِلَيْهَا، كَانَ أَدِيبًا مَلِيحًا، وَشَاعِرًا هَجَاءً، قَدِمَ بَغْدَادَ وَنَادِمَ جَعْفَرًا الْمُتَوَكِّلَ. تَوَفَّى سَنَةَ ٢٧٥ هـ، وَحُمِلَتْ جَنَازَتُهُ إِلَى الْكُوفَةِ فَدُفِنَ بِهَا. رَاجِعُ: تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ١، ص ٢٣٨؛ مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ، ج ٦، ص ٢٤٢٠؛ الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ، ج ٢، ص ١٩١.
٤. أَبُو عُبَادَةَ، الْوَلِيدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ يَحْيَى الطَّائِنِيُّ الْبُحْتَرِيُّ (٢٠٦ - ٢٨٤ هـ) مِنْ كِبَارِ شُعْرَاءِ الْعَرَبِ، وَلَدَ بِحَلَبَ وَرَحَلَ إِلَى الْعِرَاقِ، وَمدَحَ الْخُلَفَاءَ وَالْوُزَرَءَ، مِنْهُمْ الْمُتَوَكِّلُ. عَادَ إِلَى الشَّامِ وَتَوَفَّى بِهَا. رَاجِعُ: الْأَغَانِي، ج ٢١، ص ٣٩؛ الْفَهْرَسْتُ، ص ١٩٠؛ تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ١٣، ص ٤٧٦؛ مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ، ج ٩، ص ٢٤٨؛ سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، ج ١٣، ص ٤٨٦؛ الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، ج ٨، ص ١٢١.
٥. جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَعْتَصِمِ الْعَبَّاسِيِّ، الْمَلَقَّبُ بِالْمُتَوَكِّلِ عَلَى اللَّهِ، عَاشَرَ خُلَفَاءَ بَنِي الْعَبَّاسِ، وَلَدَ بِبَغْدَادَ سَنَةَ ٢٠٥ هـ أَوْ ٢٠٦ هـ، وَمَاتَ غِيلَةً سَنَةَ ٢٤٧ هـ. كَانَ شَدِيدَ الْبُغْضِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَهْلِ بَيْتِهِ، وَضَيَّقَ سُبُلَ الْحَيَاةِ عَلَى الْعُلَوِيِّينَ، وَخَرَبَ قَبْرَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَنَةَ ٢٣٦ هـ. رَاجِعُ:

فَأَجَازَهُ وَوَصَّلَهُ^١.

فالمساواة في النظم حاصلة، ولكنها في إصابة المعنى، وجزالة اللفظ متعذرة.^٢
و على هذا أكثر شعر الطرمي^٣، و شعر أبي العبر؛ فإن في أشعار هؤلاء
و غيرهم ممن سلك مسلكهم، الكثير مما له وزن الشعر و عروضه، و لا معنى
تحتة يفهم^٤.

٤٧

و هذا الطريق لو سلك على هذا الوجه في كل نظم لما تعذر، و هو يكشف عن
صحة ما اعتمدناه.

فأما تعذر الشعر على الخطباء، و الخطابة على الشعراء، فليس يُنكر أن يكون
في الناس من لا ١٢/ ذوق له، و لا معرفة بالوزن، و لا يتأتى منه الشعر.
و كذلك ربما كان فيهم من ألف الموزون من الكلام، و مرّن عليه، فلا يهتدي
لنظم الخطب و الرسائل.

و كما وجدنا ذلك، فقد وجدنا من جمّع بين الطريقتين، و برّز في المذهبتين،
و هم كثير. و ليس كل من لم يقل الشعر فهو متعذر عليه، بل ربما أعرض

-
- « تاريخ بغداد، ج ٧، ص ١٦٥؛ وفيات الأعيان، ج ١، ص ٣٥٠؛ فوات الوفيات، ج ١، ص ٢٩٠؛ سير
أعلام النبلاء، ج ١٢، ص ٣٠؛ الأعلام، ج ٢، ص ١٢٧؛ الكنى و الألقاب، ج ٢، ص ٦١٥.
١. أنظر تفصيل ما وقع بينهما في معجم الأدباء، ج ١٨، ص ١٢-١٤.
 ٢. اللفظ الجزل: خلاف الركيك. لسان العرب، ج ١١، ص ١٠٩ (جزل).
 ٣. لم نعثر على ترجمته في المصادر المتاحة.
 ٤. أبو العبر، محمد بن أحمد العباسي، الهاشمي، القرشي، البغدادي، نديم شاعر، أديب، حافظ
للأخبار، كان يمدح الخلفاء، من كتبه: جامع الحماقات و حاوي الرقاعات، و المنادمة، و أخلاق
الخلفاء و الأمراء. كان في أول أمره يسلك في شعره الجد، ثم عدل إلى الهزل و الحماقة فنفق بذلك
نفاقاً كثيراً (توفي سنة ٢٥٠هـ). راجع: الوافي بالوفيات، ج ٢، ص ٣١؛ الأعلام، ج ٥، ص ٣٠٧.
 ٥. في الأصل: «تفهم».

عنه لأنه لا داعي له إليه، ولا حاجة له فيه. أو لأنه مما لا يُجِبُّه و يَسْتَحِيلُهُ.^١
أو لأنه قد عُرِفَ بغيره، و اشتهر بسواه. أو لأنَّ الجيّد منه النادر لا يَتَّفِقُ له؛
فقد قِيلَ لبعضهم: لِمَ لا تَقُولُ الشعر؟ فقال: ما يَأْتِي جيّده، و آبي رَدِيّه.
و لعلّ كثيراً ممّن^٢ لا يَقُولُ الشعر، و لا يُعرَفُ به، لو دَعَتَهُم إليه الحاجات، و
بَعَثَتَهُم عليه الرّويّات، لَأَتَوْا منه بما يُسْتَحَسَنُ و يُسْتَطَرَفُ!
و قد قال بعضُ الشعراء:

ما لَقِينَا مِنْ جودِ فَضْلِ بْنِ يَحْيَى^٣ جَعَلَ النَّاسَ كُلَّهُمْ شُعراءُ^٤
و كُلِّ الدَّواعي و البواعِثِ، إِذَا أَصَفَتْهَا إِلَى دَواعي العَرَبِ إِلَى المُعارِضَةِ، رَأَيْتَهَا
تَقِلُّ و تَصْغُرُ. و أَيْنَ الرَّغْبَةُ فِي المَالِ، و مُبَاهَاةُ النُّظراءِ، و التَّقَدُّمُ عِنْدَ الأُمراءِ، مِنْ
الضَّنِّ بِفراقِ الأوطانِ الَّتِي فِيهَا نَشَأُوا، و هَجَرَ الأديانِ الَّتِي عَلَيْهَا وُلِدُوا؟!
و أَيْنَ فَوْتُ المَالِ مِنْ فَوْتِ العِزِّ، و حِرْمَانُ الوِجَاهَةِ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ مِنْ
حِرْمَانِ الرِّئاسَةِ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ؟!

١. هكذا في الأصل، و الظاهر أنّه تصحيف عن «يستحليه»، أي لا يحبّه و لا يستطيعه و لا يجده حلوّاً.
٢. في الأصل: «مما»، و الصحيح ما أثبتناه كما لا يخفى.
٣. هو الفضل بن يحيى بن خالد البرمكي، أبو العباس (١٤٧ - ١٩٣ هـ)، أشهر وزراء بني العباس، استوزره الرشيد - الذي كان أخاه بالرضاعة - ثمّ نكبه هو و أهله نكبة مشهورة ملّأت صحائف التاريخ، و لاشكّ إنّها لحقت بهم و استأصلت شأفتهم لما ارتكبه من جريمة في حقّ الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام. مات بسجن الرقة. تاريخ بغداد، ج ١٢، ص ٣٣٤؛ وفيات الأعيان، ج ٤، ص ٢٧ - ٣٦.
٤. قال ابن خلكان في وفيات الأعيان، ج ٤، ص ٣٥ - ٣٦: «و عمل فيه - أي في الفضل بن يحيى - بعض الشعراء بيتاً واحداً، و هو:

ترك الناس كلهم شعراء.

ما لقينا من جود فضل بن يحيى

و كُلُّ ذَلِكَ أَصَابَ الْعَرَبَ وَ نَزَلَ بِهِمْ، وَ فِي بَعْضِهِ مَا يُظْفَرُ بِكُلِّ نَظْمٍ، وَ يَهْدِي إِلَى كُلِّ قَوْلٍ.

على أَنَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ نَظْمَ مِثْلِ بَعْضِ سُورِ الْقُرْآنِ لَا يَتَعَدَّرُ عَلَى مَنْ احْتَدَاهُ مِمَّنْ لَا فَصَاحَةً لَهُ، وَ لَا تَصَرَّفُ لَهُ فِي أَوْزَانِ الْكَلَامِ^١؛ فَأَجْدَرُ أَنْ يَتَأَتَّى لِلْعَرَبِ، لَوْ لَمْ يُصَدِّدُوا وَ لَمْ يُصَرَّفُوا.

[إمكان معارضة القرآن بالفصاحة و النظم]

فَإِنْ قَالَ: فَهَيَا أَنْ التَّحْدِي وَ قَعَ بِالْإِتْيَانِ بِمِثْلِ الْقُرْآنِ فِي الْفَصَاحَةِ وَ النِّظْمِ مَعاً حَسَبَ مَا ذَكَرْتُمْ^٢، وَ أَنَّ فِي كَلَامِهِمُ الْفَصِيحِ مَا يُقَارِبُ بَعْضَهُ مُقَارَبَةً تُزِيلُ خَرَقَ الْعَادَةِ بِفَصَاحَتِهِ، وَ أَنَّ النِّظْمَ كَانُوا يَتِمَكَّنُونَ مِنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِدَاءِ، كَمَا يَتِمَكَّنُ مِنْهُ مَنْ تَعَاطَاهُ مِنْ بَغِيرِ كَلَامٍ فَصِيحٍ. لِمَ أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا تَعَدَّرَ عَلَيْهِمْ ضَمُّ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ إِلَى الْآخَرِ، حَتَّى يُورَدُوا فَصَاحَتَهُمْ /١٣/ وَ أَلْفَاظَهُمُ الْجَزَلَةَ، وَ مَعَانِيَهُمُ الْحَسَنَةَ الَّتِي يَسْتَعْمِلُونَهَا فِي شَعْرِهِمْ وَ نَثَرِهِمْ، فِي مِثْلِ هَذَا النِّظْمِ. كَمَا قَدْ يَكُونُ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ فِي بَعْضِ أَوْزَانِ الشَّعْرِ وَ أَعَارِيضِهِ أَفْصَحَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَوْزَانِ، وَ كَلَامُهُ فِيهِ أَجْزَلُ، وَ مَعَانِيهِ أَوْفَعُ، وَ إِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى التَّصَرُّفِ فِي سَائِرِ الْأَوْزَانِ؟ وَ كَمَا يَكُونُ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ النِّظْمِ وَ الْخِطَابَةِ، كَلَامُهُ فِي أَحَدِهِمَا أَفْصَحُ، وَ مَنَزَلَتُهُ أَعْلَى، مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْأَمْرَيْنِ. وَ إِذَا كَانَ هَذَا مِمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ بِمِثْلِهِ، فَمَا الْحَاجَةُ إِلَى الصَّرْفَةِ؟

قِيلَ لَهُ: إِذَا سَلَّمَ أَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا قَادِرِينَ عَلَى الْفَصَاحَةِ وَ النِّظْمِ، وَ عَالَمِينَ بِهَا،

١. تقدّم في ص ٦٧.

٢. تقدّم في ص ٥٩.

فليس يَقَعْدُ بهم عن المُعَارَضَةِ قَاعِدٌ؛ لِأَنَّ المُعَارَضَةَ لَا تَحْتَاجُ إِلَى أَكْثَرِ مِنَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْفَصَاحَةِ وَطَرِيقَةِ النِّظْمِ. وَإِنَّمَا يَتَعَدَّرُ مُعَارَضَةُ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ الْمَنْظُومِ ضَرْباً مِنَ النِّظْمِ عَلَى مَنْ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ مِثْلِ فَصَاحَتِهِ، أَوْ مَنْ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ احْتِذَاءِ طَرِيقَةِ نِظْمِهِ. وَمَنْ تَمَكَّنَ مِنْهُمَا فَلَيْسَ يَتَعَدَّرُ عَلَيْهِ.

فَأَمَّا تَجْوِيدُ بَعْضِ الشُّعْرَاءِ فِي بَعْضِ الْأَوْزَانِ، وَعُلُوُّ كَلَامِهِمْ فِي بَعْضِ الْأَعَارِضِ، فَمَا لَا يُنْكِرُ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ يَكُونُ بَيْنَ كَلَامِهِمْ فِيمَا جَوَّدُوا فِيهِ وَبَيْنَهُ فِيمَا قَصَّروا فِيهِ تَفَاوُتٌ عَظِيمٌ وَتَبَاعُدٌ شَدِيدٌ. وَالتَّفَاوُتُ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ فِي الْفَصَاحَةِ حَاصِلٌ، وَإِنْ تَقَدَّمَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ فِيهَا.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِيمَنْ جَمَعَ بَيْنَ الشَّعْرِ وَالْخِطَابَةِ، وَجَوَّدَ فِي أَحَدِهِمَا. وَلَوْلَا أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى هَذَا، لَمْ تُنْكِرْ أَنْ يَلْحَقَ شَعْرُ أَحَدِ الشُّعْرَاءِ فِي بَعْضِ الْأَعَارِضِ بِالطَّبَقَةِ الْعُلْيَا، وَيَكُونُ شَعْرُهُ فِي بَاقِي الْأَوْزَانِ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى. وَهَذَا مِمَّا لَا يَسْتَبِيهُ بَطْلَانُهُ، فَلَوْ كَانَتْ حَالُ الْعَرَبِ حَالَهُ هَؤُلَاءِ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ فَصَاحَتِهِمْ فِي أَشْعَارِهِمْ وَكَلَامِهِمْ وَبَيْنَهَا فِي نِظْمِ الْقُرْآنِ فَصْلٌ قَرِيبٌ قَدْ جَرَتْ بِمِثْلِهِ الْعَادَةُ، فَكَانَتِ الْمُعَارَضَةُ حِينئِذٍ تَقَعُ لَا مُحَالَةً؛ لِأَنَّهُمْ دُعُوا إِلَى مُقَارَبَتِهِ لَا مُمَائِلَتِهِ.

وَإِنَّمَا يَكُونُ هَذَا السُّؤَالُ نَافِعاً لِلْخَصْمِ، لَوْ كَانَ التَّفَاضُلُ الَّذِي ذَكَرَهُ بَيْنَ شَعْرِ الشُّعْرَاءِ، يَنْتَهِي إِلَى أَنْ يَكُونَ الْفَاضِلُ فَصِيحاً، وَالْمَفْضُولُ لَا حِظَّ لَهُ فِي الْفَصَاحَةِ؛ فَيُحْمَلُ تَعَدُّرُ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ عَلَى ذَلِكَ.

١٤٤/ فَأَمَّا وَالْأَمْرُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ، فَأَكْثَرُ مَا فِيهِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ كَلَامِ الْعَرَبِ إِذَا لَمْ يَحْتَذُوا نِظْمَ الْقُرْآنِ، وَبَيْنَهُ إِذَا احْتَذَوْهُ، مِثْلُ مَا بَيْنَ كَلَامِ أَحَدِ الشُّعْرَاءِ فِي بَعْضِ

الأوزان التي يُجَوِّدُ فيها، و كلامه في غيره من الأوزان؛ فكما أنَّ مَنْ ساوَى هذا الشاعر في رتبة الفصاحة، و جَوَّدَ في الوزن الذي يُقَصِّرُ هذا فيه، لا يكونُ كلامه في هذا الوزن مُعْجِزاً للمُقَصِّرِ فيه، و لا مانعاً له من مُعَارَضَتِهِ لو طالَبَهُ بِمُقَارَبَتِهِ، فكذلك القول في القرآن.

و ليس يُمكنُ أحداً أن يدَّعي أنَّ العادة إن كانت جَرَتْ بينَ المُتفاضِلِ مِنَ الكلامِ بما ذَكَرناه فإنَّ الله تعالى خَرَقَ هذه العادة في القرآن؛ لأنَّه لا طريقَ يُرجى^١ منه خَرَقُ العادة في هذا الموضع، إلا الصَّرْفُ الَّذِي بَيَّنَّاه. وإلا فبماذا^٢ يخرقُ العادة، و القومُ مُتَمَكِّنُونَ من مثلِ فصاحته و نظمه. و لا مانعَ من المُعَارَضَةِ، و الدَّواعي مُتَوَفِّرَةٌ إليها؟!

و هذا كُلُّهُ يوجبُ وُقُوعَ المُعَارَضَةِ، لو لا ما ذَكَرناه من الصَّرْفِ الَّذِي به انخرقتِ العادة.

و إنما يسوغُ ادِّعاءُ خَرَقِ العادة بغيرِ الصَّرْفِ لِمَنْ جَعَلَ فصاحةَ القرآنِ مُقَاوَنَةً لسائرِ كلامِ العربِ؛ حتَّى أن أحداً منهم لا يَتَمَكَّنُ من مُساواتِها أو مُقَارَبَتِها، من حيثُ لم يُخَصِّصُوا بالعلومِ الَّتِي تَحْتَاجُ المُعَارَضَةَ إليها، أو قالَ في النظمِ مثِلَ ذلك. و هذا قد مضى ما فيه.^٣

على أنَّه لو كانَ ما ظَنُّهُ السَّائِلُ صحيحاً، لَوَاقَفَ القومُ عليه النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليه و آله، و لَقَالُوا له: ما^٤ فصاحتنا في شعرنا و كلامنا فهي مُساوِيَةٌ أو مُقَارِبَةٌ لِمَا جِئْتَ به،

١. في الأصل: «يرعى»، و لا محصلَ له في المقام، و بما أثبتناه يتمُّ المعنى.

٢. في الأصل: «فيماذا»، و ما أثبتناه أنسب.

٣. تقدَّم إبطالُ أن يكونَ نظم القرآنِ مُعْجِزاً في ص ٦٧.

٤. كذا في الأصل، و الصحيح: «أما»، و بها يتمُّ الكلام.

و طريقته في النظم؛ فنحن قادرون عليها، وإن شككت فجزبنا. إلا أنه ليس يتهياً لنا كلام يساوي ما أثبت به في الفصاحة والنظم جميعاً، حسب ما التمسنا منا. كما لا يتهياً لبعض الشعراء أن تكون فصاحته واستقامة معانيه في بعض أوزان الشعر كما هي في غيره، وإن كان متمكناً من القول في سائر الأوزان؟!

٥١

و إذا كان هذا التفاضل معهوداً بيننا، فبأي شيء فقتنا و فضلنا علينا؟! وأين المعجز الذي لا بد لمُدعي النبوة منه؟! وعن أي شيء صُرفنا؟! و في عدول القوم عن هذا - وفيه لو اعتذروا به أوضح العذر و أكبر / ١٥ / الحجة - دليل على صحة طريقتنا.

[فهم العرب لمعنى إعجاز القرآن]

فإن قال: أراكم تسومون^١ العرب من الاحتجاج والمواقفة، بما لا يهتدي إليه إلا خذاق المتكلمين وأولو التدقيق منهم؛ لأن العلم بالفصل بين ما يتعذر على الخلق ولا يكون معجزاً ولا خارقاً للعادة، وبين ما يتعذر عليهم ويكون كذلك، والتمييز بين التفاضل المعتاد، والتفاضل الذي ليس يعتاد، أمرٌ موقوف على النظر الذي ليس من شأن القوم ولا يحسنونه. وإنما جدوا ما دعاهم إلى الإتيان بمثله، فتعذر عليهم، ولم يبحثوا عن علة هذا التعذر وسببه، وهل العادة جارية بمثله، أم غير جارية؟ فلماذا لم يواقفوا.

قيل له: ليس يفتقر ما ذكرناه إلى دقيق النظر كما ظننت، بل العلم به قريب من أوائل العقول التي لا اختصاص فيها بين العقلاء، وذلك أن كل عاقل يعلم أن النبي لا بد أن يبين من غيره، ويختص بما لا يشركه فيه من ليس بنبي.

١. سام فلاناً الأمر، أي كلفه إياه، أو أولاه إياه. القاموس المحيط، ج ٤، ص ٩٠ (سوم).

و يَعْلَمُ أَيْضاً أَنَّ الَّذِي يُبَيِّنُ بِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَمْراً مُعْتَاداً؛ لِأَنَّ الْمُعْتَادَ لَا إِبَانَةَ فِيهِ. وَلَوْ أَنَّهُ مِمَّا يَقَعُ بِهِ الْإِبَانَةُ لَوْقَعَتْ بِكُلِّ مُعْتَادٍ، حَتَّى يُدْعَى بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَالْقُعُودِ وَالنُّهُوضِ، وَهَذَا مِمَّا يَعْلَمُهُ جَمِيعُ الْعُقَلَاءِ. وَالْعَرَبُ لَا مَحَالَةَ عَالِمُونَ بِهِ، وَعَاقِلُونَ أَيْضاً بَأَنَّ شَاعِرَهُمْ قَدْ يُجَوِّدُ فِي بَعْضِ الْأَوْزَانِ، وَيُقَصِّرُ فِي غَيْرِهَا. وَهَذَا مِمَّا إِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي عِلْمِهِ.

فَلَوْ كَانَتْ حَالُ الْقُرْآنِ فِي تَعَدُّدِهِ عَلَى سَائِرِهِمْ، حَالٌ مَا يُقَصِّرُ فِيهِ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ مِنَ الْأَوْزَانِ - مَعَ تَجْوِيدِهِ فِي غَيْرِهِ - لَتَسَارَعُوا إِلَى مُوَافَقَتِهِ عَلَى أَنَّ مَا بَانَ مِنْهُمْ بِهِ لَيْسَ بِمُعْجَزٍ وَلَا خَارِقٍ لِلْعَادَةِ، وَلَا مُقْتَضٍ لِلصَّرْفِ، وَأَنَّهُ مِمَّا قَدْ جَرَتْ الْعَادَاتُ بِمِثْلِهِ. وَمَا رَأَيْتَهُمْ فَعَلُوا.

٥٢

و بَعْدُ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مُخْبِراً عَنْهُمْ: ﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعاً * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَجِيلٍ وَ عَيْنٍ فَتُفَجَّرَ الْأَنْهَارُ خِلَالَهَا تَفْجِيراً * أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسْفاً أَوْ تَأْتِيَ بِلَهُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلاً * أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِنْ زُخْرَفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِزُفَيْكَ / ١٦ / حَتَّى تُنْزِلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَقْرؤه قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولاً ١﴾.

و تَطَاهَرَتِ الْأَخْبَارُ بِأَنَّهُمْ طَالَبُوهُ بِأَحْيَاءِ عَبْدِ الْمُطَلِّبِ، وَ نَقَلَ جِبَالِ مَكَّةَ عَنْ أَمَاكِنِهَا. وَ هَذَا اقْتِرَاحٌ مَنْ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُعْجَزَاتِ وَ غَيْرِهَا، وَ يُمَيِّزُ بَيْنَ أَبْهَرِهَا^٢ وَ أَظْهَرِهَا إِعْجَازاً، وَ بَيْنَ مَا يَلْتَبَسُ أَمْرُهُ، وَ تَدْخُلُ^٣ الشُّبُهَةُ فِي مِثْلِهِ، فَكَيْفَ يَذْهَبُ

١. الإسراء (١٧): ٩٠-٩٣.

٢. بَهْرَةٌ: غَلَبَهُ وَ فَضَّلَهُ؛ وَ مِنْهُ قِيلَ لِلْقَمَرِ: الْبَاهِرُ؛ لظُهُورِهِ عَلَى جَمِيعِ الْكَوَاكِبِ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٧٠٥ (بَهْرٌ).

٣. فِي الْأَصْلِ: «يَدْخُلُ».

عليهم ما ذَكَرَهُ السَّائِلُ؟!

على أَنَّ هَذَا السَّوْأَلَ عَائِدٌ عَلَى مَنْ ذَهَبَ فِي إعْجَازِ الْقُرْآنِ إِلَى قَرْطِ الْفَصَاحَةِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْعَادَةِ.

لأنَّه إِذَا اعْتَرِضَ فَقِيلَ لَهُ: بِأَيِّ شَيْءٍ تُنْكِرُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْقُرْآنِ وَبَيْنَ فَصِيحِ كَلَامِ الْعَرَبِ فَصْلٌ قَرِيبٌ قَدْ جَرَتْ بِمِثْلِهِ الْعَادَةُ؟ وَأَنَّ التَّحْدِيثَ لَمَّا وَقَعَ، أَشْفَقَ فَصَحَاءُ الْعَرَبِ مِنْ مُعَارَضَتِهِ؛ لَعَلِّهِمْ بَأَنَّ مَا يَأْتُونَ بِهِ لَيْسَ بِمُمَائِلٍ لَهُ، وَظَنُّوا أَنَّهُمْ إِنَّمَا دَعَوْا إِلَى مُمَائِلَتِهِ لَا مُقَارَضَتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ مَا عِنْدَكُمْ مِنْ أَنَّ الْمُقَارَضَةَ - فِي إِخْرَاجِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَارِقاً لِلْعَادَةِ - كَالْمُمَائِلَةِ. وَلَا اهْتَدَوْا إِلَى أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ فَضْلَ كَلَامِكُمْ عَلَى كَلَامِنَا كَفَضْلِ كَلَامِ بَعْضِنَا عَلَى كَلَامِ بَعْضٍ، وَأَنَّ هَذَا لَا يُوْجِبُ لَكَ الْإِبَانَةَ وَالتَّخْصِصَ، كَمَا لَا يُوْجِبُ لِفَاضِلِنَا عَلَى مُتَوَسِّطِنَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَقِفُ عَلَيْهِ إِلَّا النَّظَّارُونَ^١ الْمُتَكَلِّمُونَ؛ وَلَيْسَ الْعَرَبُ مِنْهُمْ، وَهَذَا يُخْرِجُ الْقُرْآنَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُعْجِزاً! لَمْ يَجِدْ مَفْرَعاً إِلَّا الْكَشْفَ عَنْ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَا بُدَّ أَنْ تَعْرِفَهُ الْعَرَبُ، وَمَنْ هُوَ أَنْقَضَ مَعْرِفَةً مِنَ الْعَرَبِ. وَأَنَّهُ مِمَّا [لَا]^٢ يُحَوِّجُ إِلَى الْعِلْمِ بِالنَّظَرِ وَلَطِيفِ الْكَلَامِ. وَهُوَ الَّذِي اعْتَمَدْنَاهُ فِي الْجَوَابِ.

٥٣

[استحالة البقاء على العلوم]

فَإِنْ قَالَ: كَيْفَ يَصِحُّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ سَلْبِ مَنْ رَامَ الْمُعَارَضَةَ فِي الْحَالِ، الْعِلْمَ بِالْفَصَاحَةِ وَالنَّظْمِ، وَالْعِلْمُ يُجَوِّزُ عَلَيْهَا الْبَقَاءَ، وَإِذَا كَانَتْ بَاقِيَةً فَلَيْسَتْ تَنْتَفِي^٣ عَنْ

١. أي أهل النظر والجدل والاحتجاج.

٢. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، وقوله قبل هذا: «ليس يفتقر ما ذكرناه إلى دقيق النظر كما ظننت، بل العلم به قريب من أوائل العقول التي لا اختصاص فيها بين العقلاء» قرينة عليه.

٣. في الأصل: «فليس ينتفي».

العالم إلا بوجودِ ضدها، وهو الجهلُ، بخروجِ المحلِّ من صحَّةِ حُلُولِها فيه، والجهلُ قبيحٌ لا يجوزُ أن يفعَلَه القديمُ تعالى؛ لأنَّه غَنِيٌّ عنه، عالمٌ بقبحِه! ولو فسَدَ المحلُّ وخرَجَ من صحَّةِ حُلُولِ العلمِ بالفصاحةِ فيه، لانتَقَت عنه سائرُ العلوم؛ فكانَ يَجِبُ أن يكونَ كُلُّ مَنْ قَصَدَ المُعَارَضَةَ، مُخْتَلِسَ العقلِ^١، فاقداً لجميعِ ١٧٧/ علومِه، لاحقاً بالمجانينِ والبهائمِ! بل يَجِبُ على هذا، أن يكونَ أنقصُ مِنَ المجانينِ والبهائمِ؛ لأنَّ في هؤلاءِ علوماً ببعضِ الأشياءِ، وهذا يخرُجُ من أن يكونَ عالماً بكلِّ شيءٍ. وما أظنُّكم تَبْلُغُونَ إلى ادِّعاءِ كُلِّ هذا!

قيل له: الصحيحُ عندنا أنَّ العلومَ لا يجوزُ عليها البقاءُ، وأنَّ العالمَ إنَّما يَسْتَمِرُّ كونهُ عالماً و يدومُ، لِتَجَدِّدِ عُلُومٍ تَحْدُثُ^٢ في كُلِّ حالٍ. وإنَّما يَصْرِفُ اللهُ تعالى عن المُعَارَضَةِ بأن لا يَجِدُوا العلمَ بالفصاحةِ في تلكِ الحالِ، فَيَتَعَذَّرَ ما كانَ مع حُصُولِ العلمِ مُتَأْتِياً. وهذا يَأْتِي^٣ على ما تَضَمَّنَه سؤَالُكَ.

على أنَّ العلمَ لو كانَ باقياً - كما ادَّعَيْتَ - لَصَحَّ أن يَتَنَفَّى عن العالمِ بضدٍّ من أضدادِه سِوَى الجَهْلِ، كالظَّنِّ والسَّهْوِ والشُّكِّ والنِّسيانِ، وليس شيءٌ مِنْ هذه قبيحاً فُتِنَزَهَ اللهُ عن فعلِه. وكلُّ واحدٍ منها يَنفِي العلمَ، كما يَنفِيهِ الجَهْلُ والسَّهْوُ والشُّكُّ والنِّسيانُ؛ وإن كانَ في إثباتِها مَعَانِي خِلَافٌ وكَلَامٌ ربَّما التَّبَسَّسَ.

٥٤

١. أي فاقد العقل و مسلوبه، من خلست الشيء و اختلسته، إذا سلبته. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٦١ (خلس).

٢. في الأصل: «يحدث».

٣. أي يقضي.

٤. كذا في الأصل. والظاهر أن في العبارة مع ما بعدها تكراراً، لذلك من المحتمل أنَّ الصحيح: «يُنْفَى بالعلم».

قال: ليس في الظنَّ معنى، والصَّحيحُ أنه جنسٌ مُضادٌّ للاعتقاد، لِعِلْمِنَا باستحالة كونِ أحدنا ظاناً للشيءِ و عالِماً به في حالٍ واحدٍ، كما يَسْتَحِيلُ كونه عالِماً به و جاهلاً؛ فما دَلَّ على أنَّ الجَهْلَ ضِدُّ العلمِ، هو دالٌّ على أنَّ الظنَّ ضِدُّ له أيضاً. ولأنَّ أحدنا يُمَيِّزُ بين كونه مُعْتَقِداً للشيءِ و ظاناً له، و يُفَرِّقُ بين حَالِيهِ في ذلك. ولولا أنه مُضادٌّ للاعتقادِ لم يَقَعْ هذا الفرقُ و التمييزُ، فقد سَقَطَ السُّؤالُ على كُلِّ حالٍ.

[وجه دلالة الصرفة على صدق الرسول ﷺ]

فإن قال: إذا كان الصحيح عندكم استحالة البقاء على العلوم، وإنما العربُ إنما صرِفوا عن المُعَارَضَةِ، بأن لم يُفَعَلْ لهم العلمُ بها في الحال؛ فأَيُّ مُعْجَزٍ هاهنا؟ و أين ما يوصَفُ بأنه دلالةٌ على صدقِ الرُّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؟ و الصَّرْفَةُ على هذا ليست أَكْثَرُ مِنْ عَدَمِ العلومِ بالفِصَاحَةِ الَّتِي لم تكن موجودةً ثم عُدِمَتْ، بل عَدَمُهَا مُسْتَبِيرٌ. و الموجودُ إِنَّمَا كان أمثالها؛ فكيف تَوْصَفُ بأنها المُعْجَزُ، و المعجِزُ ما وَقَعَ مَوْقِعَ قولِ القائلِ للمُدَّعي عليه: صَدَقْتَ. و ليس يَقَعُ هذا الموقِعُ إِلَّا ما كان فعلاً واقِعاً أيضاً على وجهٍ مخصوصٍ!

قيل له: المُعْجَزُ في دلالته على صدقِ الرُّسُولِ، كأحدِ الدَّلَائِلِ الدَّالَّةِ على ضُروبِ المَدْلُولَاتِ. و ليس من حَدِّ الدَّلَالَةِ أن تكونَ ذاتاً موجودةً، أو فعلاً حادثاً على الحقيقة، بل الدَّلَالَةُ ١٨/ «ما أمكَنَ أن يُسْتَدَلَّ بها على ما هي دلالةٌ عليه». و إن كان قد ألْحَقَ قومٌ بهذا الحدِّ: «أن يكونَ لفاعلها^١ أن يَسْتَدِلَّ بها و لها»،

١. في الأصل: «فاعلها»، و بما أثبتناه يستقيم المعنى. و للمزيد راجع: الرسائل العشر للشيخ الطوسي

كما^١ يَسْتَدِلُّ بعدمِ العَرَضِ^٢ على خُدُوْثِهِ، وَبَتَعَذُّرِ الْفَعْلِ على أَنْ مَنْ تَعَذَّرَ عليه ليس بقادرٍ، وَبَتَعَذُّرِهِ عليه مُحْكَمًا على أَنَّهُ ليس بعالمٍ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَا اسْتَدَلَّلْنَا بِهِ مِنْ ذَلِكَ ذَوَاتٍ قَائِمَةٌ وَاقِعًا لَا حَادِثَةً. وَإِذَا صَحَّ هَذَا، فَالْمَعْجَزُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى صَدَقِ الرَّسُولِ إِذَا حَصَلَ عَلَى وَجْهِ لَمْ تَجْرِ^٣ بِهِ الْعَادَةُ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ فَعْلًا لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِوُجُوْدِهِ عَلَى وَجْهِ مُخْصَوِّصٍ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ عَدَمَ فَعْلٍ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِانْتِفَائِهِ عَلَى وَجْهِ مُخْصَوِّصٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا كَانَ قَدْ أَجْرَى الْعَادَةَ بِأَنْ يَفْعَلَ فِي كُلِّ حَالٍ لِلْفُصْحَاءِ الْعِلْمَ بِالْفَصَاحَةِ، كَمَا يَفْعَلُ لَهُمْ بِسَائِرِ الضَّرُورَاتِ مِنَ الصَّنَائِعِ وَغَيْرِهَا، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ مَنَعُهُ لَهُمْ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ هَذَا الْعِلْمَ - الَّذِي تَقْتَضِي الْعَادَةُ اسْتِمْرَارَ تَجَدُّدِهِ - دَالًّا عَلَى النَّبُوءَةِ، إِذَا وَافَقَ هَذَا الْمَنَعُ دَعْوَةَ مُدْعٍ لِلرَّسَالَةِ، وَيَحْتَجُّ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ لِأَجْلِهِ، وَ عَلَى وَجْهِ التَّصْدِيقِ لَهُ.

كَمَا أَنَّهُ لَمَّا أَجْرَى الْعَادَةَ بِأَنْ لَا يُمَكِّنَ الْفُصْحَاءَ إِلَّا مَنْ قَدَّرَ مِنَ الْعُلُومِ، يَقَعُ لِأَجْلِهَا مِنْهُمْ قَدَرٌ مِنَ الْفَصَاحَةِ مَعْلُومٌ، كَانَ تَمَكِينُهُ لِبَعْضِ عِبَادِهِ - مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي يَقَعُ بِهَا مَا يَتَجَاوَزُ الْمَبْلَغَ الَّذِي جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ تَجَاوُزًا كَثِيرًا - دَالًّا عَلَى النَّبُوءَةِ، إِذَا وَقَعَ عَقِيبَ الدَّعْوَى وَالِاحْتِجَاجِ.

وَكَذَلِكَ لَمَّا كَانَتِ الْعَادَةُ جَارِيَةً بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ. وَلَا فَرْقَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى النَّبُوءَةِ بَيْنَ إِطْلَاعِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ إِذَا ادَّعَى ذَلِكَ بَعْضُ الرُّسُلِ، وَبَيْنَ أَنْ

١. فِي الْأَصْل: «مَا»، وَ الْمُنَاسِبُ لِلْسِّيَاقِ مَا أُثْبِتْنَا.

٢. هَكَذَا قَدْ تَقَرَأَ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي الْأَصْلِ، وَرَبَّمَا تَقَرَأَ: «الْغَرَض».

٣. فِي الْأَصْل: «لَمْ يَجْر».

لا يُطْلَعُهَا جُمْلَةً، إِذَا ادَّعَى الرَّسُولُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُطْلَعُهَا تَصْدِيقاً لَهُ، وَ عَلِمْنَا أَنَّ الْمُتَوَلَّى لِإِطْلَاعِهَا وَ تَسْيِيرِهَا هُوَ اللَّهُ تَعَالَى.

و لو كَانَ أَيْضاً مَا يَرَاهُ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ، مِنْ أَنَّ الْعِلْمَ الْحَاصِلَ عِنْدَ الْأَخْبَارِ المتواترة، ضَرْوَرِيٌّ مِنْ فِعْلِ /١٩/ اللَّهُ تَعَالَى، وَ أَنَّهُ أَجْزَى الْعَادَةِ بِأَنْ يَفْعَلَهُ لِلْعُقْلَاءِ عِنْدَ سَمَاعِ الْأَخْبَارِ صَحِيحاً، يَجْرِي مَجْرَى مَا ذَكَرْنَاهُ؛ حَتَّى لَوْ احْتَجَّ مُحْتَجٌّ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَفْعَلُ لِأَكْثَرِ الْعُقْلَاءِ الْعِلْمَ بِمُخْبَرِ الْأَخْبَارِ المتواترة، مَعَ تَكَرُّرِهَا عَلَى أَسْمَاعِهِمْ وَ كَمَالِ عُقُولِهِمْ، وَ وَقَعَ ذَلِكَ حَسَبَ مَا ادَّعَى، لَكَانَ دَلِيلًا عَلَى صِدْقِهِ.

وَ هَكَذَا الْقَوْلُ فِي جَمِيعِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَاتُ؛ لَا فَرْقَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى النُّبُوَّةِ بَيْنَ ثُبُوتِ مَا جَرَتْ بِانْتِفَائِهِ، وَ بَيْنَ انْتِفَاءِ مَا جَرَتْ بِثُبُوتِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا دَلٌّ مِنْ حَيْثُ كَانَ خَارِقاً لِلْعَادَةِ، فَمِنْ أَيِّ الْجِهَتَيْنِ خَرَقَهَا هُوَ دَالٌّ.

وَ مِمَّا يَزِيدُ مَا ذَكَرْنَاهُ وَضُوحاً: أَنَّ دَلَالََةَ الْمُعْجَزَاتِ عَلَى النُّبُوَاتِ مَحْمُولَةٌ عَلَى تَصْدِيقِ أَحَدِنَا لِغَيْرِهِ فِيمَا يَدَّعِيهِ عَلَيْهِ، إِمَّا بِقَوْلٍ يَدُلُّ عَلَى التَّصْدِيقِ، أَوْ بِفِعْلِ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ؛ وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَحَدَنَا لَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ بَعْضُ أَصْحَابِهِ دَعْوَى مَا، وَ التَّمَسُّ تَصْدِيقَهُ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ: إِنْ كُنْتُ صَادِقاً عَلَيْكَ، فَخَرِّكْ يَدَكَ فِي جِهَةِ مَخْصُوصَةٍ، أَوْ ضَعُفْهَا عَلَى رَأْسِكَ، أَوْ طَالِبَهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ مُسْتَمِرّاً عَلَى عَادَةٍ لَهُ، لَكَانَ إِذَا فَعَلَهُ دَالاً عَلَى صِدْقِهِ، وَ يَجْرِي فِعْلُهُ مَجْرَى قَوْلِهِ: صَدَقْتَ.

وَ كَذَلِكَ لَوْ طَالِبَهُ - بَدَلًا مِمَّا ذَكَرْنَاهُ - بِأَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ فِعْلِ قَدْ جَرَتْ عَادَتُهُ

١. ذهب إلى ذلك أبو علي وأبو هاشم الجبائيان - وهما من رؤوس معتزلة البصرة - حيث صرحا بأن العلم الحاصل عند الأخبار المتواترة علم ضروري. فيما ذهب أبو القاسم البلخي - وهو من رؤوس معتزلة بغداد - إلى أنه علم مكتسب. و توقف المصنف رحمه الله في هذه المسألة بعد أن أبطل أدلة كلا الطرفين. راجع: الذخيرة، ص ٣٤٥.

باستمراره عليه، فامتَنَعَ منه، لِقَامَ مَقَامَ التَّصْدِيقِ بالقول.

و إذا لم يَخْتَلِفِ الحالُ في تصديقِ أحَدِنَا لغيرِهِ على الوَجْهَيْنِ جميعاً، لم يَخْتَلِفِ أيضاً في تصديقِ الرُّسُلِ بالمُعْجَزَاتِ على كِلَا الوَجْهَيْنِ.

فإن قال: ما أنكرتم أن يكونَ عَدَمُ طُلُوعِ الشَّمْسِ - على الوجهِ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ - ليس بمُعْجِزٍ ولا دَلَالَةٍ، و أن تكونَ الدَّلَالَةُ هناكَ في الحقيقةِ سُكُونُ الشَّمْسِ في المَوْضِعِ الَّذِي سَكَنَتْ فيه، و لم تُحَرِّكْ منه للطلُوعِ على مَجْرَى العادةِ. و ليسَ مثْلُ هذا معكم في مَنعِ العربِ عن المَعَارَضَةِ.

قيلَ له: هذا في نِهَايَةِ البُعْدِ؛ و مِن أَيْنَ لِلْمُسْتَدَلِّ^١ على النُّبُوَّةِ، أن الشَّمْسَ إذا غَابَتْ عن بِلَدَةٍ، فلا بدَّ من أن تكونَ باقيةً، تَقْطَعُ الْأَمَاكِينَ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى أَفْقِ الْمَشْرِقِ بِلَدَةٍ؟

٥٧

و هَبْ أَنَّ هَذَا حَقٌّ بِالْأَدِلَّةِ عَلَيْهِ / ٢٠ /، لَيْسَ جَهْلُ الْمُسْتَدَلِّ عَلَى النُّبُوَّةِ فِي ذَلِكَ^٢ أَوْ شَكُّهُ فِيهِ بِمُخْرِجٍ لَهُ مِنْ صِحَّةِ الاستِدْلَالِ - بِتَأَخُّرِ الشَّمْسِ عَنِ الطُّلُوعِ - عَلَى النُّبُوَّةِ، إِذَا وَقَعَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي كَانَ ذَكَرْنَاهُ.

و لو كَانَ الْمُعْجِزُ مَا ذَكَرْتَهُ، لَكَانَ مَن فَقَدَ الْعِلْمَ بِهِ لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الاستِدْلَالِ عَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ، و إنْ عُدِمَ طُلُوعُ الشَّمْسِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ادَّعَاهُ وَ احْتَجَّ بِهِ؛ وَ قَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ.

و بعدُ، فلو كَانَ الْمُعْجِزُ هُوَ سُكُونُ الشَّمْسِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ الْغَائِبَةِ عَنْ أَبْصَارِنَا لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُعْجِزاً، و إنْ أَطْلَعَ اللَّهُ تَعَالَى شَمْساً غَيْرَهَا عَلَى

١. في الأصل: «المستدل»، و المناسب للسياق ما أثبتناه.

٢. في الأصل: «فذلك» بدل: «في ذلك»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة ما بعده.

هَيْبَتِهَا وَجَمِيعِ أَوْصَافِهَا مِنَ الْمَشْرِقِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ سُكُونُهَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي سَكَنْتَ فِيهِ مُعْجِزاً، وَلَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى النَّبُوءَةِ.

فَإِنْ قَالَ: إِنَّمَا لَمْ يَكُنْ سُكُونُهَا - وَالحَالُ عَلَى مَا قَدَّرْتُمُوهُ - مُعْجِزاً وَلَا دَلِيلًا، مِنْ حَيْثُ كَانَ الْمُسْتَدِلُّ يُجَوِّزُ أَنْ تَكُونَ هِيَ الطَّالِعَةُ عَلَيْهِ لَا مِثْلُهَا؛ وَإِذَا جَوَّزَ ذَلِكَ لَمْ يُعْلَمْ صَدَقَ الْخَبَرُ بِأَنَّهَا لَا تَطْلُعُ.

وَلَوْ كَانَ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ الشَّمْسَ الَّتِي جَرَتْ الْعَادَةُ بِطُلُوعِهَا قَدْ سَكَنْتَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ الْغَائِبَةِ عَنْهُ - وَإِنْ طَلَعَ مِثْلُهَا عَلَيْهِ - لِأَمْكَنَهُ الْاسْتِدْلَالُ عَلَى صَدَقِ الْمُدَّعِي.

قِيلَ لَهُ: كَانَ سُكُونُ الشَّمْسِ فِي الْمَوْضِعِ الْغَائِبِ إِنَّمَا يَكُونُ دَلَالَةً عَلَى النَّبُوءَةِ إِذَا لَمْ تَطْلُعْ شَمْسٌ أُخْرَى مَكَانَهَا. وَإِذَا جَازَ هَذَا أَمَكَنَ أَنْ يُقَالَ فِي مُقَابَلَتِهِ: وَ الْمُعْجِزُ أَيْضاً لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ هُوَ الْعِلْمُ الَّتِي يَفْعَلُهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي الْعَرَبِ بِالْمُدْرَكَاتِ وَ الصَّنَاعَاتِ وَ غَيْرِهَا مِنَ الْعِلْمِ الصَّرُورِيَّةِ، مُنْفَرِدَةً عَنِ الْعِلْمِ بِالْفَصَاحَةِ وَ طَرِيقَةِ النُّظْمِ، إِذَا رَامُوا الْمُعَارَضَةَ فَتَعَذَّرَتْ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ كَانَ تَعَالَى قَدْ أَجْرَى الْعَادَةَ بِأَنْ يُجَدِّدَ لَهُمْ فِي كُلِّ حَالٍ الْعِلْمَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ وَ بِالْفَصَاحَةِ وَ التَّصَرُّفِ فِي ضُرُوبِ الْكَلَامِ، ثُمَّ مَنَعَهُمْ عِنْدَ تَعَاطِي الْمُعَارَضَةِ الْعِلْمَ بِالْفَصَاحَةِ، وَ جَدَّدَ لَهُمْ مَا سِوَاهَا، كَانَتْ هَذِهِ الْعِلْمُ الْوَاقِعَةُ مُنْفَصِلَةً عَنِ الْعِلْمِ بِالْفَصَاحَةِ - وَ قَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِتَجَدُّدِ الْجَمِيعِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ - هِيَ الْمُعْجِزُ، وَ يَكُونُ وَقُوعُهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، كَالْوَجْهِ فِي صَحَّةِ دَلَالَتِهَا عَلَى النَّبُوءَةِ، إِذَا لَمْ تَطْلُعْ شَمْسٌ ٢١/أُخْرَى.

عَلَى أَنَّ الْمُعْجِزَ لَوْ وُجِدَ بِشَرَايِطِهِ كُلِّهَا مِنْ غَيْرِ دَعْوَةٍ مُدَّعٍ، وَلَا احْتِجَاجٍ مُحْتَجٍّ،

لم يكن دالاً على النبوة. وكذلك لو وَقَعَ عند ارتفاع التكليف وانتقاض العادات، لم يكن دالاً، فصار وقوعه مع بقاء العادات موافقاً لدعوى مدّع له و مُحْتَجُّ به، كالوجه في صحة دلالته على النبوة. فلا يمتنع أيضاً أن يُجَدِّدَ العلوم التي ذكرناها، من غير أن تتجدد معها العلوم بالفصاحة على مجرى العادة، دلالة على النبوة. ولو تجدد الجميع لم يكن دلالة؛ لأنَّ خرق العادة الذي هو المراعى في دلالة النبوة حاصل لا محالة.

و هذا الكلام إنما أوردناه في مقابلة السائل على سبيل الاستظهار في الحجة، وإقامتها من كل وجه، وإلا فما قدمناه - من أنه لا فرق في الدلالة على النبوة: بين ثبوت ما تقتضي العادة انتفائه، وبين انتفاء ما يقتضي ثبوته، - يُغني عن غيره.

[عدم اشتراط الحدوث في الدلالة إلا بمعنى خاص]

فإن قال: أليس قد شرط بعض المتكلمين في الدلالة أن تكون حادثة على وجه مخصوص، فكيف يكون المعجز عَدَمَ العلوم بالفصاحة مع ذلك؟
 قيل له: هذا ينكسر بما قدمناه من دلالة عَدَمِ العَرَضِ^١ على حدوثه، و تَعَذُّرِ الفعل^٢ على [أن] مَنْ تَعَذَّرَ عليه ليس بقادر. إلى غير ذلك مما ذكرناه.^٣
 اللهم إلا أن يكون مَنْ شرط ذلك لم يرد^٤ الحدوث الحقيقي الذي هو «الخروج من العدم إلى الوجود»، بل أراد ما يُعْقَلُ من معنى الحدوث والتجدد؛ فيكون

١. يحتمل بصورة ضعيفة أن تقرأ هذه الكلمة: «الغرض».

٢. في الأصل: «الفصل»، والصحيح ما أثبتناه، وهو معلوم من السياق. وللمزيد راجع: المغني، ج ٤، ص ٢٥٣ و ٣٠٣ و ٣٠٩.

٣. تقدّم في ص ٧٧.

٤. في الأصل: «لم يرو»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «بل أراد».

ما تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ غَيْرَ خَارِجٍ عَنْ شَرْطِهِ؛ لِأَنَّا نَعْقِلُ مِنْ تَجَدُّدِ انْتِفَاءِ الْعُلُومِ بِالْفَصَاحَةِ - عَلَى مَنْ قَصَدَ الْمُعَارَضَةَ - مَا لَوْ لَا تَصْدِيقُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمْ يَكُنْ. فَإِنْ قَالَ: أَيُّ تَجَدُّدٍ يُعْقَلُ^١ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي ادَّعَيْتُمُوهُ؟! وَالْعُلُومُ الَّتِي انْتَفَتْ عَنْ رَأْمِ الْمُعَارَضَةِ، لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً ثُمَّ عُدِمَتْ، بَلْ انْتَفَاؤُهَا مُسْتَمِرٌّ غَيْرُ مُتَجَدِّدٍ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ عَدَمُ الْعَرَضِ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى خُدُوثِهِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ عَدَمَهُ بَعْدَ وُجُودِهِ مُتَجَدِّدٌ فِي الْحَقِيقَةِ.

قِيلَ لَهُ: هَذِهِ الْعُلُومُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ انْتَفَتْ بَعْدَ أَنْ وُجِدَتْ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَهِيَ مِنْ حَيْثُ اقْتَضَتْ الْعَادَةُ وُجُودَهَا - لَوْ لَا تَصْدِيقُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - فِي حُكْمِ الْمَوْجُودِ، وَإِنْ / ٢٢ / لَمْ يَوْجَدْ؛ فَجَرَى انْتِفَاؤُهَا فِي تَجَدُّدِهِ، مَجْرَى مَا وُجِدَ عَلَى الْحَقِيقَةِ ثُمَّ عُدِمَ.

وَإِنَّمَا قُلْنَا: «فِي حُكْمِ الْمَوْجُودِ^٢»؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ وُجُودَهَا كَانَ وَاجِبًا لَا مُحَالَةً، مُقْتَضًى الْعَادَةِ؛ فَإِذَا خَرَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْعَادَةَ فِي أَنْ يَوْجِدَهَا وَاسْتَمَرَ انْتِفَاؤُهَا، جَرَى مَجْرَى مَا طَرَأَ عَلَيْهِ الْانْتِفَاءُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ. وَهَذَا بَيِّنٌ لَا إِشْكَالَ^٣ فِيهِ.

عَلَى أَنَّا قَدْ نَسْتَدِلُّ بِجَوَازِ عَدَمِ الْعَرَضِ^٤ عَلَى خُدُوثِهِ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْعَدَمُ وَيَتَجَدَّدُ. وَلَيْسَ كَوْنُهُ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يُعْدَمَ مُتَجَدِّدًا عَلَى وَجْهِ. وَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ الشَّرْطَ الَّذِي ذَكَرَ لَيْسَ بِمُسْتَمِرٍّ فِي جَمِيعِ الدَّلَائِلِ.

١. فِي الْأَصْلِ: «يُفْعَلُ»، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ اسْتِفْدَانَهُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنْفَاءً.

٢. فِي الْأَصْلِ: «الْوُجُودَ»، وَ هُوَ سَهْوٌ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ السَّيِّدُ الْمُصَنِّفُ أَنْفَاءً.

٣. فِي الْأَصْلِ: «الْأَشْكَالَ» بِدَلْ: «لَا إِشْكَالَ»، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ مُقْتَضًى السِّيَاقِ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «الْعَرَضَ».

فإن قال: ما أنكرتم أن يكون الاشتراط في الدلالة أن تكون^١ حادثة، هو في أصول الأدلة؛ لأن مرجع جميع الأدلة إلى الأفعال التي لابد أن تكون حادثة؟! وأن يكون ما ذكرتموه من الاستدلال على حدوث العرض بعدمه، وبتعذر الفعل على [أن]^٢ من تعذر عليه ليس بقادر، يرجع جميعه إلى دلالة الفعل، غير أنه دال عليه بواسطة؛ لأن عدم العرض^٣، أو جواز عدمه، لا يعلم إلا بالفعل الذي هو تحريك الشيء بعد تسكينه، أو تسكينه بعد تحريكه. وكذلك تعذر الفعل على زيد، يدل على أنه ليس بقادر، من حيث علم بالفعل أن الفاعل من حيث صح منه، يجب أن يكون قادراً، فقد عادت أصول الأدلة كلها إلى الأفعال.

قيل له: هذا إذا صح لم يؤثر في طريقتنا؛ لأننا نتمكن من رد الدلالة في الموضع الذي ذكرناه أيضاً، إلى الفعل على هذا الوجه؛

فنقول: إذا اتفقت العلوم بالفصاحة عند القصد إلى المعارضة، وقد كانت لو لا النبوة واقعة لا محالة على العادة، فقد عادت دلالة ذلك إلى الفعل أيضاً؛ لأن فعل العلوم لو لم يكن واجباً بالعادة، لما دل انتفاؤها على شيء. فالمرجع إذاً الفعل في الدلالة، كما خرج ذلك في تعذر الفعل وغيره.

[معنى التحدي بالإنيان بمثل القرآن]

فإن قيل: خبرونا عن التحدي بالإنيان بمثل القرآن؛ ما المراد به؟ لأنكم ليس تذهبون إلى أن العادة انخرقت بفصاحته كما نذهب، فيكون ٢٣/ المثل الملتمس

١. في الأصل: «يكون»، والأنسب ما أثبتناه.

٢. ما بين المعوقين أضفناه مقتضى السياق، وقد تقدم نظيره قبيل هذا، و يأتي بعيد هذا ما يدل عليه.

٣. في الأصل: «الغرض».

ما أخرجَهُ من أن يَكُونُ خارقاً للعادة، و الْحَقَّ بالعِنادِ. و يَتَساوَى فِيهِ الْمُماثِلُ فِي الحَقِيقَةِ و الْمُقارِبُ.

و هَبْ أَنْ طَرِيقَةَ النُّظْمِ قُصِدَتْ أَيْضاً بِالتَّحْدِي - على حَسَبِ ما اقْتَضَتْهُ عاداتُهُمْ فِي تَحْدِي بَعْضِهِمْ بَعْضاً - لا بُدَّ أن تَكُونُ الفَصاحَةُ مَقْصُودَةً، وَ هِيَ الأَصْلُ فِي التَّحْدِي. و الدُّعَاءُ إلى الإِتيانِ بِالمِثْلِ - إذا لَمْ تَصِحَّ طَرِيقَتُنَا؛ مُحْتَمِلٌ؛ فَقَدْ يَجوزُ على هَذَا أن يَكُونُوا ظَنُّوا أَنَّهُمْ دَعَوْا إلى مُماثِلَتِهِ فِي الفَصاحَةِ على الحَقِيقَةِ لا مُقارِبَتِهِ، فَتَعَذَّرَ عَلَيْهِمُ الْمُعَارَضَةُ لا لِلصَّرْفَةِ، بَلْ لِعُلُوِّ مَنزِلَتِهِ فِي الفَصاحَةِ عَلَيْهِم، وَ تَقَدَّمَ كَلَامُهُ لِكَلَامِهِمْ.

قِيلَ لَهُ: المِثْلُ فِي الفَصاحَةِ - الَّذِي دُعُوا إلى الإِتيانِ بِهِ - هُوَ ما كانَ المَعْلُومُ مِنْ ٦١ حَالِهِمْ تَمَكُّنُهُمْ مِنْهُ وَ قُدْرَتُهُمْ عَلَيْهِ، وَ هُوَ الْمُقارِبُ وَ المُداني لا الْمُماثِلُ على التَّحْقِيقِ، الَّذِي رُبُّما أَشْكَلَ كَيْفَ حَالِهِمْ فِي التَّمَكُّنِ مِنْهُ.

فَالَّذِي يَكشِفُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ يَخْلُو الْقُرْآنُ فِي الأَصْلِ مِنْ أن تَكُونُ العادَةُ انْخَرَقَتْ بِفَصاحَتِهِ، وَ يَكُونُ التَّحْدِي بِإِتيانِ^١ مِثْلِهِ، مَصْرُوفاً إلى ما أَدْخَلَهُ فِي المُعْتادِ، وَ أَخْرَجَهُ مِنْ انْخِرَاقِ العادَةِ بِهِ. أَوْ أن يَكُونُ مُعْتاداً، وَ التَّحْدِي وَقَعَ بِالصَّرْفِ عَنْ مُعَارَضَتِهِ، وَ يَكُونُ دُعَاؤُهُمْ إلى فِعْلِ مِثْلِهِ لِيَمْتَنِعُوا، فَتَنَكَّشِفُ الحَالُ فِي الصَّرْفَةِ.

فإن كانَ الأوَّلُ: فَقَدْ دَلَّلْنَا فيما تَقَدَّمَ على أنَّ العادَةَ لَمْ تَنخَرِقْ^٢ بِهِ، وَ أنْ خَفَاءَ الفَرَقِ بَيْنَ بَعْضِ ما وَقَعَ بِهِ التَّحْدِي^٣ مِنْهُ وَ بَيْنَ فَصيحِ كَلَامِ العَرَبِ، يَدُلُّ على

١. فِي الأَصْلِ: «إِتيان» بِدُونِ الباءِ.

٢. فِي الأَصْلِ: «لَمْ يَنْخَرِقْ».

٣. فِي الأَصْلِ بَدَل ما أَثْبَتْنَاهُ كَلِمَةً غَيْرَ مَقْرُوءَةٍ، وَ ما أَثْبَتْنَاهُ هُوَ غَايَةُ ما يَمْكَنُ أن يَدْرَجَ فِي المَقامِ، وَ بِهِ يَسْتَقِيمُ المَعْنَى. وَ لِلْمَزِيدِ راجِع: أَعْلَامُ النُّبُوَّةِ، ص ٧٧؛ المُنْقَذُ مِنَ التَّقْلِيدِ، ج ١، ص ٤٦٣.

التَّمَاثُلِ وَ التَّقَارُبِ الْمُخْرِجِ لَهُ مَنْ أَنْ يَكُونَ خَارِقاً لِلْعَادَةِ. وَأَشْبَعْنَا الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ.^١
وَ إِنْ كَانَ الْأَمْرُ جَرَى عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي، فَهُوَ الَّذِي نَصَرْنَاهُ.

و لَيْسَ يَخْلُو «الْمِثْلُ» الَّذِي دُعُوا إِلَى الْإِتْيَانِ بِهِ بَعْدَ هَذَا مِنْ أَنْ يَكُونَ هُوَ الَّذِي
قَدْ عَلِمَ مِنْ حَالِهِمْ أَنَّهُمْ مُتَمَكِّنُونَ مِنْهُ، وَ أَنَّهُ الْغَالِبُ عَلَى كَلَامِهِمْ، وَ الظَّاهِرُ عَلَى
السِّيَتِهِمْ. فَذَلِكَ الْمُقَارِبُ لَا الْمُمَائِلُ عَلَى التَّحْقِيقِ؛ لِأَنَّ الْمُمَائِلَ مِمَّا لَا يَظْهَرُ تَمَكُّنُهُمْ
مِنْ هَذَا الظُّهْرِ. وَ لَوْ كَانُوا إِلَى ذَلِكَ دُعُوا، لَوَجِبَ أَنْ يُعَارِضُوا، وَ إِذَا لَمْ يَفْعَلُوا
٢٤/ مع تَوْفُرِ الدَّوَاعِي، فَلَانَّهُمْ صُرِفُوا.

[أ]^٢ وَ يَكُونَ مَا دُعُوا إِلَى فِعْلِهِ هُوَ الْمُمَائِلُ عَلَى الْحَقِيقَةِ. فَإِنْ كَانُوا دُعُوا إِلَى
ذَلِكَ، لَمْ يَخْلُ حَالُهُمْ فِيهِ مِنْ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونُوا قَادِرِينَ عَلَيْهِ وَ مُتَمَكِّنِينَ مِنْهُ، أَوْ
غَيْرَ مُتَمَكِّنِينَ؛

وَ لَوْ قَدَرُوا وَ تَمَكَّنُوا، لَوَجِبَ أَنْ يَفْعَلُوا.

وَ إِنْ كَانُوا غَيْرَ مُتَمَكِّنِينَ، لَا لِأَنَّهُمْ صُرِفُوا عَنْ ذَلِكَ وَ أُفْقِدُوا الْعِلْمَ بِهِ فِي الْحَالِ،
بَلْ بِقُصُورِهِمْ^٣ عَنْ نَظْمِهِ فِي الْفَصَاحَةِ، أَوْ لِأَنَّهُ تَعَمَّلَ^٤ لَهُ زَمَاناً طَوِيلاً، وَ طَالَ بِهِمْ
بِتَعَجُّيلِ مُعَارَضَتِهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا قَدْ جَرَتْ الْعَادَاتُ بِمِثْلِهِ، وَ لَا اخْتِصَاصَ لِأَحَدٍ
فِيهِ، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُوَاقِفُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ يَقُولُوا لَهُ:

٦٢

١. تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي ص ٥٤ - ٥٧. وَ لَعَلَّ تَفْصِيلَ هَذَا الْبَحْثِ كَانَ فِي بَدَايَةِ الْكِتَابِ وَ سَقَطَ مِنْ
نَسْخَةِ الْأَصْلِ.

٢. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ أَضْفَانَهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: «[أ] وَ يَكُونَ مَا دُعُوا» عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «أَنْ
يَكُونَ هُوَ الَّذِي» وَ عَدَلَ لَهُ.

٣. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الْأَنْسَبُ: «لِقُصُورِهِمْ».

٤. يُقَالُ: تَعَمَّلَ فُلَانٌ مِنْ أَجْلِهِ وَ فِي حَاجَتِهِ، إِذَا تَعَنَّى وَ اجْتَهِدَ. تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٥، ص ٥٢٤ (عمل).

ليس في قُصُورِنَا عَنْ^١ مُعَارَضَتِكَ دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِكَ وَصِدْقِكَ فِيمَا ادَّعَيْتَهُ مِنْ صَرْفِ اللَّهِ تَعَالَى لَنَا عَنِ الْمُعَارَضَةِ؛ لَأَنَّكَ إِنَّمَا دَعَوْتَنَا إِلَى مُمَائِلَتِكَ فِيمَا أُتِيَتْ بِهِ، وَ قَدْ تَعَذَّرُ^٢ مُمَائِلَةُ الْفَاضِلِ عَمَّنْ لَمْ يَكُنْ فِي طَبَقَتِهِ، بِمَجْرَى الْعَادَةِ، مِنْ غَيْرِ صَرْفٍ. وَ إِذَا كُنْتَ إِنَّمَا تَدَّعِي الثُّبُوتَ لَا الْفَضِيلَةَ الْمُعْتَادَةَ الَّتِي يَدَّعِيهَا بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ، فَلَا حُجَّةَ فِيمَا أَظْهَرْتَهُ. وَ مَا رَأَيْنَاهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ وَ لَا احْتِجُّوا بِهِ.

[تَعَذُّرُ الْمُمَائِلَةِ فِي الْكَلَامِ]

وَ بَعْدُ، فَقَدْ كَانَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا لَهُ فِي الْأَصْلِ: إِنْ كَانَ التَّحْدِيدُ وَقَعَ بِالْمُمَائِلَةِ - سَوَاءً قَدَرُوا عَلَى مُمَائِلَتِهِ أَوْ نَكَلُوا عَنْهَا - فِدَعَاؤُكَ^٣ لَنَا إِلَى الْمُمَائِلَةِ طَرِيقٌ^٤ الشَّعْبِ وَ بَابُ الْعَبَثِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّ الْكَلَامَيْنِ مُتِمَائِلَانِ عَلَى التَّحْدِيدِ، مِمَّا لَا يَضِيبُهُ الْبَشَرُ، وَ لَا يَقِفُ عَلَيْهِ إِلَّا عَلَامُ الْغُيُوبِ جَلٌّ وَ عَزٌّ، فَلَوْ اسْتَفْرَغْنَا كُلَّ وَسْعٍ فِي مُعَارَضَتِكَ، لَكَانَ لَكَ أَنْ تَقُولَ: لَيْسَ هَذَا مُمَائِلًا لِمَا جِئْتُ بِهِ، وَ قَدْ بَقِيَ عَلَيْكُمْ مَا لَمْ تُسَاوُوا فِيهِ!

فَقَدْ دَلَّ مَا ذَكَرْنَاهُ عَلَى أَنَّ الَّذِي دُعُوا إِلَى فِعْلِهِ وَ الْمُعَارَضَةِ بِهِ، هُوَ الْمُقَارِبُ الَّذِي يَظْهَرُ تَمَكُّنُهُمْ مِنْهُ. وَ لَوْ كَانُوا دُعُوا إِلَى الْمُمَائِلِ أَيْضًا، لَمْ يُخِلْ ذَلِكَ بِصِحَّةِ طَرِيقَتِنَا مِنَ الْوَجْهِ الْمُتَقَدِّمِ.

وَ قَدْ بَيَّنَّا قَبْلَ هَذَا أَنَّ الْعَرَبَ وَ إِنْ لَمْ يَكُونُوا نَظَّارِينَ^٥ وَ لَا مُتَكَلِّمِينَ، فَقَدْ كَانَ

١. فِي الْأَصْلِ: «مِنْ»، وَ الْأَصْبَحُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «يَتَعَذَّرُ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «وَ دَعَاؤُكَ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أُثْبِتْنَاهُ؛ لِلزُّومِ الْغَاءِ فِي الْمَقَامِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «وَ طَرِيقٌ» بِالْوَاوِ، وَ هُوَ خَطَأٌ.

٥. أَيُّ أَهْلِ نَظَرٍ وَ جَدَلٍ وَ احْتِجَاجٍ.

يَجِبُ أَنْ يُوَاقِفُوا عَلَى مِثْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ مِنْ حَيْثُ عَلِمُوا فِي الْجُمْلَةِ أَنَّ النَّبِيَّ لَا بُدَّ أَنْ يُبَيِّنَ بِمَا لَيْسَ بِمُعْتَادٍ^١.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُمْ شَكُّوا فِي لَفْظِ التَّحْدِي، وَ هَلِ الْمُرَادُ بِهِ الْمُمَاطَّةُ أَوْ ٢٥٠/ الْمُقَارَبَةُ؟

لَأَنَّا قَدْ دَلَّلْنَا فِيمَا مَضَى، عَلَى أَنَّهُمْ لَوْ شَكُّوا فِي ذَلِكَ لَاسْتَفْهَمُوا عَنْهُ^٢، سِيَّامَا مَعَ تَمَادِي زَمَانِ التَّحْدِي وَ تَطَاوُلِهِ، وَ تَكَرُّرِ التَّقْرِيعِ عَلَى أَسْمَاعِهِمْ، وَ قَدْ بَلَغُوا مِنْ إِعْنَاتِهِمْ^٣ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ تَتَّبَعَهُ فِي أَقْوَالِهِ وَ أَفْعَالِهِ، مَا كَانَ أَيْسَرَ مِنْهُ سُؤَالُهُ عَنْ مُرَادِهِ بِالتَّحْدِي، الَّذِي هُوَ آكَدُ حُجَجِهِ وَ أَظْهَرُ دَلَالَتِهِ.

وَبَعْدُ، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ مَعَ الشُّكِّ، أَنْ يُعَارِضُوا مَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ وَقَعَ مَوْقَعَهُ فَقَدْ أُنْجَحُوا.

وَإِنْ قَالَ لَهُمْ: أَرَدْتُ بِالْمِثْلِ كَذَا وَ لَمْ أُرِدْ كَذَا، عَمِلُوا عَلَى مَا يُوْجِبُهُ التَّفْهِيمُ، وَ عُذْرُهُمْ عِنْدَ النَّاسِ فِيمَا أُرِدُّوهُ، احْتِمَالُ الْقَوْلِ الَّذِي خَوِطُبُوا بِهِ وَ أَشْبَاهِهِ. وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الِاسْتِفْهَامَ مَعَ الشُّكِّ، أَوِ الْمُعَارَضَةَ بِالْمُمْكِنِ إِلَى أَنْ يَصِحَّ الْأَمْرُ وَ يَنْكَشِفَ الْمَرَادُ، أَشْبَهُ بِالْعُقْلَاءِ مِنَ الْعُدُولِ إِلَى السِّيفِ الَّذِي لَا يَعْدِلُ إِلَيْهِ إِلَّا ضَيْقُ الْحَالَةِ، وَ تَوَجُّهُ الْحُجَّةِ!

فَإِنْ قَالَ: فَاعْمَلُوا عَلَى أَنَّ الْمُمَاطَّةَ عَلَى التَّحْدِيدِ^٤ - حَتَّى لَا يُغَادِرَ أَحَدُ الْكَلَامِينَ الْآخَرَ فِي شَيْءٍ - لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا عَلَامُ الْغُيُوبِ، تَعَالَى عَمَّا ذَكَرْتُمْ، وَ لَا يَصِحُّ التَّحْدِي

١. تَقَدَّمَ فِي ص ٧٣.

٢. تَقَدَّمَ فِي ص ٥٩.

٣. الإِعْنَاتُ: الإِبْقَاعُ فِي الْأَذَى وَ فِيمَا يُشَقُّ تَحْمَلُهُ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٤٣١ (عَنْت).

٤. أَيْ أَنَّ الْمُمَاطَّةَ الْمَطْلُوبَةَ هِيَ الْمُمَاطَّةُ الْحَقِيقِيَّةُ، الْمُنْتَاهِيَّةُ فِي الدَّقَّةِ.

بها، لِمَ أَنْكَرْتُمْ أَنْ تَكُونَ الْمُمَائِلَةُ الْمُتَمَسِّةُ مِنْهُمْ هِيَ الَّتِي يُطَبَّقُ بِهَا الْعُلَمَاءُ بَيْنَ الشَّاعِرِينَ وَالبَلِيغِينَ وَالكَاتِبِينَ وَالصَّانِعِينَ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا أَنْ فِعْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مُمَائِلٌ لِفِعْلِ الْآخَرِ مِنْ جَمِيعِ أَطْرَافِهِ وَحُدُودِهِ؟

قِيلَ لَهُ: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ التَّحَدِّيَّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ واقِعاً بِأَمْرِ لَا يُعْلَمُ تَعَدُّهُ أَوْ تَسَهُّلُهُ، وَأَنَّهُ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ مَا دُعِيَ إِلَى فِعْلِهِ مِمَّا يَرْتَفِعُ الشُّكُّ فِي أَمْرِهِ، وَ يَزُولُ الْإِشْكَالُ عَنْهُ.

وَدَلَّلْنَا عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَوْ طُوبِلُوا بِمَا يُشْكِكُ وَ يَلْتَبِسُ، وَلَا يَظْهَرُ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِمْ عِنْدَ الْإِتْيَانِ بِهِ، لَوَاقَفُوا عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ أُعْتِنُوا وَكُلَّفُوا مَا لَمْ يُطَبِّقُوا.

٦٤

وَالْمُمَائِلَةُ الَّتِي ذَكَرْتَهَا بَيْنَ الشَّاعِرِينَ وَغَيْرِهِمَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَلَى التَّحْدِيدِ وَالتَّحْقِيقِ، بَلْ لِأَجْلِ اشْتِيَائِهِ الْكَلَامِينَ وَشِدَّةِ تَقَارُؤِهِمَا، وَصِفَا بَأْتِيَهُمَا مِثْلَانِ؛ فَلِإِشْكَالِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي ذَلِكَ أَيْضاً حَاصِلٌ، وَالْخِلَافُ ثَابِتٌ. وَلِهَذَا مَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي تَطْبِيقِ الشُّعْرَاءِ وَتَنْزِيلِهِمْ، وَتَفْضِيلِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَاخْتَلَفَتْ فِي ذَلِكَ مَذَاهِبُهُمْ، وَتَضَادَّتْ أَقْوَالُهُمْ، وَجَرَى فِي هَذَا ٢٢٦/المعنى مِنَ التَّنَازُعِ مَا لَمْ يَسْتَقِرَّ إِلَى الْآنَ؛ فَمِنْ ذَاكَ أَنَّ أَكْثَرَ الْمُطَبِّقِينَ^١ جَعَلُوا الْأَعْشَى^٢ فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى رَابِعاً، وَ قَوْمٌ مِنْهُمْ جَعَلُوا

١. أَيِ الَّذِينَ قَسَمُوا الشُّعْرَاءَ إِلَى طَبَقَاتٍ، مِنْ قَوْلِهِمْ: طَبَّقَهُ، أَيِ غَطَّاهُ وَجَعَلَهُ مُطَبَّقاً. رَاجِع: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١٠، ص ٢٠٩ (طبق).

٢. الْأَعْشَى الْكَبِيرُ، أَوْ أَعْشَى بَكْرٍ، أَبُو بَصِيرٍ، مَيْمُونُ بْنُ قَيْسٍ، مِنْ شُعْرَاءِ الطَّبَقَةِ الْأُولَى فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَ أَحَدِ أَصْحَابِ الْمَعْلَفَاتِ، وَكَانَتْ الْعَرَبُ تُغْنِي بِشِعْرِهِ وَلِذَلِكَ سُمِّيَ بِـ«صَنَاجَةِ الْعَرَبِ»، أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ وَلَمْ يُؤْمِنْ، وَمَاتَ كَافِراً سَنَةَ ٣ هـ أَوْ ٧ هـ. الْأَغَانِي، ج ٦، ص ٦٩: تَارِيخُ آدَابِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لَجُرْجِيِّ زَيْدَانَ، ج ١، ص ١١٨: مَعْجَمُ الشُّعْرَاءِ الْجَاهِلِيِّينَ، ص ٢٣.

طَرَفَةً ١ الرَّابِعَ، وَ آخَرُونَ جَعَلُوهُ الْخَامِسَ.

وَ اخْتَلَفُوا أَيْضاً فِي تَفْضِيلِهِمْ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ فَضَّلَ امْرَأَ الْقَيْسِ عَلَى الْجَمَاعَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَضَّلَ زُهَيْراً ٢، وَمِنْهُمْ مَنْ فَضَّلَ النَّابِغَةَ ٣. وَ قَدْ فَضَّلَ قَوْمُ الْأَعَشَى عَلَى أَهْلِ طَبَقَتِهِ؛ لَكثْرَةِ فُنُونِ شِعْرِهِ.

فَأَمَّا جَرِيرٌ وَ الْفَرَزْدَقُ، فَالِاخْتِلَافُ فِي تَفْضِيلِهِمَا أَيْضاً مَشْهُورٌ، فَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَ الرُّوَاةِ يُفَضِّلُ جَرِيراً، وَ بَعْضُ آخَرٍ يُفَضِّلُ الْفَرَزْدَقَ، وَ آخَرُونَ يُفَضِّلُونَ الْأَخْطَلَ عَلَى الْجَمِيعِ، وَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ أَشَدُّهُمْ أَسْرَ شِعْرٍ، وَ أَشَبَّهُهُمْ بِمَذْهَبِ الْجَاهِلِيَّةِ. وَ لِكُلِّ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ قَوْلٌ وَ احتِجَاجٌ.

وَ مَنْ تَأَمَّلَ أَقْوَالَ النَّاسِ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي حَقَّ تَأَمُّلِهَا، عَلِمَ أَنَّهَا كَالْمُتَكَافِئَةِ الْمُتَقَابِلَةِ، وَ أَنَّهُ لَا مَذْهَبَ مِنْهَا إِلَّا وَ لَهُ مَخْرَجٌ وَ فِيهِ تَأَوُّلٌ، وَ أَنَّ الْحَقَّ الْمَحْضَ لَوْ

١. طَرَفَةً بن العبد البكري من بني بكر بن وائل، أبو عمرو، عدّه بعضهم في الطبقة الرابعة من الشعراء الجاهليين، له المعلقة المشهورة باسمه، و له ديوان شعر يستشهد به أصحاب اللغة، توفي ٨٦ قبل الهجرة. الأغاني، ج ٢، ص ٤٧ و ج ٨ ص ٢٤؛ تاريخ آداب اللغة العربية لجرسي زيدان، ج ١، ص ١٢٥؛ معجم الشعراء الجاهليين، ص ١٩٥.

٢. زُهَيْر بن أَبِي سُلمى الْمُزَنِي، ولد في أسرة كل أفرادها شعراء، و أغلب شعره في وصف الحرب المشهورة بحرب داحس والغبراء، وصف بأنه حكيم الشعراء في الجاهلية، و في أنمة العرب من يُفضله على شعراء العرب كافة، ولد ببلاد مُزَيْنَة بنواحي المدينة، و سيرته و أشعاره و معلقته مشهورة معروفة. توفي سنة ١٣ قبل الهجرة. تاريخ الأدب العربي، ج ١، ص ١١٣؛ معجم الشعراء الجاهليين، ص ١٥٤.

٣. النابغة الذبياني، زياد بن معاوية المضري، يعدّ في الطبقة الأولى من شعراء الجاهلية، كانت تضرب له قبة بسوق عُكاظ فتقصده الشعراء، و تعرض عليه أشعارها، كان معدوداً في طبقة الأشراف في الجاهلية و كان حظياً عند النعمان بن المنذر. عاش طويلاً، مات نحو سنة ١٨ قبل الهجرة. تاريخ الأدب العربي، ج ١، ص ١١٥؛ معجم الشعراء الجاهليين، ص ٣٥٦.

٤. الْأَسْرُ: الشَّدُّ وَ الْعُصْبُ، أي أحكمهم صناعةً للشُّعر. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ٦ (أسر).

التَّمَسُّ فِي خِلَالِهَا لَتَعَذَّرَ وَجُودُهُ.

و قد عَلِمْنَا أَنَّ هَؤُلَاءِ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِيمَا حَكَمَانَا، فَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّ كَلَامَ الْجَمَاعَةِ يُقَارَبُ بَعْضُهُ بَعْضًا. وَكُلُّ مَنْ فَضَّلَ أَحَدَهُمْ عَلَى غَيْرِهِ، يُقَرُّ بِأَنَّ كَلَامَ الْمَفْضُولِ مُقَارِبٌ لِكَلَامِ الْفَاضِلِ. وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا تَدْخُلُ الشُّبْهَةُ فِيهِ دُخُولَهَا فِي الْأَوَّلِ، وَلَا مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يُعْتَقَدَ فِيهِ الْمَذَاهِبُ الْمُخْتَلِفَةُ؛ فَقَدْ عَادَ الْأَمْرُ إِلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ تَحَدَّاهُمْ بِأَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ مَا أَتَى بِهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، لَكَانَ مُتَّحِدِيًا بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى عِلْمِهِ، وَمُطَالِبًا لَهُمْ بِمَا لَوْ أَحْضَرُوهُ لَمْ يَخْرُجُوا عَنِ التَّبِعَةِ.

و قد مَضَى أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا فِيهِمَا ذَلِكَ مِنَ التَّحْدِي، لَمَا صَبَرُوا تَحْتَهُ، وَلَا أَمْسَكُوا عَنِ الْمُوَافَقَةِ عَلَيْهِ؛ فَقَدْ دَلَّ مَا ذَكَرْنَاهُ عَلَى أَنَّ التَّحْدِيَّ إِنَّمَا كَانَ بِإِيرَادِ مَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي كَلَامِهِمْ، وَمَعْلُومٌ مِنْ حَالِهِمْ.

و بَعْدُ، فَلَوْ كَانَ التَّمَاثُلُ الَّذِي عَنَاهُ السَّائِلُ مِمَّا لَا يَعْتَرِضُ فِيهِ شَكٌّ، وَكَانَ أَمْرُهُ وَاضِحًا جَلِيًّا - وَ لَيْسَ كَذَلِكَ فِي الْحَقِيقَةِ - لَمْ يَقْدَحِ^١ الْإِعْتِرَاضُ بِالتَّحْدِي بِهِ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ عَلَى مَذْهَبِنَا؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا قَبْلَ هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّهُمْ لَوْ تَحَدَّوْا بِذَلِكَ وَتَمَكَّنُوا مِنْهُ لَعَارَضُوا، وَ لَوْ لَمْ يَتَمَكَّنُوا - لَوْجِهِ مِنْ /٢٧/ ٦٦
الْوُجُوهِ الْمُعْتَادَةِ - لَوَاقَفُوا وَتَنَبَّهُوا عَلَى سُقُوطِ الْحُجَّةِ عَنْهُمْ؛ فَكَلَامُنَا مُسْتَقِيمٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

[غَايَةُ الشُّعْرَاءِ وَأَهْلُ الصَّنَائِعِ مِنَ التَّحْدِيِّ مَعَ تَعَذُّرِ الْمِمَاثَلَةِ]

فَإِنْ قَالَ: كَيْفَ يَكُونُ تَمَاثُلُ الْكَلَامَيْنِ وَ تَفْضِيلُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، غَيْرَ مَضْبُوطَيْنِ، وَ الْأَقْوَالُ فِيهِمَا مُتَكَافِئَةٌ، حَسَبَ مَا ادَّعَيْتُمْ؟ وَ قَدْ رَأَيْنَا الشُّعْرَاءَ

١. في الأصل: «يقدم»، ولا محصل له في المقام، وما أثبتناه هو مقتضى السياق.

و غَيْرَهُمْ مِنْ أَهْلِ الصَّنَائِعِ يَتَحَدَّى بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَ يَسْتَفْرِغُونَ الْوُسْعَ فِيمَا يُظْهِرُونَهُ مِنْ صَنَائِعِهِمْ، وَ إِنَّمَا غَرَضُهُمْ فِي ذَلِكَ أَنْ يُفَضِّلُوا عَلَى نُظَرَائِهِمْ، وَ يُجْعَلُوا فِي طَبَقَاتِ صَنَعَتِهِمْ، وَ يُشْهَدَ لَهُمْ بِالتَّقَدُّمِ، وَ يُسَلَّمَ إِلَيْهِمُ الْجِدْقُ. وَ لَوْ كَانَ مَا قَصَدُوا إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ لَا يَنْضَبِطُ، وَ الْخِلَافُ فِيهِ لَا يَنْقَطِعُ، لَمَا اتَّعَبُوا نُفُوسَهُمْ وَ أَبْدَانَهُمْ فِيمَا لَا وُصُولَ إِلَيْهِ.

قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا تَجَسَّمَنَّ مَنْ ذَكَرْتَ مِنَ الشُّعْرَاءِ وَ أَهْلِ الصَّنَائِعِ مَا تَجَسَّمُوهُ مِنْ التَّحَدِّيِّ وَ الْمُبَاهَاةِ وَ الْمُفَاخَرَةِ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُمُ الْقُصُورَى الَّتِي يَجْرُونَ إِلَيْهَا، أَنْ يَغْلِبَ فِي الظُّنُونِ فَضْلُهُمْ، وَ يَعْتَقِدَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ - أَوْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ عَلَى الْجُمْلَةِ - تَقَدُّمَهُمْ. وَ هَذَا حَاصِلٌ لَهُمْ، وَ إِنْ كَانَ أَمْرُ بَعْضِهِمْ فِيهِ أَظْهَرَ فِيهِ مِنْ بَعْضٍ.

وَ لَيْسَ فِي الدُّنْيَا عَاقِلٌ مِنَ الشُّعْرَاءِ وَ لَا مِنْ غَيْرِهِمْ، يُرِيدُ أَنْ يَقْطَعَ النَّاسَ بِفَضْلِهِ عَلَى عَدِيلِهِ، وَ يُطَبِّقَهُ مَعَ نَظِيرِهِ مِنْ جِهَةِ الْعِلْمِ الْيَقِينِ. بَلْ أَحْسَنُ أَحْوَالِهِمْ وَ أَكْبَرُ آمَالِهِمْ أَنْ يُظَنَّ ذَلِكَ فِيهِمْ، وَ يَكُونَ حَالُهُمْ بِهِ أَشْبَهَ وَ أَلْيَقَ؛ لِأَنَّهُ لَا مَجَالَ لِلْعِلْمِ فِي هَذَا، وَ إِنَّمَا يُعْمَلُ فِيهِ عَلَى الظَّنِّ وَ غَالِبِهِ. وَ لَيْسَ هَذَا مِنْ دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ فِي شَيْءٍ؛ لِأَنَّهَُا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْعِلْمِ دُونَ الظَّنِّ.

وَ إِنَّمَا يُعْلَمُ صِدْقُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي الْخَبَرِ بِأَنَّهُمْ لَا يُعَارِضُونَهُ، وَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ مَصْرُوفُونَ، بِأَنْ نَعْلَمَ يَقِينًا أَنَّ الْمُعَارِضَةَ لَمْ تَقْعَ^١ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَ أَنَّ مَنْ تَعَاطَى مِنَ الْقَوْمِ مَا ادَّعَى أَنَّهُ مُعَارِضُهُ، [فَهُوَ]^٢ مُتَعَاطٍ لِمَا لَمْ يُدْعَ إِلَيْهِ، وَ يَتَكَلَّفُ^٣ مَا لَا حُجَّةَ فِيهِ!

١. فِي الْأَصْلِ: «لَمْ يَقَعْ»، وَ الْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. مَا بَيْنَ الْمُعَقِّوفِينَ أَضْفَانَهُ لِمُقْتَضَى السِّيَاقِ وَ مَزِيدُ الْفَائِدَةِ.

٣. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الْأَنْسَبُ بِالسِّيَاقِ: «و مُتَكَلَّفٌ».

و متى لم نَعْلَمْ ذلك و نَقْطَعُ على صِحَّتِهِ، لَمْ تَسْتَقِمِ^١ الدَّلَالَةُ على النُّبُوءَةِ.
و هذا مِمَّا لَا يَقُومُ غَالِبُ الظَّنِّ فيه مَقَامَ الْعِلْمِ، كما قَامَ مَقَامَهُ في تَطْبِيقِ الشَّاعِرِ
و تَفْضِيلِهِ على أَهْلِ طَبَقَتِهِ، إِلَّا أَنَّ التَّطْبِيقَ و الْمُفَاضَلَةَ بَيْنَ الْفَاضِلِينَ، و إِنْ كَانَا
مَظْنُونَيْنِ؛ فَالْتِقَارُبُ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ مَعْلُومٌ / ٢٨ / غَيْرُ مَظْنُونٍ. و لهذا لَا نَرَى أَحَدًا مِنْ
أَهْلِ الْقَرِيَةِ^٢ تَشَاكَلْ^٣ عَلَيْهِ مُقَارَبَةُ كَلَامِ الْمَفْضُولِ لِلْفَاضِلِ؛ و إِنْ عَلَتْ طَبَقَةُ أَحَدِهِمَا
على صَاحِبِهِ.

و لَا يَصِحُّ اعْتِرَاضُ الشُّكِّ في أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْكَلَامِينَ مُسْتَبِدٌّ بِحَظٍّ مِنْ
الْفَصَاحَةِ، و إِنْ زَادَ فِي أَحَدِهِمَا و نَقَصَ فِي الْآخَرِ، حَتَّى يَقَعَ في ذَلِكَ الْخِلَافُ
و التَّنَازُعُ، و يُعْتَقَدُ فِيهِ الْمَذَاهِبُ، و يُصَنَّفُ فِيهِ الْكُتُبُ، كما جَرَى كُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي
التَّطْبِيقِ و الْمُفَاضَلَةِ بَيْنَ النُّظَيْرِينَ.

فقد وَضَحَ أَنَّ التَّحْدِيَّ لَمْ يَقَعْ إِلَّا بِأَمْرِ يَصِحُّ الْعِلْمُ بِهِ و الْقَطْعُ عَلَيْهِ، دُونَ مَا
يَغْلِبُ فِي الظَّنِّ، و لَا يُؤْمَنُ ثُبُوتُ الْخِلَافِ فِيهِ.

[معنى إعجاز القرآن بناء على الصرفة]

فإِنْ قَالَ: فَيَجِبُ عَلَى مَذَهَبِكُمْ هَذَا، أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ في الْحَقِيقَةِ غَيْرَ مُعْجِزٍ،
وَأَنْ يَكُونَ الْمُعْجِزُ هُوَ الصَّرْفُ عَنْ مُعَارَضَتِهِ!

قِيلَ لَهُ: هَذَا سُؤَالٌ مَنْ قَدْ عَدَلَ عَنِ الْحِجَاجِ إِلَى الشَّنَاعَةِ^٤، و اسْتِنْفَاؤُ مَنْ
يَسْتَبْشِعُ الْأَلْفَاظَ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةِ مَعَانِيهَا مِنَ الْعَامَّةِ و الْمُقْلَدِينَ. و قُلَّ مَا يُفَعَّلُ

١. في الأصل: «لم يستقم».

٢. كذا في الأصل، و الظاهر أَنَّ الصحيح: «أهل العربية».

٣. كذا في الأصل، و الظاهر أَنَّ الصحيح: «أشكل»، أي التيسر.

٤. أي التشنيع و التقييح.

ذلك إلا عند انقطاع الحُجَّة و نَفَادِ الحِيلَةِ. و ما أولى أهل العلم و الْمُتَحَرِّمِينَ^١ به
بِتَنَكُّبٍ^٢ هذه السَّجِيَّة و يَتَجَنَّبُهَا^٣! و نحن نَكْشِفُ عَمَّا في هذا الكلام:
أما «المُعْجِزُ» في أصل اللُّغَةِ و وَضَعِهَا، فهو أن يَكُونَ مَنْ جَعَلَ غَيْرَهُ عَاجِزاً،
كما أن «المُقَدِّرَ» - الَّذِي هو في وزنه - مَنْ جَعَلَ غَيْرَهُ قَادِراً، و «المُكْرِمَ» مَنْ جَعَلَهُ
كَرِيماً؛ و فَعَلَ لَهُ كَرَامَةً.

٦٨

فإن كانوا قد اسْتَعْمَلُوا لَفْظَةَ «مُقَدِّرٍ» فِيمَنْ مَكَنَّ غَيْرَهُ مِنَ الْأَسْبَابِ و الْأَلَاتِ مِنْ
غَيْرِ أَنْ يَفْعَلَ لَهُ قُدْرَةً فِي الْحَقِيقَةِ، فَكَذَلِكَ^٥ اسْتَعْمَلُوا لَفْظَةَ «مُعْجِزٍ» فِيمَنْ فَعَلَ مَا
تَعَذَّرَ^٦ مَعَهُ الْفِعْلُ، مِنْ سَلَبِ آلَةٍ و مَا جَرَى مَجْرَاهَا، و إن لَمْ يَكُنْ فَعَلَ عَجِزاً، غَيْرِ
أَنْ التَّعَارُفَ و الاصطلاحَ قد نقل^٧ هذه اللَّفْظَةَ - أعني لَفْظَةَ «مُعْجِزٍ» - عن أصلِ
وَضَعِهَا، و جَعَلُوهَا مُسْتَعْمَلَةً فِيمَا تَعَذَّرَ عَلَى الْعِبَادِ مِثْلُهُ، سَوَاءً كَانَ التَّعَذُّرُ لَأَنَّهُمْ
غَيْرُ قَادِرِينَ عَلَى جِنْسِهِ، أَوْ لَأَنَّهُمْ غَيْرُ مُتَمَكِّنِينَ مِنْ فِعْلِ مِثْلِهِ فِي صِفَتِهِ.
و كذلك كَانَ نَقْلُ الْجِبَالِ عَنْ أَمَاكِنِهَا و مَنَعُ الْأَفْلاكِ مِنْ حَرَكَاتِهَا مُعْجِزاً، ٢٩/
كما كَانَ إحياءُ المَوْتَى و إعادةُ جَوَارِحِ الْعُمِيِّ و الرِّمْنِيِّ مُعْجِزاً، و إن كَانَ جِنْسُ
الْأَوَّلِ مَقْدُوراً لَهُمْ، و جِنْسُ الثَّانِي غَيْرَ مَقْدُورٍ.

١. تحزَم منه بحرمة: تَمَنَع و تحمى بضمه. القاموس المحيط، ج ٤، ص ٣٤ (حرم).

٢. في الأصل: «يَتَنَكَّب».

٣. في الأصل: «و يَتَجَنَّبُهَا».

٤. في الأصل: «فهي».

٥. في الأصل: «و كذلك»، و مقتضى السياق ما أثبتناه.

٦. قد تقرأ هذه الكلمة في الأصل: «يَقْدِر» كما يمكن قراءتها كما أثبتناه في المتن، و هو الصحيح
بقربنة السياق، و ما سيأتي بعد قليل. خاصّة و أن كلمة «الفعل» الآتية جاءت في الأصل مرفوعة
الأخر، و هو يؤيد قراءتنا.

٧. في الأصل: «يقال»، و لا محصل له في المقام، و قوله: «عن أصل وضعها» قرينة على صحّة ما أثبتناه.

و إذا صَحَّ هذا، لم يَمْتَنِعِ القولُ بأنَّ القرآنَ مُعْجِزٌ، مِنْ حَيْثُ كَانَ وجودُ مثله في فَصَاحَتِهِ و طَرِيقَةِ نَظْمِهِ مُتَعَذِّراً عَلَى الْخَلْقِ، لَا عِتْبَارَ بِمَا لَهُ تَعَذُّرٌ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ و إِنْ كَانَ مَرْدُوداً عِنْدَنَا إِلَى الصَّرْفِ، فَالْتَّعَذُّرُ حَاصِلٌ، كَمَا لَمْ يَخْتَلِفْ مَا تَعَذَّرَ فِعْلُ جَنْسِهِ، و مَا تَعَذَّرَ فِعْلُ مِثْلِهِ فِي بَعْضِ صِفَاتِهِ فِي الْوَصْفِ بِالْإِعْجَازِ، و إِنْ كَانَ سَبَبُ التَّعَذُّرِ مُخْتَلِفاً.

[حَقِيقَةُ خَرَقِ الْعَادَةِ بِالْقُرْآنِ بِنَاءً عَلَى الصَّرْفَةِ]

فَإِنْ قَالَ: الْأَمْرُ و إِنْ كَانَ فِي لَفْظَةِ «مُعْجِزٍ» أَوْ أَصْلُهَا، و مَا انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ، عَلَى مَا ذَكَرْتُمُوهُ؛ فَإِنَّ الْمُعْجِزَ مِنْ شَرْطِهِ فِي الْإِصْطِلَاحِ أَنْ يَكُونَ خَارِقاً لِلْعَادَةِ، و إِلَّا لَمْ يَكْمُلْ لَهُ الْوَصْفُ بِأَنَّهُ مُعْجِزٌ. و لَيْسَ الْقُرْآنُ عِنْدَكُمْ خَارِقاً لِلْعَادَةِ؛ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَحْمِلُوا نُفُوسَكُمْ عَلَى ادِّعَاءِ ذَلِكَ، و تَتَأَوَّلُوا أَنَّ مِثْلَهُ فِي الْفَصَاحَةِ و النِّظْمِ لِمَا لَمْ يَقَعْ، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَارِقاً لِلْعَادَةِ. و هَذَا مِنَ التَّأْوِيلِ الْبَعِيدِ؛ لِأَنَّ فَصَاحَتَهُ عِنْدَكُمْ مُعْتَادَةٌ فَلَا كَلَامَ فِيهَا، و طَرِيقَتُهُ فِي النِّظْمِ - و إِنْ لَمْ تُعْهَدْ - فَهِيَ كَالْمُعْهَدَةِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ النَّاسُ قَبْلَ التَّحْدِي و الصَّرْفِ، مُتَمَكِّنِينَ مِنَ السَّبْقِ إِلَيْهَا، و غَيْرَ مَمْنُوعِينَ مِنْهَا.

و كُلُّ شَيْءٍ وَقَعَ التَّمَكُّنُ مِنْهُ، فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمُعْتَادِ الْمُعْهَدِ، و إِنْ لَمْ يَوْجَدْ، فَكَيْفَ يَصِحُّ الْجَوَابُ مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ؟

قِيلَ لَهُ: إِذَا أُجْبِنَاكَ إِلَى جَمِيعِ مَا اقْتَرَحْتَهُ فِي سُؤَالِكَ، فَقَدْ أَسْقَطْنَا شِنَاعَتَكَ الَّتِي قَصَدْتَهَا؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا فِي كَلَامِكَ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ عَلَى مَذْهَبِنَا غَيْرَ خَارِقٍ لِلْعَادَةِ مِنْ حَيْثُ فَصَاحَتُهُ و نَظْمُهُ، و أَنْ يَكُونَ خَرَقُ الْعَادَةِ رَاجِعاً إِلَى الصَّرْفِ عَنْ مُعَارَضَتِهِ.

و العامة و أصحاب الجُمَلِ^١ لا يَعْرِفُونَ ما المُرَادُ بهذا اللَّفْظِ؛ أعني «حَرَقَ العادة»، و لا يَعْهَدُونَ استعماله؛ فكيف يَسْتَشِينُونَ بعضَ المَذاهِبِ فيه؟ و إِنَّمَا يُنَكِّرُ أمثال هؤلاء ما قد عَرَفُوهُ و أَلْفُوهُ، إذا قِيلَ فيه بِخِلَافِ قولهم.

فإن سَامَجْتَنَّا^٢ في هذا المَوْضِعِ، و مَنَعْتَنَا من إطلاقِ لفظة «مُعْجَزٍ» على القرآن، مع قولنا: إِنَّهُ غَيْرُ خَارِقٍ للعادة، مِن حَيْثُ شَرَطْتَ في «المُعْجَزِ» أَنْ يَكُونَ خَارِقاً للعادة، جازَ أَنْ /٣٠/ نَسْتَفْسِرَكَ في أَوَّلِ الكلام، فنَقُولُ لك: ما تُريدُ بقولك: «فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ القرآنُ غَيْرَ مُعْجَزٍ»؟

أُريدُ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الخَلْقُ أو بَعْضُهُم مُتَمَكِّنِينَ مِن مُعَارَضَتِهِ و مُساوَاتِهِ، فلا يَكُونُ مِمَّا يُسْتَدَلُّ به على ثُبُوتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ و آلِهِ و صَدَقَ دَعْوَتُهُ؟ أم تُريدُ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ لا يَكُونَ خَارِقاً للعادة بِفَصَاحَتِهِ و نَظْمِهِ، و لا عِلْماً على النبوةِ بِنَفْسِهِ، لكنْ قُصُورَ الفُصَحَاءِ عَنْهُ يَدُلُّ على الصَّرْفِ الَّذِي هُوَ العِلْمُ في الحقيقة؟

فإن أردتَ الأول، فقد ظَلَمْتَ؛ لأنَّا قد دَلَّلْنَا على أَنَّ مُعَارَضَةَ القرآنِ مُتَعَدَّرَةٌ على سائِرِ الخَلْقِ، و أَنَّ ذلكَ مِمَّا قد انْحَسَمَتْ^٥ عنه الأَطْمَاعُ، و انْقَطَعَتْ فيه الآمالُ. و دَلَّلْنَا أيضاً على أَنَّ التَّحَدِّيَّ بالقرآنِ و قُعودَ العربِ عن المُعَارَضَةِ، يَدُلُّانِ على تَعَدُّرِها عليهما، و أَنَّ التَّعَدُّرَ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ منسوباً إلى صَرَفِهِم عن المُعَارَضَةِ،

٧٠

١. أي أصحاب الجُمَلَة، لا علم التفصيل، و هم العوام دون العلماء.

٢. أي قَبِحت قولنا. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٣٥٤ (سميح).

٣. في الأصل: «أو»؛ و ما أثبتناه أنسب بالسياق.

٤. في الأصل: «وإن»، و ما أثبتناه أنسب بالسياق.

٥. انحسم: انقطع و امتنع. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ١٣٤ (حسم).

فلاستدلال به من هذا الوجه على النبوة صحيحٌ مُستقيم.

وإن أردتَ القسمَ الثاني، فهو قولنا، وما تأبى^١ ما^٢ رَسَمناه إذا قَيَدناه هذا التقييد، وفَسَرناه بهذا التفسير، وقد زالتِ الشَّناعةُ على كُلِّ حالٍ؛ لأنَّ القومَ الذين قَصَدَتِ إلى تَقْبِيحِ مَذَهَبِنَا في نُفُوسِهِمْ، إِنَّمَا يُنْكِرُونَ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ غَيْرَ مُعْجِزٍ، وَيُسْتَنْعَوْنَ [على] مَنْ يُضَافُ مِثْلُ ذَلِكَ إِلَيْهِ؛ عَلَى تَأْوِيلِ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَتِمَكَّنُ الْبَشَرُ مِنْ مُسَاوَاتِهِ وَمُعَارَضَتِهِ، أَوْ يَكُونَ لَا حَظَّ لَهُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى النُّبُوَّةِ. وَنَحْنُ بَرِيثُونَ مِنْ ذَلِكَ وَمِنْ قَائِلِيهِ.

فَأَمَّا مَا بَعْدَ هَذَا مِنَ التَّفْصِيلِ، فَمَوْقُوفٌ عَلَى الْمُتَكَلِّمِينَ وَغَيْرِهِمْ، لَا مَا تَتَخَيَّلُهُ، فَضْلًا عَنْ أَنْ تُبْطِلَهُ وَلَا تُصَحِّحَهُ!

[في كون القرآن علمًا على النبوة بناء على الصرفة]

فَإِنْ قَالَ: الشَّناعةُ باقية؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ بِأَسْرِهِمْ يُنْكِرُونَ قَوْلَ مَنْ نَفَى كَوْنَ الْقُرْآنِ عِلْمًا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، كَمَا تُنْكِرُونَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ وَتَبَرَّأْتُمْ مِنْهُ؛ مِنْ نَفْيِ دَلَالَتِهِ جُمْلَةً، وَالْقَوْلِ بِأَنَّهُ مُمَكِّنٌ غَيْرُ مُتَعَدِّ^٣.

١. قد تقرأ الكلمة في الأصل كما أثبتناه، كما قد تقرأ بصورة: «نأبى»؛ فَإِنَّ النُّقَاطَ غَيْرَ وَاضِحَةٍ فِي الْأَصْلِ.

٢. في الأصل: «إذا» ولا محصل له في المقام، والمناسبُ للسياق ما أثبتناه.

٣. قال المصنّف في الذخيرة: «فإن قيل: هذا المذهب يقتضي أنَّ القرآن ليس بمعجزٍ على الحقيقة، وأنَّ الصِّرفَ عن معارضته هو المعجز، وهذا خلاف الإجماع. قلنا: لا يجوز ادّعاء الإجماع في مسألة فيها خلاف بين العلماء المتكلمين! ولقظة «مُعْجِز» وإن كان لها معنى معروف في اللغة، فالمراد بالمعنى في عرفنا ما له حظٌّ في دلالة صدق من اختصَّ به. والقرآن على مذهب أهل الصِّرفة بهذه الصِّفة، فيجوز أن يوصف بأنه مُعْجِزٌ. وإِنَّمَا تَنْكَرُ الْعَامَّةُ وَأَصْحَابُ الْجُمْلِ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ

قِيلَ لَهُ: مَنْ هَؤُلَاءِ الْمُسْلِمُونَ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ مَا ادَّعَيْتَهُ؟

فَإِنْ قَالَ: هُمُ النَّظَّارُونَ وَ الْمُتَكَلِّمُونَ.

قِيلَ لَهُ: مَعَادُ ٣١/ اللَّهُ أَنْ يُنْكِرَ هَؤُلَاءِ إِلَّا مَا أَقَامُوا الْبُرْهَانَ عَلَى بُطْلَانِهِ، وَقَطَعُوا الْعُذْرَ فِي فَسَادِهِ؛ فَإِنْ كَانُوا مُنْكِرِينَ لِذَلِكَ - حَسَبَ مَا ادَّعَيْتَ - فَهَاتِ حُجَّتَهُمْ فِي دَفْعِهِ؛ لِنَسْلَمَ لَهَا بَعْدَ الْوُقُوفِ عَلَى صِحَّتِهَا. وَمَا نَرَاكَ إِلَّا أَنْ تَسْلُكَ طَرِيقَ الْاِحْتِجَاجِ. وَإِنْ قَالَ: هُمُ الْفُقَهَاءُ وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَالْعَامَّةُ وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ.

قِيلَ لَهُ: وَكَيْفَ يُنْكِرُ هَؤُلَاءِ مَا لَا يَفْهَمُونَهُ؟! وَلَعَلَّهُ لَمْ يَخْطِرْ قَطُّ لِأَحَدِهِمْ بِيَالٍ. وَ الْإِنْكَارُ لِلشَّيْءِ وَ التَّصْحِيحُ لَهُ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ بِهِ، وَ التَّيْسِينُ^١ لِمَعْنَاهُ.

فَإِنْ أَنْكَرَ هَذَا مِمَّنْ ذَكَرْتَهُ مُنْكِرٌ فَلَا تَهْ يَسْتَغْرِهُ وَ يَسْتَبْدِعُ^٢ الْخَوْضَ فِيهِ، لِأَنَّهُ يَتَعَقَّدُهُ كُفْرًا وَ ضَلَالًا، كَمَا يُنْكِرُ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ وَ جَمِيعُ الْعَامَّةِ ذِكْرَ الْجَوْهَرِ وَ الْعَرَضِ وَ الْحُدُوثِ وَ الْقِدَمِ، وَ إِنْ كَانَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ يَتَسَرَّعُ إِلَى الْحُكْمِ فِي كُلِّ مَا لَا يَعْرِفُهُ وَ يَأْلَفُهُ بِأَنَّهُ كُفْرٌ وَ ضَلَالٌ!

إِلَّا أَنَّا مَا نَظُنُّ أَنَّكَ تُقَاضِينَا إِلَى أَمْثَالِ هَؤُلَاءِ، وَ تُحَاجُّنَا بِإِنْكَارِهِمْ؛ فَإِنَّا لَوْ رَجَعْنَا إِلَيْهِمْ، أَوْ صَغِينَا إِلَى أَقْوَالِهِمْ، لَخَرَجْنَا^٣ عَنِ الدِّينِ وَ الْعَقْلِ مَعًا، وَ حَصَلْنَا عَلَى مَحْضِ الْعِنَادِ وَ التَّجَاهُلِ!

﴿بمعجز؛ إذا أريد به أنه لا يدل على النبوة، وأنَّ البشر يقدرُونَ على مثله. فأما كونه معجزاً - بمعنى أنه في نفسه خارق للعادة دون ما هو مسند إليه و دالٌّ عليه من الصرف عن معارضته - فمما لا يعرفه من يراد الشناعة عندهم. و الكلام في ذلك وقف على المتكلمين﴾. الذخيرة في علم الكلام، ص ٣٨٢.

١. في الأصل: «التبيين»، و المناسب للسياق ما أثبتناه.

٢. أي نسيه إلى البدعة.

٣. في الأصل: «يُخْرِجُنَا»، و الأنسب ما أثبتناه.

و بعدُ، فمتى قيلَ لِمُنْكَرٍ هذا مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْعَامَّةِ: ما تُريدُ بقولنا: «إِنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ بِعَلَمٍ» إخراجَه مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى النُّبُوَّةِ، وَ لَا أَنَّ مُعَارَضَتَهُ تُمَكِّنُ أَحَدًا مِنَ الْبَشَرِ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا^١، وَإِنَّمَا أَرَدْنَا كَذَا وَ كَذَا، رَجَعَ عَنْ إِنْكَارِهِ، وَ عَلِمَ أَنَّ الَّذِي يَقُولُهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِيهِ، لَيْسَ مِمَّا يَهْتَدِي أَمْثَالُهُ إِلَى تَصْحِيحِهِ أَوْ إِبْطَالِهِ، وَ أَنَّ غَيْرَهُ أَقْوَمُ بِهِ مِنْهُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَحْكَمَ الْجَهْلِ، قَلِيلَ الْفِطْنَةِ؛ فَهَذَا مَنْ لَا يَنْجَعُ فِيهِ تَفْهِيمٌ وَ لَا تَعْلِيمٌ، وَ لَا اعْتِبَارَ بِأَمْثَالِهِ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ.

فَإِنْ قَالَ: مَا عَنَيْتُ إِلَّا الْعُلَمَاءَ النَّظَّارِينَ؛ فَإِنَّهُمْ بِأَسْرِهِمْ يَعْتَرِفُونَ أَنَّ الْقُرْآنَ عَلَمٌ عَلَى النُّبُوَّةِ، وَ يُنْكِرُونَ قَوْلَ مَنْ أَبَى ذَلِكَ.

وَ أَمَّا التَّمَاثُلُ ذَكَرَ حُجَّتِهِمْ فِي ذَلِكَ، فَحُجَّتُهُمْ هِيَ الْإِجْمَاعُ الَّذِي هُوَ أَكْبَرُ الْحُجَجِ. وَ الْفُقَهَاءُ الْمُقْتَصِرُونَ عَلَى الْفَقْهِ، وَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَ الْعَامَّةُ، وَ إِنْ لَمْ تُعْرَفْ^٢ فِي ذَلِكَ أَقْوَالُهُمْ مُتَجَرِّدَةً، فَهُمْ تَابِعُونَ لِلْعُلَمَاءِ وَ الْمُتَكَلِّمِينَ.

وَ لَوْ ذَهَبْنَا إِلَى اعْتِبَارِ أَقْوَالِ الْعَوَامِّ وَ مَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ فِي الْإِجْمَاعِ طَالَ عَلَيْنَا، وَ لَمْ نَتَمَكَّنْ ٣٢/ - نَحْنُ وَ لَا أَنْتُمْ - مِنْ تَصْحِيحِ دَلَالَةِ الْإِجْمَاعِ فِي بَابٍ وَاحِدٍ!

قِيلَ لَهُ: كَيْفَ يَسُوغُ لَكَ ادِّعَاءُ إِجْمَاعِ أَهْلِ النَّظَرِ، وَ النَّظَّامِ^٣، وَ جَمِيعٍ مِنْ وَاقِفِهِ

١. فِي الْأَصْلِ: «يُمْكِنُ»، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «أَوْ يَأْتِي بِهِ»، وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلْسِّيَاقِ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «يَعْرِفُ» وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ أَنْسَبُ، وَ قَوْلُهُ: «مُتَجَرِّدَةً» قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.

٤. النَّظَامُ، أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَيَّارِ الْبَصْرِيِّ، مِنْ أُنَمَّةِ الْمَعْتَزَلَةِ وَ رُؤُوسِهَا. نَشَأَ بِالْبَصْرَةِ ثُمَّ هَاجَرَ

و عَبَادُ بْنُ سَلْمَانَ^١ وَ هِشَامُ بْنُ عَمْرِو الْفُوطِي^٢ وَ أَصْحَابُهُمَا خَارِجُونَ عَنْهُ.
فَأَمَّا النَّظَامُ فَمَذْهَبُهُ فِي ذَلِكَ مَعْرُوفٌ.

وَأَمَّا هِشَامُ وَ عَبَادُ، فَكَانَا يَذْهَبَانِ إِلَى أَنَّ الْأَعْرَاضَ لَا تَذُلُّ عَلَى شَيْءٍ؛ فَالْقُرْآنُ
عَلَى مَذْهَبِهِمَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ دَالًّا عَلَى النَّبَوَّةِ وَلَا غَيْرِهَا. وَ قَدْ صَارَ هِشَامُ وَ عَبَادُ
إِلَى الْمَوْضِعِ الْمُسْتَشَنَعِ الَّذِي رُمَتْ أَيُّهَا السَّائِلُ أَنْ تَنْحَلَّهُ أَصْحَابُ الصَّرْفَةِ.
وَ إِذَا خَرَجَ هَؤُلَاءِ عَنِ الْجُمْلَةِ لَمْ يَعُدَّ الْقَوْلُ إِجْمَاعًا مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ.

وَبَعْدُ، فَلَوْ لَمْ يَخْرُجْ مَنْ ذَكَرْنَا، لَمْ يَكُنْ إِجْمَاعًا أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ لَيْسَ
هَمُّ الْأُمَّةِ بِأَسْرِهَا. وَ إِذَا كُنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَنْ عَدَا الْمُتَكَلِّمِينَ لَا يَعْرِفُ هَذَا،
وَ رُبَّمَا لَمْ يَفْهَمْهُ؛ وَ أَنَّ فِيهِمْ مَنْ إِذَا سَمِعَ الْخَفَضَ^٣ فِي هَذَا الْقُرْآنِ - عَلِمَ أَوْ لَيْسَ
يَعْلَمُ - اسْتَبَدَعَ أَيُّ قَوْلٍ قِيلَ فِي ذَلِكَ، وَ اعْتَقَدَ^٤ أَنَّ مِنْ قُوَّةِ الدِّينِ وَ صَحَّةِ الْعَزِيمَةِ

﴿إِلَى بَغْدَادَ، وَ أَصْبَحَ مِنْ أَشْهُرِ الْمَعْتَزَلَةِ بِهَا، وَ صَارَتْ لَهُ مَدْرَسَةٌ وَ تَلَامِذَةٌ وَ أَتْبَاعٌ، وَ تَصَدَّى لِلرَّدِّ عَلَى
آرَاءِ الدَّهْرِيَّةِ وَ الْأَشَاعِرَةِ وَ الْحَشَوِيَّةِ وَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَ الْمَرْجُئَةِ وَ الْمُجْبِرَةِ، وَ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ عَلِيَّ بْنَ
أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَفْضَلُ الْخَلْقِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ. تُوَفِّي بِبَغْدَادَ مَا بَيْنَ سَنَتَيْ
٢٢٠ - ٢٣٠ هـ. لَهُ مَصْنُوعَاتٌ عَدِيدَةٌ. الْفَهْرَسْتُ لِابْنِ النَّدِيمِ، ص ٢٠٥؛ تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ٦، ص ٩٧؛
الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ، ج ٦، ص ١٤؛ طَبَقَاتُ الْمَعْتَزَلَةِ، ص ٤٩.

١. أَبُو سَهْلٍ عَبَادُ بْنُ سَلْمَانَ الْبَصْرِيُّ، مِنْ أَعْلَامِ الْمَعْتَزَلَةِ فِي الْقَرْنِ الثَّلَاثِ وَ مِنْ أَصْحَابِ هِشَامِ الْفُوطِيِّ، لَهُ
مُؤَلَّفَاتٌ. الْفَهْرَسْتُ لِابْنِ النَّدِيمِ، ص ٢١٥؛ سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، ج ١٠، ص ٥٥١؛ طَبَقَاتُ الْمَعْتَزَلَةِ، ص ٧٧.
٢. هِشَامُ بْنُ عَمْرِو الْفُوطِي، الْبَصْرِيُّ، مِنْ أَصْحَابِ أَبِي الْهَذِيلِ، وَ مِنْ أَعْيَانِ الْمَعْتَزَلَةِ وَ أَعْلَامِهِمْ، وَ
قِيلَ: كَانَ إِذَا دَخَلَ عَلَى الْمَأْمُونِ يَتَحَرَّكُ حَتَّى يَكَادَ يَقُومُ. الْفَهْرَسْتُ لِابْنِ النَّدِيمِ، ص ٢١٤؛ سِيرُ أَعْلَامِ
النَّبَلَاءِ، ج ١٠، ص ٥٤٧؛ طَبَقَاتُ الْمَعْتَزَلَةِ، ص ٦١.

٣. الْخَفَضُ: نَقِيضُ الرِّفْعِ، وَ الْمُرَادُ بِهِ هُنَا التَّنْقِيسُ وَ التَّقْلِيلُ مِنْ شَأْنِهِ. رَاجِعٌ: كِتَابُ الْعَيْنِ، ج ٤،
ص ١٧٨ (خَفَضُ).

٤. فِي الْأَصْلِ: «أَعْقَدُ»، وَ لَا مُحَصَّلَ لَهُ فِي الْمَقَامِ، وَ بِمَا أَثْبَتْنَاهُ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى.

٥. فِي الْأَصْلِ: «مَرْفُوعُهُ» بَدَلُ: «مِنْ قُوَّةٍ»، وَ هُوَ كَمَا تَرَى.

فيه الإضراب عن تَكْلُفِ أمثال هذه الأقوال.

و فيهم مَنْ إذا فهِمَهُ رَضِيَ بعض المذاهب فيه، و سَخِطَ بعضاً. فكان مَنْ لَيْسَ بِمُتَكَلِّمٍ من سائر المُسْلِمِينَ لا قَوْلَ له في هذا الباب، ولا إِتْبَاعَ ولا رِضَى.
و إنما لم نُحْصِلْ^١ أقوالَ العامة و أصحاب الجُمَلِ في مسائل الإجماع، كما حَصَلْنَا أقوالَ الخاصة و آراءَها؛ لِإِعْلَانِنا بِتَسْلِيمِهِمْ ذلكَ لِلْخاصَّةِ، و اتِّبَاعِهِمْ فيه؛ فَيَكُونُ هذا الاتِّبَاعُ و الانقياد قائماً مقامَ القَوْلِ المُوافِقِ لأقوالِهِمْ. و ليست^٢ هذه حالُهُمْ فيما سَأَلَ عنه السَّائِلُ. و كُلُّ إجماعٍ لم يَكُنْ هَكَذَا، فهو غيرُ صَحيحٍ.

و مَنْ صارَ إلى ادِّعاء الإجماع في مسائلِ الكلامِ اللَّطيفةِ الَّتِي تَخْفَى عن كَثِيرٍ مِنَ العُقُولِ كَمَسْأَلَتِنَا هذه، فَعَجَزَهُ ظَاهِرٌ.

٧٤

[تقديم وجود القرآن وكونه علماً على النبوة]

ثُمَّ يُقَالُ له: أَنْتَ أَيُّهَا السَّائِلُ و أصحابُكَ تَقُولُونَ: إِنَّ القرآنَ لَيْسَ بِمُعْجَزٍ، و لا عَلمٍ على النبوة؛ لِأَنَّهُ موجودٌ قَبْلَ مَوْلِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ و آلِهِ في السَّمَاءِ. و إنما المُعْجَزُ عِنْدَكُمْ بِنزولِ جبريلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ به إلى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ و آلِهِ؛^٣ فَالْتَّشْنِيعُ الَّذِي ذَكَرْتَهُ لِإِزْمٍ لِمَذْهَبِكَ.

فإن قال: نَحْنُ و إن قُلْنَا: إِنَّ القرآنَ ٣٣/ لم يَكُنْ عَلماً و مُعْجَزاً قَبْلَ إِنْزالِهِ

١. في الأصل: «تحصل»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «كما حصلنا».

٢. في الأصل: «و ليس».

٣. قال المصنّف في الذخيرة: «و من ذهب إلى أن القرآن موجودٌ في السماء قبل النبوة، لا يمكنه أن يجعل القرآن هو العَلمُ المُعْجَزُ القائم مقام التصديق؛ لِأَنَّ العَلمَ على صدق الدعوى لا يجوز أن يتقدّمها، بل لا بدّ من حدوثه مطابقاً لها». الذخيرة في علم الكلام، ص ٣٨٢.

و اختصاص النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَإِنَّا نَصِفُهُ بَعْدَ النُّزُولِ وَالاختصاصِ بِأَنَّهُ عَلَّمَ وَ مُعْجِزٌ.

قيل له: قد عَلِمْنَا ذلكَ مِنْ قَوْلِكَ، [إِلَّا] ^١ أَنْ الَّذِينَ أَرَدَتِ التَّشْنِيعَ عَلَيْنَا عِنْدَهُمْ، لَا يَرْضَوْنَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَكُنْ عَلَمًا وَ مُعْجِزًا، ثُمَّ صَارَ كَذَلِكَ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي الْحَالَيْنِ. وَ عِنْدَهُمْ أَنَّ فِي ذَلِكَ تَصْغِيرًا مِنْ شَأْنِهِ، وَ حَطًّا عَنْ قَدْرِهِ.

فإِنْ قُلْتُ: إِنِّي إِذَا فَهَّمْتُهُمُ الْمُرَادَ بِهَذَا الْقَوْلِ - مِنْ أَنَّ ^٢ الْمُعْجِزَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ نَاقِضًا لِلْعَادَةِ، وَ مِنْ شَرْطِهِ كَذَا وَ كَذَا؛ وَلَمَّا كَانَ الْقُرْآنُ مَوْجُودًا فِي السَّمَاءِ، لَمْ يَنْتَقِضْ بِهِ عَادَةٌ، وَ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ شُرُوطُ الْأَعْلَامِ وَ الْآيَاتِ، وَ أَنَّهُ إِنَّمَا صَارَ كَذَلِكَ بَعْدَ النُّزُولِ - أَرَلْتُ الشَّنَاعَةَ.

قيل لك: وَ نَحْنُ أَيْضًا إِذَا أَوْقَفْنَاهُمْ عَلَى الْغَرَضِ ^٣ فِي قَوْلِنَا، وَ كَشَفْنَاهُ الْكَشْفَ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ، زَالَ مَا خَامَرَ قُلُوبَهُمْ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ كَالطَّعْنِ فِي دَلَالَةِ الْقُرْآنِ وَ أُنْسُوا بِهِ، وَ رُبَّمَا اعْتَقَلَهُ مِنْهُمْ مَنْ فَهَمَهُ.

و يُقَالُ لَهُ: عَلَى أَيِّ وَجْهِ يَصِحُّ قَوْلُكُمْ: إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَكُنْ عَلَمًا مُعْجِزًا قَبْلَ نُزُولِ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهِ، ثُمَّ صَارَ كَذَلِكَ؟! وَ الْمُعْجِزُ - فِي الْحَقِيقَةِ - هُوَ الْحَادِثُ عِنْدَ دَعْوَى النُّبُوَّةِ؛ لِيَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِهَا تَعَلُّقُ التَّصْدِيقِ، وَ لِهَذَا لَا يَكُونُ مَا حَدَثَ قَبْلَ بُيُوتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالْمُدَدِ الطَّوِيلَةِ، أَوْ تَأَخَّرَ عَنْهَا عَلَمًا لَهُ وَ لَا مُعْجِزًا؛ فَكَيْفَ يَكُونُ الْقُرْآنُ عَلَى هَذَا مُعْجِزًا، وَ وَجُودُهُ مُتَقَدِّمٌ لِلنُّبُوَّةِ؟! ٧٥

فإِنْ قَالَ: الْقُرْآنُ وَ إِنْ تَقَدَّمَ وَجُودُهُ، فَإِنَّمَا يَصِيرُ مُعْجِزًا لِنُزُولِ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، و به يستقيم المعنى.

٢. في الأصل: «كان» بدل: «من أن»، و بما أثبتناه يستقيم المعنى.

٣. في الأصل: «الفرض».

السَّلامُ به، واختصاصه بالنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، عَلَى وَجْهِ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِمِثْلِهِ؛ فَتَحُلْ^١ فِي هَذَا الْبَابِ^٢، وَإِنْ كَانَ مُحْكِيًّا مَنَقُولًا عَلَى^٣ الْمُبْتَدَأِ لِلْحُدُوثِ^٤، كَمَا أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى لَوْ خَلَقَ حَيَوَانًا فِي جَبَلٍ أَصَمٍّ، وَجَعَلَ بَعْضُ الْأَنْبِيَاءِ عِلْمَهُ ظُهُورَ ذَلِكَ الْحَيَوَانِ مِنَ الْجَبَلِ، فَصَدَعَ اللَّهُ تَعَالَى الْجَبَلَ وَأَظْهَرَ الْحَيَوَانَ، لَكَانَ ذَلِكَ مُعْجَزًا، وَإِنْ كَانَ خَلَقَ الْحَيَوَانَ مُتَقَدِّمًا. وَلَمْ يَكُنْ يَبَيِّنُ ظُهُورَهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَبَيَّنَ ابْتِدَاءَ خَلْقِهِ فِي الْحَالِ فَرَّقَ فِي بَابِ الْإِعْجَازِ؛ فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْقُرْآنِ.

قِيلَ لَهُ: إِذَا كَانَ نَزُولُ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلامُ بِالْقُرْآنِ لَمْ يَجْعَلْهُ مُبْتَدَأَ الْحُدُوثِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ / ٣٤ / حَادِثًا عِنْدَ الْحِكَايَةِ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْبَقَاءُ لَا يَصِحُّ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ بِمُبْتَدَأِ الْحُدُوثِ. وَالْحِكَايَةُ لَهُ قَائِمَةٌ مَقَامَ نَفْسِ الْمُحْكِيِّ؛ حَتَّى لَوْ أَنَّهُ مِمَّا يَبْقَى لَمْ يُسْمَعْ إِلَّا كَمَا سَمِعَتْ بِحِكَايَتِهِ، فَيَجِبُ^٥ أَنْ لَا يَكُونَ هُوَ الْعِلْمُ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُبْتَدَأْ حَدُوثُهُ عِنْدَ الدَّعْوَى فَيَتَعَلَّقَ بِهَا.

وَيَجِبُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ الْمُعْجِزُ هُوَ نَزُولُ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلامُ به؛ لِأَنَّ ذَلِكَ^٦ مُتَجَدِّدُ مُبْتَدَأِ الْحُدُوثِ. وَلَيْسَ الْأَمْرُ فِي صَدْعِ الْجَبَلِ عَنِ

١. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّ الْأَنْسَبَ: «فِيحُلْ»، وَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى الْقُرْآنِ الَّذِي نَزَلَ بِهِ جِبْرِيلُ، وَاخْتَصَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

٢. أَيِ بَابِ الْمَعْجِزِ، وَيَعْنِي أَنَّ الْقُرْآنَ سَوْفَ يَدْخُلُ فِي بَابِ الْمَعْجِزَاتِ. هَذَا مَا يَظْهَرُ مِنَ الْعِبَارَةِ.

٣. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّ الْأَنْسَبَ: «عَنْ» أَوْ «مِنْ».

٤. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّ الْأَنْسَبَ: «الْحُدُوثِ»، بِقَرِينَةٍ مَا سَيَأْتِي. وَالْمُرَادُ أَنَّ الْقُرْآنَ الَّذِي نَزَلَ بِهِ جِبْرِيلُ سَوْفَ يَدْخُلُ فِي بَابِ الْمَعْجِزَاتِ وَإِنْ كَانَ مُحْكِيًّا وَمَنَقُولًا مِنَ الْقُرْآنِ الَّذِي كَانَ حَادِثًا قَبْلَ مَوْلِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

٥. جَوَابُ: «إِذَا كَانَ نَزُولُ جِبْرِيلَ».

٦. أَيِ النِّزُولِ.

الْحَيَوَانِ الْمُتَقَدِّمِ خَلْقَهُ كَمَا وَقَعَ لَكَ؛ لِأَنَّ الْمُعْجَزَ فِي ذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ صَدْعَ الْجَبَلِ؛ لِأَنَّهُ الْحَادِثُ عِنْدَ الدَّعْوَى، وَ الْمُتَعَلِّقُ بِهَا تَعَلُّقُ التَّصْدِيقِ. فَأَمَّا خَلْقُ الْحَيَوَانِ إِذَا كَانَ مَعْلُومًا تَقَدُّمُهُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُعْجَزُ.

و فِي نُزُولِ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْقُرْآنِ، وَ هَلْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُعْجَزًا أَوْ لَا يَصِحُّ؟ وَ هَلْ يَكُونُ الْمُعْجَزُ مِنْ فِعْلِ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا يَكُونُ^١ مِنْ فِعْلِهِ؟ كَلَامُ سِرَّاهُ مُسْتَقْصَى فِيمَا بَعْدُ بِمَشْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى. وَ إِنَّمَا أوردنا هذا الكلام هاهنا؛ لِأَنَّ مَذْهَبَ الْخُصُومِ يَقْتَضِيهِ.

٧٦

فَإِنْ قَالَ: كَيْفَ يَكُونُ نُزُولُ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْقُرْآنِ عِلْمًا لَنَا عَلَى النَّبَوَّةِ، وَ هُوَ مِمَّا لَا نَعْلَمُهُ، وَ لَا نَقِفُ عَلَى تَجَدُّدِ حَدُوثِهِ؟! وَ إِنَّمَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ نُزُولُ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِلْمًا لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، يَسْتَدِلُّ^٢ بِهِ عَلَى صِدْقِهِ فِيمَا يُؤَدِّيه عَنْ رَبِّهِ تَعَالَى؛ فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ عِلْمًا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي تَكْلِيفِنَا الْعِلْمَ بِنَبَوِّتِهِ - وَ هُوَ مِمَّا لَا نَقِفُ عَلَيْهِ - فَلَا يَصِحُّ!

قِيلَ لَهُ: لَنَا سَبِيلٌ إِلَى الْوُقُوفِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِذَا تَحَدَّى بِالْقُرْآنِ فَصَحَاءَ الْعَرَبِ فَلَمْ يُعَارِضُوهُ، وَ صَرَفَتْ أَنْتَ وَ أَهْلُ مَذْهَبِكَ تَعَذُّرَ الْمُعَارِضَةِ إِلَى خُرُوجِ الْقُرْآنِ عَنِ الْعَادَةِ فِي الْفَصَاحَةِ؛ لَمْ تَحُلْ الْحَالُ عِنْدَ النَّاظِرِ الْمُسْتَدِلِّ عَلَى النَّبَوَّةِ مِنْ وَجْهِ:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى ابْتَدَأَ حَدُوثَ الْقُرْآنِ عَلَى يَدِهِ وَ خَصَّهُ بِهِ؛ فَيَكُونُ الْمُعْجَزُ حِينَئِذٍ نَفْسَ الْقُرْآنِ.

١. فِي الْأَصْلِ: «تَكُونُ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «نَسْتَدِلُّ».

أَوْ يَكُونُ أَحَدَهُ قَبْلَ نَبْوَتِهِ، وَأَمَرَ بَعْضَ الْمَلَائِكَةِ بِإِنزَالِهِ إِلَيْهِ؛ لِيَتَحَدَّثَ بِهِ الْبَشَرُ؛ /٣٥/ فَيَكُونُ الْمُعْجِزُ نُزُولَ الْمَلَكِ بِهِ، لَا نَفْسَ الْقُرْآنِ الَّذِي تَقَدَّمَ حُدُوثُهُ.

أَوْ يَكُونُ خَصَّهُ بِعُلُومٍ تَأْتِي مَعَهَا فِعْلُ الْقُرْآنِ، فَيَكُونُ الْمُعْجِزُ هُوَ الْعُلُومَ الَّتِي أُبَيِّنُ^١ بِهَا مِنْ غَيْرِهِ.

فَالْمَرْجِعُ فِي الْقَطْعِ عَلَى أَحَدِ هَذِهِ الْوُجُوهِ إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِصَدَقِهِ حَاصِلٌ بِتَعَذُّرِ الْمُعَارَضَةِ، وَهِيَ لَا تَتَعَذَّرُ إِلَّا لِأَحَدِ هَذِهِ الْوُجُوهِ الَّتِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَدُلُّ عَلَى صَدَقِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

وَإِذَا تَقَدَّمَ الْعِلْمُ بِصَدَقِهِ مَعْرِفَةَ الْمُعْجِزِ بِعَيْنِهِ، قُطِعَ عَلَيْهِ بِخَبَرِهِ. وَقَدْ خَبَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِهِ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِنْ كَانَ حَادِثًا قَبْلَ الرِّسَالَةِ؛ فَيَجِبُ عَلَيْكَ وَعَلَى أَهْلِ مَذْهَبِكَ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ بِعَلَمٍ فِي الْحَقِيقَةِ وَلَا مُعْجِزًا؛ وَهَذَا يُعِيدُ الشَّنَاعَةَ إِلَيْكَ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: عَرَفَ الْعَامَّةُ مَا تَقُولُهُ أَنْتَ وَأَصْحَابُكَ، بَلْ أَكْثَرُ مُحْصِلِي الْمُتَكَلِّمِينَ؛ مِنْ أَنَّ جَمِيعَ الْخَلْقِ قَادِرُونَ عَلَى مِثْلِ الْقُرْآنِ، وَغَيْرُ عَاجِزِينَ عَنْهُ. وَاسْمَعْ قَوْلَهُمْ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ أَشْنَعُ عِنْدَهُمْ وَأَفْحَشُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ!

فَإِنْ قَالَ: هَذَا لَا أُطْلِقُهُ؛ لِأَنَّهُ يَوْهِيهِمْ أَنَّهُمْ يَتِمَكَّنُونَ مِنْ فِعْلِ مِثْلِهِ، وَأَنَّهُ يَتَأْتِي مِنْهُمْ مَتَى رَأَوْهُ.

قِيلَ لَهُ: قَدْ أَصَبْتَ فِي هَذَا الْإِحْتِرَازِ وَالتَّقْيِيدِ، إِلَّا أَنَّ الْمَعْنَى مَفْهُومٌ، وَإِنْ لَمْ تُطْلِقِ اللَّفْظَ.

١. فِي الْأَصْلِ: «أَتَيْنَ»، وَمَقْتَضَى السِّيَاقِ مَا أَثْبَتَاهُ.

و نحنُ أيضاً لا نُطْلِقُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ بِمُعْجَزٍ وَلَا عَلَمٌ؛ لِأَنَّهُ يُوْهِمُ أَنَّ مُعَارَضَتَهُ مُمَكِّنَةٌ غَيْرُ مُتَعَدِّرَةٍ، وَ أَنَّهُ لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى النُّبُوَّةِ، فَلَا تَسْمُنَا^١ ذَلِكَ، وَ اقْنَعْنَا بِمَا اقْنَعَتْ بِهِ مَنْ طَالَ بَكَ أَنَّ الْقُرْآنَ [مقدور]^٢ عليه.

[تجويز أن يكون القرآن من فعل النبي ﷺ]

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ^٣: أَلَسْتَ أَنْتَ وَأَصْحَابُكَ كُنْتُمْ تُجِيزُونَ - لَوْ لَا إِبْخَارُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ كَلَامِ رَبِّهِ تَعَالَى - أَنْ يَكُونَ فِعْلاً لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ؟ فَإِذَا قَالَ: نَعَمْ.

قِيلَ لَهُ: فَلَوْ لَمْ يُعْلَمْ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ بَقِيَ الْجَوَازُ عَلَى حَالِهِ، مَا الَّذِي كَانَ يَكُونُ الْمُعْجَزَ فِي الْحَقِيقَةِ؟

فَإِنْ قَالَ: الْقُرْآنُ هُوَ الْمُعْجَزُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَ بَيْنَ^٤ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.

قِيلَ لَهُ: فَكَيْفَ يَصِحُّ كَوْنُهُ ٣٦/ عَلَمًا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ مُعْجَزًا، وَ هُوَ مِنْ فِعْلِهِ؟! وَ الْعَلَمُ هُوَ الْوَاقِعُ مَوْقِعَ التَّصْدِيقِ، وَ التَّصْدِيقُ يَجِبُ أَنْ يَقَعَ مِمَّنْ تَعَلَّقَتِ الدَّعْوَى بِهِ، وَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى. وَ إِذَا كَانَ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ،

٧٨

١. أَى لَا تَجْعَلْ ذَلِكَ مَزِيَّةً وَ عِلَامَةً لَنَا، مِنْ قَوْلِهِمْ: وَسَمَهُ وَ سَمَاءً وَ سِمَةً، إِذَا أَثَرَفِيهِ بِسَمَةِ وَ كَيٍّ. رَاجِع: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ٦٣٥ (وَسَم).

٢. فِي الْأَصْلِ بَدَلٌ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ كَلِمَةً غَيْرَ مَقْرُوءَةٍ، وَ يَبْدُو أَنَّ نَسْخَةَ الْأَصْلِ كَانَ فِيهَا بَيَاضٌ بِمِقْدَارِ كَلِمَةٍ، فَأُضَافَ إِلَيْهَا مَنْ قَامَ بِمُقَابَلَةِ النُّسخَةِ كَلِمَةً رَبَّمَا تَقْرَأُ: «مَعْدَبُونَ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ غَايَةُ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَدْرَجَ فِي الْمَقَامِ وَ يَسْتَقِيمُ بِهِ الْمَعْنَى، وَ قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي أَوَائِلِ الْفَصْلِ الثَّانِي: «لَا يَمْتَنِعُونَ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ غَيْرُ مَقْدُورٍ لِلْعِبَادِ» قَرِينَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَيْهِ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «لَهُمْ»، وَ مَقْتَضَى السِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «مَنْ» بَدَلُ: «بَيْنَ»، وَ مَقْتَضَى السِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

كَانَ هُوَ الْمُصَدِّقُ نَفْسَهُ، وَ هَذَا ظَاهِرُ الْفَسَادِ.

فَإِنْ قَالَ: إِذَا قَدَّرْنَا ارْتِفَاعَ حُصُولِ الْعِلْمِ لَنَا مِنْ دِينِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، جَوَّزْنَا أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ هُوَ الْمُعْجِزُ؛ بِأَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى تَوَلَّى فِعْلَهُ. وَ جَوَّزْنَا أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ يَكُونَ الْمُعْجِزُ إِذْ ذَاكَ الْعُلُومَ الَّتِي خُصَّ بِهَا، فَتَأْتِي مَعَهَا فِعْلُ الْقُرْآنِ.

قِيلَ لَهُ: أَفَكَانَ تَجْوِيزُكُمْ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ غَيْرَ مُعْجِزٍ، وَ أَنْ يَكُونَ الْمُعْجِزُ فِي الْحَقِيقَةِ غَيْرَهُ - مَعَ عِلْمِكُمْ بِصِدْقِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ جِهَةِ الْقُرْآنِ - يُدْخِلُكُمْ فِي شِنَاعَةٍ؟!

فَإِذَا قَالَ: لَا.

قِيلَ: فَعَلَى أَيِّ وَجْهِ أَلَزَمْتُمْ أَصْحَابَ الصَّرْفَةِ الشِّنَاعَةَ، وَ مَا قَالُوا أَكْثَرَ مِنْ هَذَا الَّذِي اعْتَرَفْتُمْ بِأَنَّهُ لَا شِنَاعَةَ فِيهِ؟!

فَإِنْ قَالَ: لَوْ جَرَى الْأَمْرُ عَلَى مَا قَدَّمْتُمُوهُ، لَمَا حَصَلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ عِلْمٌ مُعْجِزٌ. وَ لِهَذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْلِ بِذَلِكَ شِنَاعَةً. وَ إِنَّمَا أَلَزَمْنَا أَصْحَابَ الصَّرْفَةِ الشِّنَاعَةَ الْآنَ، بَعْدَ حُصُولِ الْإِجْمَاعِ.

قِيلَ لَهُ: وَ لَا الْآنَ حَصَلَ إِجْمَاعٌ ذَلِكَ، كَمَا ظَنَنْتَ، وَ قَدْ مَضَى فِي ادِّعَاءِ الْإِجْمَاعِ مَا لَا طَائِلَ فِي إِعَادَتِهِ.^١

[سبب عدم إيمان فصحاء العرب ببناء على الصرفة]

فَإِنْ قَالَ: إِذَا كَانَ فَصْحَاءُ الْعَرَبِ - عَلَى مَذْهَبِكُمْ - قَادِرِينَ عَلَى مَا يُمَاتِلُ الْقُرْآنَ فِي الْفَصَاحَةِ وَ النِّظْمِ، أَوْ عَلَى مَا إِنْ لَمْ يُمَاتِلْهُ فِي الْفَصَاحَةِ، قَارَبَتْهُ مُقَارَبَةً تُخْرِجُهُ

مِنْ أَنْ يَكُونَ خَارِقًا لِلْعَادَةِ، فَقَدْ كَانُوا لَا مُحَالَةً عَالِمِينَ بِذَلِكَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ ذَلِكَ وَيَخْفَى عَلَيْهِمْ!

٧٩

فَإِذَا عَلِمُوهُ، فَأَخَذَهُمْ إِذَا رَامَ الْمُعَارَضَةَ فَلَمْ يَتَأْتْ لَهُ الْكَلَامُ الْفَصِيحُ الَّذِي يَعْهَدُهُ مِنْ نَفْسِهِ، حَتَّى إِذَا عَدَلَ عَنْهَا عَادًا إِلَى طَبْعِهِ وَجَرَى عَلَى عَادَتِهِ، لَا بُدَّ أَنْ يَقِفَ عَلَى سَبَبٍ تَلَبَّسَهُ^٢، وَالْوَجْهَ الَّذِي مِنْهُ وَهَى^٣، وَيَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ تَعَاطِي الْمُعَارَضَةِ، لَا سِيَّمَا إِذَا جَرَّبَ ٣٧/ نَفْسَهُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، فَوَجَدَ التَّعَذُّرَ مُسْتَمِرًّا عِنْدَ الْقَصْدِ إِلَى الْمُعَارَضَةِ، وَالتَّسَهُّلَ حَاصِلًا عِنْدَ الْإِنْصِرَافِ عَنْهَا. فَحِينَئِذٍ لَا يُعَارِضُهُ شَكٌّ فِي ذَلِكَ، وَلَا يُخَالِجُهُ رَيْبٌ.

وَإِذَا وَجَبَ هَذَا فَأَيُّ شَكٍّ يَبْقَى لَهُمْ فِي النُّبُوءَةِ؟ وَهَلْ يَعْدِلُ عَنْهَا مِنْهُمْ - وَحَالُهُمْ هَذِهِ - إِلَّا مُعَانِدَةً مُكَابِرَةً لِنَفْسِهِ وَعَقْلِهِ؟! وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مَنْ انْحَرَفَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنَ الْعَرَبِ الْفُصَحَاءِ، لَمْ يَكُونُوا بِهَذِهِ الصِّفَةِ، بَلْ قَدْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَتَدَيَّنُ بِمَذْهَبِهِ، وَيتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِعِبَادَتِهِ.

وَالْأَظْهَرُ مِنْ حَالِهِمْ [أَنَّ^٤ عُدُولَهُمْ عَنْ تَصْدِيقِهِ، إِنَّمَا كَانَ لِتَمَكُّنِ الشُّبْهِ مِنْ قُلُوبِهِمْ، وَلِتَقْصِيرِهِمْ فِي النَّظَرِ الْمُفْضِي مُسْتَعْمِلُهُ إِلَى الْحَقِّ. وَهَذَا يَكْشِفُ عَنْ فُسَادِ مَا ادَّعَيْتُمُوهُ!

قِيلَ لَهُ: الْعَرَبُ وَإِنْ كَانُوا لَا بُدَّ أَنْ يَعْرِفُوا مَبْلَغَ مَا يَتَمَكَّنُونَ مِنْهُ مِنَ الْكَلَامِ

١. فِي الْأَصْل: «عَدَلَ»، وَالْأَلِيقُ بِالسِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. هَكَذَا تَقْرَأُ الْكَلِمَةَ فِي الْأَصْل.

٣. وَهَى، أَيُّ ضَعْفٌ، يُقَالُ: وَهَى الشَّيْءُ، إِذَا ضَعُفَ أَوْ سَقَطَ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٦٧٤ (وَهَى).

٤. فِي الْأَصْل: «وَلَا عَالِجَهُ»، وَلَا مُحْصَلٌ لَهُ فِي الْمَقَامِ، وَالْمُنَاسِبُ لِلْسِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةٍ مَا قَبْلَهُ.

يُقَالُ: خَالَجَ قَلْبِي أَمْرٌ، أَيُّ نَازَعَنِي فِيهِ فِكْرٌ. رَاجِعٌ: الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، ج ١، ص ٢٥٤ (خَلَجَ).

٥. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ أَضْفَانُهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ.

٨٠ الفصيح و مرآتيه، فليس يَجِبُ - إذا امتنعَ عليهم عند القصدِ إلى المُعَارَضَةِ ما كانَ مُتَأْتِيًا^١، ثم عادَ إلى التَّائِي والتَّسْهَلِ مع العَدْلِ عنها - أن يَعْلَمُوا^٢ أن سَبَبَ ذلك هو القصدُ إلى المُعَارَضَةِ. وإن عِلِمُوا ذلك، فليس يَجِبُ أن يَعْلَمُوا أن المَنعَ عنها من قِبَلِ الله تعالى! فإذا عِلِمُوهُ فلا يَجِبُ أن يَعْلَمُوا أن الله فَعَلَهُ تصديقاً للمُدَّعي للنَّبُوَّة؛ لأنَّهُم قد يَجُوزُ أن يَنْسِبُوا ما يَجِدُونَهُ مِنَ التَّعَذُّرِ ثمَّ التَّسْهَلِ إلى الاتِّفَاقِ، أو إلى غيرِهِ من الأسبابِ.

فإذا عَرَفُوا أَنَّهُ مِنْ أَجْلِ المُعَارَضَةِ، جازَ أن يَنْسِبُوهُ إلى السَّحْرِ؛ فقد كانَ القَوْمُ - إلَّا قليلاً منهم - يُصَدِّقُونَ بِهِ^٣، وَيَعْتَقِدُونَ فِيهِ أَنَّهُ يُبَغِّضُ الحَبِيبَ، وَيُحِبُّ البَغِيزَ، وَيُسْهَلُ الصَّعْبَ، وَيُصْعَبُ السَّهْلَ. ولهم في ذلك و في الكَهَانَةِ مَذَاهِبٌ مَعْرُوفَةٌ وَأَخْبَارٌ مَأْثُورَةٌ، وَقد رَمَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَنَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ، فَكَذَّبَهُمُ اللهُ تَعَالَى فِيهِ، كَمَا أَكْذَبَهُمْ فِي غَيْرِهِ مِنْ ضُرُوبِ القَرَفِ^٤ وَالتَّخْرُصِ^٥. فإذا وَصَلُوا إلى أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ اللهِ تَعَالَى، وَزَالَتِ الشُّبْهَةُ فِي أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ غَيْرِهِ، جازَ أن يَعتَقِدُوا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِلتَّصَدِيقِ، بَلْ لِلجَدِّ وَالدَّوْلَةِ وَالمَحَنَةِ لِلْعِبَادِ؛ فَأَكْثَرُ النَّاسِ

١. في الأصل: «متبائناً»، وهو لا يلائم السياق، والصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «ثم عاد إلى التائي».

٢. في الأصل: «أن تعلموا».

٣. أي بالسحر.

٤. قرفه بكذا، أي أضافه إليه وأتهمه به. النهاية، ج ٤، ص ٤٥ (قرف).

٥. قال المصنف في الذخيرة: «قلنا: لا يبعد أن يعلموا تعذر ما كان متأتياً، ويجوز أن ينسبوه إلى الاتفاق، أو إلى أنه سحرهم، فقد كانوا يرمونه بالسحر، وكانوا يعتقدون للسحر تأثيراً في أمثال هذه الأمور. ومذاهبهم في السحر وتصديقهم لتأثيراته معروفة، وكذلك الكهانة. ولو تخلصوا من ذلك كله، ونسبوا المنع إلى الله تعالى، جاز أن يدخل عليهم شبهة في أنه فعل للتصديق، ويعتقدوا أنه ما فعله تصديقاً، بل لمحنة العباد، كما يعتقد كثير من المبطلين، أو فعل للجد والدولة». الذخيرة في علم الكلام، ص ٣٨٣.

يَرَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَرَادَ إِدَالَةً^١ بَعْضَ عِبَادِهِ، وَالْإِشَادَةَ^٢ بِذِكْرِهِ، وَالرَّفْعَ لِقَدْرِهِ، سَخَّرَ لَهُ الْقُلُوبَ، وَذَلَّلَ لَهُ الرِّقَابَ، وَقَبَضَ الْجَوَارِحَ؛ لِيَتِمَّ ٣٨/ أَمْرُهُ، وَيَنْتَظِمَ حَالُهُ. وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ الضَّالِّ وَالْمُهْتَدِي، وَالصَّادِقِ وَالْكَاذِبِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَمْتَحِنَ عِبَادَهُ عَلَى رَأْيِهِمْ بِكُلِّ ذَلِكَ.

وَالشُّبُهَةُ الَّتِي تَعْتَرِضُ فِي كُلِّ قِسْمٍ مِنَ الْأَقْسَامِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا كَثِيرَةٌ جِدًّا. وَقَدْ اسْتَفْصَى الْجَوَابَ عَنْهَا^٣ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي كُتُبِهِمْ، وَإِنَّمَا أَشْرْنَا بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْهَا إِلَى مَا هُوَ أَشْبَهُ بِأَنْ يَقَعَ لِلْعَرَبِ، وَأَقْرَبُ إِلَى أَفْهَامِهِمْ وَعُقُولِهِمْ.

٨١

وَإِذَا كَانَ الْعِلْمُ بِأَنَّ الْقُرْآنَ مُعْجِزٌ وَعَلِمَ عَلَى النَّبَوَّةِ، لَا يَخْلُصُ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَفِيهِ مِنَ النَّظَرِ اللَّطِيفِ مَا فِيهِ، فَكَيْفَ يَلْزُمُ أَنْ يَعْرِفَ الْعَرَبُ ذَلِكَ بِبَادِي أَفْكَارِهِمْ، وَأَوَائِلِ نَظَرِهِمْ؟!

ثُمَّ يُقَالُ لِللسَّائِلِ: إِذَا كَانَ الْعَرَبُ عِنْدَكَ قَدْ عَلِمُوا مَزِيَّةَ الْقُرْآنِ فِي الْفَصَاحَةِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ، وَعَرَفُوا أَيْضًا أَنَّ هَذِهِ الْمَزِيَّةَ خَارِجَةٌ عَنِ الْعَادَةِ، وَأَنَّهَا لَمْ تَقَعْ بَيْنَ شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ؛ فَقَدْ اسْتَفْرَأَ إِذَا عِنْدَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَخْصُوصٌ مِنْ بَيْنِهِمْ بِمَا لَمْ تَجِرِ الْعَادَةُ بِهِ؛ فَكَيْفَ لَمْ يُؤْمِنَ جَمِيعُهُمْ مَعَ هَذَا، وَيَتَقَدَّ سَائِرُهُمْ، سَيِّمًا وَلَمْ يَكُنِ الْقَوْمُ مُعَانِدِينَ، وَلَا فِي حَدٍّ مَنْ يُظْهِرُ خِلَافَ مَا يُبْطِئُ؟!

١. أدال فلاناً على فلان: نَصَرَهُ وَغَلَبَهُ عَلَيْهِ، وَأَظْفَرَهُ بِهِ. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٢٥٢ (دول).
٢. الإشادة: رفع الصوت بالشئ، وأشاد بذكره، أي رفع من قدره. الصحاح، ج ٢، ص ٤٩٥ (شيد).
٣. في الأصل: «عنه»، والمناسب ما أثبتناه؛ لأنَّ الضمير يرجع إلى لفظة «الشبه».
٤. قوله: «ينقد» معطوف على قوله: «لم يؤمن» ومجزوم بـ «لم»، أي أُلِّ السائر منهم ما انقاد.
٥. قال المصنّف في الذخيرة: «فقلنا: إذا كانت العرب علماء بخرق فصاحة القرآن لعاداتهم،

فإن قال: ليس يكفي في ذلك العلم بمرية القرآن وخروجه عن العادة؛ لأنهم يحتاجون إلى أن يعلموا أن الله تعالى هو الخارق للعادة، وأنه إنما خرقها تصديقاً للمدعي للنبوة. وفي هذا نظر طويل يقصر عنه أكثرهم.

قيل له: الأمر على ما ذكرت، وهذا بعينه جوابك عن سؤالك، فتأمل!

[الصرفة وفصاحة القرآن]

فإن قال: لو كان إعجاز القرآن، وقيام الحجة به، من قبل الصرفة عنه، لا لمرية في الفصاحة، لوجب أن يجعل في أدون طبقات الفصاحة، بل كان الأولى أن يسلبها جملة، ويجعل كلاماً ركيكاً متقارباً؛ لأنه مع الصرف عن معارضة، كلما بعد عن الفصاحة، وقرب مما^١ يتمكن من مماثلته فيه المتقدم والمتأخر والفصيح [وغير الفصيح]^٢، لكانت حاله في الإعجاز أظهر، والحجة به أكد. وارتفعت في أمره كل شبهة، وزال كل ريب. وفي إنزال الله تعالى له على غاية الفصاحة دليل على بطلان مذهبيكم، وصحة قولنا.

«وأن أفصح كلامهم لا يقاربه، فأى شبهة بقيت عليهم في أنه من فعل الله تعالى لتصدق نبية صلى الله عليه وآله.

فإذا قالوا: قد يتطرق عليهم في هذا العلم شبهات كثيرة، لأنهم يجب أن يعلموا أن الله تعالى هو الخارق لهذه العادة بفصاحة القرآن، وأن وجه خرقه له تصديق الدعوة للنبوة. وفي هذا من الاعتراض ما لا يحصى». الذخيرة في علم الكلام، ص ٣٨٣.

١. في الأصل: «ما»، والصحيح ما أثبتناه؛ لعدم تعدّي «القرب» بلا واسطة، ولزوم تعدّيه بـ«من» و«إلى».

٢. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، وبه ينسجم معنى العبارة.

٣. في الأصل: «لو كانت»، وهو خطأ؛ لأن الشرط يبقى حينئذ بلا جواب.

٤. قال المصنف في الذخيرة: «فإن قيل: إن كان الصرف هو المعجز، فالأجل جعل القرآن من أرك كلامه وأبعده عن الفصاحة؛ ليكون الصرف عن معارضته أبهر؟». الذخيرة في علم الكلام، ص ٣٨٣-٣٨٤.

قِيلَ لَهُ: /٣٩/ هذا مِنْ ضَعِيفِ الْأَسْئَلَةِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ وَإِنْ كَانَ لَوْ جَرَى عَلَى مَا قَدَّرْتَهُ، لَكَانَتِ الْحُجَّةُ أَظْهَرَ وَالشُّبْهَةُ أَبْعَدَ؛ فَلَيْسَ يَجِبُ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّ الْمَصْلَحَةَ تَابِعَةٌ لَذَلِكَ! وَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ فِي إِنْزَالِ الْقُرْآنِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنَ الْفَصَاحَةِ؛ الْمَصْلَحَةُ وَاللُّطْفُ لِلْمُكَلَّفِينَ مَا لَيْسَ حَاصِلًا عِنْدَهُ لَوْ قَلَّ مِنْ فَصَاحَتِهِ، وَلَيْتَ مِنَ الْفَاضِلِ، فَيُنْزِلَهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ. وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ فِي خِلَافِ ذَلِكَ، لَفَعَلَ مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ، وَهَذَا كَافٍ فِي جَوَابِكَ^١.

ثُمَّ يُقَالُ لِلْسَّائِلِ: أَمَا يَقْدِرُ الْقَدِيمُ تَعَالَى عَلَى كَلَامٍ أَفْصَحَ مِنَ الْقُرْآنِ؟ فَإِنْ قَالَ: لَا؛ لِأَنَّ فَصَاحَةَ الْقُرْآنِ هِيَ نِهَايَةٌ مَا يُمَكِّنُ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

٨٣

قِيلَ لَهُ: وَمِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا؟ وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا نِهَايَةَ بَعْدَهَا؟! فَإِنْ رَامَ أَنْ يَذْكُرَ دَلِيلًا عَلَى ذَلِكَ، لَمْ يَجِدْ. وَكُلُّ مَنْ لَهُ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ وَإِنصَافٍ، يَعْلَمُ تَعَذُّرَ الدَّلِيلِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَإِنْ قَالَ: الْقَدِيمُ تَعَالَى يَقْدِرُ عَلَى مَا هُوَ أَفْصَحُ مِنَ الْقُرْآنِ. قِيلَ: فَأَلَا فَعَلَ ذَلِكَ؟! فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ فَعَلَهُ لَظَهَرَتِ الْحُجَّةُ وَتَأَكَّدَتْ، وَزَالَتِ الشُّبْهَةُ وَانْحَسَمَتْ، وَلَمْ يَكُنْ لِلرَّيْبِ طَرِيقٌ عَلَى أَحَدٍ فِي أَنَّ الْقُرْآنَ غَيْرُ مُسَاوٍ لِكَلَامِ الْعَرَبِ وَلَا مُقَارِبٍ، وَأَنَّهُ خَارِقٌ لِعَادَاتِهِمْ، خَارِجٌ عَنْ عَهْدِهِمْ. فَإِنْ قَالَ: قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَ تَعَالَى أَنَّهُ لَا مَصْلَحَةَ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّ الْمَصْلَحَةَ فِيمَا فَعَلَهُ. وَلَوْ عَلِمَ فِي خِلَافِهِ الْمَصْلَحَةَ لَفَعَلَهُ.

١. قَالَ الْمَصْنُفُ فِي الذِّخِيرَةِ: «قُلْنَا: لَا بَدَّ مِنْ مِرَاعَاةِ الْمَصْلَحَةِ فِي هَذَا الْبَابِ، فَرُبَّمَا مَا كَانَ هُوَ أَظْهَرُ دَلَالَةً وَأَقْوَى فِي بَابِ الْحُجَّةِ مِنْ غَيْرِهِ، وَأَصْلَحَ مِنْهُ فِي بَابِ الدِّينِ. فَمَا الْمُنْكَرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ إِنْزَالُ الْقُرْآنِ عَلَى هَذِهِ الرِّتْبَةِ مِنَ الْفَصَاحَةِ أَصْلَحَ فِي بَابِ الدِّينِ، وَإِنْ كَانَ لَوْ قَلَّتْ فَصَاحَتُهُ مَعَ الصَّرْفِ عَنْهُ لَكَانَ الْأَمْرُ فِيهِ أَظْهَرَ وَأَبْهَرَ». الذِّخِيرَةُ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، ص ٣٨٤.

قيل له: فبمثلي هذا أجبتك.

على أنا لو سلمنا للسائل ما يدّعيه من أن فصاحة القرآن قد بلغت النهاية، وأن القديم تعالى لا يوصف بالقدرة على ما هو أفصح منه، لكان الكلام متوجهاً أيضاً؛ لأنه ليس يمتنع أن يسلب الله تعالى الخلق في الأصل، العلوم التي يتمكنون بها من الفصاحة التي نجدُها ظاهرة في كلامهم وأشعارهم، ولا يتمكنهم منها. وإن مكّنتهم فمن الشيء التزير اللطيف الذي لا يعتدُّ بمثله، وينسبُ فاعله فصحاءنا إلى العي^١ والبعد عن مذهب الفصاحة؛ فيظهرُ إذاً مزية القرآن، وخروجه عن العادة؛ ظهوراً يرفعُ الشكَّ، ويوجبُ اليقين. وليس هذا ممّا لا يمكنُ أن يوصفَ الله تعالى /٤٠/ بالقدرة عليه، كما أمكن ادّعاء ذلك في الأول.

ثم يقال له: خبرنا؛ لو أنشر الله تعالى عند دعوة النبي صلى الله عليه وآله جميع الأموات أو أكثرهم، أو أمات أكثر الأحياء أو سائرهم، وأهبط الملائكة إلى الأرض تُنادي بتصديقه وتُخاطبُ البشر بنبوته، بل لو فعل - جَلَّ وعَزَّ - ما اقترح على نبيه عليه وآله السلام؛ من إحياء عبد المطلب، ونقل جبال مكة من أماكنها، إلى غير ذلك من ضروب ما استدعوه واقترحوه، أما كان ذلك أثبت للحجة وأنفى للشبهة؟^٢

١. العي بالكسر: عدم البيان، والجهل، والعجز عن الشيء، وعدم الإطاعة لإحكامه، وعدم الاهتداء لوجهه. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ١١٢-١١٣ (عيا).

٢. قال المصنّف في الذخيرة: «ونقلب هذا السؤال على السائل عنه فيقال له: الله تعالى قادر على ما هو أفصح من القرآن عندنا كلنا، فالأ فعل ذلك الأفصح؛ ليظهر مباينة القرآن لكل فصيح من كلام العرب، وتزول الشبهة عن كل أحد في أن القرآن يساوى ويقارب؟ فلا بد من ذكر المصلحة التي ذكرناها، فإن ارتكب بعض من لا يحصل أمره أن القرآن قد بلغ أقصى ما في المقدور من الفصاحة، فلا يوصف تعالى بالقدرة على ما هو أفصح منه.

فلا بُدَّ من: نَعَمْ، وإِلَّا عُدَّ مُكَابِرًا.

فَيَقَالُ له: فكَيْفَ لم يَفْعَلْ ذلك أو بَعْضَهُ؟

فإن قال: لَأَنَّهُ تعالى عَلِمَ الْمَصْلَحَةَ فِي خِلَافِهِ! أو قال: لَأَنَّهُ لو فَعَلَ ذلك لَكَانَ الْخَلْقُ كَالْمُلْجِئِينَ إِلَى تَصْدِيقِ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَخَرَجُوا مِنْ أَنْ يَسْتَحِقُّوا بِذَلِكَ الثَّوَابَ الَّذِي أُجْرَى بِالتَّكْلِيفِ إِلَيْهِ!

قِيلَ له: هذا صحيحٌ، وَهُوَ جَوَابُنَا لَكَ.

فإن قال: لو كانت ^١فَصَاحَةُ الْقُرْآنِ غَيْرَ خَارِجَةٍ عَنِ الْعَادَةِ، وَكَانَ إِعْجَازُهُ مِنْ قِبَلِ الصَّرْفِ عَنْهُ - عَلَى مَا ذَهَبْتُمْ إِلَيْهِ -، لَمْ يَشْهَدْ الْفُصَحَاءُ الْمُبَرِّزُونَ بِفَضْلِهِ وَتَقَدُّمِهِ فِي الْفَصَاحَةِ، وَلا قَالَ الْوَلِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ ^٢، وَقد اجْتَمَعَتْ إِلَيْهِ قُرَيْشٌ وَسَأَلَتْهُ عَنِ الْقُرْآنِ، فَقَالَ: «قَدْ سَمِعْتُ الْخُطْبَ وَالشُّعْرَ وَكَلَامَ الْكَهَنَةِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْهُ فِي شَيْءٍ».

٨٥

« قلنا: هذا غلط فاحش؛ لَأَنَّ الْغَايَاتِ الَّتِي يَنْتَهِي الْكَلَامُ الْفَصِيحُ إِلَيْهَا غَيْرُ مُحْصَاةٍ وَلا مُتَنَاهِيَةٍ، ثُمَّ لَوْ انْحَصَرَتْ عَلَى مَا ادَّعَى لِتَوَجُّهِ الْكَلَامِ؛ لَأَنَّ اللَّهَ تعالى قَادِرٌ بِغَيْرِ شَبْهَةٍ عَلَى أَنْ يَسْلُبَ الْعَرَبَ فِي أَصْلِ الْعَادَةِ الْعُلُومَ الَّتِي يَتِمَكَّنُونَ بِهَا مِنَ الْفَصَاحَةِ الَّتِي نَرَاهَا فِي كَلَامِهِمْ وَأَشْعَارِهِمْ، لَا يُمْكِنُهُمْ مِنْ هَذِهِ الْغَايَةِ الَّتِي هُمْ الْآنَ عَلَيْهَا، فَيُظْهِرُ حِينَئِذٍ مَزِيَّةَ الْقُرْآنِ وَخُرُوجَهُ عَنِ الْعَادَةِ ظَهُورًا تَزُولُ مَعَهُ الشَّبَهَاتِ، وَيَجِبُ مَعَهُ التَّسْلِيمُ، فَأَلَّا فَعَلَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ الْغَرَضُ مَا هُوَ أَظْهَرُ وَأَبْهَرُ؟ وَأَلَّا أَحْيَى اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ دَعْوَتِهِ الْأَمْوَاتِ أَوْ أَكْثَرَهُمْ، وَآمَاتِ الْأَحْيَاءِ أَوْ أَكْثَرَهُمْ؟ وَأَلَّا أَحْيَى عَبْدَ الْمُطَلَّبِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَنَقَلَ جِبَالَ مَكَّةَ عَنْ أَمَاكِنِهَا كَمَا اقْتَرَحَ الْقَوْمُ؟ فَذَلِكَ كُلُّهُ أَظْهَرُ وَأَبْهَرُ». الذَّخِيرَةُ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، ص ٣٨٤.

١. فِي الْأَصْلِ: «كَانَ».

٢. أَبُو عَبْدِ شَمْسٍ، الْوَلِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَخْزُومٍ الْقُرَشِيُّ الْمَخْزُومِيُّ. مِنْ كِبَرَاءِ قُرَيْشٍ وَزَعَامَتِهَا قَبْلَ الْبَعْتَةِ، وَهُوَ عَمُّ أَبِي جَهْلٍ وَوَالِدُ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ. كَانَ مِنْ أَلْدَادِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَلَمْ يَزَلْ مَصْرًا عَلَى عُنَادِهِ حَتَّى هَلَكَ كَافِرًا، وَدُفِنَ بِالْحَجُونَ بِمَكَّةَ وَعُمُرُهُ ٩٥ سَنَةً. رَاجِعِ: الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَلِيِّ، ج ٨، ص ١٢٢.

ثُمَّ فَكَّرَ وَ نَظَرَ، وَ عَبَسَ وَ بَسَرَ وَ قَالَ: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ﴾^١! فَاعْتَرَفَ بِقُضِيَّتِهِ، وَ أَقَرَّ بِمَرِيَّتِهِ.

وَ قَوْلُهُ: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ﴾ يَشْهَدُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا فَرَطَ اسْتِحْسَانَهُ كُلَّهُ، وَ أَعْجَبَ^٢ بِهِ، وَ أَحْسَسَ مِنْ نَفْسِهِ بِالْقُصُورِ عَنْ مِثْلِهِ، نَسَبَهُ إِلَى أَنَّهُ سِحْرٌ؛ كَمَا يُقَالُ فِيمَا يُسْتَحْسَنُ وَ يُسْتَبَدُّعُ مِنَ الْكَلَامِ الْحَسَنِ وَ الصَّنَائِعِ الْغَرِيبَةِ: هَذَا هُوَ السَّحْرُ! وَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «إِنَّ مِنَ الشُّعْرِ لِحُكْمًا، وَ إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا»^٣. وَ كَيْفَ يَكُونُ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَهَبْتُمْ إِلَيْهِ، وَ قَدْ انْقَادَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ جِلَّةُ الشُّعْرَاءِ وَ أَمْرَاؤُهُمْ، كَلْبِيدِ بْنِ رَبِيعَةَ^٤، وَ النَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ^٥، وَ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ^٦!

٨٦

١. وَ قَدْ أَشَارَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ إِلَى هَذِهِ الْقُضِيَّةِ، وَ نَقَلَ حَالَاتِ الْوَلِيدِ وَ كَلِمَاتِهِ فِي سُورَةِ الْمَدَّثَرِ (٧٤): ١٨- ٢٤ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ فَكَّرَ وَ قَدَّرَ * فَقَتَلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ قَتَلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ نَظَرَ * ثُمَّ عَبَسَ وَ بَسَرَ * ثُمَّ أَدْبَرَ * وَ اسْتَكْبَرَ * فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ﴾.

٢. فِي الْأَصْلِ: «وَأَعْجَبَهُ»، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، يُقَالُ: أَعْجَبَهُ، أَيَّ حَمَلَهُ عَلَى الْعَجَبِ. وَ أَعْجَبَ بِهِ، أَيَّ عَجِبَ وَ سَرَّ. رَاجِعٌ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ١، ص ١٣٥ (عجب).

٣. كِتَابُ مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيه، ج ٤، ص ٣٧٩، ح ٥٨٠٥: الْأَمَالِيُّ لِلشَّيْخِ الصَّدُوقِ، ص ٦١٩، ح ٩٨٧: الْمَعْجَمُ الْأَوْسَطُ لِلطَّبْرَانِيِّ، ج ٧، ص ٣٤١.

٤. لَبِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ مَالِكِ الْعَامِرِيِّ، أَحَدُ الشُّعْرَاءِ الْفَرَسَانِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَ أَحَدُ أَصْحَابِ الْمَعْلَقَاتِ. أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ وَ أَسْلَمَ وَ كَانَ مَعْدُودًا فِي الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ، سَكَنَ الْكُوفَةَ وَ عَمَرَ طَوِيلًا. تُوُفِيَ سَنَةَ ٤١ هـ. رَاجِعٌ: خَزَانَةُ الْأَدَبِ، ج ١، ص ٣٣٧، وَ ج ٤، ص ١٧١؛ الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، ج ٥، ص ٢٤٠.

٥. قَيْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَامِرِيِّ، مِنْ مَشَاهِيرِ الشُّعْرَاءِ الْمَخْضَرِّمِينَ، هَجَرَ الْأَوْثَانَ وَ نَهَى عَنِ الْخَمْرِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَ آمَنَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ صَحْبِهِ وَ قَاتَلَ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِصَفِّينَ، ثُمَّ سَكَنَ الْكُوفَةَ، وَ هَاجَرَ إِلَى أَصْفَهَانَ مَعَ أَحَدِ وَلَاتِهَا. وَ تُوُفِيَ بِهَا سَنَةَ ٥٠ هـ بَعْدَ مَا جَاوَزَ الْمِئَةَ. رَاجِعٌ: الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، ص ٥، ص ٢٠٧.

٦. هُوَ كَعْبُ بْنُ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ الْمَازَنِيِّ، وَ هُوَ أَشْهَرُ مَنْ أَنْ يُعْرَفَ، فَهُوَ صَاحِبُ اللَّامِيَّةِ

و قد كَانَ الأعشى - أَحَدُ الأربعة الَّذِينَ جَعَلَهُمُ الْعُلَمَاءُ أَوَّلَ الطَّبَقَاتِ -
وَفَدَّ إِلَى مَكَّةَ، وَ عَمِلَ عَلَى قَصْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ الْإِيمَانِ
بِهِ، وَ إِنْشَادِهِ الْقَصِيدَةَ ٤١/ الَّتِي قَالَهَا فِيهِ، وَ أَوَّلُهَا: «أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ
لَيْلَةَ أَرَمْدَا؟!».

فَعَاقَهُ مِنْ ذَلِكَ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ؛ وَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا أَتَى مَكَّةَ، نَزَلَ عَلَى عُتْبَةَ بْنِ رَيْعَةَ
ابْنِ عَبْدِ شَمْسٍ^٢، فَسَمِعَ بِخَبَرِهِ أَبُو جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ^٣، فَأَتَاهُ فِي فِتْيَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ،
وَ أَهْدَى إِلَيْهِ هَدَايَا، ثُمَّ سَأَلَهُ: مَا الَّذِي جَاءَ بِهِ؟

فَقَالَ: جِئْتُ إِلَى مُحَمَّدٍ لِأَنْظُرَ مَا يَقُولُ، وَ إِلَى مَا يَدْعُو؟

فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ: إِنَّهُ يُحَرِّمُ عَلَيْكَ الْأَطْيَبِينَ: الْخَمْرَ وَ الزَّانَا!

قَالَ: كَبُرْتُ، وَ مَا لِي فِي الزَّانَا مِنْ حَاجَةٍ!

قَالَ: إِنَّهُ يُحَرِّمُ عَلَيْكَ الْخَمْرَ!

قَالَ: فَمَا الَّذِي يُجِلُّ؟

«المشهوره: «بانت سعاد...» أنشدها بعد ما هجا النبي صلى الله عليه وآله والمسلمين، فأهدر دمه،
فعاد واستأمن النبي و تاب و أسلم، فخلع صلى الله عليه وآله بردته عليه. توفي سنة ٢٦ هـ. خزانه
الأدب، ج ٤، ص ١١؛ الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ٢٢٦.

١. خزانه الأدب، ج ١، ص ١٧٧.

٢. أبو الوليد، من سادات قريش في الجاهلية. عُذُّ مِنْ خُطْبَاءِ الْعَرَبِ الْمَفْؤِهِينَ وَ دَهَاثِهَا. أَدْرَكَ
الْإِسْلَامَ وَ لَمْ يُسْلَمْ، بَلْ عَادَاهُ وَ حَارَبَهُ حَتَّى قَتَلَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مَعْرَكَةِ بَدْرَ سَنَةِ ٢ هـ.
راجع: الأعلام للزركلي، ج ٤، ص ٢٠٠.

٣. أبو الحكم، عمرو بن هشام المخزومي القرشي، الذي كناه المسلمون بأبي جهل. كان من رؤساء
قريش بمكة معروفاً بالشجاعة و الدهاء و المكر. عادى الإسلام منذ نشأته و حاربه بشتى الوسائل، و كان
أكثر الكفار أذيةً لرسول الله صلى الله عليه وآله، و قد تولى قتل شميّة، و لم يزل على شركه و عناده حتّى
قتل في معركة بدر سنة ٢ هـ، و كان عمره حين قتل ٧٠ سنة. راجع: الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ٨٧.

فَجَعَلُوا يُخْبِرُونَهُ بِأَسْوِ الْأَقَاوِيلِ.

ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَنْشِدْنَا مَا قُلْتَ فِيهِ.

فَأَنْشَدَهُمْ، حَتَّى أَتَى عَلَى آخِرِهَا.

فَقَالُوا لَهُ: إِنَّكَ إِنْ أَنْشَدْتَهُ لَمْ يَقْبَلْهُ مِنْكَ! فَلَمْ يَزَالُوا بِهِ حَتَّى يَصُدُّوه١، حَتَّى قَالَ:

إِنِّي مُنْصَرِّفٌ عَنْهُ عَامِي هَذَا، وَمُتْلُوِّمٌ^٢ مَا يَكُونُ. فَانْصَرَفَ إِلَى الْيَمَامَةِ، فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا

يسيراً حَتَّى مَاتَ^٣.

وَلَيْسَ يَدْعِي هَؤُلَاءِ - وَ مِنْزِلَتُهُمْ^٤ فِي الْفَصَاحَةِ وَالْعَقْلِ مَنَزِلَتُهُمْ - [أَنْهُمْ]^٥

يَتِمَكَّنُونَ^٦ مِنْ مُسَاوَاتِهِ فِي حُجَّتِهِ، وَ يَقْدِرُونَ عَلَى إِظْهَارِ مِثْلِ مُعْجَزَتِهِ. وَ لَوْ لَمْ

يَنْهَرُهم^٧ أَمْرُهُ، وَ يُعْجِزُهم مَا ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ، لَمَا فَارَقُوا أَدْيَانَهُمْ، وَ أَعْطَوْا بِأَيْدِيهِمْ^٨!

قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا تَكُونُ الشَّهَادَةُ بِفَضْلِ الْقُرْآنِ فِي الْفَصَاحَةِ وَ عُلُوِّ مَرْتَبَتِهِ فِيهَا، رَدًّا

١. فِي الْأَصْل: «يَصُدُّونَهُ»، وَ هُوَ غَلَطٌ؛ لِمَكَانِ «حَتَّى».

٢. التَّلْوْمُ: الْإِنْتَظَارُ وَ التَّلَبُّثُ، وَ التَّنَظَّرُ لِلأَمْرِ تَرْيَدُهُ. رَاجِعٌ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ٥٥٧ (لوم).

٣. رَاجِعٌ: الْاِقْتِصَادُ لِلشَّيْخِ الطُّوسِيِّ، ص ١٧٣؛ الْخَرَائِجُ وَ الْجَرَائِجُ، ج ٣، ص ٩٩١؛ خَزَانَةُ الْأَدَبِ، ج ١،

ص ١٨٢ - ١٨٣.

٤. فِي الْأَصْل: «مَنْزِلَتُهُمْ»، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلسِّيَاقِ.

٥. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ أَضْفَانُهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ.

٦. فِي الْأَصْل: «لَمْ يَتِمَكَّنُوا»، وَ هُوَ غَلَطٌ لَفْظًا وَ مَعْنَى.

٧. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ لَعَلَّ الْأَنْسَبَ: «يُبْهَرُهُمْ»، كَمَا هُوَ فِي الذَّخِيرَةِ.

٨. قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الذَّخِيرَةِ: «فَإِنْ قِيلَ: إِذَا لَمْ يَكُنِ الْقُرْآنُ خَارِقًا لِلْعَادَةِ بِفَصَاحَتِهِ، كَيْفَ شَهِدَ لَهُ

بِالْفَصَاحَةِ مُتَقَدِّمُو الْعَرَبِ فِيهَا، كَالْوَلِيدِ بْنِ مَغِيرَةَ وَ غَيْرِهِ؟ وَ كَيْفَ انْقَادَ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ

وَ أَجَابَ دَعْوَتَهُ كِبَرَاءُ الشُّعْرَاءِ، كَالنَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ وَ لَبِيدِ بْنِ رَبِيعَةَ وَ كَعْبِ بْنِ زَهِيرٍ؟ وَ يَقَالُ: إِنَّ

الْأَعشى الْكَبِيرَ تَوَجَّهَ لِيَدْخُلَ فِي الْإِسْلَامِ، فَغَاضَهُ أَبُو جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ، وَ قَالَ: إِنَّهُ يَحْرَمُ عَلَيْكَ الْأَطْيَبِينَ:

الْخَمْرُ وَ الزَّانَا. وَ صَدَّهُ عَنِ التَّوَجُّهِ. وَ كَيْفَ يَجِيبُ هَؤُلَاءِ الْفَصَحَاءُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَبْهَرَهُمْ فَصَاحَةُ الْقُرْآنِ

وَ أَعْجَزَهُمْ؟». الذَّخِيرَةُ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، ص ٣٨٤.

على مَنْ نَفَى فصاحته جملةً، أو مَنْ لَمْ يَعْتَرِفْ بأنه منها في الذروة العليا والغاية القصوى. وليس هذا مذهب أصحاب الصرفة.

وإنما أنكر القوم^١ - مع الاعتراف له بهذا الفضل والتقدم في الفصاحة - أن يكون بينه وبين فصيح كلام العرب ما بين المعجز والممكن، والمعتاد والخارق للعادة. وليس يحتاج - ولا كل من له حظ من العلم بالفصاحة وإن قل - في المعرفة بفضل القرآن وعلو مرتبته في الفصاحة إلى شهادة الوليد بن المغيرة وأضرابه، وإن كان قد يظهر لهم^٢ من^٣ فضله ما لا يظهر لنا؛ لتقدمهم في العلم بالفصاحة. إلا أنهم لو كنتموا ما عرفوه من أمره، ولم يشهدوا به، لم يُخِلْ ذلك بالمعرفة التي ذكرناها^٤.

فأما قول الوليد بن المغيرة: «قد سمعت الخطب والشعر وكلام الكهنة، وليس هذا منه في شيء» فيحتمل أن يكون مصروفاً إلى أنه مبين لما سُمِعَ في طريقة النظم؛ لأنه لم يُعهد بشيء من الكلام مثل نظم القرآن. وقوله: «إن هذا إلا سحر يؤثر»^٥، إنما عني به ما وجد [في] نفسه؛ من تعذر

١. أي أصحاب الصرفة.

٢. في الأصل: «الها»، وهو غير ملائم للسياق، وقوله: «لتقدمهم» قرينة على صحة ما أثبتناه.

٣. في الأصل: «ولا من»، ولا وجه له في المقام.

٤. قال في الذخيرة: «قلنا: ما شهد الفصحاء من فصاحة القرآن وعظم بلاغته إلا بصحيح، وما أنكر أصحاب الصرفة علو مرتبة القرآن في الفصاحة، قالوا: ليس بين فصاحته - وإن علت - [وبين] كلام فصيح قدر ما بين المعجز والممكن، والخارق للعادة والمعتاد، فليس في طرب الفصحاء بفصاحته وشهادتهم ببراعته رد على أصحاب الصرفة». الذخيرة في علم الكلام، ص ٣٨٥.

٥. المدثر (٧٤): ٢٤.

٦. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٨٩ المُعَارَضَةُ إِذَا رَامَهَا، مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ وَقُدْرَتِهِ عَلَى ضُرُوبِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا تَعَدَّرَ عَلَيْهِ مَا كَانَ مِثْلَهُ عَلَى الْعَادَةِ مُمَكِّناً مُتَأْتِيًا، ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ سَجَرَ! وَيَكُونُ قَوْلُهُ: «إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ»، إِشَارَةً إِلَى حَالِهِ وَامْتِنَاعِ مَا امْتَنَعَ عَلَيْهِ، لَا إِلَى الْقُرْآنِ.

و هَذَا أَشْبَهَ بِالْقِصَّةِ مِمَّا تَأَوَّلَهُ السَّائِلُ. وَإِنْ كَانَ جَوَابُ مَا ذَكَرْنَاهُ وَاحْتِمَالُ الْقَوْلِ لَهُ يَكْفِي فِي الْجَوَابِ.

و أَمَّا دُخُولُ الشُّعْرَاءِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمْ فِي الدِّينِ، وَ تَصْدِيقُهُمُ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فَإِنَّمَا يَقْتَضِي أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ - مَعَ إِيَابِهِمْ وَ عِزَّةِ نَفْسِهِمْ - إِلَّا لِأَيَّةٍ ظَهَرَتْ، وَ حُجَّةٍ عُرِفَتْ. وَ أَيْ آيَةٍ أَظْهَرُ أَوْ حُجَّةٍ أَكْبَرُ مِنْ وَجْدَانِهِمْ مَا يَتَسَهَّلُ عَلَيْهِمْ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي ضُرُوبِ الْفَصَاحَةِ وَ النُّظُومِ إِذَا لَمْ يَقْصِدُوا الْمُعَارَضَةَ، مُتَعَذِّرًا إِذَا قَصَدُوا، وَ مُمْتَنِعًا إِذَا تَعَاطَوْهَا! وَ هَذَا أَبْهَرُ لَهُمْ، وَ أَعْظَمُ فِي نَفْسِهِمْ، وَ أَحَقُّ بِإِجَابِ الانْقِيَادِ وَ التَّسْلِيمِ مِمَّا يَظُنُّهُ السَّائِلُ وَ أَهْلُ مَذْهَبِهِ!

[دلالة تمكين مسيلمة من المعارضة بناءً على الصرفة]

وَ إِنْ قَالَ: إِذَا كَانَ الْخَلْقُ عِنْدَكُمْ مَصْرُوفِينَ عَنِ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ، فَكَيْفَ تَمَكَّنَ مُسَيْلِمَةُ^١ مِنْهَا؟! وَ كَلَامُهُ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُشَبَّهًا لِلْقُرْآنِ فِي الْفَصَاحَةِ، وَ لَا قَرِيبًا، فَهُوَ مُبْطَلٌ لَدَعْوَاكُمْ أَنَّ الصَّرْفَ عَامٌّ^٢ لِجَمِيعِ النَّاسِ^٣.

١. أَبُو ثَعَامَةَ الْخَنْفِي - نَسَبُهُ إِلَى بَنِي حَنِيفَةَ - الْمَشْهُورُ بِمُسَيْلِمَةِ الْكَذَّابِ بَعْدَ مَا ادَّعَى النَّبُوَّةَ. وَلَدَ بِالْيَمَامَةِ وَ نَشَأَ بِهَا، قَدَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَوَاخِرَ السَّنَةِ الْعَاشِرَةِ وَ هُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ، ثُمَّ بَعْدَ أَنْ عَادَ ادَّعَى النَّبُوَّةَ وَ الْمَشَارَكَةَ مَعَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي دَعْوَتِهِ، فَاسْتَفْحَلَ أَمْرَهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فَقَاتَلَهُ الْمُسْلِمُونَ سَنَةَ ١٢ وَ ١١ هُوَ قُتِلَ. وَ قِيلَ كَانَ عُمُرُهُ آنَذَاكَ ١٥٠ سَنَةً. رَاجِعُ: الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، ج ٧، ص ٢٢٧.

٢. فِي الْأَصْلِ: «عَامَّةً».

٣. فِي الذَّخِيرَةِ، ص ٣٨٥: «فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ لَمْ يَصْرِفَ مُسَيْلِمَةُ عَمَّا أَتَى بِهِ مِنَ الْمُعَارَضَةِ؟».

قِيلَ لَهُ: تَمَكِينُ مُسَيَّلَمَةَ الْكَذَّابِ مِمَّا ادَّعَى أَنَّهُ مُعَارَضَةٌ، مِنْ أَذَلِّ دَلِيلٍ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا فِي الصَّرْفَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُمْكِّنْ مِنَ الْمُعَارَضَةِ إِلَّا مَنْ لَا يَشْتَبِهُ عَلَى عَاقِلٍ - فَضْلاً عَلَى فَصِيحٍ - بُعْدُ مَا أَتَى بِهِ عَنِ الْفَصَاحَةِ، وَشَهَادَتُهُ بِجَهْلِهِ أَوْ اضْطِرَابِ عَقْلِهِ.

وإنما مُنِعَ مِنَ الْمُعَارَضَةِ عِنْدَنَا مِنَ الْفُصَحَاءِ مَنْ يُقَارِبُ كَلَامَهُ، وَتُشْكِلُ حَالَهُ. و لو لم يَكُنِ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَكَانَتْ [حَالُ]¹ الْفُصَحَاءِ بِأَسْرِهِمْ، فِي التَّخْلِيلَةِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُعَارَضَةِ، حَالُ مُسَيَّلَمَةَ وَأَمْثَالِهِ، لَوَجَبَ أَنْ يَقَعَ مِنْهُمْ أَوْ مِنْ بَعْضِهِمْ الْمُعَارَضَةُ؛ إِمَّا بِمَا يُقَارِبُ أَوْ بِمَا يُدَّعَى فِيهِ الْمَقَارَبَةُ، الْمُبْطَلَةُ لِلْإِعْجَازِ. وَأَنْتَ تَجِدُ هَذَا الْمَعْنَى مُسْتَوْفَى فِي الدَّلِيلِ التَّالِي لِهَذَا الْكَلَامِ²، بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى³. ٤٣/ ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: أَلَسْتَ تَعْتَرِفُ بِأَنَّ مُعَارَضَةَ الْقُرْآنِ لَمْ تَقَعْ مِنْ أَحَدٍ، وَ عَلَى هَذَا يَبْنِي جَمَاعَتُنَا دَلَالََةَ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ، عَلَى اخْتِلَافِ طُرُقِهِمْ؟ فإِذَا قَالَ: نَعَمْ.

قِيلَ لَهُ: فَكَيْفَ تَقُولُ فِي مُعَارَضَةِ مُسَيَّلَمَةَ: لَا اعْتِرَاضَ بِمِثْلِهَا؟
وإنما تَبْغِي وُقُوعَ الْمُعَارَضَةِ الْمُؤَثَّرَةِ، وَ هِيَ الْمُمَآثِلَةُ أَوْ الْمُقَارَبَةُ عَلَى وَجْهِ يَوْجِبُ اللَّبْسَ وَ الْإِشْكَالَ!
قِيلَ لَهُ: وَ عَنْ هَذِهِ الْمُعَارَضَةِ الْمُؤَثَّرَةِ صَرَفَ اللَّهُ تَعَالَى الْخَلْقَ، فَقَدْ زَالَ الطَّعْنُ بِمُسَيَّلَمَةَ.

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٢. يأتي بعد قليل في ص ١٢١.

٣. في الذخيرة، ص ٣٨٥: «قلنا: لا شيء أبلغ في دلالة القرآن على النبوة من تمكين مسيلمة من معارضته السخيفة، لأنه لو لم يكن غيره من الفصحاء الذين يقارب كلامهم ويشكل حالهم مصروفاً، لعارض كما عارض مسيلمة، فتمكين مسيلمة من معارضته دليل واضح على ما نقوله في الصرفة».

[نفي تقدّم كلام العرب على القرآن في الفصاحة]

فإن قال: فأجيزوا على هذا المذهب أن يكون في كلام العرب ما هو أفصح من القرآن!

٩١ قيل له: هذا لو أجزأه لم يقدح في إعجازه من الوجه الذي ذكرناه، بل كان أدخل له في الإعجاز. غير أننا قد علمنا بالامتحان والاستقراء أنه ليس في عالي فصيح العرب ما يتجاوز فصاحة القرآن، بل لم نجد في جميع كلامهم ما يساوي كثيراً من القرآن؛ مما تظهر^١ الفصاحة فيه خلاف ظهورها في غيره. وهذا موقوف على السبر والاختبار. وكل من كان في معرفة الفصاحة أقوى، كان بما ذكرناه أعرف.

[من الأدلة على مذهب الصرفة]

٩٣ و مما يدل على أن الله تعالى صرف فصحاء العرب عن معارضة القرآن، وحال بينهم وبين تعاطي مقابلاته:

أن الأمر لو كان بخلاف ذلك - وكان تعدد المعارضة المبتغاة والعدول عنها لعلمهم بفضله على سائر كلامهم في الفصاحة، وتجاوزته له في الجزالة - لوجب أن تقع منهم على كل حال؛ لأن العرب الذين خوطبوا بالتحدّي والتفريع، ووجهوا بالتعنيف، كانوا متى أضافوا فصاحة القرآن إلى فصاحتهم، وقاسوا كلامه بكلامهم، علموا أن المزية بينهما إنما تظهر^٢ لهم دون غيرهم؛ ممن نقص عن طبقتهم، ونزل عن درجتهم، ودون الناس جميعاً؛ ممن لا يعرف الفصاحة، ولا يأنس بالعربية.

١. في الأصل: «يظهر».

٢. في الأصل: «يظهر».

وَكَانَ مَا عَلَيْهِ دَوُو الْمَعْرِفَةِ بِقَصِيحِ الْكَلَامِ مِنْ أَهْلِ زَمَانِنَا - مِنْ خَفَاءِ الْفَرَقِ عَلَيْهِمْ بَيْنَ مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَبَيْنَ فَقَرِ الْعَرَبِ الْبَدِيعَةِ، وَكَلِمِهِمِ الْعَرَبِيَّةِ - سَابِقاً عَنْهُمْ، مُتَّفَرِّراً فِي نَفْسِهِمْ؛ فَأَيُّ شَيْءٍ /٤٤/ قَعَدَ بِهِمْ عَنْ أَنْ يُعَمِدُوا^١ إِلَى بَعْضِ أَشْعَارِهِمِ الْفَصِيحَةِ، وَالْفَاضِلِ الْمَثُورَةِ الْبَلِيعَةِ، فَيُقَابِلُوهُ بِهِ، وَيَدْعُوا أَنَّهُ مُمَائِلٌ لِفَصَاحَتِهِ، وَزَائِدٌ عَلَيْهَا، لَا سِيَّما وَخَصْمُنَا فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ يَدْعِي أَنَّ التَّحْدِيَّ وَقَعَ بِالْفَصَاحَةِ دُونَ النُّظْمِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَعَانِي الْمُدْعَاةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؟!

٩٤

فَسَوَاءٌ حَصَلَتِ الْمُعَارَضَةُ بِمَنْظُومِ الْكَلَامِ أَوْ بِمَثُورِهِ، فَمَنْ^٢ هَذَا الَّذِي كَانَ يَكُونُ الْحَكَمَ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى، وَجَمَاعَةُ الْفُصَحَاءِ أَوْ جُمْهُورُهُمْ، كَانُوا حَرْبَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَمِنْ أَهْلِ الْخِلَافِ لِدَعْوَتِهِ وَالصُّدُودِ عَنْ مَحَجَّتِهِ؛ لَا سِيَّما فِي بَدْوِ الْأَمْرِ وَأَوَّلِهِ، وَقَبْلَ أَوَانِ اسْتِقْرَارِ الْحُجَّةِ وَظُهُورِ الدَّعْوَةِ، وَكَثْرَةِ عَدَدِ الْمُوَافِقِينَ، وَتَظَافُرِ الْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرِينَ؟

وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى، فَلَوْ^٣ حَصَلَتْ فَرْدَهَا^٤ بِالتَّكْذِيبِ مَنْ كَانَ فِي حَرْبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنَ الْفُصَحَاءِ، أَمَا كَانَ اللَّبْسُ يَحْصُلُ، وَالشُّبْهَةُ تَقَعُ لِكُلِّ مَنْ لَمْ يُسَاوِهَا، [فِي الْفَصَاحَةِ]^٥ وَلَا فِي الْمَعْرِفَةِ مِنَ الْمُسْتَجِيبِينَ لِلدَّعْوَةِ وَالْمُنْحَرِفِينَ عَنْهَا مِنَ الْعَرَبِ، ثُمَّ لَطَوَائِفِ النَّاسِ جَمِيعاً؛ كَالْفُرْسِ وَالرُّومِ وَالتُّرْكِ، وَمَنْ مَاتْلَهُمْ مِمَّنْ لَا حَظَّ لَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ؟!

١. فِي الْأَصْل: «يَعْتَمِدُوا»، وَالْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ؛ لِمَكَانِ «إِلَى».

٢. فِي الْأَصْل: «وَمِنْ»، وَالْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ؛ لِلتَّفْرِيعِ عَلَى مَا قَبْلَهُ.

٣. فِي الْأَصْل: «لَوْ»، وَالْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ؛ لِلتَّفْرِيعِ عَلَى مَا قَبْلَهُ.

٤. فِي الْأَصْل: «لَرَدَّهَا»، وَالْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ؛ لِأَنَّ جَوَابَ «لَوْ» هُوَ قَوْلُهُ: «أَمَا كَانَ اللَّبْسُ يَحْصُلُ».

٥. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ أَضْفَنَاهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ، وَبِهِ يَرْتَفِعُ اضْطِرَابُ الْعِبَارَةِ.

و عند تقابل الدعاوي في وقوع المعارضة موقعها، و تعارض الأقوال في الإصابة بها مكانها، تتأكد^١ الشبهة، و تعظم المحنة، و يرتفع الطريق إلى إصابة الحق؛ لأن الناظر إذا رأى جلّ الفصحاء و أكثرهم يدعي وقوع المكافاة و المماثلة، و قوماً منهم ينكر ذلك و يدفعه، كان أحسن أحواله أن يشك في القولين، و يجوز [على]^٢ كل واحد منهما^٣ الصدق و الكذب؛ فأي شيء يبقى من المعجز بعد هذا؟! ٩٥ و الإعجاز لا يتم إلا بالقطع على تعدد المعارضة على القوم، و قصورهم عن المماثلة أو المقارنة.

و التّعذر لا يعلم إلا بعد حصول العلم بأن المعارضة لم يقع، مع توفر الدواعي و قوة الأسباب؛ فكانت حينئذ لا تقع الاستجابة من عاقل، و لا الموازنة من متدين. و ليس يحجز العرب عما ذكرناه ورع و لا حياء؛ لأننا وجدناهم لم يزعموا عن السب و الهجاء، و لم يستحيوا من القذف و الافتراء. و ليس في ذلك ما يكون حجة و لا شبهة، بل هو كاشف عن ٤٥/ شدة حنقهم، و قوة عداوتهم، و أن الحيرة قد بلغت بهم إلى استحسان القبيح الذي كانت نفوسهم تأباه و تعافه، و طباعهم تشوّه و تنفر منه! و أخرجهم ضيق الخناق و قصر الباع إلى أن أحضر أحدهم^٤ أخبار رستم و إسفنديار، و جعل يقص بها، و يوهم الناس أنه قد عارض،

١. في الأصل: «مما تتأكد»، و لا موقع لـ «مما» في المقام، و بدونها يستقيم المعنى كما لا يخفى.

٢. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٣. في الأصل «منهم»، و الأنسب ما أشتناه؛ لرجوع الضمير إلى «القولين»، إلا أن تنكف إرجاع ضمير الجمع إلى كل واحد من القائلين بهما.

٤. هو النضر بن الحارث بن علقمة القرشي، من شخصيات قريش و شجعانها في الجاهلية و ابن

وَأَنَّ الْمَطْلُوبَ بِالتَّجْدِي هُوَ الْقَصَصُ وَالْإِخْبَارُ!

وَلَيْسَ يَبْلُغُ بِهِمُ الْأَمْرُ إِلَى هَذَا وَهُمْ مُتَمَكِّنُونَ مِمَّا يَوْقِعُ الشُّبْهَةَ، وَيُضْعِفُ أَمْرَ الدَّعْوَةِ، فَيَعْدِلُوا عَنْهُ مُخْتَارِينَ، وَأَحْلَامُهُمْ وَإِنْ وَفَّرَتْ، وَغُثُولُهُمْ وَإِنْ كَمَلَتْ، وَادَّعِي أَنْهَا تَمْنَعُ أَمْثَالَهُمْ مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَى الْمُبَاهَاةِ، وَالتَّظَاهُرِ بِالْمُكَابَرَةِ، وَادَّعَاءِ مَا تَشْهَدُ أَنْفُسُهُمْ بِبُطْلَانِهِ، وَتَوْقِنُ قُلُوبُهُمْ بِفَسَادِهِ؛ فَإِنَّ الْحَالَ الَّتِي دُفِعُوا إِلَيْهَا حَالٌ تَيْسُرُ الْعَسِيرَ، وَتُصَغِّرُ الْكَبِيرَ. وَمَنْ أَشْرَفَ عَلَى الْهَوَانِ بَعْدَ الْعِزَّةِ، وَالْقُصُورِ بَعْدَ الْقُدْرَةِ، خَفَ حِلْمُهُ، وَغَزَبَ^١ عِلْمُهُ، وَرَكِبَ مَا كَانَ لَا يَرْتَكِبُهُ، وَأَقْدَمَ عَلَى مَا كَانَ لَا يُقْدِمُ عَلَيْهِ.

[فطنه العرب واتخاذهم أَلُفَّ الحِيلِ]

وَلَيْسَ يُمَكِّنُ أَحَدًا أَنْ يَدَّعِي أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ يَهْتَدِ إِلَيْهِ الْعَرَبُ، وَأَنَّهُ لَوْ اتَّفَقَ خُطُوبُهُ بِبَالِهِمْ لَفَعَلُوهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَتَّفَقْ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مِنَ الْفُطْنَةِ وَاللَّبَّائَةِ عَلَى مَا لَا يَخْفَى عَلَيْهِمْ مَعَهُ أَنْفَذُ الْكَيْدَيْنِ، وَالْأُطْفُ الْحِيلَتَيْنِ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَذْهَبُوا عَنْ الْحِيلَةِ وَهِيَ بَادِيَةٌ، وَيَعْدِلُوا عَنْ الْمَكِيدَةِ وَهِيَ غَيْرُ خَافِيَةٍ! هَذَا، مَعَ صِدْقِ الْحَاجَةِ وَقُوَّتِهَا، وَضَيْقِ الْحَالِ وَشِدَّتِهَا، وَالْحَاجَةُ تَفْتَقُ الْحِيلَةَ، وَتُبْدِي الْمَكْنُونَ، وَتُظْهِرُ الْمَصُونِ.

﴿ خَالَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. كَانَ مِنْ أَلَدِ خُصُومِ النَّبِيِّ وَالْإِسْلَامِ، وَيَقَالُ: إِنَّهُ كَانَ مَطْلَعًا عَلَى كُتُبِ الْفَرَسِ وَتَوَارِيخِهِمْ؛ إِذْ كَانَ أَكْثَرَ تِجَارَتِهِ مَعَ بِلَادِ فَارَسَ، فَكَانَ يَسْمَعُ أَخْبَارَ الْفَرَسِ وَتَوَارِيخِهِمْ وَآيَاتِهِمْ فَيَقْصُصُهَا لِقَرِيشَ وَيُرْوِيهَا فِي أُنْدِيَتِهِمْ بِمَكَّةَ، وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّ مُحَمَّدًا يَحْدُثُكُمْ بِحَدِيثِ عَادٍ وَثُمُودَ، وَأَنَا أَحَدُكُمْ بِحَدِيثِ رِسْتَمَ وَإِسْفَنْدِيَارَ وَأَخْبَارِ الْأَكَاسِرَةِ. فَكَانُوا يَسْتَمْلِحُونَ حَدِيثَهُ وَبِتَرْكُونِ اسْتِمَاعِ الْقُرْآنِ، فَنَزَلَتْ آيَاتُ عَذَابٍ فِي ذِمَّتِهِ. وَقَتْلَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ بَدْرٍ صَبْرًا. رَاجِعِ: الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَلِيِّ، ج ٨، ص ٣٣.﴾

١. عزب من بابي قتل و ضرب: غاب و خفي، فهو عازب. المصباح المنير، ص ٤٠٧ (عزب).

و هَبْ لَمْ يَفْطَنُوا لَذَلِكَ بِالْبُدِيهَةِ وَ قَبْلَ الْفِكْرَةِ، كَيْفَ لَمْ يَقْعُوا عَلَيْهِ مَعَ التَّغْلُغْلِ، وَ يَظْفَرُوا بِهِ مَعَ التَّوَصُّلِ؟! وَ كَيْفَ لَمْ يَتَّفَقُوا لَهُمْ، مَعَ فَرَطِ الذِّكَاكِ وَ جَوْدَةِ الْأَرَاءِ، مِنْ الْكِيدِ إِلَّا أَضَعَفَهُ، وَ مِنْ الْقَوْلِ إِلَّا أَسْخَفَهُ؟! وَ هَذَا مِنْ قَبِيحِ الْغَفْلَةِ الَّتِي يَنْتَزِعُ الْقَوْمُ عَنْهَا، وَ وَصَفَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِخِلَافِهَا.

وَ لَيْسَ يَرْدُ مِثْلُ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ مِنْ مُوَافِقٍ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ، وَ إِنَّمَا يَصِيرُ إِلَيْهِ مَنْ خَالَفَنَا فِي الْمِلَّةِ، إِذَا بَهَرَّتْهُ الْحُجَّةُ، وَ أَعْجَزَتْهُ الْحِيلَةُ، فَيَرْمِي الْعَرَبَ بِالْبَلَّةِ وَ الْغَفْلَةِ، وَ يَقُولُ^١: لَعَلَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ الْمُعَارَضَةَ أَنْجَعُ وَ أَنْفَعُ، وَ طَرِيقُ /٤٦/ الْحُجَّةِ أَصَوَّبُ وَ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا أَصْحَابَ نَظَرٍ وَ فِكْرٍ! وَ إِنَّمَا كَانَتْ الْفَصَاحَةُ صَنَعَتَهُمْ، وَ الْبَلَاغَةُ طَرِيقَتَهُمْ، فَعَدَلُوا إِلَى الْحَرْبِ الَّتِي هِيَ أَشْفَى لِلْقَوْمِ، وَ أَحْسَمُ لِلطَّمَعِ.

وَ هَذَا الْإِعْتِرَاضُ إِذَا وَرَدَ عَلَيْنَا، كَانَتْ كَلِمَةُ جَمَاعَتِنَا وَاحِدَةً فِي رَدِّهِ، وَ قُلْنَا فِي جَوَابِهِ: إِنَّ الْعَرَبَ وَ إِنْ لَمْ يَكُونُوا نَظَّارِينَ، فَلَمْ يَكُونُوا غَفْلَةً مَجَانِينَ، وَ فِي الْعُقُولِ كُلِّهَا - وَافِرُهَا وَ نَاقِصُهَا - أَنَّ مُسَاوَاةَ الْمُتَحَدِّي فِي فِعْلِهِ وَ مُعَارَضَتِهِ بِمِثْلِهِ، أُبْلَغُ فِي الْإِحْتِجَاجِ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ، وَ أَقْوَى فِي فُلِّ غَرْبِهِ^٢ مِنْ كُلِّ قَوْلٍ.

وَ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ تَذْهَبَ الْعَرَبُ الْأَلْبَاءُ، عَمَّا لَا يَذْهَبُ عَنْهُ الْعَامَّةُ الْأَغْيَاءُ! وَ الْحَرْبُ غَيْرُ مَانِعَةٍ مِنَ الْمُعَارَضَةِ، وَ لَا صَارِفَةٍ عَنِ الْمُقَابَلَةِ. وَ قَدْ كَانُوا يَسْتَعْمِلُونَ فِي حُرُوبِهِمْ مِنَ الْإِرْتِعَازِ مَا لَوْ جَعَلُوا^٣ مَكَانَهُ مُعَارَضَةَ الْقُرْآنِ كَانَ أَنْفَعَ لَهُمْ،

١. في الأصل: «و تقول»، و السياق لا يساعده.

٢. الفل: الكسر، و الغرب: الحدة، أي في كسر حدته. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٤١ (حدد)؛ و ج ١١، ص ٥٣٠ (فل).

٣. في الأصل: «جعلوه»، و الضمير لغو لا مرجع له.

وأجدى عليهم. مع أنه قد تقدّم قبل أوان الحرب من الزمان، ما يتسع بعضه للمعارضة، إن كانت الحرب شغلت عنها، واقتطعت دونها.

وهذا بعينه كافٍ في جواب من يعدّ كفهم عن المعارضة بما يقارب ويقع به اللبس على غيرهم؛ لأنهم لم يفتنوا لذلك، ولم يتنبهوا عليه، ولأن الحرب كانت عندهم أولى وأحرى.

على أنهم لو قدّموا المعارضة أمام الحرب، وجعلوها مكان الهجاء والسب، لم يجتمع بإزائهم من يحتاجون إلى محاربتهم، ويجتهدون في مغالبتهم، ولاستغنوا بها عن جميع ما تكلفوه من التعب، أو أكثره. وفي إطباق الكل على الإمساك عن المعارضة أكبر دليل على أنهم عنها مصروفون، وعن تعاطيها مقتطعون.

[أهم شبهات عدم وقوع المعارضة]

وإنما لم نذكر جميع ما يمكن الاعتراض به في هذا الدليل؛ مثل قولهم: فلعلّ العدول عن المعارضة، إنما كان لاستصغارهم أمره، واستبعادهم تمام مثله. وأن الأمر لما استفحل وانتظم، وتكاثر الأعوان والأصحاب، علموا أن المعارضة لا تغني، وأن الحرب أنجز، فصاروا إليها.

أو لأنهم علموا زيادة كلامهم على كلامه في معنى الفصاحة /٤٧/ وفضله في الجزالة، وأن بينهما من ذلك ما لا يكاد يخفى على أحد من الفصحاء. وأما من إقدامه على تحديهم وتريعهما ما رأوا معه أن الحزم في الإمساك عنه والعدول عن مقابلته، كما يفعل أهل التحصيل [مع] من تحداهم وقرعهم بما لا يشتهه على أحد فضلهم فيه وتقدمهم له؛ لو لا أنهم أشفقوا من أن يعارضوه، فيحصل الخلاف والتجاذب في المساواة بالمعارضة أو المقاربة، ويتردّد في ذلك الكلام،

و يَمْتَدُّ الزَّمَانُ، فَتَقَوَّى^١ شَوْكَتُهُ، وَ تَكَثَّرَ^٢ عُذَّتُهُ؛ فَخَرَجُوا إِلَى الْحَرْبِ؛ لِقَطْعِ الْمَادَّةِ.
أَوْ لِأَنَّهُمْ عَلِمُوا أَنَّ الْمُعَارَضَةَ إِنَّمَا تَكْفُ^٣ مَنْ عَلِمَ فِيهَا الْمُمَائِلَةَ أَوِ الْمُقَارَبَةَ،
و هُمُ الْعَدَدُ الْيَسِيرُ، إِذَا أَنْصَفُوا أَيْضاً مِنْ نَفْسِهِمْ، وَ لَمْ يَتَّبِعُوا أَهْوَاءَهُمْ. فَأَمَّا
طَوَائِفُ الْمُتَّبِعِينَ وَ عَامَّةُ الْمُسْتَجِيبِينَ، الَّذِينَ بِهِمُ النُّصْرَةُ، وَ فِيهِمُ الْكَثَرَةُ، مِمَّنْ لَا
يَعْلَمُ الْمُفَاضَلَةَ بَيْنَ الْفَصَاحَتَيْنِ؛ فَإِنَّ الْمُعَارَضَةَ لَا تَكْفُهُمْ^٤، وَ لَا يَرْفَعُونَ بِمِثْلِهَا
رَأْساً؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا بِالْحُجَّةِ، فَتَشَكَّكَهُمْ^٥ الشُّبْهَةُ. وَ إِنَّمَا انْقَادُوا بِالتَّقْلِيدِ
وَ حُسْنِ الظَّنِّ، أَوْ لِبَعْضِ أَغْرَاضِ الدُّنْيَا. وَ مِثْلُ هَؤُلَاءِ لَا يُفْزَعُ فِيهِمْ إِلَّا إِلَى السَّيْفِ.
لَأَنَّ^٦ هَذِهِ الْإِعْتِرَاضَاتِ وَ مَا مَائِلُهَا مَتَى صَحَّتْ، قَدَحَتْ فِي أَنْ تَرِكَ الْقَوْمَ
لِلْمُعَارَضَةِ الْمُؤَثَّرَةِ، إِنَّمَا كَانَ لِلتَّعْذُرِ. وَ إِنَّمَا وَجَّهْنَا دَلِيلَنَا هَذَا إِلَى مَنْ يَعْتَرِفُ مَعَنَا
بَأَنَّ هَذِهِ الْمُعَارَضَةَ لَمْ تَقَعْ^٧، وَ أَنَّهُمَا لَمْ تَقَعْ لِلتَّعْذُرِ، دُونَ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَعْذَارِ
الْمُدَّاعَةِ. وَ كَانَ قَصْدُنَا بِهِ إِلَى التَّعْذُرِ إِنَّمَا هُوَ لِلصَّرْفَةِ، لَا لِفَرِطِ الْفَصَاحَةِ؛ فَلَيْسَ
يَجُوزُ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَ تَجْعَلَهُ عُذْراً فِي تَرْكِ الْمُعَارَضَةِ الَّتِي أُلْزِمْنَا
وُقُوعَهَا مَنْ يُخَالِفُ فِي الصَّرْفَةِ، وَ يُوَافِقُ فِي جُمْلَةِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ رَاجِعٌ عَلَيْهِ،
وَ عَائِدٌ إِلَيْهِ.

٩٩

١. في الأصل: «فيقوى».

٢. في الأصل: «و يكثر».

٣. في الأصل: «ينبئ»، و لا محصل له في المقام، و المناسب ما أثبتناه، و قوله بعد هذا: «فإن المعارضة لا تكفهم» قرينة عليه.

٤. في الأصل: «لا يكفهم»، و الأضبط ما أثبتناه، و قوله: «بمثلها» قرينة عليه.

٥. في الأصل: «فيشككهم»، و الأوفق للقواعد ما أثبتناه.

٦. تعليل لقوله في بداية البحث: «وإنما لم نذكر جميع ما يمكن الاعتراض به في هذا الدليل».

٧. في الأصل: «لم يقع».

والجواب عن هذه الشبهة مُستَقْصَى في الكُتُب، وقد مَضَى في أثناء كلامنا في هذا الدليل^١ ما إن حُصِّلَ أَمَكَّنَ أَنْ يُسَقَطَ بِهِ جَمِيعُ هذه الشُّبُهَاتِ وَنَظَائِرِهَا.

[جواز اجتماع العقلاء الكثيرين على إنكار ما يعلمونه ضرورة]

فإن قال قائل: إنَّ العَرَبَ كانوا يَعْلَمُونَ ضَرُورَةَ فَرَقٍ ما بَيْنَ فَصِيحِ كلامهم وَفَصَاحَةِ القرآنِ؛ فكيف تَدْعُونَ مع ذلك - في شيءٍ مِنْ كلامهم - أَنَّهُ مُساوَةٌ ٤٨/، وَالجَمْعُ الكثيرُ مِنَ العُقَلَاءِ لا يَجُوزُ عَلَيْهِمُ ادِّعَاءُ ما يُضْطَرُّونَ إلى بَطْلَانِهِ^٢، وَإنكارُ ما يُضْطَرُّونَ إلى صِحَّتِهِ؟!]

و لو جازَ على الجَمَاعَاتِ مثْلُ هذا، لَمْ تُنْكَرْ أَنْ يَسْأَلَ إنسانٌ بِمَدِينَةِ السَّلامِ عَنِ الجِسْرِ^٣، وَ يَسْتَرْشِدَ إِلَيْهِ، فَيُخْبِرَهُ جَمِيعُ أَهْلِهَا أَوْ جُمُهورُهُمْ بِأَنَّهُ في خِلافِ جِهَتِهِ، أَوْ يَحْدُوثُهُ وَجُودُ الجِسْرِ جُمْلَةً؛ وَإِذا اسْتَحَالَ هذا، فالأَوَّلُ مثْلُهُ.

قِيلَ لَهُ: هذه الدَّعْوَى عَلَى النَّاسِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا [هي] مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَ [قد]^٤ جَعَلُوهَا أَسْأً وَ عِمَاداً، وَ هي مع ذلك غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَ لا خَافِيَةَ الفِسادِ.

وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَجْتَمَعَ العُقَلَاءُ الكَثِيرُونَ عَلَى إنكارِ ما يَعْلَمُونَهُ ضَرُورَةً، وَ الإِخبارِ بما يَعْلَمُونَ خِلافَهُ ضَرُورَةً، إِذا اجْتَلَبُوا بِذلك نَفْعاً، أَوْ دَفَعُوا بِهِ ضَرراً؛

١. المتقدّم في ص ١٢١.

٢. أي ما يعلمون بطلانه بدهاة و ضرورة.

٣. يشق نهر دجلة مدينة السلام بغداد و يقسمها إلى نصفين: الجانب الغربي و يُسمّى بالكرخ، وَ الجانب الشرقي و يُسمّى بالرصافة، وَ كان ارتباط الجانبين بجسرٍ ورد ذكره في كتب التاريخ وَ الخطط، وَ قد أشار إليه علي بن الجهم في رائيته المشهورة:

عيون المَهْما بين الرصافة وَ الجسر جَلْبَيْنَ الهَوَى مِنْ حَيْثُ أَدْرِي وَ لا أَدْرِي

٤. ما بين المعقوفين في الموضوعين أضفناه لمقتضى السياق.

١٠٠ لَأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ بَعْضَ السَّلَاطِينِ الظَّالِمَةِ لَوْ بَحَثَ عَنْ أَمْوَالِ رَعِيَّتِهِ، وَارَادَ مَعْرِفَةَ أَحْوَالِهِمْ؛ لِيُغْلِبَهُمْ عَلَيْهَا وَيَسْلُبَهُمْ، فَاسْتَدْعَى أَهْلَ بَلَدَةٍ وَفِيهِمُ الْكَثْرَةُ الَّتِي تَمْنَعُ مِنَ التَّوَاطُّؤِ، ثُمَّ سَأَلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى انْفِرَادٍ عَنْ حَالِهِ فَطَالَبَهُ بِمَالِهِ، لَكَذَّبَهُ فِيهِ، وَلَمَّا صَدَّقَهُ عَنْهُ، وَلاَ مَتَنَعَ مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَيْهِ وَإِرْشَادِهِ إِلَيْهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَكَانَهُ، وَ يَقِفُ عَلَى مَبْلَغِهِ. وَلَكَانَ شُحُّ الْقَوْمِ بِالْمَالِ وَإِشْفَاقُهُمْ عَلَيْهِ، يَقُومُ مَقَامَ التَّوَاطُّؤِ وَالِاتِّفَاقِ^١.
إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ يَجُوزُ - قِيَاسًا عَلَى ذَلِكَ - أَنْ يُخْبِرُوا بِخَبَرِ وَاحِدٍ لَهُ صِیْغَةٌ وَاحِدَةٌ، مِنْ غَيْرِ مَوَاطَأَةٍ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ تُفَرِّقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ لِكَذْبِهِ^٢؛ وَتُوجِبُ حَاجَةَ أَحَدِهِمَا إِلَى الْمَوَاطَأَةِ، وَاسْتِغْنَاءِ الْآخَرِ عَنْهَا.

و فِي هَذَا كَلَامٌ كَثِيرٌ قَدْ أَحْكَمَهُ أَصْحَابُنَا الْإِمَامِيَّةُ فِي مَوَاضِعَ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ الْكِتْمَانِ وَالْإِخْبَارِ، وَ مَا يَحْتَاجُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى تَوَاطُّؤٍ وَ مَا لَا يَحْتَاجُ؛ فَلِذَلِكَ اقْتَصَرْنَا عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَ هِيَ كَافِيَةٌ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا جَازَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ فِي الْجَمَاعَةِ الَّتِي يَسْأَلُهَا^٣ السُّلْطَانُ عَنْ أَمْوَالِهَا، فَكَتَمْتُهَا، أَوْ تَدَّعِي فِيهَا مَا يُعْلَمُ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يُخْبِرُ عَنْ مَالِهِ، فَإِذَا كَذَّبَ فِي الْخَبَرِ عَنْهُ فَإِنَّمَا كَذَّبَ فِي غَيْرِ مَا كَذَّبَ الْآخَرُ فِيهِ.

و مُخْبِرَاتُ أَخْبَارِهِمْ مُخْتَلِفَةٌ، وَإِذَا اخْتَلَفَتْ جَازَ هَذَا فِيهَا، وَفَارَقَتْ الْإِخْبَارَ عَنِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَكِتْمَانِهِ.

و ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الِاسْتِدْرَاكَ لَا يُغْنِي /٤٩/ فِي دَفْعِ كَلَامِنَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَيْضًا أَنْ يَدَّعِي كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْفُصَحَاءِ فِي بَعْضِ الْكَلَامِ أَنَّهُ مُعَارِضَةٌ لِلْقُرْآنِ، وَ يَكُونُ مَا

١. راجع: الشافعي، ج ٢، ص ١٧٤.

٢. كذا في الأصل.

٣. في الأصل: «يسلبها»، و ما أثبتناه هو المناسب للسياق.

يَدْعِي الواحدُ منهم أنه مُعَارَضَةٌ غَيْرَ الَّذِي ادَّعَى الْآخَرُ ذَلِكَ فِيهِ. وَلَا يَمْنَعُ كَثَرَتُهُمْ مِنْ هَذِهِ الدَّعْوَى؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُخْبِرُوا عَنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ.

١٠١ على أَنَّهُ لَوْ قَدَّرْنَا أَنَّ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ - الَّتِي وَصَفْنَا حَالَهَا وَكَثَرَتَهَا - نَبِيًّا أَوْ رَجُلًا صَالِحًا يَتَّفِقُونَ عَلَى وِلَايَتِهِ وَتَعْظِيمِهِ، وَيَتَدَيَّنُونَ بِدَفْعِ الْمَكَارِهِ عَنْهُ، وَأَنَّ بَعْضَ الظَّالِمِينَ جَمَعَهُمْ وَسَأَلَهُمْ عَنْ مَكَانِهِ، وَغَلَبَ فِي ظُنُونِهِمْ أَنَّهُمْ إِنْ ذَكَرُوا عَلَى مَوْضِعِهِ قَتْلَهُ، لَعَلِمْنَا أَنَّهُمْ لَا بُدَّ أَنْ يُنْكِرُوا مَعْرِفَةَ مَكَانِهِ، وَيَمْتَنِعُوا مِنَ الْإِرْشَادِ إِلَيْهِ؛ وَإِنْ قَوِيَ فِي نَفْسِهِمْ أَنَّ النَّبِيَّ أَوْ الصَّالِحَ لَا يَنْجُو مِنْ يَدِ هَذَا الظَّالِمِ، وَأَنَّهُ لَا يَنْتَهِي عَنِ الْبَحْثِ عَنْهُ وَالتَّنْقِيرِ^١ عَنْ مَكَانِهِ إِلَّا بَأَن يُخْبِرُوهُ بِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ عَنْ بَلَدِهِمْ، وَبُعَدَ عَنْهُمْ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَيْضًا أَنْ يُخْبِرَهُ الْجَمَاعَةُ بِذَلِكَ؛ فَقَدْ جازَ عَلَى الْجَمَاعَةِ الْكَثِيرَةُ أَنْ تَدْعِيَ^٢ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ مَا يُعْلَمُ خِلَافُهُ، وَتَكْتُمَ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ الَّذِي تَقِفُ عَلَى مَكَانِهِ.

فَأَمَّا التَّشْنِيعُ بِكِتْمَانِ الْجِسْرِ، فَإِنَّمَا يَبْعُدُ كِتْمَانُ مِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَاعِيَ يَدْعُو إِلَيْهِ. وَلِشُهْرَةِ مَكَانِ الْجِسْرِ أَيْضًا، وَأَنَّهُ مِمَّا يَظْهَرُ عَلَيْهِ بِأَهْوَنِ سَعْيٍ وَأَيْسَرِ أَمْرٍ. وَلِكثَرَةِ عَدَدِ الْمُخْبِرِينَ عَنْهُ وَالْعَارِفِينَ بِهِ. وَما يَكُونُ الْكِتْمَانُ نَافِعًا لِيُخْبِرَهُ وَما حِجًّا لِأَثَرِهِ لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَلَكِنْ لَيْسَ يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ لِأَهْلِ الْبَلَدِ فِي أَحَدِ جَانِبَيْهِ ذَخَائِرُ جَمَّةٌ، وَوَدَائِعُ وَتِجَارَاتٌ كَثِيرَةٌ وَبَضَائِعُ، وَيَقْصِدُهُمْ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ بَعْضُ الْجَائِرِينَ؛ فَيَسْأَلُهُمْ عَنْ مَكَانِ الْجِسْرِ لِيَعْبُرَ عَلَيْهِ، فَيَحْوزَ أَمْوَالَهُمْ. وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ

١. التنقيير عن الأمر: البحث عنه. الصحاح، ج ٢، ص ٨٣٦ (نقر).

٢. في الأصل: «يدعي»، والمناسب ما أثبتناه، وهكذا الكلام في «تكتّم» و«تقف»، وهما في الأصل: «يكتّم» و«يقف».

سؤاله لذلك لا غيره، وأنه لا يجدُ مُخْبِراً عَنِ الجسرِ سِوَاهُمْ. وليس مِمَّنْ يَطُولُ مقامه بينهم فيَقِفَ على مكانه بنفسه أو ببعض أصحابه، فلا بُدَّ أن يتلقاه^١ جميعهم بالجُحود والإنكار؛ سواء أفرَدَ كُلَّ واحدٍ منهم بالسؤال، أو صَمَّه إلى غيره. بل هؤلاء - و حالُّهم هذه - مُلَجَّنون إلى الكتمان وترك الاعتراف.

و إذا جازَ هذا على الجماعاتِ الكثيرةِ على وجهٍ من الوجوه، فقد بَطُلَ ما اعترَضَ به السائل / ٥٠/ و زالتْ شناعتهُ.

وبعدُ، فقد قالَ القَوْمُ للنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا»^٢ وَهُمْ يَعْلَمُونَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ضَرُورَةَ خِلَافِ ذَلِكَ، وَ يَعْلَمُونَ أَيْضاً أَنَّ كُلَّ سَامِعٍ لِهَذَا الْكَلَامِ مِنَ الْفُصَحَاءِ يَعْلَمُ كَذِبَهُمْ فِيهِ. وَ لَمْ يَمْنَعَهُمْ - وَ هُمْ كَثِيرٌ - الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ مِنْ ادِّعَاءِ خِلَافِهِ، فَكَذَلِكَ [لَمْ] ^٣ يَمْنَعُهُمْ عِلْمُهُمْ بِفَضْلِ فَصَاحَةِ الْقُرْآنِ عَلَى فَصَاحَتِهِمْ، مِنْ أَنْ يَدَّعُوا فِي بَعْضِ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ مُمَاتِلٌ لَهُ، بَلْ إِذَا جازَ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلُ - وَ لَيْسَ مِمَّا يَدْخُلُ بِهِ شُبْهَةٌ عَلَى أَحَدٍ - كَانَ الثَّانِي أَوْلَى بِالْجَوَازِ وَ أَحَرَى، وَ هُوَ مِمَّا يُوقِعُ كُلَّ شُبْهَةٍ، وَ يُوْجِبُ كُلَّ شَكٍّ. وَ هَذَا بَيِّنٌ لَنَاظِرٍ.

فإن قالَ: هذا القولُ - وَ هُوَ: «لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا» - إِنَّمَا قالَهُ أُمِّيَّةٌ بَنُ خَلَفِ الْجُمَحِيِّ^٥، وَ الْوَاحِدُ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْإِخْبَارُ بِمَا يُضْطَرُّ إِلَى خِلَافِهِ، إِذَا فَرَطَ غَضَبُهُ،

١. في الأصل: «يتلقاهم»، و الأنسب ما أثبتناه، و الضمير يرجع إلى «بعض الجائرين».

٢. الأنفال (٨): ٣١.

٣. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٤. في الأصل: «قال».

٥. أُمِّيَّة بن خلف بن وهب الجُمَحِيُّ القرشي، من سادات قریش و جبابرتها في الجاهلية، و أحد

و قَوِيَتْ عَصِيَّتُهُ. و ليس كذلك الْجَمَاعَاتُ الْكَثِيرَةُ، وَ كَلَامُنَا إِنَّمَا هُوَ عَلَى جَمِيعِ
الْفُصَحَاءِ الَّذِينَ لَا يَجُوزُ هَذَا عَلَيْهِمْ!

قِيلَ لَهُ: إِنْ كَانَ قَائِلُ هَذَا هُوَ أُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ الْجُمُعِيِّ - حَسَبَ مَا ذَكَرْتُ - فَمَا
رَأَيْنَا أَحَدًا مِنَ الْفُصَحَاءِ كَذَبَهُ وَلَا بَكَّتَهُ^١، وَ قَدْ سَمِعُوا كَلَامَهُ وَ اتَّصَلَ بِهِمْ!
وَ الْإِمْسَاكُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ وَ إِظْهَارُ الرِّضَا، يَقُومُ مَقَامَ الْمُشَارَكَةِ فِي الدَّعْوَى
وَ التَّصْدِيقِ لَهَا؛ فَأَلَّا وَقَعَتِ الْمُعَارَضَةُ أَيْضًا مِنْ أَحَدِهِمْ لِقُوَّةِ الْغَضَبِ وَ الْعَصِيَّةِ؟
فَإِنَّ جَمِيعَ الْفُصَحَاءِ حِينَئِذٍ كَانُوا يُمَسِّكُونَ عَنْ تَكْذِيبِهِ وَ الرَّدِّ عَلَيْهِ، وَ يُظْهِرُونَ
الرِّضَا بِفِعْلِهِ وَ التَّصْدِيقَ لِقَوْلِهِ، كَمَا أَمْسَكُوا عَنْ أُمَيَّةَ بْنِ خَلْفٍ، وَ هُمْ مُضْطَرُّونَ إِلَى
تَكْذِيبِهِ وَ بَهْتِهِ.

١٠٣

و بَعْدُ، فَلَمْ يَلْزَمْ أَنْ تَقَعَ الْمُعَارَضَةُ مِنْ سَائِرِ الْفُصَحَاءِ حَسَبَ مَا ظَنَنْتَ، وَ إِنَّمَا
الزَّمْنَا وَقُوعَهَا فِي الْجُمْلَةِ. وَ خُصُّوْمُنَا إِنْ أَحَالُوا عَلَى الْجَمْعِ الْكَثِيرِ، الَّذِينَ لَا يَجُوزُ
عَلَيْهِمُ التَّلَاقِي وَ التَّوَاطُّؤُ وَ الْإِخْبَارُ بِمَا يُضْطَرُّونَ إِلَى بُطْلَانِهِ، فَهُمْ يُجِيزُونَ ذَلِكَ
عَلَى الْفَقْرِ وَ الْجَمَاعَةِ الَّتِي يَصِحُّ^٢ فِي مِثْلِهَا التَّوَاطُّؤُ؛ فَكَيْفَ لَمْ تَقَعَ الْمُعَارَضَةُ مِنْ
عِدَّةٍ هَذِهِ صِفَتُهُمْ؟

[اختلاف الفصحاء في درجات الفصاحة]

فَإِنْ عَادَ السَّائِلُ إِلَى أَنْ يَقُولَ: لَوْ عَارَضَ مِثْلُ هَؤُلَاءِ بِمَا لَا يُمَاتِلُ فِي الْحَقِيقَةِ، لَمَا
وَافَقَهُمُ الْبَاقُونَ مِنَ الْفُصَحَاءِ، وَ لَا أَمْسَكُوا عَنْ تَكْذِيبِهِمْ!

«رؤوس الشُّرَكَ وَ الضَّلَالُ الَّذِينَ عَارَضُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلُهُ وَ حَارِبُوهُ. أُسْرُ فِي وَقْعَةٍ بَدْرٍ

وَ تَوَلَّى قَتْلَهُ بِلَالٌ وَ خُبَيْبٌ. رَاجِعُ: الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، ج ٢، ص ٢٢.

١. التَّبَكُّيتُ، التَّعْيِيرُ وَ التَّقْيِيقُ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٥٨ (بَكَت).

٢. فِي الْأَصْلِ: «نَصَحَ».

قُلْنَا لَهُ^١: فَقَدْ أَظْهَرُوا مُوَافَقَةَ أُمِّيَّةَ بْنِ خَلْفٍ الْجُمَحِيِّ ٥١/ وَاُمْسَكُوا عَنْ تَكْذِيبِهِ.

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تُرِيدَ: مَا كَانَ يُمْسِكُ عَنْهُمْ مَنْ كَانَ فِي جِهَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَهَذَا مَا قَدَّمْنَا فِيهِ التَّمَاتُّلَ.

عَلَى أَنَّا لَوْ طَالَبْنَاكَ - أَيُّهَا السَّائِلُ - بِالذَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ عِدَّةَ الْفُصَحَاءِ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ فَضْلَ فَصَاحَةِ الْقُرْآنِ عَلَى فَصَاحَتِهِمْ، وَخُرُوجَهُ عَنْ عَادَتِهِمْ، كَانَتْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كَثِيرَةً، يَسْتَحِيلُ فِي مِثْلِهَا التَّوَاطُّؤُ؛ لِأَتَعْبَنَّاكَ أَوْ أَعْجَزْنَاكَ؛ لِأَنَّ الْفُصَحَاءَ وَإِنْ عَلِمْنَا وَفُورَهُمْ فِي أَزْمَانِ التَّحَدِّيِّ وَظُهُورِهِمْ، فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ جَادَ فِي الْفَصَاحَةِ طَبْعُهُ، وَعَلَتْ مَنَزِلَتُهُ، وَتَصَرَّفَ فِي الشَّرِّ وَالنَّظْمِ، يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّا نَرَى فِي زَمَانِنَا وَفِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ هَذِهِ صِفَتُهُ، وَهُوَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ وَفَصِيحِ كَلَامِ الْعَرَبِ فِي الْفَصَاحَةِ. وَمَا لَا يَزَالُ يُقَالُ فِي مِثْلِ هَذَا؛ مِنْ أَنَّ أَوْلَئِكَ كَانُوا عَلَى الْفَصَاحَةِ مَطْبُوعِينَ، وَمِنْ عَادَتِهِمْ لَهَا مُكْتَسِبِينَ، لَا يُغْنِي شَيْئاً؛ لِأَنَّ الْقَوْمَ وَإِنْ كَانُوا مَطْبُوعِينَ عَلَى الْفَصَاحَةِ، فَقَدْ كَانُوا يَتَفَاضِلُونَ فِيهَا تَفَاضُلاً شَدِيداً؛ فَلَيْسَ يُنْكَرُ أَنْ يَنْتَهِيَ بِهِمُ التَّفَاضُلُ إِلَى أَنْ يَكُونَ الْفَاضِلُ مِنْهُمْ هُوَ الَّذِي يَعْلَمُ مَزِيَّةَ فَصَاحَةِ الْقُرْآنِ وَفَضِيلَتِهِ، وَالْمَفْضُولُ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مَطْبُوعاً. وَكَمَا افْتَرَقُوا فِي الْمَنْزِلَةِ وَالطَّبَقَةِ مَعَ اتِّفَاقِهِمْ فِي الطَّبَعِ، فَكَذَلِكَ^٢ يَفْتَرِقُونَ فِي هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ وَإِنْ اتَّفَقُوا فِي الطَّبَعِ.

فَإِنْ قَالَ: فَلَعَلَّ أُمِّيَّةَ بْنَ خَلْفٍ لَمْ يُرِدْ بِقَوْلِهِ: «لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا»^٣ الْمُمَاتَلَةَ

١. فِي الْأَصْلِ: «لَهُمْ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «وَكَذَلِكَ»، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِلتَّفَرِيعِ عَلَى مَا قَبْلَهُ.

٣. الْأَنْعَالُ (٨): ٣١.

في الفصاحة، وإنما أرادَ مثلهُ في بعض الوجوه التي يَتِمَكَّنُ فيها من مُساوَاتِهِ، وهذا يُسْقِطُ الاحتجاجَ بقوله.

قيلَ له: كيفَ يُريدُ ذلكَ وهو يَعْلَمُ ضرورةً - وكُلُّ مَنْ سَمِعَ التَّحْدِيَّ أوِ انْصَلَ به خَبْرُهُ - الغَرَضُ^١ فيه، وأنهم دُعوا إلى الإتيانِ بِمِثْلِ القرآنِ في الفصاحة، أو في النِّظْمِ والفصاحةِ معاً، حَسَبَ ما نَصَرْنَاهُ^٢!

و هذا القولُ إِنما وَقَعَ منه عندَ التَّقْرِيعِ بِالْقُرْآنِ والمُطالَبَةِ بِفَعْلٍ مِثْلِهِ، فليسَ يَكُونُ إِلَّا مُطابِقاً لِمَعْنَى التَّحْدِي.

ولئن جازَ أن يوردَ ذلكَ على سَبِيلِ التَّمويهِ والتَّلبِيسِ؛ فيُطْلَقَ هذا اللَّفْظُ الَّذِي ظاهِرُهُ يَدُلُّ على ادِّعاءِ التَّمَكُّنِ مِنَ الإتيانِ بِمِثْلِهِ في الوجهِ الذي وَقَعَ ٥٢/ التَّحْدِي به، ولا يُريدُ هذا، بل يُضْمِرُ شيئاً آخَرَ ما اقْتَضَاهُ التَّحْدِي، [جاز]^٣ أيضاً أن يدَّعِي هو أو غيره من العرب - في بعضِ الكلامِ الفصيحِ - أنه مُعارِضَةٌ للقرآن؛ وإن لم يَكُنْ مُماثِلاً في الحقيقةِ ولا مُقارِباً، ويُضْمِرُ أنَّ ما ادَّعَى ذلكَ فيه مِثْلٌ للقرآنِ مِنْ بعضِ الوجوهِ التي يُساوي القرآنُ فيها غَيْرَهُ مِنَ الكلامِ، ممَّا لم يَتَوَجَّهْ التَّحْدِي والتَّقْرِيعُ به.

وقد فَعَلَ قَريباً من هذا النَّضْرُ بنُ الحارثِ؛ فَإِنَّهُ ادَّعَى مُعارِضَةَ القرآنِ بأخبارِ رُسْتَمَ وإسْفَنْدِيَارَ، وأوْهَمَ أَنَّ التَّحْدِيَّ وَقَعَ بِالْقَصَصِ والإخبارِ عن الأُمَمِ السَّالِفَةِ والقُرُونِ الغابِرةِ، ولم يَمْنَعَهُ عِلْمُهُ - بأنَّ الَّذِي أتى به ليسَ

١. في الأصل: «الفرض» بالفاء، والصحيح ما أثبتناه بقرينة ما بعده وقوله فيما يأتي بُعيد هذا: «ظاهر لكل من عرف الغرض بالتحدي بالقرآن».

٢. تقدم في ص ٥٤ - ٥٥.

٣. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

بمُعَارَضَةٍ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْفُصَحَاءِ - مِنْ الْإِقْدَامِ عَلَى دَعْوَاهُ.

وَإِذَا جَازَ أَنْ يُعَارِضَ النَّضْرُ بْنُ الْحَارِثِ بِمَا لَيْسَ بِمُعَارَضَةٍ لِلْقُرْآنِ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْعُقَلَاءِ - فَصِيحاً كَانَ أَوْ أَعْجَمِيّاً - مِنْ حَيْثُ لَمْ يُطَاقِ مَا أَتَى بِهِ مِنْ مَعْنَى التَّحْدِي الْمَعْلُومِ ضَرُورَةً، جَازَ أَيْضاً أَنْ يُعَارِضَ غَيْرُهُ مِنَ الْقَوْمِ بَبَعْضِ الشَّعْرِ الْفَصِيحِ، أَوْ الْكَلَامِ الْبَلِيغِ، وَيَدَّعِي فِيهِ الْمُمَازَّةَ فِي الْوَجْهِ الْمَقْصُودِ بِالتَّحْدِي، وَيَكُونُ هَذَا الْمُعَارِضُ أَعْدَرَ عِنْدَ النَّاسِ مِنَ النَّضْرِ بْنِ الْحَارِثِ، وَامْرُؤُهُ أَقْرَبَ إِلَى اللَّبْسِ وَالِاشْتِبَاهِ؛ لِأَنَّهُ بَهْتَةٌ وَكَذِبَةٌ لَا يَظْهَرُ إِلَّا لِأَهْلِ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا فِي الْفَصَاحَةِ أَوْ لَجَمَاعَتِهِمْ، حَسَبَ مَا يَقْتَرِحُهُ خُصُومُنَا.

وَالنَّضْرُ بْنُ الْحَارِثِ كَذِبُهُ ظَاهِرٌ لِكُلِّ مَنْ عَرَفَ الْغَرَضَ بِالتَّحْدِي بِالْقُرْآنِ، وَهُمْ الْعَرَبُ وَالْعَجَمُ جَمِيعاً. وَهَذَا يُؤَكِّدُ الْقَوْلَ بِالصَّرْفَةِ وَيُوضِّحُهُ.
فَإِنْ قَالَ: كَيْفَ لَمْ يُصَرِّفِ النَّضْرُ بْنُ الْحَارِثِ عَمَّا ادَّعَاهُ مِنَ الْمُعَارَضَةِ، وَصَرِّفَ غَيْرُهُ مِنَ الْفُصَحَاءِ؟

قِيلَ لَهُ: هَذَا مِمَّا قَدْ تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنْهُ عِنْدَ الْإِعْتِرَاضِ بِمُسَيْلَمَةَ^١.
وَإِنَّمَا صَرِّفَ عِنْدَنَا عَنِ الْمُعَارَضَةِ مَنْ يَحْصُلُ بِمُعَارَضَتِهِ بَعْضُ الشُّبْهَةِ، وَلِهَذَا لَمْ يُمَكَّنْ أَحَدٌ مِنَ الْفُصَحَاءِ مِنْ مُعَارَضَتِهِ، مِمَّا لَهُ مَعَ طَرِيقَتِهِ فِي النِّظْمِ أَدْنَى فَصَاحَةٍ؛ مِنْ حَيْثُ جَازَ أَنْ يَقَعَ عِنْدَ ذَلِكَ الشُّبْهَةُ لِمَنْ لَا قُوَّةَ لَهُ فِي الْعِلْمِ بِالْفَصَاحَةِ. فَأَمَّا مَنْ لَا شُبْهَةَ عَلَى أَحَدٍ بِمُعَارَضَتِهِ، وَلا شَكَّ لِعَاقِلٍ فِي امْرِهِ، فَلَيْسَ فِي صَرْفِهِ فَائِدَةٌ، بَلْ تَمْكِينُهُ مِنْ فِعْلِهِ بُرْهَانٌ عَلَى أَنَّ غَيْرَهُ مَصْرُوفٌ عَنِ الْمُعَارَضَةِ، إِذْ لَوْ كَانَتْ ٥٣/ حَالُهُ فِي التَّخْلِيَةِ كَحَالِهِ، لَسَاوَاهُ فِي الْإِتْيَانِ بِالْمُعَارَضَةِ.

و قد قلنا - في الردّ على مَنْ ذَهَبَ في إعجازِ القرآنِ إلى خَرْقِ العادةِ بِفَصَاحَتِهِ،
و نَسَبَ تَعَذُّرَ الْمُعَارَضَةِ إلى أَنَّ اللهَ تعالى لم يُجِرِ العادةَ بِفِعْلِ الْعُلُومِ الَّتِي يُتِمَكَّنُ
بِهَا مِنْ مِثْلِهِ - قولاً كافياً، و أوردنا على أَنْفُسِنَا مِنَ الزِّيَادَاتِ و الْمَسَائِلِ مَا لَا نَشُكُّ
فِي أَنَّهُ لَمْ يَخْطُرْ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْمَذْهَبِ بِإِلٍ.

١٠٦

و الْحَقُّ - بِحَمْدِ اللَّهِ - لَا يَزِدَادُ عَلَى الْبَحْثِ وَ شِدَّةِ الْفَحْصِ إِلَّا قُوَّةً وَ وُضُوحاً،
و الْبَاطِلُ لَا يَلْبَثُ أَنْ يَنْهَتِكَ سِتْرُهُ، وَ يَظْهَرُ أَمْرُهُ.

و نَحْنُ الْآنَ رَادُّونَ عَلَى الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى الَّتِي حَكَيْنَاهَا؛ لِإِخْلَاصِ الْقَوْلِ
بِالصَّرْفَةِ، وَ تَكْمُلِ فِي صِحَّتِهِ الْحُجَّةُ، وَ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى نَسْتَمِدُّ الْمَعُونَةَ وَ حُسْنَ
التَّوْفِيقِ.

[في بيان سائر المذاهب في جهة إعجاز القرآن و الرد عليها^١]

[المذهب الأول: إعجاز القرآن في نظمه]

أما المذهب الذي حكاه أبو القاسم البلخي^٢ عن جماعة المعتزلة، و قواه و نصره [فباطل؛ لما قال فيه]^٣ من أن نظم القرآن و تأليفه يستحيلان من العباد؛ كاستحالة إحداث الأجسام، و إبراء الأكمة و الأبرص^٤.
و لو لا ذلك لجاز أن يلحق هذا القول بالمذهب الأول، و إن كان لم يصرح به؛ لأن من بدأنا بذكرهم لا يمتنعون من القول بأن القرآن غير مقدور للعباد، على

١. تقدم الكلام حول إبطال كون إعجاز القرآن بفصاحته، و الآن يقوم المصنف بإبطال سائر الوجوه المدعاة على ذلك.

٢. أبو القاسم عبد الله بن أحمد الكعبي البلخي، نشأ في بغداد، و انتسب إلى حلقة أبي الحسين الخياط مدة طويلة. يعد البلخي من منظري المعتزلة و أنتمتها و قد بنى آراء خاصة و تبعه جماعة اشتهروا بالكعبية. و له مصنفات عديدة في الدفاع عن مذهبه. توفي سنة ٣١٧ أو ٣١٩ هـ. الأنساب للسمعاني، ج ١١، ص ١٢٢؛ وفيات الأعيان، ج ٣، ص ٤٥، الرقم ٣٣٠؛ معجم الأدباء، ج ٤، ص ١٤٩١، الرقم ٦٣٤.

٣. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، و به يستقيم المعنى. و يؤيده ما نقلناه بعد هذا عن الذخيرة.

٤. قال المصنف في الذخيرة، ص ٤٠٠: «و أما مذهب البلخي فباطل، لأنه قال: إن نظم القرآن و تأليفه مستحيلان من العباد، كاستحالة إحداث الأجسام و إبراء الأكمة و الأبرص».

التأويل الصحيح. و هم أيضاً يدفعون أن يكون هناك منع أو عجز عن المعارضة؛
 حسب ما حكى أبو القاسم، غير أن التأكيد بالمقال الذي ذكره يمنع من ذلك.
 والذي يبطّل هذا المذهب: أن القرآن لا نظم له ولا تأليف على الحقيقة، وإنما
 تُستعار^١ هذه اللفظة في الكلام؛ من حيث حدث بعضه في أثر بعض، فشبه لذلك
 بتأليف الجواهر.

١٠٨

و إذا لم يكن في الكلام معنى زائد على ذوات الحروف، فكيف يصح أن يتعلّق به
 قدرة أو عجز، حتى يقال: إن تأليف القرآن يستحيل من العباد كاستحالة كذا وكذا؟^٢
 فأما الحروف: فهي - أجمع - في مقدورنا، و من قدر على بعض أجناسها، فلا
 بد أن يكون قادراً على سائرها. و الكلام كلّ - فصيح - وأعجميه - يتركّب من
 حروف المعجم التي يقدر على جميعها كلّ قادر على الكلام. و إذا كانت ألفاظ
 القرآن غير خارجة عن حروف المعجم التي نقدر عليها، لم يصحّ قول من جعله
 مستحيلاً منّا كاستحالة الأجسام و غيرها من الأجناس التي لا ٥٤/ يقدر
 المحدثون عليها^٣!

فإن قال قائل: ما أنكرتم أن المراد بقول من جعل النظم مستحيلاً منّا، غير ما
 ظننتموه من أن هناك معنى غير الحروف حسب ما يجب في تأليف الجواهر، وأن

١. في الأصل: «يستعار».

٢. قال في الذخيرة، ص ٤٠٠: «و إذا كان القرآن لا نظم له على الحقيقة ولا تأليف، وإنما يستعار فيه
 هذا اللفظ من حيث حدث بعضه في أثر بعض، تشبيهاً بتأليف الجواهر، فكيف يصحّ أن يقال:
 تأليف القرآن مستحيل؟».

٣. قال في الذخيرة، ص ٤٠٠: «و أمّا الحروف فهي كلّها في مقدورنا، و الكلام يتركّب من حروف
 المعجم التي يقدر عليها كلّ قادر على الكلام، و ألفاظ القرآن غير خارجة من حروف المعجم التي
 يقدر عليها كلّ متكلم».

يَكُونُ المرادُ بذلك وقوعه على هذا الترتيبِ وهذا الوجه من الفصاحة^١، [و] هو المُستَحِيلُ منّا، مِنْ غيرِ إشارةٍ إلى نَظْمٍ في الحقيقة - هو غَيْرُهُ - أو تَأْلِيفٍ. ولذلك تَعَذَّرَ^٢ الشَّعْرُ على المُفَحِّمِ، والفصاحةُ على الأَلَكَنِ، وإنْ كانا قَادِرَيْنِ على جَمِيعِ أجناسِ الحُرُوفِ^٣.

ولو كانَ ما ذَكَرْتُمُوهُ - مِنْ أَنَّ الحُرُوفَ إذا كانت مَقْدُورَةً لِكُلِّ أَحَدٍ، ولم يُرْجَعْ بالكلامِ إلّا إليها، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ ضُرُوبِهِ مَقْدُورَةً - صَحِيحاً، لَوَجِبَ أَنْ لَا يَتَعَذَّرَ الشَّعْرُ على ناطِقٍ، ولا الكلامُ الفصيحُ على مُتَكَلِّمٍ، وقد عَلِمْنَا خِلَافَ ذلك. قِيلَ لَهُ: إذا كانَ المرادُ بالنَّظْمِ والتَّأْلِيفِ ما ذَكَرْتَهُ وَنَشَرْتَهُ، فهو صَحِيحٌ غَيْرُ مَدْفُوعٍ، والذي أَنْكَرْنَاهُ غَيْرُهُ.

وقد قُلْنَا في كلامِنَا: إِنَّ النِّظْمَ يُسْتَعْمَلُ في الكلامِ، و يُرَادُ بِهِ: «تَوَالِي حُرُوفِهِ». وقد يُقَالُ: إِنَّ نَظْمَ الشَّعْرِ مُخَالَفٌ لِنَظْمِ [الْقُرْآنِ]^٤؛ بِمعْنَى أَنَّ حُدُوثَ كَلِمَاتِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا - فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأَخُّرِ وَالتَّرْتِيبِ - يَخَالَفُ الْآخَرَ، إلّا أَنَّ ذلك لَا يُوَجِبُ كَوْنَ نَظْمِ الْقُرْآنِ على هذا التفسيرِ مُسْتَحِيلًا مِنَ الْعِبَادِ، وَغَيْرِ مَقْدُورٍ لَهُمْ؛ لِأَنَّ مَنْ يَقْدِرُ على الحُرُوفِ، هو قَادِرٌ على تَقْدِيمِ إِحْدَاثِهَا وَتَأْخِيرِهَا، وَضَمِّ بَعْضِهَا إلى بَعْضٍ وَتَفْرِيقِهَا.

وإنَّما يَتَعَذَّرُ ذلك على مَنْ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ لِفَقْدِ الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّةِ تَقْدِيمِ بَعْضِ الحُرُوفِ

١. أي هذا الترتيب والفصاحة المشاهدين في القرآن.

٢. في الأصل: «ما تعذر»، و «ما» زائدة، وهو معلوم من السياق بوضوح.

٣. قال في الذخيرة، ص ٤٠١: «وليس لهم أن يقولوا: إن مرادي بالنظم والتأليف هو الترتيب والفصاحة للذنان وقع القرآن عليهما من غير إشارة إلى تأليف كتاليف الأجسام، وأن يكون تعذره كتعذر الشعر على المفحّم، والفصاحة على الألكن، وإن كانا قادرين على أجناس الحروف».

٤. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

على بعض الوجوه^١ التي إذا حَدَّثَتْ عليها، كان الكلامُ شعراً أو خطابةً أو غير ذلك. **يُبَيِّنُ ما ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ الْأُمِّيَّ يَقْدِرُ على الكتابة؛ لَأَنَّ الكتابةَ لَيْسَتْ أَكْثَرَ مِنْ حَرَكَاتٍ يَدِهِ وَاِعْتِمَادَاتِهَا بِالْأَلْفَةِ^٢، وَهُوَ قَادِرٌ على سائرِ أَجْنَاسِ الحَرَكَاتِ وَاِعْتِمَادَاتِ، وَإِنَّمَا يَتَعَذَّرُ عليه الكتابةُ لِفَقْدِ الْعِلْمِ.**

و تَعَذَّرُ الشُّعْرُ على الْمُفَحِّمِ وَالفَصَاحَةِ على الْأَلَكْنِ من هذا البابِ أيضاً؛ لَأَنَّ الشُّعْرَ لَمْ يَتَعَذَّرْ على الْمُفَحِّمِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ قَادِراً على حُرُوفِهِ، أو على إِحْدَائِهَا مُتَقَدِّمَةً أو مُتَأَخَّرَةً حَتَّى يَقَعَ شِعْراً، وَإِنَّمَا تَعَذَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ فَقَدَ الْعِلْمَ بِكَيْفِيَّةِ تَقْدِيمِ ٥٥/ الحروفِ و تأخيرِها، وَصَمَّها وَتَفَرَّقَها.

فَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَفَصَّلْنَاهُ^٣ هُوَ الَّذِي عَنَاهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَلْخِيُّ وَذَهَبَ إِلَيْهِ، فَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْفِظِ حِكَايَتِهِ، وَمُلْحِقٌ لَهُ بِالْمَذْهَبِ الَّذِي رَدَدْنَاهُ عَلَيْهِ^٤.

[نقلُ كلامِ البلخيِّ حول نظم القرآن و مناقشته]

و قد وَجَدْتُ لَهُ فِي كِتَابِهِ الْمَوْسُومِ بِـ «عَيُونِ الْمَسَائِلِ وَ الْجَوَابَاتِ»^٥، كَلَاماً فِي هَذَا

١. في الأصل: «الوجه».

٢. الاعتماد: معنى إذا وجد أو جب كون محله في حكم المدافع لما يماسه مماسه مخصوصة.

الحدود، ص ٣٦. ٣. في الأصل: «فصلنا».

٤. قال في الذخيرة، ص ٤٠١: «و ذلك أَنَّهُ إِذَا أَرَدْنَا مَا ذَكَرَهُ وَ فَسَّرَهُ، فَقَدْ عَبَّرَ عَنْهُ بِغَيْرِ عِبَارَتِهِ؛ لَأَنَّ

الشُّعْرَ لَا يَتَعَذَّرُ على الْمُفَحِّمِ وَ الفَصَاحَةِ على الْأَلَكْنِ؛ لَأَنَّ جَنْسَهُمَا غَيْرُ مُقَدَّرٍ لِهَمَا، وَإِنَّمَا يَتَعَذَّرُ ذَلِكَ مِنْهُمَا لِفَقْدِ الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّةِ تَقْدِيمِ الحروفِ وَ تأخيرِها، كَمَا تَعَذَّرَ الْكِتَابَةُ على الْأُمِّيِّ لِفَقْدِ الْعِلْمِ، لَا لِفَقْدِ الْقُدْرَةِ، فَقَدْ لَحِقَ مَذْهَبُ أَبِي الْقَاسِمِ الْبَلْخِيِّ بِالْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ الَّذِي أَبْطَلْنَاهُ وَ إِنْ كَانَ أَخْطَأَ فِي الْعِبَارَةِ عَنْهُ».

٥. هذا الكتاب مطبوع، لكن يبدو أَنَّ النسخة المعتمدة و الوحيدة ناقصة، و لذلك لم نعثر فيه على النص الذي نقله المصنّف رحمه الله. و قد نقل أبو رشيد النيسابوري عن هذا الكتاب في أكثر من موضع. راجع: الفهرست لابن النديم، ص ٢١٩؛ المسائل في الخلاف بين البصريين و البغداديين.

الباب، يَدُلُّ على أَنَّهُ أَرَادَ شَيْئاً فَاسَاءَ الْعِبَارَةُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ:

و احتجّ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى [أَنَّ] ^١ نَظَّمَهُ - يَعْنِي الْقُرْآنَ - لَيْسَ بِمُعْجَزٍ، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعْجَزَ عَنْهُ؛ فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يُعْجَزْ عَنْهُ لَكَانَ مَقْدُوراً عَلَيْهِ، بِأَنَّهُ حُرُوفٌ قَدْ جُعِلَ بَعْضُهَا إِلَى جَنْبِ بَعْضٍ. وَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ قَادِراً عَلَى أَنْ يَقُولَ: «الْحَمْدُ»، فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَقُولَ: «لِلَّهِ». ^٢ ثُمَّ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي كُلِّ حَرْفٍ. وَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا، فَالْجَمِيعُ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ، لَوْ لَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعْجَزَ عَنْهُ.

١١١

ثُمَّ قَالَ:

قِيلَ لَهُمْ: أَوَّلُ مَا فِي هَذَا أَنَّ الْأَمْرَ لَوْ كَانَ عَلَى مَا ذَهَبْتُمْ إِلَيْهِ، لَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يُسَخَّفَ ^٣ نَظْمُهُ، وَيَجْعَلَ أَدُونَ مَا يَجُوزُ فِي مِثْلِهِ؛ لِيَكُونَ الْعَجْزُ عَنْهُ أَعْظَمَ فِي ^٤ الْأَعْجُوبَةِ، وَابْلَغَ فِي الْحُجَّةِ. ثُمَّ يَقَالُ لَهُمْ: وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ ^٥:

يُعْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ
إِنَّمَا هُوَ حُرُوفٌ، لَا يَمْتَنِعُ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنْ يَأْتِيَ بِالْحَرْفِ بَعْدَ
الْحَرْفِ مِنْهَا؛ فَقَدْ يَجِبُ ^٦ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ قَدَّرَ عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ يَجُوزُ ^٧

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٢. في الأصل: «الله»، و المناسب ما أثبتناه بحسب ما جاء في الذخيرة، ص ٤٠١.

٣. ضبطنا الكلمة من باب التفعيل بقرينة قوله: «و يجعله».

٤. في الأصل: «من».

٥. هو حسان بن ثابت، و البيت له. راجع: ديوانه، ج ١، ص ٧٤.

٦. كذا في الأصل. و الأنسب: «فيجب».

٧. كذا في الأصل. و الأنسب: «يجوز» بدل «فقد يجوز».

أَنْ يَقْدِرَ عَلَى مِثْلِ هَذَا الشَّعْرِ، وَأَنْ لَا يَمْتَنِعَ عَلَيْهِ.
فَإِنْ مَرَوْا عَلَى هَذَا وَضَحَ بَاطِلُهُمْ، وَإِنْ اعْتَلَّوْا بِشَيْءٍ كَانَ مِثْلَهُ فِيمَا
تَعَلَّقُوا بِهِ^١.

و قد حَكَيْنَا كَلَامَهُ عَلَى وَجْهِهِ وَبِالْفَاطِظِ، وَهُوَ دَالٌّ عَلَى أَنَّ تَعَذُّرَ مِثْلِ الْقُرْآنِ
عَلَى الْعَرَبِ، يَجْرِي عِنْدَهُ مَجْرَى تَعَذُّرِ الشَّعْرِ الْفَصِيحِ عَلَى الْمُفْحَمِ. وَ الشَّعْرُ
الْفَصِيحُ لَيْسَ يَتَعَذَّرُ عَلَى الْمُفْحَمِ لِأَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ مِنْهُ نَظْمُهُ وَ تَرْتِيبُهُ، حَسَبَ مَا
ذَكَرْنَاهُ.

فَإِنْ كَانَ مَا يُقَالُ فِي تَعَذُّرِ الشَّعْرِ كَقَوْلِهِ^٢ هُوَ فِي تَعَذُّرِ الْقُرْآنِ، فَيَجِبُ أَنْ^٣ يُصَرِّحَ
بِأَنَّ الْقُرْآنَ إِنَّمَا تَعَذَّرَ لِفَقْدِ الْعِلْمِ بِمِثْلِ فَصَاحَتِهِ وَ نَظْمِهِ، كَمَا صَرَّحَ الْقَوْمُ الَّذِينَ
رَدَدْنَا عَلَيْهِمْ، وَلَا يُعْبَرُ عَنْ ذَلِكَ بِعِبَارَةٍ تُدَلُّ عَلَى خِلَافِهِ.

٥٦/ اللَّهُمَّ! إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَعْتَقِدُ أَيْضاً أَنَّ الشَّعْرَ مُسْتَحِيلٌ مِنَ الْمُفْحَمِ، وَهُوَ غَيْرُ
قَادِرٍ عَلَيْهِ، وَ يَظُنُّ أَنَّهُ يُجَابُ عَنْ اعْتِرَاضِهِ بِتَعَذُّرِ الشَّعْرِ بِمِثْلِ هَذَا.
فَذَاكَ أَسْوَأُ لِحَالِهِ، وَ أَشَدُّ لَتَخْلِيطِهِ! فَكَيْفَ يَكُونُ الشَّعْرُ مُسْتَحِيلًا مِنَ الْمُفْحَمِ،
وَ قَدْ يَعُودُ الْمُفْحَمُ شَاعِرًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مُفْحَمًا؟! وَ لَوْ كَانَ ذَلِكَ مُسْتَحِيلًا، لَمَا صَحَّ أَنْ
يَقْدِرَ عَلَيْهِ فِي حَالٍ، كَمَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَقْدِرَ عَلَى الْجَوَاهِرِ وَ الْأَلْوَانِ فِي حَالٍ.

وَ لَوْ كَانَ الشَّعْرُ غَيْرَ مُسْتَحِيلٍ مِنَ الْمُفْحَمِ، لَكُنْهُ غَيْرُ مَقْدُورٍ لَهُ، لَمْ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ
أَيْضاً فِي تَصْحِيحِ كَلَامِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرْضَ فِي الْقُرْآنِ بِأَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ غَيْرُ مَقْدُورٍ، بَلْ
زَعَمَ أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ كَاسْتِحَالَةِ إِحْدَاثِ الْأَجْسَامِ مِنَّا، فَكَيْفَ يَحْمِلُ تَعَذُّرَ الشَّعْرِ عَلَى

١. نقله السيد المصنف في الذخيرة، ص ٤٠١ و ٤٠٢ مع اختلاف.

٢. في الأصل: «بقوله»، و مقتضى السياق ما أثبتناه. و للمزيد راجع: الذخيرة، ص ٤٠١.

٣. في الأصل: «بأن».

تَعَذَّرِ الْقُرْآنَ، وَ يَدَّعِي أَنْ مَا يُعْتَلُّ بِهِ فِي أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، يُعْتَلُّ بِمِثْلِهِ فِي الْآخَرِ؛
وَ أَحَدُهُمَا مُسْتَحِيلٌ، وَ الْآخَرُ جَائِزٌ وَ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَقْدُورٍ؟!

وَ لَوْ قِيلَ لَهُ فِي جَوَابِ اعْتِرَاضِهِ: الشُّعْرُ إِنَّمَا يَتَعَذَّرُ عَلَى الْمُفْحَمِ لَا مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ
يَسْتَحِيلُ مِنْهُ، بَلْ لَأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَيْهِ الْآنَ، وَ جَائِزٌ أَنْ يُقَدِّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ فِي
الْمُسْتَقْبَلِ. أَلَيْسَ مَا كَانَ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْمُقَابَلَةِ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ؟!

عَلَى أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا قَبْلَ حِكَايَةِ كَلَامِهِ^١ أَنَّ الْمُفْحَمَ قَادِرٌ عَلَى الشُّعْرِ، وَأَنَّ الشُّعْرَ لَيْسَ
بَأَكْثَرَ مِنْ حُرُوفٍ، يَتَقَدَّمُ^٢ بَعْضُهَا وَ يَتَأَخَّرُ^٣ بَعْضٌ. وَ الْمُفْحَمُ قَادِرٌ عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ،
وَ إِنَّمَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ الشُّعْرُ لِفَقْدِ الْعِلْمِ بِتَقْدِيمِ هَذِهِ الْحُرُوفِ وَ تَأْخِيرِهَا، وَ ضَمِّهَا
وَ تَفْرِيقِهَا، كَمَا يَتَعَذَّرُ عَلَى الْأُمِّيِّ الْكِتَابَةُ لِذَلِكَ. لَا لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَادِرٍ عَلَى الْحَرَكَاتِ
وَ الْاعْتِمَادَاتِ^٤.

وَ مِمَّا يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ: [أَنَّ] الشُّعْرَ لَوْ كَانَ يَتَعَذَّرُ عَلَى الْمُفْحَمِ لِأَنَّهُ [غَيْرُ]^٥
قَادِرٍ عَلَيْهِ، لَمْ يَتَأَتَّ مِنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ، وَ فِي تَأْتِيهِ مِنْهُ إِذَا كَانَ حَاكِياً، دَلِيلٌ

١. راجع: ص ١٤٠.

٢. في الأصل: «تتقدم»، و الصحيح ما أثبتناه. و هكذا الكلام في قوله: «يتأخر»، و هو في الأصل: «تأخر».
٣. في الذخيرة، ص ٤٠١ - ٤٠٢: «و هذا الكلام يدل منه على أن تعذر معارضة القرآن هي جهة تعذر
الشعر على المفحم، و الشعر لا يتعذر من المفحم لأنه مستحيل منه، و لا لفقد قدرته عليه، و إنما
يتعذر لفقد علمه بكيفية نظمه و ترتيبه، فإن ارتكب أن الشعر مستحيل من المفحم و هو قادر عليه،
فحش خطأه، و قيل له: قد يعود المفحم شاعراً، و لو كان الشعر يستحيل منه لما جاز أن يقدر في
حال من الأحوال عليه، و قد بينا أن الشعر ليس بأكثر من حروف تقدم بعضها على بعض، و جنس
الحروف مقدور لكل قادر على الكلام من مفحم و غيره، فكيف يكون ذلك مستحيلاً؟ و إنما
أوجب تعذر الشعر على المفحم فقد العلم بغير شبهة».

٤. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٥. ما بين المعقوفين أضفناه ليستقيم المعنى، و هو معلوم من السياق، و يؤيده ما نقلناه عن الذخيرة.

على أنه قادرٌ. وإنما تَعَذَّرَ ابتداءؤه له لَفَقْدِ العلم؛ لأنَّ ما يَتَعَذَّرُ لارتفاع القدرة عليه، لا يَقَعُ^١ على وجهٍ من الوجوه ما دامت مُرْتَبَعَةً؛ أ لا تَرَى أَنَّ مَنْ حَلَّ إحدى يَدَيْهِ عَجَزَ عن الحَرَكَةِ، لا يَقَعُ منه تَحْرِيكُ هذه اليدِ ابتداءً ولا احتذاءً!^٢

و بعدُ، فهذا القولُ يُؤَدِّي إلى أَنَّ جَمِيعَ الصَّنَائِعِ والأفعالِ الواقعةِ على الوجوه المُخْتَلَفَةِ، غيرُ مقدورةٍ لِمَنْ تَعَذَّرَ عليه. ولو صَحَّ ذلك، لَارْتَفَعَ الدَّلِيلُ على إثباتِ العالمِ عالِماً؛ لأنَّا إِنَّمَا نَسْتَدِلُّ على إثباتِ العالمِ عالِماً بالكتابة^٣ وما شاكلها من الأفعالِ المُحْكَمَةِ [الصادرة]^٤ عَنْ^٥ بعضِ الفاعِلِينَ دونَ بعضٍ، مع اشتراكِ مَنْ تَعَذَّرَ عليه و مَنْ تَأْتَى منه، في سائرِ الأوصافِ التي أَحَدُهَا كَوْنُهُما قَادِرَيْنِ على الفعلِ. فلو كَانَ مَنْ تَعَذَّرَ عليه الفعلُ على بَعْضِ الوجوهِ غَيْرِ قادرٍ عليه، نَسَبْنَا تَعَذُّرَهُ إلى ارتفاعِ القدرةِ وتأْتِيهِ إلى حُصُولِهَا، وَلَمْ يَفْتَقِرْ إلى العلمِ أصلاً، ولا كَانَ لنا في إثباتِهِ سَبِيلٌ. وفي هذا نَقْصُ لأصولِ التَّوْحِيدِ والعَدْلِ، على سائرِ المذاهبِ و جَمِيعِ الطَّرِيقِ.

١١٤

و أمَّا قوله: «لو كَانَ الأمرُ على ما ذَهَبْتُمْ إليه، لكَانَ الواجبُ أَنْ يُسَخَّفَ نَظْمُهُ»؛ فقد سَأَلْنَا أَنْفُسَنَا عن هذا فيما تَقَدَّمَ على أَكْثَرِ الوجوهِ وأَبْلَغِهَا، واستَقْصَيْنَا الجَوَابَ عنه.^٦

١. في الأصل: «لا تقع»، والصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى لفظ «ما»، وتذكير «يتعذر» قرينة عليه.
٢. الاحتذاء: الاقتداء، تقول: احتذيت به، إذا اقتديت به في أموره. راجع: المصباح المنير، ص ١٢٦ (حذو).
٣. في الأصل: «للكتابة»، والصحيح ما أثبتناه، والجارُّ متعلِّقٌ بـ «نستدل».
٤. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.
٥. في الأصل: «على».
٦. تقدَّم في ص ١١٠ وما بعدها.

ثُمَّ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ، بَعْدَ الْكَلَامِ الَّذِي حَكَيْنَاهُ عَنْهُ:

و يُقَالُ لَهُمْ: إِنَّا لَسْنَا نُنْكِرُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى صَرَفَ الْعَرَبِ عَنْ
الْمُعَارَضَةِ بَلُطْفٍ مِنَ الْطَافَةِ، وَ إِلَّا فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِعَجِيبٍ أَنْ يُقَدِّمَ جَمَاعَةً
عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِكَلَامٍ يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَدَّعُونَ أَنَّهُ مِثْلُ الْقُرْآنِ فِي نَظْمِهِ.
فَأَمَّا الْقُدْرَةُ عَلَى مِثْلِ الْقُرْآنِ فِي الْحَقِيقَةِ؛ فَالْقَوْلُ فِيهِ مَا قُلْنَا^١.

و هذا اعتراف منه بالصَّرفَةِ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَ إِذْعَانُ شَطْرِ مَذْهَبِ الْقَائِلِينَ
بِهَا. وَ لَوْ قَالَ فِي الْجَمِيعِ قَوْلًا وَاحِدًا، وَ جَعَلَ تَعَذُّرَ الْمُعَارَضَةِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا
لِلصَّرفَةِ، لَاسْتَرَاحَ مِنَ التَّلْزِيقِ^٢ الَّذِي لَا يَتَّبِثُ عَلَى نَظَرٍ وَ لَا فَحْصٍ!

[المذهب الثاني: اختصاص القرآن بنظم مخالف للمعهود]

و أَمَّا مَنْ ذَهَبَ فِي إعْجَازِ الْقُرْآنِ إِلَى اخْتِصَاصِهِ بِنَظْمٍ مُخَالَفٍ لِلْمَعْهُودِ، فَقَدْ
تَقَدَّمَ كَلَامُنَا عَلَيْهِمْ عِنْدَ اعْتِرَاضِنَا بِمَذْهَبِهِمْ عَلَى أَنْفُسِنَا^٣، وَ بَيَّنَّا أَنَّ التَّحْدِيَّ لَوْ وَقَعَ
بِطَرِيقَةِ النَّظْمِ فَقَطْ، لَوَقَعَتْ^٤ الْمُعَارَضَةُ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ النَّظْمُ لَا يَصِحُّ فِي مَعْنَاهُ
التَّزَايُدُ وَ التَّفَاضُلُ. وَ لَا وَجْهَ يَصِحُّ التَّحْدِي بِهِ إِلَّا السَّبْقُ إِلَيْهِ. وَ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ السَّبْقَ
إِلَى مَا يَجِبُ وُقُوعُ الْمُشَارَكَةِ فِيهِ لَا تَأْثِيرَ لَهُ، وَ مَثَّلْنَا ذَلِكَ بِالسَّبْقِ إِلَى قَوْلِ الشَّعْرِ فِي
الْإِبْتِدَاءِ، ٥٨/ وَ إِلَى كُلِّ عَرُوضٍ مِنْ أَعَارِضِهِ وَ أَنَّهُ مِمَّا لَا يَصِحُّ ادِّعَاءُ الْإِعْجَازِ بِهِ؛
لَأَنَّ الْمُسَاوَاةَ فِيهِ مُمَكِّنَةٌ.

١. لم نعتز على كلام البلخي في عيون المسائل المطبوع.

٢. يقال: ألزقته و لزقته تلزيقاً، أي فعلته من غير إتيان و إحكام. المصباح المنير، ص ٥٥٢ (لزق).

٣. تقدم في ص ٦٣ - ٦٤.

٤. في الأصل: «لو وقعت»، و هو سهو واضح، و لعله تصحيف عما أثبتناه في المتن.

و دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ فِي النِّظْمِ لَا يَتَعَدَّرُ احْتِذَاؤُهَا، وَ لَوْ بِالْكَلَامِ الَّذِي لَا فَصَاحَةَ لَهُ، وَ لَا فَائِدَةَ فِيهِ^١. وَ أَنَّهُ وَ لَوْ بَانَ مِنْ نُظُومِ كَلَامِهِمُ الْمَعْهُودِ، فَتَنُظَّمُ كَالْمَعْهُودِ مِنْ حَيْثُ تَمَكَّنَ مِنْ مُسَاوَاتِهِ^٢. وَ اسْتَقْصَيْنَا ذَلِكَ اسْتِقْصَاءً شَدِيداً، وَ لَا طَائِلَ فِي إِعَادَةِ مَا مَضَى.

وَ مِمَّا يُبْطِلُ هَذَا الْمَذْهَبَ - وَ إِنْ كَانَ ظَاهِرَ الْبُطْلَانِ - مَا قَدَّمْنَاهُ^٣ وَ دَلَّلْنَا عَلَى صِحَّتِهِ مِنْ أَنَّ التَّحْدِيَّ وَقَعَ بِحَسَبِ عُرْفِ الْقَوْمِ وَ عَادَتِهِمْ، مِنْ حَيْثُ أُطْلِقَ اللَّفْظُ بِهِ، وَ أُحِيلُوا فِي مَعْرِفَةِ الْغَرَضِ^٤ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي عَادَتِهِمْ. وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا عَهْدَ لَهُمْ وَ لَا عَادَةَ، بِأَنْ يَتَّحَدَّى بَعْضُهُمْ بَعْضاً بِطَرِيقَةِ نِظْمِ الْكَلَامِ دُونَ فَصَاحَتِهِ وَ مَعَانِيهِ، وَ أَنَّ الْفَصَاحَةَ هِيَ الْمُقَدَّمَةُ عِنْدَهُمْ فِي التَّحْدِي، وَ النِّظْمُ تَابِعٌ لَهَا.

وَ مَا نَظُنُّ أَنَّ مُمَيِّزاً يَخْفَى عَلَيْهِ أَنَّ مُعَارَضَةَ الْقُرْآنِ لَوْ وَقَعَتْ بِالْكَلَامِ الَّذِي لَا فَصَاحَةَ لَهُ وَ لَا فَائِدَةَ، لَدَخَلَ فِي مَعْنَى الْهَذْيَانِ. وَ [لَوْ كَانَتْ]^٥ لَهُ مَعَ ذَلِكَ طَرِيقَةُ الْقُرْآنِ فِي النِّظْمِ، لَكَانَتْ غَيْرَ مُؤَثِّرَةٍ وَ لَا وَاقِعَةٍ الْمَوْقِعِ الْمُبْتَغَى، وَ أَنَّ الْمَطْلُوبَ بِالتَّحْدِي لَمْ يَكُنْ هَذَا الْمَعْنَى، وَ أَنَّ الْفَصَاحَةَ إِنْ لَمْ تَكُنْ هِيَ الْمَقْصُودَةَ بِالتَّحْدِي دُونَ غَيْرِهَا، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنَّ تَكُونَ مَقْصُودَةً مَعَ غَيْرِهَا.

وَ هَذَا الْمَذْهَبُ إِنَّمَا يَكُونُ مُنْفَصِلاً مِمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ إِذَا عَنَى الذَّاهِبُونَ إِلَيْهِ

١. تَقَدَّمَ فِي ص ٦٧.

٢. قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ، ص ٤٠٢: «فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ طَرِيقَةَ النِّظْمِ لَا يَقَعُ فِيهَا تَزَايُدٌ وَ لَا تَفَاضُلٌ. وَ لَا يَصِحُّ التَّحْدِي فِيهَا إِلَّا بِالسَّبْقِ إِلَيْهَا. وَ أَنَّ السَّبْقَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ وَقْعِ الْمَشَارَكَةِ بِمَجْرَى الْعَادَةِ، وَ أَنَّ كُلَّ نِظْمٍ مِنَ النِّظُومِ لَا يَعْجِزُ أَحَدٌ عَنْ احْتِذَائِهِ وَ مُسَاوَاتِهِ».

٣. تَقَدَّمَ فِي ص ٥٩.

٤. فِي الْأَصْلِ: «الْفَرَضُ»، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ أَنْسَبَ بِالسِّيَاقِ.

٥. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ أَضْفَاهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ، وَ قَوْلُهُ: «لَكَانَتْ» قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.

بَنَظَمِ الْقُرْآنَ طَرِيقَتَهُ فِي النِّظْمِ الَّتِي بَانَ بِهَا^١ مِنَ الشَّعْرِ الْمَنْظُومِ، وَ ضُرُوبِ الْكَلَامِ الْمَثُورِ^٢، كَمَا نَقُولُ: إِنْ نَظَّمَ الشَّعْرُ مُفَارِقًا لِنَظْمِ الْخُطْبِ، وَ نَظَّمَ الْخُطْبُ مُخَالَفًا لِنَظْمِ الرِّسَائِلِ، وَ لَا نَعْنِي بِذَلِكَ الْفَصَاحَةِ، وَ لَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعَانِي. فَأَمَّا إِنْ هُمْ عَنَوْا بِذَلِكَ الْفَصَاحَةَ، أَوْ مَا يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الْفَصَاحَةِ، بَطَلَ تَمْيِيزُ مَذْهَبِهِمْ مِمَّا حَكَيْنَاهُ، وَ لَحِقَ بِالْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ إِنْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ تَعَذُّرَهُ لِفَقْدِ الْعِلْمِ لَا لِفَقْدِ الْقُدْرَةِ، وَ بِالْمَذْهَبِ الثَّانِي إِنْ ذَهَبُوا إِلَى اسْتِحَالَتِهِ عَلَى كُلِّ وَجْهِ، عَلَى حَدِّ مَا حَكَاهُ الْبَلْخِي^٣/٥٩/ عَنْ نَفْسِهِ وَ أَصْحَابِهِ.

[المذهب الثالث: إعجاز القرآن بإخباره عن الغيوب]

وَ أَمَّا مَنْ جَعَلَ وَجْهَ إِعْجَازِهِ اخْتِصَاصَهُ بِالْإِخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ، فَإِنْ قَوْلُهُمْ يَصِحُّ إِذَا ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ ذَلِكَ أَحَدُ وُجُوهِ جُمْلَةٍ^٤ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ، وَ ضَرَبُ مِنْ ضُرُوبِ دَلَائِلِهِ عَلَى النَّبُوَّةِ؛ لِأَنَّا لَا نَدْفَعُ هَذَا وَ لَا تُنْكِرُهُ، وَ هُوَ مِنْ وُجُوهِ دَلَائِلِ الْقُرْآنِ الْمَذْكُورَةِ، وَ جِهَاتِ إِعْجَازِهِ الصَّحِيحَةِ.

فَأَمَّا إِنْ أَرَادُوا [أَنَّ] اخْتِصَاصَهُ بِالْإِخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ هُوَ الْوَجْهُ الَّذِي كَانَ مِنْهُ مُعْجِزًا أَوْ دَالًّا، وَ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ مِنْ غَيْرِهِ عَلَى النَّبُوَّةِ، وَ أَنَّ التَّحْدِيَّ بِهِ وَقَعَ دُونَ مَا عَدَاهُ؛ فَذَلِكَ يَبْطُلُ مِنْ وُجُوهِ^٥:

١. في الأصل: «أنها»، و الصحيح ما أثبتناه، و به يستقيم المعنى.

٢. في الأصل: «المثورة»، و هو خطأ واضح.

٣. كذا في الأصل، و لعل الصحيح: «جهة».

٤. قال في الذخيرة، ص ٤٠٢: «و أمّا من ذهب في جهة إعجاز القرآن إلى ما تضمنته الإخبار عن الغيوب، و هذا بلا شكّ و جه من وجوه إعجاز جملة القرآن، و ضرب من آياته و الأدلة على أنّه من الله تعالى، و ليس بالوجه الذي قصد بالتحديّ و جعل العلم المعجز».

أُولَها: أَنَّهُ يُوجِبُ أَنْ فِي سُورِ الْقُرْآنِ مَا لَيْسَ بِمُعْجَزٍ، وَ لَا يُتَحَدَّى بِهِ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنْ السُّورِ غَيْرُ مُتَّصِمِينَ لِلْإِخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ. وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ التَّحَدِّيَّ وَقَعَ بِسُورَةٍ مِنْ عَرْضِهِ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ، وَ أَنَّهُ لَمْ يَتَوَجَّهْ إِلَى مَا يَخْتَصُّ مِنَ السُّورِ بِالْإِخْبَارِ عَنِ الْغَيْبِ دُونَ غَيْرِهَا^١.

وَ ثَانِيها: أَنَّ التَّحَدِّيَّ^٢ لَوْ وَقَعَ بِذَلِكَ لَكَانَ خَارِجًا عَنْ عُرْفِهِمْ، وَ وَاقِعًا عَلَى خِلَافِ عَادَتِهِمْ. وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا مَضَى أَنَّ التَّحَدِّيَّ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِمَا أَلْفُوهُ وَ بَجَرَتْ عَادَاتُهُمْ فِي تَحَدِّي بَعْضِهِمْ بَعْضًا بِهِ^٣. وَ ثَالِثُها: أَنَّ أَخْبَارَ الْقُرْآنِ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

مِنْها: مَا هُوَ خَبَرٌ عَنْ ماضٍ، كَالْإِخْبَارِ عَنِ الْأَمَمِ السَّالِفَةِ، وَ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ. وَ مِنْها: مَا هُوَ خَبَرٌ عَنْ مُسْتَقْبَلٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتَذْكُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَهُمْ وَ مُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾^٤، وَ قَوْلِهِ: ﴿الْم * غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَ هُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾^٥، وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنِ الْاِسْتِقْبَالِ الَّتِي وَقَعَتْ [مُخْبَرَاتُهَا وَفَق] ^٦الْخَبَرِ عَنْهَا^٧.

١. قال في الذخيرة، ص ٤٠٢: «و الذي يُبطل هذا أن كثيراً من القرآن خالٍ من خبرٍ بغيبي، و التحدي وقع بسورة غير معيّنة».
٢. في الأصل: «+ وقع»، و هو سهو.
٣. تقدم في ص ٥٩.
٤. الفتح (٤٨): ٢٧.
٥. الروم (٣٠): ١-٣.
٦. في الأصل بدل ما بين المعقوفين: «غير أنها وقع»، و لا محصل له، و ما أثبتناه استفدناه من عبارة الذخيرة القادمة.
٧. قال في الذخيرة، ص ٤٠٢ - ٤٠٣: «فإن الإخبار عن الغيوب في القرآن على ضربين: خبرٌ عن

فَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي - وَهُوَ الْخَبَرُ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ - فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ دَالًّا عِنْدَ وَقْعِ مُخْبَرِهِ مُوَافِقًا لِلْخَبَرِ، وَقَبْلَ وَقْعِهِ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقَعَ^١ مِمَّنْ قَدْ دَلَّتْ دَلَالَةُ غَيْرِ ذَلِكَ الْخَبَرِ عَلَى صِدْقِهِ، فَيَعْلَمَ صِحَّةُ الْخَبَرِ بِتِلْكَ الدَّلَالَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ لَا بِنَفْسِهِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحُجَّةَ بِالْقُرْآنِ كَانَتْ لَازِمَةً ٦٠/ لِمَنْ تُحَدِّثُ بِهِ قَبْلَ وَقْعِ مُخْبَرَاتٍ^٢ أَخْبَارِهِ الْمُسْتَقْبَلَةَ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ يُطَالِبُ الْقَوْمَ بِالْإِقْرَارِ بِهِ، وَيَدْعُوهُمْ إِلَى التَّسْلِيمِ. وَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ إِلَّا وَهُمْ يَتَمَكَّنُونَ مِنَ الاسْتِدْلَالِ عَلَى صِدْقِهِ، وَغَيْرُ مُقْتَرِنِينَ فِي الْعِلْمِ بِهِ إِلَى حُضُورِ زَمَانٍ مُتَرَاخٍ. وَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ تَكُونَ جِهَةً إِعْجَازِهِ مِمَّا^٣ يَتَضَمَّنُهُ مِنَ الْإِخْبَارِ عَنِ الْحَوَادِثِ الْمُسْتَقْبَلَةِ^٤.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: وَهُوَ الْإِخْبَارُ عَنِ الْمَاضِي، فَلَيْسَ فِي إِخْبَارِ الْقُرْآنِ عَنِ الْمَاضِيَّاتِ إِلَّا مَا هُوَ خَبَرٌ عَنْ أَمْرِ ظَاهِرٍ شَائِعٍ، قَدْ اشْتَرَكَ أَهْلُ الْأَخْبَارِ فِي مَعْرِفَتِهِ، أَوْ عَرَفَهُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ. وَكُلُّ ذَلِكَ مِمَّا يُمْكِنُ^٥ الْمُخَالَفَ أَنْ يَدَّعِي أَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنَ الْكُتُبِ،

﴿ مَاضٍ، وَخَبَرٍ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ. فَالْأَوَّلُ: الْإِخْبَارُ عَنْ أَحْوَالِ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ. وَالثَّانِي: مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْم * غَلَبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِنَ الْإِخْبَارِ الَّتِي وَقَعَتْ مُخْبَرَاتُهَا مُوَافِقَةً لِلْإِخْبَارِ عَنْهَا.﴾

١. فِي الْأَصْلِ: «تَقَعُ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «مُخْبِرَاتٍ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ عِبَارَةِ الذَّخِيرَةِ الْقَادِمَةِ.

٣. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالْأَنْسَبُ: «مَا».

٤. فِي الذَّخِيرَةِ، ص ٤٠٣: «وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْحُجَّةَ بِالْقُرْآنِ كَانَتْ لَازِمَةً قَبْلَ وَقْعِ مُخْبَرَاتِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «يَنْكَرُ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَهُوَ مُطَابِقٌ لِمَا نَقَلْنَاهُ عَنِ الذَّخِيرَةِ فِيمَا يَلِي.

و مُتَلَقِّنٌ مِّنْ أَفْوَاهِ الرِّجَالِ^١.

و ما يَقُولُهُ قَوْمٌ مِّنَ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ - من أن ذلك لو أُخِذَ مِنَ الْكُتُبِ
و الرِّجَالِ لَظَهَرَ وَ انْتَشَرَ، وَ لَعُرِفَ الْمُتَلَقِّنُ لَهُ، وَ الْمَوْقِفُ عَلَيْهِ، وَ زَمَانُ طَلْبِهِ،
و الاختلافُ إِلَى أَهْلِهِ، لَا سِيَّما مَعَ الْبَحْثِ وَ التَّنْقِيرِ وَ التَّفْتِيشِ. وَ أَنَّ الْعَادَاتِ بِهَذَا
جَارِيَةً^٢ - مِمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكِلَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ أَلَزَمَهُ الْعِلْمَ بِالنَّبُوءِ إِلَيْهِ، وَ يُعَوَّلُ بِهِ^٣
عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرُوهُ أَشْبَهَ وَ أَوْلَى. وَ لَيْسَ يَكُونُ دَلِيلًا عَلَى النَّبُوءِ
إِلَّا مَا أَوْجَبَ الْيَقِينَ الْمَحْضَ، وَ رَفَعَ كُلَّ شَكٍّ وَ تَجْوِيزٍ. وَ مَتَى لَمْ يَكُنْ هَذَا، لَمْ
يَنْقُطِعْ عُذْرُ الْمُكَلَّفِ بِهِ.

عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ عَنِ الظَّاهِرِ مِنَ الْأُمُورِ الْمَاضِيَةِ، لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ خَبَرٌ عَنْ غَيْبٍ،
وَ إِنَّمَا يُوصَفُ بِذَلِكَ الْإِخْبَارُ عَنِ الْحَوَادِثِ الْمُسْتَقْبَلَةِ الَّتِي قَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنَّ
الْبَشَرَ لَا يُحِيطُونَ عِلْمًا بِهَا، وَ لَا طَرِيقَ لَهُمْ إِلَى مَعْرِفَتِهَا بِالنَّظَرِ فِي النُّجُومِ وَ مَا جَرَى
مَجْرَاهَا. وَ إِنْ عَلِمُوهَا فَعَلَى طَرِيقِ الْجُمْلَةِ، وَ يُرَدُّ الْخَبَرُ عَنْهَا عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ.
وَ قَدْ يَكُونُ الْإِخْبَارُ عَمَّا مَضَى إِنْخِبَارًا عَنْ غُيُوبٍ، إِذَا كَانَتْ وَارِدَةً بِمَا قَدْ عَلِمَ
خَفَاؤُهُ، وَ قُدِّدَ الْأَطْلَاعُ عَلَيْهِ، نَحْوُ الْخَبَرِ عَمَّا أَضْمَرَهُ الْإِنْسَانُ فِي قَلْبِهِ، وَ عَرْضُ

١. فِي الذَّخِيرَةِ، ص ٤٠٣: «فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، فَهُوَ خَبَرٌ عَنْ أُمُورٍ كَائِنَةٍ وَ مَشْهُورَةٍ شَائِعَةٍ، وَ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى خَبَرًا عَنْ غَيْبٍ، وَ لَيْسَ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَا يُمْكِنُ الْمَخَالَفُ أَنْ يَدَّعِي أَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْكُتُبِ أَوْ مِنَ أَفْوَاهِ الرِّجَالِ».

٢. فِي الذَّخِيرَةِ، ص ٤٠٣: «إِذَا قِيلَ: لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَظَهَرَ وَ انْتَشَرَ، قِيلَ: يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْخَفَاءِ لَا يَظْهَرُ، ثُمَّ أَكْثَرَ مَا يَدَّعِي فِي وَجُوبِ ظُهُورِ ذَلِكَ - لَوْ كَانَ عَلَيْهِ - الظَّنُّ، فَأَمَّا الْعِلْمُ الْيَقِينُ الْمَقْطُوعُ بِهِ فَلَا يَجِبُ حَصُولُهُ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «بِهِمْ»، وَ مَا أُثْبِتَنَاهُ هُوَ مُقْتَضَى السِّيَاقِ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «مِمَّا»، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتَنَاهُ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «وَ قَدْ يَكُونُ الْإِخْبَارُ عَمَّا مَضَى إِنْخِبَارًا عَنْ غُيُوبٍ...». وَ هَكَذَا الْكَلَامُ فِي قَوْلِهِ: «أَوْ عَمَّا»، وَ هُوَ فِي الْأَصْلِ: «أَوْ مِمَّا».

عليه من فعله، و لم يُفْشِه إلى غيره. أو عَمَّا فَعَلَهُ مُتَقَرِّدًا بِهِ و مُسْتَسِرًّا بِفِعْلِهِ.

و ليس في أخبار القرآن ما يجري /٦١/ هذا المجرى. و إن كَانَ في أخباره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْقُرْآنِ مَا يَلْحَقُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، فَهُوَ غَيْرُ مُحِلٍّ بِكَلَامِنَا؛ لَأَنَّا إِنَّمَا تَتَكَلَّمُ فِيمَا تَضَمَّنَهُ الْقُرْآنُ مِنَ الْأَخْبَارِ. و إذا لم يَكُنْ ذَلِكَ فِيهَا، صَحَّ مَا أوردناه، وَ وَضَحَ فَسَادُ قَوْلِ مَنْ ذَهَبَ فِي إعجاز القرآن و قيام الحجة به في الحال، إلى الأخبار التي تَضَمَّنَهَا.

١٢٠

[بيان أَنَّ الإخبار عن الغيوب أحد وجوه إعجاز القرآن]

فإن قال: قد قُلْتُمْ في صدرِ هذا الكلام: إِنَّ الإخبارَ عَنِ الْغُيُوبِ، أَحَدُ وَجُوهِ إعجازِ القرآن، فعلى أيِّ وجهٍ يَصِحُّ ذلك؟
قيل له: قد عَلِمْنَا مَبْلَغَ مَا يَعْرِفُهُ النَّاسُ بِتَجَارِبِهِمْ وَ عَادَاتِهِمْ مِنْ أَحْكَامِ الْحَوَادِثِ الْمُسْتَقْبَلَةِ، وَ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَبْلُغْ إِلَى أَنْ يُخْبِرُوا عَنْ تَفْصِيلِ مَا يَحْدُثُ عَلَى سَبِيلِ التَّحْدِيدِ وَ التَّمْيِيزِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَعْلَمُونَهُ^١ مِنْ ذَلِكَ، الْجُمْلَةُ^٢ الَّتِي يَرْجِعُونَ فِيهَا إِلَى الْعَادَةِ؛ نَحْوُ عِلْمِهِمْ بِوُرُودِ الْحَرِّ وَ الْبَرْدِ فِي إِبَانِهِمَا، وَ طُلُوعِ الثَّمَارِ وَ الزُّرُوعِ فِي أَوْقَاتِهِمَا. وَ الْعِلْمُ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ لَا يَثْمُرُ الْعِلْمَ بِالتَّفْصِيلِ الَّذِي أوردناه؛ لِأَنَّا نُحِيطُ عِلْمًا بِأَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ لَا يُمْكِنُهُ^٣ أَنْ يُخْبِرَ عَنْ قُوَّةِ الْحَرِّ وَ الْبَرْدِ فِي أَيَّامٍ بَعِينَةٍ، وَ تَنَاقُصِهِ فِي أَيَّامٍ بَعِينَةٍ^٤. وَ حَالُ الْأَيَّامِ فِي الْعَادَةِ وَاحِدَةٌ أَوْ مُتَقَارِبَةٌ فِي أَنَّهَا لَا تَقْضِي بِخِلَافٍ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ وَ نُقْصَانِهِ، فَيَقَعُ مُخْبِرُهُ وَفَقًا لَخَبَرِهِ.

١. في الأصل: «يعملونه»، و السياق يدلُّ على ما أثبتناه.

٢. أي علم الجُمْلَةِ، في مقابل علم التفصيل.

٣. في الأصل: «عن»، و هو زائد.

٤. في الأصل في الموضعين: «بعينه».

وكذلك لا يجوزُ أن يُخبرَ بعضُنا بأنَّ بعضَ ثَمَارِ السَّنَةِ المُسْتَقْبَلَةِ سَيَفْسُدُ وَيَبْطُلُ، وَبَعْضُهَا يَزْكُو وَيَكْثُرُ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، وَيَكُونُ حَالُ مَا خَبَّرَ بِصَلَاحِهِ كَحَالِ مَا خَبَّرَ بِفَسَادِهِ، فِي الْحَاجَةِ إِلَى مَا قَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِصَلَاحِهِ عَلَيْهِ، مِنَ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَالهَوَاءِ وَالرُّكُودِ، فَيَقَعَ خَبَرُهُ صِدْقًا.

وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صِنَاعَةُ النُّجُومِ تُكْسِبُ مِثْلَ هَذَا الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَفَادَ بِهَذِهِ الصِّنَاعَةِ مِنَ أَحْكَامِ الْحَوَادِثِ الْمُسْتَقْبَلَةِ، هُوَ مَا يَجْرِي مَجْرَى الْجُمْلِ دُونَ التَّفْصِيلِ. وَلِهَذَا تَجِدُ أَهْلَهَا يُصِيبُونَ فِي ذَلِكَ فِي الْأَكْثَرِ، وَرُبَّمَا أَخْطَؤُوا، كَأَخْبَارِهِمْ عَنْ زِيَادَةِ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَتَقْصَانِهِمَا، وَوُفُورِ الْأَمْطَارِ وَالْأَنْدَاءِ أَوْ قِلَّتَيْهِمَا. ٦٢/ وَكُلُّ هَذَا عَلَى طَرِيقِ الْجُمْلَةِ.

١٢١

فَأَمَّا مَا يُصِيبُونَ فِيهِ، وَلا يَكَادُونَ أَنْ يُخْطِئُوا فِيمَا يَجْرِي مَجْرَى التَّفْصِيلِ، فَهُوَ أَيْضًا مَضْبُوطٌ مَحْصُورٌ قَدْ عَرَفَ النَّاسُ طَرِيقَهُ وَوَجْهَهُ، وَأَنَّهُ الْحِسَابُ الَّذِي يَدُلُّهُمْ عَلَى كُسُوفِ الْقَمَرِ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ وَبُرْجٍ مَحْدُودٍ، وَطُلُوعِ الْكَوْكَبِ أَوْ غُرُوبِهِ فِي زَمَانٍ بَعِينَةٍ.

وَلَوْ كَانَتْ غَيْرُهُ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَدْعُونَهَا تَجْرِي - فِي أَنَّ الْحِسَابَ طَرِيقًا إِلَيْهَا وَدَالًّا عَلَيْهَا - مَجْرَاهُ، لَوَجَبَ أَنْ تَوْجَدَ^٢ فِيهِ الْإِصَابَةُ، وَتُفَقَدَ الْخَطَأُ، كَمَا وَجَدْنَاهُ فِي الْخَبَرِ عَنْ كُسُوفِ الْكَوَاكِبِ وَغُرُوبِهَا، أَوْ تَكَثَّرَ^٣ الْإِصَابَةُ وَتَقَلَّ الْخَطَأُ. وَقَدْ وَجَدْنَا الْأَمْرَ فِيمَا يَحْكُمُونَ عَلَيْهِ وَيُنْذِرُونَ بِهِ بِالضِّدِّ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ الْإِصَابَةَ فِيهِ هِيَ الْقَلِيلَةُ،

١. أي العلم بالتفصيل.

٢. في الأصل: «يوجد».

٣. في الأصل: «يكثر».

و الخَطَأُ هُوَ الْكَثِيرُ، وَ أَنَّ [مَا] ^١ يَقَعُ مِنْ إصَابَتِهِمْ فِيهَا [هُوَ] الْأَقْرَبُ مِمَّا يَقَعُ مِنَ الْمُخَمَّنِ وَ الْمَرْجَمِ الَّذِي لَا يَرْجِعُ فِي قَوْلِهِ إِلَى أَصْلٍ، وَ لَا يَنْظُرُ فِي دَلِيلٍ. وَ إِذَا صَحَّ مَا ذَكَرْنَاهُ ^٢، وَ وَرَدَ الْقُرْآنُ بِأَخْبَارٍ عَنْ حَوَادِثَ مُسْتَقْبَلَةٍ مُفْصَلَةٍ، وَ وَقَعَتْ مُخْبَرَاتُهَا ^٣ بِحَسَبِ الْأَخْبَارِ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ دَلَالَةً أَوْ مُعْجِزَةً؛ لَخُرُوجِهَا عَنِ الْعَادَةِ، وَ عَمَّا يَتِمَكَّنُ الْبَشَرُ مِنْهُ وَ يَصِلُونَ إِلَيْهِ.

فَمِنْهَا ^٥: قَوْلُهُ تَعَالَى فِي انْهِزَامِ الْمُشْرِكِينَ بَبَدْنٍ: «سَيَهْزَمُ الْجَمْعُ وَ يُؤْلَوْنَ الدُّبُرُ» ^٦. وَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «الْم * غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَ هُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ» ^٧.

وَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُخْلَقِينَ رُءُوسَكُمْ وَ مُقَصَّرِينَ لَا تَخَافُونَ» ^٨. وَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَ دِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَ لَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ» ^٩.

وَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ وَ كَفَّ أَيْدِيَ

١. ما بين المعقوفين في الموضوعين أضفناه لمقتضى السياق.

٢. من أن الناس لا علم لهم بالمستقبل بصورة تفصيلية.

٣. في الأصل: «غير أنها» بدل: «مخبراتها»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة ما تقدم من قوله: «فيقع مخبره وفقاً لخبره».

٤. في الأصل: «يكون»، والأنسب ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الاسم إلى لفظة «الأخبار».

٥. أي من هذه الأخبار.

٦. القمر (٥٤): ٤٥.

٧. الروم (٣٠): ١-٣.

٨. الفتح (٤٨): ٢٧.

٩. التوبة (٩): ٣٣.

النَّاسِ عَنْكُمْ وَ لِتَكُونَ آيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ^١.

و قوله تعالى: «فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ * وَلَنْ يَتَمَنَّوَهُ أَبَدًا»^٢.

فأما إخباره صَلَّى الله عليه و آله عن الغيوب الخارجة عن القرآن فكثيرة^٣ جدًا، نحو: قوله لأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «تُقَاتِلُ بَعْدِي النَّكِثِينَ وَ الْقَاسِطِينَ وَ الْمَارِقِينَ»^٤، و إنذاره له عليه السَّلَامُ / ٦٣/ بِقَتْلِ ذِي النُّدَيَّةِ^٥ الْمُخْدَجِ^٦ الْيَدِيِّ^٧، و قوله صَلَّى الله عليه و آله لِعِمَارِ رَحْمَةِ اللهِ عَلَيْهِ: «تَقْتُلُكَ الْفِتْنَةُ الْبَاطِنَةُ»^٨، و قوله صَلَّى الله عليه و آله لِسُرَاقَةَ^٩: «كَأَنِّي بِكَ وَ قَدْ لَبِسْتَ سِوَارِي كِسْرَى»^{١٠}.

١٢٣

و ما ذَكَرْنَاهُ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ قَلِيلٌ مِنْ كَثِيرٍ. وَ فِي اسْتِقْصَاءِ ذِكْرِنَا خُرُوجَ عَنِ الْغَرَضِ، وَ هِيَ مَعْرُوفَةٌ. وَ جَمِيعُ مَا تَلَوْنَاهُ مِنْ أَخْبَارِ الْقُرْآنِ، وَ قَصَصْنَاهُ مِنْ أَخْبَارِهِ

١. الفتح (٤٨): ٢٠.

٢. البقرة (٢): ٩٤-٩٥.

٣. الأخبار المنقولة في هذا المقام، تعدّ من الأخبار المتواترة، و المرويات المشهورة التي رواها كلّ من تعرّض لأحداث الوقائع الثلاث المشهورة التي وقعت أيام خلافة أمير المؤمنين عليه السلام، و هي وقعة الجمل و صفّين و النهروان.

٤. إثبات الوصية، ص ١٤٩؛ الجمل، ص ٨٠.

٥. هو خرقوص بن زهير التميمي، من رءوس الخوارج، قتل بالنهروان. راجع: أسد الغابة، ج ١، ص ٣٩٦؛ و ج ٢، ص ١٤٠.

٦. الخداج: النقصان، و المخدج: ناقص الخلقة. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٢٤٨ (خدج).

٧. الطرائف، ج ١، ص ١٠٥.

٨. وقعة صفّين، ص ٣٢٤؛ المسترشد، ص ٦٥٨ و ٦٥٩؛ إعلام الوری، ج ١، ص ٩١.

٩. أبوسفیان، سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جَعْثَمِ الْكِنَانِيِّ الْمَدَلَجِيِّ الْحِجَازِيِّ. كَانَ يَنْزِلُ الْقَدِيدَ بَيْنَ مَكَّةَ وَ الْمَدِينَةِ. وَ كَانَ مِنْ أَشْرَافِ قَوْمِهِ وَ شِعْرَانِهِمْ. أَسْلَمَ سَنَةَ ٨ هـ، وَ تَوَلَّى الْبَصْرَةَ أَيَّامَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، تَوَفِّيَ سَنَةَ ٢٤ هـ. راجع: الإصابة، ج ٣، ص ٦٩.

١٠. السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٣٥٧؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٥٨١.

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْقُرْآنِ، وَقَعَتْ مُخْبَرَاتُهَا وَفَقَأَ لَهَا.
و معلوم أن مثل هذه الأخبار لا تَفْعُ عَنْ ظَنٍّ وَ تَرْجِيمٍ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ لَا يُمَكِّنُ مَعَهُ
الصَّدَقُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، وَ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ دَالَّةً عَلَى عِلْمِ
المُخْبِرِ بِهَا.

و لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِذَلِكَ مُعْتَادًا؛ لِأَنَّ الْعُلُومَ الْمُعْتَادَةَ لَا تَخْرُجُ عَنْ
قِسْمَيْنِ: الضَّرُورَةِ، وَ الْاِكْتِسَابِ.

و قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي سَائِرِ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ الْمُعْتَادَةِ، عِلْمٌ بِمَا يَحْدُثُ عَلَى
سَبِيلِ التَّفْصِيلِ.

و لَوْ كَانَ مُكْتَسَبًا، لَكَانَ وَاقِعًا عَنِ النَّظَرِ فِي دَلِيلٍ، وَ لَا دَلِيلَ يُدَلُّ عَلَى مَا يَتَجَدَّدُ
مِنْ أَعْمَالِ النَّاسِ، وَ مَا يَخْتَارُونَهُ وَ يَجْتَنِبُونَهُ، مُفَصَّلًا.

وَ إِذَا صَحَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، فَلِإِخْبَارٍ عَنِ الْغُيُوبِ لَا يَخْرُجُ عَنْ وَجْهَيْنِ:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، نَحْوُ مَا تَلَوْنَاهُ مِنْ أَخْبَارِ الْقُرْآنِ.

أَوْ^١ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، نَحْوُ مَا قَصَصْنَاهُ مِنْ أَخْبَارِهِ^٢ الْخَارِجَةِ
عَنِ الْقُرْآنِ.

١٢٤

فَإِذَا كَانَ^٣ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، لَمْ يُدَلَّ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِالْعِلْمِ الْخَارِقِ لِلْعَادَةِ،
الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، فَقُلْنَا: إِنَّ مِنْ أَجْلِهِ تَمَكَّنَ مِنَ الصَّدَقِ عَمَّا يُحْدِثُ، بَلْ يَكُونُ الْمُعْجِزُ
فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، هُوَ إِنْزَالُ الْخَبَرِ إِلَيْهِ، وَاطِّلَاعُهُ قَبْلَ أَحَدٍ مِنَ الْبَشَرِ عَلَيْهِ، فَقَدْ

١. في الأصل: «و».

٢. في الأصل: «أخبار».

٣. في الأصل: «كانت»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْاسْمِ يَرْجِعُ إِلَى لَفْظِ «الْإِخْبَارِ»، وَ قَوْلُهُ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى» قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.

حَصَلَ خَرَقُ الْعَادَةِ بِهِ لَا مَحَالَّةَ فِي هَذَا الْوَجْهِ.
و إِذَا كَانَ مِنْ فَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَهُوَ دَالٌّ عَلَى الْعِلْمِ الَّذِي أَشْرْنَا إِلَيْهِ. وَ الْمُعْجَزُ
هَاهُنَا هُوَ الْعِلْمُ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي خَرَقَ الْعَادَةَ.
و الَّذِي أَنْكَرَنَاهُ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ، أَنْ يَكُونَ الْوَجْهُ الَّذِي مِنْهُ لَزِمَ الْعِلْمُ بِصِدْقِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي الْإِبْتِدَاءِ، هُوَ تَضَمُّنُ الْقُرْآنِ لِلْإِجْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ، أَوْ أَنْ
تَكُونَ^١ جِهَةٌ إِعْجَازُهُ مَقْصُورَةٌ ٦٤/ عَلَى ذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ.
فَأَمَّا إِذَا قِيلَ بِأَنَّ هَذِهِ الْجِهَةَ مِنْ إِحْدَى جِهَاتِ الْإِعْجَازِ، وَ رُتِبَ الْاسْتِدْلَالُ بِهَذَا
الترتيبِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ؛ فَذَلِكَ الصَّحِيحُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ دِفَاعَهُ.

[المذهب الرابع: إعجاز القرآن في نفي الاختلاف عنه]

و أَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى إِعْجَازِهِ مِنْ حَيْثُ زَالَ عَنْهُ الْاِخْتِلَافُ وَ التَّنَاقُصُ^٢؛ وَ اعْتَلَّ
لِقَوْلِهِ بِأَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجْرِبْ أَنْ يَسْلَمَ الْكَلَامُ الطَّوِيلُ - مَعَ سَرْدِ الْقِصَصِ فِيهِ وَ الْأَخْبَارِ -
مِنْ ذَلِكَ، وَ أَنَّ فِي سَلَامَةِ الْقُرْآنِ مِنْهُ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ مِنْ فَعْلِ اللَّهِ تَعَالَى.
فَالصَّحِيحُ^٣ الَّذِي لَا إِشْكَالَ فِيهِ: أَنَّ سَلَامَةَ الْقُرْآنِ - مَعَ تَطَاوُلِهِ، وَ تَكَرُّرِ الْقِصَصِ

١. فِي الْأَصْلِ: «يَكُونُ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «مَقْصُورَةٌ».

٢. قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ، ص ٤٠٣: «وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ فِي إِعْجَازِهِ إِلَى زَوَالِ الْاِخْتِلَافِ عَنْهُ وَ التَّنَاقُصِ
مَعَ طَوْلِهِ، وَ ادَّعَى أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ تَجْرِبْ بِهِ الْعَادَةُ فِي كَلَامٍ طَوِيلٍ بِمِثْلِهِ. وَ الَّذِي يَبْطُلُ قَوْلُهُ أَنَّهُ لَا شَبْهَةَ
فِي أَنَّ ذَلِكَ مِنْ فِضَائِلِ الْقُرْآنِ وَ مِنْ آيَاتِهِ الظَّاهِرَةِ، لَكِنَّهُ لَا يَنْتَهِي إِلَى أَنْ يَدَّعَى أَنَّهُ وَجْهٌ إِعْجَازُهُ،
وَ أَنَّ الْعَادَةَ انْخَرَقَتْ بِهِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَتَفَاوَتُونَ فِي زَوَالِ الْاِخْتِلَافِ وَ التَّنَاقُصِ عَنْ كَلَامِهِمْ،
وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ عَنِ الْكَلَامِ ذَلِكَ كُلُّهُ مَعَ التَّقْيِظِ الشَّدِيدِ وَ التَّحْفِظِ التَّامِّ، فَمَنْ أَيْنَ لِمَدَّعِي ذَلِكَ أَنَّ الْعَادَةَ
لَمْ تَجْرِبْ بِمِثْلِهِ؟!».

٣. فِي الْأَصْلِ: «وَ الصَّحِيحُ»، وَ الْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ جَوَابُ «أَمَّا».

فيه و صَرِبَ الأمثال - من الاختلافِ أو التناقضِ^١ يَدُلُّ على فَضِيلَةِ عَظِيمَةٍ وَ رُبَّةٍ جَلِيلَةٍ، وَ مَرِيَّةٍ على المَعهودِ من الكلامِ ظاهِرَةٍ؛ فأما أن يَنْتَهِيَ إلى الإعجازِ وَ خَرَقِ العادةِ، فَبَعِيدٌ وَ لا بُرْهانَ لِمُدَّعِيهِ عليه؛ لأنَّا قد وَجَدْنَا النَّاسَ يَتَفَاوَتُونَ فِي السَّلَامَةِ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ تَفَاوُتًا شَدِيدًا، ففِيهِمْ مَنْ يَكْثُرُ فِي كَلَامِهِ الْإِحْتِلَالُ وَ الاضطرابُ وَ يَغْلِبُ عليه، وَ فِيهِمْ مَنْ يَتَحَفَّظُ، فَقَلٌّ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِ.

فليسَ بِمُنْكَرٍ أن يَزِيدَ بَعْضُهُمْ فِي التَّحْفُظِ وَ التَّصَفُّحِ لِمَا يورِدُهُ، فلا يُعْتَرِ مِنْهُ على تَنَاقُضٍ^٢.

و ليسَ يُمكنُ أَحَدًا أن يَدَّعِيَ: أن التَّحْفُظَ وَ إنِ اشْتَدَّ، وَ العِنَايَةَ وَ إنِ قَوِيَتْ، فإنِ المُنَاقَضَةَ وَ الاختلافَ غَيْرَ زَائِلٍ، فَإِنَّهُ متى ادَّعَى هَذَا، تَعَدَّرَ عَلَيْهِ إيرادُ شُبْهَةٍ تَعَصَّدُ دَعَوَاهُ، فَضَلًّا عَنْ بُرْهَانٍ.

و لو قِيلَ لِمَنْ سَلَكَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ: أَرِنَا أَوَّلًا - قَبْلَ أن نَنْظُرَ فيما يُمكنُ مِنَ الكلامِ المُسْتَأَنَفِ، أَوْ لا يُمكنُ - أن جَمِيعَ ما تَنَوَّقَ^٣ فِيهِ الحُكَمَاءُ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَ رَوَوْا فِيهِ مِنْ أمثالِهِمْ، قد لَحِقَ جَمِيعُهُ التَّنَاقُضُ وَ الاختلافُ، حَتَّى أَنَّهُ لو لَمْ يَسَلَمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، لَظَهَرَ^٥ بَطْلَانُ قَوْلِهِ مِنْ قُرْبٍ.

١. في الأصل: «تناقض»، و مقتضى السياق ما أثبتناه.

٢. في الأصل: «تناقضه» و المناسب للسياق ما أثبتناه.

٣. يقال تنوَّق فلان في منطقه و ملبسه و أموره: إذا تجوَّد و بالغ. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٦٣ (نوق).

٤. كذا في الأصل، و الظاهر زيادة «لو».

٥. الظاهر أنه جواب: «و لو قيل لمن سلك»، لا لقوله: «لو لم يسلم» حيث استظهرنا زيادة «لو» هناك. و اذا لم يكن كذلك لبقِي قوله: «و لو قيل لمن سلك» بلا جواب.

فإن قيل: أليس من البعيد أن يسلم الكلام الطويل مما ذكرناه؟
 قيل: لسنا نشك في بُعد ذلك، وإنما كلامنا على القطع على تعذره وإحاطه بما
 يخرق العادات؛ فأما بعده فقد سبق إقرارنا به.

فإن قالوا: فقد قال الله عز وجل: ﴿وَلَوْ كَانَ / ٦٥/ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ
 اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^٢، وهذا نص صريح لصحة ما ذهبنا إليه^٣.

قيل لهم: إنما علمنا بهذا القول أنه لو كان من عند غيره لوجد فيه اختلاف كثير،
 وقد تقدم لنا العلم بكونه صدقاً ودليلاً، من طريق ليس هو اعتبار زوال الاختلاف
 والتناقض عنه. وكلامنا إنما هو على من جعل وجه إعجازه وكونه دليلاً زوال
 الاختلاف عنه، وظن أنه يركن من استدراك^٤، وكذلك من جهة العادة واعتبارها.
 فليس القطع إذًا - على ما ذكرناه من طريق السمع - بقادح في طريقنا.

١٢٦

[المذهب الخامس: إعجاز القرآن في صحة معانيه وموافقتها للعقل]

و الكلام على من جعل إعجازه صحة معانيه، واستمرارها على النظر،
 وموافقتها للعقل، يقرب من الكلام على من اعتبر زوال الاختلاف والمناقضة؛

١. في الأصل: «بما».

٢. النساء (٤): ٨٢.

٣. في الذخيرة، ص ٤٠٤: «فأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾
 فإنما هو جهة، لعلمنا بالقرآن لو كان من عند غيره لكان فيه اختلاف، وإتاردنا على من قال: إنني
 أعلم ذلك قبل العلم بصحة القرآن، وجعله وجه إعجازه».

٤. «يركن»، أي يتوقف؛ كما يركن الماء في مركبه والسيارة في مركبها. و «يركن من استدراك» معناه
 أن القرآن يتوقف عن أن يستدرك عليه.

٥. كذا في الأصل، ولعل الصحيح: «بما» بدل: «على ما».

لأنَّ كُلَّ ذلك إِنَّمَا يَدُلُّ على الفضيلة و عُلُوِّ المَنَزِلَةِ، و يَشْهَدُ بأنَّ فاعِلَه حَكِيمٌ عَلِيمٌ. و الإعجازُ و خَرَقُ العادةِ غَيْرُ هذا.

و لو لم يَصْرِفِ اللهُ تعالى العَرَبَ عن مُعارَضَةِ القرآن، لَبَطَلَ الإعجازُ عِنْدَنَا، و لم يَخْرُجِ القرآنُ مِن أن يَكُونْ على الصِّفَاتِ الَّتِي ذَكَروها؛ مِن صِحَّةِ المعاني، و مُوافَقَةِ العقلِ.

و كذلك لو سَلَبَهُ اللهُ تعالى القَدَرَ مِنَ الفصاحةِ الَّتِي بَانَ بها مِنَ الفصيحِ المُعتادِ - عِنْدَ مَنْ ذَهَبَ إلى ذلك فيه -، لَوَجَبَ فيه جَمِيعُ ما ذَكَروه مِنَ الصِّفَاتِ، و لاسْتَحَالَ خُرُوجُه عنها.

و هذا يَكْشِفُ عن أنَّ هذه المعاني إِنَّمَا وَجَبَتْ فيه، مِن حَيْثُ كانَ كَلاماً للحكيم، و أَنَّهُ لا تَأْثِيرَ لَهَا في الإعجازِ؛ لَوُجُودِها مَعَ زَوَالِهِ.

على أَنَّ جَمِيعَ ما ذَكَروه - مِن صِحَّةِ المعاني، و مُلاءمةِ العقلِ - حَاصِلٌ في كَلامِهِ صَلَّى اللهُ عليه و آلِهِ، و واجِبٌ في أخبارِهِ، و إن لم يَجِبْ فيها الإعجازُ.

[المذهب السادس: إعجاز القرآن في كونه قديماً]

فأما المُعتَقِدُونَ بِقَدَمِ القرآن، و الجاعِلُو وجَهَ إعجازه كَوْنَهُ قَدِيماً، أو عبارةً عن الكلامِ القديمِ و حِكَايَةُ له^١، فَإِنَّ الأَدِلَّةَ الَّتِي نَصَبَهَا اللهُ تعالى على حَدَثِ القرآنِ تَقْضِي^٢ بَبُطْلانِ قَوْلِهِمْ، و هي مذكورةٌ في غيرِ مَوَاضِعٍ.

١. و هو اعتقاد الأشاعرة و أهل الحديث.

٢. في الأصل: «يقضي»، و الأنسب ما أثبتناه: لرجوع ضمير الفاعل إلى لفظة «الأدلة»، و قوله: «و هي مذكورة» قرينة عليه.

[أدلة بطلان قديم القرآن]

[الدليل الأول]

وكيف يكون القرآن قديماً، وهو حروف وأصوات تُكْتَبُ وتُتلى وتُسَمَعُ /٦٦/، جائزٌ عليه التَّجْزِي والانقسام، ذو أولٍ وآخر؟! وكلُّ هذه الصفات ممَّا لا يجوزُ على القديم، ولا يختصُّ بها إلا المُحدَث.

[الدليل الثاني]

على أنَّ القرآن من الكلام المُفيد، والكلام لا يُفيد إلا بأن يحدثَ بعضُه في أثرِ بعضٍ، و يتقدَّم بعضُه على بعضٍ؛ لأنَّ قولَ القائل: «دار» لو لم يتقدَّم الدالُّ على الألفِ، والألفُ على الراءِ، لم يكنْ بأن يُسمَعَ «داراً» بأولى من أن يُسمَعَ «راداً». وهذا يبيِّن أنَّ الكلام إذا وُجِدَتْ حُرُوفُه كُلُّها معاً، ولم يكنْ لبعضِها على بعضٍ تقدُّمٌ في الوجوه، لم يكنْ مفيداً.

[الدليل الثالث]

وبعد، فإنَّ القديمَ تعالى مُتَكَلِّمٌ بالقرآن، وهذه الإضافة تقتضي أنَّه فاعلٌ له؛ لأنَّ الكلامَ إنَّما يُضافُ إلى المُتَكَلِّمِ منَّا مِنْ حَيْثُ فَعَلَهُ؛ يبيِّنُ ذلك^١: أنَّه لو أُضيفَ على غيرِ هذا الوجهِ، لم يخلُ من وجوه:
إما أن يُقالَ: إنَّه كلامٌ له، وإنَّه مُتَكَلِّمٌ به، مِنْ حَيْثُ أَوْجَبَ كَوْنَهُ على صِفَةٍ معقولةٍ، وحَسَبَ^٢ ما نقولُ في العلمِ وما جرى مجراه.
أو لأنَّه حلَّه، أو حلَّ بعضُه؛ أو لأنَّه قائمٌ به.

١٣٠

١. راجع هذا الدليل في الملخص، ص ٤١٢.

٢. كذا في الأصل، والظاهر زيادة الواو.

و الكلام ليس مما يوجب صفة للمتكلم؛ لأنه لو أوجب ذلك لاستحال - لو خلق له لسانان - أن يوجد^١ فيهما حرفان متضادان؛ لأنه من حيث كان متكلماً بهما يجب أن يكون على صفتين متضادتين. كما يستحيل وجود علم و جهل بشيء مخصوص في جزءين من قلبه؛ من حيث كان ذلك يوجب كونه على حالين متضادتين. و قد علمنا صحة وجود الكلام بالأتين لو خلقنا. و جواز كونه متكلماً، إنما يوجد فيهما، و إن امتنع ذلك في العلم و الجهل و ما جرى مجراهما، مما يوجب الأحوال للحي.

فصح أن الكلام مما لا يوجب صفة للمتكلم، و بطل القسم الأول الذي ذكرناه. و ليس يجوز أن يكون متكلماً به لأنه حله أو حل بعضه؛ لأن ذلك يوجب كون اللسان متكلماً، و الصدى مخبراً و أمراً و ناهياً. و يوجب أيضاً إبطال كون المتكلم متكلماً و سقوط هذه الإضافة أصلاً؛ لأن الكلام ليس بحرف واحد، و إنما تجتمع^٢ الحروف فيصير كلاماً، و محل كل حرف غير محل الآخر؛ لحاجة الحرف إلى أبيته /٦٧/ مختلفة، فيجب على هذا أن يكون قولنا: «قام زيد» ليس بكلام لمتكلم في الحقيقة؛ لأن المتكلم ما حله الكلام. و هذه الجملة ليس يصح اختصاصها بمحل واحد، فتخرج من أن تكون كلاماً لمتكلم.

فأما القول بأنه: «متكلم بالكلام؛ لأنه قائم به»، فلفظ مجمل قصد إلى المعلق به عند ضيق الكلام. و حاجته إلى التفسير و التفصيل كحاجة ما تقدم. و ليس يصح أن يراد بهذه اللفظة - أعني قولهم: قائم به - إلا بعض ما ذكرناه

١. في الأصل: «و يوجد»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لأنه بدون له لم يوجد لفعل «لاستحال» فاعل.

٢. في الأصل: «يجتمع».

٣. في الأصل: «قام»، و الأنسب ما أثبتناه، كما صرح به قبل قليل.

و أفسدناه^١ من الحلول و إيجابِ الصِّفَةِ، و إِلَّا فالوُجوهُ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ^٢ فيها،
من القيامِ الَّذِي هو الانْتِصابُ، أو الثَّبَاتُ و البقاءُ، أو غَيْرُ ذلك، ممَّا لا يَجُوزُ على
الكلامِ أصلاً.

و كذلك إن قِيلَ: إِنْ الْمُتَكَلِّمُ إِنَّمَا كَانَ مُتَكَلِّمًا لَأَنَّهُ كَلَامًا، وَقَعَتِ الْمُطَالَبَةُ
بِتَفْسِيرِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ، و الكَشْفِ عَنِ الْغَرَضِ بِهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا إِلَّا
بَعْضُ مَا أَوْزَدَنَاهُ و تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ.

[بطلان الكلام النفسي]

فإن قالوا: جَمِيعُ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ هُوَ الْأَصْوَاتُ و الْحُرُوفُ
الْمَسْمُوعَةُ. و ليس الكلامُ في الْحَقِيقَةِ مَا تَظُنُّونَ، بَلْ هُوَ مَعْنَى فِي النَّفْسِ، لَا يَجُوزُ
عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا جَازَ عَلَى الْأَصْوَاتِ الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا مِنَ الْإِنْقِسَامِ و التَّجْزِئِ، و هذا
المَسْمُوعُ عِبَارَةٌ عَنْهُ و حِكَايَةٌ لَهُ.

قِيلَ لَهُمْ: لَيْسَ يَجِبُ أَنْ نَتَكَلَّمَ فِي قَدَمِ شَيْءٍ أَوْ حُدُوثِهِ وَ نَحْنُ لَا نَعْقِلُهُ وَ لَا
نُثْبِتُهُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الصِّفَاتِ فَرَعٌ عَلَى إِثْبَاتِ الذَّوَاتِ. و مَا يَقُولُونَهُ فِي الْكَلَامِ غَيْرُ
مَعْقُولٍ عِنْدَنَا، وَ لَا سَبِيلَ إِلَى إِثْبَاتِهِ، فَلَا مَعْنَى لِلتَّشَاغُلِ مَعَكُمْ بِالْخَوْضِ فِي قَدَمِهِ
وَ حُدُوثِهِ. وَ الْوَاجِبُ أَنْ تُطَالَبُوا بِإِثْبَاتِ مَا تَدَّعَوْنَهُ أَوَّلًا، فَإِنَّهُ يَتَعَدَّرُ عَلَيْكُمْ.

عَلَى أَنَّ مَنْ أَثْبَتَ الْكَلَامَ مَعْنَى فِي النَّفْسِ، وَ لَمْ يُشِيرْ إِلَى بَعْضِ الْمَعَانِي الْمَعْقُولَةِ
مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ، كَالْقَصْدِ وَ الْإِعْتِقَادِ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُمَا، لَمْ يَجِدْ فَرْقًا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ
مَنْ ادَّعَى مِثْلَ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ أَجْنَاسِ الْأَعْرَاضِ، حَتَّى يَقُولَ: إِنَّ الصَّوْتَ فِي

١. في الأصل: «أفسدناه».

٢. أي لفظة «قام» أو «قائم».

الحقيقة ليس هو المسموع، بل هو معنى في النفس يدلّ هذا عليه. وكذلك اللوّ و سائر ٦٨/ الأجناس.

و لو قيل أيضاً لهؤلاء -: إنّ المعنى الذي يدعونه في النفس ليس هو الكلام في الحقيقة، بل الكلام معنى غيره. و المعنى الذي يُشيرون إليه دالّ عليه و مُنبئ عنه، ثمّ يجِبُ ذلك عليهم في معنى بعد آخر - لم يجدوا فصلاً!
و لتقصّي هذه الجمل التي أوردناها موضع هو اليق بها من كتابنا هذا، و إنّما نبّهنا بما ذكرناه على طريقي الكلام، و إن كان المقصد غيره؛ كراهة أن يخلو كلامنا من بُرهان على فساد ما تعلّق به القوم.

[بطلان كون قدم القرآن أحد وجوه إعجازه]

على أنّا لو تجاوزنا لهم عن الكلام في قدم القرآن و حدوثه، لم يصحّ أن يكون معجزاً على طريقتهم هذه، و بطلت فائدة التحدّي به؛ لأنّ المُتحدّي لا يصحّ تحدّيه إلا بما هو مقدور مُتأتّ، إمّا منه أو من المؤيّد له بالعلم، فكأنه يقول: تعاطوا فعل كذا و كذا ممّا ظهر على يدي، فإنّ تعذّر عليكم فأعلموا أنّي صادق، إمّا من حيث خصّني الله تعالى بما معه تأتّى منّي ما تعذّر عليكم، أو من حيث أظهر على يدي ذلك الفعل بعينه و أيّدني به.

و متى كان الأمر الذي دعاهم إلى فعله مستحيلاً مُتعذّراً على كلّ قادرٍ، لم يصحّ التحدّي به، و لا الاحتجاج بتعذّره؛ لأنّهم لو قالوا له: قد دعوتنا إلى ما لا تقدّر أنت و لا المؤيّد لك على فعل مثله، فأين موضع حجّتك علينا؟ و لم صرت بأن تدعي الإبانة و التخصيص بتعذّره علينا، أولى بأن ندعي نحن عليك مثل ذلك من حيث

تَعَذَّرَ عَلَيْكَ، بل على كُلِّ قَادِرٍ؟!

و إذا لم يَكُنْ بَيْنَ هذه الدَّعَاوِي فَرْقٌ، بَطَلَ الاحتِجَاجُ بما ذَكَرْوه.
و بعدُ، فلا فَرْقَ بَيْنَ التَّحْدِي بِالْقُرْآنِ إذا كَانَ قَدِيمًا - على مَا يَدَّعُونَ - وَ بَيْنَ
التَّحْدِي بِذَاتِ الْقَدِيمِ تَعَالَى. و إذا فَسَدَ التَّحْدِي بِذَلِكَ، مِنْ حَيْثُ اسْتَحَالَ تَعَلُّقُ
الْقُدْرَةِ بِهِ، فَلَاوُلْ مِثْلُهُ.

١٣٣

فإن قالوا: التَّحْدِي إِنَّمَا كَانَ بِحِكَايَةِ الْكَلَامِ الْقَدِيمِ، دُونَ ذَاتِهِ.
قِيلَ لَهُمْ: لَيْسَ يَخْلُو التَّحْدِي مِنْ أَنْ يَكُونَ واقِعًا بِأَنْ يَحْكُوهُ بَلْفِظُهُ وَ مَعْنَاهُ مَعًا،
أَوْ بِأَنْ يَحْكُوهُ بِمَعْنَاهُ ^١ ٦٩/ دُونَ لَفْظِهِ، أَوْ بَلْفِظِهِ دُونَ مَعْنَاهُ.
وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ كُلَّ مَنْ قَالَ: «الْقُرْآنُ»، فَقَدْ حَكَاهُ بَلْفِظِهِ وَ مَعْنَاهُ، وَأَنَّ الْقَوْمَ الَّذِينَ
شُوفِيَهُوا بِالتَّحْدِي بِهِ قَدْ كَانُوا يَتِمَكَّنُونَ مِنْ ذَلِكَ وَ يَفْعَلُونَهُ.
وَ حِكَايَةُ مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ، مُتَأْتِيَةٌ مِنْ كُلِّ مَنْ عَقَلَ الْمَعْنَى وَ فَهِمَهَا، فَصِيحًا كَانَ
أَوْ الْكَنَ، عَرَبِيًّا كَانَ أَوْ أَعْجَمِيًّا.
وَ مَنْ أَتَى فِي الْحِكَايَةِ بِاللَّفْظِ وَ الْمَعْنَى مَعًا، فَهُوَ حَالِكٌ لِلْفَظِ لَا مُحَالَةً، وَ إِنْ ضَمَّ
إِلَيْهِ الْمَعْنَى.

فَفَسَدَتِ الْوُجُوهُ الثَّلَاثَةُ. وَ لَيْسَ يُمَكِّنُ فِي الْقِسْمَةِ غَيْرُهَا؛ لِأَنَّ مَا خَرَجَ عَنْهَا
لَيْسَ بِحِكَايَةٍ.

فإن قالوا: إِنَّمَا تَحَدَّاهُمْ بِالْإِبْتِدَاءِ لِلْحِكَايَةِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَرَدَتْ مِنْهُ، فَمَنْ
حَكَاهَا بَعْدَ السَّمَاعِ مِنْهُ لَا يَكُونُ مُعَارِضًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُبْتَدِئِهَا.
قِيلَ لَهُمْ: هَذَا رُجُوعٌ إِلَى التَّحْدِي بِالْمُسْتَحِيلِ، الَّذِي لَا يَدْخُلُ تَحْتَ قُدْرَةِ قَادِرٍ؛

١. فِي الْأَصْلِ: «مَعْنَاهُ»، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِأَنَّ «حَكَى» لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ.

لأنَّ الابتداء لا يَتَكَرَّرُ كالاتِّداءِ، فإذا طالَبَهُمْ بأن يَبْتَدِئُوا حِكَايَةَ^١ ما قد ابْتَدَأَ هو حِكَايَتَهُ؛ فَقَدْ كَلَّفَهُمُ الْمُحَالَ الَّذِي لَا يَوْصَفُ الْقَدِيمُ تَعَالَى [به]^٢، وَهُوَ أَقْدَرُ الْقَادِرِينَ عَلَيْهِ.

و لو قالوا له^٣:- وَأَنْتَ أَيْضاً لَا تَقْدِرُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ بِجَمِيعِ مَا يَبْتَدِئُ أَحَدُنَا حِكَايَتَهُ مِنْ كَلَامٍ أَوْ شَعْرٍ، فَلَيْسَ لَكَ مِنْ هَذَا إِلَّا مَا عَلَيْكَ - لَكَانَتْ الْمُقَابَلَةُ وَاقِعَةً مَوْقِعَهَا. وَإِنَّمَا صَحَّ لَنَا وَ لَغَيْرِنَا - مِمَّنْ يَرَعْبُ عَنْ طَرِيقَةِ هَؤُلَاءِ - الْفَصْلُ^٤ بَيْنَ حِكَايَةِ الْقُرْآنِ مِمَّنْ حَفِظَهُ وَ تَلَاهُ، وَ بَيْنَ الْمُعَارَضَةِ الَّتِي يُدْعَى الْقَوْمُ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ التَّحْدِيَّ عِنْدَنَا وَقَعَ بِإِبْتِدَاءٍ^٥ مِثْلِهِ فِي فَصَاحَتِهِ مَعَ طَرِيقَةِ نَظْمِهِ^٦، لَا بِحِكَايَتِهِ، فَالتَّالِي لَهُ وَ إِنْ كَانَ حَاكِياً، فَلَيْسَ بِمُعَارِضٍ عِنْدَنَا. وَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُعَارِضاً عِنْدَ مَنْ ادَّعَى أَنَّ التَّحْدِيَّ وَقَعَ بِالْحِكَايَةِ.

فإن قالوا: فنحن أيضاً نقول: إنَّ التَّحْدِيَّ وَقَعَ بِأَنْ يُحْكَى فِي فَصَاحَتِهِ لَا فِي أَلْفَاظِهِ وَ مَعَانِيهِ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّالِي لَهُ مُعَارِضاً! قِيلَ لَهُمْ: هَذَا رُجُوعٌ مِنْ طَرِيقَتِكُمْ، /٧٠/ وَ دُخُولٌ فِي مَذَهَبِ الْفِرْقَةِ الْأُولَى، الَّتِي قَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَيْهَا مُسْتَقْصًى^٧.

وَ إِذَا صِرْتُمْ إِلَى هَذَا، فَأَيُّ مَعْنَى لِقَوْلِكُمْ: إِنَّ التَّحْدِيَّ بِهِ إِنَّمَا كَانَ مِنْ حَيْثُ كَانَ

١. في الأصل: «فحكاية».

٢. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، و به يستقيم المعنى.

٣. أي و لو قال المشركون للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.

٤. في الأصل: «و الفصل»، و الواو لغو؛ لِأَنَّ «الفصل» فاعل لـ «صَحَّ».

٥. في الأصل: «بالابتداء»، و مقتضى السياق ما أثبتناه.

٦. راجع: ص ٥٩ من هذا الكتاب.

٧. تقدّم الكلام على كون الإعجاز بالفصاحة في الفصل الأول من هذا الكتاب.

حِكَايَةُ لِلْكَلامِ الْقَدِيمِ؟

ولا فرق في^١ ما ذَكَرْتُمُوهُ الْآنَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ حِكَايَةً لِكَلَامٍ قَدِيمٍ، أَوْ لِكَلَامٍ مُخْدَتٍ، فِي أَنْ التَّحْدِي بِهِ مِنْ جِهَةِ الْفَصَاحَةِ يَصِحُّ عَلَى مَا يَقَعُ التَّحْدِي بِالشَّعْرِ وَغَيْرِهِ^٢، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا، وَلَا حِكَايَةً لِكَلَامٍ قَدِيمٍ.

قَدْ وَفَّيْنَا - أَرْشَدَكَ اللَّهُ - بِمَا شَرَطْنَا مِنَ الرَّدِّ عَلَى جَمِيعِ مَنْ خَالَفَ الْقَوْلَ بِالصَّرْفَةِ، وَاعْتَمَدْنَا مِنْ بَسْطِ الْكَلَامِ فِي مَوَاضِعٍ وَ اخْتِصَارِهِ فِي آخَرٍ مَا اقْتَضَتْهُ مَوَاقِعُهُ، بَعْدَ أَنْ لَمْ نُحْلَلْ بِهِ وَلَمْ تُورِدْ مُسْتَعْنَى عَنْهُ.

وَمَا ذَكَرْنَاهُ، إِذَا ضُبِطَ وَ اتَّقِنَ، اسْتَدْرَكَ ضَابِطُهُ مِنْ جُمْلَتِهِ - إِمَّا تَصْرِيحًا أَوْ تَلْوِيحًا - الْجَوَابَ عَنْ أَكْثَرِ مَا يَسْتَأْنِفُ الْمُخَالِفُونَ إِيرَادَهُ مِنَ الِاعْتِرَاضَاتِ وَ الشُّبُهَاتِ. وَ نَحْنُ نَتْلُو ذَلِكَ بِذِكْرِ مَا يَلْزَمُ مَنْ عَدَلَ عَنْ مَذْهَبِ الصَّرْفَةِ، مِنْ أَسْئَلَةِ الْمُخَالِفِينَ فِي النَّبُوءَةِ الَّتِي لَا تَتَوَجَّهُ عَلَى الْقَائِلِينَ بِالصَّرْفَةِ؛ لِيَكُونَ مَا نَذَكَّرُهُ أَدْعَى إِلَى الْقَوْلِ بِهَا، وَ أَحْتَّ عَلَى اعْتِقَادِهَا. ثُمَّ نَتَّبِعُ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ الْمَعْرُوفِ بِ «الْمُعْنِيِّ»^٣ مِنَ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْمَعْنَى، فَنَحْكِيهِ بِالْفَاضِلِ، وَ نُبَيِّنُ عَمَّا فِيهِ مِنْ فَسَادٍ وَ اضْطِرَابٍ، بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَ مَشِيئَتِهِ.

١٣٥

١. فِي الْأَصْلِ: «بَيْنَ»، وَ مَقْتَضَى السِّيَاقُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَ بِهِ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى.

٢. فِي الْجُمْلَةِ خَلَلٌ، وَ لَعَلَّ الصَّحِيحَ: «يَصِحُّ بِمَا يَقَعُ بِهِ التَّحْدِي مِنَ الشَّعْرِ وَ غَيْرِهِ».

٣. وَ هُوَ كِتَابُ «الْمُعْنِيِّ» فِي أَبْوَابِ التَّوْحِيدِ وَ الْعَدْلِ الْمَشْهُورُ بِكِتَابِ «الْمُعْنِيِّ» لِلْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ الْأَسَدِ أَبِي هَيْدَانِ الْمَعْتَزَلِيِّ، الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٤١٥ هِجْرِيَّةً، وَ الْمَوْلَفُ وَ الْكِتَابُ مَشْهُورَانِ مُسْتَعْنِيَانِ عَنِ التَّعْرِيفِ. وَ سَوْفَ يَتَعَرَّضُ الْمُصَنِّفُ فِي الْفَصْلِ الرَّابِعِ مِنْ كِتَابِهِ لِأَقْوَالِ الْقَاضِي نَقْلًا مِنْ الْجُزْءِ الَّذِي صَنَّفَهُ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ وَ هُوَ مِنْ أَجْزَاءِ الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ.

فِي بَيَانِ مَا يَلْزَمُ مُخَالِفِي الصَّرْفَةِ

[شبهتان حول إعجاز القرآن^١]

[الشبهة الأولى: شبهة الجن والملائكة]

[التقرير الأول للشبهة: جواز وضع القرآن على يد الجن]

قد سألَ مُخَالِفُو الصَّرْفَةِ، فَقَالُوا: إِذَا كُنْتُمْ إِنَّمَا تَعْتَمِدُونَ فِي إعْجَازِ الْقُرْآنِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْمُؤَيَّدُ بِهِ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ تَصَدِيقاً لَهُ، عَلَى خَرْقِهِ لِعَادَةِ الْفُصَحَاءِ، مِنْ حَيْثُ قَعَدُوا عَنْ مُعَارَضَتِهِ، وَنَكَلُوا^٢ عَنْ مُقَابَلَتِهِ، فَأَعْمَلُوا عَلَى أَنْ خُرُوجَهُ عَنِ الْعَادَةِ فِي الْفَصَاحَةِ مُسَلَّمٌ لَكُمْ عَلَى مَا اقْتَرَحْتُمُوهُ؛ مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنْ الَّذِي خَرَقَ بِهِ عَادَتَنَا، وَأَلْقَاهُ إِلَى مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ، هُوَ اللَّهُ تَعَالَى؟!

وَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْمُظْهِرُ ذَلِكَ عَلَى يَدَيْهِ بَعْضُ الْجِنِّ الَّذِينَ قَدْ اعْتَرَفْتُمْ

١. ذكر المصنّف رحمه الله في هذا الفصل شبهتين حول إعجاز القرآن، وأثبت قدرة مذهب الصرفة على الإجابة عنها، وعجز سائر المذاهب عن ذلك.

٢. النكول: الامتناع، ومنه النكول في اليمين، وهو النكول منها وترك الإقدام عليها. النهاية، ج ٥، ص ١١٦ (نكل).

بُجُودِهِمْ، ٧١/ وَ يَكُونُ قَصْدُهُ بِهِ الْإِضْلَالُ لَنَا وَ التَّلْيِيسُ؛ لِأَنَّكُمْ لَا تُحِيطُونَ عِلْمًا بِمَبْلَغِ فَصَاحَتِهِمْ، وَ هَلِ انْتَهَوْا مِنَ الْفَصَاحَةِ إِلَى حَدٍّ يُجَاوِزُ مَا نَعْتَدُهُ أَمْ لَا، بَلْ كُلُّ ذَلِكَ مُجَوِّزٌ غَيْرُ مَقْطُوعٍ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ؟! وَ إِذَا كَانَ مَا ذَكَرْنَاهُ جَائِزًا غَيْرَ مُمْتَنِعٍ، بَطَلَ قَطْعُكُمْ عَلَى أَنَّهُ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى!

[التقرير الثاني للشبهة: جواز وضع القرآن على يد الملائكة]

و قد سُئِلَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ عَلَى وَجْهِ آخَرَ أَكَّدَ مِنَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ: قِيلَ: إِذَا كَانَ مَنْ ظَهَرَ الْقُرْآنُ عَلَى يَدَيْهِ لَمْ يَدَّعِهِ لِنَفْسِهِ، وَ لَا قَالَ: إِنَّهُ مِنْ كَلَامِهِ، بَلْ ذَكَرَ أَنَّ مَلَكًا أَلْفَاهُ إِلَيْهِ، وَ ادَّعَى أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ أَنْتُمْ - قَبْلَ أَنْ يَصِحَّ إِعْجَازُ الْقُرْآنِ، وَ وَجْهُ دَلَالَتِهِ عَلَى النَّبَوَّةِ - تُجَوِّزُونَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فِعْلَ الْقَبِيحِ؛ لِأَنَّكُمْ إِنَّمَا تَرْجِعُونَ فِي عَصَمَتِهَا إِلَى الْكِتَابِ. وَ لَا عِلْمَ لَكُمْ أَيْضًا بِمِقْدَارِ فَصَاحَةِ الْمَلَائِكَةِ، وَ نِهَايَةِ مَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْكَلَامِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ قَطْعُكُمْ عَلَى أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى، مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ؟ وَ مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّ الْمَلَكَ الَّذِي أَتَى بِهِ صَادِقٌ فِي دَعْوَاهُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَ لَعَلَّهُ مِنْ كَلَامِهِ، وَ إِنْ فَارَقَ كَلَامَ الْبَشَرِ؟!^٢

١. فِي الذَّخِيرَةِ، ص ٣٨٥: «قَدْ بَيَّنَّا فِي كِتَابِنَا فِي جِهَةِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ أَنَّ مَنْ لَمْ يَقُلْ فِي جِهَتِهِ مَا اخْتَرْنَاهُ مِنَ الصَّرْفَةِ، يُلْزَمُهُ سَوْأَلَانِ لَا جَوَابَ عَنْهُمَا إِلَّا لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى الصَّرْفَةِ: السُّؤَالُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَقَالَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ مِنْ فِعْلِ بَعْضِ الْجِنِّ أَلْفَاهُ إِلَى مَدْعَى النَّبَوَّةِ، وَ خَرَقَ بِهِ عَادَتَنَا، وَ قَصَدَ بِنَا إِلَى الْإِضْلَالِ لَنَا وَ التَّلْيِيسِ عَلَيْنَا، وَ لَيْسَ يُمْكِنُ أَنْ يَدَّعَى الْإِحَاطَةَ بِمَبْلَغِ فَصَاحَةِ الْجِنِّ وَ أَنَّهَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَجَاوِزَ عَنْ فَصَاحَةِ الْعَرَبِ، وَ مَعَ هَذَا التَّجْوِيزِ لَا تَحْصُلُ الثَّقَةُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْمُؤَيَّدُ بِالْقُرْآنِ لِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ».

٢. فِي الذَّخِيرَةِ، ص ٣٨٦: «قَدْ يُمْكِنُ إِبْرَادُ مَعْنَى هَذَا السُّؤَالِ عَلَى وَجْهِ آخَرَ، فَيَقَالُ: إِنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى

و قد قامَ هَذَا السُّؤَالُ بِالْقَوْمِ وَقَعَدَ، وَ ذَهَبَ بِهِمْ كُلُّ مَذْهَبٍ، وَ تَعَاطَوْا فِي الْجَوَابِ عَنْهُ طُرُقًا، كُلُّهَا غَيْرُ صَحِيحٍ وَلَا مُسْتَمِرٍّ.
و نحن نذكرُ ما أجابوا به، و ما يُمكنُ أن يُجابَ به ممَّا لم يذكُرُوهُ، وَ نَتَكَلَّمُ بِمَا عِنْدَنَا فِيهِ:

[أجوبة الرافضين لنظرية الصرفة عن الشبهة]

١٣٩

[الجواب الأول: لزوم الاستفساد والتلبس]

ممَّا أُجِيبَ بِهِ عَنْهُ، أَنْ قَالُوا: قَدْ ثَبَّتَ أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى حَكِيمٌ، لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ اسْتِفْسَادُ خَلْقِهِ، وَلَا التَّلَبُّسُ عَلَى عِبَادِهِ. فَلَوْ مَكَنَ الْجِنُّ أَوْ الْمَلَائِكَةُ مِمَّا ذَكَرْتُمُوهُ، لَكَانَ نِهَائِيَّةَ الاسْتِفْسَادِ وَ التَّضْلِيلِ لِلْمُكَلَّفِينَ. وَ فِي ثُبُوتِ حِكْمَتِهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَمْنَعُ مَا طَعَنَتْ بِهِ، وَ لَا يُمكنُ مِنْهُ^١.

[رد المصنّف بعدم وجوب المنع من الشبهات على الله تعالى]

و لَيْسَ^٢ الْأَمْرُ فِي الاسْتِفْسَادِ وَ التَّضْلِيلِ^٣ هُوَ أَنْ يَلْطَفَ فِي الْقَبِيحِ^٤، أَوْ يَسْلُبَ الْمُكَلَّفِينَ الطَّرِيقَ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْحُجَّةِ وَ الشُّبْهَةِ، وَ الدَّلَالَةِ وَ مَا لَيْسَ بِدَلَالَةٍ. فَأَمَّا

«الله عليه وآله لم يدع في القرآن أنه كلامه، وإنما ذكر أن ملكاً هبط به إليه، و قد يجوز أن يكون ذلك الملك كاذباً فيه على ربه...».

١. في الذخيرة، ص ٣٨٦: «قالوا: إن هذا استفساد للمتكلمين، و حكمته تعالى تقتضي المنع من الاستفساد».

٢. كذا في الأصل، و الظاهر زيادة: «ليس». ثم إن إشكال المصنّف على الجواب الأول يبدأ من هذا الموضع.

٣. أي «و الأمر القبيح الذي يقبح من الله تعالى فعله في باب الاستفساد و التضليل هو...». هذا ما ظهر لنا من العبارة.

٤. أي أن يقرب نحو القبيح.

الْمَنْعُ مِنَ الشُّبُهَاتِ وَفِعْلِ الْقَبَائِحِ فَعِيزٌ وَاجِبٌ عَلَيْهِ تَعَالَى /٧٢/ فِي دَارِ الْمِحْنَةِ وَالتَّكْلِيفِ، مِنْ حَيْثُ كَانَ فِي الْمَنْعِ عَنْ ذَلِكَ دَفْعٌ لَهُمَا، وَ لَيْسَ يَجِبُ - إِذَا كَانَ تَعَالَى لَا يَفْعَلُ الشُّبُهَاتِ - أَنْ يَمْنَعَ مِنْهَا، وَ يَحُولَ بَيْنَ فَاعِلِهَا وَ بَيْنَهَا، كَمَا لَا يَجِبُ إِذَا لَمْ يَفْعَلِ الْقَبِيحُ أَنْ يَمْنَعَ مِنْهُ.

وَ الْإِسْتِفْسَادُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَنْسُوبٌ إِلَى مَنْ أَظْهَرَ مَا لَيْسَ بِمُعْجَزٍ عَلَى يَدِ مَنْ لَيْسَ بِرَسُولٍ. وَ لَا يَجُوزُ نَسْبُهُ^١ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى^٢.

وَ مَنْ انْفَسَدَ بِهِ وَ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ أَمْرُهُ، فَمِنْ قِبَلِ تَقْصِيرِهِ أَتَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ شَاءَ أَنْ يَنْظُرَ لَعَلَّمَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمُعْجَزِ فِي الْحَقِيقَةِ وَ غَيْرِهِ؛ فَإِنَّ مَا يُجَوِّزُ الْعَقْلُ وَقُوعَهُ مِنْ جَوِّزٍ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ، لَا يَصِحُّ إِحْقَاقُهُ بِالْمُعْجَزَاتِ.

وَ نَحْنُ نَقْضُ هَذَا الْمَعْنَى عِنْدَ مُنَاقَضَتِنَا لِصَاحِبِ الْكِتَابِ الْمُلقَّبِ بـ «الْمُعْنِي»، فَلِذَلِكَ أَخَرْنَا بَسْطَ الْكَلَامِ فِيهِ هَاهُنَا^٣.

[الجواب الثاني: كفاية خرق العادة في دلالة المعجزة]

طريقة أخرى قد أُجِيبَ عَنْهُ، بِأَنْ قِيلَ: إِنَّ الْمُرَاعَى فِي دَلَالَةِ الْمُعْجَزِ عَلَى النَّبُوَّةِ خَرَقُ الْعَادَةِ، وَ ظُهُورُ مَا لَوْ لَمْ يَكُنِ الْمُدَّعِي صَادِقاً لَمْ يَظْهَرْ. وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ فِي ظُهُورِ الْقُرْآنِ - عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ظَهَرَ عَلَيْهِ - خَرَقاً لِلْعَادَةِ، وَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي كَوْنِهِ خَارِقاً لَهَا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ مِنْ فِعْلِ بَعْضِ مَلَائِكَتِهِ.

١. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الْأَنْسَبُ: «نَسْبَتُهُ».

٢. فِي الذَّخِيرَةِ، ص ٣٨٦: «وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الشُّبُهَاتِ وَ فِعْلَ الْقَبَائِحِ فِي دَارِ التَّكْلِيفِ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَ لَيْسَ يَجِبُ إِذَا كَانَ تَعَالَى لَا يَسْتَفْسِدُ أَنْ يَمْنَعَ عَنِ الْإِسْتِفْسَادِ، كَمَا لَا يَجِبُ إِذَا لَمْ يَفْعَلِ الْقَبِيحُ أَنْ يَمْنَعَ مِنْهُ فِي دَارِ التَّكْلِيفِ».

٣. رَاجِعْ ص ٢٦١ - ٢٧٤، وَ ٢٨١ - ٢٩١ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

و إنما ذلَّ إذا كانَ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ - وَ هُوَ خَرَقُ الْعَادَةِ -
فَيَجِبُ أَنْ يَدُلَّ وَ إِنْ كَانَ مِنْ فِعْلِ الْمَلِكِ؛ لِاتِّفَاقِهِمَا فِي وَجْهِ الدَّلَالَةِ وَ بَطَلُ أَنْ
يَكُونَ التَّجْوِيزُ الَّذِي ذُكِرَ قَادِحاً فِي إِعْجَازِهِ !

[رَدُّ الْمَصْنُفِ حَاجَةً دَلَالَةَ الْمَعْجِزَةِ إِلَى شُرُوطِ أُخْرَى]

وَ هَذَا فِي نِهَايَةِ الضَّعْفِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي يَكُونُ مُعْجِزاً وَ دَالاً عَلَى صِدْقِ مَنْ
ظَهَرَ عَلَيْهِ، لَا يَدُلُّ فِيهِ مِنْ شَرَائِطَ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ خَارِقاً لِلْعَادَةِ.

ثُمَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى.

ثُمَّ يَكُونُ وَاقِعاً مَوْقِعَ التَّصْدِيقِ لِلْمُدَّعِي، قَائِماً مَقَامَ الْقَوْلِ لَهُ: إِنَّكَ صَادِقٌ.

فَلَيْسَ خَرَقُ الْعَادَةِ وَحْدَهُ هُوَ الْمُعْتَبَرُ؛ لِأَنَّ الْإِخْلَالَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الشُّرُوطِ مَعَ
ثُبُوتِ خَرَقِ الْعَادَةِ، كَالْإِخْلَالَ بِخَرَقِ الْعَادَةِ مَعَ ثُبُوتِ تِلْكَ الشُّرُوطِ، فِي ارْتِفَاعِ
الدَّلَالَةِ عَلَى النُّبُوَّةِ؛ فَكَيْفَ يُكْتَفَى بِخَرَقِ الْعَادَةِ /٧٣/ دُونَ مَا ذَكَرْنَاهُ؟

وَ مَعْلُومٌ أَنَّ الْمُسْتَدِلَّ مَتَى لَمْ يَقْطَعْ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْمُصَدِّقُ لَهُ، فَلَا بُدَّ أَنْ
يَكُونَ مُجَوِّزاً وَ قَوْعَ التَّصْدِيقِ مِنْ بَعْضِ مَنْ يَجُوزُ مِنْهُ فِعْلُ الْقَبِيحِ، وَ لَا يُؤْمَنُ مِنْ
جِهَتِهِ تَصْدِيقُ الْكَذَّابِ. وَ مَعَ التَّجْوِيزِ لِذَلِكَ لَا يَحْسُنُ مِنْهُ تَصْدِيقُ الْمُدَّعِي، فَضْلاً
عَنْ أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ.

وَ لَمْ يَدُلَّ الْفِعْلُ الْوَاقِعُ مِنْ جِهَتِهِ تَعَالَى عَلَى النُّبُوَّةِ، إِذَا كَانَ خَارِقاً لِلْعَادَةِ مِنْ
حَيْثُ خَرَقَهَا فَقَطْ، عَلَى مَا تَوَهَّمُوهُ فِي الْجَوَابِ، بَلْ بَانَ تَكَامُلُ لَهُ الشَّرْطَانِ جَمِيعاً ٢.

١. راجع تكرار هذا المضمون من المصنف في كتابه الذخيرة، ص ٣٨٨.

٢. في الذخيرة، ص ٣٨٨: «إِنْ خَرَقَ الْعَادَةَ غَيْرَ كَافٍ إِذَا جُوزَ أَنْ يَخْرِقَهَا غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ

وَقَوْلُهُمْ: «لَا فَرْقَ فِي بَابِ خَرْقِ الْعَادَةِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ مِنْ فِعْلِ الْمَلَكِ» صَحِيحٌ، غَيْرَ أَنَّ الْفَرْقَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مِنْ هَاهُنَا، فَهُوَ حَاصِلٌ بَيْنَهُمَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الصَّدَقِ الَّتِي هِيَ مَقْصَدُنَا.

١٤٢

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ: «إِنَّ الْمُرَاعَى خَرْقُ الْعَادَةِ، وَظُهُورُ مَا لَوْ لَا صِدْقُ الْمُدَّعِي لَمْ يَظْهَرِ»؛ فَهُوَ الْمَطْلُوبُ، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ مَعَ تَجْوِيزِ أَنْ يَقَعَ التَّصْدِيقُ مِمَّنْ لَا يُؤْمَنُ مِنْهُ فِعْلُ الْقَبِيحِ؛ لِأَنَّ مَعَ التَّجْوِيزِ لَا نَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ الْمُدَّعِي غَيْرَ صَادِقٍ، وَإِنْ ظَهَرَ الْفِعْلُ الْمَخْصُوصُ عَلَى يَدِهِ.

وَأَمَّا نَأْمَنُ ذَلِكَ، وَنَقْطَعُ عَلَى أَنْ ظُهُورَهُ يَدُلُّ عَلَى الصَّدَقِ، وَأَنَّهُ لَوْ لَا صِدْقُهُ لَمْ يَظْهَرِ؛ إِذَا عَلِمْنَا مِنْ فِعْلِ الْحَكِيمِ الَّذِي لَا يَقَعُ مِنْهُ الْقَبَائِحُ، جَلَّ وَتَعَالَى عُلُوًّا كَبِيرًا. وَنَحْنُ نَزِيدُ فِي اسْتِقْصَاءِ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ فِيمَا بَعْدُ، فَقَدْ تَعَلَّقَ بِهِ صَاحِبُ الْكِتَابِ الَّذِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ، وَوَعَدْنَا بِتَتَبُعِهِ.

[الجواب الثالث: بداهة مجيء النبي بالقرآن]

طَرِيقَةٌ أُخْرَى: وَقَدْ أُجِيبَ عَنْهُ: بِأَنَّ الْعِلْمَ حَاصِلٌ لِكُلِّ عَاقِلٍ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ هُوَ الْآتِي بِهِذَا الْقُرْآنِ، وَالْمُظْهَرُ لَهُ، عَلَى حَدِّ حُصُولِ الْعِلْمِ بِوُجُودِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَدُعَايِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتَحَدِّيهِ الْعَرَبَ بِالْإِتْيَانِ بِمِثْلِ مَا أَتَى بِهِ. وَإِذَا كَانَ مَا اعْتَرَضَ بِهِ مِنْ سُؤَالِ الْجَنِّ يَوْجِبُ رَفْعَ الْعِلْمِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَجَبَ ٧٤/ اطرأحه.

«فِعْلُ الْقَبِيحِ وَبُصْدَقُ الْكَذَّابِ، وَإِنَّمَا دَلَّ خَرْقُ الْعَادَةِ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى لِأَنَّا نَأْمَنُ فِيهِ وَقُوعَهُ عَلَى وَجْهِ يَقْبَحٍ...».

١. فِي الْأَصْلِ: «التَّجْوِيزُ أَنْ وَقَعَ»، وَهُوَ مُضْطَرَبٌ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلسِّيَاقِ، وَبِهِ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى.

٢. يَأْتِي فِي ص ٢٣٦ وَ مَا بَعْدَهَا.

[رد المصنف نفياً بداهة أن يكون القرآن من فعل النبي، أو أنه لم يأخذه من غيره]

و ليس هذا بشيء؛ لأن الذي وَقَعَ العلمُ به، و ارتَفَعَ الشُّكُّ فيه، هو أن القرآن لم يُسمَع إلا من النبي صَلَّى اللهُ عليه و آله، و لم يَظْهَرْ لنا إلا من جِهَتِهِ، فأما العلمُ بأنه من فعله، أو أنه لم يأخذه من غيره، فليس معلوماً، بل المعلوم لنا خلافه؛ لأنه عليه السلام قد نفى أن يكون من كلامه، و خَبَرنا بأنه لَقِنَهُ من مَلَكٍ هو رسولُ الله. و في هذا تأكيدُ الشُّبْهَةِ على طَرِيقَةِ حُصُومِنَا؛ لأنَّ لِلْمُخَالَفِ أن يَقُولَ: إِعْمَلُوا على أَنِّي سَلَّمْتُ أنه ليس من كلامه، من أينَ لَكُم أن المَلَكَ الَّذِي أَلْقَاهُ إليه، و ادَّعَى أنه رسولُ الله؟، صادق؟ و لعلَّه لم يَأْتِ عن أمرِ الله، و لا بِرِسالَتِهِ. فيَعُودُ الأمرُ إلى السُّؤَالِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ في صَدْرِ هَذَا الْفَصْلِ، و يُحْتَاجُ في الجوابِ عنه إلى غير ما ذَكَرْنَاهُ.

[الجواب الرابع: ثبوت وجود الجن بواسطة قول النبي ﷺ]

طَرِيقَةُ أُخْرَى: و ربَّما أَجَابَ بَعْضُهُمْ بأن يَقُولَ: إِنَّمَا ثَبَّتَ وُجُودَ الْجِنِّ بَعْدَ ثُبُوتِ نُبُوءَةِ نَبِيِّنا صَلَّى اللهُ عليه و آله؛ لأنَّا مِن جِهَتِهِ عَلِمْنَا وُجُودَهُمْ، فَكَيْفَ يَصِحُّ الْقَدْحُ في النُّبُوءَةِ بما لا يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ صِحَّتِهَا؟

[رد المصنف: عدم توقف شبهة الجن على القطع بوجودهم]

و هذا في غَايَةِ الرِّكَاكَةِ؛ لأنَّ السُّؤَالَ الَّذِي أوردناه لا يَفْقَرُ في لزومه إلى الْقَطْعِ على وُجُودِ الْجِنِّ، و إثباتِ كَوْنِهِمْ^٣. بل لو سَلَّمَ أن جِهَةَ الْعِلْمِ بِوُجُودِ الْجِنِّ هي قولُ

١. في الأصل: «معناً»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة ما بعده.

٢. في الأصل: + «صلى الله عليه و آله»، و هو من سهو الناسخ.

٣. أي كينونيتهم و وجودهم.

نَبَيَّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَ مَا وَرَدَتْ بِهِ شَرِيعَتُنَا، لَكَانَ الْكَلَامُ لَازِمًا؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ مُجَوِّزًا لِأَنَّ يَكُونَ لِلَّهِ تَعَالَى خَلْقٌ هُمْ جِنٌّ، وَ لَوْ لَا أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِي الْعَقْلِ، لَمَا صَحَّ وُروُدُ الشَّرْعِ بِهِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَا يَرِدُ بِإِبْثَابِ مَا يُحِيلُهُ الْعَقْلُ. وَإِذَا جَازَ ذَلِكَ فِي الْعَقْلِ لَزِمَ الْكَلَامُ.

و قَالَ الْمُخَالِفُ: إِذَا جَازَ فِي عُقُولِكُمْ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ تَعَالَى خَلْقٌ غَائِبِينَ^١ عَنْ أَبْصَارِكُمْ، لَا يَبْلُغُكُمْ أَخْبَارُهُمْ، وَ لَا تُحِيطُونَ عِلْمًا بِمَبْلَغِ قُوَاهُمْ وَ عُلُومِهِمْ - كَمَا تَدَّعُونَ الْإِحَاطَةَ بِذَلِكَ فِي الْإِنْسِ - فَلَعَلَّ بَعْضَهُمْ صَنَعَ هَذَا الْكِتَابَ، وَ أَظْهَرَهُ عَلَى يَدٍ مِنْ ظَهَرَ مِنْ جِهَتِهِ!

١٤٤

[نفي توقف معرفة وجود الجن على شريعتنا]

و بَعْدُ، فَإِنَّ الْقَطْعَ عَلَى وُجُودِ الْجِنِّ، لَيْسَ مَوْقُوفًا^٢ عَلَى شَرِيعَتِنَا كَمَا ظَنُّوهُ، بَلْ هُوَ مَوْجُودٌ فِي شَرِيعَةِ الْيَهُودِ وَ النَّصَارَى وَ الْمَجُوسِ /٧٥/ وَ الْمَانَوِيَّةِ، وَ جَمِيعُ طَوَائِفِ الثَّنَوِيَّةِ تَعْتَقِدُ أَيْضًا وُجُودَهُمْ، فَشُهْرَةُ ذَلِكَ - فِيمَنْ ذَكَرْنَاهُ - يُغْنِي^٣ عَنْ إِقَامَةِ دَلَالَةٍ عَلَيْهِ. وَ فِي الْجُمْلَةِ: فَإِنْ مَن كَانَ يُنْبِئُ الْجِنَّ - مِنْ طَوَائِفِ النَّاسِ - قَبْلَ شَرِيعَتِنَا، أَكْثَرُ مِمَّنْ كَانَ يَنْفِيهِمْ، فَكَيْفَ يُدْعَى أَنَّ إِثْبَاتَهُمْ مَوْقُوفٌ عَلَى شَرِيعَتِنَا، لَوْ لَا الْغَفْلَةُ؟!

[الجواب الخامس: عدم جواز وضع القرآن من قبل الجن بكل أصنافهم]

طَرِيقَةُ أُخْرَى: وَ مِمَّا قِيلَ فِي الْجَوَابِ عَمَّا أوردناه: أَنَّ الْقُرْآنَ لَوْ كَانَ مِنْ فِعْلِ الْجِنِّ، لَمْ يَحُلْ:

١. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ هُوَ حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ: «خَلَقَ»، وَ إِنْ كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ «غَائِبُونَ» صَفَةً لَهُ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «مَوْقُوفٌ»، وَ هُوَ سَهْوٌ؛ لِأَنَّهُ خَبَرَ لَ «لَيْسَ»، وَ هُوَ مَنْصُوبٌ.

٣. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الْأَوَّلَى: «تَغْنِي».

من أن يكونَ مِنْ فِعْلِ عَقْلِهِمْ.

أو مِنْ فِعْلِ ذَوِي النَّقْصِ مِنْهُمْ.

فإن كانَ مِنْ جِهَةٍ ناقِصِيهِمْ، وَ مِنْ لَيْسَ بِكاملِ الْعَقْلِ مِنْهُمْ، فَيَجِبُ أن يَظْهَرَ فِيهِ الاختِلالُ وَ التَّفَاوُتُ؛ لَوْجوبِ ظُهورِ ذلكِ في أفعالِ ذَوِي النَّقْصِ.

وَ إن كانَ مِنْ فِعْلِ الْعُقَلَاءِ، لَمْ يَحُلْ أن يَكُونَ فَعْلُهُ الْمُؤْمِنُونَ مِنْهُمْ، أَوِ الْكُفَّارُ الْفَاسِقُونَ.

وَ لَيْسَ يَجوزُ أن يَكُونَ فِعْلاً لِلْمُؤْمِنِينَ، وَ الْمَقْصودُ بِهِ^١ التَّلْبِيسُ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ، وَ الإِضْلالُ لَهُمْ، وَ إِدْخَالُ الشُّبْهِ عَلَيْهِمْ.

وَ لو كانَ مِنْ فِعْلِ كُفَّارِهِمْ، لَوَجِبَ أن يُعَارِضَهُ الْمُؤْمِنُونَ^٢، وَ يَتَوَلَّوْا إِظْهَارَ مِثْلِهِ عَلَى يَدِ مَنْ يُزِيلُ عَنِ النَّاسِ الشُّبْهَةَ بِهِ، وَ ذلكِ مِنْ أَكْبَرِ قُرْبِهِمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. وَ إِذَا فَسَدَتْ كُلُّ هَذِهِ الْأَقْسامِ، بَطَلَ أن يَكُونَ مِنْ صَنِيعِ الْجِنِّ عَلَى وَجْهِهِ.

[رد المصنف]

[أولاً: عدم توقف الحذف بأكثر الصنائع على كمال العقل]

١٤٥ فيقالُ لِمَنْ تَعَلَّقَ بهذا: لَيْسَ يَجِبُ لو كانَ مِنْ فِعْلِ الناقِصِ عَنِ كَمالِ الْعَقْلِ، أن يَظْهَرَ فِيهِ الاضطِرابُ وَ التَّفَاوُتُ كما ظَنَنْتَ؛ لأنَّ الحِذْقَ بِأَكْثَرِ الصَّنائِعِ لا يَفْتَقِرُ إِلَى كَمالِ الْعَقْلِ وَ وُفُورِهِ، وَ إِنما يُحْتَاجُ فِي الصَّنِيعَةِ الْمَخْصُوصَةِ إِلَى الْعِلْمِ بِهَا، فَلَيْسَ يَضُرُّهَا - معَ وُجودِ الْعِلْمِ بِهَا - فَقْدُ الْعُلُومِ الَّتِي هِيَ الْعَقْلُ^٣. وَ لِهَذَا نَجِدُ كَثِيرًا

١. الواو في قوله: «والمقصود به» حالية.

٢. أي المؤمنون من الجن.

٣. ذهب المصنف إلى أن العقل عبادة عن «مجموع علوم تحصل للمكلف». راجع: الذخيرة،

من أهلِ الحِذْقِ بالصَّنَائِعِ وَالتَّقَدُّمِ فِيهَا بُلْهًا [غَيْرَ] عُقْلَاءَ، وَ يَقْطَعُ فِي أَكْثَرِهِمْ عَلَى خُرُوجِهِ مِنْ جُمْلَةِ الْمُكَلَّفِينَ، وَ بُعْدِهِ عَنْ كَمَالِ الْعَقْلِ! فَمِنْ أَيْنَ لَكَ أَنْ فَقَدَ التَّفَاوُتِ وَ الاختِلَالِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ فِعْلٍ خَارِجٍ عَنِ الْكَمَالِ؟

[ثانياً: جواز اجتماع الإيمان والمعصية]

ثُمَّ مِنْ أَيْنَ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْجِنِّ لَا يَقَعُ مِنْهُمْ اسْتِفْسَادٌ لَنَا وَ تَلْيِيسٌ عَلَيْنَا، وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْمَعَاصِي وَ الْفُسُوقِ؟
وَ أَكْثَرُ ٧٦/ ما في هذا الفعلِ أَنْ يَكُونَ مَعْصِيَةً لِلَّهِ تَعَالَى، وَ الْإِيمَانُ غَيْرُ مَانِعٍ مِنْ ذَلِكَ؛ سِوَاءٍ قَبْلَ مَذْهَبِ أَصْحَابِ الْإِحْبَاطِ^١، أَوْ مَذْهَبِ مَنْ نَفَاهُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ مَعًا جَائِزٌ أَنْ يَعْصِيَ الْمُؤْمِنُ؛ وَ إِنَّمَا الْخِلَافُ فِي زَوَالِ ثَوَابِ إِيْمَانِهِ بِالْمَعْصِيَةِ، أَوْ ثُبُوتِهِ مَعَهَا.

[ثالثاً: جواز اختصاص الفصاحة بقوم دون غيرهم]

ثُمَّ مِنْ أَيْنَ أَنَّ كُفَّارَ الْجِنِّ لو كانوا صَنَعُوهُ، لَوَجَبَ أَنْ يُعَارِضَهُ الْمُؤْمِنُونَ؟! وَ هَذَا إِنَّمَا يَتَّبْتُ لَكَ بَعْدَ ثُبُوتِ أَمْرَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّ مُؤْمِنِي الْجِنِّ لَا بُدَّ أَنْ يَتِمَّ كُنُوتُهَا مِنَ الْفَصَاحَةِ الَّتِي يَتِمَّ كُنُ كُفَّارِهِمْ

١. الإحباط مصطلح كلامي، يراد به خروج الثواب والمدح المستحقين عن كونهما مستحقين بدمٍ و عقاب أكثر منها. ولا خلاف بين المسلمين أَنَّ الكفر يزيل استحقاق ثواب الطاعات السابقة، وَأَنَّ الْإِيمَانَ يزيل استحقاق العقوبات السابقة. إِنَّمَا الْخِلَافُ فِي جَوَازِ اجْتِمَاعِ اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ وَ الْعِقَابِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحْبُطَ وَ يَزِيلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ. فَمِنْ يَذْهَبُ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ الْاجْتِمَاعِ يَقُولُ بِالْإِحْبَاطِ، وَ هُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْمُعْتَزِلَةِ. وَ الْإِمَامِيَّةُ عَلَى خِلَافِهَا حَيْثُ يَقُولُونَ بِأَنَّ الْعِقَابَ الطَّارِئَ لَا يَحْبُطُ الثَّوَابَ الْأَوَّلَ. رَاجِع: أَوَائِلُ الْمَقَالَاتِ، ص ١٨٩؛ الذَّخِيرَةُ، ص ٣٠٢؛ مَنَاهِجُ الْيَقِينِ، ص ٥١٢-٥١٤.

منها؛ حَتَّى لَا يَزِيدُوا فِي ذَلِكَ عَلَيْهِمْ.

وَالْآخَرُ: أَنَّهُمْ لَمْ يُخْلَوْا^١ بِالْوَاجِبِ عَلَيْهِمْ.

فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ لَا سَبِيلَ لَكَ إِلَى إِثْبَاتِهِ:

أَمَّا الْوَجْهُ الْآخَرُ: فَقَدْ بَيَّنَّا مَا فِيهِ^٢، وَ قُلْنَا: إِنَّ الْإِيمَانَ لَا يَمْنَعُ مِنْ مُوَافَقَةِ الْمَعَاصِي، فَكَذَلِكَ هُوَ غَيْرُ مَانِعٍ مِنَ الْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ؛ لِأَنَّ الْإِخْلَالَ بِالْوَاجِبِ ضَرْبٌ مِنَ الْمَعَاصِي.

وَأَمَّا الْأَوَّلُ: فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَخْتَصَّ الْعِلْمُ بِالْفَصَاحَةِ بِالْجِيلِ الَّذِينَ هُمْ كَافِرُونَ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْمَهَنِ وَالصَّنَائِعِ قَدْ يَخْصُ قَبِيلًا دُونَ قَبِيلٍ، وَ جِيلًا دُونَ جِيلٍ. وَ لَيْسَ يَجِبُ فِي ذَلِكَ الشُّمُولُ وَالْعُمُومُ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْعِلْمَ بِالْفَصَاحَةِ قَدْ اخْتَصَّ بِهِ الْعَرَبُ دُونَ الْعَجَمِ، ثُمَّ قَبَائِلُ مِنَ الْعَرَبِ دُونَ قَبَائِلَ، ثُمَّ سُكَّانُ دِيَارٍ مَخْصُوصَةٍ دُونَ غَيْرِهَا؟

وَ ضُرُوبٌ مِنَ الصَّنَائِعِ كَثِيرَةٌ قَدْ اخْتَصَّ بِعِلْمِهَا قَوْمٌ، حَتَّى لَمْ يَتَعَدَّهُمْ، لَوْ شِئْنَا عَدَدْنَاهَا.

وَ إِذَا جَازَ هَذَا، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ تَكُونَ الْفَصَاحَةُ - أَوْ هَذَا الضَّرْبُ مِنْهَا - إِنَّمَا اخْتَصَّ بِهِ طَوَائِفُ مِنَ الْجَنِّ كَافِرُونَ، وَ لَمْ يَتَّفِقْ أَنْ يَكُونَ فِي جُمْلَتِهِمْ مُؤْمِنٌ؟! وَ جَوَازُ ذَلِكَ كَافٍ فِيْمَا أَوْرَدْنَاهُ.

فَقَدْ صَحَّ ضَعْفُ التَّعْلُقِ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ^٣ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

١. فِي الْأَصْلِ: «لَاخُلُوا»، وَ هُوَ سَهْوٌ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْمَقْصُودِ فِي الْعِبَارَةِ.

٢. تَقَدَّمَ أَنْفَاءُ.

٣. أَيِ الْجَوَابِ الْخَامِسِ.

[الجواب السادس: عدم معارضة الجن للقرآن مع توفّر دواعيهم إلى ذلك]

وَمِمَّا قِيلَ فِي الْجَوَابِ عَنْهُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ فِعْلِ الْجِنِّ أَوْ فِي مَقْدُورِهِمْ، لَوَجَبَ مَعَ تَحْدِيثِهِمْ بِهِ وَتَقْرِيعِهِمْ بِالْعَجْزِ عَنْهُ أَنْ يَأْتَفُوا، فَيُظْهِرُوا أَمْثَالاً عَلَى سَبِيلِ الْمُعَارَضَةِ.

١٤٧

و لو جازَ أَنْ يُمَسِّكُوا عَنْ^١ الْمُعَارَضَةِ، وَ إظهارِ ما يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِمْ، وَ مَقُولٍ مِنْ عِنْدِهِمْ، /٧٧/ لَجَازَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْعَرَبِ؛ فَكُنَّا لَا نَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرُ الْعَرَبِ قَادِرِينَ عَلَى الْمُعَارَضَةِ، مُتَمَكِّنِينَ مِنْهَا، وَ إِنْ كَانَتْ لَمْ تَقَعْ^٢ مِنْهُمْ. فَلَمَّا فَسَدَ ذَلِكَ فِي الْعَرَبِ - مِنْ حَيْثُ عَلِمْنَا أَنَّ التَّحْدِيَّ لَا بُدَّ أَنْ يَبْعَثَهُمْ عَلَى إظهارِ ما عِنْدَهُمْ، بَلْ وَ عَلَى تَطَلُّبِ ما لَيْسَ عِنْدَهُمْ - وَجَبَ مِثْلُهُ فِي الْجِنِّ لَوْ كَانَتْ قَادِرَةً عَلَى مِثْلِ الْقُرْآنِ؛ لِعُمُومِ التَّحْدِيِّ لِلْكُلِّ وَ تَوَجُّهِهِ إِلَى الْجَمِيعِ، لَا سِوَمَا وَ الْقُرْآنُ مُصَحِّحٌ لِدَعْوَةِ مَنْ نُهِيَ عَنْ اتِّبَاعِ الشَّيَاطِينِ وَ الْاِغْتِرَارِ بِهِمْ، وَ أُمِرَ بِالِاسْتِعَاذَةِ مِنْهُمْ وَ الْبَرَاءَةِ مِنْ أَفْعَالِهِمْ^٣.

[رد المصنّف توفّر دواعي معارضة القرآن عند العرب دون الجن]

وَ هَذَا كَلَامٌ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ عَنِ الصَّوَابِ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نُوَجِّبُ فِي الْعَرَبِ الْمُسَارَعَةَ إِلَى الْمُعَارَضَةِ، لَوْ كَانُوا قَادِرِينَ عَلَيْهَا، مِنْ حَيْثُ عَلِمْنَا تَوَفُّرَ دَوَاعِيهِمْ إِلَيْهَا، وَ أَنَّهُمْ قَدْ قَارَبُوا حَدَّ الْإِلْجَاءِ^٤ إِلَى فِعْلِهَا.

١. فِي الْأَصْلِ: «مِنْ»، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِتَعْدِيَةِ الْإِمْسَاكِ بِ«عَنْ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «لَمْ يَقَعْ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «كَانَتْ».

٣. وَ هَذَا شَامِلٌ لِلْجِنِّ، وَ غَيْرِ خَاصٍّ بِالْإِنْسِ وَ الْعَرَبِ.

٤. الْإِلْجَاءُ: مَا يَقْوِي الدَّاعِيَ إِلَى الْفِعْلِ أَوْ الصَّارِفَ عَنْهُ إِلَى حَدٍّ يُخْرِجُ الْفَاعِلَ مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْمَدْحِ وَ الذَّمِّ عَلَى الْفِعْلِ وَ التَّرْكِ. الْحُدُودُ، ص ٧٤.

و وَجْهُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حَمَلَهُمْ عَلَى مُفَارَقَةِ أَدْيَانِهِمْ، وَخَلَعَ إِلَهُتَهُمْ، وَتَعَطَّلَ رِئَاسَتَهُمْ وَعِبَادَتَهُمْ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِمْ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ جَرَتْ بِهِ عَادَاتُهُمْ مِنَ الْمَأْكَلِ وَالْمَشَارِبِ وَالْمَنَاجِحِ وَوُجُوهِ الْمُتَصَرِّفَاتِ، وَالزَّمَمِ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَالْكَلْفِ مَا يَشْتَقُّ عَلَى نُفُوسِهِمْ، وَيَتَقَلُّ عَلَى طِبَاعِهِمْ.

هَذَا، إِلَى تَعَجُّيزِهِ لَهُمْ فِيمَا كَانَ إِلَيْهِ انْتِهَاءُ فَخَرِهِمْ، وَبِهِ عُلُوُّ كَلِمَتِهِمْ؛ مِنَ الْفَصَاحَةِ الَّتِي كَانَتْ مَقْصُورَةً عَلَيْهِمْ، وَمُسَلَّمَةً إِلَيْهِمْ.

و لَيْسَ هَذَا - وَلَا شَيْءٌ مِنْهُ - مَوْجُوداً فِي الْجِنِّ، فَيُحْمَلُ حَالُهُمْ عَلَى الْعَرَبِ! وَأَمَّا التَّحْدِي وَالتَّقْرِيعُ: فَإِنَّمَا يَأْتِي مِنْهُمَا مَنْ أَثَّرَ فِي حَالِهِ، وَحَطَّ مِنْ مَنَزِلَتِهِ، فَيُبَادِرُ إِلَى الْمُعَارَضَةِ إِشْفَاقاً مِنَ الضَّرَرِ النَّازِلِ بِهِ. فَأَمَّا مَنْ لَا يَشْفِقُ مِنْ تَغْيِيرِ حَالِ فِينَا، وَانْخِفَاضِ مَرْتَبَةِ عِنْدَنَا، وَ لَيْسَ بِمُخَالِطٍ لَنَا فَيَحْفَلُ بِذَمِّنَا أَوْ مَدْحِنَا، فَلَيْسَ يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ مِمَّا أَوْجَبْنَاهُ فِي غَيْرِهِ.

و لَا ضَرَرَ أَيْضاً عَلَى الْجِنِّ فِي النَّهْيِ عَنِ اتِّبَاعِهِمْ^١، وَاسْتِمَاعِ غُرُورِهِمْ^٢. وَ لَوْ سَلَّمَ أَنَّ فِي ذَلِكَ ضَرراً، لَكَانَ مَا يَعُودُ عَلَى الْجِنِّ - مِنَ الشَّرَفِ وَشِفَاءِ الْغَيْظِ، بِإِدْخَالِ الشُّبْهَةِ عَلَيْنَا، وَتُقُودِ حِيلَتِهِمْ وَمَكِيدَتِهِمْ ٧٨/ فِينَا - يَزِيدُ عَلَيْهِ وَ يُؤْفِي؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ فِي طِبَاعِهِمْ عَدَاوَةُ الْبَشَرِ، وَالسَّعْيُ فِي الْإِضْرَارِ بِهِمْ. وَ الضَّرَرُ الْيَسِيرُ قَدْ يُتَحَمَّلُ فِي مِثْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ. وَ هَذَا كَافٍ.

[الجواب السابع: جواز تنبيه العرب إلى شبهة الجن وإشارتهم إليها]

طَرِيقَةٌ أُخْرَى: وَ مِمَّا ذُكِرَ فِي جَوَابِهِ: أَنَّ الْقُرْآنَ لَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ الْجِنِّ، وَ مِمَّا يُسْتَمَكَّنُ مِنْ إِقَائِهِ إِلَيْنَا، وَ إِظْهَارِهِ عَلَى يَدِ بَعْضِنَا، لَكَانَتْ

١. أَيِ اتِّبَاعِ الشَّيَاطِينِ، الْمَشَارِ إِلَى فِي نَهَايَةِ الْجَوَابِ السَّادِسِ.

٢. أَيِ جَهَالَتِهِمْ وَأَبَاطِلِهِمْ. رَاجِعْ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ٥، ص ١٢ (غرر).

العربُ تُوَاقِفُ على ذلك النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَتَحْتَجُّ بِهِ عَلَيْهِ، وَتَقُولُ لَهُ: مَا أَثْبَتْنَا بِهِ وَاحْتَجَجْتَ عَلَيْنَا بِالْعَجْزِ عَنْهُ، لَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ رَبِّكَ عَلَى جِهَةِ التَّصْدِيقِ لَكَ؛ لِأَنَّ الْجَنِّ جَائِزٌ أَنْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، فَلَا أَمَانَ لَنَا مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِهِمْ. وَإِنَّمَا أَلْفَوْهُ إِلَيْكَ طَلَبًا لِإِدْخَالِ الشُّبْهَةِ عَلَيْنَا، فَلَا بُدَّ لَكَ بِذَلِكَ، وَلَا فَضِيلَةَ^١!

وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَغْفُلُوا عَنِ الْاِحْتِجَاجِ بِمِثْلِ هَذَا - لَوْ كَانَ جَائِزًا - مَعَ عِلْمِنَا بِتَغَافُلِهِمْ فِي رَفْعِ أَمْرِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى كُلِّ بَاطِلٍ، وَطَرَحِهِمْ أَنْفُسَهُمْ كُلَّ مَطْرَحٍ. وَالحَازِمُ الْعَاقِلُ لَا يَعْدِلُ عَنْ أَقْوَى الْحُجَّتَيْنِ وَأَوْضَحِ الطَّرِيقَتَيْنِ، إِلَى الْأَضْعَفِ الْأَغْمَضِ، وَالْجَمِيعِ مَعْرُوضٍ^٢ لَهُ.

١٤٩

وَإِذَا كُنَّا قَدْ أَحْطْنَا عِلْمًا بِأَنَّ ذَلِكَ مَا لَمْ تَحْتَجَّ^٣ بِهِ الْعَرَبُ، وَلَمْ يَتَفَوَّهُوا^٤ بِشَيْءٍ مِنْهُ، قَطَعْنَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ.

[رَدُّ الْمَصْنُفِ نَفِي وَجُوبِ عِلْمِ الْعَرَبِ بِكُلِّ شَبْهَةٍ]

وَهَذَا أَضْعَفُ مِنْ كَثِيرٍ مِمَّا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ أَنْ تَكُونَ^٥ الْعَرَبُ عَارِفَةً بِكُلِّ شَبْهَةٍ يُمَكِّنُ إِيرَادَهَا فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ، حَتَّى لَا يَخْطُرُ بِبَالِ أَحَدٍ مِنْ

١. قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ، ص ٣٩٢: «وَمِمَّا أَجَابَ بِهِ الْقَوْمُ عَنْ سُؤَالِ الْجَنِّ: أَنَّ الْقُرْآنَ لَوْ كَانَ مِنْ فِعْلِ الْجَنِّ لَوَاقِفَ الْعَرَبِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى ذَلِكَ، وَلَقَالَتْ لَهُ: لَيْسَ فِي عَجْزِنَا مِنْ مُقَابَلَتِكَ دَلِيلٌ عَلَى نُبُوَّتِكَ؛ لِأَنَّهُ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ الْجَنِّ أَلْفَتْهُ إِلَيْكَ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «مَعْرُوضٌ»، وَمُقْتَضَى السِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «لَمْ يَحْتَجَّ»، وَالْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «لَمْ يَتَفَوَّهُ»، وَالْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِرُجُوعِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ إِلَى «الْعَرَبِ»، وَهُوَ جَمْعٌ.

٥. فِي الْأَصْلِ: «يَكُونُ»، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «عَارِفَةٌ».

الْمُتَكَلِّمِينَ شَيْءٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى إِلَّا وَ قَدْ سَبَقَ خُطُوبُهُ لَهُمْ. وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ^١.

[و] ^٢ لو كَانَ مِثْلُ هَذَا الْاِحْتِجَاجِ صَحِيحًا، لَوَجَبَ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي الْجَوَابِ عَنْ كُلِّ شُبْهَةٍ يُورِدُهَا الْمُخَالِفُونَ فِي الْقُرْآنِ، فَيُقَالُ فِي كُلِّ مَا يَرِدُ مِنْ ذَلِكَ: لو كَانَتْ هَذِهِ الشُّبْهَةُ قَادِحَةً فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ، وَ مُؤَثِّرَةً فِي صِحَّةِ دَلَالَتِهِ عَلَى النَّبَوَةِ، لَوَجَبَ [أَنَّ] ^٣ تَوَاقُفُ الْعَرَبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلَى مَعْنَاهَا، وَ تَحَاجُّهُ بِهَا، وَ تَجَعُّلُ عَلِمْنَا بِفَقْدِ مُوَاقِفَتِهِمْ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى بَطْلَانِ التَّعْلُقِ بِهِ.

فَيَتَوَوَّلُ الْأَمْرُ إِلَى أَنَّ الْجَوَابَ عَنْ جَمِيعِ شُبْهِ الْمُخَالِفِينَ فِي ٧٩/ الْقُرْآنِ وَاحِدٌ لَا يُحْتَاجُ إِلَى أَكْثَرِ مِنْهُ، وَ يَصِيرُ جَمِيعُ مَا تَكَلَّفَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ - مِنْ الْأُجُوبَةِ وَ الطَّرِيقِ، وَ مَا خَصَّصُوا بِهِ كُلَّ شُبْهَةٍ مِنَ الْقَدَحِ^٥ - عَيًّا^٦ وَ فَضْلًا^٧ وَ عُذُولًا عَنِ الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ إِلَى التَّوَعُّرِ الشَّاسِعِ.

١. في الذخيرة، ص ٣٩٢: «و هذا من ضعيف التعلل؛ لأنه ليس بواجب أن تعرف العرب هذا القدح، ولا تهتدي إلى هذه الشبهة. و كم أورد المبطلون في القرآن من الشبهات التي لم تخطر للعرب ببال، ولا رأينا أحداً من المتكلمين و المحصلين جعل جواب هذه الشبهة: أنها لو كانت صحيحة لواقف عليها العرب». ٢. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٣. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، و به يستقيم المعنى؛ إذ بدونه يبقى فعل «لوجب» بلا فاعل. ٤. في الأصل: «يواقف»، و الأنسب ما أثبتناه. و هكذا الكلام في قوله: «و تحاجه بها»، و هو في الأصل: «و يحاجه بها»، و في قوله أيضاً الآتي بعد هذا: «أن تواقف العرب»، و هو في الأصل: «أن يواقف العرب».

٥. في الأصل: «القدم»، و لا محصل له في المقام، و ما أثبتناه هو مقتضى السياق.

٦. هكذا يمكن قراءة الكلمة في الأصل.

٧. كذا في الأصل، و الظاهر من السياق أَنَّ الصحيح أن تكون الكلمة: «نقصاً».

[موارد الاعتماد على العرب في ردّ الشبهات]

وإنّما يَحْتَجُّ بِمِثْلِ هذه الطَّرِيقَةِ مَنْ يَحْتَجُّ بِهَا فيما يُعَلِّمُ أَنَّ الْعَرَبَ بِهِ أَبْصَرُ مَنَّا،
وَأَهْدَى إِلَى اسْتِخْرَاجِهِ مِنْ جَمِيعِنَا، بِشُرُوطِ الْفَصَاحَةِ وَمَرَاتِبِهَا، وَمَبْلَغِ مَا جَرَتْ
به العاداتُ فيها، وَكَيْفِيَّةِ التَّفَاضُلِ فِي صِنَاعَتِهَا^١.

١٥٠

فَنَقُولُ: لو كانت فَضِيلَةُ الْقُرْآنِ فِي الْفَصَاحَةِ عَلَى سَائِرِ كَلَامِ الْعَرَبِ كَفَضِيلَةِ
بَعْضِ الشُّعْرَاءِ عَلَى غَيْرِهِ، أَوْ لو كانت مَرْتَبَتُهُ فِي الْفَصَاحَةِ مِمَّا قَدْ جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ
بِالْبُلُوغِ إِلَيْهَا، لَكِنْ بِاسْتِعْمَالِ التَّكْلِيفِ الشَّدِيدِ وَالتَّعْمُّلِ الطَّوِيلِ؛ لَوَجَبَ أَنْ تُوَاقِفَ
الْعَرَبُ عَلَى ذَلِكَ وَتُبَيَّنَ^٢ عَنْهُ.

وَإِذَا^٣ ادَّعَى مَنْ ذَهَبَ فِي إعْجَازِهِ إِلَى النِّظَمِ، أَنَّ جِهَةَ إعْجَازِهِ بِنِظْمٍ غَيْرِ مَسْبُوقٍ إِلَيْهِ.
يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ لَهُ: لو كَانَ مَا ظَنَنْتَهُ صَحِيحاً، لَوَاقَفَتِ الْعَرَبُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ
لَيْسَ بِمُعْجَزٍ، مِنْ حَيْثُ كَانُوا يَعْلَمُونَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ قَدْ سَبَقُوا إِلَى ضُرُوبٍ مِنْ
النُّظُومِ كَثِيرَةٍ، وَأَنَّ حَالَ بَعْضِ مَنْ سَبَقَ إِلَى بَعْضِ النُّظُومِ لَا يَزِيدُ عَلَى بَعْضٍ فِي
مَعْنَى السَّبَقِ.

وَكُلُّ هَذَا إِنَّمَا أَمَكَّنَ الرُّجُوعَ فِيهِ إِلَى هذه الطَّرِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا لَا يَدُّ أَنْ تَقِفَ عَلَيْهِ
الْعَرَبُ. وَلِأَنَّ مَرَجِعَ غَيْرِهِمْ فِي الْعِلْمِ بِهِ إِلَيْهِمْ، فَيَجْعَلُ إِمْسَاكَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِ دَلِيلًا

١. فِي الذَّخِيرَةِ، ص ٣٩٢: «وإنّما تحيلُ على العرب و توجب أن يوافقوا عليه فيما يختص
بالفصاحة، و ما يجوز فيها من التّقدّم و التأخّر و جهات التفاضل، و ما أشبه ذلك ممّا المرجع فيه
إليهم، و المعول عليهم. فأما في الشبهات التي لا يخطر مثلها بالهم، و لا يهتدون إلى البحث عنها،
فلا معنى للحوالة عليهم بها».

٢. فِي الْأَصْلِ: «يُبَيِّنُ»، وَ الْأَنْسَبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «وذلك إذا».

على أنه لم يكن، ويحيل عليهم بما لا بُدَّ^١ أن يزيد حالهم فيه على حالنا، وبما إن خفي علينا، فلا بُدَّ أن يكون ظاهراً لهم.

[الموارد التي لا يعتمد فيها على العرب في رد الشبهات]

و ليس كُلُّ الشُّبْهَةِ^٢ تجري^٣ هذا المجري؛ ألا ترى أننا إذا سُئِلْنَا، فقيل:

لعل القرآن وإن كان من فعل الله تعالى، فإنه لا يدلُّ على تصديق من ظهر على يديه؛ لأنه غير مُمتنع أن يكون الله تعالى فعله لا للتصديق، بل للمحنة و تغليظ البلوى، أو لوجه آخر من المصلحة.

١٥١

أو قيل لنا على طريقتنا في الصرفة: اعملوا على أن الله تعالى صرف عن معارضة القرآن؛ من أين لكم أنه فعل ذلك تصديقاً / ٨٠ / للرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؟ لم نفرع إلى أن نقول: الدليل على أنه لم يرد إلا التصديق، أنه لو احتُمِلَ خلافه لواقفت العرب على ذلك، ولقالت: كَيْتَ وَكَيْتَ!

وكذلك لو سُئِلْنَا، فقيل لنا: ما أنكرتم أن يكون القرآن غير معجز، ولا دالٌّ على التصديق؛ لأنه من جنس مقدور البشر. والمُعْجِز لا يكون إلا بما ينفرد الله تعالى بالقدرة عليه. ويبيِّن أن يكون مما يقدِّر العباد على جنسه، أن العرب لم تُواقِف عليه، ولم تحجَّ به، وأنه لو كان بين الأمرين فرق في معنى الدلالة، لوجب أن يقع منها الموافقة. بل كنَّا نعدل في الجواب عن جميع هذه الشُّبْه إلى ذكر ما

١. في الأصل: «بالأبد»، ولا محصل له في المقام، والصحيح ما أثبتناه، وبه يستقيم المعنى، و ذيل الكلام قرينة عليه.

٢. كذا في الأصل، و الظاهر أن الأولى: «الشبه».

٣. في الأصل: «يجري»، و الأنسب ما أثبتناه.

٤. كذا في الأصل، و العبارة مضطربة.

يُطْلُهَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ نُحِيلَ بِذَلِكَ عَلَى غَيْرِنَا، وَلَا يَجْرِي الْكُلُّ مَجْرَى وَاحِدٍ.

[نفي وجوب علم العرب بكل شبهات المتكلمين]

ثُمَّ يُقَالُ لِلْمُتَعَلِّقِ بِمَا حَكَيْنَاهُ: أَيُجَوِّزُ عِنْدَكَ أَنْ يَخْطُرَ لِمَنْ تَأَخَّرَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، أَوْ لِبَعْضِ مُخَالِفِي الْمِلَّةِ، شُبْهَةٌ فِي الْقُرْآنِ لَمْ تَخْطُرْ^١ لِلْعَرَبِ؟ فَإِنْ قَالَ: يَجَوِّزُ ذَلِكَ، وَلَا يَمْتَنِعُ.

قِيلَ لَهُ: فَلَعَلَّ هَذِهِ الشُّبْهَةُ لَمْ تَخْطُرْ لِلْعَرَبِ، فَلِهَذَا لَمْ يُوَاقِفُوا عَلَيْهَا. وَإِنْ قَالَ: لَا يَجَوِّزُ أَنْ يَخْطُرَ لِأَحَدٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى مَا لَمْ يَخْطُرْ لِلْعَرَبِ. قِيلَ لَهُ: وَلِمَ قُلْتَ ذَلِكَ؟ وَكَيْفَ ظَنَنْتَ أَنَّ الْعَرَبَ لَا بَدَّ أَنْ تَعْرِفَ كُلَّ شَيْءٍ، وَيَخْطُرَ بِهَا دَقِيقُ هَذَا الْبَابِ وَجَلِيلُهُ؟!

وَهَذَا يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ مَا زَادَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ عَلَى نُفُوسِهِمْ مِنَ الشُّبْهِ فِي الْقُرْآنِ، وَأَجَابُوا عَنْهُ، وَكُلُّ مَا اسْتَدْرَكَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَفَرَّعُوهُ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ، وَمَلَأُوا بِهِ الدُّرُوسَ^٢، وَاسْتَنْفَدُوا فِيهِ الْأَعْمَارَ، كَانَ مُسْتَقَرًّا عِنْدَ الْعَرَبِ، وَمَجْمُوعًا عِلْمُهُ لِهِمْ. وَلَيْسَ يَظُنُّ مِثْلَ هَذَا الْأَمْرِ ذُو الْعَقْلِ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَعْتَقِدَهُ. وَكَيْفَ يَتَوَهَّمُ هَذَا، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ شُبْهَةَ الْجِنَّ إِنَّمَا زَادَهَا مُتَكَلِّمُو الْإِسْلَامِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ قَرِيبًا، وَلَقَيْنَاهَا مِنْهُمْ الْمُخَالِفُونَ فِي الْمِلَّةِ، وَاتَّخَذُوهَا شُبْهَةً وَعُمْدَةً. وَأَنَّهَا لَمْ تَوْجَدْ^٣ فِي كُتُبِ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَفِي جُمْلَةٍ مَا زَادُوهُ عَلَى نُفُوسِهِمْ فِي الْقُرْآنِ، مَعَ مَا أَنَّهُمْ قَدْ اسْتَقْصَوْا ذَلِكَ بِجُهِدِهِمْ، وَبِحَسَبِ مَبْلَغِ عِلْمِهِمْ؟!

١٥٢

١. فِي الْأَصْلِ: «لَمْ يَخْطُرَ»، وَالْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ. وَهَكَذَا فِي نَظِيرِهِ الْآتِي.

٢. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّ الصَّحِيحَ: «الطُّرُوسُ» أَيِ الْأَوْرَاقِ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «لَمْ يَوْجَدْ».

و لا سُمِعَتْ أيضاً / ٨١ / فيما تَقَدَّمَ [من] ^١ أحدٍ من المُخَالِفِينَ، مع تَعَلُّقِهِمْ بِكُلِّ باطلٍ، و تَوَصُّلِهِمْ إلى كُلِّ ضَعِيفٍ مِنَ الشُّبْهِ.

و ما يَعْزُبُ اسْتِدْرَاكُهُ على حُذَاقِ الْمُتَكَلِّمِينَ و وُجُوهِ النَّظَّارِينَ، ثُمَّ على أَهْلِ الْخِلَافِ فِي اللَّهِ - و فِيهِمْ مَنْ لَهُ حِذْقٌ بِالنَّظَرِ، و خَوَاطِرُ قَرِيبَةٍ فِيهِ - أَوَّلَى و أُخْرَى بِأَنْ يَذْهَبَ على الْعَرَبِ، و لا يَخْطُرُ لَهُمْ بِيَالٍ. و ليس النُّظْرُ مِنْ صَنَعَتِهِمْ، و لا اسْتِخْرَاجُ ما جَرَى هذا المَجْرَى فِي قَوْلِهِمْ.

[عدم دلالة تأييد العرب لشبهة الجن على صحتها]

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: إِذَا جَعَلْتُمْ تَرَكَ الْعَرَبِ الْمُوَاقِفَةَ - على ما ذَكَرْتُمُوهُ - دَلِيلًا ^٢ على أَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ مِنْ فِعْلِ الْجِنِّ، و لا وَارِدًا مِنْ جِهَتِهِمْ، فَخَبَّرُونَا عَنْهُمْ لَوْ وَاَقَفُوا على ذَلِكَ و ادَّعَوْهُ، لَكَانَتْ مُوَاقِفَتُهُمْ ^٣ دَلِيلًا على أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ الْجِنِّ؟ فَإِنْ قَالُوا: نَعَمْ.

قِيلَ لَهُمْ ^٤: مَا يُرْعَبُ بِالْعُقْلَاءِ ^٥ عَنْ مِثْلِهِ، و طَوَّلُوا بِتَأْثِيرِ مُوَاقِفَتِهِمْ ^٦ و تَرْكِهَا فِي الْأُمَرَاءِ جَمِيعًا، و وَجِهَ دَلَالَتُهَا، فَإِنَّهُمْ لَا يَجِدُونَ مُتَعَلِّقًا. فَإِنْ قَالُوا: لَا تَدُلُّ ^٧ دَعْوَاهُمْ على أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ الْجِنِّ و مُوَاقِفَتُهُمْ على ذَلِكَ، على

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، و به يستقيم المعنى.

٢. في الأصل: «دليل»، و هو سهو؛ لأنَّه مفعول ثانٍ لـ «جعلتم».

٣. في الأصل: «موافقتهم»، و هو سهو، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «لو واقفوا»، و المظنون أَنَّ ما في الأصل تصحيف عما أثبتناه في المتن.

٤. في الأصل: «قالوا» بدل: «قيل لهم». و العبارة فيها اضطراب.

٥. كذا في الأصل، و الأولى: «العقلاء» بدون الباء.

٦. في الأصل: «موافقتهم»، و الصحيح ما أثبتناه، و كم له من نظير قد تقدّم. و هكذا في نظيره الآتي.

٧. في الأصل: «لا يدل»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لأنَّ «الدعوى» مؤنثة. راجع: المصباح المنير، ص ١٩٥ (دعو).

أَنَّهُ مِنْ فَعِلِهِمْ فِي الْحَقِيقَةِ.

قِيلَ لَهُمْ: فَكَيْفَ لَمْ تَدُلَّ الْمُوَاقِفَةَ عَلَى هَذَا، وَدَلَّ تَرْكُهَا عَلَى مَا ادَّعَيْتُمُوهُ؟! وَأَيُّ تَأْثِيرٍ لَتَرْكِهَا لَيْسَ هُوَ لِفَعْلِهَا؟^١

وإن^٢ قالوا: لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ فَعِلِ الْجِنَّ، لَوَجَبَ أَنْ يَخْطُرَ ذَلِكَ بِبَالِ الْعَرَبِ، مَعَ اجْتِهَادِهِمْ فِي التَّمَايَسِ الشُّبُهَاتِ، [و]^٣ لَوْ خَطَرَ لَهُمْ لَوَاقِفُوا عَلَيْهِ. وَإِذَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَأَنَّ ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ عِنْدَهُمْ.

وَلَيْسَتْ^٤ دَعَاؤُهُمْ أَنَّهُ مِنْ فَعِلِ الْجِنَّ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكْذِبُوا^٥ بِادِّعَاءِ ذَلِكَ، وَيَحْمِلُهُمُ الْقُصُورُ عَنِ الْحُجَّةِ وَقِلَّةُ الْحِيلَةِ عَلَى الْبَهْتِ وَالْمُكَابَرَةِ^٦. قِيلَ لَهُمْ: هَذَا رَجُوعٌ إِلَى أَنَّ الْعَرَبَ يَجِبُ أَنْ تَعْرِفَ كُلَّ شَيْءٍ، وَقَدْ قُلْنَا فِي ذَلِكَ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ.

وَبَعْدُ، فَلَيْسَ يُمَكِّنُكُمْ أَنْ تَقُولُوا: «إِنَّ الْجِنَّ لَوْ كَانَتْ فَعَلَتْ الْقُرْآنَ، لَوَجَبَ أَنْ تَعْلَمَ الْعَرَبُ بِحَالِهِمْ»؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ لَهُمْ عَلَى مِثْلِ هَذَا، وَلَا طَرِيقَ يُوصِلُهُمْ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ. وَأَكْثَرُ مَا تَدْعُونَ أَنْ تَقُولُوا: إِنَّ الْعَرَبَ لَا بَدَّ أَنْ يَخْطُرَ بِبَالِهَا جَوَازُ كَوْنِ مِثْلِ

١. فِي الْأَصْلِ: «لَيْسَ هَذَا فَعْلُهَا»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ، ص ٣٩٣: «وَإِنْ قَالَ: لَا يَدُلُّ. قِيلَ لَهُ: كَيْفَ لَمْ تَدُلَّ الْمُوَاقِفَةَ عَلَى أَنَّهُ مِنْ فَعْلِهِمْ، وَدَلَّ تَرْكُهَا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَعْلِهِمْ، وَأَيُّ تَأْثِيرٍ لِلتَّرْكِ لَيْسَ هُوَ لِلْفَعْلِ؟».

٢. فِي الْأَصْلِ: «فَإِنْ».

٣. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ أَضْفَاهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «لَوَاقِفُوا»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَتَقَدَّمَ لَهُ نَظِيرٌ غَيْرُ مَرَّةٍ.

٥. فِي الْأَصْلِ: «وَلَيْسَ»، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِأَنَّ «الدَّعْوَى» مُؤَنَّثَةٌ.

٦. فِي الْأَصْلِ: «يَتَكَذَّبُوا»، وَهُوَ لَا مُحْصَلَّ لَهُ فِي الْمَقَامِ؛ فَإِنَّ التَّكَذُّبَ هُوَ تَكْلَفُ الْكَذْبِ، وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ فِي الْمَقَامِ.

٧. رَاجِعُ: الذَّخِيرَةِ، ص ٣٩٢-٣٩٣.

القرآن في مقدور الجن، وإذا خطر لها ذلك /٨٢/ ولم يؤمنها من أن تكون فعلته وأظهرته شيء، لم يكن لها بُدٌّ من الموافقة^١ عليه! وهذا مما لا فرج لكم فيه؛ لأننا نقول عنده:

١٥٤

فأذكروا ما الذي آمنَ العرب من أن يكونَ الجنُّ فعلته - مع تجويزها أن يكونَ مقدوراً - حتَّى عدلت من أجله عن الموافقة؟ وأشيروا إليه بعينه؛ فإن هذا مما لا يحسن أن تقع^٢ الحوالة به على العرب، فإنَّ حالهم فيه إن لم تنقص^٣ عن حالِ النظارين المتكلمين، لم تزد^٤!

و ما فينا إلا من يجوز أن يخطئ العرب، و من هو أثبت معرفة من العرب في مثل هذا، و يعتقد فيه خلاف الحق^٥.

فيعود الكلام إلى أن الجواب عن السؤال يجب أن يذكر بعينه؛ ليقع النظر فيه و التصفح له، و يكون الحكم على صحته أو فسادِه بحسب ما يوجبُه النظر. و أن الحوالة^٦ في وقعة^٧ على غائب لا يغني شيئاً.

١. في الأصل: «الموافقة»، و الصحيح ما أثبتناه، و الظاهر أن ما في الأصل تصحيف عما أثبتناه. و هكذا في نظيره الآتي.

٢. في الأصل: «يقع».

٣. في الأصل: «ينقص».

٤. في الأصل: «يزد».

٥. في الذخيرة، ص ٣٩٣: «على أنهم إذا جعلوا ترك الموافقة دليلاً على أمان العرب من أن يكون القرآن من فعل الجن، فإننا نقول لهم: ما الذي آمنَ العرب من أن يكون القرآن من فعل الجن، حتَّى أمسكت لأجله عن الموافقة؟ أشيروا إليه بعينه حتَّى نعلمه، و تكون الحجة به قائمة إن كان صحيحاً؛ فإن هذا مما لا يحسن الحوالة به على العرب، و حال المتكلمين فيه أقوى، و هم إليه أهدي».

٦. في الأصل: «أحواله»، و لا محصل له في المقام. و قوله قبل هذا: «فإن هذا مما لا يحسن أن تقع الحوالة به على العرب» يؤيد صحة ما أثبتناه.

٧. في الأصل: «وقعه»، و الصحيح ما أثبتناه، و المعنى: في واقعة و قضية.

[الجواب الثامن: مخالفة شبهة الجن للضرورة و البدهاة]

طريقة أخرى: و مما يُمكن أن يُقال في السؤال الذي ذكرناه: أن تجويز كون القرآن من صنْع الجنِّ و ما ألقته إلينا - طلباً لإدخال الشبهة - يُؤدِّي إلى الشكِّ في إضافة الشعر إلى قائله، و الكتُب إلى مُصنِّفيها، و جميع الصنائع إلى صنَّاعها! و كُنَّا لا نأمن أن يكون الشعر المضاف إلى امرئ القيس ليس له، و إنما هو من قول بعض الجنِّ القاءه إليه لبعض الأغراض، و أن يكون امرؤ القيس من أعجز الناس عن قول الشعر، و أبعدهم عن نظمهِ و رصفهِ! و كذلك «الكتاب» المنسوب إلى سيئويه في جمعه و ترتيبه، و لا معرفة له بشيء منه.

فإذا كان الشكُّ فيما ذكرناه يقرب من مذاهب السوفسطائية، و إن لم يكن بينه و بين ما ألزمناه فرق، و جَبَّ فساد الاعتراض بذكر الجنِّ.

[رد المصنّف]

[أولاً: نفي بدهاة بطلان شبهة الجن]

فأول ما نقوله في الكلام على من تعلّق بهذه الطريقة: أن سائلها لم يجب عما سُئل عنه، و لا انفعل^١ ممّا ألزمه، إنّما عارض بما ظنّ أنّه لا فصل بينه و بين ما أُورد عليه. و لو قيل له: أذكر ما يؤمن من الجميع، و أظهر له الشكُّ في الكلِّ؟ لافتقر ضرورة إلى الجواب. اللهم إلا أن يقول: إنني أعلم ضرورة صحة إضافة ٨٣/ هذه الأشعار و الكتُب إلى من أُضيفت إليه، و لا يعترض^٢ شك في ذلك. فيقال له حينئذ: أفتعلم أيضاً ضرورة أن القرآن ليس من فعل الجنِّ، و لا يعترضك شك فيه؟

١. كذا في الأصل، ولعلّ الصحيح: «و لا انفعل».

٢. كذا في الأصل، والأنسب: «و لا يعترضني».

فإن قال: نعم، كفى مؤونة الاحتجاج، و وَجَبَ عليه أن يجعلَ ذَكَرَ العِلْمِ
الضَّرُورِيِّ هو الجَوَابَ عَمَّا سُئِلَ عنه، فلا يَتَشَاغَلَ بغيره!

و لو كَانَ هذا معلوماً ضرورةً، لما صَحَّ مِنَ الْعُقَلَاءِ التَّنَازُعُ فيه، و لَوَجَبَ أن
يَشْتَرِكُوا في مَعْرِفَتِهِ، و ليس هم كذلك.

فإن قال: لستُ أعلمُ ما ذَكَرْتُمُوهُ في القرآنِ ضرورةً، و إن كنتُ أعلمُ الأوَّلَ.^١
قيلَ له: قد حَجَجْتَ نَفْسَكَ؛ لأنَّ خَصَمَكَ يَقُولُ لَكَ: الفرقُ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ هو
العِلْمُ الضَّرُورِيُّ الحَاصِلُ في أَحَدِهِمَا، و تَعَذُّرُهُ في الْآخَرِ.

[ثانياً: نفي ادعاء النبي ﷺ أن يكون القرآن من فعله]

على أن المَعَارَضَةَ أيضاً موضوعةٌ غيرَ مَوْضِعِهَا؛ لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ
لَمْ يَقُلْ قَطُّ: إنَّ الْقُرْآنَ مِنْ فِعْلِهِ، و إِنَّهُ الْمُبْتَدِئُ بِهِ، بل ذَكَرَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنْ
مَلَكاً أَنْزَلَهُ عَلَيْهِ بِأَمْرِ رَبِّهِ جَلَّتْ عَظَمَتُهُ، على ما ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَبْلُ، و لَا ادَّعَى أَحَدٌ مِنْ
تَابِعِيهِ أيضاً لهُ أَنَّهُ فَعَلَ الْقُرْآنَ.

و كَيْفَ يَصِحُّ حَمْلُ ذَلِكَ على كتابٍ أو شِعْرٍ ظَهَرَ مِنْ جِهَةٍ رَجُلٍ بَعِينِهِ ادَّعَاهُ
لِنَفْسِهِ، و أَنَّهُ الْمُتَفَرِّدُ بِنَظْمِهِ وَ رِصْفِهِ، و سَلَّمَ إِلَيْهِ جَمِيعُ النَّاسِ دَعَاؤُهُ^٢، و أَضَافُوا إِلَيْهِ
مَا أَضَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ. و لَمْ يُعْتَرِ فِي أَمْرِهِ على مُنَازَعٍ و لَا مُخَالَفٍ!^٣
و إِنَّمَا تَكُونُ^٣ هَذِهِ الْمَعَارَضَةُ مُشَبَّهَةً لِلْمَعَارَضَاتِ لَوْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

١. أي أعلمُ صحّة نسبة الكتب والأشعار إلى أصحابها ضرورةً.

٢. يقال: سلّم الوديعة لصاحبها بالثقل، أي أوصلها، فتسلّم ذلك. و منه قيل: سلّم الدعوى، إذا
اعترف بصحتها، فهو إصال معنوي. المصباح المئير، ص ٢٨٧ (سلم).

٣. في الأصل: «يكون».

و آله مضيفاً للكتابِ إلى نفسه، و ذاكراً أنه من فعله، فيسقط قول من نفاه عنه،
و شك في إضافته إليه، بمثل ما ذكر.

فأما و الأمر على ما ذكرناه، لكان هذا المعارض يقول:

إذا جاز أن يكون القرآن - الذي لم يدعه من ظهر على يديه، و لا أضافه إلى
نفسه - فعلاً لغيره، فليجوز أن يكون ما ادعاه الشعراء و المصنفون من شعرهم
و كتبهم أضيف إليهم و لم يظهر إلا من جهتهم، فعلاً لغيرهم؟!
و ليس /٨٤/ يخفى بعد هذه المعارضة على هذا الوجه.

[ثالثاً: جواز الشك في نسبة الأشعار إلى أصحابها]

و بعد، فمع التجويز لوجود الجن و تمكينهم من التصرف في ضروب العلوم
و الكلام، [و] عدم ما يؤمن من إتيانهم في ذلك إلى حد مقطوع عليه، لا بد من
الشك في جميع ما ذكر.

و كيف لا يشك فيه و الشعراء أنفسهم يدعون أن لهم أصحاباً من الجن، يلقون
الشعر على ألسنتهم، و يخطرونه بقلوبهم؟!
و هذا حسناً بن ثابت يقول:

ولي صاحب من بني الشيصان^١ فطوراً أقول، و طوراً هوة!

و قصّة الفرزدق في قصيدته الفائية مشهورة، و ذلك:

١. قال البغدادي في خزنة الأدب، ج ٢، ص ٤٢٩: «الشيصان، بفتح الشين المعجمة و بعدها ياء مثناة
تحتية و بعدها صاد مهملة مفتوحة و بعدها باء موحدة. و قال ابن دُرَيْد في الجمهرة: هو ابن جَنِي
من الجن، و أنشد هذا البيت». و راجع: جمهرة اللغة، ج ٣، ص ١٢٣٥.

٢. ديوان حسّان بن ثابت، ص ٢٥٨؛ خزنة الأدب، ج ٢، ص ٤٢٨.

أَنَّ الرِّوَايَةَ جَاءَتْ بِأَنَّهُ كَانَ جَالِسًا فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ، فِي جَمَاعَةٍ فِيهِمْ كَثِيرٌ
عَرَبٌ^١، يَتَنَاشَدُونَ الْأَشْعَارَ، حَتَّى طَلَعَ عَلَيْهِمْ غَلَامٌ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ الْفَرَزْدَقُ؟
فَقَالَ لَهُ بَعْضُ الْحَاضِرِينَ: أَهَكَذَا تَقُولُ لِسَيِّدِ الْعَرَبِ وَشَاعِرِهَا؟
فَقَالَ: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ أَقُلْ لَهُ هَذَا!
قَالَ لَهُ الْفَرَزْدَقُ: مَنْ أَنْتَ، لَا أُقَامُ لَكَ؟!

١٥٧

قَالَ: رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ، ثُمَّ أَنَا ابْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَزْمٍ، بَلَغَنِي
أَنَّكَ تَقُولُ: إِنِّي أَشْعَرُ الْعَرَبِ، وَ قَدْ قَالَ صَاحِبُنَا حَسَّانُ شِعْرًا، فَأَرَدْتُ أَنْ
أَعْرِضَهُ عَلَيْكَ، وَأَوْجِّلَكَ فِيهِ سَنَةً، فَإِنْ قُلْتَ مِثْلَهُ فَأَنْتَ أَشْعَرُ النَّاسِ، وَإِلَّا فَأَنْتَ
كَذَّابٌ مُتَّحِلٌّ!
ثُمَّ أَنْشَدَهُ:

لَنَا الْجَفْنَاتُ^٢ الْغُرُ^٣ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَ أَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دِمَاءُ
إِلَى آخِرِ الْقَصِيدَةِ.

١. هو كُثَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسَدِ الْخَزَاعِيِّ، أَبُو صَخْرٍ. شاعر مشهور من أهل المدينة، كان
كيسانياً وله الأبيات المشهورة:

أَلَا إِنَّ الْأَنْثَمَةَ مِنْ قَرِيشٍ
عَلَيَّ وَ الثَّلَاثَةَ مِنْ بَنِيهِ
وَلَاةَ الْحَقِّ أَرْبَعَةٌ سِوَاءُ
هَمَّ الْأَسْبَاطِ لَيْسَ بِهِمْ خَفَاءُ

إِلَى آخِرِهَا. كَانَ مُتِمِّمًا بِحَبِّ عَرَّةَ بِنْتِ جَمِيلٍ فَنَسَبُوهُ إِلَيْهَا، مَاتَ سَنَةَ ١٠٧ هـ. الْأَغَانِي، ج ٨، ص ٢٥؛
خَزَانَةُ الْأَدَبِ، ج ٢، ص ٣٨١؛ سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، ج ٥، ص ١٥٢.

٢. الْجَفْنَةُ: الْقَصْعَةُ، وَالْجَمْعُ: جَفَانٌ وَ جَفْنَاتٌ. الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ٤، ص ١٩٥ (جفن).

٣. الْغُرُ: جَمْعُ الْأَغْرِ، وَهُوَ الْأَبْيَضُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. وَ الْجَفْنَاتُ الْغُرُ: الْبَيْضُ مِنْ كَثْرَةِ اللَّحْمِ الَّذِي فِيهَا،
وَ كَثَرَتْهُ دَلِيلُ عَلَى الْكَرَمِ. رَاجِعُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٥، ص ١٤ و ١٥ (غر).

٤. هَذَا الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ مَذْكُورَةٍ فِي دِيْوَانِ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ، ص ٢٢١. يَفْتَخِرُ حَسَّانُ بِهَا بِكَرَمِ
قَوْمِهِ وَ نَجْدَتِهِمْ.

و قَالَ لَهُ: قَدْ أَجَلْتُكَ فِيهِ حَوْلًا.

ثُمَّ انْصَرَفَ الْفَرَزْدَقُ مُغْضَبًا يَسْحَبُ رِدَاءَهُ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَعَجِبَ الْحَاضِرُونَ مِمَّا جَرَى.

فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ أَتَاهُمُ الْفَرَزْدَقُ وَ هُمْ مُجْتَمِعُونَ فِي مَكَانِهِمْ، فَقَالَ: مَا فَعَلَ الْأَنْصَارِيُّ؟ فَنَالُوا مِنْهُ وَ شَتَمُوهُ، يُرِيدُونَ بِذَلِكَ أَنْ تَطِيبَ^١ نَفْسُ الْفَرَزْدَقِ. فَقَالَ: قَاتَلَهُ اللَّهُ! مَا رُمِيتُ بِمِثْلِهِ، وَ لَا سَمِعْتُ بِمِثْلِ شِعْرِهِ!

ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: إِنِّي فَارَقْتُكُمْ بِالْأَمْسِ فَأَتَيْتُ مَنْزِلِي، فَأَقْبَلْتُ أَصْعَدُ وَأُصَوِّبُ فِي كُلِّ فَنٍّ مِنَ الشَّعْرِ، وَ كَأَنِّي مُفَحِّمٌ لَمْ أَقُلْ شِعْرًا قَطُّ، حَتَّى إِذَا نَادَى الْمُنَادِي الْفَجْرَ^٢ رَحَلْتُ نَاقَتِي، ثُمَّ أَخَذْتُ بِرِمَامِهَا. فَقَدْتُ بِهَا^٣ حَتَّى أَتَيْتُ ذِبَابًا - وَ هُوَ جَبَلٌ بِالْمَدِينَةِ - ثُمَّ نَادَيْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي: أَجِيبُوا أَخَاكُمْ أَبَا لُبَيْنٍ! / ٨٥ / فَجَاشَ صَدْرِي كَمَا يَجِيشُ الْمَرْجُلُ^٤ فَعَقَلْتُ نَاقَتِي، وَ تَوَسَّدْتُ ذِرَاعَهَا، فَأَقَمْتُ حَتَّى قَلْتُ مَائَةً وَ أَرْبَعَ عَشْرَةَ قَافِيَةً!

١٥٨

فَبَيْنَا هُوَ يُنْشِدُهُمْ، إِذْ طَلَعَ الْأَنْصَارِيُّ حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ آتِكَ لِأُعْجِلَكَ عَنِ الْأَجْلِ الَّذِي وَقَّعْتُ لَكَ، وَ لَكِنِّي أَحْبَبْتُ أَنْ لَا أُرَاكَ إِلَّا سَأَلْتُكَ: مَا صَنَعْتَ؟

فَقَالَ لَهُ الْفَرَزْدَقُ: اجْلِسْ، ثُمَّ أَشْدَدَه.

١. فِي الْأَصْلِ: «يَطِيبُ»، وَ الْأَنْسَبُ مَا أَتَيْتَاهُ؛ لِأَنَّهُ «نَفْس».

٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ فِي الْأَغَانِي: «بِالْفَجْرِ».

٣. فِي الْأَغَانِي: «فَقَدْتُهَا».

٤. الْمَرْجُل: قَدَرٌ مِنْ نَحَاسٍ، أَوْ مِنْهُ وَ مِنَ الْحِجَارَةِ. وَ قِيلَ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مَا يُطْبَخُ فِيهِ مِنْ قَدَرٍ وَ غَيْرِهَا.

رَاجِعْ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١١، ص ٢٧٤ (رَجُل).

عَرَفْتُ^١ بِأَعْشَاشٍ، وَ مَا كُنْتُ^٢ تَعْرِفُ^٣

فَأَنْكَرْتُ^٤ مِنْ حَدَرَاءَ مَا كُنْتُ تَعْرِفُ^٥

و «أَبُو لُبَيْنٍ» الَّذِي نَادَاهُ الْفَرَزْدَقُ فِي هَذِهِ الْقَصِيدَةِ، هُوَ الَّذِي يُقَالُ: إِنَّهُ شَيْطَانُ الْفَرَزْدَقِ، وَ الْمُطَاهِرُ^٦ لَهُ عَلَى قَوْلِ الشُّعْرِ وَ الْمُتَلَقِّهِ^٧ إِلَيْهِ، كَمَا قَالُوا: إِنَّ «عَمْرًا» شَيْطَانُ الْمُخَبَّلِ السَّعْدِيِّ^٨، وَ إِنَّ «مِسْحَلًا» شَيْطَانُ الْأَعَشَى، وَ أَنْشَدُوا فِي ذَلِكَ قَوْلَ الْأَعَشَى: دَعَوْتُ خَلِيلِي مِسْحَلًا، وَ دَعَا لَهُ جُهَنَامُ^٩، جَدْعًا لِلْهَجِينِ الْمُذْمَمِ^{١٠} وَ هُوَ الَّذِي يَعْنِيهِ بِقَوْلِهِ فِي هَذِهِ الْقَصِيدَةِ أَيْضًا:

حَبَانِي أَخِي الْجِنِّي، نَفْسِي فِدَاؤُهُ بِأَفِيحِ جَيَاشٍ مِنَ الصَّوْتِ خِضْرِمِ^{١١}

١٥٩

وَ أَنْشَدُوا أَيْضًا فِي هَذَا الْمَعْنَى لِأَعَشَى بَنِي سُلَيْمٍ: وَ مَا كَانَ جِنِّي الْفَرَزْدَقِ بَارِعًا وَ مَا كَانَ فِيهِمْ مِثْلُ خَافِي الْمُخَبَّلِ

١. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ فِي الْمَصَادِرِ: «عَزَفْتُ».

٢. فِي الدِّيَوَانِ وَ الْأَغَانِي: «كِدْتُ».

٣. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ فِي الْمَصَادِرِ: «تَعْرِفُ».

٤. فِي الدِّيَوَانِ: «وَ أَنْكَرْتُ».

٥. شَرَحَ دِيوَانَ الْفَرَزْدَقِ لِإِبِلِيَا حَاوِي، ج ٢، ص ١٣. وَ فِي الْقِصَّةِ رَاجِعُ: الْأَغَانِي، ج ٩، ص ٢٣٠ - ٢٣١.

٦. أَيِ الْمَسَانِدِ وَ الظَّهِيرِ لَهُ فِي نِظْمِهِ لِلشُّعْرِ.

٧. فِي الْأَصْلِ: «وَ الْمُتَلَقِّهِ».

٨. هُوَ رُبَيْعُ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ عَوْفِ السَّعْدِيِّ، مِنْ بَنِي تَمِيمٍ. شَاعِرٌ فَحْلٌ مُخَضَّرٌ. هَاجَرَ إِلَى

الْبَصْرَةِ، وَ عَمَّرَ طَوِيلًا. مَاتَ أَيَّامَ عُمَرَ أَوْ عُثْمَانَ. رَاجِعُ: خَزَانَةُ الْأَدَبِ، ج ٦، ص ٩٣ - ٩٤.

٩. جُهَنَامُ: اسْمُ تَابِعَةٍ عَمَرُو بْنُ قَطْنٍ، أَيِ شَيْطَانِهِ. رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ٥، ص ١٨٩٢ (جَهَنَّمَ)؛ رُبَيْعُ

الْأَبْرَارِ، ج ١، ص ٣٢٠.

١٠. دِيوَانَ الْأَعَشَى، ص ١٨٣.

١١. دِيوَانَ الْأَعَشَى، ص ١٨٤، وَ فِيهِ: «بِأَفِيحِ جَيَاشِ الْعَشِيَّاتِ خِضْرِمِ».

وما في الخوافي مثل عمرو وشيخه ولا بعد عمرو [شاعر]^١ مثل مسحل^٢
 وأراد بقوله: «الخوافي» الجن، واحدُهم خافٍ، سُموا بذلك لخفائهم.
 وقد قيل أيضاً: إنَّ الجنَّ قَتَلَتْ حَرْبَ بنِ أُمَيَّةَ^٣، وِرداسَ بنِ أبي عامرِ
 السُّلَميِّ^٤. وأنَّ السَّبَبَ في ذلك إحراقُهُما شَجَرَةَ بَقْرِيَّةَ^٥، وأنهما لَمَّا أَحرقاها، سَمِعَا
 هاتفاً يقول:

وَيْلٌ لِحَرْبٍ فارِسا قَدْ لَبِسُوا الْقَوَانِسا
 لَتُتَقَتَّلَنَّ بِقَتْلِهِ جَاحِجاً عَنابِسا
 وهذا الخبرُ معروفٌ.

وكذلك سَعْدُ بنِ عُبَادَةَ^٦، قِيلَ: إِنَّ الْجِنَّ قَتَلَتْهُ، وقالت في ذلك:

١٦٠

١. بياض في الأصل، وما بين المعقوفين من كتاب الحيوان، وضبط كلمات البيتين في الحيوان مختلف مع ضبط نسختنا.
٢. كتاب الحيوان، ج ٦، ص ٢٢٦-٢٢٧.
٣. حرب بن أُمَيَّة بن عبد شمس القرشي، جد بني أُمَيَّة. كان معاصراً لعبد المطلب بن هاشم. مات بالشام، وتزعم العرب أنَّ الجنَّ قتلته بئثار حَيَّة. راجع: الأعلام للزركلي، ج ١٢، ص ١٧٢.
٤. في الأصل: «السهمي»، وهو خطأ. وِرداس هو والد العباس بن مرداس، أحد الصحابة. وكان مرداس شريكاً ومصافياً لحرب بن أُمَيَّة. قيل: إِنَّ الْجِنَّ قَتَلْتُهُمَا جميعاً. راجع: الاستيعاب، ج ٢، ص ١١٧؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ١١٢.
٥. القرية على لفظ التصغير: موضع في ديار بني سليم. راجع: معجم ما استعجم، ج ٣، ص ١٠٧٠-١٠٧٢.
٦. سعد بن عبادة الخزرجي، سيد الخزرج وأحد الأمراء الأشراف في الجاهلية. شهد العقبة مع سبعين من الأنصار وأسلم، وكان أحد النقباء الاثني عشر، وشهد المواقف مع رسول الله صلى الله عليه وآله، وبعد وفاته لم يبايع أبابكر وترك المدينة وسكن الشام، فبعث عمر من قتله هناك وأشاعوا أنَّ الجنَّ قتلته. قال ابن عبد ربّه الأندلسي في العقد الفريد، ج ٥، ص ١٤: «قال الكلبي: بعث عمر رجلاً إلى الشام، فقال: ادعه إلى البيعة، واحمل له بكل ما قدرت عليه، فإن أبي فاستعن الله عليه. فقدم الرجل الشام

نَحْنُ^١ قَتَلْنَا سَيِّدَ الْخَزَرِ
رَجِ سَعْدَ بْنَ عَبَادَةَ
وَرَمَيْنَاهُ بِسَهْمَيْهِ
بَنٍ، فَلَمْ نُخْطِئِ^٢ فُؤَادَةَ

و نظائر ما ذكرناه كثيرة جداً، إن ذهبنا إلى تَقْصِيهَا خَرَجْنَا عَنْ غَرَضِنَا.

٨٦/ و مَذَاهِبُ الْعَرَبِ فِي هَذَا الْبَابِ مَشْهُورَةٌ، وَ مَا يَدَّعُوهُ فِيهِ مَعْرُوفٌ، وَ لَا سَبِيلَ مَعَهُ إِلَى الْقَطْعِ عَلَى أَنَّ قَصِيدَةً بَعَيْنَهَا مِنْ قَوْلٍ مَنْ أُضِيفَتْ إِلَيْهِ، وَ أَنَّهُ السَّابِقُ إِلَى نَظْمِهَا، وَ الْمُتَّفَرِّدُ بِهِ مِنْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ وَ لَا ظَهِيرٍ، عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ الْجِنِّ، وَ التَّعْلُقِ بِمَا تَدَّعِيهِ الْعَرَبُ فِي بَابِهِمْ.

وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ مَعَ نَفْيِهِمْ^٣ - أَوْ نَفْيِ تَمَكُّنِهِمْ مِنْ إظهارِ الشَّعْرِ وَ غَيْرِهِ عَلَى أَيْدِي الْبَشَرِ - لَا يُمَكِّنُ الْقَطْعَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَ أَيْضاً؛ لِأَنَّ الشَّعْرَ الْمُضَافَ إِلَى الشَّاعِرِ نَفْسِهِ يُمَكِّنُ أَنْ لَا يَكُونَ - أَوْ أَكْثَرُهُ - لَهُ، بَأَنَّ أَعَانَهُ عَلَيْهِ مُعَيَّنٌ لَمْ يُضِفْهُ إِلَى نَفْسِهِ، وَ أَضَافَهُ هَذَا وَ ادَّعَاهُ، فَرُيِّي عَنْهُ. [أَوْ] أَنْ يَكُونَ قَوْلًا لِخَامِلٍ، ظَفَرَ بِهِ مَنْ ادَّعَاهُ فَأَضَافَهُ^٥ إِلَيْهِ دُونَ قَائِلِهِ فِي الْحَقِيقَةِ. وَ لِبُعْدِ الْعَهْدِ فِي هَذَا الْبَابِ تَأْثِيرٌ قَوِيٌّ.

[انتحال الشعر]

وَ مِمَّا يَشْهَدُ بِصَحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّا قَدْ وَجَدْنَا جَمَاعَةً مِنْ مُجَوِّدِي الشُّعْرَاءِ قَدْ

﴿ فلقية بحوران في حائط، فدعاه إلى البيعة، فقال: لا أبايع قرشياً أبداً... فرماه بسهم فقتله... فبكته الجِنَّ فقالت... ﴾ ثم ذكر البيتين مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ. و راجع: الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٦١٧؛ المعارف، ص ٢٥٩؛ أسد الغابة، ج ٢، ص ٣٥٦؛ سير أعلام النبلاء، ج ١، ص ٢٧٠.

١. في بعض المصادر الماضية: «قد» بدل: «نحن». و في بعضها: «و» بدلها.

٢. في بعض المصادر الماضية: «فلم نخط».

٣. أي نفى أصل وجود الجن.

٤. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٥. في الأصل: «فأضاف».

أغاروا على شعرِ غيرِهِم فانتَحَلُوهُ، مع مُنَازَعَةٍ قَائِلِيهِ لَهُم و مُجَادِبَتِيهِمْ عَلَيْهِ. وَلَمْ يَمْنَعَهُمْ ذَلِكَ مِنَ التَّصْمِيمِ عَلَى الدَّعْوَى.

١٩١

و الْفَرَزْدَقُ أَحَدُ الْمُشْتَهَرِينَ بِهَذَا الْأَمْرِ، وَ الرِّوَايَةُ عَنْهُ مُسْتَفِيضَةٌ بِأَنَّهُ كَانَ يُصَالِتُ^١ الشُّعْرَاءَ عَلَى شِعْرِهِمْ فَيُعَالِيهِمْ عَلَيْهِ، وَ كَانَ يَقُولُ: «ضَوَالُّ الشُّعْرِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ ضَوَالِّ الْإِبِلِ، وَ خَيْرُ السَّرِقَةِ مَا لَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ»^٢؛ يَعْنِي سَرِقَةَ الشُّعْرِ.

وَ إِذَا اسْتَحَسَّنَ الشُّعْرَاءُ هَذَا وَ أَقْدَمُوا عَلَيْهِ فِيمَا لَهُ قَائِلٌ حَاضِرٌ يُنَازِعُ فِيهِ، فَكَيْفَ بِهِمْ فِيمَا قَدْ انْقَطَعَتْ فِيهِ الْخُصُومَةُ وَ زَالَتِ الشَّنْعَةُ، إِمَّا لِلدُّرُوسِ خَبَرِ قَائِلِهِ وَ انْقِطَاعِ أَثَرِهِ، أَوْ لِإِمْسَاكِهِ، أَوْ لِغَيْرِ هَذَا مِنَ الْأَسْبَابِ، وَ هِيَ كَثِيرَةٌ؟^٣

وَ مِمَّا يُؤَيِّدُ كَلَامَنَا مَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ اخْتِلَافِ الرِّوَاةِ وَ الْعُلَمَاءِ بِالشُّعْرِ فِي قِصَائِدَ وَ أُبْيَاتٍ مِنْ قِصَائِدَ كَثِيرَةٍ؛ فَيُفْهِمُ مَنْ يَرُوي الْقَصِيدَةَ - أَوِ الْأُبْيَاتَ مِنْهَا - لِشَاعِرٍ بَعِيْنِهِ، وَ آخَرُونَ يَرَوْنَهَا لِغَيْرِهِ، وَ أَقْوَالُهُمْ فِي ذَلِكَ كَالْمُتَكَافِئَةِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُم يُسْنِدُ قَوْلَهُ إِلَى رِوَايَةٍ.

وَ قَدْ رُوِيَ عَنِ الرِّيَاشِيِّ^٤ أَنَّهُ قَالَ: «يُقَالُ: إِنَّ كَثِيرًا مِنْ شِعْرِ ٨٧/ امْرِئِ الْقَيْسِ لَيْسَ لَهُ، وَ إِنَّمَا هُوَ لِفَتَيَانٍ كَانُوا يَكُونُونَ مَعَهُ، مِثْلَ عَمْرِو بْنِ قَمِيَّةٍ^٥ وَ غَيْرِهِ».

١. المصالاة: هي أن يأخذ الشاعر بيت غيره غصباً من غير تضمين ولا تغيير شيء منه. الطراز الأول، ج ٣، ص ٢٥٥ (صلت).

٢. أنساب الأشراف، ج ١٢، ص ٩٤؛ الموشح، ص ١٤١.

٣. العباس بن الفرج بن علي الرياشي البصري، مولى، لغوي، راوية، عالم بأيام العرب، قتل بالبصرة أيام فتنة صاحب الزنج سنة ٢٥٧هـ. الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ٢٦٤.

٤. هكذا في الأصل. و هو عمرو بن قميئة بن ذريح. كان في حذقة حُجْر بن الحارث والد امرئ القيس، و صحبه امرؤ القيس معه إلى بلاد الروم، فمات أثناء الطريق ببلاد الروم سنة ٨٤هـ. معجم الشعراء الجاهليين، ص ٢٦٢.

و زَعَمَ ابْنُ سَلَامٍ^١ أَنَّ الْقَصِيدَةَ الْمَنْسُوبَةَ إِلَى امْرِئِ الْقَيْسِ الَّتِي أَوَّلُهَا:

* حَيَّ الْحَمُولَ بِجَانِبِ الْعَزْلِ^٢ *

إِنَّمَا رَوَاهَا حَمَادٌ^٣، وَ هِيَ لِامْرِئِ الْقَيْسِ بْنِ عَامِرٍ الْكِنْدِيِّ. وَ قَدْ قِيلَ: إِنَّهَا لِابْنِ الْحُمَيْرِ الْبَاهِلِيِّ.

وَ قَدْ نَفَى عَنْهُ هَذِهِ الْقَصِيدَةَ أَيْضاً الْمُفَضَّلُ الضَّبِّيُّ^٤ الرَّاوِيَةُ.

وَ رُوِيَ: أَنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ مِنَ اللَّامِيَّةِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَى امْرِئِ الْقَيْسِ، وَهُوَ:

* قَفَا نَبَكٍ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَ مَنْزِلٍ^٥ *

- وَ قَالَ قَوْمٌ: هُوَ وَ آيَاتٌ بَعْدَهُ مِنْ أَوَّلِ هَذِهِ الْقَصِيدَةِ - لِامْرِئِ الْقَيْسِ بْنِ حُمَامٍ،

وَ قِيلَ جِذَامٍ، وَ إِنَّمَا عَلَّقَمَتْ عَلَى امْرِئِ الْقَيْسِ بْنِ حُمَامٍ.

وَ رُوِيَ عَنْ ابْنِ الْكَلْبِيِّ^٦، أَنَّهُ كَانَ يَنْفِي عَنْ امْرِئِ الْقَيْسِ:

١. مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ الْجُمَحِيُّ، وَلَدَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ١٤٠ هـ، وَ تَوَفَّى بِبَغْدَادَ سَنَةَ ٢٣١ هـ مِنْ رِوَاةِ اللُّغَةِ وَ الشُّعْرِ. وَ تَرَجَعَ شَهْرَتَهُ إِلَى كِتَابَةِ طَبَقَاتِ الشُّعْرَاءِ الْوَاصِلِ إِلَيْنَا وَ الَّذِي يَعْذُرُ جَعْلَهُ فِي بَابِهِ. الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَلِيِّ، ج ٦، ص ١٤٦.

٢. دِيوَانُ امْرِئِ الْقَيْسِ، ص ١٥١.

٣. الْمَشْهُورُ بِحَمَادِ الرَّاوِيَةِ، وَ هُوَ حَمَادُ بْنُ سَابُورَ بْنِ الْمُبَارَكِ الدِّيلَمِيِّ الْكُوفِيِّ، عُدَّ أَعْلَمَ النَّاسِ بِأَيَّامِ الْعَرَبِ وَ أَشْعَارِهَا وَ أَخْبَارِهَا وَ أَنْسَابِهَا وَ لُغَاتِهَا. وَ هُوَ جَامِعُ الْمَعْلَقَاتِ، مَاتَ بِبَغْدَادَ سَنَةَ ١٥٥ هـ. الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَلِيِّ، ج ٢، ص ٢٧١.

٤. الْمُفَضَّلُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ يَعْلَى الضَّبِّيِّ الْكُوفِيِّ، عَلَّامَةٌ بِالشُّعْرِ وَ الْأَدَبِ وَ أَيَّامِ الْعَرَبِ، لَهُ كِتَابُ «الْمُفَضَّلَاتِ» وَ الَّذِي صَنَفَهُ لِلْمُهَدِّيِّ الْعَبَّاسِيِّ. تَوَفَّى حُدُودَ سَنَةِ ١٦٨ هـ. الْفَهْرَسْتُ لِابْنِ نَدِيمٍ، ص ١٠٢؛ الْأَنْسَابُ لِلِسَمْعَانِيِّ، ج ٨، ص ٣٨٥؛ مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ، ج ١٢، ص ٣١٦.

٥. شَرْحُ الْمَعْلَقَاتِ السَّبْعِ لِلزُّوْزَنِيِّ، ص ٧.

٦. مُحَمَّدُ بْنُ النَّاسِبِ بْنِ بَشَرَ الْكَلْبِيِّ الْكُوفِيِّ. نَسَابَةٌ وَ رَاوِيَةٌ وَ عَالِمٌ بِأَخْبَارِ الْعَرَبِ وَ أَيَّامِهَا. لَهُ كِتَابُ «الْأَصْنَامِ»، تَوَفَّى بِالْكُوفَةِ سَنَةَ ١٤٦ هـ. الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَلِيِّ، ج ٦، ص ١٣٣؛ مَعْجَمُ الصَّحَابَةِ، ج ٤، ص ١٣٣٠؛ الْفَهْرَسْتُ لِابْنِ نَدِيمٍ، ص ١٣٩.

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِثْمِ وَ نَامَ الْحَلِيُّ وَ لَمْ تَرْقُدْ^١

و يُضِيفُهَا إِلَى عَمْرٍو بْنِ مَعْدِي كَرِبٍ^٢. ١٦٣

وَ كَانَ الْأَصْمَعِيُّ^٣ يَنْفِي عَنْهُ قَصِيدَتَهُ:

أَلَا وَ أَبِيكَ ابْنَةُ الْعَامِرِيِّ لَا يَدَّعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفْرُءُ

و رُوِيَ عَنْ أَبِي عُيَيْدَةَ^٥ فِي نَفِيهَا عَنْهُ مِثْلُ ذَلِكَ، وَ أَنَّهُ كَانَ يَنْسِبُهَا إِلَى رَجُلٍ مِنَ النَّمِرِ بْنِ قَاسِطٍ^٦، يُقَالُ لَهُ: رَبِيعَةُ بْنُ جُشَمٍ، وَ يَرُوي أَنَّ أَوَّلَهَا:

أَحَارَ بْنَ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِرٌ وَ يَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمُرُ

وَ رَوَى أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ^٧، عَنْ الثَّوْرِيِّ^٨ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُيَيْدَةَ يَحْلِفُ بِاللَّهِ ١٦٤

١. ديوان امرئ القيس، ص ٨٤.

٢. عمرو بن معدي كرب الزبيدي. فارس اليمن و شجعانها، أسلم سنة ٩ هـ. له شعر جيد. توفي سنة ٢١ هـ بالقرب من الرزي. الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ٨٦.

٣. عبد الملك بن قُريب الباهلي البصري، من أئمة العلم باللغة و الشعر و الأدب، و كان مرجعاً فيها. له مصنفات كثيرة، توفي بالبصرة سنة ٢١٦ هـ. الأعلام للزركلي، ج ٤، ص ١٦٢.

٤. هذا البيت غير مذكور في طبعة دار صادر لديوان امرئ القيس.

٥. أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري، من أئمة اللغة و الأدب، و يقال: كان خارجياً يبغيض العرب و صنّف في مثالبهم كتباً كثيرة. له نحو ٢٠٠ مؤلف. توفي بالبصرة سنة ٢٠٩ هـ. الأعلام للزركلي، ج ٧، ص ٢٧٢.

٦. بطن من بطون بني حنيفة. راجع: جمهرة النسب للكلبي، ص ٥٧٦.

٧. محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، إمام في اللغة و الأدب في زمانه، ولد بالبصرة سنة ٢١٠ هـ، و توفي ببغداد سنة ٢٨٦ هـ. له مصنفات أشهرها: الكامل. و شرح لامية العرب. الأعلام للزركلي، ج ٧، ص ١١٤.

٨. سفيان بن سعيد الثوري، من أئمة الحديث عند العامة، ولد بالكوفة سنة ٩٧ هـ، امتنع أن يلي القضاء للمنصور، فهرب منها و سكن مكة، فطلبه المهدي فتوارى و مات بالبصرة سنة ١٦١ هـ. الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ١٠٤.

أَنَّ الْقَصِيدَةَ الْمَنْسُوبَةَ إِلَى عَلْقَمَةَ بْنِ عَبْدِ:

* طَحَا بِكَ قَلْبَ فِي الْحِسَانِ طَرُوبُ *

إِنَّمَا هِيَ لِلْمُثَقَّبِ الْعَبْدِيِّ^٢، قَالَ: وَاسْمُهُ شَأْسُ بْنُ بَهَارٍ، وَفِيهَا يَقُولُ:

و فِي كُلِّ قَوْمٍ قَدْ خَبَطَتْ بِنَعْمَةٍ وَ حُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذُنُوبُ

يعني نفسه.

فَقَالَ لَهُ النُّعْمَانُ: إِي وَ اللَّهِ، وَ أَذِنَةً!

فَقِيلَ لِأَبِي عُيَيْدَةَ: فَمَنْ أَلْفَاها عَلَى عَلْقَمَةَ، وَ رَوَى فِيهَا كَثِيرًا؟

قَالَ: «صَبْرَفِيٌّ أَهْلُ الْكَوْفَةِ الَّذِي تُضْرَبُ عِنْدَهُ الْأَشْعَارُ، وَ تُوَلَّدُ مِنْهُ الْأَخْبَارُ»؛

يعني حَمَادًا!

وَ غَيْرُ أَبِي عُيَيْدَةَ يَرَوِي هَذِهِ الْقَصِيدَةَ لِعَلْقَمَةَ، وَ يَقُولُ: إِنَّ عَلْقَمَةَ كَانَ لَهُ أَخٌ يُقَالُ لَهُ: شَأْسُ، أَسْرَتْهُ غَسَّانٌ، وَ حَصَلَ فِي يَدِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي شَمْرِ الْغَسَّانِيِّ^٣، وَ امْتَدَحَ عَلْقَمَةَ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي شَمْرِ بِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ، وَ سَأَلَهُ إِطْلَاقَ أَخِيهِ / ٨٨ / فَأُطْلِقَهُ، وَ لَهُ مَعَهُ خَبَرٌ مَعْرُوفٌ^٤.

وَ الْقَوْلُ فِيمَا نَحْنُوهُ وَاسِعٌ، وَ إِنَّمَا ذَكَرْنَا مِنْهُ قَلِيلًا مِنْ كَثِيرٍ. وَ مَنْ أَرَادَ اسْتِقْصَاءَهُ وَ اسْتِيفَاءَهُ طَلَبَهُ مِنْ مِظَانِّهِ، وَ فِي الْكُتُبِ الْمَخْصُوصَةِ بِهِ.

١. علقمة بن عبدة، من بني تميم. شاعر جاهلي في الطبقة الأولى. راجع: معجم الشعراء الجاهليين، ص ٢٢٨.

٢. شاعر جاهلي من أهل البحرين، وصف بجودة الشعر والحكمة، توفي سنة ٣٥ هـ. راجع: معجم الشعراء الجاهليين، ص ٣٢١.

٣. هو الحارث بن أبي شمر الغساني الذي أسر شأس بن عبدة، فشفع به علقمة بن عبدة و مدح الحارث بأبيات. فأطلقه. الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ١٥٥.

٤. راجع: خزنة الأدب، ج ١، ص ٥٦٥: الشعر و الشعراء، ص ٥٨: سمط اللاكي، ص ٤٣٣.

و كما أَنَّ الرُّوَاةَ اِخْتَلَفُوا فِي الشَّعْرِ، فَأَضَافَ قَوْمٌ بَعْضَهَا إِلَى رَجُلٍ، وَ خَالَفَ آخَرُونَ فَأَضَافُوهَا إِلَى غَيْرِهِ.

وَ اِخْتِلَافُهُمْ فِي كِتَابِ الْعَيْنِ الْمَنْسُوبِ إِلَى الْخَلِيلِ^١ وَ الْأَغَانِي الْمَنْسُوبِ إِلَى إِسْحَاقَ^٢، مَعْرُوفٌ.

[جواز معرفة علم الأشخاص بالشعر وغيره من خلال الاختبار]

غَيْرَ أَنَّ الطَّرِيقَ الَّذِي سَلَكْنَاهُ، لَا يُوْجِبُ عَلَيْنَا الشَّكَّ فِي عِلْمِ سَيِّبَوِيهِ بِالنَّحْوِ، وَ قُدْرَةِ امْرِئِ الْقَيْسِ وَ أَمْثَالِهِ عَلَى قَوْلِ الشَّعْرِ، وَ تَجْوِيزِ كَوْنِ هَذَا جَاهِلًا بِالنَّحْوِ، وَ هَذَا مُفْحَمًا^٣ مُسَكِّتًا^٤ لَا يَسْتَطِيعُ نَظْمَ بَيْتٍ مِنَ الشَّعْرِ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا سَلَكْنَا فِي إِضَافَةِ الْقَصِيدَةِ بَعِيْنَهَا إِلَى الشَّاعِرِ، مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَنَا طَرِيقٌ يُوْصِلُنَا إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ قَائِلُهَا أَكْثَرَ مِنْ قَوْلِهِ وَ دَعَوَاهُ.

وَ لَيْسَ كَذَلِكَ حَالُ الْعِلْمِ بِأَنَّ رَجُلًا بَعِيْنَهُ يَقْدِرُ عَلَى نَظْمِ الشَّعْرِ، وَ يَعْلَمُ النَّحْوَ؛ لِأَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى اخْتِبَارِ ذَلِكَ وَ امْتِحَانِهِ وَاضِحٌ لَا رَيْبَ فِيهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ أَتَانَا بِقَصِيدَةٍ مَنْظُومَةٍ، أَوْ كِتَابٍ مُصَنَّفٍ فِي النَّحْوِ، يَجُوزُ فِيمَا أَتَى بِهِ أَنْ يَكُونَ مِنْ نَظْمِ غَيْرِهِ وَ إِنِ ادَّعَاهُ لِنَفْسِهِ، وَ لَا سَبِيلَ لَنَا إِلَى الْعِلْمِ بِصِدْقِهِ مِنْ جِهَةِ قَوْلِهِ، وَ لَا مِنْ قَوْلِ

١. هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠ - ١٧٠ هـ) صاحب «كتاب العين»، وهو أشهر من أن يعرف.

٢. إسحاق بن إبراهيم الأرجاني الموصلي، نُسب إليه «كتاب الأغاني» المشهور والمطبوع باسم أغاني أبي الفرج الأصفهاني. وكان لإسحاق كتاب بهذا الاسم مفقود، فنسب بعضهم كتاب الأصفهاني له. راجع: مقدمة الأغاني، ص ٣٧ - ٣٨.

٣. المُفْحَم: من لا يقدر يقول شعراً. القاموس المحيط، ج ٤، ص ١٢٤ (فحم).

٤. في الأصل: «مكننا»، هكذا غير منقوطة وبدون إعراب، والمظنون قوياً أنها تصحيف عما أثبتناه في المتن. والمُسَكِّتُ: المنقطع الكلام، يقال: تكلم الرجل، ثم سكت بغير ألف، فإذا انقطع كلامه فلم يتكلم قيل: أسكت. لسان العرب، ج ٢، ص ٤٣ (سكت).

مَنْ أَضَافَ ذَلِكَ إِلَيْهِ، مِمَّنْ يَجْرِي مَجْرَاهُ فِي جَوَازِ الْكَذِبِ عَلَيْهِ، وَ لَنَا سَبِيلٌ إِلَى اخْتِبَارِ حَالِهِ فِي الْمَعْرِفَةِ بِالنَّحْوِ، وَ الْقُدْرَةِ عَلَى قَوْلِ الشَّعْرِ؛ بَأَنْ نَسْأَلَهُ عَنْ مَسَائِلِ النَّحْوِ الْمُشْكِلَةِ؛ فَإِذَا رَأَيْنَاهُ يَتَصَرَّفُ فِي الْجَوَابِ عَنْهَا وَ الْحَلِّ لِمُشْكِلِهَا، قَطَعْنَا عَلَى عِلْمِهِ بِالنَّحْوِ. وَ إِذَا أَرَدْنَا امْتِحَانَهُ فِي الشَّعْرِ، اقْتَرَحْنَا عَلَيْهِ أَوْزَانًا بَعَيْنِهَا، وَ مَعَانِي مَخْصُوصَةً، فَأَلْزَمْنَاهُ أَنْ يَنْظِمَ ذَلِكَ بِحَضْرَتِنَا. فَإِذَا فَعَلَ وَ أَرَدْنَا الْاسْتِظْهَارَ، كَرَّرْنَا اقْتِرَاحَ أَوْزَانٍ وَ مَعَانٍ أُخَرَ، نَقْطَعُ عَلَى أَنَّ الشَّعْرَ الْمَأْثُورَ خَالٍ مِمَّا يَجْمَعُ مِنَ الْمَعْنَى وَ الْوِزْنِ مَا اقْتَرَحْنَاهُ؛ فَإِذَا فَعَلَ فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَهْمَتِهِ.

١٦٦

وَ لِهَذِهِ الْأُمُورِ مِنَ الْأَمَارَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمُتَّحِلِّ مِنَ الصَّادِقِ، مَا يُعْرَفُ بِمُشَاهَدَةِ الْحَالِ، وَ لَا يُمَكِّنُ الْإِخْبَارَ عَنْهُ؛ فَإِنَّ الْمُتَمَكِّنَ مِنْ قَوْلِ الشَّعْرِ، يَظْهَرُ مِنْهُ ٨٩/ عِنْدَ الْمُبَاحَثَةِ وَ الْامْتِحَانِ مَا يُضْطَرُّ إِلَى صِدْقِهِ. وَ كَذَلِكَ الْمُتَّحِلُّ يَظْهَرُ مِنْهُ مَا يُضْطَرُّ إِلَى كَذِبِهِ.

وَ فِي هَذَا الْبَابِ لَطَائِفُ يَشْهَدُ بِهَا الْحُسْنُ، وَ مَنْ بُلِيَ بِاخْتِبَارِهِ، وَ كَانَتْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِ وَ دُرَيْتٌ، عِلِمَ بَصَحَةٍ قَوْلُنَا.

وَ الشَّعْرُ وَ غَيْرُهُ مِنَ الْكَلَامِ يَجْرِيَانِ مَجْرَى الصَّنَائِعِ الَّتِي يَظْهَرُ فِيهَا الْإِتْقَانُ وَ الْإِحْكَامُ، فِي الْقَطْعِ عَلَى عِلْمِ فَاعِلِهَا، أَوِ الشَّكِّ فِيهِ؛ لِأَنَّ أَحَدَنَا لَوْ أَحْضَرَ غَيْرُهُ ثَوْبًا مَنَسُوجًا، حَسَنَ الصَّنْعَةِ، مُتَنَاسِبَ الصُّورَةِ، وَ ادَّعَى أَنَّهُ صَانِعُهُ وَ نَاسِجُهُ، لَمْ يَجِبَ تَصْدِيقُهُ. وَ لَوْ أَنَّهُ نَسَجَ مِثْلَ ذَلِكَ الثَّوْبِ بِحَضْرَتِهِ، لِلزِّمَةِ الْقَطْعُ عَلَى عِلْمِهِ بِالنَّسَاجَةِ وَ تُخْبِرُهُ بِهَا.

وَ لَوْ كَانَ - أَيْضًا - الْمُعْتَبَرُ عَلَى هَذَا الْمُدَّعَى صَحَّةَ قَوْلِهِ بَعْضُ أَهْلِ الْحِذْقِ

بالنَّسَاجَةِ؛ حَتَّى يَسْأَلَهُ عَنِ لَطَائِفِ تِلْكَ الصَّنْعَةِ وَخَصَائِصِهَا، وَعَلِمَ بَعْلَمِ النَّسَاجِ أَنَّهُ لَا يُجِيبُ فِيهِ بِالْمَرَضِيِّ إِلَّا بِصِيرٍ^١ بِالصَّنْعَةِ، فَأَجَابَ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ بِالصَّحِيحِ، لَوَجَبَ الْقَطْعُ عَلَى بَصِيرَتِهِ، وَلاَسْتَعْنَى - بِهَذَا الْقَدْرِ مِنْ^٢ الْامْتِحَانِ - عَنْ تَكْلِيفِهِ النَّسَاجَةَ بِحَضْرَةِ مُمْتَحِنِهِ.

[نفي الفرق بين الشعر و الصنائع في إمكان معرفة الصادق من المنتحل]

و ليس لأحد أن يقول: إنَّ الشَّعْرَ وَغَيْرَهُ مِنْ أَجْنَاسِ الْكَلَامِ، يُخَالِفُ الصَّنَائِعَ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْتُمُوهَا؛ لِأَنَّ الصَّنْعَةَ الْمُبْتَدَأَةَ بِحَضْرَتِنَا، نَقْطَعُ عَلَى حَدُوثِهَا فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ النَّقْلَ لَا يُمَكِّنُ فِيهَا، وَ الْكَلَامُ مُمَكِّنٌ حِفْظُهُ وَ نَقْلُهُ، فَيَجُوزُ فِي كُلِّ مَا ادَّعَى الْإِبْتِدَاءُ بِهِ أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا لَا مُبْتَدَأً.

١٦٧

لِأَنَّ الشَّعْرَ - وَ إِنْ جَازَ فِيهِ النَّقْلُ وَ الْحِفْظُ - فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِعْتِبَارَ قَدْ يَنْتَهِي إِلَى مَا يَمْتَنِعُ مَعَهُ تَجْوِيزٌ مِثْلُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الشَّاعِرَ أَوْ الْكَاتِبَ إِذَا طَوَّلَ بِوَصْفِ حَالٍ مَخْصُوصَةٍ، أَوْ حَادِثَةٍ بَعَيْنِهَا^٣، مَقْطُوعٍ عَلَى أَنَّهَا لَمْ يَتَقَدَّمْ مِثْلُهَا عَلَى صَنْعَتِهَا وَ هَيئَتِهَا، وَ أَلَزِمَ تَسْمِيَةَ حَاضِرِهَا، وَ ذَكَرَ خَصَائِصِهَا، وَ اسْتَظْهَرَ عَلَيْهِ بِاقْتِرَاحِ وَزْنٍ مُعَيَّنٍ وَ قَافِيَةٍ مَخْصُوصَةٍ، عُلِمَ إِبْتِدَاؤُهُ بِمَا يَأْتِي بِهِ، كَمَا يُعْلَمُ إِبْتِدَاءُ غَيْرِهِ، وَ الْكِتَابَةُ وَ النَّسَاجَةُ [كَذَلِكَ]^٤ وَ إِنْ كَانَ الْعِلْمُ أَعْمَضَ طَرِيقًا مِنَ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ مُسْتَنَدٌ إِلَى الْعَادَاتِ، وَ مَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّفَقَ فِيهَا وَ مَا لَا يَتَّفَقُ.

١. في الأصل: «الأبصر»، و لا محصل له، و مقتضى السياق ما أثبتناه.

٢. في الأصل: «عن»، و المناسب ما أثبتناه؛ لِأَنَّ «من» بَيَانِيَّةٌ تَبَيَّنَ «القدر».

٣. في الأصل: «بعينه»، و المناسب ما أثبتناه.

٤. في الأصل: «و استظهره».

٥. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

و بعدُ، فَمَعْلُومٌ عِنْدَ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ أَمْرُ الْإِعْتِبَارِ عَلَى الشَّاعِرِ طَرِيقًا يَوْصِلُ إِلَى الْعِلْمِ بِحَقِيقَةِ أَمْرِهِ؛ وَ هَلْ هُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنْ نَظْمِ الشَّعْرِ أَمْ لَا، لَيْسَ هُوَ الرُّجُوعُ إِلَى مُجَرَّدِ دَعْوَاهُ لِنَفْسِهِ.

وَ إِذَا صَحَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي أَوْزَدْنَاهَا، وَ عَلِمْنَا بِالنَّقْلِ الشَّائِعِ الذَّائِعِ تَصَرُّفَ سَيَوِيهِ وَ أَمْثَالِهِ الْمُشْهَرِّينَ فِي عِلْمِ النَّحْوِ، وَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَشْرَحُونَ غَامِضَ الْمَسَائِلِ، وَ يُوضِّحُونَ مُشْكِلَهَا عَلَى الْبَدِيعَةِ وَ فِي الْحَالِ، مِنْ غَيْرِ رُجُوعٍ إِلَى كِتَابٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَ أَنَّ خُصُومَهُمْ كَانُوا رُبَّمَا أَعْتَوَهُمْ وَ امْتَحَنُوهُمْ بِمَسَائِلَ غَرِيبَةٍ مَفْقُودَةٍ مِنَ الْكُتُبِ، فَتَكُونُ حَالُهُمْ فِي الْجَوَابِ بِالصَّحِيحِ عَنْهَا وَاحِدَةً لَا تَحْتَلِفُ!

وَ هَذِهِ حَالٌ مَنْ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِ الشَّعْرِ وَ اسْتَهَرَّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا أَحَدَ مِنْهُمْ إِلَّا وَ قَدْ امْتَحَنَ وَ اسْتَظْهَرَ عَلَيْهِ، حَتَّى عُرِفَ حَقِيقَةُ أَمْرِهِ؛ إِمَّا بِامْتِحَانٍ مَخْصُوصٍ انْصَلَّ بِنَا، أَوْ بِأَمْرِ عَرَفْنَاهُ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ. وَ قَدْ كَانَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ يَرْتَجِلُ الشَّعْرَ فِي الْمَقَامَاتِ وَ الْمَحَافِلِ الْمَخْصُوصَةِ، وَ يَصِفُ فِي الْوَقْتِ مَا جَرَى فِيهَا مِمَّا لَمْ يَتَقَدَّمَ عِلْمُهُ بِهِ. وَ كَذَلِكَ كَانُوا يَصِفُونَ الْحُرُوبَ الَّتِي تَجْرِي بَيْنَهُمْ، وَ يَرْتَجِزُونَ فِي الْحَالِ بِذِكْرِ مَا جَرَى فِيهَا، وَ يُعَيِّرُونَ بِقَتْلِ مَنْ قُتِلَ، وَ فِرَارِ مَنْ فَرَّ، وَ نُكُولِ مَنْ نَكَلَ.

وَ هَذِهِ الْأُمُورُ إِذَا أُضِيفَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، خَرَجَ مِنْهَا مَا أَرَدْنَاهُ.

وَ فِي الْجُمْلَةِ: إِنَّ كُلَّ مَنْ ظَهَرَ مِنْهُ الشَّعْرُ وَ غَيْرُهُ - مِمَّا^١ لَا يُرْجَعُ فِي إِضَافَتِهِ إِلَيْهِ إِلَّا إِلَى قَوْلِهِ، دُونَ دَلَالَةٍ أَوْ أَمَارَةٍ تُوَصِّلُنَا^٢ إِلَى صِحَّةِ قَوْلِهِ - فَالْوَاجِبُ الشُّكُّ فِي حَالِهِ. وَ نِهَايَةُ مَا نَصِيرُ^٣ إِلَيْهِ فِي أَمْرِهِ عِنْدَ حُسْنِ الظَّنِّ بِهِ وَ قُوَّةِ أَمَارَاتِ صِدْقِهِ،

١. فِي الْأَصْلِ: «مَا»، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَ بِهِ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ «مِنْ» فِي «مِمَّا» تَبَيَّنَ «غَيْرُهُ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «يُوصِلُنَا».

٣. فِي الْأَصْلِ: «يَصِيرُ».

أَنْ يَغْلِبَ فِي الظَّنِّ أَنَّهُ صَادِقٌ، فَأَمَّا الْعِلْمُ الْيَقِينُ، فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ إِلَّا بِسُلُوكِ بَعْضِ مَا قَدْ مَنَّا.

وَمَنْ لَيْسَ بِقَوِيٍّ الْبَصِيرَةِ، إِذَا غَلَبَ ظَنُّهُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، وَاسْتَبْعَدَ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِخِلَافِ ظَنِّهِ، يَعْتَقِدُ أَنَّهُ عَلَى عِلْمٍ يَقِينٍ، وَلَوْ تَنَبَّهَ عَلَى بَعْضِ مَا أوردناه، لَعَرَفَ أَنَّهُ الْحَقُّ. وَهَذَا وَاضِحٌ لِمَنْ نَصَحَ نَفْسَهُ.

[الجواب عن شبهة الجن بناءً على مذهب الصرفة]

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: /٩١/ قَدْ بَيَّنَّتُمْ لُزُومَ الْإِعْتِرَاضِ بِالْجِنِّ لِمُخَالَفَتِكُمْ، وَكَشَفْتُمْ عَنْ بَطْلَانِ أَجَوِبَتِهِمْ عَنْهُ، وَلَمْ يَبْقَ عَلَيْكُمْ إِلَّا أَنْ تُبَيِّنُوا أَنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ عَلَى مَذْهَبِكُمْ، وَلَا قَادِحٍ فِي طَرِيقَتِكُمْ، لِيَتِمَّ مَا أَجَرْتُمْ إِلَيْهِ مِنَ الْعَرَضِ.

قِيلَ لَهُ: سَقُوطُ هَذَا السُّؤَالِ عَنْ مَذْهَبِ الصَّرْفَةِ لَا إِشْكَالَ فِيهِ؛ وَذَلِكَ أَنَا إِذَا كُنَّا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ تَعَذُّرَ الْمُعَارَضَةِ لَمْ يَكُنْ لِقَرطِ الْفَصَاحَةِ، وَإِنَّمَا كَانَ لِأَنَّ الْعُلُومَ الَّتِي يَتِمَّكَّنُونَ بِهَا مِنَ الْمُعَارَضَةِ سَلَبُوهَا فِي الْحَالِ، فَلَا مَعْنَى لِلْإِعْتِرَاضِ بِالْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ؛ لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ الْقَاهِرَةَ قَائِمَةً عَلَى أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ لَا يَتِمَّكَّنُ أَنْ يَفْعَلَ فِي قَلْبٍ غَيْرِهِ شَيْئًا مِنَ الْعُلُومِ وَلَا مِنْ أَضْدَادِهَا، بَلْ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَفْعَلَ فِيهِ شَيْئًا مِنْ أفعالِ الْقُلُوبِ جُمْلَةً.

١٦٩

وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا التَّعَذُّرِ بَيْنَ مَلَكٍ وَجِنٍّ وَبَشَرٍ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَعَذَّرَ عَلَيْنَا لَكُونِنَا قَادِرِينَ بِقَدْرٍ^١، فَكُلُّ مَنْ شَارَكَنَا فِيْمَا بِهِ قَدَرْنَا، لَا بُدَّ أَنْ يَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ. وَلَيْسَ يَقْدَحُ^٢ فِيْمَا ذَكَرْنَاهُ مَا يَقُولُهُ الْبَغْدَادِيُّونَ مِنْ أَنَّ بَعْضَنَا يَفْعَلُ فِي بَعْضٍ

١. فَإِنَّ الْقَادِرَ بِقُدْرَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى ذَاتِهِ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِيجَادِ شَيْءٍ فِي قَلْبٍ غَيْرِهِ، بَيْنَمَا الْقَادِرُ لِنَفْسِهِ - وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى - قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «يَفْدَمُ»، وَلَا مُحْصَلٌ لَهُ فِي الْمَقَامِ، وَبِمَا أَثْبَتْنَاهُ بِسُتْقِيمِ الْمَعْنَى.

العلوم؛ لأنّ مذهبهم هذا وإن كان واضح البطلان، فإنّهم إنّما يقولون ذلك في العلوم التي يعتقدون أنّ لها أسباباً مخصوصةً توجّبها، مثل العلوم بالمدرّكات. وليس للمعلوم بالفصاحة أسباب يُشار إليها، يدعى أنّها توجّبها. ولو ادّعى ذلك أيضاً لم يمكن أن يدعى أنّ أضداد العلوم بالفصاحة أو غيرها من سائر العلوم، تقع موجبة عن أسباب من فعلنا. وهذا الموضع هو الذي يحتاج إليه. فإذا صحّت هذه الجملة، صحّ أنّ السؤال غير متوجّه إلينا؛ لأنّا اعتمدنا في المعجز على أمر لا يقدر عليه غير الله تعالى.

[مناظرة للمصنّف مع أحد المعتزلة حول الجواب الأخير]

وقد كان بعض المعتزلة قال لي - وقد سمع مني الكلام في مسألة الجنّ وبيان لزومها لمن عدل عن الصرفة -: هذا الذي تسلكه يبطل جميع المعجزات؛ لأنّه لا شيء منها إلّا ويمكن أن يدعى أنّ الجنّ صنّعه^١، فيجب أن تترك هذه الطريقة للبراهمة، ولا تتعمدها وأنت تصحّح المعجزات!

فقلت له: كيف تظنّ مثل ذلك؟ والمعجزات على ضربين:

أحدهما: يختصّ /٩٢/ القديم تعالى بالقُدرة عليه؛ نحو إحياء الميت، وإبراء الأكمه والأبرص، وخلق الجسم، وفعل القدر والعلوم المخصوصة. وهذا الوجه ينقسم:

- ١٧٠ فمنه: ما وقوع قليله كافٍ في الدلالة كوقوع كثيره؛ نحو إحياء الميت، وإبراء الأكمه والأبرص؛ لأنّ القليل منه والكثير لم تجر به العادة.

١. في الأصل: «وصح»، والواو زائدة؛ إذ مع وجودها تبقى «فإذا» بلا جواب.

٢. في الأخيرة، ص ٣٨٩: «و ممّا اعتمدوا عليه في دفع سؤال الجنّ، أنّ هذا الطعن وإن قدح في إعجاز القرآن، قدح في سائر المعجزات».

ومنه: ما يدلُّ إذا وَقَعَ منه قَدَرٌ مخصوصٌ - كالْقَدَرِ والعلومِ - أو وَقَعَ منه تَغْيِيرٌ سَبَبٌ مَا الْعَادَةُ جَارِيَةٌ بوقوعه، لا يُمكنُ أَنْ يُعْتَرَضَ فيه بِالْجِنِّ، كما لا يُمكنُ بِالْإِنْسِ؛ لخروجه عن مَقْدُورِ الْجَمِيعِ.

و الضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِينَ: هو ما دَخَلَ جَنْسُهُ تَحْتَ مَقْدُورِ الْعِبَادِ.
و هذا الوجهُ إِنَّمَا يَدُلُّ عِنْدَنَا إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْقَدَرَ الْوَاقِعَ مِنْهُ وَ الْوَجْهَ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ، مِمَّا لَا يَتِمَّكُنُّ أَحَدٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ مِنْهُ، فَمَتَى لَمْ يُعْلَمْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ دَالًّا، كما أَنَّهُ مَتَى لَمْ يُعْلَمْ عِنْدَ خُصُومِنَا فِي الْوَجْهِ أَنَّ الْفِعْلَ مِمَّا لَا يَتِمَّكُنُّ الْبَشَرُ مِنْهُ، لَمْ يَدُلُّ، فَتَجْرِي نَحْنُ اعْتِبَارَ خُرُوجِهِ عَنْ إِمْكَانِ الْبَشَرِ^١.

[كيفية العلم بعدم قدرة جميع المحدثين على بعض أنواع المعجزات]

و ليس لك أن تقول: و كيف يُمكنُهم الْعِلْمُ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي إِمْكَانِ جَمِيعِ الْمُحَدِّثِينَ، وَ لَا سَبِيلَ لَكُمْ إِلَى ذَلِكَ؟! وَ هَذَا يُرَدُّكُمْ إِلَى أَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي تَصِحُّ^٢ مِنْهُ الْمُعْجَزَاتُ وَاحِدٌ؛ وَ هُوَ مَا يَخْتَصُّ الْقَدِيمُ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ^٣.

و ذلك أَنَّهُ لَيْسَ بِمُنْكَرٍ أَنْ يُخْبِرَنَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ بَعْضِ رُسُلِهِ - مِمَّنْ أُيِّدَهُ بِبَعْضِ الْمُعْجَزَاتِ الَّتِي يَخْتَصُّ جَلٌّ وَ عَزٌّ بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهَا - بِأَنَّ عَادَةَ الْمَلَائِكَةِ وَ الْجِنِّ مُسَاوِيَةٌ لَنَا فِي كُلِّ الْأَفْعَالِ وَ فِي بَعْضِهَا، وَ أَنَّ مَا يَتَعَدَّرُ عَلَيْنَا مِنْ ذَلِكَ يَتَعَدَّرُ عَلَيْهِمْ؛ فَمَتَى ظَهَرَ عَلَى يَدِ مُدَّعِي النُّبُوَّةِ - بَعْدَ تَقَرُّرِ هَذَا عِنْدَنَا - فِعْلٌ قَدْ تَقَدَّمَ عَلِمْنَا بِأَنَّ عَادَةَ الْمَلَائِكَةِ وَ الْجِنِّ فِيهِ مُسَاوِيَةٌ لِعَادَتِنَا، وَ تَعَدَّرَ عَلَيْنَا عَلَى وَجْهِ يَخْرِقُ

١. راجع ما ورد بهذا المضمون في تقسيم المعجزات و ما يترتب عليه، في الذخيرة، ص ٣٨٩.

٢. في الأصل: «يصح»، و الأنسب ما أثبتناه؛ لتأنيث الفاعل.

٣. راجع: الذخيرة، ص ٣٨٩.

عَادَتَنَا، لَحِقَ ذَلِكَ بِالْمُعْجَزَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَ دَلُّ كَدَالَتِهَا.

فَقَدْ وَضَحَ بُطْلَانُ مَا ظَنَّنَتْهُ عَلَيْنَا، مِنْ إِفْسَادِ طَرِيقِ الْمُعْجَزَاتِ^١.

[الفرق بين إحياء الموتى عند الجن، وبين قدرة الجن على فصاحة القرآن]

فَقَالَ: وَلَمْ أَنْكَرْتُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَجْرَى عَادَةَ الْجِنِّ بِأَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى بَيْنَهُمْ عِنْدَ إِدْنَاءِ جِسْمٍ - لَهُ طَبِيعَةٌ مَخْصُوصَةٌ - مِنْهُ، وَ كَذَلِكَ فِي الْأَكْمَةِ /٩٣/ وَ الْأَبْرَصِ، كَمَا أَجْرَى عَادَتَنَا - عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ - بِتَحَرُّكِ الْحَدِيدِ عِنْدَ قُرْبِ حَجَرِ الْمِقْنَاطِيسِ مِنْهُ وَ انْجِدَابِهِ إِلَيْهِ. وَ كَمَا الْعَادَةُ بِمَا يَظْهَرُ مِنَ التَّأْثِيرَاتِ عِنْدَ تَنَاوُلِ الْأَدْوِيَةِ، وَ إِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُوجِبَةٍ لَهَا.

وَ إِذَا جَوَّزْنَا ذَلِكَ لَمْ يَجِبْ لَنَا تَصْدِيقُ مَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ إِحْيَاءُ الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّا لَا نَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ الْجِنُّ نَقَلَ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْجِسْمَ الَّذِي قَدْ أَجْرَى اللَّهُ عَادَةَ الْجِنِّ بِأَنْ يُحْيِيَ عِنْدَهُ الْمَوْتَى، وَ سَلَّمَهُ إِلَيْهِ، فَتَأْتَى مِنْهُ لِأَجْلِهِ مَا تَعَدَّرَ عَلَيْنَا. وَ لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى الْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ، لِمِثْلِ مَا ذَكَرْتُمُوهُ فِي الْإِحْتِجَاجِ عَلَى خُصُومِكُمْ^٢، وَ يَكُونُ هَذَا السُّؤَالُ مُسَاوِيًّا لِمَا سَأَلْتُمْ عَنْهُ مَنْ خَالَفَكُمْ لَمَّا قُلْتُمْ لَهُمْ: فَلَعَلَّ عَادَةَ الْجِنِّ جَارِيَةٌ بِمِثْلِ فَصَاحَةِ الْقُرْآنِ؟

وَ لَعَلَّ بَعْضَهُمْ نَقَلَ هَذَا الْكَلَامَ إِلَى مَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ؛ لِأَنَّ كَوْنَ عَادَتِهِمْ جَارِيَةً بِهِ، وَ نَقْلَهُمْ^٣ لَهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِفْسَادِ مَقْدُورٌ، وَ مَنْعُهُمْ مِنْهُ غَيْرُ وَاجِبٍ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَرْجِعُوا إِلَى طَرِيقَتِنَا، أَوْ تَدْخُلُوا فِي جُمْلَةِ الْبَرَاهِمَةِ وَ مُبْطِلِي النُّبُوتِ^٤!

١. راجع: الذخيرة، ص ٣٨٩.

٢. تقدّم الكلام عن أنّ المنع من الشبهات و فعل القبائح غير واجب على الله تعالى. في ص ١٦٩.

٣. في الأصل: «و جائز نقلهم»، و فيه اضطراب ظاهر، و بما أثبتناه تستقيم العبارة و المعنى.

٤. في الذخيرة، ص ٣٨٩ - ٣٩٠: «فإذا قيل: ما تنكرون من أن يكون الله تعالى أجرى عادة الجن أن

فقلتُ له: يَبْنِي الْأَمْرَيْنِ فَرْقٌ وَاضِحٌ لَا يَخْفَى عَلَى مُتَأَمِّلٍ؛ لِأَنَّ إِجْرَاءَ عَادَةِ الْجِنِّ بِإِحْيَاءِ الْمَيِّتِ عِنْدَ تَقْرِيبِ بَعْضِ الْأَجْسَامِ مِنْهُ - قِيَاساً عَلَى حَجَرِ الْمِقْنَاطِيسِ - غَيْرُ مُنْكَرٍ، إِلَّا أَنَّ الْجِنِّيَّ إِذَا نَقَلَ ذَلِكَ الْجِسْمَ إِلَيْنَا، وَ سَلَّمَهُ إِلَى بَعْضِنَا، لَمْ يَحْسُنْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُحْيِيَّ عِنْدَهُ الْمَيِّتَ، إِذَا احْتَجَّ بِهِ كَذَابٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى هُوَ الْخَارِقُ لِعَادَتِنَا عِنْدَ دَعْوَةِ الْكَذَّابِ بِمَا يَجْرِي مَجْرَى التَّصْدِيقِ لَهُ، وَ ذَلِكَ قَبِيحٌ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ عَزَّ وَ جَلَّ! أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَخْرِقَ الْعَادَةَ عِنْدَ دَعْوَتِهِ، لَمْ يَزِدْ عَلَى مَا فَعَلَ مِنْ إِحْيَاءِ الْمَيِّتِ بِحَسَبِ دَعْوَاهُ، وَ لَا مُعْتَبَرَ بِأَنَّ عَادَةَ الْجِنِّ جَارِيَةٌ بِهِ؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ جَرَتْ بِذَلِكَ فَعَلَى وَجْهِ لَا تَقِفُ^١ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَا تَجْرِي بِهِ عَادَاتُهُمْ - أَوْ لَا تَجْرِي - غَيْرُ دَاخِلٍ فِي عَادَتِنَا، فَلَا بُدَّ مِنْ^٢ أَنْ يَكُونَ إِحْيَاءُ الْمَيِّتِ فِيمَا بَيْنَنَا، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، خَارِقاً لِعَادَتِنَا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَجْرِ بِمِثْلِهِ.

وَ حُكْمُ كُلِّ عَادَةٍ مَقْصُورٌ^٣ عَلَى أَهْلِهَا، وَ مُخْتَصٌّ بِهِمْ، فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ مَا هُوَ خَارِقٌ لِعَادَةِ بَعْضِهِمْ غَيْرَ /٩٤/ خَارِقٌ لِعَادَةِ بَعْضٍ.

١٧٣

وَ لَيْسَ يُشَبَّهُ هَذَا مَا سُئِلْتُمْ عَنْهُ فِي نَقْلِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الْجِنِّيَّ إِذَا كَانَتْ عَادَتُهُ جَارِيَةً بِمِثْلِ فَصَاحَةِ الْقُرْآنِ، وَ نَقَلَهُ إِلَى أَحَدِ الْبَشَرِ، فَبِنَفْسِ نَقْلِهِ قَدْ خَرَقَ عَادَتَنَا، مِنْ غَيْرِ

﴿يَحْيِي الْمَيِّتَ عِنْدَ إِدْنَاءِ جِسْمٍ لَهُ صِفَةٌ مَخْصُوصَةٌ إِلَيْهِ، كَمَا أَجْرَى الْعَادَةُ بِحَرَكَةِ الْيَدِ عِنْدَ تَقَرُّبِهِ مِنَ الْحَجَرِ الْمِقْنَاطِيسِيِّ، وَ إِذَا جُوزَ نَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي ظَهْوَرِ إِحْيَاءِ الْمَيِّتِ عَلَى يَدِ مَدْعِي النُّبُوَّةِ دَلِيلٌ عَلَى صَدَقِهِ؛ لِأَنَّا لَا نَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ الْجِنِّيُّ نَقَلَ إِلَيْنَا ذَلِكَ الْجِسْمَ الَّذِي أَجْرَى اللَّهُ تَعَالَى عَادَةَ الْجِنِّ أَنْ يَحْيِيَ الْمَوْتَى عِنْدَهُ، وَ هَذَا طَعْنٌ فِي جَمِيعِ الْمَعْجَزَاتِ﴾.

١. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَقِفُ»، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِرُجُوعِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ إِلَى لَفْظَةِ «عَادَةُ الْجِنِّ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «فِي»، وَ الظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ وَفَاقاً لِلْقَوَاعِدِ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «مَقْصُورَةٌ»، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ، وَ الْمُبْتَدَأُ لَفْظُ «حُكْمٍ»، وَ هُوَ مَذْكُورٌ. وَ قَوْلُهُ:

«وَ مُخْتَصٌّ بِهِمْ» قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.

أن يكون لله تعالى في ذلك فعلٌ يُخالِفُ ما أجرى به عادتنا. و الجِنِّيُّ إذا نَقَلَ إلينا الجِسْمَ الْمُخْتَصَّ بطبيعة - قد أجرى الله تعالى عادةَ الجِنِّ بإحياء الموتى عندها - فَيَنْفَسُ نَفْلَهُ للجِسْمِ لم يَخْرِقْ عادتنا، وإنما الخارقُ لها مَنْ أحيَا المَيِّتَ عندَ تقريبِ ذلك الجِسْمِ منه، و فَعَلَ في عادتنا ما أجرى به عادةَ غيرنا. فقد صارَ الفرقُ بَيْنَ المَوْضِعَيْنِ، هو الفرقُ بَيْنَ أن يَتَوَلَّى اللهُ تعالى تصديقَ الكَذَّابِ، و بين أن لا يَمْنَعَ مِنْ تصديقه. و ليسَ يَخْفَى بَعْدُ ما بَيْنَهُمَا^١.

[نفي جواز قدرة الجن على إبدال جسم بأخر من دون مشاهدتنا لذلك]

فَقَالَ: هَبْ أَلْ كَلَامَ مُسْتَقِيمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، كَيْفَ يُمَكِّنُ الثَّقَّةُ مَعَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ فِي الْجِنِّ بِأَنَّ الْمَيِّتَ بَعِيْنَهُ عَادَ حَيًّا، و أَنَّ الْجِسْمَ الَّذِي تَدَّعِي أَنَّهُ مُخْتَرَعٌ فِي الْحَالِ كَذَلِكَ، دُونَ أَنْ يَكُونَ مَقُولًا مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ؟ و نحن نَعْلَمُ أَنَّ الْجِنِّيَّ مَعَ خَفَاءِ رُؤْيَيْهِ و سَعَةِ حِيلَتِهِ، يُمَكِّنُهُ إِحْضَارُ حَيٍّ، و إِبْعَادُ مَيِّتٍ، عِنْدَ دَعْوَةِ الْمُتَنَبِّيِّ. و الْقَوْلُ فِي الْجِسْمِ^٢ كَمِثْلِهِ^٣؛ لِأَنَّهُ يَتِمَكَّنُ مِنْ إِحْضَارِ أَيِّ جِسْمٍ شَاءَ فِي طَرَفَةِ عَيْنٍ، بِغَيْرِ زَمَانٍ مُتَرَاخٍ.

و هَذَا أَيْضًا مُتَأَتٍّ فِي نَقْلِ الْجِبَالِ و اقْتِلَاعِ الْمُدُنِ، لَوْ ادَّعَاهُ مُدَّعٍ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَظْهَرَ تَوَلَّى ذَلِكَ بِجَوَارِحِهِ، أَمَكَنَ الْجِنِّيُّ أَنْ يَتَحَمَّلَ عَنْهُ النَّقْلَ، و يُكَافِئَ مَا فِي الْمَحْمُولِ مِنَ الْاعْتِمَادَاتِ بِأَفْعَالِهِ، فَلَا يَحْصُلُ عَلَى الْمُظْهِرِ لِحَمِلِهِ شَيْءٌ مِنَ الْكُلْفَةِ. و إِنْ لَمْ يَتَوَلَّهِ الْمُدَّعِي بِنَفْسِهِ، بَلِ ادَّعَى وَقوعَهُ و حُصُولَهُ فَقَطْ، فَالْجِنِّيُّ يَكْفِيهِ

١. لاحظ نفس هذا المضمون والدليل في الذخيرة، ص ٣٩٠.

٢. أي دعوى اختراع الجسم، المشار إليها آنفاً.

٣. في الأصل: «كمثل»، و مقتضى السياق ما أثبتناه.

بوقوعه^١ على حَسَبِ دَعَوَاهُ، وَيُضَيِّفُهُ هُوَ إِلَى رَبِّهِ.

فَقَدْ عَادَتِ الْحَالُ إِلَى الشَّكِّ فِي الْمُعْجَزَاتِ وَاسْتِعْمَالِ جَوَابِنَا الَّذِي أَنْكَرْتُمُوهُ، وَهُوَ أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى يَمْنَعُ الْجِنِّيَّ مِنْ مِثْلِ هَذَا، إِذَا كَانَ جَارِيًا مَجْرَى الْإِسْتِفْسَادِ، وَإِلَّا فَمَا الْجَوَابُ؟!٢

فَقُلْتُ لَهُ: أَمَّا اقْتِلَاعُ الْمُدُنِ وَحَمْلُ الْجِبَالِ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهَا، فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا لِمَلَكٍ وَلَا لِحِجِّي، وَهُمَا عَلَى مَا هُمَا /٩٥/ عَلَيْهِ مِنَ الرُّقَّةِ وَاللِّطَافَةِ وَالتَّخْلُخْلِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ إِذَا وَقَعَتْ مِمَّنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ لِنَفْسِهِ، احْتَاجَتْ إِلَى قُدْرٍ كَثِيرَةٍ بِحَسَبِهَا، وَزِيَادَةُ الْقُدْرِ تَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةٍ فِي الْبِنْيَةِ، وَصَلَابَةٍ أَيْضًا مَخْصُوصَةٍ؛ وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَحُلَّ النَّمْلَةُ مِنَ الْقُدْرِ مَا يَحُلُّ الْفِيلُ، وَإِنَّمَا تُجِيزُ ذَلِكَ بِأَنْ يُزَادَ فِي بِنْيَتِهَا، وَيُعْظَمَ مِنْ خَلْقَتِهَا. فَالْحِجِّي إِذَا تَمَكَّنَ مِنْ حَمْلِ جَبَلٍ أَوْ مَدِينَةٍ، فَلَا بَدَّ أَنْ تَكْتَفِ بِبِنْيَتِهِ، وَتَكْبُرَ جُسَّتُهُ. وَإِذَا حَصَلَ كَذَلِكَ، لَمْ يَخَفْ عَلَى الْعُيُونِ السَّلِيمَةِ رُؤْيَاهُ، وَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُشَاهِدًا كَمَا تُشَاهِدُ سَائِرُ الْأَجْسَامِ الْكَثِيفَةِ.

١٧٥

وَإِذَا اقْتَلَعَ مُدَّعٍ لِلنَّبُوَّةِ مَدِينَةً، أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ سَيَنْقُلُهَا^٣، أَوْ يَنْتَقِلُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى غَيْرِهِ، وَوَقَعَ مَا ادَّعَاهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُشَاهِدَ جِسْمًا كَثِيفًا تَوَلَّاهُ أَوْ أَعَانَ عَلَيْهِ، بَطَلَ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ الْجِنِّ.

وَلَا فَرْقَ فِي اعْتِبَارِ هَذِهِ الْحَالِ بَيْنَ الْجِنِّ وَالْبَشَرِ؛ لِأَنَّ أَحَدَنَا لَوْ ادَّعَى الْإِعْجَازَ بِحَمْلِ جِسْمٍ ثَقِيلٍ، لَا يَقْدِرُ عَلَى النُّهُوضِ بِمِثْلِهِ أَحَدٌ مَنَا مُتَفَرِّدًا، لَمْ يَكُنْ بُدُّ فِي

١. فِي الْأَصْلِ: «بَكَيْفِهِ يَوْقَعُهُ»، وَلَا مُحْصَلُ لَهُ، وَمَقْتَضَى السِّيَاقِ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

٢. لَاحِظْ نَفْسَ هَذَا الْمَضْمُونِ فِي كِتَابِ الذَّخِيرَةِ، ص ٣٩٠.

٣. فِي الْأَصْلِ: «سَيَنْقُلُهُ»، وَالْأَنْسَبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ؛ لِرَجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى لَفْظَةِ «مَدِينَةٍ».

الاعتبار عليه من أن يَمَنَعَهُ مِنَ الاستعانة بغيره، و يُزِيلُ كُلَّ حيلةٍ^١ يُمكنُ أن يُستعانَ معها بالغيرِ على وجهٍ لا يَظْهَرُ.

و الجِئُ في هذا البابِ كالإنس؛ لأنَّا إذا كنَّا قد بَيَّنَّا أَنَّهُ لا يَتَمَكَّنُ مِنْ هذه الأفعالِ إِلَّا بأن يكونَ كَثِيفاً مُدْرَكاً، فالطَّرِيقُ الَّذِي به نَعْلَمُ أَنَّ الاستعانةَ لم تَقَعْ بِإنسِيٍّ، به نَعْلَمُ أَنها لم تَقَعْ بِجِنِّيٍّ.

فأما إبدالُ المَيِّتِ بِحَيٍّ وإحضارُ جسمٍ من بُعدٍ، فليس يَجُوزُ أن يَتَوَلَّاهُ أيضاً إِلَّا مَنْ له قُدْرٌ تَحْتَاجُ إلى بِنْيَةٍ كَثِيفَةٍ تَقَعُ^٢ الرُّؤيةُ عليها^٣.

١٧٦

و أَكْثَرُ ما يُمكنُ أن يُقالَ هاهنا: جَوَّزُوا أن يكونَ الجِسمُ الَّذِي يَنْقُلُهُ لَطِيفاً، و الحَيُّ الَّذِي يُحْضِرُهُ^٤ بَدَلاً مِنَ المَيِّتَةِ صَغِيرَةٍ^٥ الجُنَّةِ كَالذَّرَّةِ^٦ و البَعُوضَةِ؛ فليس بواجبٍ أن يكونَ إنساناً أو حَيَواناً عَظِيمَ الجُنَّةِ^٧.

و ذلك ممَّا لا يُجدي أيضاً في دفعِ كلامنا؛ لأنَّ أَقْلَ أحواله أن يكونَ مُكافئاً في القُدَرِ، الذَّرَّةَ و البَعُوضَةَ، حَتَّى يَتَمَكَّنَ مِنْ حَمَلِ أَخَفِّ الحَيَوانِ وزناً.

١. في الأصل: «حملة»، و لا محصلُ له في المقام، و الظاهر ما أثبتناه، و هو المطابق لما في الذخيرة، ص ٣٩١.

٢. في الأصل: «يقطع»، و الظاهر ما أثبتناه، و هو مقتضى السياق. و للمزيد راجع: الذخيرة، ص ٣٩١.

٣. راجع تفصيل ما أجمله المصنّف في هذا المقام، في الذخيرة، ص ٣٩١.

٤. في الأصل: «لا يحضره»، و هو سهو. و يظهر ذلك ممَّا نقل عن الذخيرة ذَيْلاً، و قوله فيما يأتي بعيد هذا: «فلا بدَّ من أن يكون ما يحضره و ينقله مرئياً» قرينة عليه.

٥. في الأصل: «صغيرة»، و المناسب ما أثبتناه؛ لأنَّه في الأصل خبر لقوله: «الحَيِّ».

٦. الذرَّة: صغار النمل، و اجدته: الذرَّة. لسان العرب، ج ٤، ص ٣٠٤ (ذرر).

٧. في الذخيرة، ص ٣٩١: «و أَكْثَرُ ما يمكنُ أن يُقالَ: جَوَّزُوا أن يكونَ الحَيُّ الَّذِي أَبْدَلَهُ الجِنِّيُّ بِمَيِّتٍ من أصغر الحيوانِ جُنَّةً كَالذَّرَّةِ و البَعُوضَةِ».

و لو كَانَ كَذَلِكَ، لَوَجَبَ أَنْ يُسَاوِيَهُمَا فِي الْجُنَّةِ وَ الْكَثَافَةِ، وَ يَعُودُ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ ٩٦/رُؤْيَيْتَهُ وَاجِبَةً^١.

١٧٧

عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَرْتَبًا، فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَا يُحْضِرُهُ وَ يَنْقُلُهُ مَرْتَبًا مُتَمَيِّزًا مِنْ غَيْرِهِ، وَ إِلَّا لَمْ يَكُنْ فَرْقٌ بَيْنَ حُضُورِهِ وَ غَيْبَتِهِ. [و] ^٢ مَا كَانَ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ، لَا يَصِحُّ ادِّعَاءُ الْإِعْجَازِ وَ الْإِبَانَةِ بِهِ.

وَ إِذَا كَانَ مَا يَنْقُلُهُ مَرْتَبًا، لَمْ يَخَفْ عَلَى الْحَاضِرِينَ حَالَهُ، [و] وَجَبَ أَنْ يَفْطَنُوا بِهِ، وَ يُنَبِّهُوا عَلَى ^٣ الْحِيلَةِ فِيهِ^٤.

وَ يَلْحَقُ هَذَا الْوَجْهَ أَيْضًا بِالْأَوَّلِ فِي مُسَاوَةِ الْجَنِّ لِلْبَشَرِ فِي الْإِعْتِبَارِ عَلَيْهِمْ وَ الْإِمْتِحَانِ، أَلَا تَرَى أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُشْعَبِذِينَ وَ أَصْحَابِ الْحَقَّةِ^٥، يَتِمَكَّنُونَ عَلَى سَبِيلِ الْحِيلَةِ مِنْ سَتْرِ جَسْمٍ وَ إِظْهَارِ غَيْرِهِ، وَ إِدْالِ مَيِّتٍ بِحَيٍّ، وَ صَغِيرٍ بِكَبِيرٍ، وَ مُلَوَّنٍ بِمُلَوَّنٍ يُخَالِفُهُ! وَ إِذَا اعْتَبَرَ عَلَيْهِمُ الْحُصَفَاءُ^٦، وَ كَشَفُوا عَنْ مَظَانِّ حِيلِهِمْ، ظَهَرُوا عَلَى أَمْرِهِمْ.

وَ لَا بُدَّ فِي مُدَّعِي النَّبَوَّةِ مِنْ أَنْ يُؤْمَنَ فِي أَمْرِهِ مَا جُوزَ فِي الْمُشْعَبِذِ، وَ لَيْسَ يَقَعُ الْأَمَانُ إِلَّا بِالْإِمْتِحَانِ الشَّدِيدِ وَ الْبَحْثِ الصَّحِيحِ. وَ كَمَا أَنَا لَا نُصَدِّقُ مُدَّعِي النَّبَوَّةِ

١. راجع: الذخيرة، ص ٣٩١.

٢. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٣. في الأصل: «عن»، و ما أثبتناه هو الموافق للقواعد.

٤. راجع: الذخيرة، ص ٣٩٢.

٥. الحققة: وعاء من خشب أو عاج أو غيرهما مما يصلح أن ينحت منه. لسان العرب، ج ١٠، ص ٥٦ (حقوق). و يحتمل أنها: «الخفة».

٦. الحصفاء: أصحاب الرأي الجيد و العقل المحكم. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٤٨ (حصف).

والإعجاز بإحياء الميّتِ إلّا بعد أن نَعْلَمَ أَنَّهُ لم تَقَعْ^١ في أمرِهِ حيلةٌ منه ولا مِن غيره مِنَ البَشَرِ، فكذلك لا تُصَدِّقُهُ حتّى نَعْلَمَ أَن الحيلةَ - فيما جاء به - لم تَقَعْ^٢ مِن بَشَرٍ، ولا مَلَكٍ، ولا جِنِّيٍّ. وطريقُ الاعتبارِ واحدٌ على ما ذَكَرناه^٣. فلَمَّا سَمِعَ ما أوردته، أَمَسَكَ مُفَكِّراً فيه، ومُتَدَبِّراً له.

[الشبهة الثانية: قتل النبي ﷺ وانتحال كتابه]

سؤال عليهم^٤ آخر

وقد سأل المُخَالِفُونَ أيضاً، فقالوا: لو سُلِّمَ لكم جميعُ ما تدَّعونه في القرآنِ مِن تَعَذُّرٍ مُعَارَضَتِهِ على البَشَرِ؛ فَإِن التَّعَذُّرُ إِنَّمَا كان لَخُرُوجِهِ عن عَادَتِهِمْ، وَأَنَّ حُكْمَ الملائكةِ والجِنِّ وكُلِّ قَادِرٍ مِنَ المُحَدِّثِينَ - في تَعَذُّرِ المُعَارَضَةِ - حُكْمُ البَشَرِ. وسُلِّمَ أيضاً أَنَّ القرآنَ مِن فعلِ القديمِ تعالى، وذلك نِهَايَةُ أمرِكُم، لَم يَصِحَّ الإعجازُ الَّذي تُريدونه؛ لأنَّه ليس بِمُنكَرٍ أَن يَكُونَ اللهُ تَعَالَى أَنزَلَهُ^٥ على نَبِيِّ مِن أنبيائه، فَظَفَّرَ به مَن ظَهَرَ مِن جِهَتِهِ، فَغَلَبَهُ عليه وَ قَتَلَهُ مِن حَيْثُ لَم يُعْلَمَ حالُهُ، وَ ادَّعَى الإعجازَ به!!^٦ وَإِنَّمَا يَنْفَعُكُمْ ثُبُوتُ كَوْنِهِ فعلاً لِلَّهِ تَعَالَى مع خَرَقِ العادةِ،

١. في الأصل: «لم يقع».

٢. في الأصل: «لم يقطع»، ولا محصل له في المقام، والصحيح ما أثبتناه بقرينة ما قبله.

٣. راجع: الذخيرة، ص ٣٩٢.

٤. أي على غير القائلين بالصرفة من وجوه إعجاز القرآن الأخرى.

٥. في الأصل: «أنزل»، والمناسب ما أثبتناه، والضمير يرجع إلى «القرآن»، و يؤيده ما سننقله بعد هذا عن الذخيرة.

٦. قال في الذخيرة، ص ٣٩٣: «إذا سُلِّمَ لكم تعذُّر معارضة القرآن على كلِّ بشرٍ وجنِّيٍّ وملك، وكلِّ

إذا أمكنكم أن تدلوا على اختصاص من ظهر على يديه، وأنه إنما فعل تصديقاً له. ومع السؤال الذي أوردناه لا يمكن ذلك.

وليس لأحد أن يقول: إن معنى هذا السؤال يرجع إلى /٩٧/ معنى السؤال المتقدم^١؛ لأنهما وإن كانا معاً طاعينين في الطريقة، فبينهما مزية ظاهرة؛ لأن سؤال من اعترض بالجنّ يقدح في كون القرآن من فعل الله عز وجل، وفي اختصاصه أيضاً به لمن ظهر على يده. والسؤال الثاني يتضمن القدح في الاختصاص حسب، مع تسليم كونه من فعله تعالى.

[أجوبة الرافضين لنظرية الصرفة عن الشبهة]

ولسنا نعرف للقوم جواباً مستمراً عن هذا السؤال^٢. وقد كنا أخرجنا جواباً عنه يستمر على أصولهم، نحن نذكره^٣ بعد أن ننبه على فساد ما تعلقوا به في دفعه، ثم نتلوه بذكر الجواب الذي يختص به أصحاب الصرفة؛ لينكشف لزوم السؤال لهم دوننا، حسب ما استعملناه في السؤال المتقدم. ونحن ذكروا ما تعلقوا به:

[الجواب الأول: لزوم الاستفساد والتليس]

ربما قالوا: إن القديم تعالى قد منع من ذلك، من حيث يؤدي إلى الاستفساد، و

«قادر من المحدثين. وسلم أيضاً أنه من فعله تعالى على غاية اقتراحهم. ما المنكر من أن يكون أنزل هذا الكتاب على نبي من الأنبياء، غير من ظهر من جهة تغلبه عليه و قتله الظاهر من جهته، و ادعى الإعجاز به؟».

١. أي شبهة الجن.

٢. في الذخيرة، ص ٣٩٤: «ولسنا نعرف للقوم جواباً سديداً عن هذا السؤال».

٣. وذلك في ص ٢٢١.

أَجْرَهُ مَجْرَى أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ بَعْضَ الْمُؤْمِنِينَ^١ يَنْقُلُ الْقُرْآنَ إِلَى بَلَدٍ شَاسِعٍ، لَمْ يَتَّصِلْ بِأَهْلِهِ خَبَرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ مُعْجَزَاتُهُ، فَيَدَّعِي بِهِ الْإِعْجَازَ. وَادَّعَا فِي الْأَمْرَيْنِ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى الْمَنْعُ مِنْهُمَا.

١٨٠

[الجواب الثاني: بدهاة مجيء النبي ﷺ بالقرآن]

و رُبَّمَا قَالُوا: إِنَّ الَّذِي يُؤْمَنُ مِنْهُ، حُصُولُ الْعِلْمِ الصَّرُورِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ هُوَ الْمُظْهِرُ لِلْقُرْآنِ بِالْإِتْيَانِ بِهِ، وَ أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ.

[الجواب الثالث: لزوم التشكيك في نسبة الأشعار و الكتب إلى أصحابها]

و رُبَّمَا تَعَلَّقُوا بِأَنَّ الشَّكَّ فِي ذَلِكَ تَشَكُّكٌ فِي إِضَافَةِ الشُّعْرِ إِلَى الشُّعْرَاءِ، وَ الْكُتُبِ إِلَى الْمُصَنِّفِينَ.

وَ هَذِهِ الْوُجُوهُ الثَّلَاثَةُ قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا وَ النِّقَاطُ لَهَا^٢، عَلَى حَدِّ مِنَ الْبَسْطِ وَ الشَّرْحِ لَا يُحَوِّجُ إِلَى تَكَرُّارٍ^٣.

[مناقشة المصنّف للجواب الثاني]

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «إِنَّ الْعِلْمَ حَاصِلٌ بِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مِنْ غَيْرِهِ»، فَهُوَ صَحِيحٌ مُسَلَّمٌ. وَ كَذَلِكَ إِنْ قَالُوا: «إِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْمُظْهِرَ لَهُ لَمْ يَأْخُذْهُ مِنْ غَيْرِهِ»، وَ أَرَادُوا مِمَّنْ تَقِفُ^٤ عَلَى خَبَرِهِ، وَ يَجِبُ أَنْ تَتَّصِلَ بِنَا أَحْوَالِهِ. فَأَمَّا عَلَى كُلِّ وَجْهِ، حَتَّى يَدَّعُوا وَقَوْلَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مِنْ أَحَدٍ - ظَهَرَ عَلَى

١. أي أصحاب الشَّعْبَةِ.

٢. وَ ذَلِكَ عِنْدَ الْبَحْثِ عَنِ الشَّبْهَةِ الْأُولَى الْمَتَقَدِّمَةِ.

٣. رَاجِع: الذَّخِيرَةُ، ص ٣٩٤.

٤. فِي الْأَصْلِ: «يَقِفُ»، وَ مَقْتَضَى السِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَ ذِيلُ الْعِبَارَةِ قَرِينَةُ عَلَيْهِ.

يَدُهُ أَمْ لَمْ يَظْهَرْ، عَرَفْنَاهُ أَمْ لَمْ نَعْرِفْهُ، كَانَ مِمَّنْ يَجِبُ أَنْ يَتَّصَلَ بِأَخْبَارِهِ أَمْ لَمْ يَكُنْ - فهو المُكَابِرَةُ الظَّاهِرَةُ الَّتِي /٩٨/ يَعْلَمُهَا كُلُّ مَنْ رَجَعَ إِلَى نَفْسِهِ.

و لا بُدَّ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ هَذَا الْعِلْمُ مَخْصُوصاً؛ لِأَنَّهُمْ إِنْ ادَّعَوْهُ عَلَى الْعُمُومِ، خَرَجُوا عَنِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمَعْلُومَ نُزُولُ الْمَلِكِ بِهِ، فَيَجِبُ أَنْ تَقُولُوا عَلَى هَذَا: إِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْبَشَرِ، وَ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِمْ. [و] ^١ مَنْ حَاسَبَ نَفْسَهُ وَ سَبَرَ مَا عِنْدَهَا، لَمْ يَجِدْ فِيهَا فَرْقاً فِيمَا ادَّعَاوُا الْعِلْمَ بِهِ بَيْنَ مَلِكٍ وَ بَشَرٍ، إِذَا فَرَضْنَا أَنَّ الْمَأْخُوذَ مِنْهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَتَّصَلَ بِأَخْبَارِهِ ^٢.

[الجواب الرابع: كفاية خرق العادة في إعجاز القرآن]

و قد تَعَلَّقَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْمُرَاعَى هُوَ خَرْقُ الْعَادَةِ، وَ لَوْ كَانَ الْقُرْآنُ مَأْخُوداً مِنَ الْغَيْرِ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْتُمْ، لَمْ يَخْرُجْ مِنْ حُصُولِ خَرْقِ الْعَادَةِ بِهِ، لَا سِيَّما وَ الْعَادَةُ جَارِيَةٌ بِأَنَّ مِثْلَ مَا ادَّعَيْتُمُوهُ لَوْ وَقَعَ لَظَهَرَ وَ انْتَشَرَ. وَ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ، فَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَغَلَ النَّاسَ عَنْهُ، وَ عَدَلَ بِهِمْ عَنْ ذِكْرِهِ. قالوا: فَقَدْ حَصَلَ مَا تُرِيدُهُ مِنْ خَرْقِ الْعَادَةِ عَلَى كُلِّ وَجْهِ.

[رد المصنف: أولاً: اشتراط اختصاص القرآن بمن ظهر على يده]

وَ هَذَا بَعِيدٌ جَدّاً؛ لِأَنَّ خَرْقَ الْعَادَةِ وَ إِنْ كَانَ حَاصِلاً فِي الْقُرْآنِ، فَلَمْ يَحْصُلْ لَنَا اخْتِصَاصٌ مَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ بِهِ عَلَى وَجْهِ يَوْجِبُ أَنَّ الْعَادَةَ إِنَّمَا خَرِقَتْ مِنْ أَجْلِهِ، وَ عَلَى سَبِيلِ التَّصْدِيقِ لَهُ.

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٢. راجع: الذخيرة، ص ٣٩٤.

و خرقُ العادةِ غيرُ كافٍ، إذا لم يُعَلَمْ^١ ما ذَكَرناه من الاختصاص؛ ألا تَرَى أن مُدْعِيًا لو ادَّعى النَّبُوَّةَ، وَ حَصَلَ عِلْمُهُ ببعضِ الحَوَادِثِ البَدِيعَةِ الَّتِي قد تَقَادَمَ وُجُودُهَا، وَ لَمْ تَقَعْ مُخْتَصَّةٌ بدعوةِ أَحَدٍ بعينه، أَوْ جَعَلَ مُعْجَزَتَهُ إحدَى^٢ مُعْجَزَاتِ الأنبياءِ المُتَقَدِّمينَ، وَ ادَّعى أَنَّهُ المَخْصُوصُ بالتَّصديقِ بذلك، لَمْ نَحْفِلْ بقوله، مِنْ حَيْثُ عَدِمْنَا فيما ادَّعاهُ الاختصاصُ الَّذِي لا بُدَّ مِنْهُ، وَ إِنْ كَانَ خارقًا للعادةِ.

هذا إِذَا نَسَبْنَا خَرْقَ العادةِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ مِنْ حَيْثُ نَزَلَ الْكِتَابُ. فَإِنْ نَسَبْنَا خَرْقَهَا إِلَى مَنْ أَظْهَرَهُ لَنَا، وَ سَمِعْنَاهُ مِنْ جِهَتِهِ، وَ جَعَلْنَا إِنْزَالَهُ إِلَى مَنْ أَنْزَلَ إِلَيْهِ غَيْرَ مُعْتَدٍّ بِهِ فِي بَابِ خَرْقِ العادةِ، مِنْ حَيْثُ لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ، وَ اعْتَبَرْنَا فِي عَادَتِنَا مَا أَطَّلَعْنَا عَلَيْهِ وَ أَحْطَيْنَا عِلْمًا بِهِ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ يَكُونُ أَوْضَحَ^٣، وَ سَقُوطُ الاحتِجَاجِ بِمَا ذَكَرُوهُ أَبْيَنَ؛ لِزَوَالِ أَنْ يَكُونَ / ٩٩ / الاختِصاصُ وَ خَرْقُ العادةِ جَمِيعًا مِنْ قَبْلِ الْقَدِيمِ تَعَالَى.

١٨٢

[ثانيًا: عدم لزوم ظهور الحوادث وانتشارها]

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنْ مِثْلُ ذَلِكَ لو جَرَى لَوَجَبَ ظُهُورُهُ بِالعادةِ، وَ إِذَا لَمْ يَظْهَرِ فَلأَمْرٍ مِنْ قَبْلِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ العادةَ إِنْ اقْتَضَتْ ظُهُورَ أَمْثَالِ مَا ذَكَرْنَاهُ وَ انْتِشَارَهُ، فَإِنَّمَا يَقْتَضِيهِ^٤ فيما وَقَعَ فِي أَصْلِهِ ظَاهِرًا. وَ الإِلْزَامُ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا أَلْزَمُوا أَنْ يَكُونَ مأخُودًا مِمَّنْ لَمْ يَظْهَرِ عَلَى يَدِهِ، وَ لَا سُمِعَ مِنْ

١. في الأصل: «لم تعلم».

٢. في الأصل: «معجزة أحد»، وَ ما أثبتناه هو المناسب للسياق، وَ به يستقيم المعنى.

٣. في الأصل: «واضح»، وَ الصحيح: «واضحًا»؛ لكونه خبرًا لـ «يكون»، وَ إِنَّمَا اخْتَرْنَا ما فِي المتن بِقَرينة قوله: «أبين».

٤. في الأصل: «يقضيه»، وَ الأنسب ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الفاعل إلى لفظة «العادة».

جَهَّتْهِ، وَلَا اطَّلَعَ أَحَدٌ غَيْرُ آخِذِهِ عَلَى حَالِهِ. وَ الْعَادَةُ لَا تَقْتَضِي ظُهُورَ مِثْلِ هَذَا، فَمَنْ ادَّعَى اقْتِضَاءَهَا لظُهُورِهِ - وَإِنْ كَانَ عَلَى مَا مَثَّلْنَاهُ - طُولِبَ بِالْإِدْلَالَةِ عَلَى صَحَّةِ قَوْلِهِ وَلَنْ يَجِدَهَا!

[الجواب الخامس: تجويز الشك في سائر المعجزات و التنفير عن النظر فيها]

وَمِمَّا تَعَلَّقُوا بِهِ أَيْضاً، أَنْ قَالُوا: تَجْوِيزُ مَا أُلْزِمْنَاهُ فِي الْقُرْآنِ يُؤَدِّي إِلَى تَجْوِيزِ مِثْلِهِ فِي سَائِرِ مُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَ يَقْتَضِي الشَّكَّ فِي وَقُوعِ جَمِيعِهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

قَالُوا: فَإِنْ قِيلَ لَنَا: إِنَّ تِلْكَ الْمُعْجَزَاتِ مُبَايِنَةٌ لِلْقُرْآنِ مِنْ حَيْثُ عُلِمَتْ حَادِثَةٌ فِي الْحَالِ، عَلَى وَجْهِ يَوْجِبُ الْاِخْتِصَاصَ وَ يَرْفَعُ الشَّكَّ.

قُلْنَا: أَلَيْسَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْظُرَ^١ الْمُسْتَدِلُّ^٢ - فَيَعْلَمَ حَدُوثَهَا فِي الْوَقْتِ، وَ وَقُوعَ الْاِخْتِصَاصِ التَّامِّ بِهَا - يُجَوِّزُ فِيهَا مَا ذَكَرْتُمُوهُ^٣؟ وَإِذَا جَوَّزَ ذَلِكَ كَانَ تَجْوِيزُهُ مُنْفَرِغاً لَهُ عَنِ النَّظَرِ فِيهَا. فَإِنْ كَانَ لَوْ نَظَرَ لَعَلِمَ [أَنْ] مَا أَمَّنْ مِنْ وَقُوعِ التَّنْفِيرِ عَنِ النَّظَرِ فِي أَعْلَامِ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ، يُؤْمِنُ مِنْ حُصُولِ مَا أُلْزِمْنَاهُ فِي الْقُرْآنِ.

[رد المصنّف: عدم حصول التنفير عن ذلك]

وَلَيْسَ هَذَا بَشْيْءٍ؛ لِأَنَّ تَجْوِيزَ الْمُسْتَدِلِّ النَّاطِرِ فِي الْمُعْجَزَاتِ - قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ حَدُوثَهَا، وَ ثُبُوتَ الْاِخْتِصَاصِ بِهَا - أَنْ تَكُونَ غَيْرَ حَادِثَةٍ، وَ لَا مُقْتَضِيَةٍ

١. فِي الْأَصْلِ: «يَنْكُرُ» وَ لَا مُحْصَلُ ظَاهِرٍ لَهَا، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ أَنْسَبُ بِالسِّيَاقِ، خَاصَّةً مَعَ مَلَا حَظَةِ قَوْلِهِ بَعْدَ قَلِيلٍ: «فَإِنْ كَانَ لَوْ نَظَرَ...».

٢. أَيُّ الْمُسْتَدِلِّ بِالْمُعْجَزَاتِ عَلَى نُبُوَّةِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

٣. أَيُّ يَجَوِّزُ وَ لَا يَقْطَعُ بِمَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ مُبَايِنَةِ الْمُعْجَزَاتِ لِلْقُرْآنِ.

١٨٣

للاختصاص، لا يقتضي التّفْيَر عن النّظَر فيها حَسَب ما ظنّوه. و كيف نَظُنُّ مِثْل ذلك، و نحن نَعْلَمُ أَنَّ النّاظِر في كُلِّ عِلْمٍ من أعلام^١ الأنبياء عليهم السّلام يُجَوِّزُ قَبْلَ نَظَرِهِ فيه أن يَكُونَ مَخْرَقَةً^٢ و شَعْبَذَةً، و غَيْرَ مَوْجِبٍ لِتَصْدِيقِ مَنْ ظَهَرَ عليه؛ لأنّه لو لم يكن مُجَوِّزاً لِمَا ذَكَرناه، لكانَ عالِماً بأنّه عِلْمٌ مُعْجِزٌ، و لو كانَ عالِماً لَمْ يَصِحَّ أن يَنْظُرَ فيه لِيَعْلَمَ أنّه مُعْجِزٌ. و تَجْوِيزُهُ أن يَكُونَ غَيْرَ مُعْجِزٍ في الحقيقة، فإن^٣ كانَ ظاهرُهُ الإعْجَازَ، لا يَقْتَضِي تَنْفِيرَهُ عَنْ /١٠٠/ النّظَرِ فيه، بل نَظَرُهُ فيه واجبٌ؛ مِنْ جِهَةِ الخَوْفِ القَائِمِ، و عَدَمِ الأمانِ مِنْ أن يَكُونَ المُدْعَى صادقاً.

فكذلك حُكْمُ النّاظِرِ في الأعلام - مع تَجْوِيزِهِ أن تَكُونَ غَيْرَ حَادِثَةٍ و لا مُخْتَصَّةٍ - لا يَجِبُ أن يَكُونَ تَجْوِيزُهُ مُتَقَرّاً عَنِ النّظَرِ؛ لأنَّ الخَوْفَ المَوْجِبَ لِلنّظَرِ و البَحْثِ قائمٌ^٥.

[الجواب السادس: قبح قتل النبي قبل أداء رسالته إلى الأمة]

و ممّا يُمْكِنُ أن يَتَعَلَّقُوا به أن يقولوا: لو كانَ القرآنُ مأخوذاً مِنْ نَبِيِّ خَصَّهُ اللهُ به و أنزَلَه عليه، لم يَخْلُ حالُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:
إمّا أن يَكُونَ قد أدَّى الرّسالةَ، و صَدَعَ بالدَّعوة، و ظَهَرَ أمرُهُ، و انتَشَرَ خَبَرُهُ.
أو يَكُونَ لم يُؤدّها.

فإن كانَ الأوَّلُ: اسْتَحَالَ أن يَخْفَى أمرُهُ، و تَنْطَوِي حالُ مَنْ قَتَلَهُ و غَلَبَهُ على كَتابِهِ، لا سِيَّما مع البَحْثِ الشَّدِيدِ وَ التَّبَتُّعِ التَّامِّ.

١٨٤

١. في الأصل: «علم»، و مقتضى السياق ما أثبتناه، و قوله: «في أعلام سائر الأنبياء» قرينة عليه.

٢. «مخرقة»، أي ادعاءً و كذباً. راجع: شمس العلوم، ج ٣، ص ١٧٥٥.

٣. كذا في الأصل، و لعلّ الصحيح: «إن».

٤. في الأصل: «بتغيّره»، و المناسب ما أثبتناه، و هو ما نصّ عليه في الذخيرة، ص ٣٩٤.

٥. راجع تفصيل هذا المعنى أو نحوه في الذخيرة، ص ٣٩٤.

وإذا كنا - مع ما ذكرناه من الفحص والبحث - لا نقف^١ على خبر من هذه صفتة، وجب القضاء بطلانه.

وإن كان الثاني: فالواجب على الله تعالى أن يمنع من قتله، ليقوم بأداء الرسالة؛ لأنه إذا كان الغرض ببعثه تعريفنا مصالحنا، وتبيينها على ما لا نقف^٢ عليه إلا من جهته؛ فليس يجوز أن يُمكّن الله تعالى من اقتطاعه عن ذلك، كما لا يجوز أن يقطعوه هو عنه، ولهذا يقال: إن النبي إذا علم أن عليه شيئاً من الرسالة لم يؤدّه بعد، فإنه لا بد أن يكون قاطعاً على أنه سيبقى إلى أن يؤدّيه، ويأمن القتل وغيره من القواطع عن الأداء.

وإذا فسّد الوجهان جميعاً، بطل السؤال^٣.

[رد المصنف: جواز أن يكون النبي مبعوثاً إلى أحاد الناس، لا إلى الأمة]

وهذا أيضاً غير صحيح؛ لأنه ليس بمُنكر أن يكون ذلك النبي مبعوثاً إلى واحد من الناس؛ فإن جواز بعثه الرُّسل إلى أحاد الناس في العقول، كجواز بعثتهم إلى جماعتهم. وإذا جاز أن يكون مبعوثاً إلى الواحد، فما الذي تُنكر من أن يُقتل هو والذي بُعث إليه معاً، ويُتنزع^٤ الكتاب من يده بعد أدائه الرسالة وقيامه بتكليفها؟

١. في الأصل: «لا يقف»، والمناسب ما أثبتناه بقرينة قوله: «وإذا كنا».

٢. في الأصل: «لا يقف»، ومقتضى السياق ما أثبتناه.

٣. في الذخيرة، ص ٣٩٥: «و مما يمكن أن يتعلّقوا به، أن القرآن لو كان مأخوذاً من نبي خصه الله تعالى به، ولم يخل حاله من وجهين: إما أن يكون قد أدّى الرسالة وظهر أمره، وانتشر خبره؛ أو لم يؤدّها. وفي الوجه الأول: استحالة أن يخفى خبره، و ينطوي حال من قتله و غلبه على كتابه، لا سيما مع البحث الشديد و التنقير الطويل. وإن كان على الوجه الثاني، وجب على الله تعالى أن يمنع من قتله، وإلا انتقض الغرض من بعثته».

٤. في الأصل: «و تنتزع»، وهو سهو.

أَوْ يَكُونُ مَبْعُوثًا إِلَى الَّذِي قَتَلَهُ وَأَخَذَ الْكِتَابَ مِنْهُ وَحَدَهُ، وَنُقَدِّرُ أَنَّهُ أَوْقَعَ الْقَتْلَ بِهِ بَعْدَ آدَاءِ الرِّسَالَةِ، حَتَّى لَا يُوجِبُوا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى الْمَنَعَ مِنْ قَتْلِهِ؟

[الجواب السابع: دلالة القرآن على اختصاصه بنبيينا ﷺ]

١٨٥

وَأَمَّا الْجَوَابُ الَّذِي ابْتَدَأْنَاهُ وَوَعَدْنَا بِذِكْرِهِ وَاسْتِمْرَارِهِ عَلَى أَصُولِ الْجَمِيعِ^١، فَهُوَ: أَنَّ الْقُرْآنَ نَفْسَهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نَبِيَّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ هُوَ الْمُخْتَصُّ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ، فَمِمَّا تَضَمَّنَتْهُ - مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ - قَوْلُهُ تَعَالَى فِي قِصَّةِ الْمُجَادَلَةِ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ * الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُم مِّنْ نِّسَائِهِمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^٣.

وَقَدْ جَاءَتِ الرُّوَايَةُ بِأَنَّ جَمِيلَةَ زَوْجَةَ أَوْسَ بْنِ الصَّامِتِ^٤ - وَقِيلَ: خَوْلَةُ بِنْتُ ثَعْلَبَةَ - ظَاهَرَتْ مِنْهَا زَوْجُهَا، فَقَالَ: «أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي!» وَكَانَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ مِمَّا يُطْلَقُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ. فَأَتَتْ الْمَرْأَةُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَشَكَتْ حَالَهَا. فَقَالَ عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَامُ: «مَا عِنْدِي فِي أَمْرِكَ شَيْءٌ» فَشَكَتْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى^٥. وَرُويَ أَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «إِنَّ لِي صَبِيَّةً صِغَارًا، إِنْ ضَمَمْتُهُمْ

١. تقدّم في ص ٢١٤.

٢. راجع: الذخيرة، ص ٣٩٥.

٣. المجادلة (٥٨): ١ - ٤.

٤. أوس بن الصامت بن قيس بن أحمز الأنصاري الخزرجي، أخو عبادة بن الصامت. صحابي من الأنصار. وقصة ظهاره مع زوجته الذي كان السبب في نزول آية الظهار معروفة ومشهورة. راجع: الإصابة في معرفة الصحابة، ج ١، ص ٨٧.

٥. راجع: تفسير القمي، ج ١، ص ١٤؛ وج ٢، ص ٣٥٣؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٥٢٦ -

إليه ضاعوا، وإن صَمَمْتُهُمْ إِلَيَّ جاعوا». فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى كَفَّارَةَ الظَّهَارِ عَلَى مَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ^١.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ مُخْبِرًا عَنِ الْمُنْهَزِمِينَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي يَوْمِ أُحُدٍ: ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُحْرَاكُمْ﴾^٢. وَقَدْ وَرَدَتِ الرِّوَايَةُ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ مُطَابَقَةً لِلتَّنْزِيلِ^٣.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدْبِرِينَ * ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾^٤.

وَقَدْ جَاءَتِ الْأَخْبَارُ بِأَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ قَالَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ: «لَنْ تُغْلِبَ الْيَوْمَ مِنْ قِلَّةٍ!» وَهُوَ الَّذِي عُنِيَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾^٥.

وَأَنَّ النَّاسَ جَمِيعًا تَفَرَّقُوا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَأَسْلَمُوهُ^٦، وَلَمْ يَنْبُتْ مَعَهُ فِي الْحَالِ غَيْرُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَتَفَرَّقَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ^٧.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ

١. راجع تفاصيل الواقعة في التبيان، ج ٩، ص ٥٤١؛ مجمع البيان، ج ٩، ص ٢٤٧؛ تفسير الطبري، ج ٢٨، ص ٢.

٢. راجع هذا المعنى في كلام المصنّف في الذخيرة، ص ٣٩٦.

٣. آل عمران (٣): ١٥٣.

٤. راجع: الذخيرة، ص ٣٩٦.

٥. التوبة (٩): ٢٥-٢٦.

٦. راجع: الإرشاد، ج ١، ص ١٤٠-١٤١؛ الذخيرة، ص ٣٩٦.

٧. أي خذلوه وتركوه. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٥٢ (سلم).

٨. راجع: الإرشاد، ج ١، ص ١٤٠-١٤١.

١٠٢/ ما عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِ وَ مِنَ التَّجَارَةِ وَ اللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ^١.

و وَرَدَتِ الرُّوَايَةُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَانَ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذْ أَقْبَلَتْ إِبِلٌ لِذِيحَةَ الْكَلْبِيِّ^٢، وَ عَلَيْهَا تِجَارَةٌ لَهُ، وَ مَعَهَا مَن يَضْرِبُ بِالطَّلِيلِ، فَتَفَرَّقَ النَّاسُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِلَى الْإِبِلِ لِيَنْظُرُوا إِلَيْهَا، وَ بَقِيَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي عِدَّةٍ قَلِيلَةٍ، فَنَزَلَتِ الْآيَةُ الْمَذْكُورَةُ^٣.

و مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى^٤: ﴿يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَ اللَّهُ الْعَزِيزُ وَ لِرَسُولِهِ وَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَ لَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^٥.

و الْقَائِلُ [لِمَا] حُكِيَ فِي الْآيَةِ - عَلَى مَا أَتَتْ بِهِ الرُّوَايَةُ^٦ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بِنِ سُلُولٍ^٧.
و مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَ إِذْ أَسْرَرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَرْوَاحِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَ أَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ وَ أَغْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾^٨.

١. الجمعة (٦٢): ١١.

٢. ذحية بن خليفة الكلبي القضاعي، صحابي، بعثه النبي صلى الله عليه وآله برسالة إلى عظيم بصرى؛ ليوصلها إلى هرقل ملك الروم. و قيل كان يُنسبُ بجبريل لجماله و حسن منظره. راجع: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٤، ص ٢٤٩؛ أسد الغابة، ج ٢، ص ١٥٨؛ سير أعلام النبلاء، ج ٢، ص ٥٥٠.

٣. راجع: تفسير فرائد الكوفي، ص ٤٨٤، ح ٦٣١؛ الذخيرة، ص ٣٩٦ - ٣٩٧.

٤. راجع: الذخيرة، ص ٣٩٧.

٥. المنافقون (٦٣): ٨.

٦. راجع: تفسير فرائد الكوفي، ص ٤٨٦، ح ٦٣٢؛ مناقب آل أبي طالب عليهم السلام، ج ١، ص ٢٠١.

٧. أبو الحُبَاب، عبد الله بن أبي الأنصاري الخزرجي، من رؤوس المنافقين في المدينة، أسلم بعد وقعة بدر الكبرى، لكن أبطن الكفر، و لم يزل على كفره و نفاقه حتَّى أُصيب بمرض قضى عليه سنة ٩هـ.

٨. راجع: تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٣٦٨ و ٣٨١، حوادث سنة ٩هـ.

٩. التحريم (٦٦): ٣.

و الْقِصَّةُ الَّتِي أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِيهَا مَشْهُورَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَسْرَّ إِلَى إِحْدَى زَوَاجِيهِ سِرًّا، فَأَظْهَرَتْ عَلَيْهِ صَاحِبَةً لَهَا مِنَ الْأَزْوَاجِ أَيْضًا، وَ فَشَا مِنْ جِهَتِهِمَا، فَأَطْلَعَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى فَعِيلِهِمَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فَعَاتَبَ الْمُتَبَدِّلَةَ بِأَظْهَارِهِ، فَأَجَابَتْهُ بِمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي الْآيَةِ. وَ شَرَحُ الْحَالِ مَعْرُوفٌ، وَ قَدْ أَتَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ^١.

و مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى^٢: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَ اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^٣.

و مَا وَرَدَتْ بِهِ الرِّوَايَةُ مِنْ خُرُوجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَ آلِهِ] خَائِفًا مِنْ قُرَيْشٍ وَ اسْتِتَارِهِ فِي الْغَارِ، وَ أَبُو بَكْرٍ مَعَهُ، وَ نَهْيِهِ لَهُ عَمَّا ظَهَرَ مِنْهُ مِنَ الْجَزَعِ وَ الْخَوْفِ، مُطَابِقٌ لظَاهِرِ الْقُرْآنِ^٤.

و مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى^٥: ﴿وَ إِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَ اتَّقِ اللَّهَ وَ تَخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ / ١٠٣ / وَ تَخْشَى النَّاسَ وَ اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَ كَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾^٦.

١. راجع: تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٧٥ - ٣٧٧؛ مناقب آل أبي طالب عليهم السلام، ج ٣، ص ٧٧؛ سعد

السعود، ص ١٨٠ - ١٨١.

٢. ذكره المصنف في الذخيرة، ص ٣٩٧.

٣. التوبة (٩): ٤٠.

٤. راجع: تفسير مقاتل بن سليمان، ج ٢، ص ١٧١؛ الدر المنثور، ج ٢، ص ٢٤٠.

٥. استشهد المصنف بهذه الآية الكريمة في كتابه: الذخيرة، ص ٣٩٧ - ٣٩٨.

٦. الأحزاب (٣٣): ٣٧.

و على ما تَضَمَّنَتِ الْآيَةُ جَرَتْ الْحَالُ بَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَزَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ.
فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿و تَخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَ تَخْشَى النَّاسَ وَ اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ
تَخْشَاهُ﴾، فَتَأْوِيلُهُ الصَّحِيحُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَانَ أَوْحَى إِلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِأَنْ
يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً زَيْدٍ، وَ أَعْلَمَهُ أَنَّهُ سَيُطَلَّقُهَا، وَ أَرَادَ تَعَالَى بِذَلِكَ نَسْخَ مَا كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ
عَلَيْهِ مِنْ حَظَرِ نِكَاحِ أَزْوَاجِ أَدْعِيائِهِمْ عَلَى نَفْسِهِمْ. وَ «الدَّعْيُ» هُوَ الْغُلَامُ الَّذِي
يُرَبِّيهِ أَحَدُهُمْ وَ يَكْفُلُ بِهِ، وَ يَدْعُوهُ وَلَدَهُ، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَلَدَهُ فِي الْحَقِيقَةِ.

١٨٩

فَلَمَّا حَضَرَ زَيْدٌ لِطَلَاقِ زَوْجَتِهِ، أَشْفَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ أَنْ
يُحْسِنَ لَهُ طَلَاقَهَا، أَوْ يُمْسِكَ عَنْ وَعْظِهِ، وَ أَمَرَهُ بِالتَّائِي وَ التَّثَبُّتِ - مَعَ مَا عَزَمَ عَلَيْهِ
مِنْ نِكَاحِ زَوْجَتِهِ بَعْدَهُ، فَيُرْجَفُ^١ بِهِ الْمَنَافِقُونَ، وَ يَنْسِبُوهُ^٢ إِلَى مَا قَدْ نَزَّهَهُ اللَّهُ تَعَالَى
عَنْهُ وَ بَاعَدَهُ مِنْهُ - فَقَالَ لَهُ: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ»، وَ أَخْفَى فِي نَفْسِهِ إِرَادَتَهُ لِطَلَاقِهَا؛
مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقَ عَلَيْهِ فَرَضُ نِكَاحِهَا؛ مُرَاعَاةً لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَ ظَاهِرُ الْآيَةِ يَشْهَدُ بِصَحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ، شَهَادَةُ تَزِيلِ الشَّكِّ وَ تَرْفَعِ الرَّيْبَ وَ لَوْ
لَمْ يَكُنْ إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَكِنِّي لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيائِهِمْ إِذَا
قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾.

وَ إِنَّمَا أَحْوَجُنَا^٣ إِلَى ذِكْرِ تَأْوِيلِ الْآيَةِ - وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ - الْخَوْفُ مِنْ
أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ نَفْسٌ؛ فَإِنْ كَثُرَ مِنَ النَّاسِ قِدِ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ تَأْوِيلُهَا، وَ نَسَبَ إِلَى النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَا لَا يَلِيقُ بِهِ.

١. أُرْجِفَ الْقَوْمُ فِي الشَّيْءِ، أَيِ أَكْثَرُوا مِنَ الْأَخْبَارِ السَّيِّئَةِ وَ اخْتِلَاقِ الْأَقْوَالِ الْكَاذِبَةِ حَتَّى يَضْطَرِبَ
النَّاسُ مِنْهَا. رَاجِعْ: الْمَصْبَاحَ الْمُنِيرَ، ص ٢٢٠ (رَجَفَ).

٢. فِي الْأَصْلِ: «و يَنْسِبُوهَا»، وَ الصَّحِيحُ مَا أُثْبِتْنَاهُ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ يَرْجِعُ إِلَى «رَسُولِ اللَّهِ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «أَحْرَجْنَا»، وَ لَا مُحْضَلَّ لَهُ فِي الْمَقَامِ، وَ مُقْتَضَى السِّيَاقِ مَا أُثْبِتْنَاهُ، وَ بِهِ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى.

و لما ذكّرناه من الآيات المطابقة للحوادث الواقعة، و القصص الحادثة، نظائر يطول ذكرها في كثير^١ من القرآن و إن لم يكن أكثره.

و أردنا^٢ اقتصاص أخبار النبي صلى الله عليه و آله في مغازيه و وقائعه و فتوحه، و ما لقي من أعدائه و المتظاهرين بحربه من الأقوال و الأفعال المخصوصة، ثم من المنافقين له و المختلفين به ممن أظهر الولاية / ١٠٤ / و أبطن العداوة.

و ندل أيضاً بذكر ما كان الرسول يسأل عنه؛ إما استرشاداً أو إعناتاً:
كقصة المجادلة التي حكيناها.

و كمسألهم له صلى الله عليه و آله عن الروح.
و كقولهم: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعاً * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجَّرَ الْأَنْهَارُ خِلَالَهَا تَفْجِيراً * أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا رَعِمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلاً﴾^٣.

فلو كان القرآن مأخوذاً من نبي مخصوص به، ليس هو من ظهر إلينا من جهته، لم يخل الحال في الأخبار الواردة المطابقة للقصص و الحوادث - التي حكينا بعضها و أشرنا إلى جميعها - من أمرين:

إما أن تكون مخبراتها واقعة فيما تقدم، حتى يكون مثل جميع القصص و الوقائع و الأفعال و الأقوال المذكورة قد جرى لذلك النبي.

١. في الأصل: «و كثير»، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

٢. جاء مثله في الذخيرة، ص ٣٩٨.

٣. الإسراء (١٧): ٩٠-٩٢.

٤. في الأصل: «تكون».

أَوْ يَكُونُ لَمْ يَجْرِ ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ، بَلْ جَرَى فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي عَلِمْنَاهَا، وَوَرَدَ الْخَبَرُ بِوُقُوعِهِ فِيهَا. وَتَكُونُ الْأَخْبَارُ الْمَذْكُورَةُ - وَإِنْ كَانَتْ بِلَفْظِ الْمَاضِي - إِنْخِبَارًا عَمَّا يَحْدُثُ فِي الْإِسْتِقْبَالِ^١.

وَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ يَقْسُدُ مِنْ وَجْهَيْنِ^٢:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ السَّيَرِ وَالْحَوَادِثِ - فَضْلًا عَنْ جَمِيعِهَا - لَوْ وَقَعَ مُتَقَدِّمًا، لَوَجَبَ أَنْ نَعْلَمَهُ نَحْنُ وَكُلُّ عَاقِلٍ سَمِعَ الْأَخْبَارَ، وَاحْطَأَ بِأَهْلِهَا عِلْمًا لَا يَعْتَرِضُ فِيهِ الشُّكُوكُ، وَلَكَانَ الْخَبَرُ بِذَلِكَ مُتَشِيرًا مُسْتَفِيزًا كَاسْتِفَاضَةِ أَمثَالِهِ.

وَكَيْفَ لَا يُعْلَمُ حَالُ نَبِيِّ اللَّهِ تَعَالَى [مَعَ] كَثْرَةِ أَعْوَانِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَكَانَ مِنْهُمْ مُهَاجِرُونَ وَأَنْصَارٌ، وَمُنَاصِحُونَ وَمُنَافِقُونَ، وَنَازِلُ أَعْدَاءَهُ وَنَازِلُوهُ، وَحَارِبُهُمْ^٣ فِي مَوْطِنٍ آخَرَ وَحَارِبُوهُ، وَحَاجُّهُمْ فِي مَقَامَاتٍ مَعْلُومَةٍ وَأَقْوَالٍ مَخْصُوصَةٍ وَحَاجُّوهُ، وَاسْتَفْتِي، وَأُنْزِلَتْ بِهِ الْمُعْضِلَاتُ، وَافْتَرَحَتْ عَلَيْهِ الْآيَاتُ وَالْمُعْجَزَاتُ، وَأُظْهِرَ دِينَهُ وَشَرَعَهُ عَلَى سَائِرِ الْأَدْيَانِ وَالشَّرَائِعِ، حَسَبَ مَا تَضَمَّنَهُ الْقُرْآنُ؟! فَأَيُّ طَرِيقٍ لِلشُّكِّ عَلَى عَاقِلٍ فِي خَفَاءٍ مِثْلِ هَذَا، وَكُلُّ الْأَسْبَابِ الْمَوْجِبَةِ لِلظُّهُورِ وَالِاسْتِفَاضَةِ الْمُتَفَرِّقَةِ ١٠٥/ مُجْتَمِعَةً فِيهِ؟! وَإِنْ كَانَ [كَذَلِكَ لَكَانَ] أَعْدَاءُ نَبِيِّنَا

١. قال في الذخيرة، ص ٣٩٨: «لم تخل هذه الأخبار المطابقة القصص والوقائع والأفعال والأقوال والسؤالات والجوابات، وقد جرى لذلك فيما تقدم، بل جرى في هذه الأوقات التي وردت الأخبار بوقوعها فيها، وتكون الأخبار - وإن كانت بلفظ الماضي - إِنْخِبَارًا عَمَّنْ يحدث في المستقبل، فذلك جائزٌ على مذهب أهل اللسان».

٢. راجع نفس المعنى والألفاظ في كتاب الذخيرة، ص ٣٩٨-٣٩٩.

٣. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، وهكذا في المواضع الآتية.

٤. في الأصل: «حاربه»، والمناسب ما أثبتناه بقرينة قوله: «و حاربه».

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ [غَيْرَ غَافِلِينَ] عَنِ الظُّهُورِ عَلَى مَا أَدْعِي، وَ الْمُوَاقِفَةُ^١ عَلَيْهِ
وَالاحتجاج به، وَ عَهْدُهُمْ بِهِ قَرِيبٌ، وَ هُوَ وَاقِعٌ فِي زَمَانِهِمْ وَ بِلَادِهِمْ، وَ بِأَعْيُنِهِمْ
وَ أَسْمَاعِهِمْ؟!

وَ هَذَا مِمَّا لَا يَتَوَهَّمُهُ إِلَّا نَاقِصُ الْعَقْلِ، خَالٍ مِنَ الْفِطْنَةِ! وَ كَلَامُنَا إِنَّمَا وَقَعَ
فِي مَنْ لَمْ يُظْهَرْ لَهُ عَلَى خَبَرٍ وَلَا أَثَرٍ، وَلَا عَلِمَ لَهُ وَلَا وَلِيٍّ وَلَا عَدُوٍّ، وَ فُرِضَ نُزُولُ
الْكِتَابِ عَلَيْهِ فِي فَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ لَا أَنْيَسَ فِيهَا لَهُ وَلَا صَاحِبَ غَيْرٍ مَنْ قَدَرْنَا أَنَّهُ
قَتَلَهُ، وَ أَخَذَ الْكِتَابَ مِنْ يَدِهِ، فَاسْتَحَقَّ السُّؤَالُ بِهَذَا التَّرْتِيبِ وَ التَّقْدِيرِ
بَعْضُ الْجَوَابِ. وَ لَوْ كَانَ مُتَضَمِّنًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنْفَاءً لَمْ يَسْتَحِقَّ جَوَابًا، وَ لَكَانَ^٢
الْمُتَعَلِّقُ بِهِ مَجْنُونًا.

وَ الْوَجْهَ الثَّانِي مِنْ إِفْسَادِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ: أَنَّ مَا حَكَيْنَاهُ مِنَ الْقِصَصِ وَ السَّيْرِ
وَ الْحَوَادِثِ وَ الْوَقَائِعِ، لَوْ كَانَ جَرَى مُتَقَدِّمًا، لَا سِتِحَالٌ أَنْ يَتَّفَقَ حُدُوثُ أَمْثَالِهِ وَ مَا
هُوَ عَلَى سَائِرِ صِفَاتِهِ؛ لِأَنَّ اسْتِحَالَهَ ذَلِكَ فِي الْعَادَةِ مَعْلُومٌ لِكُلِّ عَاقِلٍ ضَرُورَةً، بَلْ
مَعْلُومٌ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ أَنَّ حُدُوثَ مِثْلِ قِصَّةٍ وَاحِدَةٍ تَقَدَّمَتْ فِي سَائِرِ صِفَاتِهَا
وَ خَصَائِصِهَا، حَتَّى لَا تُغَادِرَ شَيْئًا، مُسْتَحِيلٌ. وَ لِهَذَا نُحِيلُ أَنْ يَبْتَدِئَ الْإِنْسَانُ قَصِيدَةً
مِنَ الشَّعْرِ أَوْ كِتَابًا مُصَنَّفًا، فَيَتَّفَقَ لِجَمَاعَةٍ أَوْ وَاحِدٍ مُوَارَدَتُهُ فِي جَمِيعِ قَصِيدَتِهِ أَوْ
كِتَابِهِ حَرْفًا بِحَرْفٍ.

وَ إِذَا كُنَّا قَدْ أَحْطَيْنَا عِلْمًا بِحُدُوثِ مُخْبِرَاتِ الْأَخْبَارِ - الَّتِي أَشْرْنَا إِلَيْهَا - عَلَى يَدِ
نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَ مُتَعَلِّقَةً بِهِ وَ بِزَمَانِهِ، مُطَابِقَةً لِلْقُرْآنِ، قَطَعْنَا^٣ عَلَى أَنْ

١. فِي الْأَصْلِ: «وَالْوَاقِعَةُ»، وَ لَا مُحْصَلٌ لَهُ فِي الْمَقَامِ. رَاجِعُ: الذَّخِيرَةُ، ص ٣٩٩.

٢. فِي الْأَصْلِ: «وَلَعَلَّ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَنَاهُ، وَ هُوَ جَوَابُ «لَوْ»، وَ نَصَبُ «مَجْنُونًا» قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «فَقَطَعْنَا».

أمثالها وما هو مُختَصٌّ بجميع صفاتها، لم يَقَعْ فيما مضى. وكان ذلك في النفوس أبعدَ مِنَ التَّوَادِرِ فِي الْقَصَائِدِ وَالكُتُبِ.

و ليس يَخْفَى عَلَى مَنْ كَانَ لَهُ حَظٌّ مِنَ الْعَقْلِ، أَنَّ مِثْلَ وَقْعَةِ أُحُدٍ^١ وَحُنَيْنٍ - فِي جَمِيعِ أَوْصَافِهِمَا وَمَكَانِهِمَا، وَفِرَارٍ مِنْ فَرَّ عَنْهُمَا، وَثُبُوتٍ مِنْ ثَبَّتَ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَحْوَالِهِمَا الَّتِي جَرَتْ - لَمْ يَقَعْ فِيهَا مَضَى. وَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى عَهْدِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ / ١٠٦ / نَبِيٌّ جَاءَتْهُ الْمُجَادِلَةُ تَسْتَفْتِيهِ فِي الظَّهَارِ، وَ سُئِلَ عَنِ الرُّوحِ^٢، وَ انْفَضَّ^٣ أَصْحَابُهُ عَنْهُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ طَلَبَ اللَّهُو، وَ أَسْرًا إِلَى زَوْجِهِ حَدِيثًا أَفْشَتْهُ^٤، وَ تَسْتَرَّ^٥ فِي الْغَارِ مَعَ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، إِلَى سَائِرِ مَا عَدَدْنَاهُ. وَ لَا مَعْنَى لِلْإِسْهَابِ فِيهَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى فِي الظُّهُورِ وَ الْوُضُوحِ^٦.

و أَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي - وَ هُوَ أَنَّ تَكُونَ هَذِهِ الْأَخْبَارُ إِخْبَارًا عَمَّا سَيَحْدُثُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي حَدَّثَتْ فِيهِ، وَ لَا تَكُونَ مُخْبَرَاتُهَا وَاقِعَةً فِيهَا تَقَدَّمَ - ففاسدٌ، وَ إِن^٧ عَدَلْنَا عَنْ الْمُضَايَقَةِ فِي لَفْظِ «الْأَخْبَارِ» وَ ذِلَالَةِ جَمِيعِهَا عَلَى الْمَاضِي الْوَاقِعِ؛ وَ ذَلِكَ أَنَّ جَمِيعَ الْأَخْبَارِ الَّتِي تَلَوْنَاهَا دَالَّةٌ عَلَى تَعْظِيمِ مَنْ ظَهَرَتْ مُخْبَرَاتُهَا عَلَى يَدَيْهِ، وَ تَصْدِيقِهِ وَ نُبُوَّتِهِ؛ أَلَا تَرَى إِلَى تَوْبِيخِهِ تَعَالَى لِلْمُؤَلِّينَ عَنْ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي يَوْمِ

١. فِي الْأَصْلِ: «بَدْر»، إِلَّا أَنَّهُ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ بَعْدَ قَلِيلٍ: «وَ فِرَارٍ مِنْ فَرَّ عَنْهُمَا» يَظْهَرُ أَنَّ الْمَقْصُودَ «أُحُدًا» لَا «بَدْرًا»، فَإِنَّ الْفِرَارَ قَدْ حَصَلَ فِي «أُحُدٍ». وَ سَوْفَ يَتَكَرَّرُ هَذَا الْخَطَأُ فِي نَسْخَةِ الْأَصْلِ مَرَّةً أُخْرَى بَعْدَ قَلِيلٍ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «الرَّوْج»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «وَ نَفُوضٌ»، وَ هُوَ لَا يِلَاقُ السِّبَاقَ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «أَفْشَيْتَهُ»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

٥. فِي الْأَصْلِ: «وَ التَّسْتَرُّ».

٦. لَاحِظْ نَفْسَ هَذَا الْمَعْنَى أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ فِي الذَّخِيرَةِ، ص ٣٩٩.

٧. فِي الْأَصْلِ: «فَإِنَّ»، وَ هُوَ مُوجِبٌ لِاضْطِرَابِ الْعِبَارَةِ، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَ بِهِ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى، وَ

«إِنَّ» وَصْلِيَّةٌ. وَ لِلْمَزِيدِ رَاجِعُ الذَّخِيرَةِ، ص ٣٩٩.

أَحَدًا^١ وَحُنَيْنٍ وَتَقْرِيعِهِ لَهُمْ؛ مِنْ شَهَادَتِهِ لَهُ بِالرَّسَالَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَ الرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَاكُمْ^٢، وَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ^٣، وَ هَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ﴾، بَعْدَ حِكَايَتِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْمُنَافِقِ قَوْلَهُ: ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ^٤، وَ قَوْلُهُ: ﴿وَ إِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا^٥.

وَ جَمِيعُ الْقِصَصِ إِذَا [تَأَمَّلْتَهَا]^٦ وَجَدْتَهَا شَاهِدَةً بِمَا ذَكَرْنَاهُ وَ دَالَّةً عَلَيْهِ، وَ أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى مَا قُلْنَاهُ؛ [وَ إِلَّا] كَيْفَ كَانَ يَحْسُنُ بَيَانُ حُكْمِ مَا سَأَلْتَ عَنْهُ الْمَجَادِلَةُ مِنَ الظَّاهِرِ وَ إِنَّمَا سَأَلْتَ - عَلَى دَعْوَى الْخَصْمِ - مَنْ لَيْسَ يَتَّبِعُنَّ، عَمَّا لَا يَجِبُ بَيَانُهُ، بَلْ لَا يَحْسُنُ!! وَ مَنْ تَأَمَّلَ مَا حَكَيْتَنَاهُ وَ أَمْثَالَهُ مِنْ أَخْبَارِ الْقُرْآنِ، عَلِمَ أَنَّ الَّذِي تَعَلَّقَتْ بِهِ هَذِهِ الْأَخْبَارُ مُعْظَمٌ مُصَدِّقٌ، مَشْهُودٌ لَهُ بِالنَّبَوَّةِ.

وَ إِذَا كَانَ^٧ قَدْ دَلَّلْنَا بِمَا تَقَدَّمَ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ أَخْبَاراً عَنْ غَيْرِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ لَا نَازِلَةً إِلَّا فِي قِصَصِهِ وَ حُرُوبِهِ وَ الْحَوَادِثِ فِي أَيَّامِهِ؛ وَ جَبَّ أَنْ يَكُونَ هُوَ - عَلَيْهِ وَ عَلَى آلِهِ السَّلَامُ - الْمُخْتَصَّصُ بِالتَّصْدِيقِ وَ التَّعْظِيمِ دُونَ غَيْرِهِ^٨.

١. فِي الْأَصْلِ: «بَدْر» بِدَلْ: «أَحَد»، وَ هُوَ سَهْوٌ، كَمَا أَنَّ الْمَذْكُورَ فِي الذِّخِيرَةِ، ص ٣٩٩ - ٤٠٠ «يَوْمَ أَحَدٍ»، وَ هُوَ الصَّحِيحُ، حَيْثُ تَرَكَ الصَّحَابَةُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي أَحَدٍ وَ لَمْ يَبْقَ مَعَهُ إِلَّا نَفَرٌ قَلِيلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَ أَصْحَابِهِ، وَ انْهَزَمُوا جَمِيعاً. وَ أَمَّا فِي مَعْرَكَةِ بَدْرِ الْكَبْرَى فَقَدْ كَانَ النَّصْرُ حَلِيفَ الْمُسْلِمِينَ وَ الْهَزِيمَةُ حَلِيفَ الْمُشْرِكِينَ.

٢. آل عمران (٣): ١٥٣.

٣. التوبة (٩): ٢٦.

٤. المنافقون (٦٣): ٨.

٥. التحريم (٦٦): ٣.

٦. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ أَضْفَانَهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ، وَ بِهِ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى. رَاجِعْ: الذِّخِيرَةَ، ص ٤٠٠.

٧. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الْأَنْسَبُ: «كَتْنَا»؛ لِنُظِيرِهِ الْآتِي بَعِيدَ هَذَا.

٨. قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الذِّخِيرَةِ، ص ٣٩٩ - ٤٠٠: «وَ أَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي - وَ هُوَ أَنَّ تَكُونَ هَذِهِ الْأَخْبَارُ إِنَّمَا

[إبطال أن تكون قصص القرآن من فعل البشر]

وليس لأحد أن يقول: فلعل ما /١٠٧/ ذكّرته من الأخبار الواردة في القصص المعينة^١، ليست من جملة الكتاب المعجز الذي أشرنا إليه، بل من فعل البشر، وإنما ألحقت بالكتاب، وأضيفت إليه^٢.

لأن الذي يؤمن من ذلك، علمنا بأن كل آية - أو آيات - اختصت بالقصص والحوادث المذكورة، تريد^٣ على مقدار أقصر سورة من القرآن كثيراً. ومن سبّر ما قلناه عرّف صحته^٤.

وإذا كنا قد بينّا أن التحدّي وقع بسورة غير معينة، وأن المعارضة تعدّرت، فلا بُدّ من القطع على أن مقدار أقصر سورة من سوره متعذّر، غير ممكن، فكيف يجوز مع هذا أن يكون ما تلوناه من الآي - أو ما اختص بقصة واحدة منه - ممكناً لأحد من البشر؟!

﴿ هي عما يحدث مستقبلاً في الأوقات التي حدثت - فالذي يبطله إذا تجاوزنا عن المضايقة في أن لفظ الماضي لا يكون للمستقبل، أنا إذا تأملنا وجدنا جميع الأخبار التي تلونها دالة على تعظيم من ظهرت مخبراتها على يديه و تُصدّق دعوته و نبوته. ألا ترى إلى توبيخه تعالى للمولين عن النبي صلى الله عليه وآله في يوم أحد و حنين... فكل القصص إذا تؤملت، عليم أنها شاهدة بنبوة نبينا صلى الله عليه وآله و صدقه.﴾

١. كتبت الكلمة في الأصل بحيث تقرأ على وجهين: «المعينة» و «المعينة»، و الأنسب للسياق هو الأول.
٢. في الذخيرة، ص ٤٠٠: «وليس لأحد أن يقول: فلعل هذه الآيات المقصودة ليست من جملة الكتاب المعجز فيه، وإنما ألحقت و أضيفت إليه».

٣. في الأصل: «و يزيد»، و الواو زائدة؛ إذ على فرض وجودها لا يبقى خبر لـ «أن» في العبارة. و الأنسب و الأولى تأنيث الفعل؛ لرجوع الضمير إلى «كل آية».

٤. ورد نفس هذا المضمون أو قريب منه في الذخيرة، ص ٤٠٠.

٥. في الأصل: «متعذّرة»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لكونه في الأصل خبراً، و المبتدأ هو «أقصر»، و قوله: «غير ممكن» قرينة عليه.

و لو تَأَتَّى ذلك مِن أَحَدٍ، لَتَأَتَّى للعَرَبِ مع اجتهادِهِم و حِرصِهِم!

[الجواب عن الشبهة الثانية بناءً على مذهب الصرفة]

فإن قيل: فَادْكُرُوا الجَوَابَ الَّذِي يَخْتَصُّ به أَهْلُ الصَّرْفَةِ كما وَعَدْتُمْ.^١
 قيل: أَمَّا الجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ عَلَى مَذْهَبِ الصَّرْفَةِ، فَوَاضِحٌ قَرِيبٌ؛ لَأَنَّا إِذَا كُنَّا قَدْ
 دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ تَعَدُّرَ الْمُعَارَضَةِ عَلَى الْعَرَبِ، لَمْ يَكُنْ لِشَيْءٍ مِمَّا يَدَّعِيهِ خُصُومُنَا،
 وَ إِنَّمَا كَانَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَلَبَهُمْ فِي الْحَالِ الْعُلُومَ الَّتِي يَتِمَكَّنُونَ بِهَا مِنَ الْمُعَارَضَةِ،
 وَأَنَّ هَذِهِ كَانَتْ حَالُ كُلِّ مَنْ رَامَ الْمُعَارَضَةَ وَ قَصَدَهَا، فَقَدْ سَقَطَ السُّؤَالُ عَنَّا؛ لِأَنَّ
 النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ صَادِقًا، وَ كَانَ نَاقِلًا لِلْكِتَابِ عَنْ غَيْرِهِ - كَمَا
 ادَّعَا - لَمْ يَحْسُنْ صَرْفُ مَنْ رَامَ مُعَارَضَتَهُ وَ الرَّدَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ نِهَايَةُ التَّصْديقِ
 وَ الشَّهَادَةِ بِالنَّبُوءَةِ؛ لِأَنَّهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ آلِهِ - عَلَى مَذْهَبِنَا - إِنَّمَا تَحَدَّاهُمْ بِهَذَا
 الْوَجْهِ دُونَ غَيْرِهِ، فَكَأَنَّهُ عَلَى [هَذَا] التَّقْدِيرِ قَالَ: الدَّلَالَةُ عَلَى ثُبُوتِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى
 يَصْرِفُكُمْ عَنْ مُعَارَضَتِي مَتَى رُمْتُموها، فَإِذَا صَرَفَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْمُعَارَضَةِ، فَقَدْ
 فَعَلَ مَا التَّمَسَّه، وَ ذَلِكَ غَايَةُ التَّصْديقِ.

١٩٦

وَ إِنَّمَا تَوَجَّهَ^٢ هَذَا السُّؤَالُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَ صَعِبَ جَوَابُهُ عَلَى طَرِيقَتِهِمْ، مِنْ
 حَيْثُ جَعَلُوا الْمُعْجَزَ أَمْرًا لَا يُعْلَمُ حَدُوثُهُ فِي الْحَالِ، وَ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَقُولًا. فَأَمَّا
 مَنْ جَعَلَ الْمُعْجَزَ مَا يَقْطَعُ عَلَى حَدُوثِهِ فِي الْحَالِ، وَ ثُبُوتِ ١٠٨/ الاختصاصِ
 التَّامِّ فِيهِ، فَلَا يُوجِبُ السُّؤَالُ عَلَيْهِ جُمْلَةً.

١. تقدّم هذا الوعد في ص ٢١٤.

٢. تقرأ الكلمة أيضاً: «يوجه»، و مقتضى السياق ما أثبتناه بقرينة قوله رحمه الله: «و صعب جوابه».

في تَتَبِعْ ما ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ الْمَعْرُوفِ
بِـ «المغني» مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالضَّرْفَةِ

[المقطع الأول: دلالة الاختصاص على النبوة]

قال الشَّريْفُ المُرتَضَى رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ: قَالَ صَاحِبُ هَذَا الْكِتَابِ^١، فِي فَصْلِ
وَسَمَهُ بِـ: «بَيَانِ مَا يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ مِنْ حَالِ الْقُرْآنِ فِي الْاِخْتِصَاصِ؛ لِيَصِحَّ الْاِسْتِدْلَالُ
بِهِ عَلَى صِحَّةِ النَّبَوَّةِ»:

اعْلَمَ أَنَّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ فِي ذَلِكَ، ظُهُورُهُ عِنْدَ ادِّعَاءِ النَّبَوَّةِ مِنْ قَبْلِهِ،
وَجَعْلُهُ إِثْبَاتًا^٢ عَلَى نَبَوَّتِهِ. وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ مَنقُولٌ بِالتَّوَاتُرِ، مَعْلُومٌ
بِاضْطِرَارٍ. وَ مَا عَدَا ذَلِكَ مِمَّا يَشْتَبِهُ الْحَالُ فِيهِ^٣، قَدْ يَصِحُّ الْاِسْتِدْلَالُ

١. وَ هُوَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ الْأَسَدُ أَبَا دِي الْهَمْدَانِي (ت ٤١٥هـ)، حَيْثُ يَتَابِعُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ
نَظَرِيَّاتِهِ وَأَقْوَالَهُ الْوَارِدَةَ فِي الْجُزْءِ السَّادِسِ عَشَرَ مِنْ كِتَابِهِ الْمَعْرُوفِ بِـ «الْمَغْنِي فِي أَبْوَابِ التَّوْحِيدِ
وَالْعَدْلِ»، وَ هُوَ الْجُزْءُ الْمُتَعَلِّقُ بِـ «إِعْجَازِ الْقُرْآنِ» وَ الَّذِي طُبِعَ بِتَحْقِيقِ أَمِينِ الْخَوْلِي. وَ سَتَكُونُ
إِرْجَاعَاتُنَا لَأَرْقَامِ الصَّفَحَاتِ وَ عُنَاوِينِ الْأَبْوَابِ وَ الْفُصُولِ وَ اخْتِلَافِ النُّسخِ وَ الضُّبُطِ مِنْ هَذِهِ الطَّبْعَةِ.

٢. فِي الْمَصْدَرِ: «دَلِيلًا».

٣. مِنْ اِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ قَدْ ظَهَرَ عَلَى يَدِ مَلَكٍ أَوْ عَلَى يَدِ نَبِيٍّ قَدْ خَفِيَ أَمْرُهُ، كَمَا سَوْفَ يَأْتِي
بَعْدَ قَلِيلٍ.

بالقرآن وإن [لم] ^١ يُعْلَم ^٢، فلا وجهَ لذكره الآن، وإنما يَجِبُ فيما حَلَّ هذا المَحَلَّ، أن تَتَشَاغَلَ بِحَلِّ الشُّبْهِ فيه عندُ وُرُودِ المَطَاعِنِ وإن كان الاستدلالُ [الأوَّل] ^٣ صحيحاً.

وإن لم يَخْطُرْ بالبال - على ما ذَكَرْنَاهُ في كثيرٍ من أصول الأدلَّة - فليس لأحدٍ أن يقول: يَجِبُ أن يُعْلَمَ ^٤ أولاً أن هذا القرآن لم يَظْهَرْ في السَّمَاءِ على مَلَكٍ، أو في الأرضِ على نبيٍّ أو غيرِه، و خَفِيَ أمرُه، ثُمَّ جَعَلَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ دَلَالَةً على بُيُوتِهِ ^٥؛ لأنَّ هذا الجِنْسَ مِنَ الشُّبْهِ، ما لم يَخْطُرْ بالبال ^٦ لم يَجِبِ التَّشَاغُلُ بِهِ.

ولا يَمْنَعُ على كُلِّ حالٍ مِنَ العِلْمِ بَأَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ اخْتَصَّ بِالْقُرْآنِ (اختصاصه بالرِّسَالَةِ و بالدَّعْوَى، إلّا ما قد عَرَفْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أُحْدِثَ) ^٧ فِي السَّمَاءِ عَلَى مَلَكٍ، فالاختصاصُ لا يَصِحُّ إلّا على هذا الوجه.

١. ما بين المعقوفين أضافناه من المصدر.
٢. أي وإن لم يُعْلَم جواب ما يَشْتَبِه الحال فيه.
٣. ما بين المعقوفين من المصدر. و المقصود بالاستدلال الأوَّل الاستدلال بالقرآن - الذي ثبت ظهوره على يد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، و صار دلاله عليه بالتواتر و الاضطراب - على النبوة.
٤. في المصدر: «نَعْلَم».
٥. في المصدر: - «أو».
٦. في المصدر: «دلالة النبوة».
٧. في المصدر: - «بالبال».
٨. في المصدر بدل ما بين القوسين: «لأنه إذا علم هذا الاختصاص الذي لا يمكن غيره، قد حصل المراد. و قد علمنا أنه لا يمكن في القرآن اختصاص بالرسول و بالدعوى، إلّا ما قد عرفناه، لأنه إن لم يحدث إلّا في تلك الحال، لم يصح في الاختصاص غيره و إن كان قد حدث».

و لا يَجُوزُ أَنْ يُطْلَبَ فِي الاختصاصِ ما لا يُمكنُ أَكْثَرُ منه. و هذا كما
نَقُولُهُ فِي تَعْلُقِ الفِعْلِ بالفاعلِ؛ لِأَنَّهُ لا يُمكنُ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ وُجُوبِ
وُقُوعِهِ بِحَسَبِ أحوالِهِ، فَمَتَى طَالَبَ الْمُطَالِبُ فِيهِ بِأَزِيدَ مِنْ هَذَا التَّعْلُقِ^١
فَقَدْ طَلَبَ المُحَالَ^٢؛ لِأَنَّا إِنْ قُلْنَا [فيه: إِنَّه]^٣ يَجِبُ كَوُجُوبِ المَعْلُولِ فِيهِ
عَنِ العِلَّةِ، إِلَى ما شَاكَلَهُ، كَانَ ذَلِكَ ناقِضاً للفعلِ و الفاعلِ بطريق^٤
إثباتهما.

فكَذَلِكَ القَوْلُ فِي القرآنِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لو لم يَحْدُثْ إِلَّا عِنْدَ ادِّعَاءِ
النَّبِوةِ، ما كان يَكُونُ /١٠٩/ لَهُ مِنَ الحُكْمِ إِلَّا ما قد عَرَفْنَاهُ، فَإِذَا كَانَ لو
كَانَ حَادِثًا، لَدَلَّ عَلَى النَّبِوةِ، فَكَذَلِكَ [مَتَى جَوَّزَ فِيهِ]^٥ خِلَافُهُ، فَيَجِبُ
أَنْ لا يَقْدَحَ فِي كَوْنِهِ دَالًّا، بَلْ يَجِبُ إِبْطَالُ التَّجْوِيزِ بِحُصُولِ طَرِيقَةِ
الدَّلَالَةِ. كَمَا أَوْجَبْنَا عَلَى مَنْ قَالَ: جَوَّزُوا أَنَّ الفِعْلَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى^٦ يَقَعُ
بِحَسَبِ مَقَاصِدِ العَبْدِ، وَأَنْ لا يَدُلَّ عَلَى ما ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ وُجُوبِ وَقُوعِهِ
بِحَسَبِ مَقَاصِدِهِ، عَلَى أَنَّهُ لو^٧ فَعَلَهُ يَنْبَغِي أَنْ يَبْطُلَ^٨ التَّجْوِيزُ بِطَرِيقِ
الدَّلَالَةِ؛ لِأَنَّ التَّجْوِيزَ شَكٌّ وَ إِمْكَانٌ، فَكِلَاهُمَا لا يَقْدَحُ فِي الدَّلِيلِ.

١. في المصدر: «المتعلّق».

٢. في المصدر: «فقد طالب بالمحال».

٣. ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

٤. في المصدر: «و طريق».

٥. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر، و في الأصل بدله: «يتم حور»، و لا محصل له.

٦. في المصدر: «من الفاعل» بدل: «من الله تعالى».

٧. في المصدر: - «لو».

٨. في المصدر: «يَبْطُل».

و كذلك القول فيما ذكرناه من حال القرآن^١.

الكلام عليه؛ فنقول وبالله التوفيق

[مقدمة في بيان شروط المعجز]

إن الواجب قبل مناقضته، بيان مقدمة موجزة فيما يحتاج المعجز إليه من الشرائط؛ ليتكامل^٢ دلالته على صدق المدعي:

وأحد شروط المعجز: أن يكون من فعل الله تعالى.

والثاني: أن يكون ناقضاً للعادة التي تختص من ظهر فيهم.

والثالث: أن يخص الله تعالى به المدعي النبوة على وجه التصديق لدعواه.

وإن شئت أن تختصر هذه الجملة، فتقول:

المعجز: «هو ما فعله الله تعالى تصديقاً لمدعي النبوة» فيستمل كلامك على جميع ما تقدم.

وإنما لم يدخل في جملة الشروط، «أن يكون مما يتعدر على الخلق فعل مثله، إما في جنسه، أو في صفته المخصوصة»؛ لأن الشرط الأول الذي قدمناه، لا يمكن العلم بثبوته إلا بعد العلم بأنه مما يتعدر على الخلق فعل مثله؛ وإلا فلا سبيل إلى القطع على أنه فعل الله تعالى، وبتقديم الشرط الأول يغني عنه.

فأما ما يلحقه قوم بشروط المعجز - من «كونه واقعاً في حال التكليف» احترازاً من الطعن بما يوجد في ابتداء وضع العادات، و بما يفعل مع زوال التكليف عند أشراط الساعة - فهو كالمستغنى عنه، وإن كان لذكره على سبيل

١. المغني، ج ١٦، ص ١٦٧ - ١٦٨.

٢. في الأصل: «ليتكامل».

الإيضاح وإزالة الإبهام / ١١٠ / وجه؛ لأنَّ ما يَقَعُ في ابتداءِ العاداتِ ليس يَنْقُصُ لعادةٍ مُتَقَدِّمةٍ، فخرُوجه عما شَرَطناه واضحٌ.

و ما يَقَعُ بَعْدَ زَوَالِ التَّكْلِيفِ، إِنَّمَا يَحْصُلُ بَعْدَ ارْتِفَاعِ حُكْمِ جَمِيعِ العاداتِ مُسْتَقَرًّا، و في المَوْضِعِ الَّذِي انْتَقَضَتْ فِيهِ عَادَةٌ ثَبَّتَ أُخْرَى و اسْتَقَرَّ حُكْمُهَا، و هذا كُلُّهُ زَائِلٌ بَعْدَ التَّكْلِيفِ.

على أَنَّ نَقْضَ العادةِ لَا يَدُلُّ على النَّبْوَ، إِلَّا مع تَقَدُّمِ الدَّعْوَى، حَسَبَ مَا تَضَمَّنَهُ الشرْطُ الثَّالِثُ. و ما يَقَعُ في ابتداءِ الخَلْقِ و بَعْدَ زَوَالِ التَّكْلِيفِ، لم يَقَعْ مُطَابِقًا لَدَّعْوَى تَقَدُّمَتْ، فلا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ دَالًّا، و لم يَثْبُتْ فِيهِ الشرْطُ الَّذِي مع ثبوته يَكُونُ انْتِقَاضَ العادةِ دَالًّا.

و الَّذِي لَهُ قُلْنَا: «إِنَّ الْمُعْجِزَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى»، أَنَّهُ مَتَى لم يَثْبُتْ ذَلِكَ، لم نَأْمَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ بَعْضٍ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ و يُصَدِّقَ الكَذَّابَ، فيَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ دَالًّا.

و لأنَّ دَعْوَى مُتَحَمِّلِ الرِّسَالَةِ مُتَعَلِّقَةٌ بِاللَّهِ تَعَالَى، و مِنْ جِهَتِهِ يَلْتَمَسُ التَّصْدِيقُ و الدَّلَالَةُ، فيَجِبُ أَنْ يَقَعَ التَّصْدِيقُ و الإِبَانَةُ مِمَّنْ تَعَلَّقَتِ الدَّعْوَى بِهِ، و التَّمَسُّسُ التَّصْدِيقُ مِنْ جِهَتِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَحَدَنَا لَوْ ادَّعَى عَلَى غَيْرِهِ أَنَّهُ رَسُولُهُ و مُخْبِرٌ عَنْهُ بِمَا حَمَلَهُ، و التَّمَسُّسُ مِنْهُ أَنْ يُصَدِّقَهُ، لم يَجُزْ أَنْ يَدُلَّ عَلَى صِدْقِهِ إِلَّا مَا وَقَعَ مِمَّنْ تَعَلَّقَتِ الدَّعْوَى بِهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ؛ فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْمُعْجِزِ.

فَأَمَّا الْوَجْهُ فِي كَوْنِهِ نَاقِضًا لِلْعَادَةِ، فَهُوَ: أَنَّهُ مَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، لم يُعْلَمْ

١. كذا في الأصل، والأنسب: «عادة».

٢. كذا في الأصل، والأنسب: «ما» أو «لو».

أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِتَصْدِيقِ الْمُدَّعِي، بَلْ جُوزَ أَنْ يَكُونَ وَإِعْاً بِمَجْرَى الْعَادَةِ، وَ لَا تَعْلَقُ لَهُ بِالتَّصْدِيقِ.

و لِأَنَّ الْفِعْلَ لَوْ دَلَّ - مَعَ كَوْنِهِ مُعْتَاداً - عَلَى التَّصْدِيقِ، لَمْ يَكُنْ بَعْضُ الْأَفْعَالِ الْمُعْتَادَةِ بِذَلِكَ أَوَّلَى مِنْ بَعْضٍ، فَكَانَ يَجِبُ لَوْ جَعَلَ مُدَّعِي النُّبُوَّةِ الْعِلْمَ عَلَى صِدْقِهِ طُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَطْلَعِهَا، أَوْ وَرُودَ بَعْضِ الثَّمَارِ فِي إِبَانِهَا، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، أَنْ يُعْلَمَ بِذَلِكَ صِدْقُهُ. وَ هَذَا مِمَّا لَا ١١١/ شُبْهَةً فِي بُطْلَانِهِ.

٢٠١

فَأَمَّا الْوَجْهُ فِي إِيْجَابِنَا اخْتِصَاصَهُ بِالْمُدَّعِي لِلنُّبُوَّةِ، عَلَى وَجْهِ التَّصْدِيقِ لِدَعَاوِهِ: فَهُوَ أَنَّهُ مَتَى لَمْ يُعْلَمَ هَذَا، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّجْوِيزِ لَوْ قَوْعِهِ لِغَيْرِ وَجْهِ التَّصْدِيقِ، وَ مَعَ التَّجْوِيزِ لِذَلِكَ، لَا يُعْلَمُ صِدْقُ الْمُدَّعِي. فَإِذَا لَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَمْ يُفْعَلْ إِلَّا لِلتَّصْدِيقِ، وَ أَنَّهُ لَوْ فُعِلَ لِغَيْرِهِ، لَكَانَ قَبِيحاً خَارِجاً عَنِ الْحِكْمَةِ.

وَ إِنَّمَا زِدْنَا فِي هَذَا الشَّرْطِ «أَنْ يَخْصُصَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ الْمُدَّعِي لِلنُّبُوَّةِ عَلَى وَجْهِ التَّصْدِيقِ»، وَ لَمْ نَشْرِطْ «الْاِخْتِصَاصَ الْمُطْلَقَ» الَّذِي يَشْرِطُهُ غَيْرُنَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ الْمُعْجِزَاتِ عَلَى ضَرِيْنٍ: مِنْهَا: مَا لَا يُمَكِّنُ فِيهِ النُّقْلَ وَ الْحِكَايَةَ. وَ مِنْهَا: مَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ فِيهِ.

فَالضَّرْبُ الْأَوَّلُ: إِذَا عُلِمَ خُدُوْثُهُ مُطَابِقاً لِدَعَاوِي الْمُدَّعِي، عَلَى وَجْهِ لَمْ تَجْرَ بِهِ الْعَادَةُ، وَ أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ الْقَدِيمِ تَعَالَى^١، تَكَامَلَتْ دَلَالَتُهُ؛ لِأَنَّ حَالَ خُدُوْثِهِ غَيْرُ مُنْفَصِلَةٍ مِنْ حَالِ اخْتِصَاصِهِ بِالْمُدَّعِي.

وَ لِأَنَّهُ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: إِنَّهُ حَدَثَ غَيْرَ مُطَابِقٍ لِدَعَاوِهِ وَ لَا مُخْتَصَّصَ بِهِ، وَ جَعَلَهُ هُوَ بِالنُّقْلِ وَ الْحِكَايَةِ مُخْتَصَّصاً بِهِ.

١. أَيْ وَ عُلِمَ أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ الْقَدِيمِ تَعَالَى.

و أمّا الضّرْبُ الثّاني: فلا يُمكنُ أن يُعلَمَ^١ بؤروده مُطابقاً للدّعوئِ أنّه مَفْعُولٌ لتصديقها؛ وإنْ عُلِمَ في الجملة أنّه من فِعْلِ الله تعالى و أنّه خارقٌ للعادة؛ لأنّ حِكايته إذا أمكّنت، جازَ أن يكونَ اللهُ تعالى فَعَلَهُ تصديقاً لغيرِ مَنْ ظهَرَ عليه؛ وإن وَرَدَ مُطابقاً لدعواه^٢ بنقله و حِكايته، أو بنقلِ^٣ مَنْ يَجري مَجراه في ارتفاعِ الأمانِ من أن يَفْعَلَ القَبِيحَ.

٢٠٢ فلا بُدَّ في هذا الضّرْبِ من اشتراطِ وقوعِ الاختصاصِ من جهةِ القديمِ تعالى؛ لنأمنَ وقوعه ممّن يجوزُ أن يَفْعَلَ القَبِيحَ.

ولأنّه لو جازَ أن يَدُلَّ الاختصاصُ -الذي لا تأمّنُ أن يكونَ اللهُ تعالى ما أَرادَهُ، و لا فَعَلَ المُعْجَزَ من أجله - لجازَ في الأصلِ أن يَدُلَّ على النبوةِ ما لا نَثِقُ بأنّه من فِعْله تعالى.

فإذا كانَ ما ليسَ من فِعْله لا يَدُلُّ - مِنْ حَيْثُ جازَ وقوعُهُ ممّن يَفْعَلَ القَبِيحَ، و يُصدّقُ الكَذابَ - فكذلك ما لا يُعلَمُ وقوعُ الاختصاصِ به مِنْ جِهَتِهِ تعالى، ١١٢/ لا يَدُلُّ؛ لهذه العلة.

و لا فَرَقَ في حُصولِ الاختصاصِ الدّالِّ على النّبوةِ بَيّنَ أن يُحدِثَ اللهُ تعالى ما يُمكنُ فيه الحِكايةُ و النّقلُ على يَدِ الرّسولِ و بَحْضَرَتِهِ، و بَيّنَ^٤ أن يُحدِثَهُ و يَأْمُرَ بعضَ ملائِكَتِهِ بإنزاله إليه و اختصاصِهِ به.

لأنّ على الوجهينِ جميعاً، يَرِجِعُ الاختصاصُ إلى القديمِ تعالى، غيرَ أنّه إذا

١. في الأصل: «يعلمه»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «وإن عُلِمَ».

٢. أي لدعوى غير مَنْ ظهر عليه.

٣. في الأصل: «ينقل»، و مقتضى السياق ما أثبتناه، و هو عطف على قوله: «بنقله».

٤. في الأصل: «و هو» بدل: «و بين» و لا محصل له.

أَحَدَتْهُ عَلَى يَدِهِ، كَانَ الْمُعْجَزُ نَفْسَ ذَلِكَ الْفِعْلِ الْحَادِثِ. وَإِذَا أَمَرَ بِنَقْلِهِ إِلَيْهِ، كَانَ الْعِلْمُ الْوَاقِعُ مَوْقِعَ التَّصْدِيقِ هُوَ أَمْرُهُ بِنَقْلِهِ إِلَيْهِ.

وَنَحْنُ نُوَخِّرُ اسْتِقْصَاءَ مَا يَحْتَمِلُهُ هَذَا الْكَلَامُ مِنَ الزِّيَادَاتِ وَالتَّفْرِيعَاتِ؛ لِتَنَكُّلٍ عَلَيْهِ عِنْدَ إِيرَادِ صَاحِبِ الْكِتَابِ لَهُ فِي مَوَاضِعِهِ؛ لِثَلَا يَقَعَ مَنَا تَكَرَّرًا.

[١. نفي كفاية اختصاص النبي بظهور القرآن من جهته في الدلالة على نبوته]

وَإِذَا صَحَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي أوردناها، بَطُلَ قَوْلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ: «إِنَّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ، ظُهُورُ الْقُرْآنِ مِنْ جِهَتِهِ، وَجَعْلُهُ إِيَّاهُ دَلَالَةً عَلَى نُبُوَّتِهِ، وَأَنْ مَا عَدَا ذَلِكَ - مِثْلُ أَنْ لَا يَكُونَ ظَهَرَ عَلَى يَدِ غَيْرِهِ فِي السَّمَاءِ أَوْ فِي الْأَرْضِ - تَصِحُّ الدَّلَالَةُ مِنْ دُونِهِ، وَإِنْ كَانَ يَجِبُ حُلُّ الشُّبْهَةِ فِيهِ، إِذَا أُورِدَ عَلَى سَبِيلِ الطَّعْنِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيمُهُ وَاجِبًا فِي الدَّلَالَةِ»؛^١ لِأَنَّ الْقَدْرَ الَّذِي ذَكَرَهُ لَيْسَ بِكَافٍ فِي الدَّلَالَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

٢٠٣

أَحْتُمَاهُ: أَنَّ ظُهُورَهُ وَإِنْ عُلِمَ مِنْ جِهَتِهِ، ثُمَّ عُلِمَ أَيْضًا كَوْنُهُ نَاقِضًا لِلْعَادَةِ وَمُتَعَدِّرًا عَلَى الْبَشَرِ، فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ عِنْدَ الْمُسْتَدِلِّ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلٍ مَنْ لَيْسَ بِبَشَرٍ؛ مِنْ مَلَكٍ أَوْ جِنِّيٍّ، وَيَكُونَ ذَلِكَ الْفَاعِلُ هُوَ الَّذِي خَصَّ مَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدَيْهِ؛ لِأَنَّ الْعُقُولَ لَا دَلَالَةَ فِيهَا عَلَى مَبْلَغٍ مَا تَنْتَهِي إِلَيْهِ مَنْزِلَةُ مَنْ عَدَا الْبَشَرَ فِي الْفَصَاحَةِ وَالبَلَاغَةِ. وَهِيَ غَيْرُ مُوجِبَةٍ كَوْنِ أَحْوَالِهِمْ مُسَاوِيَةً لِأَحْوَالِنَا فِيهِمَا، حَتَّى يَقْطَعَ عَلَى أَنْ مَا يَتَعَدَّرُ عَلَيْنَا مُتَعَدِّرٌ عَلَيْهِمْ.

وَهَذَا يَبِينُ أَنَّ الَّذِي اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِهِ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ لَيْسَ بِمُقْنِعٍ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ سُلِّمَ - مَعَ الْاِخْتِصَاصِ الَّذِي ذَكَرَهُ، وَ مَعَ نَقْضِهِ لِلْعَادَةِ

١. لقد نقل المصنّف كلام صاحب المغني بالمعنى، وقد تقدّم نصّه و تخريجه في أوّل البحث.

و تَعَذُّرُهُ عَلَى الْبَشَرِ - كَوْنُهُ مِنْ فِعْلِ الْقَدِيمِ تَعَالَى وَ خُرُوجُهُ مِنْ مَقْدُورِ جَمِيعِ الْمُحَدِّثِينَ؛ لَمْ تَسْتَقِم^١ / ١١٣/ أَيْضاً الدَّلَالَةُ دُونَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى هُوَ الَّذِي خَصَّهُ بِهِ، وَ فَعَلَهُ عَلَى يَدِهِ تَصَدِيقاً لَهُ.

و متى لم يُعْلَمَ ذَلِكَ، فَلأَبَدٍ مِنَ التَّجْوِيزِ لَوْ قُوعِ الْاِخْتِصَاصِ مِنْ جِهَةِ غَيْرِهِ مِمَّنْ^٢ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُمَكِّنُ فِيهِ النُّقْلَ وَ الْحِكَايَةَ. وَ مَعَ التَّجْوِيزِ لِذَلِكَ لَا تَصِحُّ الدَّلَالَةُ.

و هَذَا الْوَجْهُ أَخْصَصَ بِالطَّعْنِ عَلَى مَا أوردَهُ هَاهُنَا؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ مَا يُحْتَاجُ إِلَى عِلْمِهِ مِنْ اِخْتِصَاصِ الْمُعْجَزِ بِالرَّسُولِ، دُونَ حَالِ الْمُعْجَزِ فِي نَفْسِهِ، وَ مِنْ فِعْلِ أَيْ فَاعِلٍ هُوَ، وَ إِنْ كَانَ قَدْ صَرَّحَ فِيمَا يَأْتِي بِأَنْ مَعَ تَجْوِيزِ كَوْنِهِ مِنْ فِعْلِ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، قَدْ يَدُلُّ عَلَى النَّبَوَّةِ.

فَقَدْ وَضَحَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ مَا ادَّعِيَ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الدَّلَالَةِ، وَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ بَيَانُ الْوَجْهِ فِيهِ عِنْدَ إيرادِهِ عَلَى سَبِيلِ الطَّعْنِ وَ الشُّبْهَةِ، لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ شَرْطاً؛ بِدَلَالَةِ أَنَّهُ مَتَى ادَّعِيَ، [و]^٣ لَمْ يَتَقَدَّمِ الْعِلْمُ بِهِ لِلْمُسْتَدِلِّ، كَانَ مُجَوِّزاً لِمَا لَا تَصِحُّ الدَّلَالَةُ مَعَ تَجْوِيزِهِ.

و لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: فَكَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى الْعِلْمِ بِالْاِخْتِصَاصِ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ، وَ أَنَّ الْمُعْجَزَ لَمْ يَظْهَرْ عَلَى غَيْرِ مُدَّعِي النَّبَوَّةِ، وَ ذَلِكَ مِمَّا لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ، إِذَا كَانَ الْمُعْجَزُ مِمَّا يُمَكِّنُ فِيهِ النُّقْلَ وَ الْحِكَايَةَ؟

١. في الأصل: «يستقيم».

٢. في الأصل: «من»، و مقتضى السياق ما أثبتناه، و هو يبين «غيره».

٣. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

لأنَّا سَنَبِّئُكُمْ فِيمَا نَسْتَقْبِلُهُ^١ مِنَ الْكَلَامِ الطَّرِيقَ إِلَيْهِ، وَتَوْضُحُ الْقَوْلِ فِيهِ، وَنَكْشِفُهُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَوْنِهِ^٢.

[٢. بيان الفرق بين نوعين من الاختصاص]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ ظُهُورَ الْقُرْآنِ عَلَى يَدِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، هُوَ الْاِخْتِصَاصُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَدَثٌ إِلَّا فِي تِلْكَ الْحَالِ، لَمْ يَصِحَّ فِي الْاِخْتِصَاصِ غَيْرُهُ. وَإِنْ كَانَ قَدْ حَدَثَ فِي السَّمَاءِ عَلَى مَلَكٍ، فَالْاِخْتِصَاصُ لَا يَصِحُّ إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ»، وَحَمَلَهُ ذَلِكَ عَلَى تَعَلُّقِ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ، وَاقْتِصَارِنَا عَلَيْهِ فِي الدَّلَالَةِ، مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ لِمَا هُوَ لَدَيْهِ مِنْهُ مِنَ التَّعَلُّقِ، إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ؛ فَبَاطِلٌ بِمَا أَوْرَدْنَاهُ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْاِخْتِصَاصَ الَّذِي اقْتَصَرَ عَلَيْهِ غَيْرُ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ، وَأَنَّهُ مَتَى عَلِمَ أَنَّ الْمُظْهَرَ لِلْمُعْجَزِ عَلَى يَدِ الْمُدَّعِي هُوَ الْقَدِيمُ تَعَالَى، أَوْ مَنْ أَمَرَهُ الْقَدِيمُ^٣ تَعَالَى بِإِظْهَارِهِ، اسْتَقَامَتْ دَلَالَتُهُ.

وَإِنْ ١١٤/ فَرَّقَ بَيْنَ الْاِخْتِصَاصَيْنِ يَكُونُ أَظْهَرَ مِنْ كَوْنِ أَحَدِهِمَا دَالًّا عَلَى الْأَمْرِ الْمَطْلُوبِ، وَالْآخِرِ غَيْرَ دَالٍّ وَلا مِمَّا يَسْتَحِقُّ أَنْ يَكُونَ دَالًّا، فَكَيْفَ يَصِحُّ ادِّعَاؤُهُ، مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَحْدُثْ إِلَّا عِنْدَ ادِّعَاءِ النُّبُوَّةِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ الْحُكْمِ إِلَّا مَا لَهُ، وَإِنْ كَانَ حَادِثًا مِنْ قَبْلُ؟

[٣. بيان صحة حصول اختصاص يزيد على ما ذكره صاحب المغني]

وَقَوْلُهُ: «إِنَّ هَذَا الْاِخْتِصَاصَ هُوَ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ غَيْرُهُ».

إِنْ أَرَادَ بِهِ نَفْيَ صِحَّةِ حُصُولِ اِخْتِصَاصٍ يَزِيدُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ، فَبِمَا أَوْرَدْنَاهُ

١. فِي الْأَصْلِ: «يَسْتَقْبِلُهُ».

٢. يَأْتِي فِي ص ٢٩٤.

٣. فِي الْأَصْلِ: «وَالْقَدِيمُ»، وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ لَا مَوْقِعَ لَهَا فِي الْمَقَامِ.

يُفْسِدُهُ؛ لَأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا اخْتِصَاصاً أَزِيدَ مِمَّا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ، وَ دَلَّلْنَا أَيْضاً عَلَى أَنَّ دَلَالَهَ الْمُعْجِزِ لَا تَسْتَمِرُّ إِلَّا مَعَ ثُبُوتِهِ، وَأَنَّ الَّذِي اقْتَصَرَ عَلَيْهِ غَيْرُ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ. ٢٠٥

وإن أراد أنه لا طريق يوصل إلى العلم بما^٢ هو أكثر من الاختصاص الذي ذكره، وإن كان حصوله جائزاً، فسنبين فيما بعد أن إلى ذلك طريقاً يمكن أن يُعلم منه.

و لو لم يكن طريق يوصل إليه أيضاً - على ما اقترح - لم يجب أن يكون ما اقتصر عليه في الاختصاص دالاً؛ لأنه إن وجب ذلك، كان بمنزلة من يقول: إذا لم يكن لي سبيل إلى العلم بالاختصاص - الذي إذا ثبت وعلم حصوله كان دالاً على التصديق لا محالة - جعلت ما أجد السبيل إلى الوقوف عليه من الاختصاص دالاً، وإن كان ممّا إذا اعتبر لم تكن فيه دلالة.

[٤. بيان الفرق بين تعلّق الفعل بالفاعل ومحلّ البحث]

فأما تعلّق الفعل بالفاعل: فإنما لم يطالب فيه بتعلّق أزید من المعلوم لنا؛ لأنّ القدر الحاصل من التعلّق كافٍ في الدلالة على ما نريده من كونه فعلاً له. و لو لم يكن ذلك كافياً، لطالبنا بزيادة عليه.

وإنما أبطلنا قول من يقول: جوّزوا أن تقع أفعالكم من الله تعالى، بحسب قصودكم؛ لأنها لا يمكن أن تُضاف إلى الله تعالى إلا بهذا الضرب من التعلّق المعلوم حصوله معنا، وإذا كان تعلّقها بنا متيقناً^٣ - ولم يمكن أن

١. في الأصل: «يستمر».

٢. في الأصل: «إنما»، ولا محصل له.

٣. في الأصل: «متيقناً»، وهو سهو؛ إذ به يصير صدر الكلام وذيله متناقضين، وقد ورد كذلك في هامش الأصل بلا علامة.

تَتَعَلَّقُ^١ بغيرِنا، لو كانت مُتَعَلِّقَةً به، إلّا على هذا الوجه، واستَحَالَ أن تَكُونَ مُتَعَلِّقَةً بنا وبغيرِنا معاً؛ لِاستِحَالَةِ فِعْلِ مِّن فاعِلَيْنِ - وَجَبَ الْقَطْعُ على أَنَّها أفعالٌ لنا، ونَفِي حصولِ عِلْقَةٍ بَيْنَها وَبَيْنَ غيرها.

فقد كَانَ يَجِبُ على صَاحِبِ الْكِتَابِ، إِذَا أَرَادَ /١١٥/ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، أَنْ يَدُلَّ على أَنَّ الاختصاصَ الَّذِي ذَكَرَهُ مُقْنِعٌ في الدَّلالةِ، وَأَنْ إثباتَ ما يَزِيدُ عليه غَيْرُ مُمَكِّنٍ، لِيَلْحَقَ بِتَعَلُّقِ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ. وَلَوْ فَعَلَ لَمْ تَكُنْ عليه حُجَّةٌ، لَكِنَّهُ اقْتَصَرَ على الدَّعْوَى في أَنَّ الاختصاصَيْنِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَقد بَيَّنَّا أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقاً واضحاً.

٢٠٦

[المقطع الثاني: جواز حدوث القرآن قبل دعوى النبوة]

قال صاحبُ الكتابِ:

[فإن قال:]^٢: فإنِّي^٣ أقدَحُ بذلك في كونه مُعْجِزاً أصلاً.

فأقولُ^٤: إذا كان لَا يَنْفَصِلُ حالُه - وَقد حَدَثَ مِنْ حالِه، وَقد كانَ مِنْ قَبْلُ حادثاً - فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ دليلاً على التَّبَوُّةِ، وَأَنْ يَكُونَ الَّذِي يَدُلُّ^٥ عليها ما يُعْلَمُ في الحالِ أَنَّهُ حادثٌ، كإحياءِ الموتى، وَقَلْبِ الْعَصَا حَيَّةً، دونَ الْأُمُورِ الَّتِي يَجُوزُ فيها ما ذَكَرناه.

و هذا كما قُلْتُمْ: إِنَّ تَعَلُّقَ الْفِعْلِ بِفَاعِلِهِ إِنَّمَا يَدُلُّ على حاجَتِهِ إليه،

١. في الأصل: «يتعلّق»، و المناسب ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الفاعل إلى لفظة «أفعالكم»، و في العبارة قرائن شتى على ذلك.

٢. ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

٣. في المصدر: «وإنّي».

٤. في المصدر: «وأقول».

٥. في المصدر: «دلّ».

و حدوثه مِن قِبَلِه، متى عَلِمَ أَنَّهُ حَدَثٌ، فَأَمَّا إِذَا^١ لَمْ يُعْلَمَ ذَلِكَ، لَمْ يَصَحَّ كَوْنُهُ دَالًّا.

و كذلك القول في الْمُعْجَزِ، أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِبْثَابِ حَدَثٍ عِنْدَ دَعْوَاهِ مِنْ قِبَلِهِ تَعَالَى يَحُلُّ مَحَلَّ التَّصْدِيقِ؛ فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ الَّذِي يَظْهَرُ، يَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي حُكْمِ الْحَادِثِ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَصَحَّ الاستِدْلَالُ بِهِ؛ أَوْ لَسْتُمْ قَدْ فَصَلْتُمْ بَيْنَ دَلَالَةِ الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ عَلَى حَاجَتِهِمَا إِلَى مُحَدِّثٍ، وَبَيْنَ حُمْرَةِ مَوْضِعِ الضَّرْبِ وَخُضْرَتِهِ، بِأَنْ قُلْتُمْ: «إِنَّ ذَلِكَ حَدِثٌ، فَصَحَّ أَنْ يَدُلَّ، وَهَذَا لَيْسَ بِوَاضِحٍ^٢، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ بَعْدَ كَوْنٍ^٣، فَلَا يَصَحُّ أَنْ يَدُلَّ»؟! فَيَجِبُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمُعْجَزِ.

فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّ الْقُرْآنَ حَدَثٌ فِي الْحَقِيقَةِ، فِي حَالِ ظُهُورِهِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٤، فَهُوَ خَارِجٌ مِنَ الْبَابِ الَّذِي ظَنَنْتُمْ. قِيلَ لَكُمْ: إِنَّهُ وَإِنْ كَانَ حَدِثًا، فَهُوَ فِي حُكْمِ الْبَاقِي، [كَمَا أَنَّهُ الْآنَ وَإِنْ كَانَ حَدِثًا إِذَا تَلَاهُ التَّالِي، فَهُوَ فِي حُكْمِ الْبَاقِي]^٥، فَإِذَا جَارَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِ الْبَاقِي وَفِي حُكْمِ الْحَادِثِ، فَيَجِبُ أَنْ تَدُلُّوا عَلَى أَنَّهُ فِي حُكْمِ الْحَادِثِ؛ لِيَتِمَّ الاستِدْلَالُ لَكُمْ بِهِ عَلَى التَّبَوُّةِ.

١. في المصدر: «فإذا» بدل: «فأما إذا».

٢. في الأصل: «بواقع».

٣. في الأصل: «كمنون».

٤. كذا في الأصل، وليس في المصدر: «وآله»، ولعله من تصرفات ناسخ كتاب الصرفة، وقد يتكرَّر في مواضع أخرى.

٥. ما بين المعقوفين لم يرد في المصدر.

وبعد، فإنكم تقولون في القرآن ما يَمْنَعُ أن يَكُونَ حادثاً في حالِ ظُهوره على الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عليه^١ عندكم؛ لأنكم تَزْعُمُونَ أَنَّهُ تعالى أَحَدَتُهُ جُمْلَةً واحدةً في السَّمَاءِ، وأنَّ جِبْرِيلَ عليه السَّلَامُ كانَ يُنْزِلُهُ على النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عليه و آله^٢ بِحَسَبِ الحاجةِ إليه؛ فكيفَ يَصِحُّ أن تُقَدَّرَوه تَقْدِيرَ الحادِثِ، وأنتم تُصَرِّحُونَ القولَ بأنَّه ممَّا تَقَدَّمَ حَدُوثُهُ؟ فإذا كان ذلك حاله عندكم، فكيفَ يَدُلُّ على نبوِّته عليه السَّلَامُ؟

ثم قال:

قيل له: إنَّ المُعْتَبَرِ في هذا البابِ بأنَّ^٣ يَظْهَرُ عندَ ادِّعائه التَّبَوَّةَ ما لو لا صِحَّةُ نبوِّته لم يَكُنْ لِيُظْهَرُ، فمتى كانَ الأمرُ الَّذي يَظْهَرُ عليه بهذا الصِّفَةِ، صَحَّ كونه دالًّا على التَّبَوَّةِ.

يُبَيِّنُ ذلك: أنَّ ما يَظْهَرُ عندَ ادِّعائه، فقدْ كانَ يَجُوزُ أن يَظْهَرُ لو لا صِحَّةُ نبوِّته، لا يَجُوزُ أن يَكُونَ دالًّا؛ فإذا كانَ هذا طريقَ دَلالةِ المُعْجَزاتِ، و هو قائمٌ في القرآنِ كَقِيامِهِ في إحياءِ الموتى و ما شاكَلَه، فيَجِبُ أن تَكُونَ دَلالةُ الجَميعِ لا تَخْتَلِفُ، مِن حيثُ لَمْ يَخْتَلِفِ طَرِيقُ دَلالَتِهِ.

و متى لم تَقُلْ بهذه الطريقةِ، لم يَصِحَّ الاستدلالُ بالمُعْجَزاتِ. و هذا كما نَقُولُهُ في دَلالةِ المُحَدِّثِ على الفاعلِ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فيه وَقوعُهُ بِحَسَبِ أحواله، على وجهِ لولاهُ لم يَقَعْ؛ فمتى عَلِمنا ذلك مِن حالِهِ دَلًّا، و إن

١. في المصدر: «عليه السلام» بدل: «صلى الله عليه».

٢. في المصدر: «و سلم» بدل: «و آله».

٣. في المصدر: «أن».

٤. كذا في الأصل، و الظاهر أنَّ الصحيح: «وقد».

اِخْتَلَفَتْ^١ أحواله و أجناسه؛ فكذلك إذا عَلِمْنَا مِنْ حَالِ الْأَمْرِ الظَّاهِرِ عَلَى مُدَّعِي النُّبُوَّةِ أَنَّهُ حَادِثٌ عِنْدَ دَعَوَاهُ، عَلَى وَجْهِ لَوْلَاهُ و لَوْلَا صِحَّةُ نُبُوَّتِهِ لَمَا ظَهَرَ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ دَالًّا. و اِخْتِلَافُ أحواله لَا يُؤَثِّرُ فِي هَذَا الْبَابِ. يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُعْتَبَرُ بِأَنْ يَتَقَدَّمَ الْعِلْمُ بِحَالِ ذَلِكَ الْأَمْرِ الظَّاهِرِ، لَوَجَبَ مِثْلُهُ فِي الشَّاهِدِ؛ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يَدُلَّ ظُهُورُ الشَّعْرِ و الْخُطْبِ مِمَّنْ يَخْتَصُّ بِهِمَا عَلَى تَقَدُّمِ فِي الْعِلْمِ، بِأَنْ يَجُوزَ أَنَّ ذَلِكَ قَدْ كَانَ حَادِثًا، و أَنَّ الْمُخْتَصَّ بِهِ لَمْ يَبْتَدِئْ بِهِ^٢، بَلْ أَخَذَهُ عَنْ غَيْرِهِ، وَ هَذَا يُطْرَقُ بِأَبِ الْجَهَالَاتِ فِي دَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَى أحوالِ الْفَاعِلِينَ.

يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ إِحْيَاءَ الْمَوْتَى حَادِثٌ لَا مَحَالَةَ مِنْ قِبَلِهِ تَعَالَى، و أَنَّ نَقْلَ الْجِبَالِ و قَلْبَ الْمُدُنِ إِلَى مَا شَاكَلَهَا^٣ قَدْ يَجُوزُ، بَلْ تَقَطُّعُ عَلَى حُدُوثِهِمَا مِنْ قَبْلِ مَنْ أَدَّعَى التَّبَوَّةَ. و لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ مِنْ كَوْنِهِ دَالًّا؛ لِلْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَ هُوَ أَنَّهُ مِمَّا قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَوْ لَا صِدْقُهُ فِي ادِّعَاءِ ١١٧/ التَّبَوَّةِ لَمَا ظَهَرَ، و إِنْ خَالَفَ حَالُهُمَا حَالِ إِحْيَاءِ الْمَوْتَى.

و كَذَلِكَ فَلَوْ جَعَلَ دَلِيلَ نُبُوَّتِهِ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَى النَّاسِ الْقِيَامُ و الْقُعُودُ، أَوْ يَتَنَفَّقُ مِنَ الْعَالَمِ تَصَدِيقُهُ، و الْخُضُوعُ لَهُ عِنْدَ أَدْنَى^٤ وَهَلَةٍ، لَكَانَ ذَلِكَ [يَدُلُّ]^٥ كَذَالَةَ إِحْيَاءِ الْمَوْتَى مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي بَيَّنَّاهُ؛ و إِنْ كَانَتْ الْحَالُ

١. في الأصل: «اختلف».

٢. في المصدر: «لم ينشده».

٣. في المصدر: «إلى ما شاكلها».

٤. في المصدر: «أول».

٥. ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

مُخْتَلِفَةً، فبَعْضُ ذَلِكَ حَادِثٌ مِنْ قَبْلِهِ تَعَالَى^١، وَبَعْضُهُ يَكْشِفُ عَنْ تَغْيِيرِ
أَحْوَالِ الْعُقَلَاءِ فِي الدَّوَاعِي^٢، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.
فكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي ظُهُورِ الْقُرْآنِ، أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ دَالًّا، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ
الْمُفَكِّرُ أَنَّهُ ابْتَدَأَهُ، أَوْ ابْتَدَأَ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ حَالَهُ - وَهُوَ كَذَلِكَ - كَحَالِهِ
وَإِنْ كَانَ مُبْتَدَأً فِي الْوَقْتِ، كَمَا أَنَّ حَالَ نَقْلِهِ الْجِبَالَ عَنْ قُدْرَتِهِ كَحَالِهِ
لَوْ كَانَ الْقَدِيمُ تَعَالَى فَعَلَهُ^٣.

الكلام عليه؛ يُقَالُ لَهُ

[١. نفي كفاية ظهور ما يمكن فيه النقل على صدق من ظهر على يديه]

قَدْ أَطَلَّتِ السُّؤَالَ وَالجَوَابَ مَعًا بِمَا لَا مَحْصُولَ! وَاعْتَمَدَتْ عَلَى دَعْوَى
لَمْ تَتَشَاغَلَ بِالدَّلَالَةِ عَلَى صِحَّتِهَا! وَقَدِمَتْ أَمَامَ جَوَابِكَ مُقَدِّمَةً صَحِيحَةً، لَكِنَّكَ لَمْ
تَتَبَيَّنْ وَجْهَ مُوَافَقَتِهَا لِمَا ادَّعَيْتَهُ وَعَوَّلْتَ عَلَيْهِ، وَظَنَنْتَ أَنَّ الْمُقَدِّمَةَ إِذَا
كَانَتْ صَحِيحَةً مُسَلِّمَةً، فَقَدْ صَحَّ مَا رَتَّبْتَهُ عَلَيْهَا مِمَّا لَا تَقْتَضِي صِحَّتُهَا صِحَّتَهُ!
وَهَذَا لَا يَخْرُجُ عَنْ أَنْ يَكُونَ غَلْطًا أَوْ مُغَالَطَةً؛ لِأَنَّهُ لَا شُبْهَةَ فِيمَا ذَكَرْتَهُ مِنْ أَنْ
الْمُعْتَبَرِ فِي هَذَا الْبَابِ بِمَا يَظْهَرُ عِنْدَ ادِّعَاءِ النَّبَوَّةِ، مِمَّا يُعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ لَا صِحَّةُ نُبُوَّةِ
الْمُدَّعِي لَمْ يَظْهَرْ؛ لَكِنْ مِنْ أَيْنَ لَكَ فِيمَا اقْتَصَرْتَ عَلَيْهِ وَادَّعَيْتَهُ أَنَّهُ كَافٍ فِي
الدَّلَالَةِ، أَنَّهُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ؟

أَوْ لَيْسَ قَدْ بَيَّنَّا أَنْ ظُهُورَ الْأَمْرِ الَّذِي يُمَكِّنُ فِيهِ النُّقْلَ وَالحِكَايَةَ - وَإِنْ كَانَ

١. في المصدر: + «و بعضه يكشف عن أمر قد حدث من قبله».

٢. في المصدر: «الدعاوي».

٣. المغني، ج ١٦، ص ١٦٨ - ١٧٠.

٤. تقدم في ص ٢٣٩ - ٢٤١.

خارجاً من العادة - غيرُ كافٍ في الدَّلالة على صِدْقٍ مِّنْ ظَهَرَ على يَدَيْهِ و اختَصَّ به؛ مِن حَيْثُ كَانَ جَائِزاً أَنْ يَكُونَ هُوَ الَّذِي خَصَّ نَفْسَهُ بِظُهُورِهِ وَ نَقَلَهُ عَمَّنْ خَصَّهُ اللهُ تَعَالَى بِهِ وَ جَعَلَهُ عِلْماً على صِدْقِهِ، أَوْ نَقَلَهُ إِلَيْهِ غَيْرُهُ مِمَّنْ يَجْرِي مَجْرَاهُ فِي جَوَازِ فِعْلِ الْقَبِيحِ مِنْهُ. وَ إِنَّا مَتَى لَمْ نَأْمَنْ هَذِهِ الْحَالِ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّصْدِيقِ وَ الْقَطْعِ عَلَى صِحَّةِ الدَّعْوَةِ^١؟

وَ قَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ تَوْفُرُكَ كُلُّهُ مَصْرُوفاً إِلَى أَنَّ الْكِفَايَةَ /١١٨/ وَاقِعَةٌ بِالْقَدْرِ الَّذِي اقْتَصَرَتْ عَلَيْهِ، وَ أَنَّهُ لَوْ لَا صِحَّةُ ثُبُوتِ الْمُدَّعِي لَمْ يَكُنْ، وَ إِلَّا فَلَا مَنْفَعَةَ فِيمَا قَدَّمْتَهُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَكَ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ:

كُلُّ أَمْرٍ ظَهَرَ عَلَى مُدَّعِي النُّبُوَّةِ - عَلَى وَجْهِ لَوْ لَا صِحَّةُ ثُبُوتِهِ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ - فَهُوَ دَالٌّ عَلَى صِحَّةِ النُّبُوَّةِ، وَ يَبْقَى عَلَى مَنْ ادَّعَى فِي فِعْلٍ مُّعَيَّنٍ - عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ - أَنَّهُ دَالٌّ، أَنْ يُبَيِّنَ مُوَافَقَتَهُ لِتِلْكَ الْجُمْلَةِ.

٢١٠

وَ قَدْ بَيَّنَّا أَيْضاً الْفَرْقَ بَيْنَ دَلَالَةِ إِحْيَاءِ الْمَوْتَى وَ مَا جَرَى مَجْرَاهُ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ فِيهِ النُّقْلَ، وَ بَيْنَ الْقُرْآنِ وَ أَمْثَالِهِ^٢؛ لِأَنَّ النُّقْلَ بِحَيْثُ لَمْ يُمَكِّنْ^٣ فِيهِ، حَصَلَ لَنَا الْأَمَانُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي لِأَجْلِ تَجْوِيزِ مَا يَتَأْتِي^٤ فِيهِ النُّقْلَ، لَمْ يَكُنْ دَالّاً. فَسَقَطَ بِذَلِكَ قَوْلُ مَنْ سَوَّى بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَ ادَّعَى أَنَّ طَرِيقَ دَلَالَةِ الْجَمِيعِ لَا يَخْتَلِفُ.

١. كذا في الأصل، و الدعوة: مَرَّةٌ مِنَ الدَّعْوَى، وَ هُوَ الْقَوْلُ، وَ هُوَ أَيْضاً اسْمٌ مِنْ ادَّعَيْتُ الشَّيْءَ، أَيِ تَمَنَيْتُهُ وَ طَلَبْتُهُ لِنَفْسِي. راجع: المصباح المنير، ص ١٩٥ (دعو).

٢. تقدَّم في ص ٢٣٨.

٣. في الأصل: «لم يكن»، و المناسب ما أثبتناه، بقرينة قوله: «مما لا يمكن فيه النقل».

٤. في الأصل: «يأتي».

[٢. بيان الفرق بين دلالة الفعل على الفاعل ومحل البحث]

فأما دلالة الفعل على الفاعل، فغير مُفْتَرِةٍ إلى اعتبار جنس الفعل ونوعه والنظر في أحواله؛ لأنَّ تَعَلُّقه به واحتياجه في وقوعه إلى أحواله لا يَحْتَلِفَانِ، وإن اختلفت أجناس الأفعال وأحوالها.

فالواجب على مَنْ ظَنَّ في الموضع الَّذِي تَقَدَّمَ - أنه دالٌّ مِنْ غير حاجةٍ إلى النظر فيما أَوْجَبَنَا النَّظَرَ فيه، وَحَمَلَ ذلك على دلالة الفعل على الفاعل - أن يُبَيِّنَ فيما ادَّعاه أنه بهذه الصِّفَةِ؛ فَإِنَّا لم نُقَلِّ في الفعل والفاعل ما ذَكَرْنَاهُ إِلَّا بِدَلَالَةٍ أَوْجَبَتْ عَلَيْنَا الْقَوْلَ به، وَنَحْنُ نَطْلُبُ^١ بِمِثْلِهَا مَنْ ادَّعَى فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ مُساوَاةَ لِدَلَالَةِ الفعل على فاعله. مع أَنَّا قد دَلَّلْنَا - فيما تَقَدَّمَ وَتَأَخَّرَ - على أَنَّ الاقتصارَ على ما اقْتَصَرَ عليه صاحبُ الكتابِ غيرُ كافٍ، وَأنَّه مُخِلٌّ بما لا بُدَّ في دلالة التصديق منه، ولا غِنَى بها عنه.

[٣. عدم دلالة ظهور الشعر وغيره من الكلام على علم فاعله به]

فأما قوله: «لو كان الْمُعْتَبَرُ بأن يَتَقَدَّمَ الْعِلْمُ بحال ذلك الأمرِ الظَّاهِرِ، لَوَجِبَ أَنْ لا يَدُلَّ ظُهُورُ الشَّعْرِ وَالْخُطْبِ على عِلْمِ مَنْ اخْتَصَّ بهما؛ لِتَجْوِيزِهِ^٢ أَنْ يَكُونَ ذلك حادثاً مِنْ قَبْلُ، وَأَنَّ الْمُخْتَصَّ به أَخَذَهُ عن غيره».

فقد بَيَّنَّا فيما تَقَدَّمَ مِنْ هذا الكتابِ كَيْفِيَّةَ الْقَوْلِ في دلالة الشَّعْرِ وما جَرَى مَجْرَاهُ مِنَ الْكَلَامِ على عِلْمِ فاعله، وما يَقْطَعُ به على إِضَافَتِهِ إِلَى مَنْ ١١٩/ ظَهَرَ مِنْهُ، وما لا يَقْطَعُ به، وَفَصَّلْنَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ ظُهُورِ الْقُرْآنِ، وَاسْتَوْفَيْنَاهُ غَايَةَ الاستيفاءِ.

١. كذا في الأصل، والأنسب: «نطالب».

٢. كذا في الأصل، والأنسب: «لتجوز».

على أنا نقول له: كُلُّ شعرٍ أو كلامٍ ليس بشعرٍ ظَهَرَ مِنْ بَعْضِنَا، وَجَوَّزْنَا أَنْ يَكُونَ نَقْلُهُ وَحَكَاهُ؛ لِقَدِّ مَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدِئُ بِهِ وَالسَّابِقُ إِلَيْهِ، مِنَ الدَّلَائِلِ وَالْأَمَارَاتِ الَّتِي قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهَا فِيمَا سَلَفَ مِنَ الْكِتَابِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ عَالِمٌ بِكَيْفِيَّةِ صِغَتِهِ وَتَرْتِيبِهِ، وَأَكْثَرُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ عَالِمٌ بِحِكَايَتِهِ؛ لِأَنَّ الْحِكَايَةَ هِيَ الْمَعْلُومُ حَدُوثُهَا مِنْ جِهَتِهِ. وَ قَدْ ضَرَبْنَا لَذَلِكَ مَثَلًا لَا شُبُهَةَ فِيهِ، وَهُوَ: أَنْ يُحْضِرَ أَحَدُنَا ثَوْبًا حَسَنَ الصَّنْعَةِ، لَمْ يُشَاهَدْ قَبْلَهُ مِثْلُهُ، وَيَدَّعِي أَنَّهُ صَانِعُهُ، وَلَا يُرْجَعُ إِلَى إِضَافَتِهِ لَهُ إِلَيْهِ إِلَّا إِلَى دَعَاوِهِ.

٢١١

فَإِذَا كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ عِنْدَ كُلِّ أَحَدٍ الْامْتِنَاعُ مِنْ تَصْدِيقِ هَذَا الْمُدَّعِي، وَإِضَافَةِ الثَّوبِ إِلَى صَنْعَتِهِ، وَالِاسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى عِلْمِهِ، دُونَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ هُوَ الْمُبْتَدِئُ بِصَنْعَتِهِ، وَ أَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْهُ عَنْ صَنْعَتِهِ، وَ لَا يَجْرِي ذَلِكَ فِي بَابِ الدَّلَالَةِ مَجْرَى أَنْ يَصْنَعَ بِحَضْرَتِنَا ثَوْبًا، فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ النُّقْلَ فِيهِ يُمَكِّنُ كَمَا يُمَكِّنُ فِي الثَّوبِ وَأَشْبَاهِهِ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: خَبَرْنَا عَنْكَ لَوْ أَحْضَرْتَكَ مُحْضِرُ قَصِيدَةٍ مِنَ الشُّعْرِ، وَادَّعَى أَنَّهُ مُؤَلِّفُهَا وَ مُبْتَدِعُهَا، وَهُوَ مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يَكْذِبَ فِي خَبَرِهِ، وَ لَمْ تَرْجِعْ فِي عِلْمِهِ بِالشُّعْرِ إِلَّا إِلَى ظُهُورِ الْقَصِيدَةِ مِنْ جِهَتِهِ، دُونَ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ التَّصَرُّفُ فِي أَمْثَالِهَا، وَ الْقَوْلُ فِي أَوْزَانٍ وَمَعَانٍ تُفْتَرَحُ عَلَيْهِ؛ أَكُنْتَ تَقْطَعُ عَلَى عِلْمِهِ بِالشُّعْرِ، وَ صِحَّةَ إِضَافَةِ الْقَصِيدَةِ إِلَيْهِ؟

فَإِنْ قَالَ: نَعَمْ، كُنْتُ أَقْطَعُ بِذَلِكَ، قَالَ قَوْلًا مَرْغُوبًا عَنْهُ، وَ لَزِمَهُ أَنْ يَقْطَعَ فِيمَنْ أَحْضَرَهُ الثَّوبَ وَ سَائِرَ مَا يُمَكِّنُ فِيهِ النُّقْلَ بِمِثْلِ ذَلِكَ! وَ قِيلَ لَهُ: وَ مِنْ أَيِّ وَجْهِ عِلِمَتْ صِحَّةُ قَوْلِ هَذَا الْمُدَّعِي، وَ أَنْتَ لَا تَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ كَاذِبًا جَاهِلًا بِقَوْلِ الشُّعْرِ

و تأليفه، وإنما نَقَلَ تلك القصيدة عن غيره؟ و فساد ارتكاب ذلك أظهر من أن يخفى، فيُحوَج /١٢٠/ إلى الإطالة.

فإن قال: إذا لم يظهر منه إلا القدر الذي ذكرتموه، لم يجز أن أقطع على علمه بتأليف الشعر، ولا على أنه صاحب القصيدة.

قيل له: أ فليس إذا علمت ببعض ما قدمناه من الدلائل و الأمارات، أن تلك القصيدة لم يسبق إليها، نقطع على علمه؟
فلا بد من: بلى.

فيقال له: فقد صرت في باب إضافة الشعر إلى من ظهر عليه بغير حاله، و هل هو مما سبق إليه، أو ابتدأ من جهة من ظهر معه؟ و بطل تقديرُك أن ذلك غير محتاج إليه في باب الشعر.

كما أنه - على ما ادعيتَه - غير محتاج إليه في دلالة القرآن؛ لأنك قد صرحت بأن القرآن دالٌّ مع تجويز الناظر أنه منقول غير مبتدأ. و ليس يُمكنك أن تقول مثل هذا في دلالة الشعر و ما أشبهه من الكلام.

على أننا قد بينا أن تجويز الناظر في القرآن أن يكون مفعولاً - قبل ادعاء من أظهر الرسالة، و أنه انتقل إليه بغير الله تعالى، أو غير من أمره الله تعالى بنقله إليه - يمنع من صحة الاستدلال به، فبطل ما ذكره على كل حال.

[٤. بيان الفرق بين القرآن و سائر المعجزات على النبوة]

فأما تسويته بين نقل الجبال و إحياء الموتى و اتفاق التصديق من جميع الخلق، على وجه غير معتاد في باب الدلالة، و إن كان وجهها مختلفاً، و قوله: «فكذلك

١. في الأصل: «و لم يجز» بالواو، و هي زائدة؛ إذ على فرض وجودها يبقى الشرط بلا جواب.

٢. في الأصل: «ظهر»، و الأنسب ما أثبتناه، و عليه ترتبط الصلة بالموصول.

ظهور القرآن يدل، وإن لم يعلم المُفَكِّرُ أَنَّهُ ابْتَدَأَهُ^١ في حال؛ لأنَّ حاله و هو مُبْتَدَأُ كحاله لو كانَ غَيْرَ مُبْتَدِئٍ في بابِ الدَّلَالَةِ».

فلا شك في أنَّ دلالة ما ذكره من نقل الجبال وإحياء الموتى و الاتفاق على التصديق، غَيْرُ مُخْتَلِفَةٍ، وإن كانت هذه الأمور في أنفسها مُخْتَلِفَةً.

وإنما لم تَخْتَلِفْ؛ لأنَّ مَرْجِعَ كُلِّ ذَلِكَ إلى فِعْلِ اللَّهِ تعالى، يُقَطَّعُ على أَنَّهُ لم يَفْعَلْهُ إِلَّا للتصديق و الإبانة؛ لأنَّ إحياء الموتى وإن كان فِعْلُهُ تعالى، و واقعاً مَوْقِعَ التصديقِ بغير واسطة؛ فكذلك نقل الجبال و اجتماع العالم على التصديق؛ لأنَّ نَقْلَ الجِبَالِ يَدُلُّ - إذا لم يَكُنْ مِنْ فِعْلِهِ تعالى على يَدِ مَنْ ظَهَرَ عليه - على اختصاصِ الفاعِلِ بِقَدْرِ لم تَجِرِ / ١٢١ / العادة بِمِثْلِهَا، واقعة مِنْ فِعْلِهِ تعالى على سبيلِ التصديق.

و اجتماع الخلق على التصديق يَدُلُّ أيضاً على أمورٍ فَعَلَهَا - جَلَّ و عَزَّ - على خِلَافِ العادة، اقْتَضَتْ بإجماع الدَّواعي و اتِّفَاقِهَا.

و جميعُ هذه الوجوه نَأْمَنُ فيها أن يَكُونَ الاختصاصُ بالتصديق واقعاً مِمَّنْ يَجُوزُ أن يُصَدَّقَ كَذَاباً.

و ليس كذلك الحال فيما يَجْري مَجْرى الكلام، إذا اعتَبَرْنَا وجهَ دلالته على النبوة؛ لأنَّا إذا لم نَعْلَمْهُ مُبْتَدِئاً في الحال، و لم نَعْلَمْ - إِنْ كانَ غَيْرَ مُبْتَدِئٍ - أنْ نَقْلَهُ إلى مَنْ ظَهَرَ عليه إِنَّمَا كانَ بالله تعالى و بِمَنْ أَمَرَهُ اللهُ تعالى بِنَقْلِهِ، يَجُوزُ أن يَكُونَ انتقالُهُ و ظُهورُهُ إِنَّمَا كانا مِمَّنْ يَجُوزُ أن يُصَدَّقَ الكَذَابُ، فلم يَكُنْ إِلَّا مِنْ هذا الوجه، و فارق ما نَقَدَّم.

١. في الأصل: «ابتداء»، و الأنسب ما أثبتناه وفقاً لما في المغني.

ولا فرق - متى عِلِمَ مُبْتَدَأُ في الحال - بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ مِنْ فِعْلِ مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُعْتَادٍ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى، جَرَى مَجْرَى إِحْيَاءِ الْمَوْتَى فِي الدَّلَالَةِ بِغَيْرِ واسِطَةٍ.

وإن كَانَ مِنْ فِعْلِ مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ، جَرَى مَجْرَى ثَقُلِ الْجِبَالِ وَ قَلْبِ الْمُدُنِ - إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَتَوَلَّ فِعْلَهُمَا - فِي الدَّلَالَةِ عَلَى أُمُورٍ وَقَعَتْ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى مَوْقِعَ التَّصْدِيقِ، وَ هِيَ الْعُلُومُ الَّتِي يُتِمَّكَّنُ مَعَهَا مِنْ فِعْلِ مِثْلِ ذَلِكَ الْكَلَامِ.

و ليس الْمُعْوَلُ - فِي الطَّعْنِ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ - عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ إِذَا لَمْ يُعْلَمَ مُبْتَدَأُ فِي الْحَالِ، وَ جُوزَ أَنْ يَكُونَ حَادِثًا قَبْلَهَا، لَمْ يَدُلَّ عَلَى النَّبْوَةِ حَسَبَ مَا سَأَلَ عَنْهُ نَفْسُهُ. بَلِ الْمُعْوَلُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعْلَمَ حَادِثًا، وَ يَجُوزُ انْتِقَالُهُ مِمَّنْ يَجُوزُ مِنْهُ فِعْلُ الْقَبِيحِ، لَمْ يَكُنْ [دَالًّا]¹، وَ إِلَّا فَلَوْ عَلِمْنَاهُ مُتَقَدِّمَ الْحُدُوثِ، وَ أَمَّا أَنْ يَكُونَ انْتِقَالُهُ وَ اخْتِصَاصُهُ مِمَّنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةٍ مَنْ يَجُوزُ مِنْهُ الْقَبِيحُ، لَكَانَ دَالًّا. وَ لَعَلَّنَا أَنْ نُفَصِّلَ فِيْمَا يَأْتِي مِنَ الْكِتَابِ بِعَوْنِ اللَّهِ الْكَلَامَ فِي الْمُعْجَزِ الْوَاقِعِ

مَوْقِعَ التَّصْدِيقِ، وَ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَا هَذِهِ صِفَتُهُ الدَّعْوَةُ²، أَمْ لَا يَجُوزُ؟³

٢١٤

وَ هَلِ الْقُدْرُ الْكَثِيرَةُ الَّتِي يُتِمَّكَّنُ بِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْعَادَةِ - إِذَا كَانَتْ هِيَ الْمُعْجَزَ وَ الْعَلَمَ الدَّالَّ عَلَى الصَّدَقِ فِيْمَنْ يَخْتَصُّ بِهَا - يَجُوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ⁴

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، و به يستقيم المعنى، و قوله: «الكان دالًّا» قرينة عليه.
٢. كذا في الأصل، و الدعوة: مرة من الدعوى، و هو القول. راجع: المصباح المنير، ص ١٩٥ (دعو).
- و هكذا الكلام فيما يأتي ذيلاً.
٣. يأتي في ص ٢٧٧ و ما بعدها.
٤. في الأصل: «و يجوز» بالواو، و هي زائدة؛ إذ على فرض وجودها يبقى المبتدأ بلا خبر.
٥. في الأصل: «يتقدم»، و الأنسب ما أئبناه؛ لرجوع ضمير الفاعل إلى لفظة «القدر الكثيرة». و هكذا الكلام في قوله: «أن تتقدمها»، و هو في الأصل: «أن يتقدمها».

الدَّعْوَةُ، أم لا ١٢٢/ يجوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَهَا، وَلَا بُدَّ مِنْ خُدُوثِهَا فِي حَالِ الدَّعْوَةِ؟
فَإِنْ كَلَامُ صَاحِبِ الْكِتَابِ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ لَيْسَ يَقْتَضِي أَكْثَرَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ.

[المقطع الثالث: في بيان المعتبر في صحة الاستدلال بالقرآن]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

و عَلَى هَذَا الْوَجْهِ قُلْنَا: إِنَّ الْمُبْتَدِئَ بِالِاسْتِدْلَالِ عَلَى تَعَلُّقِ الْفِعْلِ
بِالْفَاعِلِ، [و] ^١ دَلَالَتِهِ عَلَى أَنَّهُ قَادِرٌ، قَدْ يَصِحُّ اسْتِدْلَالُهُ مَتَى عُلِمَ تَعَلُّقُهُ
بِأَحْوَالِهِ، وَإِنْ لَمْ يُفَكَّرْ فِي أَنَّ الْأَعْرَاضَ يَجُوزُ عَلَيْهَا الْإِنْتِقَالُ. وَإِنْ كَانَ
مَتَى عَرِضَتْ لَهُ شُبْهَةٌ فِي ذَلِكَ يَلْزَمُهُ أَنْ يَنْظُرَ فِي حَلِّهَا، لَا لِأَنَّ أَصْلَ
اسْتِدْلَالِهِ لَمْ يَصِحَّ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعَ تَجْوِيزِ الْإِنْتِقَالِ، حَالٌ مَا
يُظْهَرُ مِنْهُ فِي أَنَّهُ يَقَعُ بِحَسَبِ أَحْوَالِهِ عِنْدَهُ، كَحَالِهِ مَتَى لَمْ يَجُزِ الْإِنْتِقَالُ
عَلَيْهِ، فَوَجْهُ الدَّلَالَةِ لَا يَتَغَيَّرُ بِهَذَا التَّجْوِيزِ، فَلَمْ يَتَغَيَّرْ حَالُهُ فِي صِحَّةِ
الِاسْتِدْلَالِ. فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ دَلَالَةِ الْقُرْآنِ عَلَى النَّبَوَّةِ.

يُبَيِّنُ صِحَّةَ ذَلِكَ: أَنَّ النَّازِلَ فِي إِحْيَاءِ الْمَوْتَى - وَإِنْ لَمْ يَسْتَدِلَّ فَيَعْلَمُ أَنَّ
الْحَيَاةَ لَا يَجُوزُ فِيهَا الْإِنْتِقَالُ وَالظُّهُورُ وَالْكُمُونُ - يُمَكِّنُهُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهِ
عَلَى صِحَّةِ النَّبَوَّةِ، مِنْ حَيْثُ عُلِمَ أَنَّهُ لَوْ لَا صِحَّةُ النَّبَوَّةِ لَمْ يَحْدُثْ ذَلِكَ
بِالْعَادَةِ ^٢. فَبِهَذِهِ التَّفَرِيقِ يُمَكِّنُهُ الْاسْتِدْلَالُ؛ فَإِذَا كَانَتْ صَحِيحَةً، وَإِنْ لَمْ
يَقَعِ النَّظَرُ فِي أَنَّ خُدُوثَهُ مُتَجَدِّدٌ فِي الْحَقِيقَةِ، أَوْ خُدُوثَهُ فِي هَذِهِ الْعَيْنِ

١. ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

٢. في المصدر: + «فيقارن حاله عنده حال الأمور المستمرة على العادة».

مُتَّجِدٌ، بل كان ذلك كالمُجَوِّزِ عنده، فكذلك القولُ في القرآن، أنه لا فرق بين أن يَعْلَمَ أن ظهوره ابتداءً لم يَتَقَدَّمْ مِنْ قَبْلُ، أو جَوَّزَ تَقَدُّمَهُ ثُمَّ ظُهِرَ الآنَ على وجهٍ لم تَجْرِ العادةُ بِمِثْلِهِ، في أن على الوجهين جميعاً، قد عِلِمَ التَّفْرِقَةُ بينه وبين ما يَحْدُثُ على طريقة العادة.

وهذا يَكْشِفُ لَكَ عن^١ صحَّة ما قلناه، من أن المُعْتَبَرِ في هذا الباب أن يَعْلَمَ المُسْتَدِلُّ أنه ظاهِرٌ عند الدَّعْوَى، على وجهٍ يُفَارِقُ حاله حالَ الأمورِ المُعْتَادةِ.

فَمَنْ عَرَفَ هذه التَّفْرِقَةَ فقد صَحَّ استِدلالُه، وإن جَوَّزَ فيه ما ذَكَرناه^٣.

الكلامُ عليه؛ يُقالُ له

[١. نفي صحَّة الاستدلال على تعلق الفعل بالفاعل مع تجويز انتقال الأعراض]

أما الناظرُ في تَعَلُّقِ /١٢٣/ الفعلِ بالفاعلِ أنه قادرٌ متى^٤ كان مُجَوِّزاً على الأعراضِ الانتقال، فإنه لا سَبِيلَ له إلى العلمِ بأن اختراعَ ذلك الفعلِ، الَّذِي عِلِمَ ظُهوره مِنَ الفاعلِ، إنَّما كانَ به.

والاستدلالُ - مع هذا التَّجويزِ - على أنه قادرٌ على اختراعه وإحداثِ عَيْنِهِ، إنَّما يَعْلَمُ تَعَلُّقُ ظُهوره به على الوجهِ الَّذِي ظَهَرَ عليه.

ومتى عِلِمَ في الأعراضِ أنها لا يَصِحُّ عليها الانتقال، صَحَّ أن يَعْلَمَ ما ذَكَرناه من

١. في الأصل: «من»، والأنسب ما أثبتناه كما هو في المصدر؛ لتعديدية «الكشف» بـ «عن».

٢. في المصدر: «فمتى».

٣. المغني، ج ١٦، ص ١٧٠ - ١٧١.

٤. في الأصل: «من»، ومقتضى السياق ما أثبتناه.

٥. في الأصل: «وإنَّما مع الواو»، وهي زائدة؛ إذ على فرض وجودها يبقى المبتدأ بلا خبر.

تَعَلَّقَ الْحُدُوثِ بِهِ. وَ لَمْ نَجِدْ صَاحِبَ الْكِتَابِ فَصَّلَ هَذَا التَّفْصِيلَ، بَلْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ
بِأَنَّ دَلَالََةَ الْفِعْلِ لَا تَخْتَلِفُ فِي الْحَالَيْنِ!

فَإِنْ كَانَ أَرَادَ أَنَّ الدَّلَالََةَ عَلَى الْإِحْدَاثِ وَالْإِخْتِرَاعِ لَا تَخْتَلِفُ - مَعَ تَجْوِيزِ
الْإِنْتِقَالِ وَامْتِنَاعِهِ - فَقَدْ بَيَّنَّا اخْتِلَافَهَا.

وَ إِنْ أَرَادَ أَنَّهَا لَا تَخْتَلِفُ مِنَ الْوَجْهِ الْآخَرِ، فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ.

٢١٦

وَ قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي أَنَّ النَّاطِرَ فِي الْقُرْآنِ، إِذَا جَوَّزَ انْتِقَالَهُ إِلَى مَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ
مِمَّنْ يَجُوزُ مِنْهُ الْقَبِيحُ، لَمْ يُمَكِّنْهُ الِاسْتِدْلَالُ بِهِ^١، فَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ دَلَالَةِ الْفِعْلِ
عَلَى الْفَاعِلِ.

[٢. كَيْفِيَّةُ الِاسْتِدْلَالِ بِإِحْيَاءِ الْمَوْتَى عَلَى النُّبُوءَةِ]

فَأَمَّا النَّاطِرُ فِي إِحْيَاءِ الْمَوْتَى - مَعَ تَجْوِيزِهِ عَلَى الْحَيَاةِ الْإِنْتِقَالِ وَالْكُمُوءِ
وَالظُّهُورِ - فَلَيْسَ تُخْلُو حَالُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ - مَعَ تَجْوِيزِهِ عَلَى الْحَيَاةِ الْإِنْتِقَالِ - يُجَوِّزُ أَنْ تَنْتَقِلَ^٢ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى.
أَوْ يَكُونَ غَيْرَ مُجَوِّزٍ لَذَلِكَ، بَلْ مُعْتَقِداً أَنَّ انْتِقَالَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا بِهِ تَعَالَى.

فَإِنْ كَانَ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ: لَمْ يَصِحَّ اسْتِدْلَالُهُ عَلَى النُّبُوءَةِ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّجْوِيزِ
الَّذِي لَا يَأْمَنُ مَعَهُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْتِقَالُ وَقَعَ مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ.

وَ إِنْ كَانَ النَّاطِرُ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي: صَحَّ اسْتِدْلَالُهُ مَعَ تَجْوِيزِ الْإِنْتِقَالِ؛ لِأَنَّ
الْإِنْتِقَالَ فِي هَذَا الْوَجْهِ يَجْرِي مَجْرَى الْحُدُوثِ وَالْإِخْتِرَاعِ فِي أَنَّهُ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ.

١. تَقَدَّمَ فِي ص ٢٣٨ - ٢٤٠.

٢. فِي الْأَصْلِ: «يَنْتَقِلُ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِعَوْدِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ إِلَى لَفْظَةِ «الْحَيَاةِ»، وَقَوْلُهُ: «انْتِقَالَهَا»
قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.

و مِنْ فِعْلٍ مَنْ نَأْمَنْ مِنْهُ فَعِلَ الْقَبِيحُ، فَكَيْفَ يُتَوَهَّمُ أَنَّ النَّاطِرَ فِي إِحْيَاءِ الْمَوْتَى - دَلَالَتُهُ عَلَى صِدْقِ مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ - يُمَكِّنُهُ الاستدلالُ به، مع تجويزه في الحياة أَنْ تَكُونَ مُتَنَقِّلَةً بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى؟ وَ أَنَّ يَكُونَ نَاقِلُهَا بَعْضُ مَنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ تَصْدِيقُ الْكَذَّابِ؟ وَ هَلْ هَذَا إِلَّا كَقَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ النَّاطِرَ فِي إِحْيَاءِ الْمَوْتَى، يُمَكِّنُهُ الاستدلالُ بِهِ عَلَى /١٢٤/ النَّبَوَّةِ، مع تجويزه أَنْ تَكُونَ الْحَيَاةُ دَاخِلَةً تَحْتَ مَقْدُورِ الْبَشَرِ، وَ مِنْ جُمْلَةٍ مَا يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ؟

فَإِذَا كَانَ ظُهُورُ الْحَيَاةِ - مع هذا التَّجْوِيزِ - لَا يَدُلُّ، مِنْ حَيْثُ كُنَّا لَا نَأْمَنْ إِذَا كَانَتِ الْحَيَاةُ مَقْدُورَةً لَهُمْ مِنْ أَنْ تَقَعَ^١ مِنْ مُصَدِّقٍ لِلْكَذَّابِ! وَ كَذَلِكَ حَالُهَا عِنْدَ مَنْ جَوَّزَ عَلَيْهَا الْإِنْتِقَالَ بِغَيْرِ مَنْ نَثَقَ بِحُكْمَتِهِ. وَ هَذَا أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يَخْفَى عَلَى مُتَأَمِّلٍ.

[٣. شرط الاستدلال بالقرآن على النبوة]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ الْمُعْتَبَرَ هُوَ أَنْ يَعْلَمَ الْمُسْتَدِلُّ فِي الْقُرْآنِ وَ أَمْثَالِهِ أَنَّهُ ظَاهِرٌ عِنْدَ الدَّعْوَى، عَلَى وَجْهِ يُفَارِقُ الْأُمُورَ الْمُعْتَادَةَ. وَ مَتَى عَرَفَ هَذِهِ الْمَعْرِفَةَ، صَحَّ اسْتِدْلَالُهُ، وَ إِنْ جَوَّزَ فِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ».

٢١٧

فَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي أَنَّ الْقَدَرَ الَّذِي ذَكَرَهُ غَيْرُ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ^٢، وَ أَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يَأْمَنَ النَّاطِرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْأَمْرُ^٣ الَّذِي لَيْسَ بِمُعْتَادٍ، ظَهَرَ بِفَاعِلٍ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْإِسْتِفْسَادُ وَ فِعْلُ الْقَبِيحِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْأَمْرِ الْمُفَارِقِ لِلْعَادَةِ - فِي هَذَا الْوَجْهِ - حُكْمُ الدَّاخِلِ تَحْتَهَا، مِنْ حَيْثُ جَازَ فِيهِمَا جَمِيعاً أَنْ يَقَعَ مِنْ غَيْرِ حَكِيمٍ، وَ عَلَى وَجْهِ لَا يُوجِبُ التَّصْدِيقَ.

١. فِي الْأَصْلِ: «يَقَعُ».

٢. تَقَدَّمَ فِي ص ٢٤٠.

٣. فِي الْأَصْلِ: «الْأَمْنُ»، وَ لَا مُحْصَلُ لَهُ فِي الْمَقَامِ، وَ بِمَا أُثْبِتْنَاهُ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: مِنْ أَيِّ وَجْهِ لَمْ يَدُلَّ سَائِرُ الْأَفْعَالِ الْمُعْتَادَةِ مِنَّا، إِذَا ظَهَرَتْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْ يَدْعِي النَّبُوَّةَ؟

فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَفْرَغَ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، مِنْ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، لَمْ نَأْمَنْ مِنْ أَنْ تَقَعَّ^١ مِنْ مُصَدِّقٍ أَوْ كَذَّابٍ، فَحِينَئِذٍ يُقَالُ لَهُ: فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ مَوْجُودَةً مِنْ بَعْضٍ مَا يَقَعُّ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ مِنَ الْأَفْعَالِ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ غَيْرُ دَالٍّ، وَإِلَّا فَالْمُنَاقَضَةُ ظَاهِرَةٌ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ يَصِحُّ أَنْ يَسْتَدِلَّ الْمُسْتَدِلُّ، فَيَعْلَمَ أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى أَجْنَاسٍ وَأَفْعَالٍ كَثِيرَةٍ لَا يَقْدِرُ الْبَشَرُ عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَ شَاكًّا فِي حِكْمَتِهِ، وَيُجَوِّزُ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ؟

فَلَا بُدَّ مِنَ الْاعْتِرَافِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَحَدَ الْعِلْمَيْنِ غَيْرُ مُتَعَلِّقٍ بِالْآخَرِ. فَيُقَالُ لَهُ: خَبَرْنَا عَمَّنْ نَظَرَ فِي بَعْضٍ مَا يَظْهَرُ عَلَى مُدَّعِي النَّبُوَّةِ، فَعَرَفَ أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمِمَّا لَا يَتِمَكَّنُ الْبَشَرُ مِنْهُ، وَأَنَّهُ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ، أَيْصَحُّ اسْتِدْلَالُهُ بِهِ عَلَى النَّبُوَّةِ، مَعَ تَجْوِيزِهِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِعْلَ الْقَبِيحِ، وَتَصَدِيقَ الْكَذَّابِ؟

١٢٥/ / فَإِذَا قَالَ: لَا.

قِيلَ لَهُ: فَقَدْ بَطَلَ قَوْلُكَ أَنَّ الْمُعْتَبَرِ فِي صِحَّةِ الْاسْتِدْلَالِ هُوَ بَأَن يَظْهَرَ عِنْدَ الدَّعْوَةِ أَمْرٌ مَفَارِقٌ لِلْعَادَةِ، وَأَنَّ مَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ أَحْوَالِهِ لَا حَاجَةَ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ. وَبَعْدُ، فَإِنَّ الَّذِي مَنَعَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ صِحَّةِ الْاسْتِدْلَالِ عَلَى النَّبُوَّةِ، قَائِمٌ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي اخْتَلَفْنَا فِيهِ، إِذَا جُوزَ أَنْ يَكُونَ ظُهُورُ ذَلِكَ الْأَمْرِ وَانْتِقَالُهُ مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ.

١. فِي الْأَصْلِ: «يَقَعُ»، وَالْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِرَجُوعِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ إِلَى لَفْظَةِ «الْأَفْعَالِ الْمُعْتَادَةِ»، وَقَوْلِهِ: «مِنْ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ» قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.

فإن قال: إذا سَوَيْتُمْ في الكلام الذي ذَكَرْتُمُوهُ بَيْنَ الْمُعْتَادِ وَغَيْرِ الْمُعْتَادِ، في أنه غيرُ دالٍّ، فَلِمَ شَرَطْتُمْ في دلالةِ المُعْجَزِ أن يَكُونَ خارقاً للعادة؟ و أيُّ تأثيرٍ لكونه خارقاً لها؟

قيل له: إننا لم نَجْعَلِ الْمُعْتَادَ مُساوياً لغيرِ الْمُعْتَادِ في كُلِّ موضعٍ، وإلاَّ أبطلْنَا الحاجةَ في دلالةِ المُعْجَزِ إلى كونه خارقاً للعادة كما ظَنَنْتَ، وإنما سَوَيْنَا بَيْنَهُمَا في امتناعِ الاستدلالِ على الثبوتِ بهما في الموضعِ الَّذِي يَجُوزُ في كُلِّ واحدٍ منهما أن يَكُونَ واقعاً مِمَّنْ يَجُوزُ أن يَفْعَلَ القَبِيحَ، وَيُصَدِّقَ الكَذَّابَ.

فأما تأثيرُ كونِ الفعلِ خارقاً للعادةِ في غيرِ هذا الموضعِ، فواضحٌ معلومٌ؛ لأنَّ ما وَقَعَ مِنْ أفعالِ الله تعالى على مَجْرَى العادةِ، إنما لم يَدُلَّ على الثبوتِ من حيثِ جَوْزِ الناظرِ أن يَكُونَ واقعاً لغيرِ التصديقِ، وعلى مَجْرَى العادةِ. وإذا كانَ غيرَ معتادٍ زالَ هذا التَّجْوِيزُ.

فإن قال: إنما قلتُ: المُعْتَبَرُ بأن يَعْلَمَ الناظرُ في الأمرِ الظَّاهِرِ أنه خارقٌ للعادةِ، و يكتفي به في الاستدلالِ؛ لأنه يَأْمَنُ أن يَكُونَ ظُهُورُهُ و انتقالُهُ مِمَّنْ يَجُوزُ أن يَسْتَفْسِدَ و يَفْعَلَ القَبِيحَ، من حيثِ يَعْلَمُ أنَّ القديمَ تعالى لا يُمْكِنُ من ذلك، و يَمْنَعُ منه مَنْ يَرُومُهُ؛ فيَصِحُّ استدلالُهُ.

قيل له: فقد صرْتَ إذاً إلى قولنا، و تَرَكْتَ ما أنكرناه عليك؛ لأننا لم نُخَالِفْكَ في الوجهِ الَّذِي منه أَمِنَ أن يَقَعَ ذلكَ مِنْ فاعِلٍ للقبيحِ، فيَذْكُرُ فيه طريقاً دونَ طريقٍ! و إنما أنكرنا إطلاقَكَ أنَّ العِلْمَ بما أوجبناه غيرُ محتاجٍ إليه، و لا مُفْتَقِرٍ في صِحَّةِ الاستدلالِ إلى تَقْدُيمِهِ، و أنه ليس يُحْتَاجُ إلى أَكْثَرِ مِنَ العِلْمِ بأنَّ الفِعْلَ

على خلافِ العادة. وإذا اعترفتَ بأنَّه لا بُدَّ من أن يَأْمَنَ وَقوعُهُ مِنْ فاعِلٍ للقبیحِ، فقد تَمَّ ما أَرَدْنَاهُ.

/١٢٦/ وَ سَتَتَكَلَّمُ عَلَى فسادِ ما اعتمدَه مِنْ إيجابِ المنعِ مِنْ ذلكِ على الله تعالى، وَ تُبَيِّنُ أَنَّهُ لَا وَجَهَ لَوُجوبِهِ فيما بَعْدُ، بِمَشِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى^١.

[المقطع الرابع: تجويز وضع القرآن من قبل الملائكة، والرد على ذلك]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ، بَعْدَ كَلَامٍ قَدْ تَقَدَّمَ مِنَّا إِبْطَالُ مَا فِيهِ مِنْ شُبْهَةٍ:
فَإِنْ قَالَ: إِنَّ الْمُفَكِّرَ إِذَا جَوَّزَ ذَلِكَ، وَ أَنْ يَكُونَ نُقْلٌ^٢ ذَلِكَ^٣ إِلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، عَلَى وَجْهِ لَا يَدُلُّ [عَلَى النَّبُوءَةِ]^٤ بَلْ إِرَادَةٌ لِلْمَفْسَدَةِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ الْمَلَائِكَةِ، وَ أَنَّ عَادَتَهُمْ جَارِيَةٌ بِهَذَا الْحَدِّ مِنَ الْفَصَاحَةِ، وَ إِنْ كَانُوا يَعْصُونَ، وَ يَجُوزُ مِنْهُمْ الِاسْتِفْسَادُ، فَكَيْفَ يَصِحُّ مَعَ هَذَا التَّجْوِيزِ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ الِاسْتِدْلَالَ بِهِ يَصِحُّ؟
ثُمَّ قَالَ:

قِيلَ لَهُ: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَا هُوَ عَادَةٌ لِلْمَلَائِكَةِ، قَدْ يَكُونُ نَقْضًا لِلْعَادَةِ فِينَا. وَ قَدْ صَحَّ أَيْضًا أَنَّ نُقْلَ الْمَلَائِكَةِ الشَّيْءِ إِلَى وَاحِدٍ دُونَ آخَرَ، مِنْ بَابِ

١. يأتي في ص ٢٨٤ و ما بعدها.

٢. في الأصل: «نقلت».

٣. في المصدر: «فإن قال: إنَّ المفكر إذا جَوَّزَ ذلك، و لم يتقدَّم منه أنَّ الملائكة لا تعصي، جَوَّزَ أنَّها نقلت إلى الرسول».

٤. في المصدر: «عليه السلام».

٥. ما بين المعقوفين أضافه من المصدر.

نَقَضٍ لِلْعَادَةِ^١ مِنَ الْوَجْهَيْنِ، فَلَا يَقْدَحُ^٢ ذَلِكَ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى النَّبَوَّةِ.
وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ يَقْدَحُ فِي دَلَالَةِ النَّبَوَّةِ، لَوَجَبَ - لَوْ أَدْعَى النَّبَوَّةَ وَجَعَلَ
الدَّلَالََةَ عَلَى نُبُوَّتِهِ طُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، بَلْ حَرَكَةَ الْأَفْلَاكِ عَلَى
خِلَافِ عَادَتِهَا، وَحَصَلَ ذَلِكَ - أَنْ لَا يُمَكِّنَ الاستدلالُ بِهِ عَلَى النَّبَوَّةِ؛
لِتَجْوِزِ الْمُفَكِّرِ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ بَعْضِ الْمَلَائِكَةِ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ^٣ كَمَا دَلَّ
عَلَى أَنَّ مِثْلَ الْقُرْآنِ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ الْمَلَكُ، فَكَذَلِكَ قَدْ دَلَّ
عَلَى [أَنَّ]^٥ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الشَّمْسِ وَالْفَلَكَ، قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ
الْمَلَكُ. فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ لَا يَقْدَحُ^٦ فِي دَلَالَتِهِمَا^٧ عَلَى النَّبَوَّةِ مِنَ الْوَجْهِ
الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، [فَكَذَلِكَ]^٨ فِي الْقُرْآنِ، فَقَدْ بَطَلَ مَا سَأَلَ عَنْهُ^٩.

٢٢٠

الكلامُ عليه؛ يُقَالُ لَهُ

[١. قَادِحِيَّةٌ شَبِيهَةُ الْمَلَائِكَةِ فِي الْقُرْآنِ وَسَائِرِ الْمَعْجَزَاتِ]

لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ حَرَكَةِ الشَّمْسِ فِي خِلَافِ جِهَتِهَا، وَحَرَكَةِ الْأَفْلَاكِ عَلَى

١. فِي الْمَصْدَرِ: «مِنْ بَابِ نَقَضِ الْعَادَةِ، فَيَعْلَمُ الْمُفَكِّرُ أَنَّ ذَلِكَ يَتَضَمَّنُ نَقْضَ الْعَادَةِ مِنَ الْوَجْهَيْنِ».
٢. هَكَذَا فِي الْمَصْدَرِ، وَفِي الْأَصْلِ: «وَلَا تَقْدَمُ» بِدَلْ: «وَلَا يَقْدَحُ»، وَهُوَ سَهْوٌ، وَقَوْلُهُ: «وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ يَقْدَحُ فِي دَلَالَةِ النَّبَوَّةِ» قَرِينَتُهُ عَلَيْهِ.
٣. هَكَذَا فِي الْمَصْدَرِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَفِي الْأَصْلِ: «الْفِعْلُ»، وَهُوَ سَهْوٌ.
٤. فِي الْمَصْدَرِ: - «يَجُوزُ أَنْ».
٥. مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ أَضْفَاهُ مِنَ الْمَصْدَرِ.
٦. هَكَذَا فِي الْمَصْدَرِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَفِي الْأَصْلِ: «لَا يَقْدَمُ»، وَهُوَ سَهْوٌ.
٧. فِي الْمَصْدَرِ: «دَلَالَتُهُمَا».
٨. مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ أَضْفَاهُ مِنَ الْمَصْدَرِ.
٩. الْمَغْنِي، ج ١٦، ص ١٧٣ - ١٧٤.

غير عاديّتها - إذا جَوَزْنَا، فَرَجَعَ^١ ذلك أن يَكُونَ مِنْ مَقْدُورِ الملائكة -، و بَيْنَ ما يَظْهَرُ على مُدَّعِي النُّبُوَّةِ مِنَ الكَلَامِ الَّذِي يَجُوزُ أن يَكُونَ مِنْ مَقْدُورِهِمْ، في أن جَمِيعَهُ لا يَدُلُّ على النُّبُوَّةِ، إلّا بَعْدَ العِلْمِ بأنّ الملائكةَ لم تَعِصِ في فِعْلِ ذلك على سَبِيلِ الاسْتِفْسَادِ؛ لأنَّ العِلَّةَ في كُلِّ واحدةٍ.

و كيف ظَنَنْتَ أَنّا نَقُولُ في حَرَكَةِ الأَفْلاكِ بِخِلَافِ ما قُلْنَا في القرآنِ، حَتَّى اعْتَمَدْتَ وَ جَعَلْتَ أَصْلًا، فِعْلُ مَنْ لا ١٢٧/ خِلَافَ عَلَيْهِ، وَ لا نِزَاعَ فيما قَرَرَهُ؟ وَ لَسْتَ تَخْلُو فيما ادَّعَيْتَهُ مِنْ دَلَالَةِ حَرَكَةِ الأَفْلاكِ على النُّبُوَّةِ - مع التَّجْوِيزِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ - مَنْ أن يُسْتَدَلَّ إلى ضَرُورَةٍ أو إلى اسْتِدْلالٍ، وَ ما نَظَّنُّكَ تَدَّعِي في ذلك الاضْطِرَّارَ؛ لأنَّكَ تَعْلَمُ أنَّ الفَرْقَ بَيْنَ ما يَدُلُّ على النُّبُوَّةِ وَ ما لا يَدُلُّ لا يَعْلَمُ إلّا بِدِقِّ النَّظَرِ وَ شَدِيدِ التَّعَبِ، فلم يَبَقْ إلّا الاسْتِدْلالُ الَّذِي كانَ يَجِبُ أن تَذْكُرَ وَجْهَهُ؛ لِتَنْتَظِمَ الوَصْفَيْنِ معاً.

[٢ . قَادِحِيَّةُ جَوَازِ فِعْلِ المَعْجَزَةِ بِيَدِ البَشَرِ في دَلالَتِها]

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: أَيْمَكِنُ النَّاطِرَ أن يَسْتَدِلَّ بما ذَكَرْتَهُ مِنْ حَرَكَةِ الأَفْلاكِ وَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، مع تَجْوِيزِهِ وَ قُوعَ ذلك مِنْ فِعْلِ البَشَرِ، وَ كَوْنِهِ مِنْ جُمْلَةِ مَقْدُورَاتِهِمْ؟ فَإِذَا قَالَ: لا.

قِيلَ لَهُ: وَ أَيْ فَرْقٍ بَيْنَ البَشَرِ في هَذَا وَ الملائكةِ، إِذَا كانَ مُجَوِّزاً - قَبْلَ صَحَّةِ النُّبُوَّةِ - على الملائكةِ المَعاصِي وَ فِعْلِ القَبِيحِ، كما يُجَوِّزُهُما على البَشَرِ؟! فَإِنَّهُ لا يَتِمَكَّنُ مِنْ إِبْرَادِ وَجْهِ يُفْسِدُ بِهِ الاسْتِدْلالَ، إِذَا كانَ مُجَوِّزاً لِمَا ذَكَرْنَاهُ في البَشَرِ، إلّا وَ هُوَ بَعِينُهُ قائِمٌ ثابِتٌ في بابِ الملائكةِ.

١ . كذا في الأصل.

٢ . كذا في الأصل، وَ الأنسب: «حَتَّى اعْتَمَدْتَ ذلك وَ جَعَلْتَهُ أَصْلًا».

[٣. خروج كلام صاحب المغني عن محل البحث]

فأما قوله في أول الفصل^١: «إن ما تجري^٢ به عادة الملائكة قد يكون ناقضاً لعادتنا، وإن نقل الملائكة الشيء إلى واحد دون آخر من باب نقض العادة» فصحيح، غير أنه لا ينتفع به؛ لأننا قد بينا أن العلم بانتقاض العادة في هذا الموضع، غير كافٍ مع التجويز لما تقدّم في صحّة الاستدلال. وإنما يكون ما ذكره - من أن عادة الملائكة لا تمنع أن تكون فينا نقضاً للعادة - جواباً لمن قال: «إن عادتنا لا تنتقض^٣ إلا بما نعلم^٤ خروجه عن عادة كل أحد من الخلق»، وهذا غير ما نحن فيه.

[المقطع الخامس: بقية الكلام في شبهة الملائكة]

قال صاحب الكتاب، بعد سؤال و جواب لا طائل فيهما:
فإن قال: إنا نقول فيما ذكرتموه في الشمس و الفلك: إنه يدل على النبوة؛ لأن الملك لو أراد أن يفعل على طريق الاستفساد، لكان تعالى يمنع منه^٥.
و أجاب بأن قال: «فكذلك القول في القرآن».

١. أي في أول جواب صاحب المغني على الإشكال الذي أورده على نفسه، لا في أول المقطع الذي نقله المصنف رحمه الله من المغني.

٢. في الأصل: «يجري».

٣. في الأصل: «لا ينتقض».

٤. في الأصل: «نعلمه»، و ضمير المفعول زائد؛ لأن المفعول هو قوله: «خروجه».

٥. المغني، ج ١٦، ص ١٧٤.

و ذَكَرَ أَنَّ هَذَا فَصْلٌ بَعْدَ نَقْضِ الْعِلَّةِ؛ لِأَنَّ الْاِعْتِلَالَ إِنَّمَا كَانَ بِأَنَّ تَجْوِيزَ وَقُوعِهِ
مِمَّنْ لَيْسَ بِحَكِيمٍ يَمْنَعُ مِنْ /١٢٨/ الْاِسْتِدْلَالِ بِهِ^١.

الْكَلَامُ عَلَيْهِ؛ يُقَالُ

[يُجَابُ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ عَلَيْهِ تَعَالَى مَا لَا وَجْهَ لَوْجُوبِهِ]

مَا نَسَأَلُكَ عَنِ السُّؤَالِ الَّذِي أَوْرَدْتَهُ عَلَى نَفْسِكَ، وَلَا نَعْتُلُ بِمَا حَكَيْتَهُ، وَنَحْنُ
نَعْلَمُ شِدَّةَ حَرِيصِكَ عَلَى أَنْ يَعْتَلَّ مُخَالَفُكَ بِمَا ذَكَرْتَهُ؛ لِنَسْتَهْزِ الْقُرْصَةَ فِي مُقَابَلَتِهِ
بِمِثْلِهِ^٢ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي وَقَعَ الْخِلَافُ فِيهِ!
و لَا شَيْءَ أَضْعَفُ وَأَظْهَرُ بَطْلَانًا مِنَ التَّعْلُقِ بِمَنْعِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْمَوْضِعَيْنِ
جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُ يُجَابُ عَلَيْهِ تَعَالَى مَا لَا وَجْهَ لَوْجُوبِهِ!

[المقطع السادس: في بيان خرق العادات]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

فَإِنْ قَالَ: إِنَّ الْبَابَ وَاحِدٌ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ عِنْدِي^٣، فِي أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ لَا
يَدُلَّ عَلَى النَّبَوَاتِ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَيْهَا مَا لَا يَجُوزُ حُدُوثُهُ إِلَّا مِنْهُ تَعَالَى.
قِيلَ لَهُ: قَدْ بَيَّنَّا فِي بَابِ مُفْرَدٍ أَنَّ مَا يَدْخُلُ^٤ جَنْسُهُ فِي مَقْدُورِ الْعِبَادِ، إِذَا

١. قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ، ج ١٦، ص ١٧٥؛ «قِيلَ لَهُ: فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْقُرْآنِ، عَلَى أَنَّ ذَلِكَ فَصْلٌ بَعْدَ
نَقْضِ الْعِلَّةِ؛ لِأَنَّكَ اعْتَلَلْتَ بِأَنَّ ذَلِكَ إِذَا جَوَزَ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلٍ مِنْ لَيْسَ بِحَكِيمٍ، فَكَيْفَ يَدُلُّ
عَلَى النَّبَوَاتِ؟».

٢. فِي الْأَصْلِ: «مِثْلُهُ»، وَالْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِتَعْدِيَةِ الْمُقَابَلَةِ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي بِالْبَاءِ.

٣. فِي الْمَصْدَرِ: «إِنَّ الْبَابَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ وَاحِدٌ عِنْدِي».

٤. فِي الْمَصْدَرِ: «يَدُلُّ».

وَقَعَ عَلَى وَجْهِهِ لَمْ تَجِرِ الْعَادَةُ بِمِثْلِهِ، فَحَلَّ^١ مَحَلَّ مَا لَا يَدْخُلُ جَنْسُهُ
تَحْتَ مَقْدُورِهِمْ، إِنَّمَا يَدُلُّ^٢ عَلَى النَّبَوَّةِ؛ لَخُرُوجِهِ فِي الْخُدُوثِ عَنْ
طَرِيقَةِ الْعَادَةِ؛ وَلِهَذَا الْوَجْهِ لَا يَدُلُّ خُدُوثُ الشَّمَارِ وَخَلْقُ الْوَلَدِ فِي
الْأَرْحَامِ عَلَى النَّبَوَاتِ. وَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ إِحْيَاءُ الْمَوْتَى.
فَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ، وَ وَجَدَتْ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِيمَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ فِي الْجَنْسِ -
إِذَا حَدَّثَ عَلَى وَجْهِهِ مَخْصُوصٍ، نَحْوُ تَغْيِيرِ الْأَفْلَاكِ فِي حَرَكَاتِهَا،
وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ فِي مَطَالِعِهَا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ - فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ دَالًّا
عَلَى النَّبَوَاتِ.

عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَوْجِبُ أَنْ لَا تُعْتَبَرُ الْعَادَاتُ إِلَّا فِيمَا يَخْتَصُّ تَعَالَى
بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ عَلَى مَا سَأَلْهُ عَنْهُ، إِذَا صَحَّ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ أَنْ
تَحْدُثَ^٦ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَ جَوَّزَ قَبْلَ السَّمْعِ أَنْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ وَ يُرِيدُوا
الْفَسَادَ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَدْحًا فِي الْعَادَةِ، وَ كَوْنَهَا جَارِيَةً عَلَى حَدِّ
وَاحِدٍ مِنَ الْحَكِيمِ^٧.

وَ لَوْ صَحَّ ذَلِكَ، كَمَا عَلِمْنَا الْعَادَاتِ فِيمَا يَخْتَصُّ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ

١. في الأصل: «يحلّ»، و ما في المتن أثبتناه من المصدر، و هو الصحيح؛ للتفريع على ما قبله.

٢. في المصدر: «دلّ».

٣. في المصدر: «طريق».

٤. في الأصل: «يغيّر»، و لا محصل له في المقام، و ما أثبتناه في المتن فهو من المصدر، و هو مقتضى السياق.

٥. في المصدر: «سألت».

٦. في الأصل و المصدر: «يحدث».

٧. في المصدر: «الحكم».

أيضاً؛ لأنّا [لا] ^١ نرجع في كلّ ذلك إلّا إلى طريقة واحدة ^٢.

الكلام عليه؛ يقال له

[١ . تهافت كلام صاحب المغني وخروجه عن البحث]

إنك بدأت ^٣ بالسؤال الذي أوردته على نفسك ابتداءً صحيحاً، ثم ختمته بما أفسدته به السؤال جملةً، وطرقت لنفسك كلاماً تشاغلّت به عن الفرض المهمّ /١٢٩/ الذي يُدارُ الخلاف عليه!

وقد قلنا فيما تقدّم: إن حركة الفلك و طلوع الشمس - مع التجويز الذي ذكرناه - لا يدلّان ^٤ على النبوة، كما لا يدلّ غيرهما، وأن العلة في الجميع واحدة ^٥.
إلا أنّا لم نقل ذلك من حيث لم يدلّ على النبوة عندنا، إلا ما لا يجوز وقوع جنسه إلا منه تعالى، حتّى يكون جوابك لنا عنه: أنك ثبتّ في فصلٍ مفردٍ أنّ ما يدخل جنسه تحت مقدور العباد، يجري مجرى ما لا يقدرّون على جنسه في باب الدلالة، إذا كان خارقاً.

وإنما أبطلنا دلالة ما ذكرته على النبوة، من الوجه الذي تقدّم وتكرّر، وهو أنّا لا نأمن أن يكون من فعلٍ من يجوز أن يصدّق الكذاب، ولو أمنا من ذلك لدلّ عندنا، وإن كان جنسه مقدور العباد، فقد صحّ أن التشاغل وقع بما لم تُرده، ولا يُجدي نفعاً.

١. ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر، وبه يستقيم المعنى.

٢. المغني، ج ١٦، ص ١٧٥.

٣. في الأصل: «بدلت»، ولا محصل له، ومقتضى السياق ما أثبتناه.

٤. في الأصل: «لا بد لأن يدلّ»، وهو يناقض ما تقدّم منه رحمه الله، والصحيح ما أثبتناه، بقرينة قوله: «كما لا يدلّ غيرهما».

٥. تقدّم في ص ٢٦٢.

[٢. ضرورة خرق العادة في دلالة المعجزة و شرط ذلك]

٢٢٤

و أما اعتبارُ العادةِ فيما يَخْتَصُّ القديمُ تعالى بالقَدَرِ عليه، فلا بدَّ منه؛ لأنَّ الاستدلالَ على النبوةِ يَفْتَقِرُ إليه، حَسَبَ ما ذَكَرناه فيما تَقَدَّمَ.

فأما ما يَجُوزُ دُخُولُهُ تحتَ مقدورٍ مَنْ لا نَأْمُنُ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ، فَإِنَّ اعتبارَ العادةِ والاستدلالَ بِخَرْقِهَا، إِنَّمَا يَصْحَاحُ مَتَى^١ أَمِنَّا أَنْ يَكُونَ وَقَعَ مِنْ مُسْتَفْسِدٍ فاعِلٍ للقبیح. لأنَّا متى أَمِنَّا ذلك، عَادَ الأمرُ في صَحَّةِ الاستدلالِ إلى الوجهِ الَّذِي دَلَّ أَنْ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ تَعَلَّقَ بِالْآخَرِ، حَتَّى يُقَالَ: مِنْ فَسَادٍ هَذَا فَسَدَ ذَلِكَ.

[٣. كَيْفِيَّةُ الْعِلْمِ بِصُدُورِ مَا هُوَ مِنْ جِنْسٍ مَقْدُورٍ غَيْرِ الْقَدِيمِ، مِنْهُ تَعَالَى]

فَإِنْ قَالَ: فَكَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى الْعِلْمِ - فِيمَا يَجُوزُ دُخُولُهُ تحتَ مَقْدُورٍ غَيْرِ الْقَدِيمِ جَلٌّ وَعَزٌّ، مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ؛ مِنْ مَلَكٍ أَوْ جِنِّيٍّ - أَنَّهُ لَمْ يَنْعَ إِلَّا مِنْهُ تَعَالَى، حَتَّى يُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى النُّبُوَّةِ؟

وَإِذَا كَانَ لَا سَبِيلَ إِلَى ذَلِكَ، عَادَ الْأَمْرُ إِلَى أَنَّ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى النُّبُوتِ، هُوَ مَا يَخْتَصُّ الْقَدِيمُ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ؛ وَبَطَلَ قَوْلُكُمْ: إِنَّ مَا يُشَارِكُهُ فِي الْقُدْرَةِ عَلَى جَنْبِهِ قَدْ يَدُلُّ أَيْضًا.

قِيلَ لَهُ: قَدْ يُمَكِّنُ ذَلِكَ بَأْنَ يُعْلَمَ مِنَ الْأَمْرِ الظَّاهِرِ كَالْقُرْآنِ مِثَالُ أَنَّهُ مُتَعَذِّرٌ عَلَى الْبَشَرِ، إِذَا تَحَدَّى بِهِ فَضَحَاءَهُمْ فَقَعَدُوا عَنْ مُعَارَضَتِهِ، مَعَ تَوْفُرِ الدَّوَاعِي وَقُوَّةِ الْبَوَاعِثِ.

و يُعْلَمُ أَنَّ حُكْمَ مَنْ لَيْسَ بِفَصِيحٍ مِنْهُمْ، حُكْمُ الْفُضَحَاءِ فِي التَّعَذُّرِ لَا مُحَالَةَ.

١. فِي الْأَصْلِ: «مَنْ»، وَمَقْتَضَى السِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «لَأَنَا مَتَى أَمِنَّا».

و يُعَلِّمُ أَنَّهُ^١ لَيْسَ مِنْ فِعْلِ مَلَكٍ وَ لَا / ١٣٠ / جَنِّيٍّ، بَأَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ
أَعْلَمَنَا عَلَى يَدِ بَعْضِ رُسُلِهِ؛ فَمَنْ^٢ أَيْدَهُ بِمُعْجَزٍ خَارِجٍ عَنْ أَجْنَاسٍ مَقْدُورَاتٍ
جَمِيعِ الْمُحَدَّثِينَ، كَفِعْلِ الْحَيَاةِ وَ اللَّوْنِ وَ اخْتِرَاعِ الْجِسْمِ، يَبْلُغُ^٣ مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ
الْمَلَايِكَةُ وَ الْجِنُّ فِي الْفَصَاحَةِ، وَ أَنَّ عَادَتَهُمْ فِينَا كَعَادَتِنَا، وَ الْغَايَاتِ الَّتِي يَنْتَهَوْنَ
إِلَيْهَا لَا تُجَاوِزُ غَايَاتِنَا؛ فَحِينَئِذٍ يَصِحُّ الِاسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى النَّبَوَّةِ، وَ إِنْ كَانَ جِنْسُهُ
مَقْدُورًا لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

[المقطع السابع: تجويز أن تكون المعجزة من فعل المَلَك]

٢٢٥

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ - بَعْدَ أَنْ أَعَادَ السُّؤَالَ الَّذِي يَتَضَمَّنُ الِاعْتِلَالَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى
يَمْنَعُ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الِاسْتِفْسَادِ، وَ أَجَابَ عَنْهُ: «بَأَنَّ هَذَا الْوَجْهَ قَائِمٌ فِي
الْقُرْآنِ، فَيَجِبُ لَوْ كَانَ مِنْ فِعْلِ^٥ غَيْرِهِ عَلَى طَرِيقِ الِاسْتِفْسَادِ أَنْ يَمْنَعَ مِنْهُ». وَ ذَكَرَ
أَيْضًا: «أَنَّ مَنْ لَمْ يَخْطُرْ ذَلِكَ بِبَالِهِ^٦، قَدْ^٧ يُمَكِّنُهُ الِاسْتِدْلَالُ^٨:-

١. أي القرآن الكريم.
٢. كذا في الأصل، و الظاهر أَنَّ الصحيح: «مَنْ».
٣. كذا في الأصل، و الأنسب: «أَنَّهُ يَبْلُغُ»، أي القرآن الكريم.
٤. كذا في الأصل، و الأنسب: «فِي ذَلِكَ»، أي في الفصاحة.
٥. في المصدر: «مَنْ قَبْلَ».
٦. في المصدر: «بِبَالِهِ ذَلِكَ».
٧. في المصدر: - «قَدْ».
٨. قال القاضي في معرض استدلاله: «و بعدُ، فَإِنَّ مَنْ لَمْ يَخْطُرْ بِبَالِهِ ذَلِكَ، يُمْكِنُهُ الِاسْتِدْلَالُ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ الْمَعْتَبَرُ فِي صَحَّتِهِ إِلَّا بِمَا ذَكَرْنَاهُ، مِنْ كَوْنِ ذَلِكَ خَارِجًا عَنِ الْعَادَةِ، فَيَعْلَمُ عِنْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ مِنْ قِبَلِ الْحَكِيمِ، أَوْ يَكْشِفُ عَنْ أَمْرِ مِنْ قَبْلِهِ، فَصَحَّ الِاسْتِدْلَالُ عَلَى نَبَوِّتِهِ».

فإن قال: فهل يجوز أن يدل ذلك على التوبة، إذا كان من فعل الملك على وجه؟

ثم قال:

قيل له: لا يمتنع أن يدل على ذلك؛ حتى لا يفترق الحال بين أن يكون من قبله [تعالى]^١، وبين أن يكون من فعل الملك؛ وإنما منعنا فيما تقدم أن يكون من فعله على جهة الاستفساد، وأوجبنا أن يمنع القديم تعالى من ذلك.

فأما على غير هذا الوجه، فلا يمنع؛ لأنه لا فرق بين أن يقلب^٢ تعالى عادة الملائكة في أن يحدثوا خلافها، أو يحدث فيهم خلاف ذلك، إذا ثبت أنهم يطيعون ويستمررون على ذلك؛ لأن عادتهم على هذا الوجه كالعادة الثانية^٣، من جهة الحكم^٤. فإذا جرت عادة الملك في أن يحرك الفلك على طريقه^٥؛ ثم انتقض ذلك، علم أحد أمرين: إما أنه تعالى ألجأه وأحدث خلاف ما جرت به العادة في عليته^٦، أو غير دواعيه التي تتبعها العادات.

١. ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

٢. في المصدر: «يمتنع».

٣. في الأصل: «تقلب»، وهو سهو.

٤. في المصدر: «الثابتة».

٥. في المصدر: «الحكيم».

٦. في المصدر: «طريقته».

٧. في الأصل: «تخليته»، ولا محصل له في المقام، وما أثبتناه في المتن فهو من المصدر، وبه يستقيم المعنى.

٢٢٦ و كذلك القَوْلُ في القرآن، إِنَّهُ^١ إِذَا أَنْزَلَهُ الْمَلَكُ، وَ أَوْصَلَهُ - عِنْدَ ادِّعَاءِ الرَّسُولِ النَّبَوَّةَ - إِلَيْهِ، حَتَّى ظَهَرَ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ^٢ نَقْضٌ عَادَةً، عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا.

و على هذا الوجه قَالَ شَيْوْخُنَا: إِنَّ ١٣١/ نَزَلَ الْمَلَكُ عَلَى الرَّسُولِ مُعْجِزٌ لَذَلِكَ الْمَلَكِ، الَّذِي هُوَ رَسُولٌ إِلَيْهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى؛ وَإِنْ كَانَ التَّنَزُّلُ مِنْ فِعْلِهِ؛ لِمَا كَانَ عِنْدَهُمْ يَنْتَضِمُّ مِنْ نَقْضِ الْعَادَةِ.

و ما ذَكَرْنَاهُ، فَإِنْ اتَّفَقَ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَنْزَلَ عَلَى خِلَافِ صُورَتِهِ، فَقَدْ انْصَافَ إِلَيْهِ مُعْجِزٌ آخَرُ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجْرِبْ بِمِثْلِهِ^٣.

و على هذا الوجه، تُعَدُّ مُشَاهَدَتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَجَبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَقْضَ عَادَةٍ^٤؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَجْرِبْ بِذَلِكَ. وَكُلُّ^٥ ذَلِكَ يُصَحِّحُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَبْلُ^٦.

وَ إِنَّمَا يَجِبُ فِي الْمُعْجِزِ^٧ أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِ الْوَاقِعِ مِنْ قِبَلِهِ تَعَالَى، حَتَّى يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ التَّصْدِيقِ؛ وَ قَدْ يَكُونُ كَذَلِكَ بِأَنْ يَحْدُثَ، وَ بِأَنْ يُعْلَقَ^٨ بِأَمْرِ حَادِثٍ مِنْ قِبَلِهِ، عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ.

١. في المصدر: - «إِنَّهُ».

٢. في المصدر: «منه».

٣. في الأصل: «مثله»، و مقتضى القواعد ما أثبتناه.

٤. من قوله: «على أحد الوجهين اللذين ذكرناهما...» إلى هنا لم يرد في المصدر.

٥. في المصدر: «فكل».

٦. في المصدر: «ما قدّمناه» بدل: «ما ذكرناه من قبل».

٧. في المصدر: «المعجزات».

٨. في المصدر: «بأن تحدث وأن تتعلّق».

و لو أَنَّ الْوَاحِدَ مَتَا قَالَ لِزَيْدٍ: أَنَا رَسُولُ عَمْرٍو إِلَيْكَ، فَطَالَتْهُ بِالذَّلَالَةِ،
 لَكَانَ إِذَا أَقْبَلَ [عَلَى] ١ عَمْرٍو فَقَالَ: إِن كُنْتُ رَسُولَكَ فَصَدَّقْنِي وَ حَرِّكَ ٢
 يَدَكَ عَلَى رَأْسِكَ، أَوْ قُلْ لِعَبِيدِكَ و أَوْلَادِكَ - الَّذِينَ تَعْلَمُ مِنْ حَالِهِمْ أَنَّهُمْ
 يَصْدُرُونَ فِيمَا يَفْعَلُونَ عَنْ رَأْيِكَ، وَ لَا يُخَالِفُونَكَ - أَن يُصَدِّقُونِي فِيمَا
 أَدَّعَيْتُ، فَوْقَ ذَلِكَ مِنْهُمْ، وَ الْحَالُ ٣ مَا ذَكَرْنَاهُ، كَوْقُوعِ التَّصْدِيقِ مِنْ
 قِبَلِهِ، فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِيهِ تَعَالَى ٤.

الكلام عليه؛ يقال له

٢٢٧

قَدْ عَرَفْنَاكَ أَنَّا نَرْتَضِي السُّؤَالَ الَّذِي كَرَّرْتَ إِيْرَادَهُ عَلَى نَفْسِكَ، وَ لَا نَعْقِلُ مَا
 تَضَمَّنَهُ بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ.

[١. الطريق الصحيح للاستدلال بالقرآن على النبوة]

و قَوْلُكَ: «إِنَّ مَنْ لَمْ يَخْطُرْ ذَلِكَ بِبَالِهِ، قَدْ يُمَكِّنُهُ الاستدلال» لَيْسَ يَخْلُو مِنْ أَنْ
 تُرِيدَ بِهِ أَنَّ مَنْ لَمْ يَخْطُرْ بِبَالِهِ: هَلِ الْقُرْآنُ مُتَقَدِّمُ الْخُدُوثِ؟ أَوْ حَادِثٌ فِي الْحَالِ؟ أَوْ
 الْمُنْزِلُ لَهُ عَلَى الرَّسُولِ بَعْضُ الْمَلَائِكَةِ، وَ اللَّهُ تَعَالَى الْمُتَوَلَّى لِذَلِكَ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ
 أَمْنًا مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُنْزِلُ لَهُ - مِنَ الْمَلَائِكَةِ، أَوْ الْمُحَدِّثُ لَهُ مِنْهُمْ، إِذَا كَانَ مُجَوِّزًا
 بِخُدُوثِهِ ٥ مِنْ جِهَتِهِمْ - مَنْ عَصَى اللَّهَ فِي إِنْزَالِهِ وَ إِحْدَاثِهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِفْسَادِ

١. ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر، و به يستقيم المعنى.

٢. في المصدر: «أَوْ حَرِّكَ».

٣. في الأصل: + «وذلك»، و هو زائد، لا محصل له في المقام.

٤. المغني، ج ١٦، ص ١٧٦ - ١٧٧.

٥. كذا في الأصل، و الأنسب: «لخُدُوثِهِ».

و تصديق مَنْ ليس بصادِق؟ يُمكنُه الاستدلالُ به على النَّبوَّة، و لا يَصُرُّه إلَّا أن يَكُونَ عالِماً بِحُصُولِ بعضِ الأحوالِ التي ذَكَرناها.

أو تُريدُ أن مَنْ لم تَخْطُرْ^١ بباله هذه الأمورُ، يَكُونُ مُتَمَكِّنًا مِنَ الاستدلالِ به على النَّبوَّة، مع أَنَّهُ لا يَأْمَنُ أن يَكُونَ المُحَدِّثُ له - من ١٣٢/ الملائكة - أو المُنْزِلُ له قد عَصَى في إحداثه أو إنزاله، و صدَّقَ به مَنْ لا يَجِبُ تَصْدِيقُهُ؟
أو مع تجويزه أن يَكُونَ مَنْ ظَهَرَ على يَدِهِ، هو النَّاقِلُ له إلى نَفْسِهِ عَمَّنْ جَعَلَهُ اللهُ تعالى عَلمًا على صِدْقِهِ.

فإنْ أَرَدْتَ الأوَّلَ، فهو صَحِيحٌ لا شُبْهَةَ فيه، و الَّذي أنكَرناه غيرُه.

و إنْ أَرَدْتَ الثاني، فقد بَيَّنَّا بطلانَه، و دَلَّلنا على أن الاستدلالَ لا يَصِحُّ مع قيامِ هذا التَّجويزِ، و قلنا: إِنَّه لا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ قالَ ذلك، و بَيْنَ مَنْ قالَ: إنْ مَنْ لَمْ يَخْطُرْ بباله في الفِعْلِ الَّذي يَظْهَرُ على مُدَّعِي النَّبوَّة: هل هو من جُملَةِ مقدورِ البشرِ، فيما يَتَمَكَّنُونَ من فِعْلِهِ، أم ليس كذلك؟ يُمكنُه الاستدلالُ به على نُبُوَّتِهِ^٢، و أنْ فَقَدَ هذا العِلْمَ لا يَصُرُّ باستدلالِهِ؟

و كذلك مَنْ لم يَخْطُرْ بباله: هل القديمُ تعالى غَنِيٌّ غيرُ محتاجٍ؟ و هل يَجوزُ أن يَفْعَلَ القبيحَ أم لا؟ يُمكنُه الاستدلالُ على النَّبوَّة بما يُعْلَمُ ظُهُورُهُ من جِهَتِهِ على مُدَّعِي النَّبوَّة، إذا عَلِمَهُ خارقًا للعادة.

١. في الأصل: «لم يخطر».

٢. في الأصل: «موته»، و هو سهو، و الصحيح ما أثبتناه، و هو معلوم من السياق، و قوله: «يمكنه الاستدلال به على النَّبوَّة» و قوله: «يكون متمكنًا من الاستدلال به على النَّبوَّة» قرينتان واضحتان عليه.

و ليس يُمكنُ أحدًا أن يُفسِدَ دلالةَ ما ذَكَرناه على النبوةِ بشيءٍ، إلا وهو بعينه يُفسِدُ الدلالةَ بما خولفنا فيه.

[٢ . تهافت بعض كلام صاحب المغني]

فأما قوله: «إنه لا فرق بين أن تتغير^١ العادة في حركة الفلک بفعل القديم تعالى، أو بفعل المَلَك، في باب الدلالة على النبوة، بعد أن نعلم أن الملائكة لا يعصون ولا يستفسدون» فصحيح غير منكر، ولا فرق بين أن يعلم من حالهم أنهم لا يعصون ولا يستفسدون بما أوجبته من المنع الذي لا يجب عندنا، أو بغيره؛ لأنَّ الفرض وقوع الأمان من ذلك.

و هذا القول في إنزال المَلَك بالقرآن إلى الرسول، متى ثبت الأمان من الحال التي ذكرناها، يكون دالاً على النبوة؛ و تكون عادة الملائكة - إذا علمنا أنهم لا يعصون - كالعادة الثانية من جهة القديم تعالى، في أن خرقها يكون دالاً. و المثل الذي ضربته - فيمن ادعى منا على غيره أنه رسوله، وأنه لا فرق بين أن يصدقه هو نفسه، أو يأمر بعض عبيده بتصديقه - صحيح أيضاً، وإنما يكون هذا المثل مُشبهاً لما أنكرناه، لو صدقه من عبيده و أولاده من لم يعلم أنه أمره بتصديقه، / ١٣٣ / و لا أمنا منه أن يعصيه و يفعل خلاف مراده.

و كلام صاحب الكتاب الآن، يخالف ما تقدّم؛ لأنه لم يشترط فيما أطلقه أولاً - من أنه لا معتبر إلا بوقوع الفعل على خلاف العادة - أن يأمن أن يكون واقعاً أو منقولاً، بمُستفْسِدٍ عاصٍ لله تعالى، و لو شرط ذلك لأراح نفسه و أراحنا من التعب.

١ . في الأصل: «بتغير».

[المقطع الثامن: كيفية الاستدلال بالقرآن مع تقدّم حدوثه على زمان البعثة]

قال صاحبُ الكتاب:

فإن قال: كيف^١ يصحُّ في القرآن - وقد تقدّم من الله تعالى حدوثه^٢

[قبل بعثة]^٣ الرّسول بزمانٍ - أن يدلّ على النبوة؟

أ تقولون: إنه الدالُّ على النبوة، أو إنزال الملك به، أو تمكّن^٤ الرّسول

عليه السّلام من إظهاره؟

فإن قلتم: إن الذي يدلّ عليه هو نفس القرآن، فتقدّم حدوثه منه تعالى

يمنع من ذلك.

و إن قلتم: إنه يدلّ من الوجهين الآخرين^٥، أدّى إلى أن يكون الدالُّ

على نبوته فعل الملك، أو فعل الرّسول، على وجه لا يتعلّق بفعله تعالى!

ثم قال:

قيل له: إنّ ظهور القرآن - عند ادّعاء^٦ النبوة - من قبله هو الدالُّ، و هذا

كما تقول^٧: إنّ الفعل هو الدالُّ على حالِ الفاعل، لكنّه إنّما يدلّ لتعلّقه به.

فكذلك القرآن لا بدّ من أن يكون^٨ له تعلّق به و بدعواه، و لا يكون

١. في المصدر: «كيف».

٢. في المصدر: - «حدوثه».

٣. ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

٤. في المصدر: «تمكين».

٥. في المصدر: - «الآخرين».

٦. في المصدر: «ادّعائه».

٧. في المصدر: «تقول».

٨. في المصدر: «لأنّه قرآن يكون» بدل: «لابدّ من أن يكون».

كذلك إلا بظهوره^١ من قبله، أو من قبل الملك، أو بأن^٢ يحدث على حدّ
الابتداء؛ وإن كان ذلك لا يُعلم من حاله إلا بعد الاستدلال به على
نبوته، فيُعلم من بعد أنه [تعالى]^٣ أحدثه، ولم يكن من قبل حادثاً. أو
أنه - عليه وآله السلام^٤ - أحدثه؛ بأن مُكِّن من علومٍ خارجة عن
العادة التي كانت للعرب^٥.

و على كلّ حالٍ، فتقدّم وجوده لا يمنع من صحّة كونه دالّاً، كما أن
تقدّم الإقذار على نقل الجبال و قلب المدين لا يمنع عند ظهور ذلك من
قبل المدّعي للنبوّة، من كونه دالّاً، وإن كان قد تقدّم وجوده.

و هذا بيّن؛ لأنّه تعالى إذا فعل زيادة القدر لهذا الوجه، ثمّ ظهر بالفعل
عند ادّعاء النبوّة، فكأنّه فعله في الحال، فكذلك لا فرق بين أن يُقدّم^٦
إحداث القرآن، أو يُحدثه في حال ادّعائه النبوّة في الوجه الذي
ذكرناه^٧، فكأن^٨ دلّته^٩ لا تتكامل^{١٠} إلا بظهور ١٣٤/الفعل.

٢٣٠

١. في المصدر: «بظهور».

٢. في الأصل: «كان»، و ما أثبتناه في المتن استفدناه من المصدر.

٣. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٤. في المصدر: «صلى الله عليه».

٥. في المصدر: «عن عادة العرب» بدل: «عن العادة التي كانت للعرب».

٦. في الأصل: «تقدّم»، و ما أثبتناه في المتن استفدناه من المصدر.

٧. في المصدر: «ذكرناه».

٨. في الأصل: «مكان»، و ما أثبتناه في المتن استفدناه من المصدر.

٩. في المصدر: «لا تتكامل إلا بظهوره عند ادّعاء النبوّة، كما أن دلالة زيادة القدر».

١٠. في الأصل: «لا يتكامل»، و ما أثبتناه في المتن استفدناه من المصدر.

و لا^١ فرق - بين أن يفعلَ تعالى عند الدَّعوةِ نفسَ الدَّلالةِ، و بين أن يُقدِّمها لهذا الغرضِ و تتكاملَ في^٢ هذه الحالِ - في أن دلالته لا تتغيَّرُ. فإن أرادَ مُريدٌ بعد ذلك أن يقولَ: إنَّ الذي يَدُلُّ على النبوةِ، القرآنُ من حيثُ ظَهَرَ على الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عليه و آله^٣. أو قالَ: يَدُلُّ من حيثُ اختَصَّ بالعلمِ العظيمِ به. أو قالَ: يَدُلُّ من حيثُ أنزله المَلَكُ. فلا يَخْرُجُ ذلك القرآنُ^٤ من أن يكونَ دليلاً، و إن جَوَّزَ في وجهٍ؛ لأنَّه^٥ واحدٌ من هذه الوجوه.

الكلامُ عليه؛ يُقالُ له

[جواب مسألة تقدّم حدوث القرآن بناءً على نظرتي الصرفة والفصاحة]

قد مَضَى الكلامُ على مَنْ ظَنَّ أنَّ القرآنَ يكونُ دالًّا على النبوةِ، مع تجويزِ الناظرِ في وجهِ دلالته أن يكونَ انتقاله أو حَدوثه، ممَّن يجوزُ أن يفعلَ القَبِيحَ، و يُصدِّقَ الكَذابَ^٦. و بَقِيَ أن تُبيِّنَ كَيْفِيَّةَ دَلَالَةِ القرآنِ، إذا عُلِمَ تَقَدُّمُ حَدوثِهِ قَبْلَ بَعَثَةِ الرَّسولِ، مع الأمانِ مِنْ أن يكونَ حَدوثه أو انتقاله و اختصاصُ الْمُخْتَصَّصِ به من فاعِلٍ يجوزُ عليه الاستفسادُ.

١. في المصدر: «فلا».

٢. في الأصل: «و تكامل من»، و مقتضى السياق ما أثبتناه وفقاً لما في المصدر.

٣. في المصدر: «عليه السلام».

٤. في المصدر: «فلذلك لا يخرج القرآن».

٥. في المصدر: «دلالته على» بدل «لأنه».

٦. تقدّم في ص ٢٣٨ - ٢٤٠.

و هذه المسألة في القرآن - على الحقيقة - ساقطة عنا و غير متوجهة على مذهبنا؛ لأن المعجز عندنا - القائم مقام التصديق - هو: الصرف عن معارضة القرآن، و ذلك حادث و متجدد عقيب الدعوى.

ولا فرق في صحة دلالة ما ذكرناه بين تقدم حدوث القرآن و بين تأخره، إلا أن الأمر في القرآن و إن كان على ما قلناه، فقد كان يجوز عندنا أن يكون خارقاً لعادتنا بفصاحته، و يكون تعذر معارضته على الفصحاء من حيث لم تجر عادتهم بمثله إلا للصرف في الحال، و يصح ذلك على وجهين:

إما بأن يكون أزيد مما هو^١ عليه من الفصاحة، حتى يظهر التفاوت بينه و بين كل كلام فصيح.

أو بأن تكون منازل الفصحاء فيما يفعلونه من الفصاحة دون ما هي عليه الآن. و إذا كان هذا التقدير عندنا صحيحاً، لزمنا أن نبين كيفية القول في دلالته، إذا كانت حاله هذه، و تقدم حدوثه، و صار ما يمر من خصومنا على مذهبهم الثابت في القرآن من الجواب، يلزمنا على سبيل التقدير.

لقائل أن يقول في هذا / ١٣٥ / الوجه: قد علمتم أن المعجز الدال على صدق النبي المدعى للرسالة، لا بد أن يكون من فعل الله تعالى؛ لأنه هو الذي يجب أن يصدق في دعواه عليه، و يفعل ما يجري مجرى قوله له: «صدق في ادعائك رسالتي»، فليس يجوز أن يكون إنزال الملك بالقرآن - إذا كان قد تقدم حدوثه - هو العلم المعجز الواقع موقع التصديق. و لهذا الوجه لا يجوز أن يكون إظهار الرسول صلى الله عليه و آله له إلينا هو المعجز.

١. كذا في الأصل، و الظاهر أن الصحيح: «لا»؛ فإنه يريد الحديث عن الإعجاز بالفصاحة، لا بالصرف.

٢. كذا في الأصل، و الظاهر أن الصحيح: «هم» أي الفصحاء.

و لا فرق - بين أن يَكُونُ ناقلًا له و حاكياً، إذا فَرَضْنَا تَقَدَّمَ حَدُوثِهِ، و بَيْنَ أن يَكُونُ هو المُبْتَدِئُ بإحداثه - في أن الأمرين إذا عَادَا^١ فيه إلى فعله، لم يَصِحَّ أن يَكُونُ هو المُعْجِزَ على الحقيقة.

و لا يَجُوزُ أن يَكُونُ القَرَأَنُ نَفْسُهُ هو العَلَمُ الدَّالُّ على النُّبُوَّةِ، إذا كَانَ مُتَقَدِّمَ الحُدُوثِ؛ لأنَّه إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَيْهَا إِذَا وَقَعَ مَوْقِعَ التَّصْدِيقِ، و التَّصْدِيقُ لا يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ تَقَدُّمِ الدَّعْوَى الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا. و لهذا يَجْعَلُونَ وُقُوعَ الدَّعْوَى و طَلَبَ التَّصْدِيقِ و حُصُولَ الإِجَابَةِ على الوجهِ المطلوبِ، يَجْرِي مَجْرَى المُوَاضَعَةِ في الحالِ. و يَقُومُ مَجْمُوعُ هَذِهِ الْأُمُورِ - في بَابِ الدَّلَالَةِ - مَقَامَ تَقَدُّمِ المُوَاضَعَةِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ مع ذلك أن يَكُونُ الْأَمْرُ الْوَاقِعُ مَوْضِعَ التَّصْدِيقِ مُتَقَدِّمًا لِلدَّعْوَى؟! و هو إِنَّمَا يَكُونُ تَصْدِيقًا، إِذَا وَقَعَ عَقِيبَ الدَّعْوَى، و إِجَابَةً لِلطَّلَبِ.

أَوْ لَسْتُمْ أَيْضًا تُفَصِّلُونَ بَيْنَ مَا يَقَعُ مِنْ انْتِقَاضِ الْعَادَاتِ بَعْدَ زَوَالِ التَّكْلِيفِ، و بَيْنَ مَا يَقَعُ فِي حَالِ التَّكْلِيفِ، فِي بَابِ الدَّلَالَةِ عَلَى النُّبُوَّةِ؟ بَأَن تَقُولُوا: إِنَّ الْوَاقِعَ فِي دَارِ التَّكْلِيفِ، إِنَّمَا دَلَّ لَوْ قُوعَهُ مُطَابِقًا لِدَّعْوَى مُدَّعٍ لِلرَّسَالَةِ، و لَيْسَ ذَلِكَ فِيمَا يَقَعُ عِنْدَ قِيَامِ السَّاعَةِ، و انْقِطَاعِ التَّكْلِيفِ؛ فَلَيْسَ يَصِحُّ عَلَى حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ أَنْ يَتَقَدَّمَ حُدُوثُ الْقُرْآنِ، و يَكُونُ هو بَعِينَهُ الْقَائِمَ مَقَامَ التَّصْدِيقِ.

و هَكَذَا الْقَوْلُ فِي تَقَدُّمِ الْإِقْدَارِ عَلَى نَقْلِ الْجِبَالِ و سَائِرِ الْأَفْعَالِ الْخَارِقَةِ لِلْعَادَاتِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ ذَلِكَ دَعْوَى النُّبُوَّةِ، و يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِهَا تَعَلُّقَ التَّصْدِيقِ، و لَا الْفِعْلُ الْوَاقِعُ بِتِلْكَ الْقَدْرِ يَصِحُّ أَنْ يَكُونُ بِهِذِهِ الصِّفَةِ؛ لِجَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ.

و الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ الْقُرْآنَ إِذَا عَلِمْنَا ١٣٦/ حُدُوثَهُ فِي السَّمَاءِ قَبْلَ نُبُوَّةِ

الرَّسُولَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَأَنَّ الْمَلَكَ كَانَ يُنْزِلُهُ عَلَيْهِ، فَالْمُعْجِزُ فِي الْحَقِيقَةِ -
الوَاقِعُ مَوْقِعَ التَّصْدِيقِ - هُوَ أَمْرُ اللهِ تَعَالَى لِلْمَلَكِ بِإِنزَالِهِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجْرِ بِهِ،
وَهُوَ مِنْ فَعْلِهِ تَعَالَى.

وَلَيْسَ يَجُوزُ [أَنْ يَكُونَ] ^١ الْمُعْجِزُ فِي هَذَا الْوَجْهِ الْقِرْآنَ نَفْسَهُ، وَلَا إِنْزَالَ
الْمَلَكِ بِهِ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي السُّؤَالِ.

وَلَوْ كَانَ الْقِرْآنُ مِمَّا تَقَدَّمَ حُدُوثُهُ، وَكَانَ اللهُ تَعَالَى هُوَ الْمَخَاطَبُ بِهِ الرَّسُولَ
عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَامُ، وَالمُتَوَلَّى لِإِنزَالِهِ عَلَيْهِ، كَانَ إِنْزَالُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ هُوَ الْمُعْجِزُ،
وَفَارَقَتْ حَالُهُ حَالَ إِنْزَالِ الْمَلَكِ بِهِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْقِرْآنُ مِنْ فِعْلِ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ بِأَنْ مَكَّنَهُ اللهُ تَعَالَى
مِنْ عُلُومٍ لَمْ تَجْرِ بِهَا الْعَادَةُ، كَانَ الْمُعْجِزُ اخْتِصَاصَهُ بِتِلْكَ الْعُلُومِ الَّتِي لَمْ تَجْرِ بِهَا الْعَادَةُ.
فَلَيْسَ يَصِحُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، أَنْ يَكُونَ حُدُوثُ الْقِرْآنِ هُوَ الْمُعْجِزُ وَالدَّالُّ عَلَى
التَّصْدِيقِ، إِلَّا بِأَنْ نَعْلَمَهُ حَادِثًا مِنْ اللهِ تَعَالَى فِي حَالِ ادِّعَاءِ النُّبُوَّةِ؛ فَكَانَ الْمُعْجِزُ -
عَلَى مَا يَحْصُلُ مِنْ كَلَامِنَا - هُوَ مَا يَفْعَلُهُ اللهُ عَقِيبَ الدَّعْوَى، عَلَى وَجْهِ لَمْ تَجْرِ بِهِ
الْعَادَةُ؛ لِيَصِحَّ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهَا التَّصْدِيقُ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: مِنْ أَيْنَ تَعْلَمُونَ إِذَا كَانَ الْمَلَكُ لَا يُنْزِلُ الْقِرْآنَ إِلَّا بِأَمْرِ اللهِ
تَعَالَى، أَنْ أَمْرَهُ بِإِنزَالِهِ إِنَّمَا كَانَ حَادِثًا عِنْدَ ادِّعَاءِ الرُّسَالَةِ؟ وَلَعَلَّهُ أَمْرُهُ مُتَقَدِّمًا بِذَلِكَ،
وَإِنْ فَعَلَهُ الْمَلَكُ بَعْدَ الدَّعْوَى.

فإِنَّ تَقَدَّمَ الْأَمْرُ فِيمَا هَذِهِ سَبِيلُهُ لَا يَمْتَنِعُ، وَذَلِكَ أَنَّ أَمْرَهُ تَعَالَى لِلْمَلَكِ بِإِنزَالِهِ
الْقِرْآنَ، إِذَا كَانَ الْقَصْدُ بِهِ تَصْدِيقَ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، دُونَ غَيْرِهِ مِنْ
الْوُجُوهِ الَّتِي يَجُوزُ أَنْ يُفْعَلَ مِنْ أَجْلِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْصَّصَ بِأَمْرٍ لَمْ تَجْرِ بِهِ

العادة إلا على سبيل التصديق له، وعلّمنا أن تصديقه لا يصح إلا بعد أن تتقدّم^١ منه الدعوى؛ لينفع التصديق مطابقاً لها، وليكون متعلقاً بها، فقد وجب القطع على أن أمره تعالى للملك بإنزاله لا بد أن يكون متجدداً عند تجدد الدعوى، وواقعاً عقيبها؛ ليتم الغرض المقصود.

٢٣٤

و هذا بعينه جوابنا لمن قال: ألا أجزئتم أن يتقدّم تمكين الله للرسول صلى الله عليه وآله من فعل القرآن بفعل العلوم فيه زمان النبوة؟! وما المانع أيضاً من أن يتقدّم^٢ الإقدار على ثقل الجبال و قلب المدين و ما أشبههما؛ وإن وقع الفعل من المدعي النبوة في الحال، و يكون القصد بذلك - وإن تقدّم - إلى التصديق؟ لأننا إذا كنّا قد بيّنا أن ما هو مقصود به من التصديق، لا يتم ولا يصح إلا بعد أن تتقدّم الدعوى، و أن تقدّمها^٣ بغير التصديق لا يجوز، فقد صح ما قلناه، و بطل جميع ما ذكره صاحب الكتاب في الفصل.

[المقطع التاسع: حكم إظهار المعجزة على الكذاب و تمكينه منها]

قال صاحب الكتاب:

فإن قال: إذا جَوَّز في القرآن أن يكون منقولاً إليه على هذا الوجه عند استدلاله، فيجب أن يُجَوَّز^٤ أيضاً أن يكون ظَهَرَ على بعض الناس، أو بعض من يعصي و يستفسد، ثم نقله هو إلى نفسه، أو نقله غيره

١. في الأصل: «يتقدّم».

٢. في الأصل: «تتقدّم»، و هو سهو.

٣. في الأصل: «أن يتقدّم الدعوى و أن تقدّمه»، و الأنسب ما أثبتناه.

٤. أي الناظر في معجزة القرآن.

٥. في الأصل: «أن يكون»، و ما أثبتناه مطابق لما في المصدر.

إليه^١، فلا يَصِحُّ أن يَسْتَدِلَّ به على التَّبَوَّة؛ لأنكم قد ذَكَّرْتُمْ [أنه]^٢ إِنَّمَا يَدُلُّ على التَّبَوَّة، إذا كان حادثاً مِنْ قِبَلِهِ تعالى^٣، أو مِنْ قِبَلِ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ بَأَن^٤ يَصْدُرَ عَنْ عُلُومٍ خَارِقَةٍ لِلْعَادَةِ، يُحَدِّثُهَا [الله تعالى]^٥ فِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٦، أو بَأَن يَكُونَ واقِعاً مِنْ مَلَائِكَةٍ قَدْ عَلِمَ مِنْ عَادَتِهِمْ أَنَّهُمْ لَا يَفْعَلُونَ ما هُوَ اسْتِفْسَادٌ. فإذا كَانَ كُلُّ^٨ ذَلِكَ مُتَتَفِياً^٩ فيما ذَكَّرْنَاهُ، فَيَجِبُ إِذَا جَوَزَهُ، أَنْ لَا يَصِحَّ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى التَّبَوَّة.

ثُمَّ قَالَ:

٢٣٥

قِيلَ لَهُ: لَا يَخْلُو مَنْ يَسْأَلُ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُسَلِّماً لَنَا أَنَّهُ مُعْجِزٌ نَاقِضٌ لِلْعَادَةِ، وَإِنْ^{١٠} سَلَّمَ ذَلِكَ، فَلَا وَجْهَ لِلطَّعْنِ^{١١}.
ثُمَّ قَالَ:

فَإِنْ قَالَ: إِنِّي أَسَلَّمُ أَنَّهُ مُعْجِزٌ لِنَبِيِّي مَا، وَلَسْتُ أَسَلَّمُ أَنَّهُ مِمَّا يَصِحُّ

١. في المصدر: - «إليه».

٢. ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

٣. في المصدر: - «تعالى».

٤. في المصدر: - «صلى الله عليه وآله».

٥. في الأصل: «أن»، ومقتضى السياق ما أثبتناه وفقاً لما في المصدر، وقوله: «أو بَأَن يَكُونَ» قرينة عليه.

٦. ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

٧. في المصدر: «صلى الله عليه».

٨. في المصدر: - «كُلُّ».

٩. في المصدر: «مُتَتَفِياً».

١٠. في المصدر: «فإن».

١١. في المصدر: «لهذا الطعن».

أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى نُبُوءَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^١، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ لَا يَثْبُتَ لَكُمْ ذَلِكَ - مَعَ ثُبُوتِ كَوْنِهِ مُعْجِزاً، أَوْ مَعَ بَطْلَانِ كَوْنِهِ مُعْجِزاً - فِي أَنْ غَرَضُكُمْ لَا يَتِمُّ!

قِيلَ لَهُ: إِذَا صَحَّ أَنَّهُ مُعْجِزٌ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ظَاهِراً عَلَى رَسُولٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُظْهِرُهُ عَلَى كَذَابٍ، فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُمَكِّنَ مِنْهُ مَنْ يَكْذِبُ فِي ادِّعَاءِ النُّبُوءَةِ؛ لِأَنَّ الاسْتِفْسَادَ فِي الْوَجْهَيْنِ قَائِمٌ؛ لِأَنَّ مَا لِأَجْلِهِ لَا يُظْهِرُهُ عَلَى كَذَابٍ، هُوَ أَنَّهُ لَا يَتَمَيَّزُ مِنَ الرَّسُولِ الصَّادِقِ فِي ظُهُورِ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى يُمَيِّزُ /١٣٨/ بَيْنَهُمَا^٢.

فَكَذَلِكَ إِذَا امْكُنَ^٣ مِنْهُ الْمُتَنَبِّيُّ، فَقَدْ حَصَلَ مِثْلُ^٤ هَذِهِ الصِّفَةِ، فَيَجِبُ أَنْ يَقَعَ مِنْ جِهَتِهِ تَعَالَى الْمَنْعُ مِنْهُ^٥؛ لِأَنَّ الدَّلَالَهَ قَدْ دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى كَمَا^٦ لَا يَفْعَلُ الاسْتِفْسَادَ، فَكَذَلِكَ يَمْنَعُ مِنْهُ فِي التَّكْلِيفِ، وَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ كَالْآخَرِ فِي هَذَا الْبَابِ^٧.

ثُمَّ سَأَلَ نَفْسَهُ عَنِ الشُّبْهِ الَّتِي يَدْخُلُهَا الْمُكَلَّفُ عَلَى نَفْسِهِ وَ عَلَى غَيْرِهِ فِي الْأَدْلَةِ،

١. في المصدر: - «وآله».

٢. في المصدر: «و لا بد من أن يميز تعالى بينهما».

٣. في المصدر: «مكن».

٤. في المصدر: «وقد».

٥. في المصدر: - «مثل».

٦. في المصدر: - «منه».

٧. في المصدر: - «كما».

٨. المغني، ج ١٦، ص ١٧٩ - ١٨٠.

و أنه إذا لم يَجِبْ على الله تعالى المَنعُ منها، وإن لم يَجْزْ أن يَفْعَلَهَا، فالأ جاز مثله في بابِ المُعْجِزِ؟^١

و أجابَ عن ذلك: بأنَّه تعالى قد مَكَّنَّ مِنْ إِزَالَةِ الشُّبْهَةِ^٢، بما نَصَبَ مِنَ الأدلَّةِ، ولو مَكَّنَّ في المُعْجِزِ مِمَّا سُئِلَ عنه، لم يَكُنْ لِلْمُكَلِّفِ طريقٌ إلى تمييزِ المُعْجِزِ ممَّا ليس بمُعْجِزٍ، و الحُجَّةِ مِنَ الشُّبْهَةِ.

الكَلَامُ عليه؛ يُقَالُ له

نحنُ نُسَلِّمُ لك أنَّ القرآنَ نَفْسُهُ يَصِحُّ كونه مُعْجِزاً و دالاً على صدقِ مَنْ ظَهَرَ عليه، لكن إنَّما نَعْلَمُ ذلك فيه متى عَلِمْنَا أنَّ الله تعالى هو الَّذي خَصَّ به مُدَّعِي النبوة. و سَنُيَبِّينُ فيما يَأْتِي ما يَصِحُّ أن يَكُونَ الطَّرِيقُ إلى العلمِ بما ذَكَرْنَاهُ.

[١. بيان الفرق بين إظهار المعجزة على الكذاب وبين تمكينه منها]

فأمَّا التَّسْوِيةُ بَيْنَ إظهارِ المُعْجِزِ على الكَذَّابِ^٣، مِنْ حَيْثُ كان دَلالةُ التَّصْديقِ و قائماً مقامه؛ فإذا لم يَجْزْ أن يُصَدِّقَ الكَذَّابَ قولاً؛ لأنَّ تصديقَه قبيحٌ، لم يَجْزْ أن يَفْعَلَ ما يَجْري مَجْراه، و يَقُومُ مقامه، و ليس في تَمْكِينِ الكَذَّابِ مِنْهُ دَلالةٌ على تَصْديقِهِ. على أنَّ هذا القولَ يَقْتَضِي أن يَكُونَ التَّمْكِينُ مِنَ الشَّيْءِ يَجْري مَجْرى فِعْلِهِ،

١. قال القاضي عبد الجبار في المغني، ج ١٦، ص ١٨٠: «وإن قال: أليس لم يمنع تعالى المكلف من أن يُدخل الشبه على نفسه وعلى غيره في باب الأدلة، وإن كان تعالى لا يجوز أن يفعلها؟ فهل جاز القول بأنه تعالى لا يظهر ذلك على المتنبي منه بأن يقتل الرسول الذي ظهر عليه، ويدعيه معجزة لنفسه، أو يلقيه إلى من يدعيه معجراً لنفسه؟».

٢. في المصدر: «الشبه».

٣. كذا في الأصل، و الظاهر أنَّ في العبارة سقطاً. و يمكن إصلاح العبارة بما يلي: «... و بين تمكينه منه فباطلة؛ من حيث كان إظهار المعجزة دلالة التصديق...».

و يَجِبُ عَلَى مَنْ اعْتَمَدَهُ أَنْ يَمْنَعَ مِنْ تَمْكِينِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ فِعْلِ الْقَبِيحِ، وَ سَائِرِ ضُرُوبِ الشُّبُهَاتِ. كَمَا يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ. وَإِلَّا، فَإِنْ جَازَ أَنْ يُمَكِّنَ مِنَ الْقَبِيحِ وَ الشُّبُهَاتِ، وَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَفْعَلَهُمَا، جَازَ أَيْضاً أَنْ يُمَكِّنَ الْكَذَّابَ مِنْ تَنَاوُلِ الْمُعْجَزِ وَ ادِّعَاءِ النَّبُوءَةِ بِهِ.

وَ إِنْ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُظْهِرَهُ عَلَى كَذَّابٍ، هُوَ أَنَّهُ لَا يَتَمَيَّزُ مِنَ الرَّسُولِ الصَّادِقِ خَطأً؛^١ لِأَنَّ الْعِلَّةَ لَوْ كَانَتْ مَا ذَكَرْنَاهُ، لَكَانَ لِمَنْ خَالَفَ فِي أَصْلِ النَّبَوَاتِ أَنْ يَقُولَ: وَ أَيْ شَيْءٍ فِي ارْتِفَاعِ تَمْيِيزِ الصَّادِقِ مِنَ الْكَذَّابِ مِنْ طَرِيقِ الدَّلَالَةِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لِذَلِكَ وَجْهٌ / ١٣٩ / فِي الْعُقُولِ، وَ لَا عَلَيْهِ دَلَالَةٌ؟! فَذَلُّوا أَوَّلًا عَلَى أَنَّ الْمُعْجَزَ دَالٌّ عَلَى الصِّدْقِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ؛ لِيَصِحَّ أَنْ يَمْنَعُوا مِنْ ظُهُورِهِ غَيْرَ دَالٍّ عَلَيْهِ، وَ يَقُولُوا: إِنَّهُ يَقْتَضِي التَّبَاسُ الصَّادِقِ بِالْكَاذِبِ.

وَ الرَّجُوعُ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْمَنْعِ مِنْ ظُهُورِ الْمُعْجَزِ عَلَى الْكَذَّابِ هُوَ الصَّحِيحُ. عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ لَوْ كَانَ صَحِيحاً نَصّاً وَ وَاقِعاً فِي الْمَنْعِ مِنْ إظهارِ الْمُعْجَزِ عَلَى مَنْ لَيْسَ بِصَادِقٍ مَوْقِعَهُ، لَمْ يَكُنْ مَا بَنَاهُ عَلَيْهِ صَحِيحاً؛ لِأَنَّهُ ظَنٌّ أَنَّ الْمُعْجَزَ إِذَا مَكَرَنَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ الْمُتَنَبِّيَّ، فَقَدْ ارْتَفَعَ طَرِيقُ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الصَّادِقِ وَ الْكَاذِبِ، كَمَا يَكُونُ مُرْتَفِعاً لَوْ أَظْهَرَهُ عَلَى يَدِهِ.

[و] لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا ظَنَّهُ؛ لِأَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى تَمْيِيزِ الصَّادِقِ مِنَ الْكَاذِبِ بَاقٍ مَعَ تَجْوِيزِ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَ هُوَ بَأَن يُظْهِرَ عَلَى يَدِ الْمُدَّعِي مَا يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الَّذِي خَصَّهُ بِهِ، وَ أَيَّدَهُ بِإظهارِهِ عَلَيْهِ.

وَ لَيْسَ هَذَا اسْتِفْسَاداً^٢ كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَدْ مَكَّنَّا مِنْ أَنْ لَا نَنْفَسِدَ بِمَا يَجْرِي

١. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الْعِبَارَةُ فِيهَا خَلَلٌ، وَ الْأَنْسَبُ أَنْ يَقَالَ: «وَ أَمَّا مَا قَالَهُ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُظْهِرَهُ عَلَى كَذَّابٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَمَيَّزُ مِنَ الرَّسُولِ الصَّادِقِ فَخَطَأً».

٢. فِي الْأَصْلِ: «اسْتِفْسَادٌ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتَاهُ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ «لَيْسَ».

هذا المجري، و دَلَّنَا على أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ مِنَّا تَصْدِيقُ مَنْ لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمُصَدِّقُ لَهُ.

وَأَيُّ اسْتِفْسَادٍ يَرْجِعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ هَذَا؟ وَإِنَّمَا الْمُسْتَفْسِدُ لَنَا مَنْ أَظْهَرَ مَا لَمْ يَخُصَّهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، وَادَّعَى مِنَ الْاِخْتِصَاصِ مَا لَيْسَ بِصَادِقٍ فِيهِ.

فَأَمَّا الْمَنْعُ مِنَ الْاسْتِفْسَادِ، فَلَا يَجِبُ بِأَكْثَرِ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَهْيِ، اللَّذَيْنِ لَا يُنَافِيَانِ التَّكْلِيفَ، فَمَنْ ادَّعَى فِيهَا زَائِدًا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَأَوْجَبَهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَقَدْ أَوْجَبَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا لَا وَجْهَ لَوْجُوبِهِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يُمَكَّنَ مِنَ الْاسْتِفْسَادِ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْهُ الْمَنْعُ الَّذِي يَرْتَفِعُ مَعَهُ، وَبَيْنَ أَنْ يَفْعَلَهُ هُوَ، الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يُمَكَّنَ مِنَ الْقَبِيحِ وَلَا يَمْنَعُ^١ مِنْهُ، وَبَيْنَ أَنْ يَتَوَلَّى فِعْلَهُ^٢.

[٢. بيان عدم منع الله تعالى أهل الضلال من نشر ضلالهم]

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: خَبِّرْنَا أَلَيْسَ قَدْ ضَلَّ بِمَا ظَهَرَ مِنْ مَانِي^٣، وَزَرَادُشْتِ^٤، وَالْحَلَّاجِ^٥،

١. فِي الْأَصْلِ: «وَلَا مَنَعَ»، وَمَقْتَضَى السِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَقَوْلُهُ: «وَلَا يَمْنَعُ مِنْهُ الْمَنْعُ الَّذِي يَرْتَفِعُ مَعَهُ» قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.

٢. أورد الشريف المرتضى هذه الشبهة في الذخيرة، ص ٣٨٦.

٣. صاحب دين ظهر في القرن الثالث الميلادي ببلاد فارس، كان أول أمره مجوسياً، ثم كفر به وبدأ ينشر فضائح علماء المجوس وأخبارهم. ثم ادعى النبوة سنة ٢٤٢ ميلادية، وكان له كتاب يُعرف باسم أرجنج (ارژنگ). انتشرت المانوية في بلاد فارس وأنحاء من آسيا وأوروبا. حُكِمَ على ماني في بلاده بالموت فأعدم، ثم حاربت الزرادشتية والنصرانية أتباعه في كل مكان حتى لم يبق للمانوية اسم يذكر بعد قرن من الزمان، لكن بقيت بعض مبادئها حية في بعض النحل والفرق المذهبية.

٤. نبي المجوس ومؤسس الديانة الزرادشتية حوالي القرن ٧ أو ٦ قبل الميلاد.

٥. هو الحسين بن منصور، وقد حكيت حوله أقوال وأراء متناقضة، فعده بعضهم من كبار العباد والزهاد، وذهب آخرون إلى أنه من رؤوس الكفر والزندقة والإلحاد. ولد بفارس وتجوّل في

وَمَنْ أَشَبَّهَهُمْ مِنْ ذَوِي الْمَخَارِقِ وَالتَّوَامِيسِ^١ خَلَقَ كَثِيرًا، وَاعْتَقَدُوا نَبُوتَهُمْ وَصِدْقَهُمْ^٢؟

وكذلك القول في إيليس، و مَنْ هَلَكَ بِغَوَايَتِهِ، وَ ضَلَّ بِوَسَاوِسِهِ؟! فلا بدَّ مِنْ: نَعَمْ. فيقال له: أَوْ لَيْسَ الْقَدِيمُ تَعَالَى قَادِرًا عَلَى مَنَعِ جَمِيعِ هَؤُلَاءِ مِنْ تِلْكَ الْأَفْعَالِ الْمُضِلَّةِ /١٤٠/ وَ الْحِيلُولَةِ بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَهَا؟! فلا بُدَّ مِنَ الاعْتِرَافِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ لَا يُعْجِزُهُ شَيْءٌ.

فيقال له: فَأَلَا مَنَعَهُمْ؟! وَ هَلْ يَلْزَمُ إِذَا لَمْ يَمْنَعَهُمْ جَوَازُ أَنْ يَفْعَلَ مِثْلَ تِلْكَ الْأَفْعَالِ الْقَبِيحَةِ؟

ثُمَّ هَلْ يَكُونُ مُسْتَفْسِدًا لِلْمُكَلَّفِينَ بِتَمَكِينِهِمْ مِنْهَا؟
فَإِنْ قَالَ: إِنَّمَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ تَعَالَى أَنْ يَمْنَعَهُمْ، وَ لَا كَانَ مُسْتَفْسِدًا لَهُمْ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ قَدْ مَكَّنَّهُمْ مِنْ أَنْ لَا يَفْسُدُوا بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَ لَا يَغْتَرَّوْا بِهِ بِمَا نَصَبَهُ مِنَ الْأَدِلَّةِ، وَ أَظْهَرَ مِنَ الْحَجَجِ؛ فَالضَّالُّ مِنْهُمْ إِنَّمَا ذَهَبَ مِنْ قِتْلِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَنْعَمَ النَّظَرُ فِي تِلْكَ الْأَفْعَالِ، لَعَلِمَ أَنَّهَا مَخَارِقٌ وَ أَبَاطِيلُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَتَوَلَّهَا وَ لَا أَرَادَ فِعْلَهَا، وَ إِنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ مِنَ الْمُكَلَّفِ أَنْ يُصَدِّقَ مَنْ عَلِمَ ظُهُورَ مَا لَهُ صِفَةُ الْمُعْجِزِ فِي التَّخْصِيصِ عَلَيْهِ.

» بلدان عديدة، وظهر أمره سنة ٢٩٩هـ، و تبعه جماعة من الناس، و أعدم ببغداد سنة ٣٠٩هـ، و أحرقت جثته. عدّه الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة من المذمومين و الكذّابين. راجع: الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ٢٦٠.

١. التواميس: جمع الناموس، و هو ما ينمّس به الرجل من الاحتيال. و الناموس أيضاً: المكر و الخداع. لسان العرب، ج ٦، ص ٢٤٣ (نمس).

٢. في الذخيرة، ص ٣٨٦-٣٨٧: «أليس قد ضلّ بزرادشت و ماني و الحلاج و من جرى مجراهم من المنخرقين و الملتسمين جماعة، و فسدت بهم أديانهم، فألا منعههم الله تعالى من هذا الاستفساد، إن كان المنع منه واجباً؟».

قيل له: فهذا جوابك بعينه عما ألزمتَه، فتأمله؛ لأن الله تعالى قد مكَّن المُكَلَّفَ بالأدلة الواضحة من أن يُفَرِّقَ بين مَنْ ظَهَرَ على يده ما لا يَعْلَمُ أَنَّ الله تعالى هو الَّذِي خَصَّهُ به، وَبَيَّنَّ مَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِ، وَأَوْجَبَ عَلَيْهِ تَكْذِيبَ الْأَوَّلِ وَتَصْدِيقَ الثَّانِي، فَمَتَى لَمْ يَنْصَحْ نَفْسَهُ، وَفَضَّرَ فِي النَّظَرِ، وَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ، كَانَ اللَّوْمُ عَلَيْهِ، وَاللهُ تعالى بَرِيءٌ مِنْ عُهْدَتِهِ.

٢٤٠

[٣. تحقيق في باب الاستفساد والتمكين]

فإن قال: أرى كلامك هذا مخالفاً للأصول التي قرَّرها الشيوخُ في باب الاستفساد؛ لأنهم أوجبوا منع القديم تعالى من الاستفساد^١، كما أوجبوا أن لا يفعلَه، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَلَمْ يَجْرِ عِنْدَهُمْ مَجْرَى غَيْرِهِ مِنْ ضُرُوبِ الْقَبَائِحِ، بَلْ أَجَازُوا فِيمَا لَمْ يَكُنْ اسْتِفْسَاداً مِنَ الْقَبِيحِ أَنْ لَا يَمْنَعَ تَعَالَى مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَفْعَلَهُ، فَكَيْفَ الْحَقُّمُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ بِالْآخِرِ؟

قيل له: ليس الاستفسادُ أَوْلاً هُوَ مَا وَقَعَ عِنْدَهُ الْقَبِيحُ وَالْفَسَادُ، لَكِنَّهُ مَا وَقَعَ عِنْدَهُ الْفَسَادُ مِنَ الْمُكَلَّفِ، وَلَوْلَا لَاخْتَارَ الصَّلَاحَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ تَمَكِّناً مِنَ الْأَمْرَيْنِ، بَلْ يَكُونُ الْمُكَلَّفُ مُتَمَكِّناً مِنَ الصَّلَاحِ وَالْفَسَادِ مَعَ عَدَمِهِ^٢، كَمَا هُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنْهُمَا مَعَ وجودِهِ. وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ بَيْنَنَا فِيهِ.

وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ أَبَا هَاشِمٍ^٣ يُجِيزُ أَنْ يَقْوَى /١٤١/ اللهُ تَعَالَى شَهْوَةَ الْمُكَلَّفِ،

١. في الأصل: + «كما أوجبوا منع القديم تعالى من الاستفساد»، ولا يخفى أنه تكرار.

٢. أي مع عدم الاستفساد.

٣. أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي. ولد سنة ٢٧٧ هـ بجبّا من أعمال خوزستان، وعاش بالبصرة و بغداد، وتوفي بها سنة ٣٢١ هـ. يعدّ الجبائي من أعظم أعلام معتزلة

فَبَصِيرَ فَعْلٍ الْوَاجِبِ وَالْامْتِنَاعُ مِنَ الْقَبِيحِ عَلَيْهِ شَاقًّا، وَ يَسْتَحِقُّ مِنَ الثَّوَابِ عَلَيْهِمَا أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي مَعْلُومِهِ تَعَالَى أَنْ الْمُكَلَّفُ^١ عِنْدَ زِيَادَةِ الشَّهْوَةِ وَقُوَّتِهَا يَفْعَلُ [الْمَعْصِيَةَ]^٢ وَلَا يَخْتَارُ الطَّاعَةَ. وَ أَنَّهُ لَوْ ضَعُفَ شَهْوَتُهُ وَلَمْ يَزِدْ فِيهَا، لَا يَقَعُ فِي^٣ الْمَعْصِيَةِ، وَ يَجْعَلُ هَذَا مِنْ بَابِ التَّمَكِينِ، لَا بَابِ الْاسْتِفْسَادِ.

٢٤١

و يَقُولُ فِي غَوَايَةِ إِبْلِيسَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَ يُجِيزُ أَنْ يَنْفَسِدَ عِنْدَهَا مَنْ لَوْلَاهَا لَمْ يَفْسُدْ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الْحَالُ عَلَى مَا قَدَّرْنَاهُ فِي زِيَادَةِ الشَّهْوَةِ، وَ كَثَرَةِ مَا يَسْتَحِقُّهُ عَلَى الْامْتِنَاعِ مِنَ الثَّوَابِ؛ وَإِنْ كَانَ أَبُو عَلِيٍّ^٤ يُخَالِفُ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَ يُلْحِقُ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ بِيَابِ الْاسْتِفْسَادِ^٥.

و عَلَى مَذْهَبِهِمَا جَمِيعًا، يَصِحُّ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ كَلَامِنَا، أَمَّا عَلَى مَذْهَبِ أَبِي هَاشِمٍ الَّذِي حَكَمْنَاهُ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ فِي تَمَكِينِ الْمُكَلَّفِ الْمُتَنَبِّئِ، مِنْ

﴿ البصرة و أنمتها و منظرها، و له مدرسة كلامية تتبعها جماعة كبيرة من المعتزلة، أطلق على أتباع

مدرسته اسم «البهسمية». له تصانيف عديدة. الأعلام للزركلي، ج ٤، ص ٧.

١. في الأصل: «الكذب»، و هو سهو، و سياق العبارة يشهد بصحة ما أثبتناه.

٢. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، و قوله: «و لا يختار الطاعة» قرينة عليه.

٣. في الأصل: «من»، و ما أثبتناه هو مقتضى السياق.

٤. محمد بن عبد الوهاب الجُبَّائِي - والد أبي هاشم - ولد سنة ٢٣٥ هـ بخوزستان و درس على أبي يعقوب الشَّحَام - الذي كان من أعيان المعتزلة بالبصرة - و خلفه في الدرس و رئاسته لمدرسة الاعتزال البصري إلى حين وفاته. له تصانيف كثيرة. تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٥٦، الرقم ٥٧٣٥؛ الأنساب للسمعاني، ج ٣، ص ١٨٦، الرقم ٨١٧؛ وفيات الأعيان، ج ٤، ص ٢٦٨، الرقم ٦٠٧؛ طبقات المعتزلة، ص ٨٠.

٥. للتعرف على مذهب أبي علي و أبي هاشم راجع: المغني، ج ١١، ص ٢٢٨ - ٢٢٩؛ و ج ١٣،

ص ٢٩؛ و ص ١٨٣ - ١٨٥؛ و ص ٢٠٩؛ و ج ١٦، ص ٣٩٢.

تَنَازُلِ الْقُرْآنِ، وَادْعَاءِ النَّبَوَةِ، زِيَادَةً مَشَقَّةً عَلَى الْمُكَلَّفِينَ فِي النَّظَرِ، وَ تَمْيِيزِ الصَّادِقِ مِنَ الْكَاذِبِ، يَسْتَحِقُّونَ لِأَجْلِهَا مِنَ الثَّوَابِ أَكْثَرَ مِمَّا كَانُوا يَسْتَحِقُّونَهُ مَعَ فَقْدِهَا، فَلَا يَجِبُ أَنْ يَمْنَعَ تَعَالَى مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنْ بَابِ الْإِسْتِفْسَادِ عِنْدَهُ، دَاخِلٌ فِي بَابِ التَّمَكِينِ وَالتَّعْرِيزِ لِزِيَادَةِ الثَّوَابِ.

وَيُلْحَقُ هَذَا الْوَجْهُ - عَلَى مَذْهَبِهِ - بِتَقْوِيَةِ الشَّهْوَةِ، بِتَمَكِينِ إِبْلِيسَ مِنَ الْغَوَايَةِ وَالْإِضْلَالِ، وَتَمَكِينِ مَنْ ذَكَرْنَاهُ أَيْضاً مِنْ مَانِي وَزَرَادُشْتِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ مَخَارِقِهِمُ الْمُضِلَّةِ وَنَوَامِيسِهِمُ الْمُفْسِدَةِ.

وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ أَبِي عَلِيٍّ، فَهُوَ أَيْضاً صَحِيحٌ مُسْتَمِرٌّ؛ لِأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ يَقُولُ: إِنَّمَا مَكَّنَ اللَّهُ تَعَالَى إِبْلِيسَ مِنَ الْغَوَايَةِ وَالدُّعَاءِ إِلَى الْفَسَادِ، وَلَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ ذَلِكَ، مِنْ حَيْثُ عَلِمَ تَعَالَى أَنَّ كُلَّ مَنْ انْقَسَدَ بِدُعَائِهِ وَإِضْلَالِهِ، قَدْ كَانَ يَنْفَسِدُ لَوْلَاهُمَا. وَ يَقُولُ: لَوْلَا هَذَا لَمَنْعَهُ مِنْ أَفْعَالِهِ، وَلَمْ يُمَكِّنْهُ مِنْهَا.

٢٤٢

وَعَلَى هَذَا، غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَعْلَمَ تَعَالَى أَنَّ جَمِيعَ مَنْ يَضِلُّ وَيَفْسُدُ عِنْدَ تَمَكِينِ الْمُتَنَبِّيِّ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، قَدْ كَانَ لَوْلَا هَذَا التَّمَكِينُ يَضِلُّ أَيْضاً وَيَفْسُدُ، /١٤٢/ وَ أَنَّهُ لَيْسَ يَحْصُلُ مَعَ تَمَكِينِهِ مِنَ الْفَسَادِ وَالْإِضْلَالِ إِلَّا مَا كَانَ سَيَحْصُلُ لَوْلَاهُ.

فَيَصِيرُ جَوَابُ أَبِي عَلِيٍّ - عَنْ غَوَايَةِ إِبْلِيسَ، وَ عَنْ تَمَكِينِ مَنْ ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْكَذْبَةِ الْمُمَخْرِقِينَ مِنْ أَفْعَالِهِمْ - هُوَ جَوَابُهَا بَعِينُهُ لِمَنْ أَوْجَبَ أَنْ يَمْنَعَ الْقَدِيمُ تَعَالَى مَا^١ أَجْزَنَاهُ.

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ الَّتِي سَلَكْنَاهَا - فِي إِبْطَالِ قَوْلِ مَنْ أَوْجَبَ عَلَى الْقَدِيمِ تَعَالَى الْمَنْعَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ؛ لِمَا ظَنَنَّا مِنَ الْإِسْتِفْسَادِ - تُبْطِلُ أَيْضاً قَوْلَ مَنْ أَوْجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى

١. فِي الْأَصْلِ: «بِمَا»، وَمَقْتَضَى السِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

مَنَعَ الملائكةُ أو الجنُّ مِن فِعْلِ ما تَنَحَّرُ^١ به عَادُثُنَا، على سَبِيلِ التَّصَدِيقِ لِلكَذَّابِ، على ما مَضَى مِن كَلامِ صَاحِبِ الْكِتَابِ الْمُتَقَدِّمِ.

و تُبْطَلُ^٢ قَوْلَ مَنْ أَوْجَبَ مَعَهُ تَعَالَى مِن أَنْ يَنْقُلَ هَذَا الْكِتَابَ نَاقِلٌ إِلَى بَعْضِ الْبُلْدَانِ الْبَعِيدَةِ، الَّتِي لَمْ يَتَّصِلْ بِأَهْلِهَا دَعْوَةُ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَلَمْ يَسْمَعُوا بِأَخْبَارِهِ، فَيَدَّعِي بِه هُنَاكَ النُّبُوَّةَ، على ما اعْتَمَدَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ فِيمَا يَأْتِي مِنَ كَلَامِهِ؛ لِأَنَّ مَرَجِعَ كُلِّ ذَلِكَ إِلَى التَّعَلُّقِ بِالْإِسْتِفْسَادِ الَّذِي قَدْ كَشَفْنَا مَا فِيهِ وَأَوْضَحْنَاهُ.

[المقطع العاشر: الجواب عن شبهة

أَخَذَ النَّبِيَّ ﷺ الْقُرْآنَ مِنْ غَيْرِهِ]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

فَإِنْ قَالَ: وَمِنْ أَيْنَ أَنْ ذَلِكَ لَوْ وَقَعَ كَانَ لَا يَتَمَيَّزُ مِنَ الْحُجَّةِ؟ بَلْ مَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ حُجَّةً، إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَحْدُثْ إِلَّا عِنْدَ دَعْوَاهُ، فَمَتَى^٣ حَصَلَ لَهُ هَذَا الْعِلْمُ، زَالَ التَّجْوِيزُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَيَصِحُّ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهِ.

و لَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ الْحَالُ مَا ذَكَرْتُمْ؛ لِأَنَّهُ مَعَ تَجْوِيزِهِ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَخَذَ مِنْ غَيْرِهِ، لَا يَحْصُلُ^٤ لَهُ الْعِلْمُ، فَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَتَّكَمَلْ لَهُ شُرُوطُ^٥

١. في الأصل: «ينحرق»، والأنسب ما أثبتناه.

٢. في الأصل: «يبطل»، والمناسب ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الفاعل إلى لفظة: «هذه الطريقة».

٣. في الأصل: «فمن»، ومقتضى السياق ما أثبتناه وفقاً لما في المصدر.

٤. في الأصل: «يجعل» وما أثبتناه في المتن استفدناه من المصدر.

٥. في المصدر: «لم يتكامل شرط».

دَلَالَتِهِ، فَيَتَفَصَّلُ عِنْدَهُ مِنَ الْحُجَّةِ، كَانْفِصَالِ سَائِرِ الْأَدِلَّةِ مِنَ الشُّبْهِ.

ثم قال:

قِيلَ لَهُ: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ عِلْمَ الْمُكَلَّفِ بِأَنَّهُ حَدَّثَ عِنْدَ ادِّعَاءِ النُّبُوَّةِ، عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ^١، يَكْفِي فِي صِحَّةِ الْاسْتِدْلَالِ.

وَبَيَّنَّا أَنَّ الْعِلْمَ الَّذِي سَأَلَ عَنْهُ، لَوْ كَانَ شَرْطًا، لَكَانَ لَا يَتِمُّ الْاسْتِدْلَالُ بِأَحْيَاءِ الْمَوْتَى وَإِبْرَاءِ الْأَكْمَهِ وَالْأَبْرَصِ، إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ حَدُوثَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِالانتِقَالِ^٢.

فَإِذَا لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ، وَصَحَّ الْاسْتِدْلَالُ بِهَا لِمَنْ لَمْ يَخْطُرْ ذَلِكَ لَهُ^٣ بِالْبَالِ، فَقَدْ بَطَلَ كَوْنُ هَذَا الْعِلْمِ شَرْطًا.

عَلَى أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ لَوْ كَانَ /١٤٣/ شَرْطًا، لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ طَرِيقُهُ الْاضْطِرَارُ أَوْ الْاسْتِدْلَالُ:

فَإِنْ كَانَ^٤ الْاضْطِرَارُ فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ^٥ لَهُ طَرِيقَةٌ يُعْلَمُ عِنْدَهَا، وَ لَا طَرِيقٌ يُشَارُ إِلَيْهِ يُعْلَمُ عِنْدَهُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَظْهَرْ إِلَّا عَلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٦ عِنْدَ ادِّعَائِهِ النُّبُوَّةَ، وَأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ عَلَى أَحَدٍ مِنْ قَبْلُ.

وَكَذَلِكَ فَلَا يَصِحُّ فِيهِ الْاسْتِدْلَالُ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ إِلَّا

١. في المصدر: «على وجه انفصل مما جرت العادة بمثله» بدل: «على خلاف العادة».

٢. في المصدر: + «وأن يزِيل هذه الشبهة».

٣. في المصدر: «له ذلك».

٤. في المصدر: + «طريقه».

٥. هكذا في المصدر، وفي الأصل: «يكون».

٦. في المصدر: - «صلى الله عليه وآله».

عليه، كما يَدُلُّ الْفِعْلُ^١ على أَنَّهُ مِنْ قِبَلِ فاعِلِهِ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَصِحُّ فِيهِ
لَمَّا كَانَ فَعْلُهُ حَادِثًا مِنْ قِبَلِهِ، فَعَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَحْدُثْ إِلَّا مِنْهُ بِالذَّلِيلِ الَّذِي
نَذَرُوه فِي هَذَا الْبَابِ.

وَالْقُرْآنُ؛ فَلَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي يَكُونُ مُعْجَزًا، فَكَيْفَ يُمَكِّنُ
أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ عَلَى غَيْرِهِ، مَعَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ
حَدَثَ مِنْ قِبَلِ غَيْرِهِ؟

وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ حُصُولُ الْعِلْمِ مِنَ الْوَجْهَيْنِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُجْعَلَ
شَرْطًا، مَعَ أَنَّ كَوْنَهُ شَرْطًا يُبْطِلُ كَوْنَهُ مُعْجَزًا، وَقَدْ سَلَّمَ السَّائِلُ أَنَّهُ
مُعْجَزٌ فِي الْأَصْلِ^٢؟

الكلام عليه؛ يقال له

قَدْ بَيَّنَّا بُطْلَانَ مَا ظَنَنْتَهُ مِنَ التَّبَاسِ الْحُجَّةِ بِالشُّبْهَةِ، وَأَوْضَحْنَا كَيْفِيَّةَ التَّمْيِيزِ
بَيْنَهُمَا، مَعَ تَجْوِيزِ مَا أَلْزَمْنَاكَ أَنْ تُجَوِّزَهُ.

وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ أَيْضًا سَالِفًا فِي أَنَّ الَّذِي اخْتَرْتُهُ، وَاقْتَصَرْتُ عَلَيْهِ، مِنْ وَقْعِ
الْفِعْلِ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ، غَيْرُ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى النَّبَوَّةِ، وَاسْتَفْصِيانَا.

وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي دَلَالَةِ^٣ إِحْيَاءِ الْمَوْتَى وَإِبْرَاءِ الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ، وَمَيِّزْنَا الْوَجْهَ
الَّذِي تَكُونُ هَذِهِ الْأَفْعَالُ عَلَيْهِ دَالَّةً عَلَى النَّبَوَّةِ، مَعَ تَجْوِيزِ الْإِنْتِقَالِ عَلَى الْحَيَاةِ، مِنْ
الْوَجْهِ الَّذِي لَا يَدُلُّ مَعَهُ لِأَجْلِ هَذَا التَّجْوِيزِ^٤.

١. في المصدر: «الفعل».

٢. المغني، ج ١٦، ص ١٨١ - ١٨٢.

٣. في الأصل: «دلة»، وهو سهو.

٤. تقدّم في ص ٢٥٧.

[بيان دلالة القرآن على نبوة نبيينا ﷺ من غير طريق الصرفة]

و لم يَبَقْ إِلَّا أن تُبَيَّنَ الطَّرِيقَ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَظْهَرْ عَلَى غَيْرٍ مِنْ عِلْمِنَا^١ ظُهُورَهُ مِنْ جِهَتِهِ؛ لِأَنَّا قَدْ سَلَّمْنَا لَكَ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مُعْجِزاً عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَدَّعِيهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تُبَيَّنَ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعْلَمَ بِهِ اخْتِصَاصُهُ بِمَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا بَطَلَ تَقْدِيرُ كَوْنِهِ مُعْجِزاً عَلَى كُلِّ وَجْهِ.

و إن كُنَّا لَا نَحْتَاجُ فِي نُصْرَةِ /١٤٣/ مَذْهَبِنَا إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا؛ لِإِجْوَعِنَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى النَّبَوَةِ إِلَى مَا يُعْلَمُ حُدُوثُهُ فِي الْحَالِ، وَلَا يُمَكِّنُ فِيهِ التَّقْدِيمُ. وَ يُمَكِّنُ أَنْ يُعْلَمَ [اِخْتِصَاصُ] الْقُرْآنِ وَ أَمْثَالِهِ مِنَ الْكَلَامِ [عَلَى]^٢ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُتَضَمِّناً مِنَ الْأَخْبَارِ لِمَا يُعْلَمُ مُطَابَقَتَهُ لِأَحْوَالِ مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ، وَ قِصَصِهِ وَ الْحَوَادِثِ فِي أَيَّامِهِ، فَيُعْلَمُ أَنَّهُ الْمُخْتَصُّ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ. وَ قَدْ شَرَحْنَا هَذَا الْوَجْهَ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ كِتَابِنَا^٣، وَ أَوْضَحْنَاهُ، وَ ذَكَرْنَا مِنْ جُمْلَةٍ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى اخْتِصَاصِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِهِ قِطْعَةً وَافِرَةً، وَ هَذَا طَرِيقٌ وَاضِحٌ لَا يُمَكِّنُ دَفْعَهُ.

٢٤٥

وَ الْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنْ يُعْلَمَ مِنْ جِهَةِ بَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ مَنْ قَدْ عَلِمْنَا ثُبُوتَهُ بِمُعْجِزٍ لَا يُمَكِّنُ فِيهِ النُّقْلُ وَ الْحِكَايَةُ أَنَّ^٤ الْكِتَابَ الَّذِي ظَهَرَ لَمْ يَتَقَدَّمَ حُدُوثُهُ، فَتَأَمَّنْ أَنْ

١. فِي الْأَصْلِ: «عَلِمْنَاهُ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِتَعْدِيَةِ «الْعِلْمِ» إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ.

٢. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ فِي الْمَوْضِعِينَ أَضْفَانَهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ.

٣. تَقَدَّمَ فِي ص ٢٢١ - ٢٣٢.

٤. فِي الْأَصْلِ: «لَأَنَّ» وَ هُوَ خَطَأٌ، فَإِنَّ الْمُرَادَ بَيَانُ مَا عَلِمَ مِنْ جِهَةِ ذَلِكَ النَّبِيِّ، وَ هُوَ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ لَمْ يَتَقَدَّمَ حُدُوثُهُ.

يَكُونُ الْمُخْتَصُّ بِهِ غَيْرَ مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ.

وليس لأحد أن يقول: إنكم إذا علمتم من جهة النبي الذي ذكرتموه أن ذلك لم يتقدّم حدوؤه، فقد علمتم نبوة من ظهر عليه، و صدقه بقوله، و جرى أن يقول: «هذا نبي صادق فأتبعوه».

و ذلك أن القدر الذي علمناه بقول النبي، هو أن الكتاب لم يتقدّم حدوؤه، و هذا غير كافٍ في الدلالة على صدق من ظهر عليه. بل لابد من النظر في أحوال الكتاب؛ فإذا علمنا استيفاءه لشرائط المعجز، علمنا صدقه.

وليس له أن يقول: أي فائدة في النظر في الكتاب الذي يُظهره، وأنتم إذا علمتم من جهة النبي الآخر أنه لم يتقدّم، أمكن أن تعلموا^١ نبوة هذا المدّعي و صدقه من جهته، و يصير النظر في الكتاب لا معنى له!

لأنه يمكن أن تكون الفائدة فيه من حيث علم الله تعالى أن المكلفين بتصديق^٢ من ظهر عليه الكتاب، إذا^٣ نظروا فيه و علموا به صدقه، كانوا أقرب إلى اتباعه، و قبول ما دّعاهم إليه منهم لو علموا نبوته من جهة نبي آخر، أو بمعجز غير الكتاب، على الحد الذي يقوله^٤ في إظهار معجز دون معجز، و على وجه ١٤٥/ دون وجه، في وقت دون وقت، و كما نقول في العبادة ينقض^٥ الأفعال دون بعض.

١. في الأصل: «أن يعلموا»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «و أنتم إذا علمتم».

٢. في الأصل: «لتصديق»، و الصحيح ما أثبتناه وفقاً للقواعد.

٣. في الأصل: «من» بدل: «إذا». و بملاحظة السياق تتضح صحة ما أثبتناه.

٤. كذا في الأصل، و لعل الصحيح: «نقوله».

٥. كذا في الأصل.

[المقطع الحادي عشر: في بيان ما هو شرط في صحة الاستدلال بالقرآن]

٢٤٤

قال صاحب الكتاب بعد كلام^١ لم نَحْتَجِ إلى ذكره:

فإن قال: أ فلستم قد جعلتم هذا العلم شرطاً، من حيث قلتم: إنه تعالى إذا لم يَجْز أن يُمَكَّن من الاستفساد، فلا بد من أن يُعَلَم أن ذلك لم يظهر على غيره؟ فقد عُدتم إلى أن هذا العلم شرطاً^٢ في الاستدلال!

ثم قال:

قيل له: إنا لا نجعل ذلك شرطاً، لكننا نجعله دافعاً للشبهة ومزيلاً لها، إذا وردت على المكلف، كما قلنا: إن إحياء الموتى يصح الاستدلال به [على النبوة، و لم نجعل شرط الاستدلال^٣ به] العلم باستحالة الانتقال على الأعراض، وإن كان من خطر بباله، وصارت شبهة، يمكنه إزالته ذلك، بأن يعلم بالدليل الظاهر أن الانتقال لا يجوز عليها، فكذا القول فيما قدّمناه.

وبعد، فلو جعلنا ذلك شرطاً، لكننا قد جعلنا الشرط ما يصح وجوده للمكلف عند النظر في النبوات؛ لأنه قد علم أن القديم تعالى حكيم، وأنه يرسل الرسول للمصالح، وأنه لا بد من أن يفرق بين النبي والمتنبّي، ويمنع مما يؤدي إلى أن لا فرق بينهما، فيعلم عند ذلك

١. راجع: المغني، ج ١٦، ص ١٨٣.

٢. في الأصل: «شرطاً»، وهو سهو؛ لأن خبر «أن» مرفوع.

٣. ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر، وبه يستقيم المعنى.

٤. في المصدر: «متى».

أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَظْهَرُ عَلَى مَنْ أَخَذَهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَجَعَلَهُ دَلَالَةً نُبُوتِهِ، مَعَ كَوْنِهِ كَذَابًا.

و ليس كذلك ما جعلته شرطاً؛ لأنك أحلت على علم لا طريق لك إلى بُتُوتِهِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ادَّعَيْتَهُ، [فَسَلِمَ مَا قُلْنَا، وَ بَطَلَ مَا ادَّعَيْتَهُ].^١

على^٢ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنَ الْقَوْلِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَإِنْ لَمْ نَقُلْ: إِنَّ ظُهُورَ الْقُرْآنِ عَلَى مَنْ هَذَا حَالُهُ، يُوْجِبُ التَّبَاسُ التَّيِّ بِالْمُسْتَبَي!

و ذلك لَأَنَّهُ [كما]^٣ يَجِبُ أَنْ يَمْنَعَ^٤ مِنْ إِظْهَارِهِ تَعَالَى الْمُعْجَزَاتِ عَلَى الصَّالِحِينَ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَفْسَدَةِ - عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ -

فَيَجِبُ أَنْ يَمْنَعَ مِنْ أَنْ يُمَكِّنَ أَحَدًا مِنْ ادِّعَاءِ مُعْجَزَةٍ لِنَفْسِهِ، عَلَى وَجْهِ يَلْتَبِسُ^٥ حَالُهُ بِحَالِ مَنْ يَظْهَرُ نَفْسُ الْمُعْجَزِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذَا أَدْخَلَ فِي الْمَفْسَدَةِ وَالتَّنْفِيرِ^٦.

الكلام عليه؛ يقال له

١. شرط دلالة المعجزة التي يجوز فيها النقل والحكاية

قد دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ النَّاطِرَ فِي دَلَالَةِ مَا يَجْرِي مَجْرَى الْكَلَامِ - الَّذِي يَتَأْتِي فِيهِ ١٤٦/ النُّقْلُ وَ الْحِكَايَةُ - عَلَى النُّبُوَّةِ، لِأَبَدٍ مِنْ أَنْ يَكُونَ آمِنًا مِنْ ظُهُورِ

١. ما بين المعقوفين أضافناه من المصدر.

٢. في الأصل: «و على» بالواو، و لا موقع لها في المقام.

٣. ما بين المعقوفين أضافناه من المصدر.

٤. في المصدر: «نمنع»، و هكذا قوله: «فيجب أن يمنع»، و هو في المصدر: «فيجب أن نمنع».

٥. في الأصل: «تلبس»، و ما أثبتناه استفدناه من المصدر.

٦. المغني، ج ١٦، ص ١٨٤ - ١٨٥.

ذلك على غير مَنْ أتى به^١. و أن هذا العلم لا بُدَّ مِنْ كونه شرطاً في صحّة الاستدلال؛ لأنّه متى لم تحصل^٢ الثّقة بأنّ الله تعالى هو الذي خصّه به، جَوَزَ^٣ الناظر أن يكون اختصاصه على جهة الاستفساد من فاعل يجوز أن يفعل القبيح، و أجرينا ذلك مجرى العلم بأنّ الفعل الظاهر على مدّعي النبوة، خارج عن مقدور البشر، و مجرى العلم بأنّ القديم تعالى غيبي لا يجوز أن يختار فعل القبيح، في أنهما يشترطان في صحّة الاستدلال بما يظهر على النبوة، لا دافعان للشبهة عند خُطُورهما بالبال.

ولا فرق بين مَنْ دَفَعَ في العلم الأول - الذي ذكرناه - كونه شرطاً، و أنزله منزلة ما يدفع الشبهة عند ورودها، و إن كان فقدّه غير مُخِلٍّ بصحّة الاستدلال، و بين مَنْ قال بمثل ذلك في العلمين^٥ الآخرين.

و قد^٦ مَضَى الكلام أيضاً في أنّ مَنْ جَوَزَ على الحياة الانتقال بفاعل غير الله تعالى، لم يصحّ استدلاله بها على النبوة^٧، كما لا يصحّ استدلاله لو كان مُجَوِّزاً حدوثها بغيره عزّ و جلّ؛ فلا معنى لتكراره - بتكرار صاحب الكتاب - التعلّق به مرّة بعد أخرى، فقد ذكرنا ما يُمكن أن يكون طريقاً إلى العلم بما ذكرنا أنّه شرط، و أنّه ممّا يُمكن المُكلّف إدراكه و إصابته، فسقط

١. تقدّم في ص ٢٣٨ - ٢٤٠.

٢. في الأصل: «يحصل».

٣. في الأصل: «و جَوَزَ» بالواو، و هي زائدة؛ إذ على فرض وجودها يبقى الشرط بلا جواب.

٤. مفعول «دفع».

٥. في الأصل: «العالمين»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «العلم الأول».

٦. في الأصل: «فقد»، و مقتضى السياق ما أثبتناه.

٧. تقدّم في ص ٢٥٧.

قوله: «إِنَّ الَّذِي ذَكَرَهُ لَوْ كَانَ شَرْطًا لِأَمَكْنِ الْعِلْمِ بِهِ، وَإِنَّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لَا طَرِيقَ إِلَيْهِ».

[٢. إشارة إلى جواز ظهور المعجزات على غير الأنبياء ﷺ]

فَأَمَّا مَنْعُهُ مِمَّا أَلْزَمَنَاهُ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّنْفِيرِ وَالْمَفْسَدَةِ، قِيَاسًا عَلَى الْمَنْعِ مِنْ ظُهُورِ الْمُعْجِزَاتِ عَلَى الصَّالِحِينَ وَمَنْ لَيْسَ بِنَبِيٍّ، فَقَدْ بَيَّنَّا فِيهَا أَمْلَيْنَاهُ مِنْ كِتَابِنَا «الشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ»^١ جَوَازَ ظُهُورِ الْمُعْجِزَاتِ عَلَى أَيْدِي الْأُئِمَّةِ وَالصَّالِحِينَ، وَدَلَّلْنَا عَلَى أَنَّهُ لَا تَنْفِيرَ فِي ذَلِكَ وَلَا فَسَادَ.

[٣. تجويز التباس النبي بالمتنبي على بعض الوجوه]

عَلَى أَنَّا لَا نَمْنَعُ مِمَّا اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ كَلَامِ الْكِتَابِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «فَيَجِبُ أَنْ يَمْنَعَ مِنْ أَنْ يُمَكِّنَ أَحَدًا مِنْ ادِّعَاءِ مُعْجِزَةٍ لِنَفْسِهِ، عَلَى وَجْهِ يَلْتَبَسُ بِهَا حَالُهُ بِحَالِ مَنْ يَظْهَرُ نَفْسُ الْمُعْجِزِ عَلَيْهِ».

وَنَحْنُ نَمْنَعُ مِمَّا ذَكَرَهُ مَنْ كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مِنَ الْإِلْتِبَاسِ^٢؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الْإِلْتِبَاسِ «مَا لَا يُمَكِّنُ مَعَهُ إصَابَةُ الْحَقِّ، وَلَا الْقَطْعُ عَلَى الصَّوَابِ».

١/٤٧/ وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الَّذِي جَوَّزْنَاهُ لَا يَقْتَضِي التَّبَاسَ الْمُعْجِزَ بِمَا لَيْسَ بِمُعْجِزٍ، وَلَا يَرْفَعُ طَرِيقَ التَّمْيِيزِ بَيْنَنَا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِلَفْظَةِ «الْإِلْتِبَاسِ» قُوَّةَ الشُّبْهَةِ وَ شِدَّةَ الْمَشَقَّةِ عَلَى الْمُكَلَّفِ، مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْ^٣ إصَابَةِ الْحَقِّ، وَ هَذَا إِنْ أَرَادَهُ، يَسْقُطُ بِجَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْمَنْعُ مِنَ الشُّبْهَاتِ.

١. الشافي في الإمامة، ج ١، ص ١٩٦ - ١٩٩. وراجع: الذخيرة، ص ٣٣٢.

٢. في الأصل: «التباس»، و مقتضى السياق ما أثبتناه.

٣. في الأصل: «بل» بدل: «من»، ولا محصل له في المقام.

[المقطع الثاني عشر: مناقشة صاحب المغني لنظرية الصرفة]

ثم قال صاحب الكتاب - في جُمْلَةِ فَصْلِ يَتَضَمَّنُ: «بيان صِحَّةِ التَّحْدِي بالكلام الفصيح»، بعد أن بَيَّنَّ أَنَّ امْتِنَاعَ الْمُعَارَضَةِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَعَلَ فِيهِمْ مَنَعًا عَنِ الْكَلَامِ^١:-

فإن قال: امتنع عليهم ذلك، بأن أعدمهم الله تعالى العلوم التي معها يُمكنُ الكلامُ الفصيحُ، فصارَ ذلك مُمتنعاً عليهم لِقَدْرِ الْعِلْمِ، لا للوجوه التي ذكَّرتُموها.

ثم قال:

قيل له: لست تَخْلُو^٢ فيما ادَّعَيْتَهُ^٣ مِنْ وَجْهَيْنِ:

إمَّا أَنْ تَقُولَ: قد كَانَ ذَلِكَ الْقَدْرُ مِنَ الْعِلْمِ حَاصِلًا مِنْ قَبْلِ مُعْتَادًا، فَمُنِعُوا مِنْهُ [عند]^٤ ظُهُورِ الْقُرْآنِ. أَوْ تَقُولَ^٥: إِنَّ الْمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ مُسْتَمِرٌّ غَيْرُ مُتَجَدِّدٍ، وَإِنَّهُمْ لَمْ يُخْصَّصُوا^٦، وَ لَا مَنْ تَقَدَّمَ بِهِذَا الْقَدْرُ مِنَ الْعِلْمِ.

فإن أَرَدْتَ [الوجه]^٧ الْأَوَّلَ، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَدْرُ الْقُرْآنِ

١. راجع: المغني، ج ١٦، ص ٢١٤-٢١٨.

٢. في الأصل: «ليس يخلو»، ومقتضى السياق ما أثبتناه وفقاً لما في المصدر.

٣. في المصدر: «ادَّعَيْتَ».

٤. ما بين المعقوفين من المصدر.

٥. في الأصل: «يقول»، وما أثبتناه في المتن استفدناه من المصدر.

٦. في المصدر: «لم يختصوا».

٧. ما بين المعقوفين من المصدر.

في الفصاحة، قَدَر ما جَرَّت به العادة مِنْ قَبْلُ، وإِنَّمَا مُنِعُوا مِنْ مِثْلِهِ في المُسْتَقْبَلِ.

و لو كان كذلك لم يَكُنِ المُعْجِزُ هو القرآن؛ لكونه مُساوياً لِكَلَامِهِمْ، و لِمَتَمَكُّنِهِمْ مِنْ قَبْلُ مِنْ فِعْلٍ مِثْلِهِ في قَدَرِ الفصاحة.

و إِنَّمَا يَكُونُ^١ المُعْجِزُ ما حَدَثَ فِيهِمْ^٢ مِنَ المَنعِ، فكانَ التَّحْدِي يَجِبُ أَنْ يَقَعَ بِذَلِكَ المَنعِ لا بالقرآن، حتَّى لو لم يُنَزَّلِ اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ^٣ القرآن، و لم يُظْهِرْهُ أَصْلاً، و جَعَلَ دَلِيلَ نُبُوَّتِهِ امْتِناعَ الكَلَامِ عَلَيْهِمْ، على الوجهِ الَّذِي اعتادوه، لكانَ وَجْهُ الإعْجَازِ لا يَخْتَلِفُ.

و هذا ممَّا يُعْلَمُ^٤ بطلانُهُ باضطرارٍ؛ لأنَّه عليه السَّلامُ تَحْدَى بالقرآن، و جَعَلَهُ العُمْدَةَ في هذا البابِ.

على أَنَّ ذلك لو صَحَّ، لم يَقْدَحْ في صِحَّةِ نُبُوَّتِهِ؛ لأنَّه كانَ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يَقُولَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٥: دَلالَةُ نُبُوَّتِي أَنِّي أريدُ المَشيَّ في جِهَةٍ، فَيَنَأْتِي لي [على]^٦ العادة، و تُريدونَ المَشيَّ فَيَعْذَرُ عَلَيْكُمْ، فإذا وَجَدُوا^٧ الأمرَ كذلك، دَلَّ على نُبُوَّتِهِ؛ لِكُونِ هذا المَنعِ على هذا الوجهِ ناقِضاً للعادة^٨.

٢٥٠

١. في المصدر: «كان يكون».

٢. في المصدر: «منهم».

٣. في المصدر: - «عليه».

٤. في المصدر: «و لم يظهر».

٥. في المصدر: «نعلم».

٦. في المصدر: - «و آله».

٧. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر.

٨. في المصدر: «وجد».

٩. المغني، ج ١٦، ص ٢١٨ - ٢١٩.

الكلام عليه؛ يقال له

[في بيان مذهب الصرفة]

أما صورة مذهبنا في الصرفة، فقد ذكرناها في صدر هذا الكتاب وشرحناها، وبيّنا أن الله تعالى إنما يصرف عن المعارضة، بأن يفقد من رام تعاطيها في الحال العلم بالفصاحة، ولا يمكن معه المعارضة، وإن كان متى لم يقصدها لم يفقد هذه العلوم.

وذلكنا على أن العلوم التي يمكن معها معارضة القرآن - بما يقاربه في الفصاحة، ويخرجه عن أن يكون خارقاً لعادة العرب بفصاحة - قد كانت موجودة في القوم، ومعتادة لهم.

فأما إطلاق القول على القرآن بأنه معجز وليس بمعجز، فقد مضى أيضاً ما فيه مشروحاً، وأوضحنا ما يتعلّق في هذا الباب بالمعنى، وما يرجع إلى العبارة، وأن الشناعة المقصودة لا تلزم، وتتّوجه على من قال: «إن القرآن ليس بمعجز»؛ يعني أن البشر يتمكّنون من مساواته أو مقارنته، وأنه لا حائل بينهم وبين ذلك. أو بمعنى أنه لا حظ له في الدلالة على ثبوت النبي صلى الله عليه وآله.

فأما من نفى عنه ما ذكرناه، وقال: إنه ليس بمعجز بنفسه، ولا خارق للعادة بفصاحته، لكنه يدل على ما هو المعجز في الحقيقة، ويُسند إلى الأمر الخارق للعادة، فلا شناعة عليه.

وليس يجب إذا كان المنع عن المعارضة هو العلم على الحقيقة، أن لا يقع التحدي بالقرآن، كما ظن صاحب الكتاب؛ لأنه لولا التحدي بالقرآن وقصور

٢٥١

العرب عن مُعَارَضَتِهِ، لَمَا عَلِمْنَا ذَلِكَ الْمَنَعِ، وَ لَا كَانَ لَنَا إِلَيْهِ طَرِيقٌ، فَكَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ لِلْعَرَبِ: «هَاتُوا مِثْلَ هَذَا الْقُرْآنِ، فَإِذَا تَعَذَّرَ عَلَيْكُمْ - مع أَنَّ فَصَاحَتَهُ مُمَكِّنَةٌ لَكُمْ وَ مُعْتَادَةٌ مِنْكُمْ - فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ صَرَفَكُمْ عَنْ مُعَارَضَتِي، وَ مَنَعَكُمْ مِنْهَا؛ تَصَدِيقًا لِي وَ دَلَالَةً عَلَى بُبُوتِي».

فَكَانَ ١٤٩/ الْأَمْرُ فِي الْمَنَعِ الَّذِي ذَكَرَهُ لَا يَنْكَشِفُ إِلَّا بِالتَّحْدِي بِالْقُرْآنِ، فَكَيْفَ نَظُنُّ أَنَّ التَّحْدِي بِهِ مُسْتَعْنَى عَنْهُ، إِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ؟

أَوْ لَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ كَانَ يُمَكِّنُ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ فِعْلِ الْقُرْآنِ، بَأَن فَعَلَ لَهُ عُلُومًا خَارِقَةً لِلْعَادَةِ عَلَى مَذْهَبِهِ، لَكَانَ الْمُعْجِزُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ تِلْكَ الْعُلُومَ لَا نَفْسَ الْقُرْآنِ، وَ مَعَ ذَلِكَ فَالتَّحْدِي بِالْقُرْآنِ لَا بُدَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ بِهِ يَنْكَشِفُ حَالُ تِلْكَ الْعُلُومِ، وَ مِنْ جِهَتِهِ يُتَطَرَّقُ إِلَى إِبْتَاهِيهَا.

وَ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِذَا كَانَتْ تِلْكَ الْعُلُومُ هِيَ الْعِلْمُ الْمُعْجِزَ الدَّالَّ عَلَى التَّصَدِيقِ، فَلَا مَعْنَى لِلتَّحْدِي بِالْقُرْآنِ، بَلْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَقَعَ التَّحْدِي بِالْعُلُومِ الْمَخْصُوصَةِ!

وَ هَكَذَا الْقَوْلُ لَوْ كَانَ تَعَالَى قَدْ مَكَّنَ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ قُدْرٍ لَمْ تَجِرْ بِمِثْلِهَا الْعَادَةُ، يَتَأَتَّى بِهَا مِنْ ضُرُوبِ الْحَمْلِ مَا لَا يَتَسَّعُ لَهُ الْبَشَرُ؛ لِأَنَّ الْمُعْجِزَ فِي هَذِهِ الْحَالِ هُوَ الْقُدْرُ، وَ التَّحْدِي بِالْفِعْلِ الْوَاقِعِ عَنْهَا وَ إِظْهَارُهُ، وَ الْمُطَابَقَةُ بِمِثْلِهِ، مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ.

وَ لَا شَكَّ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ لَمْ يُنْزِلِ الْقُرْآنَ أَصْلًا، وَ جَعَلَ دَلِيلَ بُبُوتِهِ امْتِنَاعَ الْكَلَامِ عَلَى الْقَوْمِ، لَكَانَ دَالًّا وَ مُعْجِزًا عَلَى مَا ذَكَرَ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ يَجِبُ - إِذَا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ، وَ جَعَلَ دَلِيلَ بُبُوتِهِ امْتِنَاعَ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ عَلَيْهِمْ - أَنْ لَا يَقَعَ التَّحْدِي بِالْقُرْآنِ،

والمُطالَبَةُ بالإتيانِ بِمِثْلِهِ! و كأنَّهُ يَقُولُ: إذا صَحَّ أن يَقُومَ مَقَامَ الْقُرْآنِ غَيْرُهُ، وَ صَحَّ أَوْ قُوعُ الْمَنْعِ مِنْهُ عَلَى وَجْهِ الْإِعْجَازِ، وَجَبَ أن لَا يَكُونَ فِي ظُهُورِهِ فَائِدَةٌ، وَ لَا فِي التَّحْدِي بِالْمَنْعِ مِنْ مُعَارَضَتِهِ.

و هذا مِمَّا لَا يَخْفَى بُطْلَانُهُ عَلَى أَحَدٍ؛ لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنَ الْأَفْعَالِ يَقَعُ الْمَنْعُ مِنْهُ عَلَى وَجْهِ الْإِعْجَازِ، إِلَّا وَ لَوْ قَامَ مَقَامَهُ غَيْرُهُ لَمْ يَخْتَلِفْ وَجْهُ الدَّلَالَةِ، وَ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ أن لَا يَكُونَ فِيمَا وَقَعَ الْمَنْعُ مِنْهُ مِنَ الْأَفْعَالِ فَائِدَةٌ.

عَلَى أنْ مَنْ ذَهَبَ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ إِلَى الْفَصَاحَةِ، يَلْزِمُهُ إِذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَادِرًا عَلَى أن يُنْزِلَ مَكَانَ هَذَا الْقُرْآنِ غَيْرَهُ، مِمَّا يُمَاقِلُهُ فِي الْفَصَاحَةِ أَوْ يَزِيدُ عَلَيْهِ فِيهَا زِيَادَةً كَثِيرَةً - وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ أَنْزَلَ مَا هُوَ أَفْصَحُ مِنْهُ، لَكَانَ الْأَمْرُ فِي إِعْجَازِهِ أَظْهَرَ - أن لَا يَكُونَ فِي إِنْزَالِ الْقُرْآنِ / ١٥٠ / وَ التَّحْدِي بِهِ فَائِدَةٌ.

فَإِنْ قَالَ: مَنْ ذَهَبَ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ [مِنْ] أَنَّهُ وَ إِنْ جَازَ أن يُنْزَلَ غَيْرُهُ، وَ يَقُومَ فِي الدَّلَالَةِ مَقَامَهُ، أَوْ يَكُونَ أَوْضَحَ أَمْرًا مِنْهُ، فَيَجِبُ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ، وَ أَنْزَلَ هَذَا الْقُرْآنَ، أن يَقَعَ التَّحْدِي بِهِ؛ لِيَتَكشَّفَ الْأَمْرُ فِي إِعْجَازِهِ. وَ لَوْ أَنْزَلَ غَيْرَهُ لَكَانَ التَّحْدِي يَقَعُ بِذَلِكَ.

قِيلَ لَهُ: وَ هَكَذَا يَجِبُ - إِذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ جَعَلَ دَلِيلَ نُبُوَّةِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ وَ آلِهِ السَّلَامَ الْمَنْعَ مِنْ مُعَارَضَةِ هَذَا الْقُرْآنِ دُونَ غَيْرِهِ - أن يَقَعَ التَّحْدِي بِالْقُرْآنِ أَوْ الْمُطالَبَةُ بِالْإِتيانِ بِمِثْلِهِ؛ لِيَتَكشَّفَ الْأَمْرُ فِي الْمَنْعِ الَّذِي هُوَ الْعَلَمُ عَلَى صِدْقِهِ. وَ لَوْ جَعَلَ دَلِيلَ النُّبُوَّةِ امْتِنَاعَ الْكَلَامِ، أَوْ الْحَرَكَاتِ، أَوْ غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَفْعَالِ، لَكَانَتِ الْمُطالَبَةُ تَقَعُ بِتِلْكَ الْأَفْعَالِ.

فأما قوله: «و هذا مما يُعَلِّمُ بطلانَهُ باضطرارٍ؛ لأنَّه عليه و آله السَّلامُ تَحَدَّى بالقرآنِ و جَعَلَهُ العُمْدَةَ»، فإنَّ أَرَادَ أنَّ المَعْلُومَ بطلانَهُ باضطرارٍ، أَنَّهُ صَلَواتُ اللَّهِ عليه و آله لَمْ يَتَّحِدْ بالقرآنِ، و لا طالَبَ القَوْمَ بِمِثْلِهِ، بل عَدَلَ إلى سِواهُ فيما طالَبَهُم بِفِعْلِهِ، فلا شَكَّ في بطلانِ ذلك. و هو إذا صَحَّ كانَ شاهِدًا لِقَوْلِنَا، و غيرَ مُنافٍ لِمَذْهَبِنَا، على ما بَيَّنَّاهُ.

٢٥٣

و إنَّ أَرَادَ - فيما ادَّعى العِلْمَ بِبطلانِهِ اضطرارًا - شَيْئًا آخَرَ غيرَ ما ذَكَرناهُ، فَقَدْ كانَ يَجِبُ أَنْ يُفَصِّحَ بِهِ، و ما نَظَّهَ أَرَادَ غَيْرَهُ.

و قَوْلُهُ ب: «أَنَّهُ عليه و آله السَّلامُ تَحَدَّى بالقرآنِ، و جَعَلَهُ العُمْدَةَ» عَقِيبَ ذِكْرِ الاضطرارِ، يَدُلُّ على أَنَّهُ أَرَادَ ذلك.^١

و كيف لا يَجْعَلُهُ عليه السَّلامُ العُمْدَةَ في ذلك و المَفْزَعِ في الحُجَّةِ، و الأمرُ في بُبُوَّتِهِ لا يَكشُفُ إِلَّا بالنَظَرِ فيه، و العِلْمُ بأنَّ القَوْمَ طَوَّلُوا بِالِاتِّيانِ بِمِثْلِهِ و يَبْعِضُهُ فلم يَفْعَلُوا، و أنَّ امْتِناعَهُم مِن مُعَارَضَتِهِ إِنَّمَا كانَ لِلتَّعْذُرِ و القُصُورِ، اللَّذِينَ سَبَّبَهُما ما فَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِم مِّن المَنعِ و سَلْبِ العُلُومِ؟

فإنَّ قالَ: المَعْلُومُ مِن حَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ و آله خِلَافُ ما تَذَكَّرُونَهُ و تَذَهَّبُونَ إِلَيْهِ^٢؛ لأنَّه - عليه و آله السَّلامُ - كانَ يَجْعَلُ القرآنَ دَلِيلَ نُبُوَّتِهِ، و العِلْمَ على ١٥١/ صِدْقِهِ، و يَذَكِّرُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبانَهُ بِهِ، و مَذْهَبُكُمْ يُخالِفُ جَمِيعَ ما ذَكَرناهُ. قِيلَ لَهُ: أَمَّا المَعْلُومُ الَّذِي لا إِشْكَالَ فِيهِ، فَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ و آله كانَ يَحْتَجُّ بالقرآنِ، و يَدْعُو في الاسْتِدْلالِ على نُبُوَّتِهِ إِلَيْهِ، و يُطالِبُ العَرَبَ بِفِعْلِ مِثْلِهِ، و يَشْهَدُ قاطِعًا مُتَيَقَّنًا بأنَّهُم لا يَفْعَلُونَ، و يَجْعَلُ قُصُورَهُم دَلِيلَ نُبُوَّتِهِ.

١. أي الاضطرار.

٢. في الأصل: «ما يذكر فيه و يذهبون إليه»، و ما أثبتناه أنسب بالسياق.

فأما وجه الاحتجاج به، وهل هو لأن القرآن بنفسه المعجز؟ أم مُستند إلى ما هو المعجز على الحقيقة و متعلق به، و كون قصور القوم عن المعارضة دليلاً على نبوته؟ وهل ذلك لأن القرآن في نفسه خارق للعادة بفصاحته؟ أم لأنهم منعوا من المعارضة و صرّفوا عنها؟

فمما^١ ليس بمعلوم من جهته عليه و آله السلام، و لا من ظاهر حاله، وإنما يعلمه الناظر بالدليل الذي رُبما خفي إدراكه على كثير من المتكلمين.

و لو كان ما ذكرناه ثابتاً معلوماً على حد العلم بما ذكرناه أولاً، لوجب أن تكون^٢ جهة كون القرآن معجزاً و دالاً على النبوة، معلومة باضطرار، كما أن التحدّي بالقرآن معلوم ذلك^٣، فكان لا يصح أن يخالف من جهة دلالته، مُقرّاً بصدق النبي صلى الله عليه و آله و صحة نبوته، كما لا يصح أن يخالف فيما جرى مجراه. على أن ما نأبى القول بأن القرآن دليل نبوته عليه و آله السلام، و العلم على صدقه، و لا نمتنع^٤ من هذه الجملة.

و إن أردنا بذلك أن الناظر في أحواله و المتأمل لها، يُفضي به نظره إلى العلم بما هو الدليل و العلم على الحقيقة، فمن حيث كان و صلة إلى الدليل و طريقاً إليه و متعلقاً به، جاز أن نصفه بصفته، كما لا يمتنع الكل من وصف القرآن بأنه دليل و علم، و إن كان من فعله عليه و آله السلام، من حيث كان مُستنداً و متعلقاً بما هو الدليل و العلم على الحقيقة من العلوم^٥.

١. في الأصل: «مما»، و المناسب ما أثبتناه؛ لأنه جواب لـ «أما»، و يلزم الفاء في جوابه.

٢. في الأصل: «يكون»، و المناسب ما أثبتناه، و قوله: «معلومة» قرينة عليه.

٣. كذا في الأصل، و الأنسب: «معلوم كذلك».

٤. في الأصل: «و لا يمتنع»، و المناسب ما أثبتناه بقرينة قوله: «ما نأبى».

٥. كذا في الأصل، و لعل الصحيح: «الأعلام».

و كذلك الوصف لما يُظهره الرسول عليه السلام من حمل الجبال و قلب المُدن، إذا كان واقعاً عن قدره. ولا يُنكر وصفه بأنه دليل، على التفسير الذي ذكرناه.

و كما يصف أيضاً إخباره صلى الله عليه وآله عن الغيوب، وإنذاره الحوادث الكائنة في المستقبل بأنها أدلة له و أعلام، من حيث استندت إلى العلوم التي هي في الحقيقة واقعة موقع الأعلام.

و ليس لأحد أن يقول: إنه - عليه وآله السلام - كان يجعل القرآن دليلاً و حجة دون وجه كذا، على خلاف ما ذكرتم!

لأننا قد بينّا كيفية^١ كونه دليلاً و حجة، فهل^٢ هو الدال بنفسه أم بغيره؟ بما لم يعلمه من دونه^٣ صلى الله عليه وآله اضطراراً، ولا يدعي العلم به من هذه الجهة إلا غيبي أو مُعاند، وإنما يعلم ذلك بالأدلة التي تُستخرج بها أمثاله.

فأما ما ذكره صلى الله عليه وآله أن الله تعالى أبانه بالقرآن، فغير مُخالف لمذهبنا؛ لأننا نقول: إن الله تعالى أبانه - عليه وآله السلام - به، كما أبانه بنزول جبرئيل عليه السلام، إلى غير هذا من ضروب الاختصاصات و فنون الكرامات. غير أن هذه الإبانه لا يمكن أن يعلم بها في الأصل صحة نبوته، بل لا بد من أن يعلم صحة النبوة قبلها بما ذكرناه من ثبوت المنع عن المعارضة؛ فإذا علمنا ذلك رجعنا إلى خبره عليه السلام في حصول الإبانه و الاختصاص و نزول جبرئيل عليه السلام و ما أشبههما.

و هذه جملة كافية تأتي على ما ذكره في الفصل.

١. في الأصل: «أن كيفية».

٢. كذا في الأصل، و الأنسب: «و هل».

٣. في الأصل: «دينه»، و مقتضى السياق ما أثبتناه.

[المقطع الثالث عشر: مناقشة أخرى لنظرية الصرفة]

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ فِي جُمْلَةٍ فَصَلِّ مُتَرْجِمٍ بِذِكْرِ: «وُجُوهُ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ، وَ مَا يَصِحُّ مِنْ ذَلِكَ، وَ مَا لَا يَصِحُّ»^١:

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّا نَجْعَلُهُ مُعْجِزًا^٢؛ لِيَصْرِفَهُ تَعَالَى^٣ إِيَّاهُمْ عَنِ الْمُعَارَضَةِ. فَقَدْ بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا مَمْنُوعِينَ مِنَ الْكَلَامِ بِكَذَا^٤.

و أَشَارَ إِلَى مَا ذَكَرَهُ، ثُمَّ قَالَ:

و بَيَّنَّا أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ لَوْ صَحَّ، لَمْ يُوجِبْ كَوْنَ الْقُرْآنِ مُعْجِزًا، وَ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُعْجِزُ مَنَعُهُمْ مِنْ فِعْلِ مِثْلِهِ، كَمَا أَنَّهُ تَعَالَى لَوْ جَعَلَ دَلَالَةَ نُبُوَّتِهِ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ]^٥ أَنْ يَتِمَكَّنَ مِنْ مَشْيٍ، أَوْ كَلَامٍ، أَوْ تَحْرِيكِ يَدٍ، فِي حَالٍ يَتَعَذَّرُ عَلَى جَمْعِهِمْ^٦ مِثْلُهُ، لَقَدْ كَانَ ذَلِكَ مُعْجِزًا، لَكِنَّ الْمُعْجِزَ كَانَ مَنَعُهُمْ^٧ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْخَارِجَ عَنِ الْعَادَةِ، دُونَ تَمَكُّنِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِمَّا فَعَلَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْتَادٌ.

٢٥٦

١. المغني، ج ١٦، ص ٣١٦.

٢. في المصدر: «وإن كان كذلك».

٣. في المصدر: «تعالى».

٤. في الأصل: «قد»، و ما أثبتناه استفدناه من المصدر.

٥. لفظة «بكذا» من السيد المصنف رحمه الله، أشار به إلى كلام القاضي عبد الجبار في المغني، ج ١٦، ص ٣٢٢ عقب ما في المتن، حيث قال: «بأن دللنا على أنَّ المنع والعجز لا يختص كلاماً دون كلام، و أنه لو حصل ذلك في ألسنتهم لما أمكنهم الكلام المعتاد، و المعلوم من حالهم خلاف ذلك».

٦. ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

٧. في المصدر: «جميعهم».

٨. في المصدر: «لكان المعجز منعهم» بدل: «لكن المعجز كان منعهم».

وَمَنْ سَلَكَ هَذَا الْمَسْلَكَ فِي الْقُرْآنِ، يَلْزِمُهُ أَنْ لَا يَجْعَلَ^١ لَهُ مَرِيَّةً بَيِّنَةً.
 عَلَى أَنَّ ذَلِكَ يَبْطُلُ بِنَصِّ^٢ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ
 الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُوا بِمِثْلِهِ وَلَوْ /١٥٣/
 كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً»^٣.

وَلَوْ كَانَ الْوَجْهُ الَّذِي لَهُ تَعَذَّرَ عَلَيْهِمُ الْمَنْعُ، لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ
 فِي الْجُمْلَةِ^٤ إِذَا امْتَنَعَ عَلَيْهَا شَيْءٌ: إِنَّ بَعْضَهَا يَكُونُ ظَهِيراً لِبَعْضٍ؛ لِأَنَّ
 الْمُعَاوَنَةَ وَالْمُطَابَقَةَ^٥ إِنَّمَا تُمَكِّنُ^٦ مَعَ الْقُدْرَةِ، وَلَا تَصِحُّ مَعَ الْمَنْعِ^٧ وَالْعَجْزِ^٨.

الكلام عليه؛ يُقَالُ لَهُ

[دفاع المصنّف عن نظرية الصرفة]

لَسْنَا نَذْهَبُ فِي الصَّرْفِ إِلَى أَنَّهُ الْمَنْعُ مِنَ الْكَلَامِ، وَالَّذِي نَذْهَبُ إِلَيْهِ فِيهِ قَدْ
 ذَكَرْنَاهُ وَأَوْضَحْنَاهُ^٩. وَلَوْ لَا أَنَّ كَلَامَكَ هَذَا عَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى^{١٠} أَنَّ الْقَوْمَ مُبْعَوْنَ مِنْ

١. في الأصل: «جعل»، والمناسب ما أثبتناه وفقاً لما في المصدر.

٢. في المصدر: «بعض».

٣. الإسراء (١٧): ٨٨.

٤. في المصدر: «الجماعة».

٥. في المصدر: «والمظاهرة».

٦. في الأصل: «يمكن»، والصحيح ما أثبتناه وفقاً لما في المصدر. وهكذا الكلام في قوله: «ولا تصح»، وهو في الأصل: «ولا يصح».

٧. في المصدر: «مع العجز والمنع» بدل: «مع المنع والعجز».

٨. المغني، ج ١٦، ص ٣٢٢-٣٢٣.

٩. وهو أن يسلب الله تعالى العلوم من كل من أراد معارضة القرآن. راجع ص ٥٤ من هذا الكتاب.

١٠. في الأصل: «على»، ومقتضى السياق ما أثبتناه.

الكلام، يُمكنُ أن يَطْعَنَ به طاعِنٌ فيما نَذَهَبُ إليه، لَتَجَاوِزَنَا عنه، و لم نَتَشَاغَلَ بالكلام عليه. و بُطْلَانُهُ واضحٌ على كُلِّ وجهٍ؛ لأنَّا قد بَيَّنَّا فيما مَضَى الكلامَ على مَنْ أَلْزَمَ إطلاقَ القَوْلِ بأنَّ القرآنَ ليس بمُعْجِزٍ، و شَرَحْنَاهُ^١.

فأما إلزامنا أن لا تَكُونُ^٢ له مَزِيَّةٌ، إذا كان العَلَمُ المُعْجِزُ في الحقيقةِ غَيْرَهُ، فليس يَخْلُو مَنْ أَلْزَمَنَا نَفْيَ مَزِيَّتِهِ مِنْ أن يُرِيدَ نَفْيَهَا في بابِ الدَّلَالَةِ، أو التَّحْدِي، أو الفَصَاحَةِ.

٢٥٧

و كُلُّ هذه الوجوه قد تَقَدَّمَ الكلامُ على أنَّ القرآنَ، وإن لم يَكُنْ هو العَلَمَ في الحقيقةِ، فغَيْرُ واجبٍ نَفْيُ المَزِيَّةِ عنه في شيءٍ منها.

فأما الآيةُ الَّتِي تلاها صاحبُ الكتابِ، فهي أَبَعَدُ ما يُسْأَلُ عنه و يُفَدَّحُ^٣ به؛ لأنَّه تعالى أرادَ أن يُخْبِرَنَا عن تَعَدُّرٍ مُعَارَضَةٍ الْقُرْآنِ على الخَلْقِ أَجْمَعِينَ، فَنفَى ذلكَ على أَكْثَرِ الوجوهِ.

و نحنُ نَعْلَمُ أنَّ مع التَّظَاهُرِ و التَّعَاوُنِ، رُبَّمَا تَأْتِي ما يَتَعَدَّرُ، و أنَّ الشَّيْءَ إذا كَانَ مُتَعَدِّرًا و غَيْرَ مُتَأَتٍّ مع التَّوَازُرِ و التَّظَاهُرِ، كَانَ أَبَعَدَ مِنَ التَّأْتِي مع الانفرادِ، و كَانَ نَفْيُ تَأْتِيهِ أَكْثَرُ و أَبْلَغُ؛ فلهذا قَالَ تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾.

و ليس في الإخبارِ عن أنَّ المُعَارَضَةَ لا تَقَعُ، و تأكيدِ نَفْيِ وَقُوعِهَا - بما جَرَتْ عادةُ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ بأنَّ يُوكِّدُوا به بِخَطَابِهِمْ - دَلَالَةٌ على وَجْهِ التَّعَدُّرِ ما هو.

و أَكْثَرُ ما نَسْتَفِيدُ بِالآيَةِ أنَّ المُعَارَضَةَ لا تَقَعُ، و أَنَّهَا مُتَعَدِّرَةٌ على كُلِّ حالٍ؛ ١٥٤/ فأما مِنْ أَيِّ وَجْهِ لم تَقَعُ، و هل تَعَدَّرَتْ لِمَنْعٍ عن الكلامِ، أم لِفَقْدِ عُلُومٍ، أو

١. تَقَدَّمَ في ص ٩٣.

٢. في الأصل: «أن لا يكون».

٣. في الأصل: «يقدم»، و مقتضى السياق ما أثبتناه.

قُدِّر؟ فَمِمَّا لَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الْآيَةُ.

و قوله: «إِنَّ الْمُعَاوَنَةَ إِنَّمَا تُمَكِّنُ مَعَ الْقُدْرَةِ، وَلَا تَصِحُّ^١ مَعَ الْمَنْعِ». صحيح، لكن لِيَخْصِمَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُرِدْ أَنْ الْمُعَارَضَةَ لَا تَقْعُ مِنْهُمْ، وَإِنْ تَظَاهَرُوا وَ تَعَاوَنُوا عَلَى فِعْلِهَا. وَإِنَّمَا نَفَى وَقُوعَهَا - وَإِنْ تَظَاهَرُوا وَ تَعَاوَنُوا - بِمَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَفْعَالِ فِي طَلِبِهَا، وَ الْاِحْتِيَالِ لِتَمَامِهَا؛ فَالْتَّظَاهُرُ لَمْ يُغْنِ بِهِ إِلَّا مَا هُوَ مَقْدُورٌ مُمَكِّنٌ.

٢٥٨

و نحنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: «لَوْ تَظَاهَرَ الْخَلْقُ بِأَجْمَعِهِمْ، أَوْ تَعَاوَنُوا عَلَى فِعْلِ جَوْهَرٍ أَوْ سَوَادٍ لَمَا وَقَعَ مِنْهُمْ»، يَكُونُ كَلَامُهُ صَحِيحًا مُفِيدًا لِتَعَذُّرِ وَقُوعِ ذَلِكَ عَلَى أَبْلَغِ الْوُجُوهِ، وَ يَجْرِي مَجْرَى أَنْ يَقُولَ فِي عَشْرَةٍ: «إِنَّهُمْ لَوْ تَظَاهَرُوا وَ تَعَاوَنُوا عَلَى حَمَلِ جَبَلٍ لَمَا أَمَكَّنَهُمْ»، وَ إِنْ كَانَ حَمَلُ الْجَبَلِ مَقْدُورًا لَهُمْ وَ مُمَكِّنًا عَلَى جِهَةِ التَّفْرِيقِ^٢.

و الأولُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ وَ لَا مَقْدُورٍ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَإِنَّمَا حَسَنَ الْقَوْلَ الْأَوَّلُ - مَعَ اسْتِعْمَالِ لَفْظِ «التَّعَاوُنِ» فِيهِ - لِلْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

عَلَى أَنَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا مَنَعَهُمْ عَنِ الْمُعَارَضَةِ، بِأَنْ أَعَدَمَهُمْ فِي الْحَالِ الْعُلُومَ بِالْفَصَاحَةِ، فَلَنْ تَخْرُجَ الْمُعَارَضَةُ مِنْ أَنْ تَكُونَ مَقْدُورَةً - وَإِنْ كَانَتْ مُتَعَذِّرَةً لِإِفْقَادِ الْعُلُومِ - فَيَجِبُ أَنْ يَصِحَّ اسْتِعْمَالُ لَفْظِ «التَّظَاهُرِ» غَيْرَ مُطَابِقٍ لِمَذْهَبِنَا فِي تَعَذُّرِ الْمُعَارَضَةِ، فَلَزِمَ^٣ صَاحِبَ الْكِتَابِ وَ جَمِيعَ أَهْلِ مَذْهَبِهِ مِثْلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ - فِيمَا مِنْ أَجْلِهِ لَمْ تَقْعِ الْمُعَارَضَةُ - مِثْلَ قَوْلِنَا بَعِينِهِ،

١. في الأصل: «يمكن مع القدرة ولا يصح».

٢. في الأصل: «الفرق»، و الصحيح ما أثبتناه، و لعل ما في الأصل تصحيف عنه.

٣. في الأصل: «لزم»، و الظاهر ما أثبتناه؛ للتفريع على ما قبله.

و يَنْسِبُ تَعَدُّهَا إِلَى فَقْدِ الْعُلُومِ بِالصَّاحَةِ كَمَا نَسَبُهُ^١، وَإِنْ كَانَ الْفَرْقُ بَيْنَنَا وَ بَيْنَهُ أَنَا نَقُولُ: إِنَّ الْقَوْمَ أَفْقِدُوا الْعُلُومَ فِي الْحَالِ، وَهُوَ يَقُولُ: إِنَّهُمْ كَانُوا فَاقِدِينَ لَهَا فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، مُسْتَقْبِلِهَا وَ مُسْتَدْبِرِهَا؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجْرِ بِحُصُولِ كُلِّ تِلْكَ الْعُلُومِ لَهُمْ.

فَإِنْ قَالَ: إِنِّي لَمْ أَوْجِهْ كَلَامِي فِي الْفَصْلِ نَحْوَ مَذْهَبِكُمْ، وَإِنَّمَا خَصَصْتُ بِهِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْقَوْمَ مَنَعُوا عَنِ الْكَلَامِ جُمْلَةً.

قِيلَ لَهُ: قَدْ عَلِمْنَا مَا قَصَدْتَهُ، وَكَلَامُنَا الْأَوَّلُ مُتَنَاوِلٌ لِعَرَضِكَ بَعِيْنِهِ، وَكَلَامُنَا الثَّانِي إِنَّمَا أَوْزَدَنَاهُ ١٥٥/ استظهاراً و بياناً.

[المقطع الرابع عشر: الاستدلال لصالح نظرية فصاحة القرآن]

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّ دَوَاعِيَ الْعَرَبِ إِنَّمَا انصَرَفَتْ عَنِ الْمُعَارَضَةِ؛ لِإِعْلَمِهِمْ بِأَنَّهَا غَيْرُ مُمَكِّنَةٍ، مِنْ حَيْثُ بَايَنْتُ فَصَاحَةَ الْقُرْآنِ جَمِيعَ فَصَاحَاتِهِمْ، لَا لِلصَّرْفِ الَّذِي يَدَّعِيهِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْمُعَارَضَةَ كَانَتْ مُمَكِّنَةً، وَإِنَّهَا لَمْ تَقَعْ؛ لِأَنَّ دَوَاعِيَهُمْ صُرِفَتْ^٢ :-

فَإِنْ قَالَ: وَ مِنْ أَيْنَ أَنَّ الْحَالَ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ؟

قِيلَ لَهُ^٣: لِأُمُورٍ:

مِنْهَا: مَا نَقَلَ عَنْهُمْ مِنْ اعْتِرَافِهِمْ بِمَزِيَّةِ الْقُرْآنِ عِنْدَ الْمَذَاكِرَاتِ؛ عَلَى مَا قَدْ مَنَّا ذِكْرَهُ.

١. فِي الْأَصْلِ: «يَنْسِبُهُ»، وَ مَقْتَضَى السِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. رَاجِعُ: الْمَغْنِي، ج ١٦، ص ٣٢٤.

٣. فِي الْأَصْلِ: «لَهُمْ»، وَ الْمَلَاتِمُ لِلْسِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ وَ فَقَدْ لَمَّا فِي الْمَصْدَرِ.

ومنها: أَنَّ آيَةَ التَّحْدِي تَدُلُّ عَلَى تَعَذُّرٍ مِثْلِهِ^١: «وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا»^٢.

ومنها: أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَوْجِبُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ بِمُعْجَزٍ فِي الْحَقِيقَةِ، وَأَنَّ صَرْفَ هِمَمِهِمْ عَمَّا جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِمِثْلِهِ هُوَ الْمُعْجَزُ^٣، وَيَوْجِبُ أَنْ يَدُلَّ الْقُرْآنُ لَوْ كَانَ كَلَامًا مُتَوَسِّطًا فِي الْفَصَاحَةِ، حَتَّى يَكُونَ حَالُهُ فِي الْإِعْجَازِ وَهُوَ كَذَلِكَ، مِثْلَ حَالِهِ الْآنَ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ صَرْفَ هِمَمِهِمْ وَدَوَاعِيهِمْ، فَالرَّكِيكُ^٤ فِي ذَلِكَ وَالْفَصِيحُ بِمَنْزِلَةٍ.

ومنها: أَنَّ الَّذِي ذَكَرُوهُ يَقْتَضِي خُرُوجَهُمْ عَنِ الْعَقْلِ^٥. ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ دَوَاعِيَهُمْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَنْصَرِفَ مَعَ كَمَالِ عُقُولِهِمْ.

الكلامُ عليه؛ يَقَالُ لَهُ

[مناقشة أدلة فصاحة القرآن باختصار]

و هَذَا الْفَصْلُ أَيْضًا وَإِنْ كَانَتْ وَجْهَتُهُ إِلَى غَيْرِ مَذْهَبِنَا، فَنَحْنُ نَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ؛ لِإِمْكَانِ التَّعَلُّقِ بِهِ عَلَيْنَا، فَنَقُولُ:

وَمَا فِي الْإِعْجَازِ بِمَرِيَّةِ الْقُرْآنِ فِي الْفَصَاحَةِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ جِهَةَ إِعْجَازِهِ هِيَ الْفَصَاحَةُ، وَأَنَّهُ خَارِئٌ بِهَا عَادَاتِ الْعَرَبِ؟! وَمَا الْمُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ عَالِي الطَّبَقَةِ فِي الْفَصَاحَةِ، فَيُشْهَدُ لَهُ بِالْمَرِيَّةِ فِيهَا، وَإِنْ كَانَ امْتِنَاعُ مُعَارَضَتِهِ إِنَّمَا هُوَ الصَّرْفُ؟!

١. في المصدر: + «عليهم».

٢. الإسراء (١٧): ٨٨.

٣. من قوله: «في الحقيقة وأن صرف...» إلى هنا لم يرد في المصدر.

٤. في المصدر: «كحاله» بدل: «مثل حاله».

٥. في الأصل: «و الركيك»، وما أثبتناه استفدناه من المصدر.

٦. المغني، ج ١٦، ص ٣٢٥.

و قد بَيَّنَّا فيما مَضَى مِنْ كتابنا هذا^١، أَنَّ الاعْتِرَافَ بِمَزِيَّتِهِ^٢ فِي الْفَصَاحَةِ، إِنَّمَا يَكُونُ رَادًّا عَلَى مَنْ نَفَى فَصَاحَتَهُ. فَأَمَّا مَنْ اعْتَرَفَ بِأَنَّهُ أَفْصَحُ الْكَلَامِ وَأَبْلَغُهُ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ خَارِقًا لِلْعَادَةِ مِنْ حَيْثُ الْفَصَاحَةُ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

عَلَى أَنَّا قَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَى الْأَلْفَاظِ الَّتِي يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى اعْتِرَافِ الْقَوْمِ بِفَضْلِ فَصَاحَتِهِ، وَ ذَكَرْنَا مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ فِيهَا.

و أَمَّا التَّعْلُقُ بِلَفْظِ /١٥٦/ «التَّظَاهِرُ»، فَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَيْهِ^٣، وَ عَلَى التَّعْلُقِ بِإِخْرَاجِ الْقُرْآنِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُعْجَزًا، وَ بَيَّنَّا أَنَّ دَلَالَتهُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَإِنْ لَمْ تَخْتَلِفْ^٤ بِأَنْ يَكُونَ كَلَامًا مُتَوَسِّطًا فِي الْفَصَاحَةِ أَوْ رَكِيكًا، بَلْ رُبَّمَا تَأَكَّدَتْ، فَغَيْرُ مُنْكَرٍ أَنْ تَكُونَ الْمَصْلَحَةُ لِلْمُكَلِّفِينَ تَابِعَةً لِإِنْزَالِهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنَ الْفَصَاحَةِ.

وَ ذَكَرْنَا مِنْ لُزُومِ مِثْلِ ذَلِكَ لِمَنْ خَالَفْنَا، وَ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يُفْتَقَرَ فِيهِ إِلَى مِثْلِ جَوَابِنَا، مَا لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى إِعَادَتِهِ^٥.

فَأَمَّا رَدُّهُ عَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى صَرْفِ الدَّوَاعِي بِمَا ذَكَرَهُ، فَصَحِيحٌ^٦ لَزِمٌ، وَ قَدْ بَيَّنَّا فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى الْكَلَامِ^٧ بَيَانًا شَافِيًا^٨.

١. راجع: ص ١١٧-١١٨.

٢. فِي الْأَصْلِ: «لَمَزِيَّتِهِ»، وَ الْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ: لِتَعْدِي «الاعْتِرَافِ» بِالْبَاءِ.

٣. تَقَدَّمَ قَبْلَ قَلِيلٍ فِي ص ٣١٠.

٤. فِي الْأَصْلِ: «لَمْ يَخْتَلِفْ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «حَادِثَةٌ»، وَ لَا مُحْصَلَّ لَهُ فِي الْمَقَامِ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ غَايَةُ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَدْرَجَ فِي الْمَتْنِ، وَ بِهِ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى.

٦. فِي الْأَصْلِ: «وَ صَحِيحٌ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ: لِلزُّومِ الْفَاءِ فِي جَوَابِ «أَمَّا».

٧. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ لَعَلَّ الْأَنْسَبُ: «مِنْ الْكَلَامِ».

٨. تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي ص ٥٢، وَ لَعَلَّ قِسْمًا آخَرَ مِنَ الْبَحْثِ قَدْ سَقَطَ مِنْ نَسْخَةِ الْأَصْلِ، فَإِنَّهَا نَاقِصَةٌ مِنْ أَوَّلِهَا.

[المقطع الخامس عشر: سبب عدول الجميع عن معارضة القرآن]

٢٤١

ثم قال صاحب الكتاب:

فإن قالوا: لولا أن الذي لأجله عدلوا عن المعارضة الصَّرفُ الذي ذكرناه، كان لا يجب أن يجري أمرهم على حدٍّ واحدٍ، مع أن فيهم القدم^٢ الذي يعلم باضطرارٍ تغدُّ المعارضة عليه، وفيهم من لا يعلمها كذلك.

قيل لهم^٣: قد بينّا أن فيهم من جاء بمعارضة ركيكة. ومن لم يأت بها، فلأنه علم من حالها ما وصفناه. أو كان في حكم العارف، أو تابعا للعارف؛ فذلك اتفقوا على العدول عن المعارضة.

وهذا بين من حال الجمع العظيم؛ لأنهم ينظرون إلى المتقدم منهم في الرتبة، ويقع من جهتهم التأسي؛ فلما رأى أتباعهم الأكابر قد ضاق ذرعهم بالقرآن، وعدلوا عن المعارضة إلى الأمور الشاقة، تبعوهم في هذه الطريقة؛ لعلمهم بأنهم عن ذلك أشدَّ عجزاً؛ فذلك استمرت أحوالهم على هذا الوجه، لا للصرفة^٤ التي ظنَّها السائل.

١. في المصدر: «قال».

٢. في المصدر: «المقدم». والقدم من الناس: العبي عن الحجة والكلام مع ثقل ورخاوة وقلة فهم، وهو أيضاً الغليظ السمين الأحمق الجافي. والثاء لغة فيه. لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٥٠ (قدم).

٣. في المصدر: «له».

٤. في الأصل: «للصرف»، والصحيح ما أثبتناه وفقاً لما في المصدر، وما بعده قرينة عليه.

٥. في الأصل: «طلبها»، ومقتضى السياق ما أثبتناه وفقاً لما في المصدر.

و لو لا أَنَّهُمْ عَلِمُوا أَنَّ الْقُرْآنَ فِي أَعْلَى رُتَبَةٍ مِنَ الْفَصَاحَةِ الْجَامِعَةِ لِشَرَفِ اللَّفْظِ وَ حُسْنِ الْمَعْنَى، حَتَّى يَهْزَهُمْ ذَلِكَ، لَقَدْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي شَأْنِ^١ الْمُعَارَضَةِ، فَيَكُونُ فِيهِمْ مَنْ يَكْفُفُ، وَ فِيهِمْ مَنْ يُحَاوِلُ، وَ فِيهِمْ مَنْ يَأْتِي بِمَا يَزِدُّهُمْ عِلْمُهُمْ بِعَظَمِ شَأْنِ الْقُرْآنِ عِنْدَهُ^٢ تَأَكِيداً.

لَكِنَّ الْأَمْرَ فِي الْقُرْآنِ لَمَّا كَانَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، عَدَلُوا عَنِ الْمُعَارَضَةِ؛ لظُهُورِ حَالِهِ.

و لو لا صِحَّةُ ذَلِكَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، لَقَدْ كَانَ الْقَوْلُ بِالصَّرْفَةِ يَقْوَى؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ مَعَ التَّنَافُسِ^٣ الشَّدِيدِ، وَ تَبَايُنِ الْهِمَمِ، /١٥٧/ وَ امْتِدَادِ الْأَوْقَاتِ، بَأَنَّ يَقَعَ الْكَفُّ عَنِ الْأَمْرِ الْمَطْلُوبِ الَّذِي قَوِيَتْ الدَّوَاعِي إِلَى فِعْلِهِ؛ فَكَانَ يَصِحُّ أَنْ يُتَعَلَّقَ بِالصَّرْفَةِ، وَ يُرَادَ بِهَا انصِرَافُهُمْ عَنِ الْمُعَارَضَةِ، وَ إِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُؤَثِّرَةٍ، دُونَ الْمُعَارَضَةِ الْمُؤَثِّرَةِ.

و لِأَنَّ هَذِهِ الْمُعَارَضَةَ يُعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَحْصُلُ بِمَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْأَدِلَّةِ، لَكِنَّ ذَلِكَ يَبْعُدُ؛ لِأَنَّهُ مَتَى يَجُوزُ^٥ فِي انصِرَافِهِمْ عَنْهَا أَنْ يَكُونَ الْوَجْهُ فِيهِ الصَّرْفَةُ، لَمْ نَأْمَنْ^٦ أَنْ تَكُونَ الْمُعَارَضَةُ الصَّحِيحَةُ [أَيْضاً]^٧ مُمَكِّنَةً، وَ إِنَّمَا

١. في المصدر: «سائر».

٢. في الأصل: «عندهم»، و مقتضى السياق ما أثبتناه وفقاً لما في المصدر.

٣. في الأصل: «التناقض»، و ما أثبتناه من المصدر.

٤. في المصدر: «أن».

٥. في المصدر: «جوز».

٦. في المصدر: «لم يأمن».

٧. ما بين المعقوفين من المصدر.

عَدَلُوا عَنْهَا لِلصَّرْفَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا السَّائِلُ. وَهَذَا بَيِّنٌ فِيمَا أوردناه^١.

الكَلَامُ عَلَيْهِ؛ يُقَالُ لَهُ

[في بيان الدليل على الصرفة]

قد بَيَّنَّا فِي الدَّلِيلِ الثَّانِي - الَّذِي اعْتَمَدْنَاهُ فِي صِحَّةِ الْقَوْلِ بِالصَّرْفَةِ^٣ - مَا إِذَا تُؤْمَلُ كَانَ مُبْطَلًا لِمَا تَعَلَّقَتْ بِهِ فِي هَذَا الْفَصْلِ؛ لِأَنَّا ذَكَرْنَا أَنَّ الْعَرَبَ لَوْ لَمْ يُصَرِّفُوا عَنِ الْمُعَارَضَةِ عَلَى كُلِّ وَجْهِ يَفْعُ مَعَهُ ضَرْبٌ مِنَ الْإِسْتِبَاهِ وَالِاتِّبَاسِ - سَوَاءٌ كَانَتْ الْمُعَارَضَةُ مُمَائِلَةً عَلَى الْحَقِيقَةِ أَوْ مُقَارِبَةً - لَوَجَبَ أَنْ يُعَارِضُوا بِمَا يَدْعُونَ أَنَّهُ مُمَائِلٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى التَّحْقِيقِ كَذَلِكَ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُهُمْ هَذَا قَدْ أَوْفَعُوا الشُّبْهَةَ لِكُلِّ مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي غَايَةِ الْفَصَاحَةِ، ثُمَّ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مَا أَتَوْا بِهِ وَبَيْنَ الْقُرْآنِ.

وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْخَلْقَ أَجْمَعِينَ - إِلَّا النَّفَرَ الْيَسِيرَ مِنْهُمْ - لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَرْجِعُونَ فِيهِ إِلَى غَيْرِهِمْ. وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ الْغَيْرُ الَّذِي يُرْجَعُ إِلَيْهِ يَدْعِي الْمُسَاوَاةَ وَالْمُمَائِلَةَ، اسْتَحْكَمَتِ الشُّبْهَةُ وَانْسَدَّ الطَّرِيقُ إِلَى الْعِلْمِ بِالْإِعْجَازِ!

وَبَيَّنَّا أَنَّهُمْ قَدْ اسْتَعْمَلُوا مِنْ ضُرُوبِ الْمَكَائِدِ وَصُنُوفِ الْحِيلِ مَا كَانَ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَوْفَعَ مِنْهُ وَأَنْفَعَ فِيمَا قَصَدُوهُ؛ لِأَنَّهُمْ لَجَأُوا إِلَى أَفْعَالٍ كَثِيرَةٍ لَا تَدْخُلُ^٤ عَلَى عَاقِلٍ شُبْهَةً فِي خُرُوجِهَا عَنْ بَابِ الْحُجَّةِ، وَأَنَّ الصَّرُورَةَ حَمَلَتْ عَلَيْهَا، وَالْقُصُورَ دَعَا إِلَى فِعْلِهَا؛ فَكَيْفَ ذَهَبُوا عَنْ هَذَا الْأَمْرِ الْغَرِيبِ الَّذِي يَدْخُلُ الشُّبْهَةُ عَلَى أَكْثَرِ

١. في المصدر: «أوردناه».

٢. المغني، ج ١٦، ص ٣٢٧-٣٢٨.

٣. تقدَّم في ص ١٢١.

٤. في الأصل: «لا يدخل».

الخلق، و يُشعرهم براءة عهدتهم و علو كلمتهم؟!

و ليس تتوجه^١ هذه الطريقة /١٥٨/ من حيث ظن صاحب الكتاب؛ لأنه بنى السؤال على أن المعارضة كان يجب وقوعها، فمن لم يعلم من جملة القوم تعذر المعارضة، و أنه لا يمتنع أن يختلف حالهم، فيكون فيهم من يعلم تعذرها فلا يعارض، و فيهم من لا يعلم ذلك فيشتبه عليه الأمر فيعارض.

بل الطريق الذي سلكناه في لزوم الكلام أولي؛ لأننا بينا أن القوم مع العلم بتعذر المعارضة المطلوبة عليهم، كان يجب أن يعارضوا بما يقدرؤ عليه، و يدعوا المساواة؛ و إن كان غير بعيد لزوم الكلام من الوجه الذي سأل نفسه عنه.

و ليس قوله في جواز ذلك: «إِنْ مَنْ لَمْ يَكُنْ عَارِفًا بِتَعَذُّرِ الْمُعَارَضَةِ، كَانَ تَابِعًا لِلْعَارِفِ» بشيء يعتمد؛ لأننا لم نجد من أتى بالمعارضة الركيكة، اتبع في الإمساك عنها من عدل عن المعارضة من العارفين المتقدمين، بل تعاطاها و إن كانوا^٢ هؤلاء لم يتعاطوها! فالأوقع من بعض من يشتبه عليه الأمر في إمكان المعارضة و تعذرها، ما يظن أنه بصفة المعارضة المطلوبة؟!

و كيف لم يخالف من عارض الطبقة التي لم تعارض^٣ من المبرزين المتقدمين إلا بإيراد معارضة، لا شبهة على عاقل، فضلاً عن فصيح، في أنها غير واقعة موقعتها، و أنها من أبعد الكلام عن الفصاحة و الجزالة؟!

و نحن نعلم أن بعض القوم لو أتى بكلام له حظ من الفصاحة، و رتبة من البلاغة، و ادعى به المعارضة، لكانت الشبهة قوية، و الارتياح مستحكماً، فكيف خالفوا

١. في الأصل: «بتوجه».

٢. كذا في الأصل، و هو على لغة «أكلوني البراغيث».

٣. في الأصل: «لم يعارض».

٢٦٤

أَكْبَرُهُمْ وَمُتَّفَدِّمِهِمْ فِيمَا لَا يَقَعُ لَهُمْ [رَيْبٌ]^١ فِيهِ، وَلَا شُبْهَةٌ تَدْخُلُ عَلَى عَاقِلٍ بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يُخَالَفُوهُمْ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ، وَفِيهِ مِنْ ارْتِفَاعِ الشُّبْهَةِ وَتُفُؤِ الْكَيْدِ مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ؟! وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا مَضَى مِنَ الْكِتَابِ - عِنْدَ الْاعْتِمَادِ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ^٢ - أَنَّهُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ أَنْ يَكُونَ تَرَكُّ الْقَوْمِ لِهَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْمُعَارَضَةِ، إِنَّمَا هُوَ لِلْخَوْفِ مِنْ تَكْذِيبِ الْفُصَحَاءِ لَهُمْ، وَ تَهْجِينِهِمْ لِفَعْلِهِمْ، وَ شَهَادَتِهِمْ عَلَيْهِمْ بِالْمُكَابَرَةِ.

فَإِنْ قُلْنَا: إِنْ كَانَ الْخَوْفُ مِنْ تَكْذِيبِ مَنْ فِي جُمْلَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنَ الْفُصَحَاءِ، فَهُوَ غَيْرُ مَانِعٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ وَقُوعِ الشُّبْهَةِ وَ تَمَامِ الْحِيلَةِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ /١٥٩/ مَا فِي هَذَا الْأَمْرِ أَنْ يَشْهَدَ مَنْ فِي جُمْلَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِأَنَّ تِلْكَ الْمُعَارَضَةَ غَيْرُ صَحِيحَةٍ وَلَا مُؤَثَّرَةٌ. وَيَشْهَدُ مَنْ بِإِزَائِهِمْ مِنَ الْفُصَحَاءِ - وَهُمْ أَكْثَرُ مِنْهُمْ - بِضِدِّ ذَلِكَ؛ فَتَقَابُلُ الْأَقْوَالِ وَ تَتَكَافُأُ^٣، لَا سِيَّمَا عِنْدَ مَنْ لَمْ تَكُنِ الْفَصَاحَةُ صَنَعَتَهُ، وَلَا بَلَغَ فِيهَا الرُّتَبَةُ الَّتِي يُفَرِّقُ مَعَهَا بَيْنَ ضُرُوبِ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ، وَ بَيْنَ كُلِّ ضَرْبٍ مِنْهُ [دَوْنٌ]^٤ مِنْزِلَتِهِ. وَ هَذَا نِهَائِيَّةُ سُؤْلِ الْعَرَبِ وَ غَايَةُ أَمَلِهِمْ.

وَإِنْ كَانَ الْخَوْفُ مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ فِي صُحْبَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَ لَا عَلَى دِينِهِ، فَلَا خَوْفَ مِنْ هَؤُلَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ أَحَدُ^٥ وَ أَمَكُنْ مِنْ [أَنْ]^٦ يَرُدُّو^٧ مَا يُوَافِقُ إِرَادَتَهُمْ، وَ يُضَعِّفُ أَمْرَ عَدُوِّهِمْ!

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٢. تقدّم في ص ١٣٢.

٣. في الأصل: «فيتقابل الأقوال ويتكافأ».

٤. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٥. في الأصل: «أحق»، وهو لا يلزم السياق، وبما أثبتناه يستقيم المعنى.

٦. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٧. في الأصل: «يرووا»، والمناسب للسياق ما أثبتناه.

و ذَكَّرْنَا أَيْضاً: أَنَّ مَا اقْتَضَى إِمْسَاكَهُمْ عَمَّنْ عَارِضٌ بِأَخْبَارِ الْفَرَسِ، مَعَ عِلْمِهِمْ بَعْدَ مَا أَتَى بِهِ عَنِ الْمُعَارِضَةِ، وَ عُدُولُهُمْ عَنِ تَكْذِيبِ مَنْ قَالَ: «لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا»^١، مَعَ قَطْعِهِمْ عَلَى كَذِبِهِ وَ بَهْتِهِ، يَقْتَضِي الْإِمْسَاكَ عَمَّنْ يُعَارِضُ بِكَلَامٍ لَهُ حَظٌّ مِنَ الْفَصَاحَةِ، وَ يَدَّعِي الْمُمَاتَلَةَ، بَلِ الْإِمْسَاكَ عَنْ هَذَا أَوَّلَى؛ لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «و لَوْ لَا صِحَّةُ هَذَا الْوَجْهِ، لَكَانَ التَّعَلُّقُ بِالْصَّرْفَةِ يَقْوَى مِنْ وَجْهِ كَذَا» وَ يُرَادُ بِهَا انْصِرَافُهُمْ عَنِ الْمُعَارِضَةِ الَّتِي لَيْسَتْ مُؤَثَّرَةً، دُونَ الْمُؤَثَّرَةِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمُعَارِضَةَ يُعْلَمُ بِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَدِلَّةِ أَنَّهَا لَا تَحْصُلُ.

ثُمَّ قَوْلُهُ بَعْدُ: «لَكِنَّ ذَلِكَ يَبْعُدُ؛ لِأَنَّهُ مَتَى جُوزَ فِي إِحْدَى^٢ الْمُعَارِضَتَيْنِ الصَّرْفَةُ، لَمْ نَأْمَنْ^٣ فِي الْأُخْرَى مِثْلَهُ»^٤، فَمِنْ الْكَلَامِ الطَّرِيفِ الظَّاهِرِ التَّنَاقُضِ؛ لِأَنَّهُ فَرَّقَ أَوَّلًا بَيْنَ الْمُعَارِضَتَيْنِ - الْمُؤَثَّرَةِ وَ غَيْرِ الْمُؤَثَّرَةِ - فِي صِحَّةِ التَّعَلُّقِ بِالَّتِي لَيْسَتْ بِمُؤَثَّرَةٍ، لَوْ لَا مَا خَرَجَهُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ، ثُمَّ سَوَّى بَيْنَهُمَا مِنْ غَيْرِ وَجْهِ يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ، وَ جَعَلَ تَجْوِيزَ الصَّرْفَةِ عَنْ إِحْدَاهُمَا تَجْوِيزاً فِي الْأُخْرَى.

فَكَيْفَ يَصِحُّ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الطَّرِيقِ وَ ضُرُوبِ الْاِسْتِدْلالاتِ الَّتِي تَتَنَاوَلُ - إِذَا صَحَّتْ - الْمُعَارِضَةُ الَّتِي لَيْسَتْ بِمُؤَثَّرَةٍ، وَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعْلَمَ بِهَا امْتِنَاعُ وَقُوعِهَا؟ فَكَانَ الْمُتَعَلِّقُ بِالْصَّرْفَةِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، يَقُولُ لَهُ: الَّذِي يُؤْمِنُ وَقُوعَ الصَّرْفَةِ عَنِ الْمُعَارِضَةِ الْمَطْلُوبَةِ قَدَمَتَهُ، وَ ادَّعَيْتَ أَنَّهُ أَدِلَّةٌ عَلَى امْتِنَاعِهَا، وَ لَيْسَ ذَلِكَ بِمُؤْمِنٍ

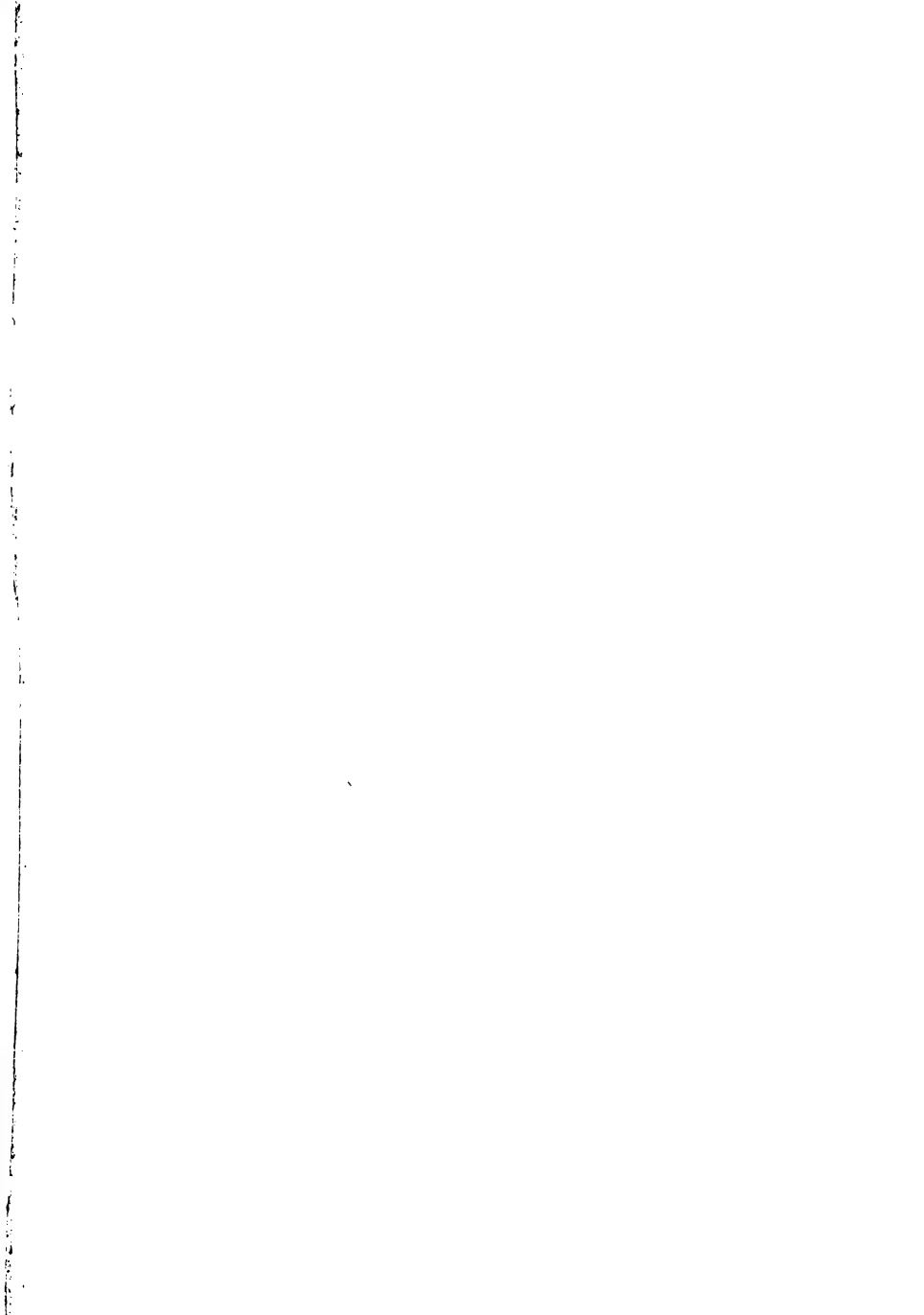
١. الأنفال (٨): ٣١.

٢. في الأصل: «أحد».

٣. في الأصل: «نؤمن»، و ما أثبتناه مطابق لما في المصدر.

٤. كذا في الأصل، و الأنسب: «مثلها»، أي الصرفة.

حُصُولَ الصَّرْفَةِ عَنِ الْمُعَارَضَةِ الْآخَرَى. فعلى أَيِّ وَجْهِ سَوِّيتَ /١٦٠/ بَيْنَهُمَا؟
 سَيِّمًا مَعَ اعْتِقَادِكَ أَنَّ الْمُؤَثَّرَةَ عَلَى الْحَقِيقَةِ غَيْرُ مُمَكِّنَةٍ وَلَا مُتَأَثِّرَةٍ! وَعَلَى ذَلِكَ بَنَيْتَ
 مَا اسْتَدَلَلْتَ بِهِ عَلَى تَعَذُّرِهَا، وَالتِّي لَيْسَتْ بِمُؤَثَّرَةٍ!
 وَلَا يُمَكِّنُكَ أَنْ تَقُولَ: إِنَّهَا غَيْرُ مُتَأَثِّرَةٍ وَلَا مُمَكِّنَةٍ، وَأَكْثَرُ مَا تَدَّعِيهِ أَنَّهَا لَا تَقَعُ
 لَشَيْءٍ تَذْكُرُهُ، لَا يَقْتَضِي خُرُوجَهَا مِنَ الْإِمْكَانِ.
 فَقَدْ صَحَّ بِمَا ذَكَرْنَاهُ اضْطِرَابُ كَلَامِهِ فِي الْفَصْلِ، وَهَذَا آخِرُ مَا احْتَجَجْنَا إِلَى تَتَبُّعِهِ
 مِنْ كَلَامِهِ.



[شبهتان حول نظرية الصرفة^١]

[الشبهة الأولى: ضرورة تذاكر العرب للصرفة على فرض تجويزها]

مَسْأَلَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالصَّرْفَةِ

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: كَيْفَ يَصِحُّ مَذْهَبُكُمْ فِي الصَّرْفَةِ؟ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْقَوْمَ الَّذِينَ تَدَّعَوْنَ أَنَّهُمْ كَانُوا مَتَى هَمُّوا بِالْمُعَارَضَةِ وَرَامُوا فِعْلَهَا، صُرِفُوا عَنْهَا، وَأُفْقِدُوا الْعِلْمُ الَّتِي تَتَأْتِي^٢ مَعَهَا، لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَكُونُوا عَارِفِينَ بِذَلِكَ مِنْ أَحْوَالِ أَنْفُسِهِمْ، وَمُمَيِّزِينَ بَيْنَ أَوْقَاتِ الْمَنْعِ وَالتَّخْلِيَةِ.

وَإِذَا كَانَتْ مَعْرِفَتُهُمْ بِهِ وَاجِبَةً، وَكَانَ أَمْرًا خَارِقًا لِعَادَتِهِمْ، مُبَايِنًا لِسُنَنِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمْ، فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَتَذَكَّرُوهُ وَيَتَفَاوَضُوهُ، وَيَخَوْضُوا فِيهِ، وَيَعْجَبُوا مِنْهُ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ مَوْلَعَةً بِذِكْرِ الْعَجَائِبِ، مُلْهَأَةٌ^٣ بِنَشْرِ الْغَرَائِبِ. بِهَذَا قَضَتْ الْعَادَاتُ، وَعَلَيْهِ ذَلِكَ التَّجَارِبُ، وَهُوَ أَصْلٌ فِي بَابِ الْأَخْبَارِ وَمَعْرِفَةِ الْحَوَادِثِ كَثِيرٌ، مَتَى نَقَضَهُ نَاقِضٌ لَزِمَهُ مِنَ الْجَهَالَاتِ مَا لَا قِبَلَ لَهُ بِهِ.

وَإِذَا كَانَ الْخَوْضُ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ لَا بَدَّ أَنْ يَقَعَ بِمَجْرَى الْعَادَةِ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ

١. هاتان الشبهتان أو المسألتان هما أشبه بالخاتمة أو الاستدراك، ولذلك لم نُعِدْ لهما فصلاً خاصاً.

٢. في الأصل: «يتأتى»، والمناسب ما أثبتناه.

٣. في الأصل: «ملهية»، وهو سهو.

ظاهراً فاشياً؛ لأنَّ ظُهُورَ الشَّيْءِ وَ بُرُوزَهُ، إِنَّمَا يَكُونَانِ بِحَسَبِ مَوْقِعِهِ مِنَ النَّفُوسِ، وَ بِقَدْرِ الْاهْتِمَامِ بِهِ؛ وَ الْاهْتِمَامُ بِهِ يَكُونُ بِقَدْرِ اسْتِغْرَابِهِ وَ اسْتِطْرَافِهِ. فَإِذَا انْضَافَ إِلَى الْاسْتِغْرَابِ وَ الْاسْتِطْرَافِ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْمَنَافِعِ وَ دَفَعِ الْمَضَارِّ، قَوِيَّتِ دَوَاعِي الْإِعْلَانِ وَ تَأَكَّدَتْ.

وَ إِذَا كَانَ الظُّهُورُ وَاجِباً، فَوَاجِبٌ حُصُولُ الْعِلْمِ بِهِ وَ زَوَالُ الرَّيْبِ فِيهِ، كَمَا حَصَلَ الْعِلْمُ بِجَمِيعِ مَا جَرَى مَجْرَاهُ مِنْ أَحْوَالِ الْقَوْمِ وَ أَعْمَالِهِمُ الظَّاهِرَةِ. وَ كَيْفَ لَا يَكُونُ ذَلِكَ مَعْلُوماً لَنَا، إِذَا فَرَضْنَا ظُهُورَهُ مِنَ الْقَوْمِ وَ وَقُوعَ الْخَوْضِ مِنْهُمْ فِيهِ؟ وَ عِنَايَةً سَلَفْنَا بِتَقْلِي مَا جَرَى مَجْرَاهُ مِنْ آيَاتِ ١٦١/ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ بَرَاهِينِهِ وَ مُعْجَزَاتِهِ، أَتَمُّ عِنَايَةٍ وَ أَوْفَرُهَا.

وَ لَا شَيْءَ أَظْهَرَ وَ أَكْبَرَ فِي بَابِ الدَّلَالَةِ وَ الْآيَاتِ، مِنْ اعْتِرَافِ الْعَرَبِ بِمَا يَجِدُونَ أَنْفُسَهُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْمَنَعِ عَنِ الْمُعَارَضَةِ. وَ فِي ارْتِفَاعِ الْعِلْمِ بِهِ، دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ هُنَاكَ خَوْضٌ فِيهِ وَ تَحَدُّثٌ بِهِ، وَ إِذَا لَمْ يَجْرِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَلَا صَرْفَةَ.

الجواب

٢٦٧

يَقَالُ لَهُ: أَمَّا مَا قَدَّمْتَهُ مِنْ وَجُوبِ مَعْرِفَةِ الْعَرَبِ - بِمَا هُمْ عَلَيْهِ - مِنْ تَعَذُّرِ الْمُعَارَضَةِ عَلَيْهِمْ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ، فَصَحِيحٌ. وَ كَذَلِكَ مَا أَتَبَعْتَهُ بِهِ مِنْ عِلْمِهِمْ بِخُرُوجِ ذَلِكَ عَنْ عَهْدِهِمْ وَ عَادَتِهِمْ.

فَأَمَّا مَا أَوْجَبْتَهُ مِنْ بَعْدِ مِنَ التَّحَدُّثِ بِذَلِكَ وَ التَّذَاكُرِ بِهِ، ثُمَّ إِظْهَارِهِ وَ إِعْلَانِهِ، فَغَيْرُ وَاجِبٍ، بَلِ الْوَاجِبُ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْقَوْمَ قَدْ بَلَّغُوا الْغَايَةَ فِي عَدَاوَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ حَسَدِهِ، وَ تَطَلَّبِ مَا شَكَّكَ فِيهِ وَ نَفَرَ عَنْهُ، وَ الْعُدُولِ عَنْ كُلِّ مَا آتَسَ

به و قَرَبَ منه. و هم يَعْلَمُونَ أَنَّ التَّذَاكُرَ بما يَجِدُونَ أَنْفُسَهُمْ عَلَيْهِ مِنْ تَعَذُّرٍ مُعَارَضَتِهِ، أَقْوَى الْأَسْبَابِ فِي تَصْدِيقِهِ وَ وُجُوبِ اتِّبَاعِهِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِنَّمَا ادَّعَى الْإِبَانَةَ مِنْهُمْ وَ الْمَزِيَّةَ عَلَيْهِمْ بِهَذَا الْقَدْرِ، الَّذِي يُوْجِبُ^١ أَنْ يَعْتَرِفُوا بِهِ وَ يَتَذَكَّرُوهُ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ مِنْهُمْ مَا ظَنَنْتَهُ وَ حَالَهُمْ هَذِهِ؟!

فَكَانَكَ أَيُّهَا الْمَلُومُ^٢ تَقُولُ: يَجِبُ أَنْ تَقَعَ نِهَايَةُ التَّصْدِيقِ مِمَّنْ دَوَاعِيهِ مُتَوَافِرَةٌ، وَ حِيلَتُهُ كُلُّهَا مَصْرُوفَةٌ إِلَى نِهَايَةِ التَّكْذِيبِ!

عَلَى أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ مِنْ بَعْضِهِمْ مِمَّنْ لَا يَعْرِفُ عَاقِبَةَ قَوْلِهِ، وَ لَا يَتَنَبَّهُ فِي أَفْعَالِهِ، أَوْ مِمَّنْ يُغْلَبُ^٣ السَّلَامَةُ، لَقَوِيَ فِي نَفْسِهِ انكِتَامُ خَبَرِهِ، [وَمَتَى صَدَرَ]^٤ ذِكْرٌ لِهَذَا الْمَعْنَى وَ حِرْصٌ فِيهِ، لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا شَائِعًا، بَلْ لَا عَاقِلَ مِنَ الْقَوْمِ يَذْكُرُ مِثْلَ هَذَا عَنْ نَفْسِهِ، إِلَّا لِمَنْ هُوَ عِنْدَهُ أَوَّلًا عَلَى نِهَايَةِ الثَّقَةِ وَ الْأَمَانَةِ، ثُمَّ لَا يَذْكُرُهُ إِلَّا عَلَى آكِدٍ وَجْهِهِ الْاسْتِسْرَارِ وَ الْحَفَاءِ، فَمِنْ أَيْنَ يَجِبُ ظُهُورُهُ وَ الْعِلْمُ بِهِ، وَ هُوَ إِذَا وَقَعَ كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ؟!

وَ إِنَّمَا يَجِبُ الْعِلْمُ بِالْأُمُورِ الَّتِي تَقَعُ فِي الْأَصْلِ ظَاهِرَةً وَ شَائِعَةً، ثُمَّ تَتَوَفَّرُ^٥ الدَّوَاعِي إِلَى تَغْلِبِهَا، وَ يُحْكَمُ فِيمَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ، مَتَى لَمْ يُنْقَلْ وَ يُعْلَمَ / ١٦٢/، فَأَمَّا مَا لَا يَجِبُ ظُهُورُهُ وَ اسْتِفَاضَتُهُ، وَ يَجُوزُ وَقُوعُهُ إِنْ وَقَعَ مُسْتَسْرَرًا بِهِ، فَلَيْسَ يَجِبُ مَتَى فَقَدْ نَا ثَقَلَهُ أَوْ الْعِلْمَ بِهِ، أَنْ نَحْكُمَ بِنَفْيِهِ. وَ لِهَذِهِ

١. في الأصل: «توجب»، و المناسب ما أثبتناه.

٢. كذا في الأصل.

٣. كذا في الأصل، و لعل الأنسب: «يطلب».

٤. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، و به تستقيم العبارة.

٥. في الأصل: «يتوفر».

العِلَّة ما^١ عَلِمْنَا أحوالَ المُلُوكِ الظَّاهِرَةِ و الحَوَادِثِ فِي أَيَّامِهِم المُسْتَفِيزَةَ،
و لَمْ نَعْلَمْ جَمِيعَ أَسْرَارِهِمْ، و مَا كَتَمُوهُ مِنْ أَخْبَارِهِمْ، و أَلْقَوْهُ إِلَى الْوَاحِدِ و الْاِثْنَيْنِ
مِنْ نِقَاتِهِمْ.

و الْقَوْلُ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى شَرْطٍ.
و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: هَبَّكُم لَا تُوجِبُونَ التَّذَاكُرَ بِذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الاسْتِطْرَافِ
و الاسْتِغْرَابِ، أَلَا وَجَبَ أَنْ يَذْكُرَهُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ؛ لِيَعْرِفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ: هَلْ حَالُ
غَيْرِهِ فِي الْاِمْتِنَاعِ و التَّعَذُّرِ كَحَالِهِ أَمْ لَا؟

و ذَلِكَ: أَنَّ التَّحَدُّثَ بِهِ لَوْ وَجَبَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، لَمْ يَكُنْ إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي
بَيَّنَّاهُ مِنَ الْخَفَاءِ و الْكِتْمَانِ؛ لِأَنَّ مَا دَعَا مِنَ الْمَسْأَلَةِ عَنْهُ، لَا يَدْعُو إِلَى إِظْهَارِهَا، بَلْ
دَوَاعِي سَتْرِهَا قَائِمَةٌ مِنْ حَيْثُ ذَكَرْنَا، فَلَا مَنَفَعَةَ لِلسَّائِلِ فِيمَا ذَكَرَهُ إِذَا التَّرَمَّنَا، وَكَانَ
مِمَّا لَوْ وَقَعَ لَمْ يَظْهَرْ، وَ لَمْ يَجِبْ أَنْ يُعْلَمَ.

عَلَى أَنَّ مَا أَوْجَبَهُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، لَا يَجِبُ أَيْضاً؛ لِأَنَّ سُؤَالَ بَعْضِهِمْ بَعْضاً إِنَّمَا
يَحْسُنُ مَتَى اسْتَفِيدَ بِهِ مَا لَيْسَ بِمَعْلُومٍ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ لَا يُفِيدُ إِلَّا مَا يَعْلَمُهُ السَّائِلُ، فَلَا
طَائِلَ فِي تَكْلُفِهِ.

فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَرَبِ يَعْلَمُ مِنْ حَالِ غَيْرِهِ - مِنَ الْمُتَنَحِرِينَ عَنْ دَعْوَةِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، الْمُظَاهِرِينَ لَهُ بِالْعَدَاوَةِ - مَا^٢ يَقْتَضِي أَنْ الْمُعَارَضَةَ مَتَى أُمَكَّنَتْهُ
فَعَلَهَا وَ بَادَرَ إِلَيْهَا، وَ أَنَّهُ لَمْ يُمْسِكْ عَنْهَا - وَ دَوَاعِيهِ مُتَوَفِّرَةٌ إِلَيْهَا - إِلَّا وَ حَالُهُ فِي
التَّعَذُّرِ مُسَاوِيَةٌ لِحَالِهِ، فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي سُؤَالِهِ، وَ تَعْرِفُ مَا عِنْدَهُ؟!

١. كذا في الأصل، و الظاهر زيادة: «ما».

٢. في الأصل: «و ما» بالواو، و هي زائدة.

[الشبهة الثانية: نفي لزوم ظهور الفرق بين فصاحة القرآن و أفصح كلام العرب]

مسألة أخرى

٢٦٩

إِنْ قَالَ قَائِلٌ - مُعْتَرِضاً عَلَى مَا اعْتَمَدْنَاهُ فِي دَلِيلِنَا عَلَى صِحَّةِ الصَّرْفَةِ، حَيْثُ قُلْنَا: «إِنَّ الْقُرْآنَ لَوْ كَانَ خَارِقاً لِلْعَادَةِ بِفَصَاحَتِهِ، لَوَجِبَ أَنْ يَقَعَ الْفَرْقُ بَيْنَ كُلِّ سُورَةٍ مِنْهُ وَ بَيْنَ أَفْصَحِ كَلَامِ الْعَرَبِ، لَكُلٌّ مَنْ وَقَعَ لَهُ الْفَرْقُ بَيْنَ أَعْلَى كَلَامِهِمْ فِي الْفَصَاحَةِ وَأَدُونِهِ، وَ يَكُونُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْقُرْآنِ وَ بَيْنَ سَائِرِ الْكَلَامِ، إِذَا كَانَ خَارِقاً لِلْعَادَةِ، مِنْ الْمَرْيَةِ /١٦٣/ وَ الْفَرْقِ، أَكْثَرَ مِمَّا بَيْنَ كُلِّ كَلَامَيْنِ جَرَتْ بِهِمَا الْعَادَةُ»^١:- لِمَ أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ مَا أَوْجَبْتُمُوهُ غَيْرَ وَاجِبٍ؟ لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ أَفْصَحِ كَلَامِ الْعَرَبِ وَ أَدُونِهِ، وَ بَيْنَ شِعْرِ امْرِئِ الْقَيْسِ - مِمَّنْ^٢ هُوَ فِي أَعْلَى الطَّبَقَاتِ - وَ شِعْرِ الْمُقْصِرِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، إِنَّمَا ظَهَرَ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ؛ مِنْ حَيْثُ جُمِعَ بَيْنَ مَا لَا فَصَاحَةَ لَهُ - وَ إِنْ كَانَتْ فَيْسِيرَةً ضَعِيفَةً - إِلَى مَا كَثُرَتْ فَصَاحَتُهُ وَ تَنَاهَتْ بِلَاغَتُهُ، فَوَقَعَ الْفَرْقُ عَلَى أَقْوَى وَجْهِ الظُّهُورِ.

و لَيْسَ لِهَذَا^٣ سَبِيلٌ لِلْقُرْآنِ وَ مَا يُضْمُّ إِلَيْهِ مِنْ أَفْصَحِ كَلَامِ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ وَ إِنْ بَانَ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ، وَ تَقَدَّمَ فِي الْفَصَاحَةِ عَلَيْهِ، بِمَا يُجَاوِزُ الْعَادَةَ وَ يَخْرِقُهَا، فَإِنَّ الْفَرْقَ لَا يَجِبُ ظُهُورُهُ فِي الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ مَا يَصِحُّ [نِسْبَتُهُ]^٤ إِلَى الْقُرْآنِ قَدْ اسْتَبَدَّ بِرُبُوبِيَّةٍ فِي الْفَصَاحَةِ قَوِيَّةٍ، وَ مَنْزِلَةٍ فِيهَا رَفِيعَةٍ، تَقْتَضِيَانِ هَذَا اللَّبْسَ وَ الْاِشْتِبَاةَ. أَلَا تَرَوْنَ أَنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ ثَوْبِ الْقَصَبِ الَّذِي يُسَاوِي دِينَاراً، وَ بَيْنَ مَا

١. راجع ص ٥٤-٥٨ من هذا الكتاب.

٢. في الأصل: «مَنْ».

٣. في الأصل: «هَذَا».

٤. في الأصل: «يجاوز»، و ضمير المفعول زائد؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ هُوَ لَفْظَةُ «الْعَادَةُ».

٥. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

يُسَاوِي عَشْرَةَ^١ دنانير، ولا يُفَرَّقُ بَيْنَ الْفَصِّ الزُّجَاجِ الَّذِي قِيَمَتُهُ دِرْهَمٌ، وَبَيْنَ الْفَصِّ الْيَاقُوتِ الَّذِي قِيَمَتُهُ دِينَارٌ، إِذَا زَالَتْ عَنْهُمَا وُجُوهُ التَّمْويِهَاتِ وَالتَّدْلِيلَاتِ؟ وَلَيْسَ يُفَرَّقُ هُوَ لَاءَ بَيْنَ كُلِّ ثَوْبَيْنِ وَكُلِّ فَصِّينِ كَانَتْ بَيْنَهُمَا هَذِهِ الْقِيَمَةُ، بَلْ وَلَا أَضْعَافُهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَلْتَبَسُ عَلَيْهِمُ الْفَرْقُ بَيْنَ فَصٍّ بِعَشْرَةِ دنانير، وَالْآخَرِ بِأَلْفِ دِينَارٍ، وَكَذَلِكَ فِي الثِّيَابِ، حَتَّى يُفْتَقَرَ فِي الْعِلْمِ بِمَا هَذِهِ حَالُهُ إِلَى ذَوِي الْحَذَقِ وَالبَصِيرَةِ. وَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ اللَّبَسَ لَمْ يَقَعْ مَعَ التَّفَاوُتِ وَالتَّبَاعُدِ، إِلَّا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَّرْنَا، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَظْهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ سَائِرِ الْأَشْيَاءِ عَلَى نِسْبَةٍ وَاحِدَةٍ. وَفِيهِ بُطْلَانُ مَا اعْتَمَدْتُمُوهُ.

٢٧٠

الجواب

يُقَالُ لَهُ: هَذَا الَّذِي ظَنَنْتَهُ عَكْسَ الْعُقُولِ، وَقَلْبُ مَوْجِبَاتِهَا؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ ظُهُورَ^٢ الْفَرْقِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ تَابِعٌ لِمَزِيَّةٍ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ، وَكُلَّمَا كَانَتِ الْمَزِيَّةُ أَكْثَرَ كَانَ الْفَرْقُ أَظْهَرَ. لَوْلَا هَذَا لَجَازَ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ مِنَ الْأَجْسَامِ مَنْ لَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، إِذَا كَانَ الْكَبِيرُ أَكْبَرَ مِمَّا هُوَ عَلَيْهِ، وَالصَّغِيرُ أَصْغَرَ مِمَّا /١٦٤/ هُوَ عَلَيْهِ، عَلَى مَا كُنَّا ذَكَّرْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ بَعْضِ الْكِتَابِ.

وَالَّذِي ذَكَّرْتَهُ فِي الثِّيَابِ وَالفُصُوصِ غَيْرِ مُمَاطِلٍ - إِذَا صَحَّ - لِمَا نَحْنُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنْكَرٍ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْفَصِّينِ مَنْ لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ غَيْرِهِمَا، وَإِنْ كَانَتِ الْقِيَمَةُ فِي اللَّذَيْنِ لَمْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا أَكْثَرَ تَفَاوُتًا مِنْهَا فِي اللَّذَيْنِ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا!

١. فِي الْأَصْلِ: «عَشْر»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْعَشْرَةَ بِالْهَاءِ عَدَدٌ لِلْمَذْكُورِ، وَالْعَشْرَ بِدُونِ الْهَاءِ عَدَدٌ لِلْمُؤَنَّثِ، هَذَا فِي حَالِ الْإِفْرَادِ، وَأَمَّا فِي حَالِ التَّرْكِيبِ فَيَتَوَافَقُ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ عَلَى مَقْتَضَى الْقِيَاسِ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «الظُّهُور»، وَالمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ طَبَقًا لِلْقَوَاعِدِ.

وإنما جازَ ذلك من حيث لم تكن زيادة القيمة في الجواهر تابعة لوجه واحد دون غيره، حتى تزيد^١ بزيادته، و تنقص بنقصانه، بل هي تابعة لوجوه كثيرة. ولو كان الوجه الذي فرّق بين الفصين بعينه، هو الذي زاد و نقص في غيرهما، لاستحال أن لا يظهر لمن ظهر له ما نقص عنه.

يُبين ما ذكرناه: أن من فرّق بين الفصّ الياقوت وغيره، للونه أو لمائه مثلاً، لم يجز أن يتضاعف ما من أجله فرّق، و الفرق غير حاصل، وإن جاز أن تتزايد^٢ و تنضاعف وجوه آخر تكثر لها القيمة، وإن لم يظهر الفرق.

و ليس يمكن أن يقال: فقولوا مثل هذا في القرآن، و أجيروا أن يكون خفاء الفرق^٣ بينه و بين ما ذكرتموه، إنما هو لاستبداده بوجوه من الفصاحة، ليست فيما ظهر لنا الفرق بينه و بين غيره!

و ذلك أن الكلام إنما يكون أفصح من غيره على أحد وجهين:

إما بأن يزيد عدد ما فيه من الألفاظ الفصيحة؛

أو بأن يكون نفس ألفاظه أفصح و أجزّل من ألفاظ غيره.

فمتى وقع الفرق بين كلامين، أحدهما أفصح من الآخر، فلا بد متى ضمّنا إلى الأنقص فصاحة ما هو أفصح من الأول، تظهر لنا فصاحته. و كذلك متى ضمّنا ما هو أفصح من الجميع، و على هذه النسبة أبداً.

و متى اعتبرت هذه الطريقة في التثّر و النظم و كلّ فصيح من الكلام، فوجدتها

١. في الأصل: «يزيد».

٢. في الأصل: «يتزايد»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لأن الفاعل لفظة «وجوه آخر»، و هكذا الكلام في قوله: «تنضاعف»، و هو في الأصل: «يتضاعف»، و قوله: «تكثر لها القيمة» قرينة عليه.

٣. في الأصل: «القرآن».

٤. في الأصل: «يظهر».

مُسْتَمِرَّةٌ غَيْرُ مُتَقَصَّةٍ، فليس يُمكنُ الإشارةُ في الفَصَاحَةِ إلى وُجُوهِ مُخْتَلِفَةٍ يَجُوزُ أن يَظْهَرَ بَعْضُهَا لِمَنْ يُمَيِّزُ بَيْنَ الفَصَاحَةِ وَ يَخْفَى عَنْهُ البَعْضُ، مع زِيَادَتِهِ وَ تَفَاوُتِهِ، كما جازَ مِثْلُهُ في القِيَمَةِ؛ لأنَّ ذلك لو كانَ صحيحاً، لَوَجَبَ أن لا يَقَعَ الفَرْقُ بَيْنَ أَظْهَرِ سُورِ الْقُرْآنِ فَصَاحَةً، وَ بَيْنَ أَقْصَى كَلَامِ الْعَرَبِ فَصَاحَةً، /١٦٥/ كما لم يَقَعَ الفَرْقُ بَيْنَ مَوَاضِعَ مِنْهُ، وَ بَيْنَ أَفْصَحِ كَلَامِ الْعَرَبِ؛ لأنَّ الْعِلَّةَ فِي ارْتِفَاعِ الفَرْقِ وَاحِدَةٌ، وَ هِيَ مَا ادَّعَى مِنَ مُخَالَفَةِ الطَّرِيقَةِ. أَلَا تَرَى أنَّ مَنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ الفَرْقُ بَيْنَ الْكِتَابَةِ السُّرْيَانِيَّةِ وَ الْعَرَبِيَّةِ^١ - مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ عَارِفاً بِطَرِيقَةِ السُّرْيَانِيَّةِ - لَمْ تَخْتَلِفْ حَالُهُ فِي ارْتِفَاعِ الفَرْقِ بَيْنَ أن يَجْمَعَ بَيْنَ السُّرْيَانِيَّةِ إِلَى أَرْدَا خُطُوطِ الْعَرَبِيَّةِ، وَ بَيْنَ أن يَجْمَعَ إِلَى أَحْسَنِهَا!

٢٧٢

و نحنُ عَالِمُونَ فِي الْقُرْآنِ ضَرُورَةَ خِلَافِ ذَلِكَ.

و بَعْدُ، فَلَوْ كَانَ مَا تَصَمَّنَهُ السُّؤَالُ صَحِيحاً، لَكُنَّا لَا نَأْمَنُ أن يَكُونَ بَيْنَ شِعْرِ امْرِئِ الْقَيْسِ، وَ شِعْرِ مَنْ قَارَبَهُ وَ كَانَ فِي طَبَقَتِهِ - مِثْلُ النَّابِغَةِ وَ الْأَعَشَى، وَ مَنْ جَرَى مَجْرَاهُمَا - مِنَ التَّعَاقُبِ فِي الفَصَاحَةِ، أَكْثَرُ مِمَّا بَيْنَ شِعْرِهِ وَ شِعْرِ أَحَدِ الْمُحَدِّثِينَ. وَ تَكُونُ الْعِلَّةُ فِي خَفَاءِ الفَرْقِ عَلَيْنَا - مع ظُهُورِ الفَرْقِ بَيْنَ شِعْرِهِ وَ أَشْعَارِ الْمُحَدِّثِينَ - مَا ذَكَرَهُ السَّائِلُ وَ جَعَلَهُ عِلَّةً فِي ارْتِفَاعِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ وَ غَيْرِهِ.

و لَيْسَ يُؤْمَنُ مِمَّا^٢ ذَكَرْنَاهُ إِلَّا الطَّرِيقَةُ الَّتِي سَلَكْنَاهَا؛ مِنْ أنَّ الْأَمْرَ لو كَانَ عَلَى هَذَا، لَوَجَبَ أن يَظْهَرَ الفَرْقُ بَيْنَ شِعْرِ امْرِئِ الْقَيْسِ وَ النَّابِغَةِ - إِذَا فَرَضْنَا التَّفَاوُتَ بَيْنَهُمَا فِي الفَصَاحَةِ - لِكُلِّ مَنْ ظَهَرَ لَهُ [مَا]^٣ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ شِعْرِ الْمُحَدِّثِ.

١. فِي الْأَصْل: «الْعَرَبِيَّة»، وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِمَا يَأْتِي مِنَ الْكَلَامِ.

٢. فِي الْأَصْل: «مَا».

٣. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ أَضْفَاهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ.

و ليس لأحد أن يقول: قد كان الشك في ذلك جائزاً، لو علمنا بخلافه من مذاهب أهل البصيرة بالشعر ونقده، الذين لا يجوز عليهم أن يخفى ما يخفى علينا في هذا الباب؛ لأنهم مطبقون على تقارب هذين الرجلين في الشعر، وأنه لا تفاوت بين فصاحتهما.

و ذلك أنه يلزمه على هذا أن تكون^١ - لولا ما علمناه من حال هؤلاء و مذاهبهم في هذين الشاعرين - مجوزين بخلافه، و شاكين في أن بين شعر امرئ القيس و النابغة من الفصاحة، أكثر مما بين شعره و شعر المثنبي، مع ظهور الفرق بين شعره و شعر المثنبي لنا، و اشتباه الأمر في شعره و شعر النابغة علينا. و هذا حد لا يبلغه متأمل لأمره.

على أن هاهنا وجهاً يُزيل كل شبهة في هذا الباب، و هو أن خفاء الفرق بين القرآن و أفصح كلام العرب /١٦٦/ علينا، لو كان سببه ما ادعى من وفور خطأ ما يضمه إليه من الفصاحة و البلاغة، و أن ذلك هو النقيض للاشتباه - و إن كان التفاوت في الفصاحة حاصلًا - لوجب أن لا تظهر^٢ لنا فصاحة بعض القرآن على بعض؛ لأن بعضه أقرب إلى بعض في الفصاحة من كل كلام يضم إليه.

و ما لا تظهر فصاحته من جملة ظهورها في غيره، أو فر خطأ في الفصاحة على كل حال من جميع الكلام، حتى أنه ينتهي عند خصومنا فرط فصاحته إلى خرق العادة، فصارت العلة - التي ذكروها في تعذر الفرق بين مواضع من القرآن و فصيح كلام العرب - تقتضي^٣ على أكد الوجوه ارتفاع الفرق بين بعضه و بعض.

١. في الأصل: «يكون»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «علمناه».

٢. في الأصل: «يظهر»، و هكذا في نظيره الآتي بعد هذا.

٣. في الأصل: «يقتضي».

وإذا عَلِمْنَا ضرورةً ظهَورَ بعضِ فصاحتِهِ على بعضٍ، بَطَلَّ ما ظَنُّهُ خُصُومُنَا، وَصَحَّ مَذْهَبُنَا.

و هذا الوجهُ يُسْقِطُ أيضاً قولَ مَنْ جَعَلَ العِلَّةَ في خَفَاءِ الفَرَقِ، استبدادَ القرآنِ بطريقةٍ في الفَصَاحَةِ، مخالفةٍ لسايرِ الطُّرُقِ.

و إذا انتهينا إلى هذا المَوْضِعِ مِنَ الكِتَابِ، فقد كانَ الواجِبُ قَطْعُهُ عليه؛ لاستيفاننا الكلامَ في جميعِ ما شَرَطْنَاهُ و أَجَرَيْنَا بِكِتَابِنَا إليه، لَكِنَّا آثَرْنَا الآنَ أَنْ نَضُمَّ إليه فُصولاً: في الدَّلالةِ على وُقُوعِ التَّحَدِّيِ بالقرآنِ، و أَنَّهُ لم يُعَارَضْ، و أَنَّ مُعَارَضَتَهُ لم تَقَعْ لِتَعَذُّرِهَا، و أَنَّ تَعَذُّرَهَا كانَ على وجهٍ يُخَالِفُ العادةَ؛ لِيَكُونَ ما أَسَّسْنَاهُ في صَدْرِ الكِتَابِ مِنْ هذِهِ الأُمُورِ - تَعْوِيلاً على ارتِفاعِ الخِلَافِ بَيْنَنا و بَيْنَ مَنْ خَالَفَ في الصَّرْفَةِ - مدلولاً عليه و مُبرهنًا على صِحَّتِهِ، و لِيَكُونَ كِتَابُنَا هَذَا حُجَّةً على مُخَالَفِي المِلَّةِ، كما أَنَّهُ حُجَّةٌ على المُوافِقِ فيها، و حَتَّى لا يَفْتَقِرَ النَّاظِرُ فِيهِ و المُعَوَّلُ عليه في دَلالةِ القرآنِ على الثَّبُوتِ إلى غَيْرِهِ، و لا يَحْتَاجُ أَنْ يَرْجَعَ إلى سِوَاهِ. و هذه الفُصولُ، و إن وَرَدَتِ في الكِتَابِ مُتَأَخَّرَةً - لَأَنَّ الغَرَضَ في ابتِدائه لم يَقْتَضِ إيرادَها - فَمَوْقِعُهَا على الحَقِيقَةِ مُتَقَدِّمٌ. و لَيْسَ لِلتَّقْدِيمِ /١٦٧/ و التَّأخِيرِ تأثيرٌ في هذا البابِ، إذا كانَ ما يُحْتَاجُ إليه مِنَ المَعَانِي و الحُجَجِ موجوداً مُستَوْفًى، و مَذْكُوراً و مُسْتَقْصًى.

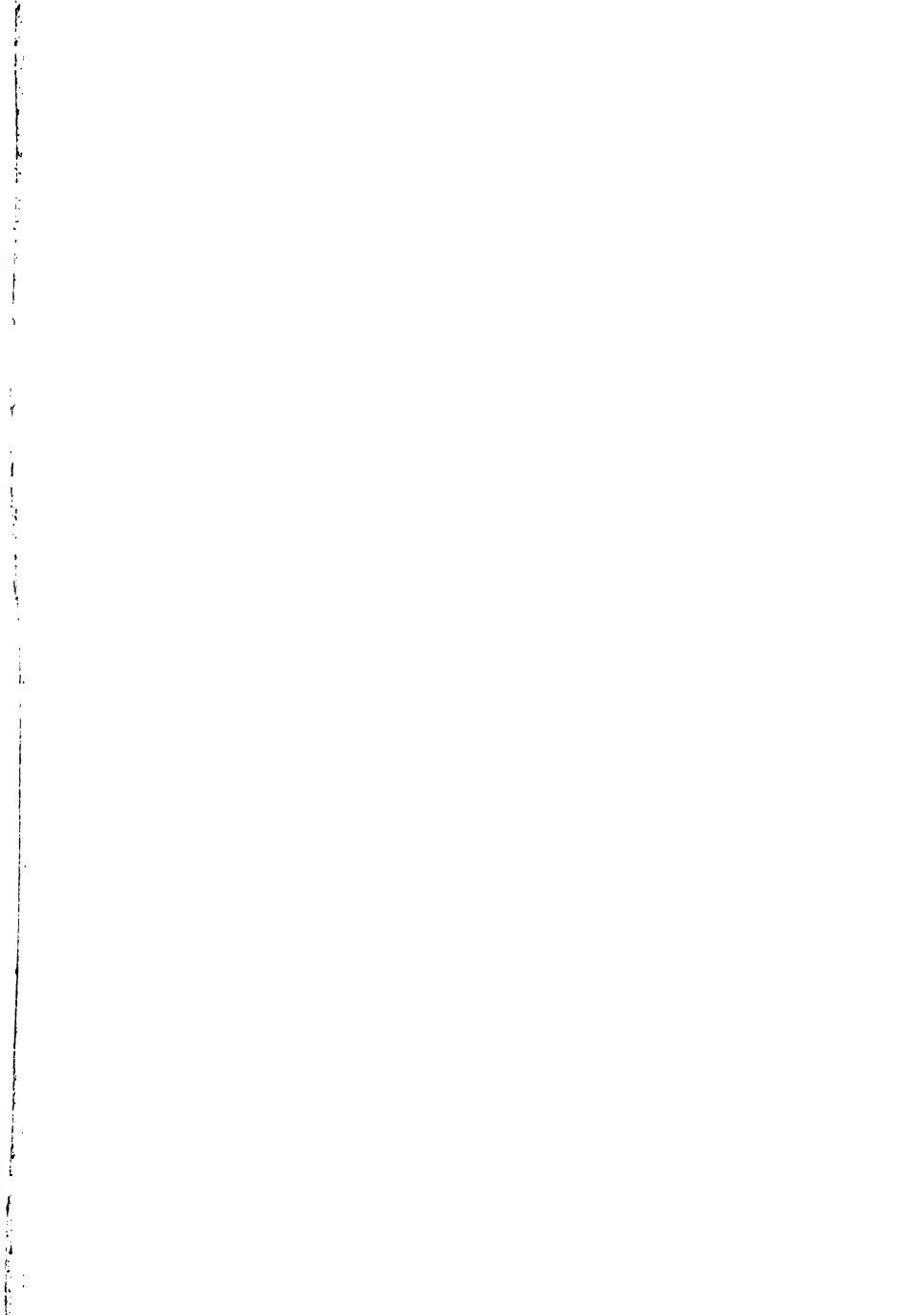
٢٧٤

و نحنُ نَسْتَأْنِفُ القولَ فيها، مُسْتَعِينِينَ باللهِ تَعَالَى، و مُعْتَمِدِينَ على تَوْفِيقِهِ و تَسْديدِهِ.

١. فهذه أربعة فصول.

٢. في الأصل: «بالْحُجَجِ».

[استدراکات]



[الاستدراك الأول]

فصل: في الدلالة على وقوع التَّحْدِي بالقرآن

[الدليل الأول]

٢٧٥

المُعْتَمَدُ فِي تَحْدِيهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالْقُرْآنِ حُصُولُ الْعِلْمِ لِكُلِّ عَاقِلٍ سَمِعَ الْأَخْبَارَ، وَخَالَطَ أَهْلَهَا بِذَلِكَ، عَلَى حَدِّ حُصُولِهِ بظهوره - عليه وآله السَّلام - بِمَكَّةَ، وَادْعَائِهِ النَّبُوَّةَ، وَدُعَائِهِ النَّاسَ إِلَى نَفْسِهِ، إِلَى أَمْثَالِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَحْوَالِهِ الظَّاهِرَةِ الْمَعْلُومَةِ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ أَنْكَرَ بَعْضَهَا وَأَظْهَرَ الشَّكَّ فِيهِ، وَبَيْنَ مَنْ أَنْكَرَ جَمِيعَهَا؛ لِأَنَّ طَرِيقَ الْعِلْمِ بِالْكُلِّ لِلْعُقْلَاءِ مُتَّفِقٌ، غَيْرُ مُخْتَلِفٍ.

وَالْوَاجِبُ أَنْ نُعْلِمَ مُرَادَنَا بِذِكْرِ «التَّحْدِي»، الَّذِي نَدَّعِي وَقُوعَ الْعِلْمِ بِهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَلِكُلِّ أَحَدٍ؛ فَإِنْ كَثُرَ مَنْ نَفَى الْعِلْمَ بِهِ، وَأَظْهَرَ الشَّكَّ فِيهِ، يُقَدَّرُ أَنَا نُرِيدُ بِالتَّحْدِي [مَعْنَى] ^٢مَخْصُوصاً، وَلَفْظاً يَتَضَمَّنُ التَّبَكِيَّتَ وَالتَّعْجِيزَ وَالْمُطَالَبَةَ بِفَعْلٍ مِثْلِ الْقُرْآنِ مَسْمُوعاً. وَلَيْسَ مُرَادُنَا ذَلِكَ.

١. في الأصل: «بقدر»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة ما قبله.

٢. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

و الَّذِي تُرِيدُهُ، وَ تُحِيلُ عَلَى الْعُقَلَاءِ فِي الْعِلْمِ بِهِ وَ ارْتِفَاعِ الشَّكِّ فِيهِ، مَا هُوَ
مَعْلُومٌ مِنْ قَصْدِهِ، وَ الظَّاهِرُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ - عَلَيْهِ وَ آلِهِ السَّلَامُ - كَانَ يَحْتَجُّ بِالْقُرْآنِ،
وَ يَدَّعِي مِنْ جِهَتِهِ الْإِبَانَةَ وَ الْمَزِيَّةَ، وَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَصَّهُ بِهِ وَ أَيَّدَهُ بِإِنزَالِهِ، وَ يَنْتَظِرُ
نُزُولَ الْوَحْيِ بِهِ، وَ هُبُوطَ جَبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالشَّيْءِ مِنْهُ بَعْدَ الشَّيْءِ.

وَ هَذَا مِمَّا لَا يُمْكِنُ أَحَدًا دَفْعُهُ. وَ مَنْ دَفَعَهُ قَامَ مَقَامَ الدَّافِعِ لِسَانِهِ مَا عَدَدْنَاهُ.
وَ لَيْسَ يُنْكَرُ وَقُوعُ التَّجَاهُلِ وَ دَفْعُ الصَّرُورَاتِ مِنَ الْوَاحِدِ وَ الْاِثْنَيْنِ، وَ لَا اعْتِبَارَ
بِمِثْلِ ذَلِكَ فِيمَا يَعْمُ الْعِلْمُ بِهِ، وَ تَزُولُ الشُّكُوكُ فِيهِ.

وَهَبْ أَنْ قَوْمًا شَكُّوا فِي بَعْضِ مَا ذَكَرْنَاهُ - وَ إِنْ كَانَ لَا طَرِيقَ لِلشَّكِّ عَلَيْهِ -
وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا لَا يَشْكُ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ / ١٦٨ / كَانَ يَنْتَظِرُ نَزُولَ الْوَحْيِ
بِالْقُرْآنِ، وَ يَدَّعِي أَنَّ جَبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَتَوَلَّى إِنْزَالَهُ عَلَيْهِ وَ مُخَاطَبَتَهُ بِهِ،
وَ أَنَّهُ كَانَ يَجْعَلُ ذَلِكَ مَزِيَّةً لَهُ وَ إِبَانَةً.

وَ هَذَا غَايَةُ التَّحَدِّيِّ وَ نِهَايَةُ مَا يَبْعَثُ عَلَى الْمَسَاوَاةِ وَ الْمُعَارَضَةِ؛ لِأَنَّهُ - عَلَيْهِ
وَ آلِهِ السَّلَامُ - إِذَا ادَّعَى النُّبُوَّةَ، وَ أَلْزَمَ الْبَشَرَ الْإِنْقِيَادَ لَهُ وَ مُفَارَقَةَ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ دِينٍ
وَ عَادَةٍ وَ رِثَاسَةٍ، وَ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ شَيْءٌ يُمَكِّنُ أَنْ يَدَّعِيَ بِهِ الْإِبَانَةَ إِلَّا أَنْتَظَرَهُ لِلْوَحْيِ
بِالْقُرْآنِ. وَ الدَّوَاعِي إِذَا مُتَوَافِرَةٌ إِلَى مُسَاوَاتِهِ فِي الْأَمْرِ الَّذِي مَتَى سُوِّيَ فِيهِ، لَمْ يَكُنْ
لَهُ مَزِيَّةٌ، وَ لَا فِي يَدِهِ حُجَّةٌ وَ لَا شَبَهَةٌ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُظْهَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ - مِنْ
الْعَرَبِ - مِثْلَ مَا أَظْهَرَهُ، وَ يَدَّعِيَ مِثْلَ مَا ادَّعَاهُ، وَ يَفْعَلُ كَلَامًا بَعْدَ كَلَامٍ يُظْهَرُ
أَنَّ جَبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ - أَنْزَلَهُ إِلَيْهِ، وَ يَتَعَمَّدُ لانتِظَارِهِ
وَ وَقْتِ نُزُولِهِ فِي الْأَوْقَاتِ؛ فَإِنَّ مِثْلَ الْقُرْآنِ - إِذَا لَمْ يَكُنْ مُعْجَزًا وَ لَا مَمْنُوعًا عَنْ
مُعَارَضَتِهِ - مُمْكِنٌ لَهُمْ. وَ ادَّعَاءُ نَزُولِ الْمَلَائِكَةِ بِهِ أَدْخَلَ فِي بَابِ التَّمَكُّنِ؛ لِأَنَّهُ

مُمْكِنٌ لِّكُلِّ قَادِرٍ عَلَى الْكَلَامِ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ يَخْتَصُّ بِالتَّمَكُّنِ مِنْهُ الْفُضَحَاءُ.
وَمِمَّا يُبَيِّنُ أَنَّ الْحَالَ الَّتِي وَصَفْنَاهَا تَقُومُ مَقَامَ التَّحْدِي بِالْقَوْلِ، وَالتَّقْرِيعُ بِاللَّفْظِ
- بَلْ رُبَّمَا زَادَتْ عَلَيْهِمَا -: أَنَّ أَحَدَنَا لَوْ نَالَ رِئَاسَةً فِي الدُّنْيَا جَلِيلَةً، وَوَصَلَ إِلَى
مَنْزِلَةٍ رَفِيعَةٍ، وَأَظْهَرَ أَنَّ لَهُ فَضْلًا عَلَى غَيْرِهِ، وَتَقَدَّمَ عَلَى سِوَاهِ، وَأَنَّ مَا نَالَهُ
يَسْتَحِقُّهُ بِمَا هُوَ عَلَيْهِ، وَكَانَ لَهُ مَعَ ذَلِكَ أَعْدَاءٌ وَمُنَافِسُونَ يَحْسُدُونَهُ، وَيَتَقَلَّبُ عَلَيْهِمْ
تَقَدُّمُهُ وَوُصُولُهُ إِلَى مَا وَصَلَ إِلَيْهِ، وَيُجِبُّونَ أَنْ يَنْتَقِضَ أَمْرُهُ، وَيُفْسَدَ حَالُهُ، وَلَمْ
يَظْهَرْ لَهُمْ مِنْ أَحْوَالِهِ - مِمَّا كَانَ كَالذَّرِيعَةِ إِلَى تِلْكَ الرُّتَبَةِ، وَبُلُوغِ تِلْكَ الْمَنْزِلَةِ - إِلَّا
أَمْرٌ مِنَ الْأُمُورِ، أَوْ فِعْلٌ مِنَ الْأَفْعَالِ لَمْ يَبَيِّنْ مِنْهُمْ إِلَّا بِهِ، وَهُمْ طَامِعُونَ فِي مُسَاوَاتِهِ
فِيمَا أَظْهَرَهُ، وَيُفْسِدُ أَمْرَهُ، وَيَحُلُّ عَقْدَهُ، وَيُبْطِلُ نِظَامَ رِئَاسَتِهِ.

٢٧٧

فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ ظُهُورَ هَذِهِ الْحَالِ - فِي بَابِ التَّحْدِي وَالْبَعْثِ عَلَى الْمُسَاوَاةِ فِي
الْأَمْرِ الَّذِي تُطْلَبُ^١ الرِّئَاسَةُ بِسَبَبِهِ - /١٦٩/ أْبْلَغُ وَأَقْوَى مِنَ التَّحْدِي بِالْقَوْلِ
وَالْتَّقْرِيعِ بِاللَّفْظِ، حَتَّى يَقْطَعَ - مَتَى لَمْ يَقَعْ مِنْ هَؤُلَاءِ الْحُسَادِ وَالْأَعْدَاءِ مِثْلُ هَذَا
الْفِعْلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ - عَلَى قُصُورِهِمْ عَنْهُ وَتَعَذُّرِهِ عَلَيْهِمْ، كَمَا يَقْطَعُ عَلَى الْقُصُورِ
وَالْتَعَذُّرِ مَتَى وَقَعَ الطَّلَبُ بِالْقَوْلِ وَالتَّحْدِي بِاللَّفْظِ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ^٢ إِضَافَتُهُ - عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَامُ - الْكِتَابَ إِلَى رَبِّهِ،
وَانتِظَارُهُ نُزُولَ الْمَلِكِ بِهِ تَحْدِيًا، فَطُلُبًا مِنَ الْقَوْمِ الْمُسَاوَاةِ فِيهِ، وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ
مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَدْعِي فِي التَّوْرَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَكُنْ مُتَحْدِيًا بِهَا، وَلَا هِيَ
مُعْجَزَةٌ^٣ عِنْدَ كُلِّ أَحَدٍ؟

١. في الأصل: «تُقَلَّبُ»، والظاهر ما أثبتناه.

٢. في الأصل: «يَكُونُ».

٣. في الأصل: «معجز».

قلنا: إِنَّا لَمْ نَجْعَلِ الْإِضَافَةَ وَانتِظَارَ الْوَحْيِ فَقَطْ هُمَا الْمُقْتَضِيَيْنِ لِلتَّحْدِي، بل لَوْقُوعَهُمَا عَلَى وَجْهِ الْاِحْتِجَاجِ وَادْعَاءِ التَّمْيِزِ وَالتَّخْصِصِ. وَهَذَا مَعْلُومٌ مِنْ قَصْدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَظَاهِرٌ مِنْ حَالِهِ.

وَمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَدَّعِ قَطُّ نُزُولَ التَّوْرَةِ عَلَى سَبِيلِ الْاِحْتِجَاجِ عَلَى مُخَالِفِيهِ وَالْإِبَانَةِ مِنْهُمْ، وَإِنَّمَا كَانَ يَذْكُرُ ذَلِكَ لِأَصْحَابِهِ وَأَتْبَاعِهِ مِمَّنْ عَرَفَ صِدْقَهُ بِغَيْرِهَا مِنْ مُعْجَزَاتِهِ.

عَلَى أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا ادَّعَى النُّبُوَّةَ وَالْإِبَانَةَ، أَظْهَرَ مَا جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى بُرْهَانًا لِنُبُوَّتِهِ وَتَحَدَّى النَّاسَ بِهِ، كَانْقِلَابِ الْعَصَا وَغَيْرِهَا، وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى ادْعَاءِ نُزُولِ التَّوْرَةِ عَلَيْهِ؛ فَوَجَبَ أَنْ يُطْلَبَ بِمُسَاوَاتِهِ^١ فِيمَا تَحَدَّى بِفَعْلِهِ، وَصَرَّحَ بِالْاِحْتِجَاجِ^٢ بِهِ. وَلَوْ أَنَّهُ ادَّعَى النُّبُوَّةَ وَالْمَرْيَةَ، وَلَمْ يُظْهِرْ شَيْئًا يَدَّعِي بِهِ الْإِبَانَةَ وَالتَّخْصِصَ أَكْثَرَ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ التَّوْرَةَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، وَ أَنَّهُ يُوحَىٰ بِهَا إِلَيَّ»، لَكَانَ يَجِبُ عَلَى مَنْ حَاجَّهٖ، وَقَصَدَ إِلَىٰ إِبْطَالِ أَمْرِهِ، أَنْ يُسَاوِيَهُ فِيمَا احْتَجَّ بِهِ، وَيُظْهِرَ كَلَامًا يَدَّعِي فِيهِ مَا ادَّعَاهُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي التَّوْرَةِ؛ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ أَنَّهُ كَغَيْرِهِ، وَأَنَّهُ لَا مَرْيَةَ لَهُ.

وَلَيْسَ هَكَذَا نَبِيُّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ ظُهُورَ شَيْءٍ عَلَى يَدِهِ، وَادَّعَى بِهِ الْمَرْيَةَ وَالْإِبَانَةَ، وَاحْتَجَّ بِهِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، فَجَرَى مَجْرَى الْقُرْآنِ. وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: فَلَعَلَّ تَعْوِيلَهُ فِي دَلَالَةِ نُبُوَّتِهِ، إِنَّمَا كَانَ عَلَى مُعْجَزَاتِهِ ١٧٠/الَّتِي لَيْسَتْ بِقُرْآنٍ، كَانْشِقَاقِ الْقَمَرِ، وَالمِيزَانِ^٣، وَحَنِينِ الْجَذْعِ، وَمَا شَاكَلَ

٢٧٨

١. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالْأَنْسَبُ: «أَنْ يُطَالَبَ بِمُسَاوَاتِهِ» أَوْ «أَنْ يُطْلَبَ بِمُسَاوَاتِهِ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «الْاِحْتِجَاجُ»، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٣. المِيزَانُ: هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَتَوَضَّأُ فِيهِ، أَوِ الْمَطْهَرَةُ الَّتِي يُتَوَضَّأُ فِيهَا. وَقَدْ رُوِيَ فِي مُعْجَزَاتِهِ صَلَّى

ذلك، فلا يثبت لكم معنى التحدي في القرآن من حيث ظهر عليه، إذا كان قد أغنى عنه في باب الحجة.

و ذلك لأننا قد بينّا أن المعلوم من قصده صلى الله عليه وآله في إضافته إلى ربه تعالى، وانتظار نزول الملك به، طريقة الاحتجاج و ادعاء المزية، فحاله إذن كحال غيره من المعجزات؛ إن ثبت أنها ظهرت و ادعى بها النبوة على حد ظهور القرآن. فكيف و ليس ذلك بثابت؛ لأنه لا شيء من معجزاته - سوى القرآن - يعلم ظهوره و احتجائه [به]، و فرعه إليه على حد العلم بالقرآن؟!

و إنما يرجع في إثبات هذه المعجزات إلى ضروب من الاستدلال و الطرق التي يعترضها كثير الشبهات، و لا يحتاج إلى شيء منها في القرآن.

٢٧٩

على أنه لا شيء من معجزاته صلى الله عليه وآله إلا و قد تقدم ادعاؤه للنبوة و مطالبته الخلق^١ بالانقياد له و الدخول تحت طاعته، و جوده و ظهوره^٢ سوى القرآن؛ فكيف يصح نفي جعله عليه السلام دليل نبوته؟

[الدليل الثاني]

و مما يعتمد عليه في ثبوت التحدي بالقرآن أننا قد علمنا ادعاءه - عليه وآله السلام - النبوة، و إلزامه الناس طاعته و الدخول في ملته. و لا بد لمن دعا إلى مثل هذه الحال - بل إلى ما هو دونها - من إظهار أمر ما يقوم مقام

«الله عليه وآله أنه وضع يده فيها، و كان الماء يفور بين أصابعه حتى شرب الخلق الكثير من تلك الميضة و رواه. و الخبر مروي باختلاف ألفاظه في مسند أحمد بن حنبل، ج ٥، ص ٣٩٨؛ دلائل النبوة للبيهقي، ج ٦، ص ١٣٢؛ بحار الأنوار، ج ١٧، ص ٢٨٦، ح ٧.

١. في الأصل: «الحق»، و الظاهر ما أثبتناه.

٢. قوله: «وجوده و ظهوره» مفعول للفعل «تقدم».

الحُجَّةِ وَالدَّلَالَةِ؛ لِأَنَّ أَحَدًا مِنَ الْفُضَلَاءِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الدَّعْوَى مِنْ غَيْرِ تَعَلُّقٍ بِحُجَّةٍ أَوْ شُبْهَةٍ، حَتَّى أَنْ جَمِيعَ الْمُتَنَبِّينَ وَضُرُوبِ الْمُمَخْرِقِينَ^١ قَدْ فَزَعُوا فِيمَا ادَّعَوْهُ وَدَعَا إِلَيْهِ، إِلَى تَعَلُّقِ أَشْيَاءٍ ادَّعَوْا أَنَّهَا حُجَجٌ وَبَرَاهِينٌ، فَلَوْ سَأَغُ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ عَاقِلٌ مَعَ بُعْدِهِ، لَمْ يَجْزُ -لِمَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ الرِّئَاسَةَ، وَطَالَبَهُ بِالطَّاعَةِ وَالْإِنْقِيَادِ، وَالزَّمَهُ مُفَارَقَةً دِينِهِ وَعَادَتِهِ - أَنْ لَا يُطَالِبَهُ بِحُجَّةٍ عَلَى قَوْلِهِ وَبُرْهَانٍ عَلَى وُجُوبِ اتِّبَاعِهِ!

فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَدَّعِيَ نَبِينًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - مِنْ بَيْنِ جَمَاعَةِ الْعَرَبِ - النُّبُوَّةَ وَالرِّئَاسَةَ، وَ يُطَالِبُهُم بِالْإِنْسِلَاحِ مِنْ جَمِيعِ مَا أَلْفَوْهُ وَعَرَفُوهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ /١٧١/ وَالْعَادَاتِ وَالْأَفْعَالِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُظْهِرَ شَيْئًا يَجْعَلُهُ كَالْحُجَّةِ عَلَى صِحَّةِ أَمْرِهِ وَصِدْقِ قَوْلِهِ، وَلَا يَكُونُ فِيهِمْ مَنْ يُطَالِبُهُ بِذَلِكَ، مَعَ عِلْمِنَا بِتَوْفُّرِ دَوَاعِيهِمْ وَشِدَّةِ حَرِصِهِمْ عَلَى تَكْذِيبِهِ وَتَوْهِينِ أَمْرِهِ، وَأَنْهُمْ قَدْ تَحَمَّلُوا فِي طَلَبِ ذَلِكَ الْمَشَاقِّ، وَبَذَلُوا فِيهِ الْأَنْفُسَ وَالْمُهَجَّ، وَتَعَلَّقُوا بِكُلِّ أَبَاطِيلٍ وَشُبْهَةٍ، وَكَانَ مِنْ جَمِيعِ مَا تَكَلَّفُوهُ أَنْ يُطَالِبُوهُ بِحُجَّةٍ عَلَى قَوْلِهِ، وَ يُوَافِقُوهُ^٢ عَلَى أَنَّهُ مُطَالِبٌ بِمَا لَوْ طُولِبَ بِمِثْلِهِ لَمْ يَنْفَصِلَ!؟

وَكَيْفَ جَازَ أَيْضًا مِنْ جَمَاعَةٍ مِنْ عُقَلَانِهِمْ وَفُضَلَائِهِمْ وَمَنْ لَا يُنْسَبُ إِلَى عِنَادٍ، وَلَا يُرْمَى بِقِلَّةِ تَدَيُّنٍ وَتَخَرُّجٍ، أَنْ يَنْقَادُوا لَهُ وَيَتَّبِعُوهُ؟!

بَلْ كَيْفَ جَازَ مِنْ جَمِيعِ الْمُسْتَجِيبِينَ - مَعَ كَثَرَتِهِمْ، وَوُفُورِ عِدَّتِهِمْ، وَ عِلْمِنَا بِتَدَيُّنِ أَكْثَرِهِمْ - أَنْ يَتَّبِعُوهُ وَيُؤَاوِرُوهُ وَيُصَدِّقُوهُ، وَ هُوَ لَمْ يُظْهِرْ شَيْئًا

١. الْمُخَرِّقَةُ: إِظْهَارُ الْخُرْقِ تَوْصُلًا إِلَى حِيلَةٍ، وَقَدْ مَخْرَقَ. وَ الْمُمَخْرِقُ: الْمَمْوَه. تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٣، ص ٤٣٩ (مخرق).

٢. فِي الْأَصْلِ: «يُوَافِقُوهُ»، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلْسِّيَاقِ.

يَقْتَضِي التَّصْدِيقَ، إِمَّا بِالْحُجَّةِ أَوْ الشُّبْهَةِ؟!

و كَلَّ هَذَا لَوْ جَازَ لَكَانَ فِيهِ نَقْضُ الْعَادَةِ وَ خُرُوجٌ عَنِ الْمَعْهُودِ الْمَأْلُوفِ فِيهَا. وَلَكَانَ يَقْتَضِي الْإِعْجَازَ وَ الدَّلَالَهَ مِثْلَ مَا يَقْتَضِيهِ التَّحْدِي بِالْقُرْآنِ، بَلْ مَا هُوَ أَظْهَرُ مِنْهُ فِي بَابِ الْأَعْجُوبَةِ؛ فَكَانَ الْمُدَافِعُ لِلتَّحْدِي بِالْقُرْآنِ، لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ دَفْعِهِ الْاعْتِرَافَ بِمَا يَجْرِي فِي الْإِعْجَازِ مَجْرَاهُ وَ يَزِيدُ عَلَيْهِ.

وَ إِذَا وَجَبَ - بِجَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ - أَنْ يَكُونَ - عَلَيْهِ وَ آلِهِ السَّلَامُ - مُحْتَجًّا بِأَمْرٍ مَا، وَ مُدْعِيًّا بِهِ الْإِبَانَةَ وَ التَّمْيِيزَ، وَ لَا شَيْءَ يُدْعَى فِيهِ ذَلِكَ إِلَّا وَ حَالُ الْقُرْآنِ أَظْهَرُ. وَ لَا طَرِيقَ إِلَى إِثْبَاتِهِ - عَلَيْهِ وَ آلِهِ السَّلَامُ - مُتَّحِدِيًّا وَ مُحْتَجًّا بِغَيْرِهِ، إِلَّا وَ هُوَ عَلَى أَوْضَحِ الْوُجُوهِ^١، فَقَدْ صَحَّ التَّحْدِي بِالْقُرْآنِ، وَ صَارَ مَا دَلَّ عَلَى ثُبُوتِ التَّحْدِي بِأَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ فِي الْجُمْلَةِ، يَدُلُّ - بِالتَّرْتِيبِ الَّذِي رَتَبْنَاهُ - عَلَى ثُبُوتِ التَّحْدِي بِالْقُرْآنِ بَعِينِهِ.

[الدليل الثالث]

وَ مِمَّا اعْتَمِدَ فِي الْعِلْمِ بِالتَّحْدِي أَنَّ الْقُرْآنَ قَدْ صَحَّ نَقْلُهُ بِالتَّوَاتُرِ الَّذِي صَحَّ بِهِ أَمْثَالُهُ، وَ آيَاتُ التَّحْدِي الْمُتَضَمِّنَةُ لِلتَّوْبِيخِ وَ التَّعْجِيزِ فِي صِحَّتِهِ، مِنْ^٢ جُمْلَتِهِ. وَ قَدْ كَانَ الْقَوْمُ يَسْمَعُونَهَا حَالًا بَعْدَ حَالٍ، وَ فِيهَا مِنَ التَّحْرِيكِ وَ الْإِزْعَاجِ مَا هُوَ مَعْلُومٌ. وَ هَذِهِ الْآيَاتُ نَزَلَتْ بِمَكَّةَ، وَ الْعِلْمُ بِنُزُولِهَا هُنَاكَ / ١٧٢ / مُسْتَفَادٌ بِالنَّقْلِ الَّذِي بِهِ عُلِمَ نُزُولُهَا فِي الْجُمْلَةِ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُشَكَّكَ فِي تَقَدُّمِ نُزُولِهَا، وَ يَقُولُ: لَعَلَّهَا مِمَّا نَزَلَ فِي آخِرِ الْأَمْرِ!

عَلَى أَنَّهُ لَوْ ثَبَّتَ تَأْخِيرَ نُزُولِهَا، لَكَانَ مَا قَصَدَهُ مِنْ إِثْبَاتِ التَّحْدِي بِالْقُرْآنِ حَاصِلًا

١. فِي الْأَصْلِ: + «طَرِيقَ إِلَى إِثْبَاتِهِ مُتَّحِدِيًّا»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «وَمِنْ» بِالْوَاوِ، وَ هِيَ زَائِدَةٌ، وَ بَدَوْنَهَا يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى.

على كُلِّ حالٍ، ولا فَرْقَ بَيْنَ تَقْدِمِهِ وَتَأْخُرِهِ فِي الدَّلَالَةِ، إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْمُعَارَضَةَ لَوْ كَانَتْ مُمَكِّنَةً، لَوَجَبَ وَقُوعُهَا.

وَسَنُبَيِّنُ فِيْمَا يَأْتِي بِمَشِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّ اخْتِلَافَ الْأَحْوَالِ، وَزِيَادَةَ عَدَدِ الْأَنْصَارِ وَقِلَّتِهِمْ، وَقُوَّةَ الْأَمْرِ وَضَعْفَهُ، لَا تَأْثِيرَ لَهُ فِي ذَلِكَ، وَ أَنَّ الْمُعَارَضَةَ لَوْ أُمَكَّنَتْ لَوَقَعَتْ عَلَى تَصَرُّفِ الْحَالَاتِ.

وَرُبَّمَا طَعَنَ طَاعِنُونَ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، بِأَن يَقُولُوا: مِنْ أَيْنَ عَلِمْتُمْ أَنَّ آيَاتِ التَّحْدِي مِنْ جُمْلَةِ الْقُرْآنِ الَّذِي سَمِعَهُ الْعَرَبُ وَ تَلَّى عَلَيْهِمْ، وَ لَعَلَّهَا مُضَافَةٌ إِلَى الْكِتَابِ بَعْدَ تِلْكَ الْأَزْمَانِ؟

وَ كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ جُمْلَةِ الْقُرْآنِ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهُ مِنَ الْأَقْوَالِ الظَّاهِرَةِ، وَ بَيْنَ تَفْصِيلِ آيَاتِهِ وَ كَلِمِهِ فِي وَقُوعِ الْعِلْمِ وَ زَوَالِ الرَّيْبِ، وَ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ الْعِلْمَ بِجُمْلَتِهِ مُخَالِفُ الْعِلْمِ بِتَفْصِيلِهِ؟ لِأَنَّ الْعِلْمَ الْأَوَّلَ يَشْتَرِكُ فِيهِ جَمِيعُ الْعُقَلَاءِ الْمُخَالِطِينَ لِأَهْلِ الْأَخْبَارِ مِنْ غَيْرِ اخْتِصَاصٍ، وَ لَا يَصِحُّ دُخُولُ الشُّبْهِ عَلَيْهِ مِنْهُمْ. وَ الثَّانِي يَدَّعِيهِ قَوْمٌ مِنْ جُمْلَتِهِمْ. وَ لَوْ شَكَّوْا فِيهِ، لَشَكَّ أَكْثَرُهُمْ.

فَيَجِبُ أَنْ تُصَحِّحُوا^١ أَنَّ حُكْمَ آيَاتِ التَّحْدِي، حُكْمُ جُمْلَةِ الْقُرْآنِ؛ لِیَصِحَّ مَا ادَّعَيْتُمُوهُ.

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا الطَّعْنِ: أَنَّا لَا نَشْكُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْعِلْمِ بِجُمْلَةِ الْقُرْآنِ وَ تَفْصِيلِهِ، مِنْ الْوُجُوهِ الَّتِي ذُكِرَتْ^٢؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِجُمْلَتِهِ لَا يُشْكُ فِي عُمُومِهِ وَ زَوَالِ الشُّبْهِ عَنْهُ، وَ الْعِلْمَ بِتَفْصِيلِهِ يَجُوزُ دُخُولُ الشُّبْهِ فِيهِ.

١. فِي الْأَصْلِ: «يَصَحِّحُوا».

٢. فِي الْأَصْلِ: «الَّذِي ذَكَرَ»، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

و لَسْنَا نَرْتَضِي طَرِيقَةً مِّن سَوَى بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَادَّعَى أَنَّ الْعِلْمَ بِالتَّفْصِيلِ كَالْعِلْمِ بِالْجُمْلَةِ، وَأَنَّ مَنْ دَفَعَ الْعِلْمَ بِالْحَرْفِ وَالْكَلِمَةِ وَالْآيَةِ، فِي أَنَّهُ دَافِعٌ لِمَا يَعْلَمُهُ ضَرُورَةً، كَالدَّافِعِ لْجُمْلَةٍ^١ الْكِتَابِ.

غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ إِذَا لَمْ يَقَعْ الْعِلْمُ بِالشَّيْءِ ضَرُورَةً - إِنْ جُعِلَ الْعِلْمُ بِجُمْلَةِ الْقُرْآنِ مِنْ بَابِ الضَّرُورَةِ، أَوْ عَلَى وَجْهِ ١٧٣/ لَا مَجَالَ لِلشُّكِّ وَالشُّبْهِ عَلَيْهِ - وَجَبَ أَنْ يُنْفَى وَ يُمْنَعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ طَرِيقٌ.

و الْعِلْمُ بِآيَاتِ التَّحْدِي وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا، مِنْ تَفْصِيلِ الْقُرْآنِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى حَدِّ الْعِلْمِ بِجُمْلَتِهِ؛ فَإِلَى الْعِلْمِ بِهَا طَرِيقٌ وَاضِحٌ، وَهُوَ نَقْلُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَ تَوَاتُرُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ بِأَجْمَعِهِمْ يَنْقُلُونَ أَنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ مِمَّا كَانَ يُتْلَى عَلَى عَهْدِ الرَّسُولِ - عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَامُ - فِي جُمْلَةِ الْكِتَابِ. وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ شُرُوطَ التَّوَاتُرِ حَاصِلَةٌ فِيهِمْ، بَلْ فِي كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْ فِرَقِهِمْ؛ فَيَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ بِخَبَرِهِمْ صِحَّةُ نَقْلِ هَذِهِ الْآيَاتِ، وَبُطْلَانُ قَوْلِ مَنْ قَدَحَ فِي إِثْبَاتِهَا.

عَلَى أَنَّ آيَاتِ التَّحْدِي لَيْسَ يَخْلُو حَالُهَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

إِمَّا أَنْ تَكُونَ مِنْ جُمْلَةٍ مَا كَانَ يَقْرَأُهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَ يَحْتَجُّ بِهِ عَلَى الْقَوْمِ.

أَوْ لَا تَكُونَ كَذَلِكَ، وَ تَكُونُ مُضَافَةً إِلَى الْكِتَابِ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ.

فَإِنْ كَانَتْ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، فَقَدْ ثَبَّتَ مَا أوردناه مِنَ التَّحْدِي عَلَى أَكْثَرِ الْوُجُوهِ.

وَ إِنْ كَانَتْ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّعَلُّقُ بِهَا

فِي وَقْعِ التَّحْدِي حَادِثًا مُسْتَقْبَلًا، وَ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ مَا أَمْسَكَ الْيَهُودُ وَ النَّصَارَى

١. فِي الْأَصْلِ: «بِجُمْلَةٍ».

و سائر الطوائف الخارجة عن دين الإسلام، عن موافقة أهل الإسلام على ذلك؛ لأن إمسакهم لا يخلو أن يكون مع العلم بحالهم^١ فيما أضافوه إلى كتابهم، أو مع عدم العلم به، ولأن ما فعلوه^٢ مما يجوز أن يخفى عليهم.

ولن يجوز أن يُمسكوا مع العلم؛ لعلنا بتوفر دواعيهم و شدة تعلقهم و توصيلهم إلى كل أمر هجن الإسلام وأهله، وأدخل الشبهة على معتقديه.

ولا يجوز أيضاً أن يكون ذلك مما خفي عليهم؛ لأنهم إذا كانوا من الاختلاط بأهل الإسلام على ما هو معروف، وعلما أن احتجاج المسلمين عليهم في النبوة متوصل غير منقطع، سلفاً على سلف، و خلفاً على خلف، فلا بد متى ظهر منهم - في باب التحدي والاحتجاج على صحة [النبوة] - ما لم يعرفوه، ثم أضافوه إلى قولهم - بعد أن لم يضيفوه / ١٧٤ / إليه - أن يعلموا بذلك من حالهم، و يوافقوهم عليه، و يحتجوا عليهم به.

ألا ترى أن المسلمين - بعد ما سبق لهم من الاحتجاج في المعجزات التي دل عليها الكتاب، والتي لم يدل عليها ما سبق - لو أضاف بعضهم إلى القرآن آية أو آيات تتضمن ذكر معجزة باهرة لم تقدم ذكرها والاحتجاج بها، ثم حاج بها مخالفي الملة، لوجب أن يعلموا محالة^٣، و يوافقوا^٤ على أن ما فعله مبتدع لم يتقدم وجوده!

و إذا صح ما ذكرناه، و لم يكن أحد من مخالفي الإسلام يدعي أن آيات

١. أي مع علم أهل الكتاب بحال المسلمين في إضافتهم آيات التحدي إلى القرآن.

٢. أي المسلمون من الإضافة.

٣. كذا في الأصل، ولعل الصحيح: «بحاله».

٤. كذا في الأصل، ولعل الصحيح: «و يوافقوه».

التَّحْدِي مِمَّا حَدَّثَ الْاِحْتِجَاجُ بِهَا، وَ أَنْ يُشِيرَ إِلَى زَمَانٍ بَعِيْنِهِ ذُكِرَتْ فِيْهِ، وَلَمْ تَكُنْ مَذْكُوْرَةً قَبْلَهُ، وَ لَا أَنْ أَحَدًا وَقَفَّ عَلَى ذَلِكَ وَ لَا ادَّعَا، فَقَدْ ثَبَّتَ أَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ الْكِتَابِ الَّذِي أَظْهَرَهُ الرَّسُوْلُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.

[مناقشة دليل رابع أُقيم لإثبات التحدي بالقرآن]

وَ قَدْ اعْتَمَدَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِيْنَ فِي ثُبُوْتِ التَّحْدِي بِالْقُرْآنِ عَلَى مَا نُقِلَ مِنْ قَوْلِ الْوَلِيْدِ بْنِ الْمُغِيْرَةِ فِي الْقُرْآنِ: «إِنِّي قَدْ سَمِعْتُ الشَّعْرَ وَ الْخُطْبَ، وَ لَيْسَ هَذَا مِنْهُ فِي شَيْءٍ». وَ وَصَفَهُ لَهُ بِأَنَّهُ سِحْرٌ! وَ قَوْلِ أُمَيَّةَ بْنِ خَلْفٍ: «لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا»^٢. وَ إِحْضَارِ بَعْضِهِمْ أَخْبَارَ الْفُرْسِ^٣، وَ ادَّعَائِهِ أَنَّهُ مُعَارِضٌ لِلْقُرْآنِ. قَالَ: لِأَنَّ التَّحْدِي لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاْقِعًا بِهِ، وَ مَعْلُومًا مِنْ جِهَتِهِ، لَمْ يَكُنْ لِجَمِيْعٍ ذَلِكَ مَعْنًى.

وَ لَيْسَ هَذَا مِمَّا يَصِحُّ الْاِعْتِمَادُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ جَمِيْعَ مَا ذُكِرَ لَيْسَ بِمَعْلُومٍ وَ لَا مَقْطُوْعٍ عَلَيْهِ، وَ إِنَّمَا الْمَرْجِعُ فِيْهِ إِلَى أَخْبَارِ آحَادٍ. وَ لَيْسَ يَصِحُّ أَنْ يَثْبُتَ التَّحْدِي مِنْ طَرِيْقِ الظَّنِّ، بَلْ لَا بُدَّ فِيْهِ مِنَ الْعِلْمِ الْيَقِيْنِ.

وَ الْكِتَابُ وَ إِنْ نَطَقَ بِبَعْضِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ، فَلَيْسَ يَصِحُّ الْاِعْتِمَادُ عَلَيْهِ فِي صِحَّتِهَا؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ لَا يَكُونُ حُجَّةً وَ مَقْطُوْعًا عَلَى صِحَّةِ أَخْبَارِهِ، إِلَّا بَعْدَ صِحَّةِ التَّحْدِي بِهِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُرْجَعَ فِي إِثْبَاتِ التَّحْدِي إِلَى مَا لَا يُعْلَمُ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوْتِهِ؟!

١. راجع: المغني، ج ١٦، ص ٢٤٣.

٢. الأنفال (٨): ٣١. وَ نُقِلَ فِي الْمَغْنِيِّ عَنْ أُمَيَّةَ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا بِمِثْلِهِ».

٣. وَ هُوَ النُّصْرُ بْنُ الْحَارِثِ الَّذِي جَاءَ بِقِصَصِ رِسْتَمَ وَ اسْفَنْدِيَارَ - وَ هِيَ مِنْ قِصَصِ الْفُرْسِ وَ أَخْبَارِهِمْ - وَ أَخَذَ بِقِصَّهَا عَلَى النَّاسِ بِمَكَّةَ. راجع ص ١٢٣ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

على أن قول أمية بن خلف: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا﴾ لا يدلُّ على أنه تحدِّي به، وطولِبَ بفعلٍ مثله. وقد يقول الإنسان هذا مُبتدئاً /١٧٥/ فيما لا يدعى إليه. وكذلك تعجَّب الوليد منه ووصفه بأنه سحرٌ، لا يدلُّ على أكثر من استغرابه له واستطرافه، فأما الاستدلالُ به على التحدي فبعيدٌ، والمُعتمدُ على ما تقدَّم.

[الاستدراك الثاني]

فصل: في أن القرآن لم يُعارض

٢٨٥

الكلام في هذا الباب يَقَعُ في مَوْضِعَيْنِ:
أحدهما: مع مَنْ يَدَّعي أن القرآن قد عُورِضَ بِمُعَارِضَةٍ مَحْفُوظَةٍ مَنقُولَةٍ،
و يُؤمى إلى كلام مُسَيِّمَةٍ، أو ما جرى مجراه مما سَنَذْكُرُهُ.
والمَوْضِعُ الآخرُ: مع مَنْ يَقُولُ: جَوَّزُوا وَقُوعَ الْمُعَارِضَةِ، وإن لم تُكُنْ مَحْفُوظَةً
ولا معلومةً، و يَدَّعي أن نَقْلَهَا - لو كانت واقعةً - غيرُ واجبٍ، أو يَدَّعي حُصُولَ
مَوَانِعَ عن نَقْلِهَا.

[البحث الأول: ضرورة نقل المعارضة على تقدير وقوعها]

و الكلام على الوجه الثاني أَهَمُّ وأَوْسَعُ، و نحنُ نُقَدِّمُهُ، فنقولُ:
إن القرآن لو عُورِضَ، لَوَجِبَ نَقْلُ الْمُعَارِضَةِ و العِلْمُ بها؛ لأنَّ ظَهْرَهَا في
الأصل واجبٌ، و الحاجة إلى نَقْلِهَا ماسَّةٌ، و الدَّواعي مُتَوَفِّرَةٌ، و العهد قَرِيبٌ.
و إنما يُجِيزُ وَقُوعَ الشَّيْءِ وإن لم يُنْقَلِ، اختلالُ هذه الشُّروطِ الَّتِي ذَكَرناها فيه،
أو بعضها.

١. في الأصل: «لاختلال»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لأنه على ما في الأصل يبقى الفعل بلا فاعل.

فأما إذا تكاملت، فلا بد من الثقل، ولهذا قال المتكلمون: إن معارضة القرآن لو وقعت، لجرت في الثقل مجرى القرآن، بل زادت عليه؛ لأن جميع ما يقتضي نقل القرآن - من توفر الدواعي، وشدة الحاجة، وقرب العهد - حاصل في المعارضة، وهي تزيد عليه من حيث لو وقعت لكانت هي الحجة في الحقيقة، وكان القرآن قائماً مقام الشبهة ونقل الحجة. وما به نزول الشبهة أولى في الدين، والدواعي إليه أقوى.

وإذا صحت هذه الجملة، ولم نجد نقلاً في المعارضة، وجب القطع على انتفاؤها وكذب مدّعياها.

[تكامل شروط إظهار معارضة القرآن]

فإن قيل: دُلُّوا أولاً على تكامل الشروط التي ذكرتموها في المعارضة لو كانت ثابتة، وأن ظهورها في الأصل واجب، والدواعي متوفرة إلى جميع ما عدتموه، ثم دُلُّوا على أن ما هذه حاله، لا بد من نقله، وأنه إذا ١٧٦/ لم ينقل عُلِمَ انتفاؤه. قلنا: [١.] أما الذي يدُلُّ على أن المعارضة لو وقعت لكانت ظاهرة فاشية، فهو أن الذي يدعو إلى فعلها يدعو إلى إشاعتها وإعلانها؛ لأن ما دعا إلى تعاطيها هو طلب التخلص مما طلب الرسول - عليه وآله السلام - القوم به؛ من مفارقة عاداتهم في الأديان والعبادات والرئاسات، وأن يدفعوا بها بُيُوتَهُ، ويدحضوا حُجَّتَهُ، ويصرفوا الوجوه عن أتباعه ونصرتِهِ.

وهذه الأمور بعينها داعية إلى إظهار المعارضة وإعلانها؛ لأن الغرض بها والاحتجاج بفعلها لا يتيمان إلا مع الإظهار دون الإخفاء والكتمان. أو لا يرى

الشَّاكُ فيما ذَكَرْنَاهُ أَنْ غَرَضَ الْقَوْمِ فِي تَكْلُفِ الْمُعَارَضَةِ، لَمْ يَكُنْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُمْ قَدْ عَارَضُوا، بَلْ لِيَعْلَمَ ذَلِكَ الْمُحْتَجُّ عَلَيْهِمُ وَالنَّاسُ جَمِيعاً، فَيُسْقِطُوا عَنْهُمْ مَا ظَنُّوهُ بِهِمْ مِنَ الْعَجْزِ^١ وَالْقُصُورِ، وَيَشْهَدُوا بِوُضُوحِ حُجَّتِهِمْ وَعُلُوِّ كَلِمَتِهِمْ، وَتَزُولَ الشُّبْهَةُ فِي صَدَقِ مَنْ ادَّعَى النُّبُوَّةَ فِيهِمْ؟

و هذا كُلُّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا مَعَ إِظْهَارِ الْاِحْتِجَاجِ وَإِعْلَانِهِ، وَتَكَرُّرِهِ وَتَرْدَادِهِ.

٢٨٧

[٢]. وَأَمَّا الْعِلْمُ بِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى نَقْلِهَا مَاسَّةٌ، وَالدَّوَاعِي مُتَوَفِّرَةٌ، فَهُوَ أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يُحْتَاجَ فِيهِ إِلَى تَكْلُفِ دَلَالَةٍ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ عِلْماً لَا يُخَالِجُنَا فِيهِ شَكٌّ، وَلَا يَعْتَرِضُنَا رَيْبٌ أَنْ لِمُخَالَفِي^٢ الْمِلَّةِ - مِنَ الْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى، وَالْمَجُوسِ، وَالْبَرَاهِمَةِ، وَأَصْنَافِ الْمُلْحِدِينَ - مِنَ الْحَرِصِ عَلَى التَّشْكِكِ فِي الْإِسْلَامِ، وَتَطَلُّبِ مَا يُوهِنُهُ، وَيُوقِعُ الشُّبْهَةَ فِيهِ، عَلَى مَا لَا زِيَادَةَ عَلَيْهِ، وَلَا غَايَةَ وَرَاءَهُ، وَأَنَّهُمْ يَتَدَبَّرُونَ وَيَبْذُلُونَ الْأَمْوَالَ لِمَنْ أَوْقَعَ فِيهِ شُبْهَةً وَإِنْ ضَعُفَتْ، وَعَضَّهُ بِعَضِيهِهِ^٣ وَإِنْ بَعُدَتْ، حَتَّى أَخْرَجَتْهُمْ هَذِهِ الْأَحْوَالُ إِلَى حِفْظِ السَّبِّ وَالْهَجَاءِ، وَإِنْ كَانَ لَا حُجَّةَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا وَلَا شُبْهَةٍ، وَإِلَى نَقْلِ كَلَامِ مُسَيِّمَةِ الرَّكِيكِ، الدَّالُّ عَلَى ضَعْفِ عَقْلِهِ، وَنُقْصَانِ تَمْيِيزِهِ، وَما جَرَى مَجْرَاهُ، فَكَيْفَ بِهِمْ لَوْ ظَفَرُوا بِمُعَارَضَةٍ مُشْبِهَةٍ، وَكَلَامٍ مُمَاقِلٍ؟! ١٧٧/ وَما يَشْكُ عِنْدَنَا عَاقِلٌ عَارِفٌ بِأَحْوَالِ النَّاسِ فِي أَنْ الدَّوَاعِي إِلَى نَقْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ تَبْلُغُ مِنَ الْقُوَّةِ إِلَى حَدِّ الْإِلْجَاءِ الَّذِي لَا مَصْرِفَ عَنْهُ وَلَا مَعْدِلَ.

[٣]. وَأَمَّا الْكَلَامُ فِي قُرْبِ الْعَهْدِ، فَوَاضِحٌ جَدًّا؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْمُعَارَضَةِ فِي الْقُرْبِ

١. في الأصل: «المعجز»، و المناسب ما أثبتناه بقرينة قوله: «و القصور».

٢. في الأصل: «مخالفي»، و الأنسب بالسياق ما أثبتناه.

٣. يقال: عَضَّهُ عَضَاهُ، أي رماه بالبهتان، والعضيئة: البهينة، و هي الإفك و البهتان. الصحاح، ج ٦.

حُكْمُ الْقُرْآنِ وَ سَائِرِ مَا عَلِمْنَا وَقُوعَهُ وَ ظُهُورَهُ فِي تِلْكَ الْأَزْمَانِ، فَكَيْفَ يُؤَثَّرُ بَعْدَ الْعَهْدِ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأُمُورِ دُونَ بَعْضٍ، وَ حُكْمُ الْكُلِّ فِيهِ مُتَّفَقٌ غَيْرُ مُخْتَلِفٍ؟

[وجوب نقل ما اجتمعت فيه الشروط]

فَأَمَّا الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ مَا اخْتَصَّ بِهِذِهِ الشَّرَائِطُ، فَتَقْلَهُ وَاجِبٌ، وَ هِيَ ^١ أَنَّ الدَّوَاعِيَ إِلَى النُّقْلِ إِذَا كَانَتْ عَلَى مَا وَصَفْنَاهُ مِنَ الْقُوَّةِ، وَ لَا مَانِعَ عَنِ النُّقْلِ يُعْقَلُ، فَيجِبُ ^٢ وَقُوعُهُ؛ لِأَنَّ تَجْوِيزَ ارْتِفَاعِهِ يَنْقُضُ ^٣ مَا عَلِمْنَاهُ مِنْ حُصُولِ الدَّوَاعِيَ وَ قُوَّتِهَا. وَ يَجْرِي النُّقْلُ فِي هَذَا الْبَابِ مَجْرَى سَائِرِ الْأَفْعَالِ الَّتِي مَتَى عَلِمْنَا قُوَّةَ الدَّوَاعِيَ إِلَيْهَا وَ ارْتِفَاعَ الْمَوَانِعِ عَنْهَا، حَكَمْنَا بِوُجُوبِ وَقُوعِهَا، وَ مَتَى جَوَزْنَا ارْتِفَاعَهَا نَقَضَ هَذَا التَّجْوِيزُ مَا فَرَضْنَاهُ؛ مِنْ قُوَّةِ الدَّوَاعِيَ، وَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ.

وَبِمِثْلِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ نَبِيٌّ ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ مِنَ الْمُعْجَزَاتِ وَ الْآيَاتِ، أَكْثَرُ وَ أَبْهَرُ مِمَّا ظَهَرَ عَلَى نَبِيِّنَا عَلَيْهِ وَ آلِهِ السَّلَامُ. وَ أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ عَلَى يَدِهِ قَرَأَنٌ آخَرُ أَظْهَرُ فَصَاحَةً، وَ أَبَيَّنُ بَلَاغَةً مِنْ هَذَا. وَ أَنَّهُ لَمْ تَنْقَلِبْ ^٤ عَلَى يَدِهِ الْمُدُنُ، وَ [لَمْ] يَقُمْ ^٥ الْأَمْوَاتُ مِنْ قُبُورِهِمْ، وَ [لَمْ] تَصِرِ السَّمَاءُ أَرْضًا، وَ الْأَرْضُ سَمَاءً.

وَ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ أَيْضًا نَسْلُكُ فِي أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ بَغْدَادَ وَ الْكُوفَةِ بَلَدٌ أَوْسَعُ وَ أَكْثَرُ أَهْلًا مِنْ بَغْدَادَ.

٢٨٨

١. كذا في الأصل، و الأنسب: «فهي».

٢. في الأصل: «فيوجب»، و المناسب للسياق ما أثبتناه.

٣. في الأصل: «ينقض»، و مقتضى السياق ما أثبتناه.

٤. في الأصل: «ينقلب»، و الأنسب ما أثبتناه.

٥. في الأصل: «يقوم»، و هو سهو. و هكذا الكلام في قوله: «لم تصر»، فهو في الأصل: «يصير».

و أنه لم يَكُنْ بَيْنَ مَلِكَيْنِ عَزَفْنَا أَحْوَالَهُمَا، وَ اتَّصَلَتْ بِنَا آثَارُهُمَا، مَلِكٌ أَعْظَمُ قَدْرًا مِنْهُمَا، وَ أَكْثَرُ جُنْدًا، لَمْ يَتَّصِلْ بِنَا خَبْرُهُ، وَ لَمْ تُنْقَلْ^١ إِلَيْنَا أَحْوَالُهُ. وَ نَظَائِرُ مَا ذَكَرْنَاهُ كَثِيرَةٌ. وَ مَتَى لَمْ تَصِحَّ الطَّرِيقَةُ الَّتِي سَلَكْنَاهَا فِي نَفْيِ الْمُعَارَضَةِ، لَمْ يَكُنْ إِلَى نَفْيِ سَائِرِ مَا ذَكَرْنَاهُ طَرِيقٌ.

عَلَى أَنَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمُعَارَضَةَ لَوْ وَقَعَتْ، لَكَانَتْ مُسَاوِيَةً لِلْقُرْآنِ فِيمَا اقْتَضَى نَقْلَهُ وَ ظُهُورَهُ وَ الْعِلْمَ بِهِ. وَ لَيْسَ يَصِحُّ أَنْ يَتَسَاوَى شَيْئَانِ فِي /١٧٨/ الْمُقْتَضَى لِلْحُكْمِ، وَ لَا يَسْتَوِيَانِ فِي الْحُكْمِ. وَ إِذَا وَجَبَ نَقْلُ الْقُرْآنِ وَ ظُهُورُهُ، وَجَبَ نَقْلُ كُلِّ مَا جَرَى مَجْرَاهُ فِيمَا الْمُقْتَضَى النُّقْلُ وَ الظُّهُورُ.^٢

[ارتفاع الموانع عن نقل المعارضة]

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ ادَّعَيْتُمْ أَنَّ الدَّوَاعِيَ إِلَى النُّقْلِ مُتَوَفِّرَةٌ، وَ الْمَوَانِعُ مُرْتَفِعَةٌ، وَ قَدْ مَضَى دَلِيلُكُمْ عَلَى إثْبَاتِ الدَّوَاعِي، فَمِنْ أَيْنَ حَكَمْتُمْ بارتفاعِ الْمَوَانِعِ؟ وَ لِمَ أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْخَوْفُ مِنْ أَنْصَارِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ أَعْوَانِهِ، وَ تَظَاهُرُ^٣ الْمُسْتَجِيبِينَ لِدَعْوَتِهِ وَ تَكَاثُرُهُمْ، هُوَ الْمَانِعُ مِنْ نَقْلِ الْمُعَارَضَةِ، وَ الْمَوْجِبَ لَانكِتَابِهَا وَ انْدِفَانِهَا؟!

قُلْنَا: هَذَا يَسْقُطُ مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الْخَوْفَ لَا يَقْتَضِي انْقِطَاعَ النُّقْلِ جُمْلَةً، وَ الْعُدُولَ عَنْهُ عَلَى كُلِّ وَجْهِ.

١. في الأصل: «و لم ينقل».

٢. كذا في الأصل، و الأنسب: «مما يقتضي النقل و الظهور».

٣. في الأصل: «و ألا تظاهر»، و هو سهو.

وإنما يَمَنَعُ - إن مَنَعَ - مِنَ التَّظَاهُرِ بِهِ، بهذا جَرَتْ العاداتُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الخَوْفَ مِنْ بَنِي أُمَيَّةٍ فِي نَقْلِ فُضَائِلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ، وَمَنَاقِبِهِ وَسَوَابِقِهِ، لَمَّا أَنَّ كَانَ مَعْلُومًا وَمُنْتَهيًا إِلَى أَبْعَدِ الْغَايَاتِ، لَمْ يَمَنَعْ مِنْ نَقْلِ الْفُضَائِلِ، وَلَا اقْتَصَى انْقِطَاعَ ثَقْلَيْهَا، وَإِنَّمَا مَنَعَ مِنَ التَّظَاهُرِ بِالثَّقَلِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ.

وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ تَكُنْ^١ حَالُ مُخَالَفِي الْإِسْلَامِ فِي زَمَنِ مِنَ الْأَزْمَانِ، مُشَاكِلَةً لِحَالِ^٢ الشَّيْعَةِ فِي أَزْمَانِ بَنِي أُمَيَّةٍ وَ مَا أَشَبَّهَا، فِيمَا يُوجِبُ التَّقِيَّةَ، وَ يَقْتَضِي الْخُومَ وَالْخَوْفَ، وَ يَمَنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ عَلَى الْإِخْتِيَارِ.

وَ إِذَا كَانَ غَايَةُ الْخَوْفِ وَ نِهَائُهُ مَا يُوجِبُ التَّقِيَّةَ، لَمْ يَمْنَعَا مِنَ الثَّقَلِ، فَأَوْلَى أَنْ لَا يَمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ مَا يَبْلُغُ هَذِهِ الْغَايَةَ وَ لَمْ يُقَارِبْهَا.^٣

وِثَانِيهَا: أَنَّ أَهْلَ الْإِسْلَامِ إِنَّمَا كَثُرُوا، وَ صَارُوا بِحَيْثُ يُخَافُ مِنْهُمْ بَعْدَ الْهِجْرَةِ. وَ مُدَّةُ مُقَامِهِمْ بِمَكَّةَ كَانُوا هُمُ الْخَائِفِينَ الْمَغْمُورِينَ، وَ التَّقِيَّةُ فِيهِمْ لَا مِنْهُمْ؛ فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ تَظْهَرَ الْمُعَارَضَةُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ، وَ تَسْتَشِيرَ فِي الْأَفَاقِ، وَ تَسِيرَ بِهَا الرُّكْبَانُ، وَ لَا تَكُونَ قُوَّةُ الْإِسْلَامِ وَ أَهْلِهِ مِنْ بَعْدِ مُؤَثَّرَةً فِي ظُهُورِهَا وَ ثَقْلِهَا وَ حُصُولِ الْعِلْمِ بِهَا.

وَ عِلْمُنَا بِانْتِفَائِهَا فِي هَذِهِ /١٧٩/ الْأَحْوَالِ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى النُّبُوَّةِ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي تَعَذُّرَهَا عَلَى وَجْهِ لَا يُخَالِفُ الْعَادَةَ.

وَثَالِثُهَا: أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ قُوَّةَ الْإِسْلَامِ إِنَّمَا ابْتَدَأَتْ بِالْمَدِينَةِ وَ بَعْدَ الْهِجْرَةِ، وَ قَدْ كَانَتْ

١. في الأصل: «لم يكن»، و المناسب ما أثبتناه بقريئة قوله: «مشاكلة».

٢. في الأصل: «كحال»، هكذا نقرأ الكلمة، و هو سهو.

٣. كذا في الأصل، و لعل الصحيح: «ما يقارب هذه الغاية و لم يبلغها».

٤. في الأصل: «و يسير».

في تلك الحال ممالك أهل الشرك وبلاد الكفر غالبية على الأرض، مُطَبَّقَةً لِلشَّرْقِ والغرب، ولم تزل تتناقض وتضيق بِقَدْرِ سَعَةِ الإسلام وانتشاره وغلبيته على مكانٍ بعد مكانٍ. وقَبُضَ الرُّسُولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَكْثَرَ الْبِلَادِ يَغْلِبُ عَلَيْهَا الْكُفَّارُ، وَكَانَتْ مَمْلَكَةُ الْفُرْسِ كَحَالِهَا لَمْ تَنْقَرِضْ، وَكَذَلِكَ مَمَالِكُ الرُّومِ وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ. وَإِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ^١ لَمْ يَخْلُ الْعَالَمُ مِنْ بِلَادٍ كُفِرَ وَاسِعَةٍ، وَمَمَالِكٍ كَثِيرَةٍ لَعَلَّهَا تُقَارِبُ بِلَادَ الْإِسْلَامِ، إِنَّ^٢ لَمْ تَزِدْ عَلَيْهَا. فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ تَظْهَرَ الْمُعَارَضَةُ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ وَتَيَّصَلَ نَقْلُهَا. وَكَانَ يَجِبُ - إِذَا تَقَدَّمَ ظُهُورُهَا، وَمَنَعَ مِنْ نَقْلِهَا وَالتَّظَاهُرِ بِذِكْرِهَا غَلْبَةُ الْإِسْلَامِ عَلَى بَعْضِ الْبِلَادِ - أَنْ تَظْهَرَ وَتُنْقَلُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْبَلَدِ مِنْ بِلَادِ الْكُفْرِ، وَبَحِيْثٌ لَا خَوْفَ وَلَا تَقْيَّةَ!

ورابعها: أَنَّ الْخَوْفَ وَالتَّقْيَّةَ لَوْ مَنَعَا مِنْ نَقْلِ الْمُعَارَضَةِ عَلَى مَا ادَّعَى، لَمَنَعَا مِنْ نَقْلِ الْإِفْتِرَاءِ وَالْهَجَاءِ، وَما تُعَوِّطِي مِنَ الْمُعَارَضَاتِ الَّتِي لَا تَأْثِيرَ لَهَا؛ لِأَنَّ قُوَّةَ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ إِنْ كَانَتْ مَانِعَةً مِنْ بَعْضِ ذَلِكَ، وَمَوْجِبَةً لَانْقِطَاعِ نَقْلِهَا، فَهِيَ مَانِعَةٌ مِنْ نَقْلِ جَمِيعِهِ.

وخامسها: أَنَّ تَجْوِيزَ خَفَاءِ الْمُعَارَضَةِ وَانْقِطَاعِ نَقْلِهَا، لِلْوَجْهِ الَّذِي ذُكِرَ، يَقْتَضِي أَنْ يَجُوزَ كَوْنُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فِي زَمَانِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ظَهَرَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، مِنَ الْأَثَارِ وَالْمُعْجِزَاتِ مَا يَزِيدُ عَلَى مَا ظَهَرَ عَلَيْهِ، بَلْ عَلَى مَا ظَهَرَ عَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ، مِنَ الَّذِينَ اتَّصَلَتْ بِنَا أَخْبَارُهُمْ، [و] كَلَّمَهُمْ دَعَا إِلَى نَسْخِ شَرْعِهِ وَإِبْطَالِ أَمْرِهِ، وَجَمِيعُهُمْ حَارَبَهُ وَنَازَلَهُ، وَجَرَى بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ مِنَ الْوَقَائِعِ وَالْغَارَاتِ أَكْثَرُ

١. أي: إلى الآن.

٢. في الأصل: «وإن» مع الواو، وبدونها يستقيم المعنى.

٣. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

مِمَّا جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ قُرَيْشٍ، لَكِنَّ خَبَرَهُمْ وَتَفْصِيلَ أحوَالِهِمْ مِمَّا انْكَتَمَ عَنْهُ، وَ لَمْ يَتَّصِلْ بِنَا؛ لِمِثْلِ مَا ذُكِرَ مِنَ الْخَوْفِ وَ غَلْبَةِ الْإِسْلَامِ.

وَ كَانَ لَا يُنْكَرُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ /١٨٠/ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَدْ عَارَضَهُ بِمُعَارَضَةٍ أَفْصَحَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَ لَمْ يُنْقَلْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؛ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ادَّعَى الْمُخَالَفُ أَنَّهَا مَنَعَتْ مِنْ نَقْلِ مُعَارَضَةِ أَحَدِهِمْ.

٢٩١

وَ مَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُذَكَّرَ، وَ التَّنْبِيهُ عَلَى بَعْضِهِ يُغْنِي عَنْ ذِكْرِ سَائِرِهِ. وَ لَا سَبِيلَ إِلَى الْامْتِنَاعِ مِنْ شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ، وَ إِقَامَةُ الدَّلَالَةِ عَلَى بُطْلَانِهِ، إِلَّا وَ هُوَ بَعِينُهُ طَرِيقٌ إِلَى الْعِلْمِ بَانْتِفَاءِ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ، وَ دَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِهَا.

[النقض بعدم ظهور النص على أمير المؤمنين عليه السلام]

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَدْ نَصَّ عِنْدَكُمْ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْإِمَامَةِ، وَ أَعْلَنَ ذَلِكَ وَ أَظْهَرَهُ، وَ إِنْ كُنَّا لَا نَجِدُ الْأُمَّةَ تَنْقُلُ هَذَا النَّصَّ، وَ لَا تَعْلَمُهُ كَعِلْمِهَا بِأَمَثَالِهِ مِنَ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ، وَ إِنَّمَا يَدَّعِي نَقْلَهُ مِنْ بَيْنِ جَمَاعَةِ الْأُمَّةِ فِرْقَةٌ قَلِيلَةٌ الْعَدَدِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى جَمِيعِ فِرَقِ الْأُمَّةِ! وَ تَزْعُمُونَ أَنْتُمْ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي عُدُولِ الْجُمْهُورِ عَنْ نَقْلِهِ وَ إِطْبَاقِهِمْ عَلَى كِتْمَانِهِ، انْعِقَادُ الرِّئَاسَاتِ، وَ طَلَبُ الْوِلَايَاتِ، وَ دُخُولُ الشُّبُهَاتِ، وَ الْمَيْلُ إِلَى الْهَوَى وَ الْعَصْبِيَّةِ، إِلَى أُمُورٍ كَثِيرَةٍ تَذْكُرُونَهَا!!

فَإِنَّ السَّبَبَ فِي خَفَاءِ النَّصِّ وَ قُصُورِهِ فِي بَابِ الظُّهُورِ، مِنْ سَائِرِ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ، كَثْرَةُ دَافِعِيهِ وَ غَلْبَتُهُمْ وَ قِلَّةُ الْمُقِرِّينَ وَ حُمُولُهُمْ. وَ أَنَّ نَاقِلَهُ لَمْ يَزَلْ خَائِفاً مِنْ [نَقْلِ وَقُوعِهِ مُشْفِقاً] ^٢ مِنْهُ.

١. فِي الْأَصْلِ: «وَ لَا نَعْلَمُهُ»، وَ مُقْتَضَى السِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. فِي الْأَصْلِ بَدَلُ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ: «وَاقِعَةٌ مُتَنَفِّيًا»، وَ لَا مُحْصَلٌ لَهُ فِي الْمَقَامِ، وَ بِمَا أَثْبَتْنَاهُ يَتِمُّ مَعْنَى الْعِبَارَةِ.

فَالَا جَازَ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ قَدْ غَوِرَ ضَ، وَخَفِيَتْ مُعَارَضَتُهُ عَلَيْنَا وَلَمْ تُنْقَلْ، بِمِثْلِ سَائِرِ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ الْغَلَبَةِ وَالْوَلَايَاتِ وَالرَّئَاسَاتِ وَالْخَوَافِ وَالتَّقِيَّةِ؟!

قلنا: قد رَضِينَا بِمَا نَذَهَبُ إِلَيْهِ فِي النَّصِّ مِثَالاً وَعِبَاراً؛ لِأَنَّ النَّصَّ لَمَّا أُنْ وَقَعَ - فَدَعَتْ قَوْمًا الدَّوَاعِي إِلَى قَلْبِهِ وَكِتْمَانِهِ وَالْعُدُولِ عَنْ نَقْلِهِ وَرِوَايَتِهِ، وَدَعَتْ آخَرِينَ الدَّوَاعِي إِلَى رِوَايَتِهِ وَنَقْلِهِ - وَقَعَ مِنْ كُلِّ فَرِيقٍ مَا تَقْتَضِيهِ دَوَاعِيهِ، فَحَصَلَ الْكِتْمَانُ مِنْ قَوْمٍ وَالنَّقْلُ مِنْ آخَرِينَ، وَإِنْ كَانُوا أَقَلَّ عَدَدًا مِنْهُمْ، وَلَيْسَ لِقَلَّةِ الْعَدَدِ مِنْ هَذَا الْبَابِ^١ تَأْثِيرٌ، إِذَا كَانَ النَّقْلُ فِيمَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ^٢، وَالْخَوْفُ وَالتَّقِيَّةُ لَمَّا أُنْ حَصَلَا مِنْ بَابِ النَّصِّ، لَمْ يُؤْثَرَا فِي انْقِطَاعِ نَقْلِهِ وَيَمْنَعَا^٣ / ١٨١/ مِنْ رِوَايَتِهِ، وَإِنَّمَا مَنَعَا^٤ مِنَ التَّظَاهُرِ بِهِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَالنَّقْلُ ثَابِتٌ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُ مُنْقَطِعٍ. فَقَدْ كَانَ يَجِبُ - قِيَاساً عَلَى مَا جَرَى - أَنْ يُحْصَلَ نَقْلُ الْمُعَارَضَةِ، وَتَحْصَلَ عَمَّنْ ذَكَرْنَا وَفُورَ دَوَاعِيهِ وَقُوَّتِهَا إِلَى النَّقْلِ.

وَلَا يَكُونُ كِتْمَانُ مَنْ كَتَمَهَا، وَعَدَلَ عَنْ نَقْلِهَا - لِأَجْلِ الرَّئَاسَةِ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ ضُرُوبِ الدَّوَاعِي - مُوجِباً لِانْقِطَاعِ نَقْلِهَا مِنْ جِهَةٍ مَنْ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ مِثْلُ هَذَا الدَّاعِي، بَلْ هُوَ عَلَى ضِدِّهِ، وَدَوَاعِيهِ كُلُّهَا مُتَوَفِّرَةٌ إِلَى النَّقْلِ وَالْحِفْظِ. وَلَا يَكُونُ أَيْضاً الْخَوْفُ مَانِعاً مِنْ نَقْلِهَا، وَمُوجِباً لِدُرُوسِهَا وَانْقِطَاعِهَا^٥، كَمَا لَمْ يَكُنْ مُوجِباً مِثْلَ هَذَا فِي النَّصِّ. وَكَانَ الْمُلْزَمُ لَنَا مَا ذَكَرْنَاهُ.

١. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالْأَنْسَبُ: «فِي هَذَا الْبَابِ». وَهَكَذَا فِي قَوْلِهِ بَعْدَ قَلِيلٍ: «حَصَلَا مِنْ بَابِ النَّصِّ» فَإِنَّ الْأَنْسَبَ: «فِي بَابِ النَّصِّ».

٢. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالْأَنْسَبُ: «مِمَّا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «مَنْعَنَا»، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مَنَاسِبٌ لِلسِّيَاقِ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «فِي أَنْ»، وَ هُوَ غَيْرُ مَنَاسِبٍ لِلسِّيَاقِ.

٥. فِي الْأَصْلِ: «لِدُرُوسِهِ وَانْقِطَاعِهِ»، وَالْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ لِرَجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى الْمُعَارَضَةِ.

و الحائل^١ للمُعَارَضَةِ عَلَى النَّصِّ، يَقُولُ: إِذَا جَازَ أَنْ يَعْدِلَ عَنْ نَقْلِ النَّصِّ مَنْ دَعَتْهُ الدَّوَاعِي إِلَى كِتْمَانِهِ مِنْ فِرْقِ الْأُمَّةِ، وَ يَنْقُلُهُ مِنْ جُمْلَتِهِمْ مَنْ دَعَتْهُ الدَّوَاعِي إِلَى نَقْلِهِ، فَأَلَا جَازَ أَنْ تَقَعَ مُعَارَضَةُ الْقُرْآنِ، وَ يَعْدِلَ عَنْ نَقْلِهَا مَنْ عَلِمْنَا تَوْفُرَ دَوَاعِيهِ إِلَى الثَّقَلِ، وَ مَنْ جَوَزْنَا أَنْ يَكُونَ لَهُ دَاعٍ إِلَى تَرْكِهِ، حَتَّى يُطَبِّقَ الْخَلْقُ عَلَى تَرْكِ الثَّقَلِ، مَعَ عَلِمْنَا بِتَوْفُرِ دَوَاعِي أَكْثَرِهِمْ إِلَيْهِ؟

و هَذَا مِنْ أَوْضَحِ الْمُعَارَضَاتِ فَسَاداً، وَ أَبْعَدَهَا مِنَ الصَّوَابِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: إِذَا جَازَ فِي النَّصِّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ، فَأَلَا جَازَ مِثْلُهُ فِي الْمُعَارَضَةِ؟ وَ مَنْ قَبِلَ ذَلِكَ لَمْ يَمْتَنِعَ مِنْهُ فَتَقْلَنَاهُ.

٢٩٣

وَ يَجِبُ مِنْهُ أَنْ يُجِيزَ نَقْلَ الْمُعَارَضَةِ مِنْ كُلِّ مَنْ عَلِمْنَا تَوْفُرَ دَوَاعِيهِ إِلَى نَقْلِهَا مِنْ مُخَالِفِي الْإِسْلَامِ، الَّذِينَ يَنْقُلُ بَعْضُهُمْ تَحِبُّ الْحُجَّةُ وَ يَنْقَطِعُ الْعُذْرُ. وَ إِذَا كُنَّا غَيْرَ وَاجِدِينَ لَهُ، قَطَعْنَا عَلَى انْتِفَائِهَا.

عَلَى أَنَّا لَا نُسَلِّمُ فِي نَقْلِ الْمُعَارَضَةِ مِنْ أَسْبَابِ الْإِنْكَتَامِ وَ الْخَفَاءِ، مِثْلَ مَا عَلِمْنَا ثُبُوتَهُ مِنْ نَقْلِ النَّصِّ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الدَّوْلَةَ وَ السُّلْطَانَ، وَ الْعِزَّةَ وَ الْكَثْرَةَ، وَ الْبَسْطَةَ وَ الْقُدْرَةَ، وَ سَائِرَ أَسْبَابِ التَّمَكُّنِ حَاصِلَةٌ فِي مُخَالِفِي النَّصِّ وَ دَافِعِيهِ، مُنْذُ قُبُضِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ. وَ أَنَّ الْقَانِلِينَ بِالنَّصِّ وَ الْمُعْتَقِدِينَ لَهُ فِي سَائِرِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ، مَعْمُورُونَ مَقْهُورُونَ، وَ إِنْ اخْتَلَفَتِ الْحَالُ بِهِمْ:

فِتَارَةٌ: يَنْتَهِي بِهِمُ التَّقِيَّةُ وَ الْخَوْفُ إِلَى جُحُودِ مَذَاهِبِهِمْ وَ التَّظَاهُرِ بِخِلَافِهَا، حَتَّى أَنْ مَنْ عَرِفَ بِمَذْهَبِهِ مِنْهُمْ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَبْرَأً مُتَدَفِئاً، لَا يُوقَفُ عَلَى خَبَرِهِ، أَوْ مَسْفُوكاً دَمَهُ، مُتَهَكِّأً حُرْمَتَهُ!

١. أَي: الْمُحِيل.

٢. فِي الْأَصْلِ: «عَلَى أَنْ»، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ أَنْسَبَ لِلْسِّيَاقِ.

وتارة أخرى - وهي أحسن أحوالهم، ونهاية رجاؤهم -: يَكُونُونَ غَيْرَ خَائِفِينَ
على نفوسهم، ولا مُلَجِّئِينَ إلى جحدِ مذاهبهم، غير أن مُخَالَفَهُمْ^١ أَعْلَى كَلِمَةٍ،
وأنفذُ أمرًا، وأشدُّ انبساطًا!

وهذه أحوالهم في سائر البلادِ وِضْرُوبِ المَمَالِكِ، فإنَّما ما نَعْرِفُ مَمْلَكَةً مِنْ
المَمَالِكِ، وِدَوْلَةً مِنَ الدُّوَلِ، مُنْذُ^٢ الْعَهْدِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَإِلَى قَرِيبٍ مِنْ زَمَانِنَا هَذَا،
كَانَتْ الشَّيْعَةُ مُسْتَوَلِيَةً عَلَيْهَا، وَكَانَ مُخَالَفُهَا مَغْمُورًا فِيهَا.

وَبَعْضُ هَذِهِ الْأُمُورِ يَقْتَضِي^٣ مِنَ الْخَفَاءِ أَكْثَرَ مِمَّا عَلَيْهِ النَّصُّ.

٢٩٤

وَلَيْسَتْ^٤ هَذِهِ حَالُ مُخَالَفِي الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُمْ فِي الْأَصْلِ كَانُوا أَكْثَرَ
وَأَظْهَرَ، وَأَنَّ الْإِسْلَامَ لَمَّا عَزَّ وَقَوِيَ، وَكَثُرَ أَهْلُهُ، وَاتَّسَعَتْ أَقْطَارُهُ، لَمْ يَخْلُ كُلُّ
زَمَانٍ مِنْ بِلَادٍ لِلْكَفْرِ وَأَهْلِهِ وَاسِعَةٍ، وَمَمَالِكٍ مَنِيْعَةٍ، وَسُلْطَانٍ ظَاهِرٍ، فَكَيْفَ يُسَوِّي
بَيْنَ نَقْلِ الْمُعَارَضَةِ لَوْ كَانَ لَهَا أَصْلٌ، وَبَيْنَ نَقْلِ النَّصِّ فِي الْخَفَاءِ وَالظُّهُورِ،
وَحَالَهُمَا مِنَ التَّبَاطُئِ عَلَى مَا وَصَفْنَاهُ؟!

وَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُسَوَّى عَاقِلٌ بَيْنَ النَّصِّ وَالْمُعَارَضَةِ، وَيُلْزَمَ أَحَدُهُمَا عَلَى
الْآخَرِ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْعِلْمَ أَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يُعَارِضْ مُعَارَضَةً ظَهَرَتْ وَانْتَشَرَتْ، عَلَى
الْحَدِّ الَّذِي أَوْجَبْنَاهُ، يَجْرِي مَجْرَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ فِي زَمَانِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ
كَبِيرِ الْآيَاتِ وَالْمُعْجَزَاتِ، وَأَنَّهُ لَمْ يُعَارِضْهُ جَمِيعُ الْعَرَبِ، وَأَنَّهُ لَا بَلَدَ مُشَاكِلاً
بَعْدَادَ بَيْنِهَا وَبَيْنَ وَاسِطٍ، إِلَى سَائِرِ مَا عَدَدْنَاهُ؟

١. في الأصل: «قادرهم»، والظاهر ما أثبتناه.

٢. في الأصل: «بذا»، والظاهر ما أثبتناه، وما بعده قرينة عليه.

٣. في الأصل: «تقتضي»، والأنسب ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الفاعل إلى لفظ «بعض».

٤. في الأصل: «وليس»، وهو سهو.

و نحن نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْعُقَلَاءِ الْمُخَالِطِينَ لِأَهْلِ الْأَخْبَارِ، لَا يَشْكُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَ حُكْمُ بَعْضِهَا فِي حُصُولِ الْعِلْمِ بَانْتِفَائِهِ حُكْمُ جَمِيعِهَا، وَ إِنْ أَرَادَ الْمُخَالِفُ أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْعِلْمَ ضَرُورِيًّا فَلْيَفْعَلْ، فَمَا تَضَاقُفُهُ هَاهُنَا فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الضَّرُورَةِ وَالْاِكْتِسَابِ.

و مَعْلُومٌ أَنَّ حُكْمَ النَّصِّ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مُفَارِقٌ /١٨٣/ لِلْمُعَارَضَةِ وَ مَا أَشْبَهَهَا؛ فَإِنَّ مُخَالَفَتَنَا فِيهِ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَدَّعِي أَنَّ الْعِلْمَ بَانْتِفَاءِ النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، كَالْعِلْمِ بَانْتِفَاءِ بَلَدٍ بَيْنَ وَاسِطٍ وَ بَغْدَادَ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، أَوْ كَالْعِلْمِ بَانْتِفَاءِ النَّصِّ بِالْإِمَامَةِ عَلَى سَلَمَانَ أَوْ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ! وَ هَذَا بَيِّنٌ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّ مُخَالَفَتَكُمْ فِي النَّصِّ رُبَّمَا ادَّعَوْا الْعِلْمَ بِفَقْدِهِ، عَلَى الْحَدِّ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ!

قُلْنَا: لَوْ كَانَ الْعِلْمُ بِفَقْدِ النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، يَجْرِي مَجْرَى الْعِلْمِ بِفَقْدِ النَّصِّ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ وَ انْتِفَاءِ الْبَلَدِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، لَوَجَبَ أَنْ لَا يَصِحَّ مِنَ الْجَمْعِ الْعَظِيمِ مِنَ الْعُقَلَاءِ الْاِعْتِقَادُ لَهُ وَ التَّدْيُّنُ بِهِ، كَمَا لَا يَصِحُّ مِنْهُمْ ذَلِكَ فِي أَمْثَالِهِ.

و لَوَجَبَ أَنْ تَقْبَحَ^١ مُنَاطَرَةُ مُعْتَقِدِيهِ، كَمَا قُبِحَتْ مُنَاطَرَةُ مَنْ خَالَفَ فِي الْبُلْدَانِ، وَ اعْتَقَدَ النَّصِّ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ.

و لَكَانَ جَمِيعُ مَا تَكَلَّفَهُ خُصُومُ الشَّيْعَةِ - مِنْ مُنَاطَرَتِهِمْ فِي النَّصِّ، وَ وَضَعَ الْكُتُبِ عَلَيْهِمْ فِيهِ - خَطَأً وَ عَبْثًا!

١. في الأصل: «يقبح»، و المناسب ما أثبتناه بقرينة قوله: «كما قبحت».

وَمَنْ صَارَ فِي الدَّعْوَى إِلَى هَذِهِ الْحَالِ، هَانَتْ قِصَّتُهُ، وَخَفَّتْ مَنُونَتُهُ، وَ مَا يُقَابِلُ بِهِ الشَّيْعَةُ مَنْ تَجَاسَرَ عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى مِنْ خُصُومِهِمْ مَعْرُوفٌ.

[بيان الفرق بين نوعين من المعارضة]

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَكُونُ الْعِلْمُ بِفَقْدِ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ جَارِيًا مَجْرَى الْعِلْمِ بِفَقْدِ النَّبِيِّ الَّذِي وَصَفْتُمُوهُ، وَ الْبَلَدِ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ، وَ قَدْ نَاطَرَ الْمُتَكَلِّمُونَ قَدِيمًا وَ حَدِيثًا مَنِ ادَّعَى الْمُعَارَضَةَ، وَ وَضَعُوا الْكُتُبَ عَلَيْهِ، وَ هُمْ لَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ مَعَ مَنْ خَالَفَ فِي الْقُرْآنِ^١ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهُ^٢؟

وَ إِذَا جَازَ أَنْ يُنَاطَرَ هَؤُلَاءِ^٣ - وَ إِنْ كَانَتْ حَالُهُمْ حَالٌ مَنِ خَالَفَ فِي الْبُلْدَانِ وَ غَيْرِهَا - جَازَ أَيْضًا أَنْ يُنَاطَرَ الذَّاهِبُ إِلَى النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ إِنْ كَانَتْ حَالُهُ حَالٌ مُدَّعِي النَّصِّ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ.

قُلْنَا: لَمْ يُنَاطَرَ الْمُتَكَلِّمُونَ قَدِيمًا وَ لَا حَدِيثًا مَنِ ادَّعَى أَنَّ الْقُرْآنَ قَدْ عُورِضَ بِمُعَارَضَةٍ ظَهَرَتْ وَ شَاعَتْ، وَ عَلِمَهَا الْمُوَافِقُ وَ الْمُخَالِفُ، وَ مَعَ هَذَا لَمْ تُنْقَلْ، كَمَا أَنَّهُمْ لَا يُنَاطَرُونَ مَنِ ادَّعَى نَبِيًّا مَعَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ بَلَدًا غَيْرَ مَعْرُوفٍ. وَ أَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ ١٨٤/ فِي مِثْلِ هَذَا، التَّنْبِيهُ وَ التَّوْقِيفُ.

وَ مَا وَجَدْنَا أَيْضًا قَوْمًا مِنَ الْعُقَلَاءِ يَذْهَبُونَ إِلَى وُجُودِ هَذِهِ الْمُعَارَضَةِ، وَ يَتَدَيَّنُونَ بِاعْتِقَادِهَا أَوْ تَجْوِيزِهَا، وَ لَا مُعْتَبَرٌ بِالوَاحِدِ وَ الْإِثْنَيْنِ مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يُظْهَرَ خِلَافَ مَا يُبْطِنُ، وَ يَهُونُ عَلَيْهِ التَّظَاهُرُ بِالْمُكَابَرَةِ وَ الْمُبَاهَاةِ.

١. كذا في الأصل، و الظاهر أن الصحيح: «فقد النبي و البلد» أو «البلدان» بدل: «القرآن».

٢. في الأصل: «مجراها».

٣. أي من ادعى المعارضة.

وَإِنَّمَا نَاطَرَ الْمُتَكَلِّمُونَ مَنْ جَوَّزَ وَفُوعَ مُنَاطَرَةٍ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهَا إِلَّا الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانِ
وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمَا مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يَكْتُمَهَا وَيَطْوِي ذِكْرَهَا لِبَعْضِ الْأَغْرَاضِ.
أَوْ مَنْ قَالَ: جَوَّزُوا أَنْ تَكُونَ الْمُعَارَضَةُ قَدْ حَصَلَتْ بَعْدَ قُوَّةِ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ،
مِمَّنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ إِظْهَارِهَا خَوْفًا وَتَقِيَّةً.
فَأَمَّا مُعَارَضَةُ أَطَّلَعَ عَلَيْهَا جَمَاعَةُ الْأَوْلِيَاءِ وَالْأَعْدَاءِ، وَوَقَعَ الْاِحْتِجَاجُ بِهَا فِي
الْمَحَافِلِ، وَالْمُنَاطَرَةُ عَلَيْهَا فِي الْمَجَامِعِ، فَلَيْسَتْ مِمَّا يُنْكِرُهُ عَاقِلٌ، أَوْ يُجَوِّزُهَا!

[كيفية الاستدلال بترك المعارضة على النبوة]

فَإِنْ قِيلَ: وَلِمَ أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْعَرَبِ قَدْ عَارَضَ الْقُرْآنَ، وَلَمْ يَطَّلِعْ عَلَى
خَبَرِهِ إِلَّا الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانِ^١ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَأَهْلِ الْعَصْبِيَّةِ
لَهُ، وَأَنْ مَنْ عَلِمَ بِذَلِكَ مِنْ حَالِهِ قَتَلَهُ وَطَوَى مُعَارَضَتَهُ، فَلِهَذَا لَمْ تَطْهَرْ؟!
قُلْنَا: إِذَا كُنَّا قَدْ عَلِمْنَا بِأَنَّ الْمُعَارَضَةَ لَمْ تَقَعْ مِنْ وُجُوهِ الْفُصَحَاءِ وَجَمَاعَةِ
الْخُطَبَاءِ وَالشُّعْرَاءِ الَّذِينَ كَانُوا يَتَمَكَّنُونَ مِنْ إِظْهَارِ الْمُعَارَضَةِ لَوْ فَعَلُوها، وَلَا تَمَّ
عَلَيْهِمْ فِيهَا شَيْءٌ مِمَّا ذُكِرَ، مَعَ تَوَفُّرِ الدَّوَاعِي وَشِدَّةِ الْحَرِصِ، فَقَدْ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى
أَنَّهُمْ مَصْرُوفُونَ عَنِ الْمُعَارَضَةِ، وَأَنَّهَا مُتَعَذِّرَةٌ عَلَيْهِمْ عَلَى وَجْهِ يُخَالِفُ الْعَادَّةَ،
وَأَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ صَادِقٌ فِي مَا خَبَّرَ بِهِ عَنْ رَبِّهِ؛ مِنْ مَنَعِهِمْ عَنِ
مُسَاوَاتِهِ وَمُعَارَضَتِهِ، تَأْيِيداً لَهُ وَتَصْدِيقاً لِدَعْوَتِهِ.

وَتَعَلَّمَ حِينَئِذٍ أَنَّ جَمِيعَ الْخَلْقِ فِي التَّعَذُّرِ وَالْقُصُورِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، وَأَنَّ الْمَنَعَ
لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَامًّا شَائِعًا؛ لِأَنَّ مَا يَقْتَضِي حُصُولَهُ فِي مَوَاضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ، يَقْتَضِي
عُمُومَهُ، وَلِهَذَا نَقُولُ كَثِيرًا: إِنَّ عَلِمْنَا بِقُصُورِ وَاحِدٍ مِنَ الْعَرَبِ - مِمَّنْ عَلِمْنَا تَمَكُّنَهُ

١. في الأصل: «الاثني»، والمناسب ما أثبتناه؛ لأن الاستثناء مفرغ، وهو فاعل للفعل.

مِنَ الْفَصَاحَةِ وَ تَصَرُّفِهِ فِيهَا - عَنِ الْمُعَارَضَةِ، وَ أَنَّهُ رَامَهَا وَ اجْتَهَدَ فِيهَا فَلَمْ تَتَأْتِ^١
 /١٨٥/ له، كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى النُّبُوَّةِ وَ صِحَّةِ الْمُعْجِزِ. وَ إِن لَّمْ نَعْلَمْ أَنَّ حُكْمَ غَيْرِهِ
 حُكْمُهُ فِي التَّعَدُّرِ.

وَ الْحَقُّ بِحَمْدِ اللَّهِ أَوْضَحُ وَ أَشْهُرُ مِنْ أَنْ يَخْفَى عَلَى طَالِبِيهِ مِنْ وَجْهِهِ.

[البحث الثاني: نقل بعض المعارضات الركيكة]

٢٩٧

فَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى مَنْ أَشَارَ إِلَى أَشْيَاءَ بَعَيْنِهَا^٢، وَ ادَّعَى أَنَّهَا مُعَارِضَةٌ لِلْقُرْآنِ:
 فَرُبَّمَا تَعَلَّقُوا بِكَلَامٍ مُسِيلِمَةٍ.

وَ رُبَّمَا ذَكَرُوا مَا فَعَلَهُ النَّضْرُ بْنُ الْحَارِثِ مِنَ الْقَصَصِ بِأَخْبَارِ الْفُرْسِ.
 وَ رُبَّمَا تَعَلَّقُوا بِمَا حَكَاهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ عَنْ أَبِي حُذَيْفَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ^٣ مِنْ
 قَوْلِهِ: «لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا»^٤ إِلَى آخِرِ الْحِكَايَةِ عَنْهُ،
 وَ يَقُولُونَ: إِنَّ كَلَامَهُ الْمَحْكِيَّ يُسَاوِي سُورَةً قَصِيرَةً مِنَ الْقُرْآنِ!
 وَ رُبَّمَا عَمَدُوا إِلَى بَعْضِ الْقُرْآنِ فَغَيَّرُوا مِنْ خِلَالِهِ وَ أَثْنَاهُ أَلْفَاظًا، وَ أَبَدَلُوهَا
 بِغَيْرِهَا، وَ ادَّعَوْا أَنَّهَا مُعَارِضَةٌ، كَقَوْلِهِمْ: «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْجَمَاهِرَ، فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَ بَادِرْ،
 إِنَّ شَانِيكَ لَكَافِرٌ»^٥!

وَ جَمِيعُ مَا حَكَيْنَاهُ ضَعِيفٌ، وَ أَنَّهُ لَا تَدْخُلُ عَلَى عَاقِلٍ بِهِ شُبْهَةٌ.

١. في الأصل: «فلم يتأت»، و المناسب ما أثبتناه؛ لأن ضمير الفاعل يرجع إلى لفظة «المعارضة».

٢. في الأصل: «بعينه»، و المناسب ما أثبتناه.

٣. هو الوليد بن المغيرة، الذي مر ذكره و أخبراره في الصفحة ١١٤ و ٣٤٥.

٤. الاسراء (١٧): ٩٠.

٥. راجع: تاريخ مدينة دمشق، ج ١٦، ص ١٤٣.

أَمَّا مَا ذَكَرُوهُ أَوَّلًا مِنَ التَّعَلُّقِ بِكَلَامِ مُسَيِّمَةٍ، فَجَمِيعُ الْعُقَلَاءِ - فَضْلًا عَنْ
الْفُصَحَاءِ - يَعْلَمُونَ بَعْدَ مَا حُكِيَ مِنْ كَلَامِهِ عَنِ الْفَصَاحَةِ، بَلْ عَنِ السَّدَادِ وَصِحَّةِ
المعاني، وَ أَنَّهُ لَا حَظَّ لَهُ مِنَ الْفَصَاحَةِ، وَ لَا نَصِيبَ مِنَ الْإِسْتِقَامَةِ، حَتَّى أَنَّهُمْ
يَنْسُبُونَ مَنْ يَسْتَحْسِنُ إِظْهَارَ مِثْلِهِ عَنْ نَفْسِهِ إِلَى الْغَبَاءِ وَ الْجُنُونِ، وَ يُقِيمُونَهُ مَقَامَ
مَنْ يُسَخَّرُ مِنْهُ وَ يُهْزَأُ بِهِ؛ فَكَيْفَ يُسَوِّي عَاقِلٌ بَيْنَ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى، وَ بَيْنَ
أَفْصَحِ الْكَلَامِ وَ أْبْلَغِهِ وَ أَصَحِّهِ مَعَانِي وَ أَكْثَرِهِ فَوَائِدًا؟!

وَ قَدْ كَانَ غَيْرُ مُسَيِّمَةٍ مِنْ وُجُوهِ الْفُصَحَاءِ وَ أَعْيَانِ الشُّعْرَاءِ، عَلَى الْكَلَامِ الْفَصِيحِ
أَقْدَرُ، وَ بِهِ أَبْصَرَ وَ أَخْبَرَ؛ فَلَوْ كَانَتْ مُعَارَضَةُ الْقُرْآنِ مُمَكِّنَةً وَ غَيْرَ مَمْنُوعَةٍ^١، لَكَانَ
الْقَوْمُ إِلَيْهَا أَسْبَقَ، وَ بِهَا أَوْلَى.

وَ أَمَّا مَا ذَكَرُوهُ^٢ ثَانِيًا، مِنْ فِعْلِ النَّضْرِ بْنِ الْحَارِثِ، فَتَمَوِيَّهُ بِمَا فَعَلَهُ غَيْرُ خَافٍ
عَلَى أَحَدٍ؛ لِأَنَّ التَّحْدِيَّ إِنَّمَا كَانَ بِأَن يَأْتُوا بِمِثْلِهِ فِي فَصَاحَتِهِ وَ نَظْمِهِ، لَا فِي طَرِيقَةِ
الْقِصَصِ وَ الْأَخْبَارِ. وَ كَيْفَ يُنْظَنُ ذَلِكَ وَ الْإِقْتِصَارُ وَقَعَ فِي التَّحْدِي عَلَى سُورَةٍ مِنْ
جُمْلَةِ الْكِتَابِ، وَ لَيْسَ كُلُّ سُورَةٍ تَتَضَمَّنُ أَخْبَارَ الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ؟

وَ دُعَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْضًا لَهُمْ إِلَى أَن يَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ، يَدُلُّ عَلَى
أَنَّهُ لَا اعْتِبَارَ فِي التَّحْدِي بِمَا تَضَمَّنَتْهُ الْقُرْآنُ مِنْ أَخْبَارِ الْأُمَمِ، وَ أَنَّهُ وَقَعَ بِمَا لَا فَرْقَ
[فِيهِ] بَيْنَ الْإِفْتِرَاءِ وَ الصَّدَقِ.

عَلَى أَنَّا لَمْ نَجِدْ أَحَدًا مِنَ الْقَوْمِ احْتَجَّ بِفِعْلِ النَّضْرِ، وَ حَاجَّ بِمُعَارَضَتِهِ، وَ لَا ذَكَرَهُ
فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحْوَالِ عَلَى اخْتِلَافِهَا.

١. فِي الْأَصْلِ: «مَمْنُوع»، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتَاهُ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «ذَكَرَهُ»، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتَاهُ، وَ قَدْ سَبَقَ عَدْلُهُ قُبِيلَ هَذَا.

و لم يَكُنْ هذا إِلَّا لِعِلْمِهِمْ بِتَمْوِيهِهِ، وَ أَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِيمَا صَنَعَهُ وَ لَا شُبْهَةً.
وَ قَدْ كَانَ أَيْضاً نَفَرٌ مِنْ فُصَحَاءِ قُرَيْشٍ وَ غَيْرِ قُرَيْشٍ - مِمَّنْ انْتَهَتْ حَالُهُ إِمَّا إِلَى
الانْقِيَادِ وَ الاستجابةِ وَ البصيرةِ، أَوْ إِلَى الْقَتْلِ وَ تَلْفِ النَّفُوسِ وَ الْأَهْلِ وَ الْمَالِ - عَلَى
مِثْلِ مَا فَعَلَهُ أَقْدَرُ، فَلَوْ عَلِمُوا فِيهِ حُجَّةٌ أَوْ شُبْهَةٌ لَبَادَرُوا إِلَيْهِ.

وَ أَمَّا مَا ذَكَرُوهُ ثَالِثاً، مِنْ الْحِكَايَةِ عَنْ أَبِي حُذَيْفَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَإِنَّمَا حَكَى اللَّهُ
تَعَالَى مَعْنَى كَلَامِهِ لَا لَفْظَهُ بَعِيْنَهُ، وَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ حَكَى تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ كَثِيراً مِنْ
أَقْوَالِ الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ، وَ إِنْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّ لُغَاتِهِمْ مُخَالِفَةٌ لِلُّغَةِ الْعَرَبِ، وَ هَكَذَا يَحْكِي
الْعَرَبِيُّ عَنِ الْأَعْجَمِيِّ، وَ الْفَصِيحُ عَنِ الْأَلَكَنِ.

وَ لَوْ كَانَ مَا تَضَمَّنَهُ الْقُرْآنُ حِكَايَةً لَفْظِهِ بَعِيْنَهُ عَلَى تَرْتِيْبِهِ وَ نِظَامِهِ، لَوَجَبَ أَنْ
يَحْتَجَّ بِهِ الْعَرَبُ، وَ يَتَّبِعُوهَا عَلَى حُصُولِ الْمُعَارَضَةِ، بَلْ تَنَاقُضِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ
يَتَضَمَّنُ - عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى - الشَّهَادَةَ بِأَنَّ مُعَارَضَةَ سُورَةٍ مِمَّنْ عَارَضُهُ غَيْرُ مُمَكِّنَةٍ،
وَ الشَّهَادَةَ بِأَنَّهَا^١ قَدْ بَانَتْ^٢ مِمَّنْ وَقَعَتِ الْحِكَايَةُ عَنْهُ. وَ مَا يَدَّعِي أَحَدٌ مِنَ الْقُرْآنِ
مِثْلَ هَذِهِ الْمُنَاقَضَةِ^٣!!

وَ أَمَّا مَا ذَكَرُوهُ رَابِعاً، فَهُوَ نَفْسُ الْقُرْآنِ، وَ إِنَّمَا غَيَّرَتْ مِنْهُ كَلِمَةً بَعْدَ أُخْرَى،
فَلَيْسَ هَكَذَا تَكُونُ الْمُعَارَضَةُ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ بِذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ اللَّكْنِ
وَ الْمُعْجَمَيْنِ، مُتَمَكِّنَيْنِ فِي مُعَارَضَةِ سَائِرِ الْفُصَحَاءِ وَ الشُّعْرَاءِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ هَذَا
الضَّرْبَ مِنَ الْمُعَارَضَةِ لَا يَتَعَدَّرُ عَلَيْهِمْ.

وَ مَا تَجْرِي هَذِهِ الْمُعَارَضَةُ إِلَّا مَجْرَى مَنْ عَمَدَ إِلَى بَعْضِ الْقَصَائِدِ فَغَيَّرَ قَوَافِيهَا

١. أي المعارضة.

٢. أي قد ظهرت و تبينت. هذا ما يظهر من العبارة.

٣. في الأصل: «المفاوضة»، و مقتضى السياق ما أثبتناه.

فقط، و تَرَكَ بَاقِيَ الْفَاطِطِهَا عَلَى حَالِهِ، وَ ادَّعَى أَنَّهُ قَدْ عَارَضَهَا، أَوْ غَيَّرَ مِنْ كِتَابِ مُصَنَّفٍ /١٨٧/ فَاتِحَتَهُ وَ خَاتِمَتَهُ، فَأُورِدَ جَمِيعَهُ عَلَى تَرْتِيبِهِ، ثُمَّ ادَّعَى مِثْلَ ذَلِكَ! عَلَى أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْعَرَبِ الْفُصَحَاءِ الَّذِينَ أَهَمَّهُمْ هَذَا الْأَمْرُ وَ كَرَّهَهُمْ^١، كَانُوا بِهَذِهِ الْأُمُورِ أَقْوَمَ وَ أَعْرَفَ، وَلَمْ يَتْرُكُوا التَّعَرُّضَ لَهَا إِلَّا لِيَعْلَمَهُمْ بِأَنَّهُ لَا طَائِلَ فِيهَا.

١. في الأصل بدل «كرههم» كلمة لا تقرأ، و ما أثبتناه هو غاية ما يمكن أن يدرج في المقام. و يقال: كرهه الغم يُكرِّهه و أكرَّهه، أي اشتدَّ عليه، و بلغ منه المشقة. راجع: النهاية، ج ٤، ص ١٦١ (كرث).

[الاستدراك الثالث]

فصل: في أن مُعَارَضَةَ الْقُرْآنِ لَمْ تَقَعْ لِتَعَذُّرِهَا

٣٠١

[الطريق إلى معرفة الفعل المقدور والمتعذر]

أَكْذَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ مُتَعَذِّرٌ عَلَى الْفَاعِلِ، أَنْ لَا يَقَعَ مِنْهُ، مَعَ تَوْفُرِ دَوَاعِيهِ إِلَيْهِ. وَعَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ يُعْتَمَدُ فِي أَنَّ الْأَلْوَانَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا مِنَ الْأَجْنَاسِ غَيْرُ مَقْدُورَةٍ لَنَا، وَفِي الْفَصْلِ بَيْنَ الْقَادِرِ وَمَنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ، وَالْعَالِمِ وَمَنْ لَيْسَ بِعَالِمٍ؛ لِأَنَّ دَوَاعِيَّ أَحَدِنَا إِذَا قَوِيَتْ^١ إِلَى جِنْسِ الْفِعْلِ، فَلَمْ يَقَعَ حَكْمُنَا بِتَعَذُّرِهِ، فَإِنْ كَانَ تَعَذُّرُهُ مَعَ ارْتِفَاعِ سَائِرِ الْمَوَانِعِ، حَكَمْنَا بِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْدُورٍ لِمَنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ.

وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مَانِعٌ، لَمْ يَدُلَّ التَّعَذُّرُ عَلَى ارْتِفَاعِ الْقُدْرَةِ، بَلْ جَوَّزْنَا أَنْ يَكُونَ تَعَذُّرُهُ لِلْمَانِعِ مَعَ كَوْنِهِ مَقْدُورًا.

وَإِنْ كَانَ الَّذِي تَعَذَّرَ هُوَ وَقُوعُ الْفِعْلِ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ دُونَ جِنْسِهِ، نَظَرْنَا أَيْضًا، فَإِنْ تَعَذَّرَ مَعَ كَمَالِ الْأَلَاتِ وَارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ، حَكَمْنَا بِأَنَّهُ تَعَذَّرَ لَارْتِفَاعِ الْعِلْمِ. وَإِلَّا جَوَّزْنَا أَنْ يَكُونَ التَّعَذُّرُ لِبَعْضِ الْمَوَانِعِ، أَوْ لِفَقْدِ بَعْضِ الْأَلَاتِ،

١. في الأصل: «قوي»، والأنسب ما أثبتناه.

مع كَوْنٍ مَنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ عَالِماً، فَمَنْ قَدَحَ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، لَمْ يُمْكِنَهُ أَنْ يَعْلَمَ شَيْئاً مِمَّا ذَكَرْنَاهُ.

[في بيان تعذر المعارضة على العرب]

وإذا صَحَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، وَوَجَدْنَا الْعَرَبَ الَّذِينَ تُحَدُّوا بِالْقُرْآنِ لَمْ يُعَارِضُوهُ - مع تَوْفُرٍ دَوَاعِيهِمْ إِلَى الْمُعَارَضَةِ، وَكَثْرَةِ بَوَاعِيهِمْ عَلَيْهَا، وَمع أَنَّهُمْ لَمْ يُعَارِضُوا عَدَلُوا إِلَى أُمُورٍ يَشُقُّ فِعْلُهَا، وَيَنْقُلُ تَحْمُلُهَا، كَالْحَرْبِ وَ مَا فِي مَعْنَاهَا؛ مِمَّا لَا يَصِلُونَ بِهِ، وَإِنْ تَنَاهَوْا فِيهِ، إِلَى غَرَضِهِمْ عَلَى الْحَقِيقَةِ - وَجَبَ الْقَطْعُ عَلَى تَعَذُّرِ الْمُعَارَضَةِ، وَصَارَ عُدُولُهُمْ إِلَى الْأَمْرِ الشَّاقِّ الْمُتَعَبِ الَّذِي لَا يُوصلُ إِلَى الْمُرَادِ، مع تَرْكِهِمُ السَّهْلَ الَّذِي لَا كُفْلَةَ [فيه] ^١ وَهُوَ مُوَصِّلٌ إِلَى الْمُرَادِ ^٢، مُورِداً لِدَلَالَةِ التَّعَذُّرِ، مُوضِحاً لَطَرِيقِهَا.

٣٠٢

وَإِنْ كَانَ انْصِرَافُهُمْ عَنِ الْمُعَارَضَةِ - مع تَوْفُرِ الدَّوَاعِي - كَافِياً فِي الْعِلْمِ بِتَعَذُّرِهَا لَوْ لَمْ يَتَجَشَّمُوا - مع الانصرافِ عنها - /١٨٨/ فِعْلاً شَاقًّا، وَجَرَى ذَلِكَ مَجْرَى مَنْ لَهُ غَرَضٌ يَصِلُ إِلَيْهِ بِفِعْلٍ لَا كُفْلَةَ عَلَيْهِ فِيهِ وَ لَا مَشَقَّةَ، فَعَدَلَ عَنْهُ إِلَى تَكْلُفٍ مَا يَشُقُّ وَيُتَعَبُ، وَ لَا يُوصلُ إِلَى الْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ، مع ارتفاعِ الشُّبْهِةِ عَنْهُ فِي الْأَمْرَيْنِ.

وَ لَا شَكَّ فِي أَنَّ مَنْ هَذِهِ حَالُهُ، يَجِبُ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّ مَا بِهِ يَصِلُ إِلَى غَرَضِهِ مُتَعَذِّرٌ عَلَيْهِ.

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٢. ورد قوله: «الذي لا كلفة وهو موصل إلى المراد» في الأصل بعد قوله السابق: «لا يوصل إلى

المراد»، وقد وضعناه في سياقه المناسب.

[إشكالات على تعذر المعارضة]

[أولاً:] و اَعْلَمُ أَنَّ جَمِيعَ مَا يُورِدُهُ الْمُخَالِفُونَ مِنَ الشُّبْهِ فِي هَذَا الْبَابِ، يَرْجِعُ إِلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ وَإِنْ كَثُرَتْ، وَ هُوَ الْقَدْخُ فِي تَوْفْرِ الدَّوَاعِي إِلَى الْمُعَارَضَةِ. وَأَنْتَ مَتَى تَأَمَّلْتَ مَا يَتَعَلَّقُونَ بِهِ مِنَ الشُّبْهِ، وَجَدْتَهُ لَا يَخْرُجُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّهُمْ رُبَّمَا نَازَعُوا فِي أَصْلِ مَا ادَّعَيْنَاهُ مِنْ قُوَّةِ الدَّوَاعِي إِلَى الْمُعَارَضَةِ، وَ قَالُوا: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى مَا ادَّعَيْتُمُوهُ؟ وَ طَالَبُوا بِالذَّلَالَةِ عَلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ.

[ثانياً:] وَ رُبَّمَا قَالُوا: جَوَّزُوا أَنْ يَدْخُلَ عَلَى الْقَوْمِ فِي ذَلِكَ شُبْهَةٌ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ لَهَا؛ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ الْجَدَلِ وَ النَّظَرِ، وَ لَوْ كَانُوا أَيْضاً مِنْ أَهْلِهَا كَانَ دُخُولُ الشُّبُهَاتِ عَلَيْهِمْ مُمَكِّناً غَيْرَ مُمْتَنِعٍ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ لَكُمْ إِلَى ادِّعَاءِ مَعْرِفَةٍ ضَرُورِيَّةٍ نَعْمُ الْعُقَلَاءُ بَأَنَّ الْمُعَارَضَةَ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهَا. وَ إِذَا كَانَ الْمَرْجِعُ إِلَى الْاسْتِدْلَالِ، جَازَ دُخُولُ الشُّبْهِ فِيهِ.

٣٠٣

[ثالثاً:] وَ رُبَّمَا عَيَّنُوا الشُّبْهَةَ الَّتِي يَدَّعُونَ دُخُولَهَا عَلَى الْقَوْمِ، وَ أَشَارُوا إِلَيْهَا، فَقَالُوا: لَعَلَّهُمْ اعْتَقَدُوا أَنَّ الْمُعَارَضَةَ لَا تَبْلُغُ فِي قَطْعِ الْمَادَّةِ وَ حَسْمِ الْأَمْرِ مَبْلَغَ الْحَرْبِ؛ فَعَدَّلُوا إِلَى الْحَرْبِ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ الرَّاحَةِ.

[رابعاً:] وَ رُبَّمَا قَالُوا: لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونُوا عَدَلُوا عَنِ الْمُعَارَضَةِ؛ ظَنًّا مِنْهُمْ بِأَنَّ الْخِلَافَ يَقَعُ فِيهَا، وَ يَتَنَازَعُ النَّاسُ أَمْرَهَا^١، فيقولون قوم: قد أُصِيبَ بِهَا مَوْضِعُهَا، وَ يَأْبَى ذَلِكَ آخَرُونَ، وَ يَتَرَدَّدُ فِيهَا مِنَ الْكَلَامِ وَ الْخَوِصِ مَا تَشْتَدُّ^٢ مَعَهُ الشُّوْكَةُ، وَ تَقْوَى الْعُدَّةُ، وَ يُفْضَى الْأَمْرُ إِلَى الْحَرْبِ، فَقَدَّمُوها.

١. أي شبهة دعوتهم إلى ترك المعارضة و اللجوء إلى غيرها.

٢. في الأصل: «أمرهما»، و الضمير يرجع إلى «المعارضة».

٣. في الأصل: «يشتد»، و المناسب ما أثبتناه.

[خامساً:] و رُبَمَا قالوا: لَعَلَّ «المِثْلَ» الَّذِي دَعَاهُمْ إِلَى الْإِيتَانِ بِهِ أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَعْلَمُوا هَلِ الْمُرَادُّ بِهِ الْمُمَائِلَةُ فِي الْفَصَاحَةِ، أَوْ فِي التَّكَلُّمِ، أَوْ فِيهِمَا، أَوْ فِي الْإِخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ؟ فَعَدَّلُوا عَنِ الْمُعَارَضَةِ لِهَذَا ١٨٩/ الإِشْكَالِ إِلَى الْحَرْبِ.

[سادساً:] و رُبَمَا قالوا: جَوَّزُوا أَنْ يَكُونُوا تَرَكُّوا الْمُعَارَضَةَ، لِأَنَّهُمْ عَلِمُوا فَضْلَ الْمَثُورِ مِنْ كَلَامِهِمْ وَأَشْعَارِهِمْ عَلَى مَا أَتَى بِهِ فِي الْفَصَاحَةِ وَ الْبَلَاغَةِ، وَ ظَهَرَ ذَلِكَ لِلْفُصَحَاءِ عَلَى وَجْهِ لَا يَقَعُ فِيهِ إِشْكَالٌ. وَ رَأَوْا أَنَّ تَكْلُفَ الْمُعَارَضَةِ - مَعَ ظُهُورِ الْحَالِ - لَا مَعْنَى لَهُ، كَمَا يَفْعَلُ الْخُصَفَاءُ^١ بِمَنْ يَتَحَدَّاهُمْ وَ يُقَرِّعُهُمْ بِالْعَجْزِ عَنِ الْمَشْيِ وَ التَّصَرُّفِ فِي حَالِ مَشْيِهِمْ وَ تَصَرُّفِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَكَادُونَ يَسْتَعْمِلُونَ مَعَ مَنْ هَذِهِ حَالُهُ، شَيْئاً مِنَ الْمُحَاجَّةِ وَ الْمُوَافَقَةِ، بَلْ يَكُونُ الْإِمْسَاكُ عَنْهُ أَحْرَى مَا عُمِلَ بِهِ.

[سابعاً:] و رُبَمَا قالوا: لَعَلَّ الَّذِينَ كَانُوا يَتِمَكَّنُونَ مِنْ مُعَارَضَتِهِ جَمَاعَةٌ مِنْ جُمْلَةِ الْعَرَبِ، وَاطَّأَنَتْ عَلَى إظهارِ الْمُعْجَزِ؛ لِتُشَارِكَهُ^٢ فِيمَا يَتِمُّ لَهُ. وَ لَيْسَ تَخَرُّجُ هَذِهِ الشُّبْهَةِ أَيْضاً عَمَّا حَصَرْنَاهُ مِنَ الْأَصْلِ، وَ قُلْنَا: إِنَّ مَرَجِعَ الشُّبْهَةِ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَرِضَ بِهَا كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ الْقَوْمَ الْمُتَمَكِّنِينَ مِنَ الْمُعَارَضَةِ انْصَرَفُوا عَنْهَا؛ لِلْغَرَضِ الَّذِي ذَكَرَهُ. فَهُوَ مُخَالِفٌ لَطَرِيقَةِ ثُبُوتِ الدَّوَاعِي. وَ إِنَّمَا ذَكَرْنَا هَذَا^٣ لِئَلَّا يَظُنَّ ظَانٌّ خِلَافَهُ.

٣٠٤

١. الْخُصَفَاءُ: جَمْعُ الْحَصِيفِ، وَهُوَ الرَّجُلُ الْمَحْكَمُ الْعَقْلَ. النِّهَايَةُ، ج ١، ص ٣٩٦ (حصف).

٢. كَتَبْتُ هَذِهِ الْكَلِمَةَ فِي الْأَصْلِ أَوَّلًا بِصُورَةِ: «لِشَارِكِهِ»، ثُمَّ أَدَخَلْتُ وَاءَ بَيْنَ الْكَافِ وَالْهَاءِ، فَصَارَتْ: «لِشَارِكُوهُ». وَ الْأَنْسَبُ مَا أَتَيْتَنَاهُ؛ لِرُجُوعِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ إِلَى «جَمَاعَةٍ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «هَذِهِ».

[إشكالات أخرى]

و إنما لم نذكر ما لا يزالون يتعلّقون به من قولهم: لعلّه عليه السّلام تَعَمَّلَ للقرآنِ دهرًا طويلاً، فتأتى منه ما لم يتأتّى منهم، أو لأنّه كان أفصحهم.

و لم نذكر أيضاً ما يتعلّقون به و يجعلونه كالمنايع من فعلِ المُعارضة؛ مثل: قولهم: إنّهُ بدأهم بالحرب، و شغلهم بها عن المُعارضة. و قولهم: إنّهم امتنعوا منها؛ لخوفهم من أوليائه و أنصاره؛ لأنّ هذا من قائله اعتراف بتعذر المُعارضة، و هو الذي قصّده بهذا الفصل.

و إن كان مع اعترافه بالتعذر قد ادّعى دخوله فيما جرّت العادة بمثله، و بطلان ذلك يأتي في فصل مُفردٍ من بعد، بمشيئة الله تعالى.^٢

[مناقشة المصنّف للإشكالات]

و نحن الآن نُجيبُ عما أوردناه شيئاً فشيئاً.

أما الجوابُ عما ذكرناه أولاً: من المنازعة في حصولِ الدواعي إلى المُعارضة و توفّرها، فواضحٌ، أنّا قد عَلِمنا أنّ رسولَ الله صَلَّى اللهُ عليه و آله / ١٩٠ / استنزلَ العزبَ عن رياستهم و عاداتهم و عباداتهم، و أوجبَ عليهم كُلفاً تُتعبُ نفوسهم و أجسامهم، و حقوقاً تُلِمُّ أموالهم و أحوالهم، و طالبهم بأن يقطعَ الرّجلُ منهم في الدينِ نَسَبه و رَحِمه، بل يبرأ منهما و يُجاهدُهما، و يتعوّضُ إيقاعَ غايَةِ المَكروهِ بهما، إلى غيرِ ما ذكرناه ممّا يُزعِجُ سِيره النَّفوسَ، و يُهَيِّجُ الطُّباعَ، و تَبْلُغُ الدَّواعي في دفعه و طلبِ الخلاصِ منه إلى حدِّ الإلجاءِ.

١. في الأصل: «+ به»، و هو غير مناسب للسياق؛ لأنّ المعنى يستقيم بقوله: «بمثله».

٢. يأتي في ص ٣٨٤.

هذا، لو لم تُصَبِّ هذه الأمورُ التي عَدَدَناها مِنَ القومِ فَضْلَ حَمِيَّةٍ وِإِبَاءٍ، وَ عِزٍّ جَانِبٍ وَأَنْفٍ، وَقِلَّةَ احْتِمَالٍ لِلضَّيْمِ، وَامْتِنَاعاً مِنْ إعْطَاءِ الْمَقَادَةِ؛ فَكَيْفَ بِهَا وَقَدْ وَرَدَتْ مِنْهُمْ عَلَى مَا هُوَ الْغَايَةُ فِيمَا وَصَفْنَاهُ! لَا شَكَّ فِي أَنَّهَا تَبْلُغُ فِي إِثَارَتِهِمْ وَبَعْثِهِمْ مَا لَا تَبْلُغُهُ^١ فِي غَيْرِهِمْ؛ لِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْمَزِيَّةِ، وَ عِنْدَهُمْ مِنْ فَرْطِ الْحَمِيَّةِ! وَإِذَا تَبَيَّنَتْ بِمَا ذَكَرْنَاهُ قُوَّةُ دَوَاعِيهِمْ إِلَى دَفْعِ أَمْرِهِ، وَإِبْطَالِ حُجَّتِهِ، وَحُلِّ عَقْدَتِهِ، وَكَانَ الْمُؤَثِّرُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ الْمُعَارَضَةُ دُونَ غَيْرِهَا، وَجَبَّ أَنْ تَكُونَ الدَّوَاعِي إِلَيْهَا مُتَوَفِّرَةً، وَ صَارَ مَا دَعَاهُمْ إِلَى دَفْعِ قَوْلِهِ وَ نَسْخِ أَمْرِهِ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْمُعَارَضَةِ بِعَيْنِهَا.

يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّهُ - عَلَيْهِ وَ آلِهِ السَّلَامُ - لَمَّا ظَهَرَ فِيهِمْ، ادَّعَى الْإِبَانَةَ مِنْهُمْ بِالْبُيُوتَةِ لَا بِالْمُلْكِ وَ الدَّوْلَةِ. وَ جَعَلَ حُجَّتَهُ عَلَى صِدْقِهِ وَ وَجُوبِ اتِّبَاعِهِ، امْتِنَاعَ الْمُعَارَضَةِ عَلَيْهِمْ؛ فَلَا مَحَالَةَ أَنَّ الدَّاعِيَ لِلْقَوْمِ إِلَى رَدِّ حُجَّتِهِ وَ إِبْطَالِ قَوْلِهِ، هُوَ بَعِينُهُ دَاعٍ إِلَى فِعْلِ الْمُعَارَضَةِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا احْتَجَّ بِامْتِنَاعِهَا، وَ ادَّعَى الْإِبَانَةَ مِنْ جِهَةِ تَعَذُّرِهَا، فَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مُمَكِّنَةً لَمَّا جازَ الْعُدُولُ عَنْهَا.

عَلَى أَنَّهُ لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى الْاسْتِدْلَالِ عَلَى تَوَفُّرِ دَوَاعِي الْقَوْمِ إِلَى إِبْطَالِ أَمْرِهِ وَ تَفْرِيقِ جَمْعِهِ؛ لِظُهُورِ ذَلِكَ، وَ عِلْمِ الْعُقَلَاءِ السَّامِعِينَ لِلْأَخْبَارِ بِهِ اضْطِرَّاراً؛ لِأَنَّهُ ظَهَرَ مِنَ الْقَوْمِ - مِنْ الْجَاهِدِ فِي مُحَارَبَتِهِ وَ مُعَالَبَتِهِ، وَ رُكُوبِ الْأَخْطَارِ، وَ تَحْمُلِ الْأَثْقَالِ، وَ التَّغْرِيرِ بِالنُّفُوسِ وَ الْأَمْوَالِ، إِلَى غَيْرِ هَذَا مِنَ التَّغْلُغْلِ إِلَى صُنُوفِ الْجَيْلِ، وَ ضُرُوبِ الْمَكَائِدِ، وَ اسْتِعْمَالِ مَا لَا تَأْثِيرَ لَهُ وَ لَا شُبْهَةَ فِي مِثْلِهِ، كَالسَّبِّ وَ الْهَجَاءِ، وَ إِحْضَارِ أَخْبَارِ الْفُرْسِ وَ ادِّعَاءِ ١٩١/ الْمُعَارَضَةِ بِهَا - مَا يَضْطَرُّ الْعُقَلَاءَ إِلَى قُوَّةِ

١. فِي الْأَصْلِ: «يَبْلُغُهُ»، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِرُجُوعِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ إِلَى «هَذِهِ الْأُمُورِ».

حَرِّصَهُمْ عَلَى دِفَاعِ أَمْرِهِ. وَ أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ مَا ظَهَرَ إِلَّا لِقَرْطِ الْاهْتِمَامِ، وَ أَنَّ الْأَمْرَ قَدْ بَرَّحَ بِهِمْ^١، وَ أَحْرَجَهُمْ، وَ أَخَذَ بِمُخْتَلَفِهِمْ^٢!

٣٠٦

وَ إِذَا كُنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الدَّاعِيَ إِلَى كُلِّ هَذِهِ الْأُمُورِ، هُوَ الدَّاعِي إِلَى الْمُعَارَضَةِ، بَلْ لَيْسَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ دَاعِياً إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا بَعْدَ عَوَزِ الْمُعَارَضَةِ وَ تَعَذُّرِهَا؛ لِأَنَّ الْعَرَضَ مِنَ الْمَطْلُوبِ بِهَا يَقَعُ دُونَ غَيْرِهَا؛ فَقَدْ تَمَّ مَا أَوْرَدَنَاهُ.

وَ الْجَوَابُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ ثَانِياً: أَنَّ الْقَوْمَ وَ إِنْ لَمْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ وَ الْجَدَلِ؛ فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِمْ شُبْهَةٌ لَا يَجُوزُ دُخُولُ مِثْلِهَا عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْعُقَلَاءِ، بَلْ عَلَى مَنْ نَقَصَ عَنْ مَرْتَبَةِ الْعُقَلَاءِ مِنَ الصَّبِيَّانِ؛ لِأَنَّهُ لَا أَحَدَ مِنَ النَّاسِ قُرْعَ بِفِعْلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَ أَدْعَى عَجْزُهُ عَنْهُ، إِلَّا وَ هُوَ يَفْرَعُ إِلَى فِعْلِهِ إِذَا كَانَ مُمَكِّناً.

وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَبَهَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، حَتَّى يَظُنَّ أَنَّ الْعُدُولَ إِلَى غَيْرِ الْفِعْلِ أَوْلَى، وَ لِهَذَا نَجِدُ الصَّبِيَّانَ مَتَى^٣ تَحَدَّى بَعْضُهُمْ بَعْضاً بِرَمِي غَرَضٍ أَوْ طَفَرٍ نَهَرٍ، فَإِنَّ الْمُتَحَدَّى يُبَادِرُ إِلَى فِعْلٍ مَا تُحَدِّي بِهِ إِذَا كَانَ مُمَكِّناً، وَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَصْرِفَهُ عَنْهُ صَارَفٌ مَعَ الْإِمْكَانِ.

وَ مَا يَكُونُ الْعِلْمُ بِهِ ضَرْوَرِيّاً مُتَقَرِّراً فِي كُلِّ الْعُقُولِ - وَافِرِهَا وَ نَاقِصِهَا - لَا يَجُوزُ أَنْ يُشْكَلَ عَلَى الْعَرَبِ، مَعَ وُفُورِ عُقُولِهِمْ وَ حُلُومِهِمْ، وَ إِنْ لَمْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ الْجَدَلِ وَ النَّظَرِ.

عَلَى أَنَّ الْقَوْمَ قَدْ اخْتَصُّوا فِي هَذَا الْبَابِ بِمَا لَا يَسُوغُ مَعَهُ دُخُولُ الشُّبْهَةِ عَلَيْهِمْ فِيهِ لَوْ سَاعٌ؛ فَعَوَّلُوا عَلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ عَادَتَهُمْ جَارِيَةً بِالتَّحَدِّيِ بِالشَّعْرِ وَ التَّعَارُضِ فِيهِ

١. يقال: بَرَّحَ بِهِ الضَرْبُ تبريحاً، أي اشتدَّ و عظم. المصباح المنير، ص ٤٢ (برج).

٢. أي بأعناقهم، وَ هُوَ مَوْضِعُ الْخُتْقِ. المصباح المنير، ص ١٨٣ (خفق).

٣. في الأصل: «من»، وَ الْمُنَاسِبُ لِلْسِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

والتَّحَاكُمِ إِلَى الْحُكَّامِ فِي تَفْضِيلِ بَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ. و لم نجد أحداً منهم - في سالفٍ ولا آنفٍ - فَرَزَ عِنْدَ تَحْدِي خَصْمِهِ لَهُ بِالْقَصِيدَةِ مِنَ الشَّعْرِ، إِلَى سَبِّهِ وَ حَرْبِهِ، بل إلى مُعَارَضَتِهِ بما يُمكنُهُ مِنَ الشَّعْرِ!

و هذه عادةُ القومِ مُسْتَفْرَغةٌ مُسْتَمِرَّةٌ، لم تَنَحَرَمْ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ؛ فكيف عَدَلُوا فِي بَابِ الْقُرْآنِ عَنْ عَادَتِهِمْ وَ طَرِيقَتِهِمْ، لولا أَنَّ مُعَارَضَتَهُ مُتَعَذِّرَةٌ وَ غَيْرُ مُمَكِّنَةٍ!

٣٠٧

على أَنَّ الشُّبْهَةَ الَّتِي يُدْعَى^٢ دُخُولُهَا عَلَى الْقَوْمِ، لَا تَخْلُو مِنَ ١٩٢/ أَنَّ تَكُونَ فِي أَنَّهُمْ مُتَمَكِّنُونَ مِنَ الْمُعَارَضَةِ، أَوْ فِي أَنَّ حُجَّتَهُ - عَلَيْهِ وَ آلَهُ السَّلَامُ - تَسْقُطُ بِفِعْلِهَا.

و ليس يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ^٣ عَلَيْهِمْ فِي الْأَمْرَيْنِ شُبْهَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ قَدْرَ مَا فِي إمكانيهم^٤ مِنَ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ، وَ يُفَرِّقُونَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ مَا لَيْسَ فِي وُسْعِهِمْ مِنْهُ. وَ لو أَشْكَلَ هَذَا عَلَى كُلِّ أَحَدٍ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُشْكَلَ عَلَيْهِمْ، وَ هُمُ الْغَايَةُ وَ الْقُدْوَةُ فِي هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ.

وَ لو فَرَضْنَا أَنَّ الْأَمْرَ اشْتَبَهَ عَلَيْهِمْ - عَلَى بُعْدِهِ - لَوَجَبَ أَنْ يُجَرَّبُوا نُفُوسَهُمْ، وَ يَتَعَاطَوْا الْمُعَارَضَةَ؛ لِيَعْلَمُوا حَقِيقَةَ حَالِهِمْ، وَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَعْدِلُوا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا تَأْثِيرَ لَهُ، مَعَ طَمَعِهِمْ فِي تَأْتِي الْمُعَارَضَةِ.

١. أَي أَنَّ الشُّبْهَةَ الْمُدَّعَاةَ هِيَ أَنَّ يَشْكُو فِي كَوْنِهِمْ مُتَمَكِّنِينَ مِنَ الْمُعَارَضَةِ، أَوْ فِي أَنَّ حُجَّتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ تَسْقُطُ مَعَهَا.

٢. فِي الْأَصْلِ: «تُدْعَى».

٣. فِي الْأَصْلِ: «يَدْخُلُ»، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «أَمَّا كُنْهُمْ»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

فأما الوجه الثاني فبعيدٌ من دُخُولِ الشُّبْهَةِ أيضاً فيه؛ لأنَّهُمْ لا يَصِحُّ أن يَشْكُوا في أن بالمُعَارَضَةِ تَسْقُطُ عَنْهُ الْحُجَّةُ، فَتَزُولُ التَّبِعَةُ، إِلَّا وَهْمٌ شَاكِرٌ فِي كَيْفِيَةِ التَّحْدِي والاحتجاج.

وإذا كان لا شُبْهَةٌ عَلَى القَوْمِ في ذلك بما تَقَدَّمَ بَيَانُهُ، ولأنَّهُ - عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَامُ - كَانَ مُصَرِّحاً بِالاحتِجَاجِ بِتَعَذُّرِ الْمُعَارَضَةِ، وَجَاعِلاً لِمُتَنَاعِهَا دَلِيلَ ثُبُوتِهِ، وَالْعَلَمَ عَلَى صِدْقِهِ، فَقَدْ بَطَلَ قَوْلُ مَنْ تَعَلَّقَ بِدُخُولِ الشُّبْهَةِ عَلَى القَوْمِ؛ مِنْ حَيْثُ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا وَجْهَ يَصِحُّ أن تَدْخُلَ مِنْهُ.

وَالْجَوَابُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ ثَالِثاً: أنْ اعْتَقَادَهُمْ فِي الْمُعَارَضَةِ أَنَّهَا لَا تَبْلُغُ مَبْلَغَ الْحَرْبِ، لَا يَخْلُو أن يَكُونَ اعْتِقَاداً لَأَنَّهَا لَا تَبْلُغُ مَبْلَغَهَا فِي سَقُوطِ الْحُجَّةِ وَحُصُولِ الْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ، أَوْ فِي الرَّاحَةِ وَالِاسْتِصَالِ.

وَمُحَالٌّ أن يَعْتَقِدُوا الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أنْ ذَلِكَ مِمَّا لَا تَدْخُلُ^١ فِيهِ شُبْهَةٌ، وَكَيْفَ يَصِحُّ دُخُولُهَا فِيهِ وَهُوَ - عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَامُ - مُصَرِّحٌ بِأَنِّي إِنَّمَا بَنَيْتُ مِنْكُمْ بِامْتِنَاعِ مُعَارَضَتِي عَلَيْكُمْ، وَأَنْتُمْ مَتَى أَتَيْتُمْ بِمِثْلِ مَا جِئْتُ بِهِ فَلَا [حُجَّةَ]^٢ لِي عَلَيْكُمْ؟! فَلَيْسَ يَصِحُّ أن يَشْكُوهُمْ فِي أنْ بِالْمُعَارَضَةِ بِهِ دُونَ غَيْرِهَا تَبَيَّنَتْ حُجَّتُهُمْ، وَتَسْقُطُ دَعْوَاهُ، إِلَّا مَا شَكَّكُمْ فِي الضَّرُورِيَّاتِ، [و]^٣ أَخْرَجَهُمْ عَنْ كَمَالِ الْعُقُولِ.

وَإِنْ كَانُوا اعْتَقَدُوا الْقِسْمَ الثَّانِي، فَهُوَ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ فِيهِمَا يُرِيدُهُ، وَلَا مُقْتَضٍ لِلانْصِرَافِ عَنِ الْمُعَارَضَةِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ / ١٩٣ / لَمْ يَتَحَدَّثْ بِالْقَهْرِ

١. في الأصل: «يدخل»، والمناسب ما أثبتناه.

٢. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٣. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

و الدَّوْلَةِ، و لم يَدْعِ الإبَانَةَ منهم في أنهم^١ لا يَتَمَكَّنُونَ مِن قِتَالِهِ أَوْ قَتْلِهِ و قَتْلِ أصحابِهِ، فَيَفْزَعُوا^٢ إلى الحَرْبِ الَّتِي هي أبلغ في هذه الأمور. وإنما^٣ تَحْدَاهُمْ - عليه السَّلَامُ و آلِهِ - بما ذَكَرْنَاهُ، ممَّا لا تُؤَثِّرُ فيه [الحَرْبُ].

و لو انتَهَوْا فيها إلى غَايَةِ مَا فِي نَفُوسِهِمْ مِن قَتْلِهِ - عليه و آلِهِ السَّلَامُ - و قَتْلِ أصحابِهِ و استِيصَالِ أنصَارِهِ، لم يَدُلْ ذلك على سُقُوطِ حُجَّتِهِ عَنْهُمْ، و لا شَكَّ الْعُقَلَاءُ في أَنَّهُمْ هم المَقْهُورُونَ بالحُجَّةِ، و إن فَهَرُوا بالدَّوْلَةِ؛ لِأَنَّ المُحِقَّ جَائِزٌ أَنْ يُغْلَبَ، كما أَنَّ المُبْطِلَ جَائِزٌ أَنْ يُغْلَبَ. و الْعُقَلَاءُ لا يَخْتَارُونَ لِأَنْفُسِهِم الدُّخُولَ فيما تَكُونُ^٥ الحُجَّةُ فيه عَلَيْهِمْ مع مَشَقَّتِهِ^٦، و يَعْدِلُونَ عَمَّا تَكُونُ الحُجَّةُ فيه لَهُمْ مع سُهُولَتِهِ. هذا، مع أَنَّهُمْ في اسْتِعْمَالِ الحَرْبِ على خَطْبٍ؛ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ واثِقِينَ بِالظَّفَرِ الَّذِي قد بَيَّنَّا إِذَا انْحَصَلَ لم تَكُنْ^٧ فيه حُجَّةٌ.

و ليس هم في اسْتِعْمَالِ المُعَارَضَةِ على شَيْءٍ مِنَ الخَطَرِ، مع يَقِينِهِمْ بِأَنَّ حُجَّتَهُمْ بها تَثَبَّتْ، و دَعَوَى خَصْمِهِمْ عِنْدَهَا تَسْقُطُ.

على أَنَّهُمْ لو بَدَّوْا بالمُعَارَضَةِ قَبْلَ الحَرْبِ، لَكَانُوا بَيْنَ أَمْرَيْنِ: إمَّا أَنْ يَتَفَرَّقَ جَمْعُ عَدُوِّهِمْ، و تَزُولَ الشُّبْهَةُ في أَمْرِهِ، فَتَحْصُلَ الرَّاحَةُ مِنْ أَجْمَلِ الطَّرِيقِ و أَقْرَبُهَا.

١. في الأصل: «فإنهم» بدل: «في أنهم».

٢. في الأصل: «فتفزعوا».

٣. في الأصل: «و أن ما».

٤. في الأصل: «لا يؤثر». و ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٥. في الأصل: «يكون».

٦. في الأصل: «مشقة»، و المناسب ما أثبتناه، بقرينة قوله: «مع سهولته».

٧. في الأصل: «لم يكن»، و المناسب ما أثبتناه.

أو أن يُقيمَ قومٌ معه على العنادِ والخلافِ، فتُستعمل^١ حينئذِ الحربُ في موضعِها، وبعْدَ الإِذارِ وإقامةِ الحُجَّةِ.

ولو أنهم لما لم يبتدئوا بالمُعَارضةِ، [صرَّحوا بأن في]^٢ إقامةِ الحُجَّةِ بالحربِ حَسَمَ المادَّةِ وبلوغُ الغايةِ، لكانَ ذلك أولى و أشبهَ باختيارِ العقلاءِ، ممَّا يدَّعيه مُخالفوننا من إِعراضهم عن المُعَارضةِ جُملةً مع الإمكانِ.

و بعدُ، فقد كانَ يَجِبُ - إن كانَ انصرافُهم عن المُعَارضةِ إلى الحربِ لِلوَجْهِ الَّذِي ذُكِرَ، ولِما جَرَّبُوا الحربَ مرَّةً بعدَ أُخرى، و عَلِمُوا^٣ أنَّها لم تُفْضِ إلى مُرادِهِم، و أن آمالَهُم فيها لم تَنجَحْ، بل كَانَتْ عَلَيْهِم لا لَهُم - أن يَرْجِعُوا إلى المُعَارضةِ؛ لأنَّ الشُّبْهَةَ الصَّارِفَةَ عنها قد زالت.

على أن الحربَ إِنَّمَا صاروا إليها بعدَ الهِجْرَةِ، و بعدَ مُضِيِّ ثَلَاثِ عَشْرَةِ سَنَةٍ؛ فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِمْ^٤ عُدُوْلُهُمْ عن المُعَارضةِ إلى ما قالوه، فَأَلَّا فَعَلُواها فِي السَّنِينَ الْمُتَقَدِّمَةِ لِلْحَرْبِ! فَكَيْفَ عَدَلُوا عنها فِي ذَلِكَ الزَّمانِ، و هم لم يَهْمُوا بعدُ بالحربِ، و لا خَرَجُوا إليها، فيقولُ قائلٌ: إِنَّهُم آتَرَوْها لِمَا ادَّعَى مِنْ قَطْعِ المادَّةِ؟

و كيف أَمْسَكُوا فِي تِلْكَ الْأَحْوالِ عن المُعَارضةِ و الحربِ معاً، و عَدَلُوا إلى^٥ السَّفَهِ و القَذْفِ و الهِجاءِ و السَّبِّ، و ما لا تَدْخُلُ^٦ على عاقلٍ شُبْهَةٌ فِي أَنَّهُ لا يُؤَثِّرُ على المُعَارضةِ مع إمكانِها؟

١. في الأصل: «فيستعمل»، و المناسب ما أثبتناه؛ لِمكان لفظه «الحرب»، و هي مؤنثة.

٢. ما بين المعوقين أضفناه لمقتضى السياق.

٣. في الأصل: «و عملوا»، و المناسب للسياق ما أثبتناه.

٤. في الأصل: «كانت عليه»، و مقتضى السياق ما أثبتناه.

٥. في الأصل: «على»، و المناسب ما أثبتناه.

٦. في الأصل: «يدخل»، و المناسب ما أثبتناه.

وبعد، فكيف ارتكَب القَوْمُ في بابِ القرآنِ خاصَّةً، ما لم تَجِرِ عادَتُهُم بارتِكَابه، بل ما لم تَجِرِ عادةُ العقلاءِ ولا الصُّبيانِ بمِثْلِهِ؟! لأنَّا قد بَيَّنَّا^١ أنَّ جَمِيعَ مَنْ يُتَحَدَّى و يُقَرَّعُ بالعِجْرِ عن بَعْضِ الأمورِ، لا يَجُوزُ أَنْ يَفْزَعَ في المَخْرَجِ مِنْهُ إِلَّا إِلَى فِعْلِهِ، إِذَا كَانَ مُمَكِّنًا. وَأَنْ عُدُولَهُ عَنْهُ مَعَ ارْتِفَاعِ المَوَانِعِ، دَلِيلٌ عَلَى تَعَذُّرِهِ وَقُصُورِهِ عَنْهُ. وَأَشْرَنَّا إِلَى عَادَاتِ جَمِيعِ النَّاسِ فِي هَذَا البَابِ، وَإِنْ كُنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ لِلْعَرَبِ فِي ذَلِكَ فَضْلَ مَزِيَّةٍ؛ لِاخْتِصَاصِهِمْ بِعَادَةِ التَّحَدِّيِ بِالشَّعْرِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ وَالتَّفَاخُرِ فِيهِ، وَأَنْ أَحَدًا مِنْهُمْ لَمْ يَعِدْلْ عَنْهُ عِنْدَ تَقْرِيعِ نَظِيرٍ لَهُ، وَتَحَذِيهِ بِقَصِيدَةٍ مِنَ الشَّعْرِ إِلَى حَرْبِهِ وَقِتَالِهِ، وَلَا فَعَلَ ذَلِكَ وَاعْتَذَرَ مِنْهُ بِمِثْلِ مَا اعْتَذَرَ بِهِ فِي تَرْكِ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ. وَالجَوَابُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ رَابِعًا: أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ التَّحَدِّيَّ وَقَعَ بِفِعْلِ مَا يُقَارِبُ الْقُرْآنَ وَيُدَانِيهِ، لَا بِمَا يُمَاطِلُهُ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَلَا شَيْءٌ أَذَلَّ عَلَى مُقَارَنَتِهِ مَا يَأْتُونَ بِهِ الْقُرْآنَ وَأَشْبَاهَهُ مِنْ وُقُوعِ الاختِلَافِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْفَصَاحَةِ فِيهِ؛ لِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي الْبَعِيدِ الْمُتَفَاوِتِ؛ فَلَوْ أَتَوْا بِمَا يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِيهِ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ الاختِلَافِ، كَانُوا قَدْ فَعَلُوا مَا وَجَبَ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَدَّهُمْ إِلَّا بِهَذَا بَعِيْنِهِ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانُنَا لَهُ.

عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَانِعًا مِنْ فِعْلِ الْمُعَارَضَةِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا فِي الْأَمْرِ أَنْ يَكُونُوا إِذَا عَارَضُوا، اشْتَبَهَ عَلَى قَوْمٍ فَاعْتَقَدُوا أَنَّهُمْ لَمْ يَخْرُجُوا عَمَّا وَجَبَ عَلَيْهِمْ؛ إِذْ أَظْهَرُوا اعْتِقَادَهُ ذَلِكَ عِنَادًا وَعَصِيَّةً، وَإِنْ كَانَ مَنْ عَدَاهُمْ مِنَ النَّاسِ جَمِيعًا يَعْتَقِدُ خُرُوجَهُمْ مِنَ الْوَاجِبِ، وَوُقُوعَ مُعَارَضَتِهِمْ مَوْقِعَهَا.

١. تَقَدَّمَ قَبْلَ قَلِيلٍ فِي ص ٣٦٥.

٢. فِي الْأَصْلِ: «نَظَرٌ»، وَمَقْتَضَى السِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «وَكَانُوا» بِالْوَاوِ، وَهِيَ زَائِدَةٌ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «اعْتِقَادًا»، وَالْمُنَاسِبُ لِلْسِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

و العاقل لا يختار أن يكون عند جميع العقلاء ملوماً محجوجاً مشهوداً عليه بالعجز والقصور؛ خوفاً من أن يشتبه على بعضهم أمره؛ لأن ما خافوه من بعضهم - من ظن العجز بهم على طريق^١ - قد لحقهم من جميعهم بالحجة؛ فكانهم خافوا أمراً يجوز أن يقع وأن لا يقع، ففعلوا ما يقطعون معه على وقوعه بعينه وزيادة عليه. وبعد، فقد بينّا أن عدول من يتحدّى بفعل من الأفعال عنه، دليل على تعذره عليه، وأنه لا يعذره عند أحد من العقلاء أن يقول: إنما تركت الإتيان بما دُعيت إليه خوفاً من أن يشتبه الأمر فيه، ويظن بعض الناس أنني ما خرجت من الواجب. والجواب عما ذكرناه خامساً: أنه قد بينّا في صدر هذا الكتاب^٢ أن المثل الذي دَعاهم النبي صلى الله عليه وآله إلى الإتيان به، لا بد أن يكون مفهوماً عندهم، وأن الشك لو اعترضهم فيه لاستفهموه، لا سيما مع تطاول زمان التحدي وتماديه. و ذكرنا أن القوم قد استعملوا من ضروب الإعنات و صنوف الاقتراحات، ما كان أيسر منه وأولى أن يستفهموه عن كيفية ما دَعاهم إلى فعله، وأنهم لم يعدلوا عن الاستفهام إلا بحصول العلم، كما أنهم لم يعدلوا عن المعارضة إلا للتعذر. على أن القرآن إذا لم يكن معجزاً ولا ممنوعاً من معارضته، فمماثلته من جميع وجوهه ممكنة غير متعذرة، فقد كان يجب لو شكوا أن يعارضوا بما يقدرُونَ عليه؛ فإنه ليس يصح إذا فرضنا ارتفاع الإعجاز، أن نقيس مراده بالمثل بشيء يخرج عن إمكانهم.

و الجواب عما ذكرناه سادساً: أن هذه الشبهة أولاً، إنما يصح أن ترد^٣

١. كذا في الأصل، ولعل الصحيح: «فريق».

٢. راجع: ص ٥٩.

٣. في الأصل: «يزداد»، والمناسب ما أثبتناه.

على مذهبٍ مَنْ يَرَى أَنَّ الْعَادَةَ انْخَرَقَتْ بِفَصَاحَةِ الْقُرْآنِ، وَ أَنَّ جِهَةً إِعْجَازِهِ هِيَ الْفَصَاحَةُ؛ فَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِنَا فِي ١٩٦/ الصَّرْفَةِ، فَلَا وَجْهَ لِتَعَلُّقِ بِهَا؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ لَوْ كَانَ عَلَى مَا قَالُوهُ مِنْ زِيَادَةِ الْمَآثُورِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ وَ شِعْرِهَا عَلَى الْقُرْآنِ فِي الْفَصَاحَةِ، وَ وَضُوحِ الْعِلْمِ بِالتَّفَاوُتِ بَيْنَهُمَا - وَ لَيْسَ كَذَلِكَ عَلَى الْحَقِيقَةِ - لَمَا أَخْلَ بَصَحَّةُ مَذْهَبِنَا فِي الْإِعْجَازِ؛ لِأَنَّ التَّحْدِيَّ عِنْدَنَا إِنَّمَا وَقَعَ بِالصَّرْفِ عَنْ أَنْ يَتَسَابَقُوا مُعَارَضَةً لَهُ، تُشَابِهُهُ فِي الْفَصَاحَةِ وَ طَرِيقَةِ النَّظْمِ. وَ ذَلِكَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ، فَلَا مُعْتَبَرٌ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِهِمْ، لَوْ وُجِدَ فِيهِ مَا يَزِيدُ عَلَى الْقُرْآنِ فِي الْفَصَاحَةِ أَوْ يُسَاوِيهِ.

٣١٢

أَلَا تَرَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ جَعَلَ دَلِيلَ ثُبُوتِهِ، امْتِنَاعَ الْحَرَكَةِ عَلَيْهِمْ فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ، لَمْ يَكُنْ مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَرَكَاتِهِمْ وَ تَصَرُّفِهِمْ عَلَى اخْتِيَارِهِمْ حُجَّةً عَلَيْهِ؟! عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ فِي الْقُرْآنِ بِخِلَافِ مَا ظَنُّوهُ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الْفُصَحَاءِ وَ كُلِّ مَنْ لَهُ أَدْنَى عِلْمٍ بِهَذَا الشَّانِ، يَعْلَمُ عُلُومَ مَرْتَبَةِ الْقُرْآنِ فِي الْفَصَاحَةِ، وَ أَنَّهُ أَفْصَحُ الْكَلَامِ وَ أَبْلَغُهُ. وَ إِنَّمَا يَقَعُ الشُّكُّ، وَ يُحْتَاجُ إِلَى الْاسْتِدْلَالِ فِي أَنَّ هَذِهِ الْمُبَایَنَةَ هَلِ انْتَهَتْ إِلَى خَرَقِ الْعَادَةِ أَمْ لَا؟

وَهُمْ وَ إِنْ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ مَوَاضِعَ مِنْهُ وَ بَيْنَ فَصِيحِ كَلَامِ الْعَرَبِ - عَلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ - فَلَيْسَ ذَلِكَ بِنَافِعٍ فِي هَذِهِ الشُّبْهَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ فَضْلَ أَكْثَرِهِ وَ جُمُهُورِهِ عَلَى كُلِّ كَلَامٍ، وَ يَظْهَرُ لَهُمْ مِنْهُ مَا يُحْيِرُهُمْ.

وَ مَا لَمْ تَظْهَرْ^١ فَصَاحَتُهُ^٢ لَهُمْ مِنْ جُمْلَتِهِ هَذَا الظُّهُورَ، لَمْ يَنْتَهَ عِنْدَهُمْ إِلَى حَدِّ

١. فِي الْأَصْلِ: «لَمْ يَظْهَرِ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «فَصَاحَةُ»، وَ الظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَ الضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى «الْقُرْآنِ».

يُطْرَحُ معه قَوْلُ الْمُحْتَجِّ به، وَ يُعَوَّلُ^١ فيه عَلَى حُصُولِ الْعِلْمِ وَ زَوَالِ الشَّكِّ. وَ مِثْلُ هَذِهِ الشُّبْهَةِ لَا يَتَسَاغَلُ بِهَا مُحَصِّلٌ!

عَلَى أَنَّ الْعُقَلَاءَ إِنَّمَا يَسْتَحْسِنُونَ الْإِعْرَاضَ عَمَّنْ يَتَّخِذَاهُمْ بِمَا يَكُونُ الْأَمْرُ فِيهِ ظَاهِرًا مَعْلُومًا، مَتَى أُمِنُوا اعْتِرَاضَ الشُّكُوكِ وَ الشُّبْهَاتِ فِي تِلْكَ الْحَالِ، وَ قَطَعُوا عَلَى أَنَّهَا لَا تُعَقِّبُ فَسَادًا، وَ لَا يَحْصُلُ لَهَا شَيْءٌ مِنَ التَّأثيرِ.

فَأَمَّا إِذَا انْتَهَتْ الْحَالُ إِلَى بَعْضِ مَا انْتَهَتْ إِلَيْهِ حَالُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، مِنَ الْقُوَّةِ وَ الظُّهُورِ، وَ كَثَرَةِ الْمُسْتَجِيبِينَ، وَ تَظَاهُرِ الْأَعْوَانِ وَ الْأَنْصَارِ، وَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْأَعْدَاءِ، وَ بُلُوغِ الْمُرَادِ فِيهِمْ، فَإِنَّ أَحَدًا مِنَ الْعُقَلَاءِ لَا يَعُدُّ الْإِمْسَاكَ عَنْ /١٩٧/ الْإِحْتِجَاجِ وَ الْمُعَارَضَةِ هَاهُنَا حَرَمًا، بَلْ غَايَةَ الْجَهْلِ وَ نِهَايَةَ الْعَجْزِ؛ فَقَدْ كَانَ يَجِبُ إِنْ كَانُوا^٢ كَفَّوْا عَنِ الْمُعَارَضَةِ ابْتِدَاءً؛ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذُكِرَتْ، أَنَّ يُسَابِقُوهَا عِنْدَ بُلُوغِ الْأَمْرِ الْمَبْلَغِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

وَ بَعْدُ، فَإِنَّ مَنْ يُطْرَحُ قَوْلُهُ، وَ يُعْرَضُ عَنْ مُحَاجَّتِهِ وَ مُوَافَقَتِهِ - اعْتِقَادًا لظُهُورِ أَمْرِهِ، وَ أَنَّ الشُّبْهَةَ لَا تَعْتَرِضُ فِي مِثْلِهِ - لَا يُحَارَبُ وَ لَا يُغَالَبُ، وَ لَا تُعْمَلُ الْأَفْكَارُ فِي نَصَبِ الْمَكَايِدِ لَهُ، وَ إِيْقَاعِ الْجِيلِ عَلَيْهِ. وَ لَا يُعَارَضُ بِمَا لَا شُبْهَةَ فِي مِثْلِهِ، وَ لَا يُقَالُ لَهُ: «لَوْ شِئْنَا [لَقُلْنَا]^٣ مِثْلَ قَوْلِكَ»^٤، «فَإِنَّ بَقْرَانَ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَلَهُ»^٥، وَ لَا تُقْتَرَحُ^٦ عَلَيْهِ

١. فِي الْأَصْلِ: «يَقُولُ»، وَ لَا مُحَصِّلَ لَهُ فِي الْمَقَامِ، وَ بِمَا أُثْبِتْنَاهُ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى.

٢. فِي الْأَصْلِ: «أَنْ يَكُونُوا»، وَ مُقْتَضَى السِّيَاقِ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

٣. مَا بَيْنَ الْمُعَقُّوفِينَ أَضْفَنَاهُ لِمُقْتَضَى السِّيَاقِ.

٤. اقْتِبَاسٌ مِنَ الْآيَةِ ٣١ مِنْ سُورَةِ الْأَنْفَالِ (٨).

٥. اقْتِبَاسٌ مِنَ الْآيَةِ ١٥ مِنْ سُورَةِ يُونُسَ (١٠).

٦. فِي الْأَصْلِ: «وَلَا يَقْتَرَحُ»، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

الآيات^١، ولا تُبْذَلُ الأموالُ لِمَنْ يَهْجُوهُ وَيَقْذِفُهُ؛ لَأَنْ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ يَدُلُّ عَلَى غَايَةِ الْإِهْتِمَامِ وَنِهَايَةِ الْجَرِصِ.

وَكَيْفَ يَتَعَقَّدُ عَاقِلٌ أَنَّ تَرْكَ الْمُعَارَضَةِ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْأَطْرَاحِ وَقِلَّةِ الْاِكْتِرَافِ، كَمَا يُسْتَعْمَلُ مَعَ الْأَغْيَاءِ وَالْمُجَانِّ، وَمَنْ لَا تَأْثِيرَ لِفِعْلِهِ وَقَوْلِهِ؟!

وَالْجَوَابُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ سَابِعًا: أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا جَوَازَ مَا ظَنُّوهُ مِنْ مُوَاطَّاةِ جَمَاعَةٍ لَهُ عَلَى إظهارِ الْمُعْجِزِ، وَفَرَضْنَا أَيْضًا أَنَّ هَذِهِ الْجَمَاعَةَ كَانَتْ أَفْصَحَ الْعَرَبِ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِنَافِعٍ لِحُضُومِنَا فِي رَدِّ اسْتِدْلَالِنَا بِالْقُرْآنِ؛ لَأَنَّ غَيْرَ هَذِهِ الْجَمَاعَةِ مِمَّنْ لَمْ يُوَاطِّئْ، قَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُعَارِضَ بِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَيَتَمَكَّنُ مِنْهُ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْجَمَاعَةَ - وَإِنْ فَرَضْنَا أَنَّهَا أَفْصَحُ - فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَبْعُدَ كَلَامُهَا مِنْ كَلَامِ مَنْ كَانَ دُونَهَا فِي الْفَصَاحَةِ الْبُعْدَ التَّامَّ، حَتَّى لَا يَكُونَ فِيهِ مَا يُقَارِبُهُ وَيُشَابِهُهُ. بِهَذَا جَرَتْ الْعَادَاتُ فِي التَّفَاضُلِ فِي جَمِيعِ الصَّنَائِعِ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ إِتْيَانَهُمْ بِمَا يُقَارِبُ وَيُدَانِي كَافٍ فِي إِقَامَةِ الْحُجَّةِ^٢؛ لِأَنَّهُمْ بِذَلِكَ تُحَدِّدُوا وَإِلَيْهِ دُعُوا.

٣١٤

عَلَى أَنَّ مَنْ تَأَمَّلَ الْأَمْرَ حَقًّا تَأَمَّلَهُ، وَجَدَهُ بِخِلَافِ مَا ظَنُّوهُ؛ لِأَنَّ وُجُوهَ الشُّعْرَاءِ، وَأَعْيَانِ الْفُصَحَاءِ، كَانُوا مِنْ غَيْرِ جُمْلَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَمِنْ غَيْرِ رَهْطِهِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الْحَالُ /١٩٨/ بِهِمْ:

فَمِنْهُمْ^٣ مَنْ مَاتَ عَلَى كُفْرِهِ وَانْحِرَافِهِ، كَالْأَعَشَى وَهُوَ فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى، وَغَيْرِهِ مِمَّنْ لَمْ نَذْكُرْهُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ بَعْدَ أَنْ كَانَ عَلَى نِهَايَةِ الْعِدَاوَةِ وَالْخِلَافِ عَلَى

١. أي المعجزات.

٢. راجع: ص ٨٥.

٣. في الأصل: «فيهم».

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَالسَّعْيِ عَلَيْهِ، وَالْقَدْحِ فِي أَمْرِهِ، كَكَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ - وَهُوَ فِي الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ - وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُ؛ فَإِنْ كَعْبًا أَسْلَمَ بَعْدَ أَنْ كَانَ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَامُ، حَتَّى أَبَاحَ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَمَهُ وَتَوَعَّدَهُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ إِسْلَامُهُ وَاتِّبَاعُهُ بَعْدَ زَمَانٍ، وَبَعْدَ أَنْ كَانَ الْخِلَافُ مِنْهُ مَعْلُومًا؛ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهَ إِلَى حَالِ كَعْبٍ.

ثُمَّ إِنَّهُ لَمَّا دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ، لَمْ يَحْظَ فِيهِ مِنَ الْمَنْزِلَةِ وَالِاخْتِصَاصِ وَالْمُشَارَكَةِ بِمَا تُظَنُّ^١ مَعَهُ الْمُوَاطَّاءَةُ، كَلَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالنَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ، وَهُمَا فِي الطَّبَقَةِ الثَّالِثَةِ، وَمَنْ مِثْلَهُمَا.

وَلَوْ ذَكَرْنَا أَعْيَانَ شُعْرَاءِ قُرَيْشٍ وَغَيْرِ قُرَيْشٍ مِنَ الْأَوْسِ وَالْخَزَرَجِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُجَوِّدِينَ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ، وَفُصَحَاءِهِمْ وَخُطَبَاءِهِمْ، وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَلَى شِرْكِهِ وَكُفْرِهِ، وَمَنْ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ بَعْدَ الْعَدَاوَةِ الشَّدِيدَةِ وَالْخِلَافِ الْقَوِي، لَأَطَّلْنَا، وَمَنْ أَرَادَ مَعْرِفَةَ ذَلِكَ أَخَذَهُ مِنْ مَوَاضِعِهِ.

وَبَعْدُ، فَإِنَّ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي صَنْعَةِ مِنَ الصَّنَائِعِ، أَوْ عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْفَى حَالُهُمْ عَلَى أَهْلِ ذَلِكَ الشَّأْنِ؛ فَقَدْ كَانَ يَجِبُ إِذَا كَانَ الْفَضْلُ فِي الْفَصَاحَةِ مُنْتَهِيًا إِلَى جَمَاعَةٍ بَعَيْنِهَا، أَنْ تَكُونَ مَعْرُوفَةً عِنْدَ الْفُصَحَاءِ، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَفْزَعُوا إِلَيْهِمْ فِي فِعْلِ الْمُعَارَضَةِ وَيُطَالِبُوهُمْ بِهَا، فَمَتَى امْتَنَعُوا عَلَيْهِمْ وَدَافَعُوا بِفِعْلِهَا، عَلِمُوا أَنَّهُمْ مُوَاطِّئُونَ مُوَاقِفُونَ^٢، وَلَمْ يُمَسِّكُوا عَنْ مُوَاقِفَتِهِمْ وَمُوَاقَفَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى ذَلِكَ، وَإِعْلَامِهِ أَنَّهُ لَا حُجَّةَ عَلَيْهِمْ فِيمَا أَظْهَرَهُ، لَا سِيَّمَا إِذَا انْضَافَ

١. فِي الْأَصْلِ: «يُظَنُّ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «مُوَاقِفُونَ».

إلى هذا أن يَظْهَرَ اختصاصُ هذه الجماعةِ به و انتفاعُهم بِأَيامِهِ و مُشاركَتُهُمْ فِي أمرِهِ؛ لِأَنَّ الغَرَضَ بإظهارِ المُعْجَزِ إِذَا كَانَ ما ذَكَرْنَاهُ، فَهُوَ إِذَا وَقَعَ لَا بَدَّ أَنْ يَظْهَرَ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَنْكَتَمَ.

على أَنَّ تَجْوِيزَ ما ذَكَرُوهُ، يَقْتَضِي دَفْعَ طَرِيقِ العِلْمِ بِأَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَانَ فِي زَمَنِ مِنَ الْأَزْمَانِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ، /١٩٩/ فِي عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ، أَوْ صِنْعَةٍ مِنَ الصَّنَائِعِ؛ لِأَنَّا لَا نَأْمَنُ عَلَى هَذَا الْقُرْآنِ أَنْ يَكُونَ فِي عَصْرِ كُلِّ فَاضِلٍّ عَلِمْنَا فَضْلَهُ، وَ اشْتَهَرَتْ عِنْدَنَا حَالُهُ، جَمَاعَةٌ يَزِيدُونَ عَلَيْهِ فِي الْفَضْلِ، وَاطَّأَهُمْ عَلَى إظهارِ العَجَزِ عَنْ حَالِهِ، وَ الإِمْسَاكِ عَنْ إظهارِ مِثْلِ ما أَظْهَرُوهُ^١ لِبَعْضِ الْمَنَافِعِ! وَ لَيْسَ يُؤْمِنُ مِنْ تَجْوِيزِ ما ذَكَرْنَاهُ إِلَّا ما يُؤْمِنُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَ يُبْطِلُ قَوْلَ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ.

١. فِي الْأَصْلِ: «أَظْهَرَهُ».

[الاستدراك الرابع]

٣١٧

فصل: في أن تَعَذَّرَ الْمُعَارَضَةُ كَانَ مُخَالِفًا لِلْعَادَةِ

إِذَا ثَبَّتَ بِمَا قَدَّمَاهُ تَعَذُّرُهَا، فَلَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُدْعَى دُخُولُ التَّعَذُّرِ فِيمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِمِثْلِهِ، إِلَّا بِأَحَدِ الْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا^١، مِثْلَ قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ كَانَ أَفْصَحَهُمْ، أَوْ تَعَمَّلَ لِلْقُرْآنِ فَتَأْتَى^٢ مِنْهُ مَا تَعَذَّرَ عَلَيْهِمْ، أَوْ مَنَعَهُمْ عَنِ الْمُعَارَضَةِ بِالْحُرُوبِ، أَوْ امْتَنَعُوا مِنْهَا خَوْفًا مِنْ أَصْحَابِهِ وَنُصَارِهِ، مِنْ حَيْثُ كَانَتْ قُوَّةُ الدَّوْلَةِ وَاجْتِمَاعُ الْكَلِمَةِ يَحْسِمَانِ وَيَمْنَعَانِ مِنْ اسْتِيفَاءِ الْحُجَجِ، وَالتَّصَرُّفِ فِيهَا عَلَى الْإِخْتِيَارِ.

وَهَذَا الْوَجْهُ الْأَخِيرُ خَاصَّةٌ، يُمَكِّنُ أَنْ يُجْعَلَ قَدْحًا فِي ثُبُوتِ الدَّوَاعِي إِلَى الْمُعَارَضَةِ، مِنْ حَيْثُ كَانَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ الْمَذْكُورَةُ - إِذَا صَحَّتْ - غَيَّرَتْ أَحْوَالَ الدَّوَاعِي، فَلَحِقَ بِالْفَصْلِ الْمُتَقَدِّمِ، وَإِنْ كَانَ لُحُوقُهُ بِهَذَا الْفَصْلِ مِنْ حَيْثُ امْكُنَ أَنْ يُجْعَلَ مَا ذُكِرَ كَالْمَانِعِ مِنَ الْمُعَارَضَةِ.

[إبطال الوجوه المدعاة لتعذر المعارضة]

فَإِذَا أَبْطَلْنَا هَذِهِ الْوُجُوهُ، لَمْ يَكُنْ وَرَاءَهَا إِلَّا أَنَّ التَّعَذُّرَ كَانَ عَلَى وَجْهِ يُخَالِفُ الْعَادَةَ، وَحِينَئِذٍ يَعُودُ الْأَمْرُ إِلَى الْأَقْسَامِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ

١. تَقَدَّمَتْ فِي ص ٣٦٩.

٢. فِي الْأَصْلِ: «فَيَأْتِي»، وَ الْمُنَاسِبُ لِلْسِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

و أبطلناها، عدا القول بالصرفة منها، و نحنُ نتكلمُ على ما أوردناه من الوجوه:

[الوجه الأول]: أمّا تعلقُهم بأنّه صَلَّى الله عليه و آله كان أفصحَهم، فيسقطُ من وجوه:

أولُها: إنّ كونه أفصحَهم لا يَمنعُ من أن يُقاربَ كلامُهم كلامَه مُقارِبَةً قد جرت بِمِثْلِها العادة؛ لأنّه ليس يَصِحُّ في العادة أن يَتَقَدَّمَ أحدٌ في شيءٍ من الصنائع حتّى لا يُقارِبُهُ فيها غيره، بل لا بُدَّ - و [إن] ارتفعت^١ المُساواة - من المُقارِبَةِ. و قد مضى أنّه تَحَدَّاهم / ٢٠٠ / بأن يأتوا بما يُقارِبُهُ، لا بما يُماثلُهُ على التَّحقيقِ^٢؛ فقد كانَ يَجِبُ أن يُعارِضُوا و إن كان أفصحَهم.

على أنّا قد بيّنا أنّ التَّحَدِّيَ وَقَعَ بالقرآن [مِنْ جِهَةٍ] المُعارِضة؛ فيَعْلَمُ أنّهم عنها مصروفون، و أنّه إنّما طالِبَهم بأن يَفْعَلُوا مِنَ الكَلَامِ ما كانَ المَعْلُومُ من حالِهم تَمَكُّنَهم منه، و أنّه الغالبُ على كلامِهم دونَ ما تُشكِلُ الحالُ فيه، و ذلك يُسْقِطُ التَّعَلُّقَ بكونه أفصحَهم؛ لأنّه لم يُطالبَهم إلّا بما يَعهَدُونَ و يَعْرِفُونَ مِنَ الفَصَاحَةِ على طَرِيقَتِنَا.

و ثانيها: إنّ الأفصحَ و إن امتنعت مُساواتُهُ من جَميع [جِهات] كلامِهِ؛ فإنّ مُساواتَهُ في البعض غيرُ مُمْتَنِعَةٍ؛ بهذا جَرَتِ العاداتُ. ألا ترى أنّ مَنْ كانَ في الطَّبَقَةِ الأولى مِنَ الشُّعراءِ - و إن كانوا قد بانوا مِنْ سائرِ أَهْلِ الطَّبَقَاتِ، و تَقَدَّمُواهُمْ في الفَصَاحَةِ - فإنّه لا بُدَّ أن يَكُونَ في كَلَامِ مَنْ تَأَخَّرَ عَنْهُمْ ما يُساوي كَلَامَهم، بل زُيِّمًا زادَ عليه؛ و لهذا نَجِدُ كَثِيرًا مِنَ المُحَدِّثِينَ يُساوُونَ [شُعراءَ] الجاهليّةِ، و يُماثلونَهُم

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، و هكذا فيما بعد.

٢. أي زالت، و لعلّ الأنسب: «انتفعت».

٣. تقدّم في ص ٨٥.

في مواضع كثيرة من كلامهم - وإن كان المتقدمون يفضلونهم في جملة كلامهم وعمومه - فقد كان [يجب] إذا كان التحدي وقّع بسورة من عرضه وإن قصرت، أن يعارض ولا يمنع التقدم في الفصاحة من معارضته.

وثالثها: أن هذا لو كان جائزاً، لكان القوم الذين أخذوا بالقرآن فعجزوا عن معارضته، إليه أهدى وبه أعلم؛ فكان يجب أن يوافقوه على ذلك و يحتجوا به، ويقولوا له: وما في تعذر معارضتك مما يدل على نبوتك، وأنت إنما أمكنك الإتيان بما تعذر علينا، لفرط فصاحتك، لا لِمكان نبوتك، وما تقدمك في هذا الباب إلا كتقدم فلان وفلان في كذا وكذا من^١ الحجة في تقدمه، ولا نبوة له، ولا عادة انخرقت على يده!

و في إمساحهم عن هذا - مع أن مثله لا يذهب عليهم - دليل على أن الأمر بخلافه.

ليس لهم أن يقولوا: إنما لم يقرؤا له بالفصاحة والتقدم فيها؛ لأن لغة التي كانت ٢٠١/ طريقتهم وعادتهم؛ لأنهم إنما يأنفون من الاعتراف بمثل ذلك في الموضع الذي يقتضي الاعتراف به نقصاً^٢ يلحقهم^٣، و ضرراً يدخل عليهم، وشهادة لخصمهم بما يعظم أمره ويؤنه باسمه.

و ليست^٤ هذه حال الاعتراف بما ذكرناه في القرآن؛ لأنهم إذا اعترفوا بذلك،

١. كذا في الأصل، والأنسب: «ممن».

٢. في الأصل: «بغضاً»، والصحيح ما أثبتناه، بقرينة قوله بعد قليل: «فأي نقص و ضرر يدخل بهذا الاعتراف؟».

٣. في الأصل: «و يلحقهم»، والواو زائدة.

٤. في الأصل: «و ليس».

و واقفوا^١ عليه، كان فيه تكذيبٌ للمُحتجِّ عليهم، و صَرَفَ الوجوه عنه، و إزالةُ الشبهة في أمره، و الخلاص مما ألزمهم الدخول فيه.

فأيُّ نقصٍ و ضررٍ يدخل بهذا الاعتراف؟ و هل النقض^٢ الشديد و الضرر الحقيقي إلا في الإمساك عن الموافقة^٣ و الصبر على المذلة؟

و لو كان يلحقهم بالاعتراف بعض العار، لكان ما ينمُّرُه هذا الاعتراف من وجوه المنافع، و يصرفُه من ضرورِ المضارِّ و صنوف الصغار^٤، يُوفي عليه، و يلجئ إلى المبادرة إلى فعله.

و رابعها: أنا قد علمنا أنَّ حالَ كلامه صَلَّى اللهُ عليه و آله كحالِ كلامٍ غيره إذا أضفناهما إلى القرآن، و ليس لشيءٍ من كلامه مزيةٌ في هذا الباب. و لو كان القرآن من كلامه، و تعدَّرت معارضة - لأنه أفصحهم -، لظهر ذلك في كلامه.

و ليس لهم أن يقولوا: إنه تعمَّل لإخلال^٥ ما عدا القرآن من كلامه من مثل فصاحته؛ لأنَّا قد علمنا من حاله - عليه و آله السلام - أنه قصد في مواضع كثيرة و مقامات عدَّة إلى إيراد الفصحح من الكلام و التبليغ من الخطاب، و كلامه في كل ذلك غير متميِّز من كلام غيره من الفصحاء.

و الاعتماد على ما تقدَّم من الوجوه؛ لأنه أولى و أوضح.

١. في الأصل: «واقفوا».

٢. في الأصل: «البغض»، و هو سهو.

٣. في الأصل: «الموافقة»، و مقتضى السياق ما أثبتناه.

٤. في الأصل: «عن»، و المناسب ما أثبتناه، و «من» بيانية.

٥. الصغار: الضيم و الذلُّ و الهوان، سمِّي بذلك لأنه يصغر إلى الإنسان نفسه. المصباح المنير،

ص ٣٤١ (صغر).

٦. كذا في الأصل، و لعل الصحيح: «الإخلاء».

[الوجه الثاني]: فأما التعلُّق بأنه تَعَمَّلَ للقرآن زماناً طويلاً، فتأتى منه ما تَعَذَّرَ [عليهم]،^١ فيسقط بالوجوه الأربعة التي ذكرناها. ووجه سقوطه بالوجوه^٢ الثلاثة المتقدمة واضحٌ يُغني عن التنبية.

وأما وجه سقوطه بالرابع، فهو أن من تقدَّم في الفصاحة، وعلت منزلته فيها، لا يجوز أن يُباينَ كلامه - الذي يرتجله ولا يُروى فيه - لما يتعمَّل غاية المباينة، ٢٠٢/ بل لا بد أن يكون فيما لم يتعمَّل له مثل الذي يُروى فيه ويتعمَّل لإيراده، أو ما يُدانيه ويُقاربه؛ بهذا جرت العادات.

وإذا وجدنا كلامه - عليه وآله السلام - بالإضافة إلى القرآن ككلام غيره، بطلت هذه الشبهة.

ومما يُبطلها زائداً على ما تقدَّم: أن السبب في ذلك لو كان التعمُّل، لوجب مع تطاول الزمان، أن يتعمَّلوا ويطفروا بما دُعوا إليه من المعارضة، وقد تحدَّاهم صلى الله عليه وآله بالقرآن مدة مقامه بمكة، وهي ثلاث عشرة سنة، لم يتخلَّلها شيء من الحروب، وفي بعض هذه المدة فسحة للروية والتعمُّل؛ فقد كان يجب أن يتعمَّلوا فيها أو فيما بعدها من الأزمان، مع تماديها وتطاولها. وكلُّ هذا يبيِّن بطلان التعلُّق بالتعمُّل.

[الوجه الثالث]: فأما تعلُّقهم بأنه - عليه وآله السلام - منعهم عن المعارضة بالحروب واتصالها، فضعيف جداً.

والجواب عنه: أن الحرب لا تمنع من الكلام، والمعارضة ليست بأكثر من

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٢. في الأصل: «بالوجه».

كَلَامٍ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، وَ قَدْ كَانُوا يَتَمَثَّلُونَ فِي حُرُوبِهِمْ بِالشُّعْرِ، وَ يَرْتَجِلُونَهُ فِي الْحَالِ، وَ لَا تَمْنَعُهُمُ الْحَرْبُ مِنْ ذَلِكَ؛ فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مَانِعَةٌ عَنِ الْمُعَارَضَةِ، وَ هِيَ غَيْرُ مَانِعَةٍ مِمَّا يَجْرِي مَجْرَاهَا؟!

وَ أَيْضاً: فَإِنَّ الْحَرْبَ لَمْ تَكُنْ دَائِمَةً مُتَّصِلَةً، بَلْ قَدْ كَانُوا يُغَيَّبُونَهَا أحياناً، وَ يُعَاوِدُونَهَا أحياناً، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ - إِنْ كَانَتِ الْحَرْبُ هِيَ الْمَانِعَةُ مِنَ الْمُعَارَضَةِ - أَنْ يَأْتُوا [بِهَا] فِي أَوْقَاتِ الْإِغْيَابِ، وَ عِنْدَ وَضْعِ الْحَرْبِ أَوْزَارَهَا.

وَ أَيْضاً: فَإِنَّهُ - عَلَيْهِ وَ آلِهِ السَّلَامُ - لَمْ يَكُنْ مُحَارِباً لِجَمِيعِ أَعْدَائِهِ مِنَ الْعَرَبِ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ، وَ إِنَّمَا كَانَ يَقُومُ بِالْحَرْبِ مِنْهُمْ قَوْمٌ وَ يَقْعُدُ آخَرُونَ، فَكَيْفَ لَمْ يُعَارِضْهُ مَنْ لَمْ يَكُنْ مُحَارِباً إِذَا كَانَتِ الْحَرْبُ شَغَلَتِ الْمُحَارِبِينَ؟

وَ أَيْضاً: فَإِنَّ الْمُدَّةَ الَّتِي أَقَامَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِمَكَّةَ لَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا مُحَارِباً، وَ إِنَّمَا كَانَتْ ٢٠٣/ الْحُرُوبُ بَعْدَ الْهِجْرَةِ؛ فَأَلَّا عَارِضُوا فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ، إِنْ كَانَتِ الْمُعَارَضَةُ مُمَكِّنَةً؟

وَ أَيْضاً: فَلَوْ كَانَتِ الْحَرْبُ مَنَعَتْ مِنَ الْمُعَارَضَةِ مَعَ إِمْكَانِهَا، لَوَجَبَ أَنْ يُوَاقِفَ الْقَوْمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلَى ذَلِكَ، وَ يَقُولُوا لَهُ: كَيْفَ تُعَارِضُكَ وَ قَدْ مَنَعْتَنَا بِحَرْبِكَ عَنْ مُعَارَضَتِكَ؟ وَ لَا حُجَّةَ لَكَ فِي امْتِنَاعِ مُعَارَضَتِكَ عَلَيْنَا، إِذَا كُنْتَ قَدْ شَغَلْتَنَا عَنْهَا، وَ اقْتَطَعْتَنا عَنْ فَعْلِهَا!

٣٢٢

[الوجه الرابع]: وَ أَمَّا التَّعَلُّقُ بِأَنَّهُمْ لَمْ يُعَارِضُوا خَوْفاً مِنْ أَوْلِيَائِهِ وَ قُوَّةَ دَوْلَتِهِ، فَأَضْعَفُ مِنْ كُلِّ مَا تَقَدَّمَ.

١. يقال: أَعْبَ الْقَوْمَ وَ غَبَ عَنْهُمْ، أَيِ جَاءَهُمْ يَوْمًا، وَ تَرَكَ يَوْمًا. القاموس المحيط، ج ١، ص ١٤٥ (غيب).

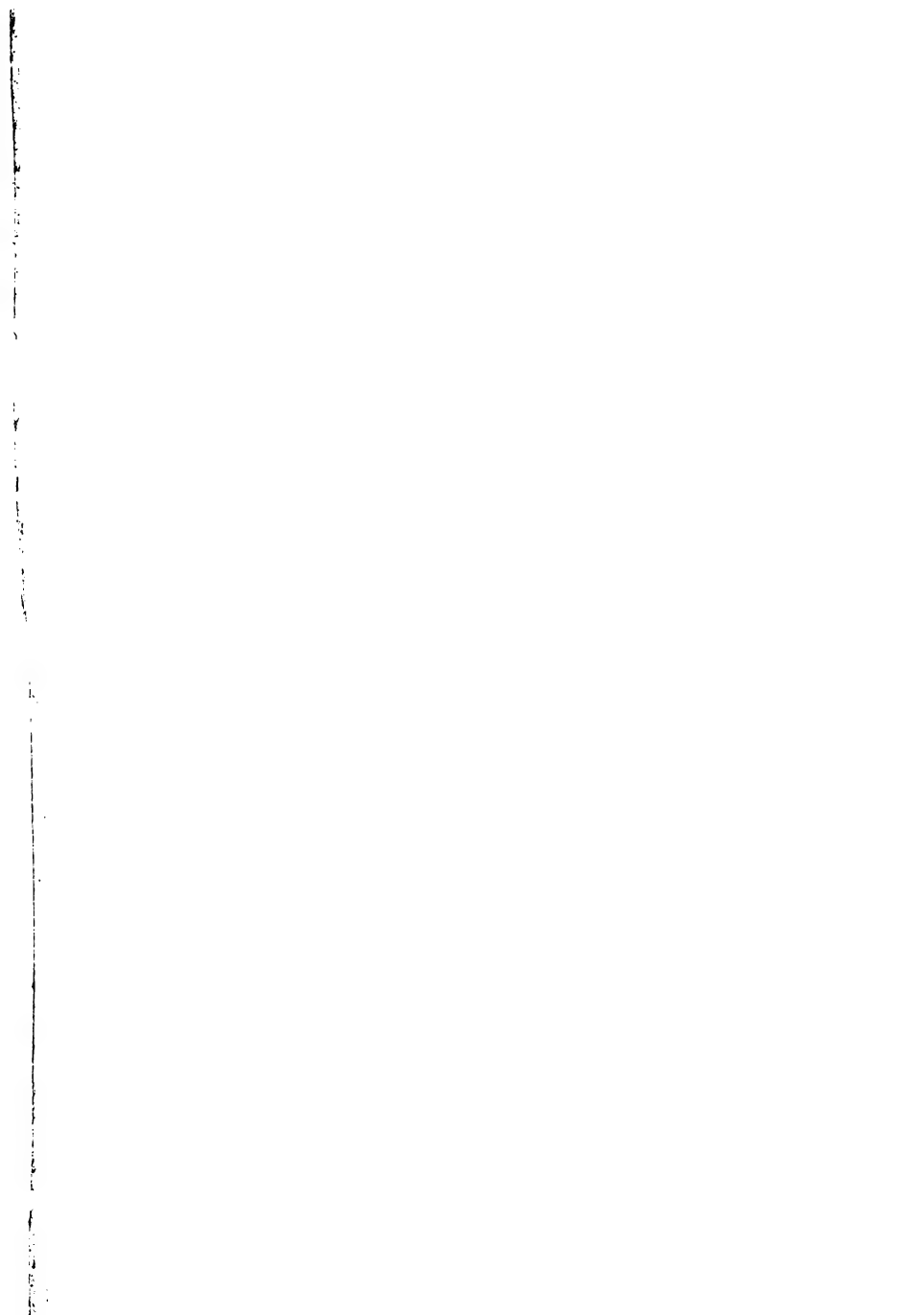
٢. في الأصل: «و يقول»، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَ ضَمِيرُ الْجَمْعِ يَرْجِعُ إِلَى «القوم».

و الجوابُ عنه: أنْ خَوْفاً لم يَمْنَعْ مِنْ نَصَبِ الحُرُوبِ وإنْ خَفَّ^١ الجُيُوشُ في
مَقامٍ بَعْدَ مَقامٍ، ومَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، ولم يَمْنَعْ أَيْضاً مِنَ الهِجَاءِ وَالْقَذْفِ.
و ادِّعَاءُ المُعَارَضَةِ بِأَخْبَارِ الفَرَسِ، لا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ عِنْدَ عَاقِلٍ مَانِعاً مِنْ فِعْلِ
المُعَارَضَةِ.

على أَنَّهُ قد بَيَّنَّا فيما مَضَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كانَ مُدَّةَ مُقامِهِ بِمَكَّةَ هو
الْخَائِفُ، وَأَنَّ أَصْحَابَهُ وَنُصَّارَهُ في تِلْكَ الْأَحْوالِ كانوا قَلِيلِينَ مَغْمُورِينَ
مُهْتَزِّمِينَ، وَأَنَّ قُوَّةَ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ كانَ ابْتِداؤُها بِالْمَدِينَةِ.
و لم يَخُلُ الكُفَّارُ أَيْضاً في أَحْوالِ القُوَّةِ وَالْعَلَبَةِ وَالتَّمَكُّنِ -و إلى الْآنَ- مِنْ بِلادٍ
واسِعَةٍ، وَمَمَالِكَ كَثِيرَةٍ، لا تَقِيَّةَ على أَهْلِها مِنَ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ. فَقَدْ كانَ يَجِبُ أنْ
يُعَارِضُوا في أَوَّلِ الْأَمْرِ كَيْفَ شَاؤُوا، وَحَيْثُ شَاؤُوا، وَفي أَحْوالِ القُوَّةِ وَالتَّمَكُّنِ
في بُلْدانِهِمْ، وَبَيَّنَّ أَعْداءُ الْإِسْلَامِ. وَإِذا لم يَفْعَلُوا، فَقَدْ صَحَّ أنْ تَعْذَرَ المُعَارَضَةُ كانَ
على وَجهِ مُخَالَفٍ لِلْعَادَةِ. وَهَذَا بَيَّنُّ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ وَنَصَحَ نَفْسَهُ.
تَمَّ الْكِتَابُ.

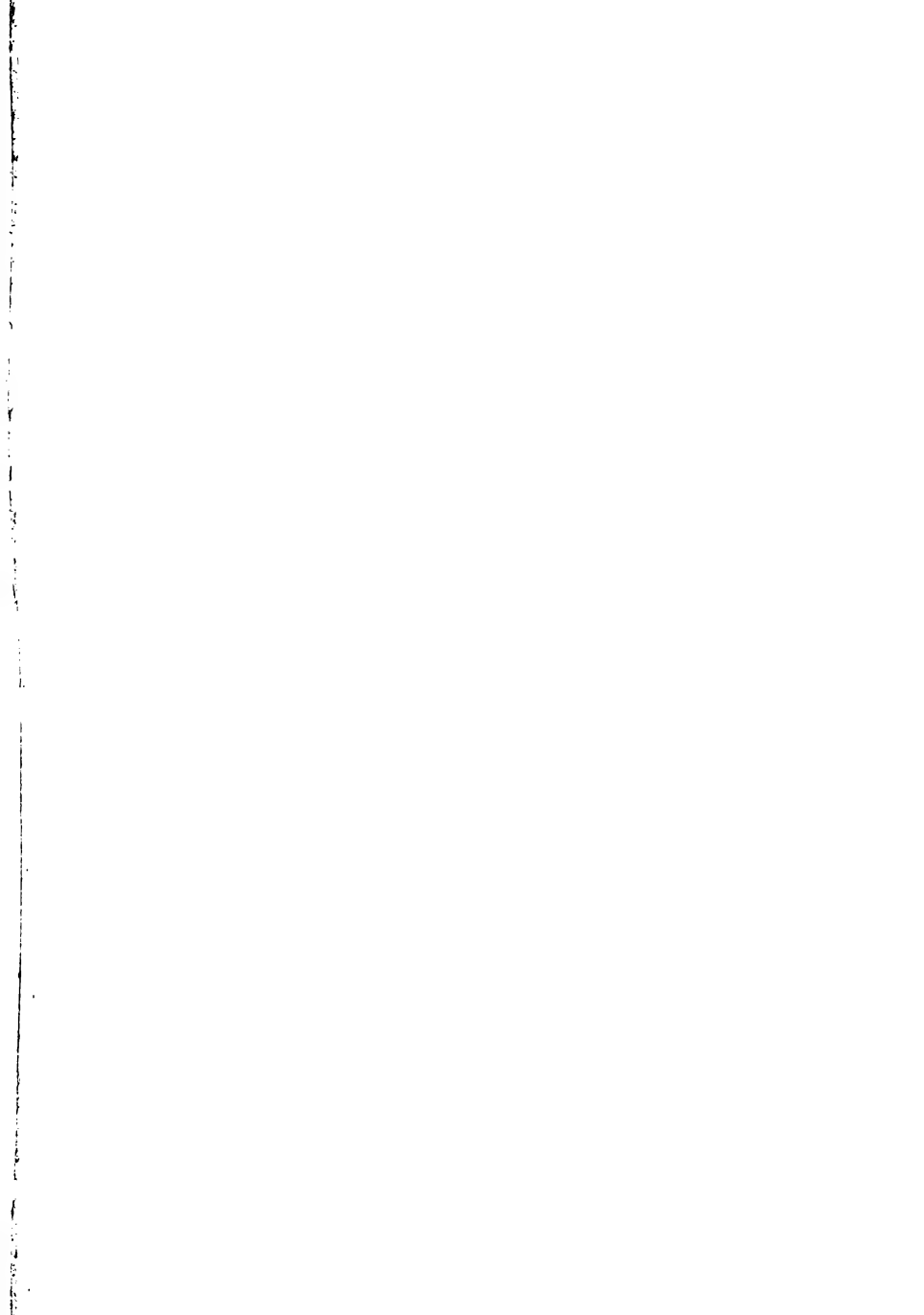
كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ حَمِيْرٍ الْجُشَمِيُّ، حَامِداً لَهِ تَعَالَى على نِعَمِهِ،
و مُصَلِّياً على النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ وَعِتْرَتِهِ، وَ مُسْتَغْفِراً مِنْ ذُنُوبِهِ، وَ فَرَّغَ مِنْهُ يَوْمَ الْأَرْبَعاءِ،
مُنْتَصَفَ الْمُحَرَّمِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَ سَبْعِينَ وَ أَرْبَعِمائَةٍ.

١. كذا في الأصل. ولعل الأولى: «و زحف» بدل: «و إن خف».



الفهارس العامة

١. فهرس الآيات ٣٩٣
٢. فهرس الأحاديث ٣٩٦
٣. فهرس الآثار ٣٩٧
٤. فهرس الأشعار ٣٩٨
٥. فهرس الأعلام ٤٠٠
٦. فهرس الأماكن ٤٠٣
٧. فهرس الأديان، والفرق والمذاهب والجماعات والقبائل ٤٠٤
٨. فهرس الأيام والوقائع ٤٠٨
٩. فهرس الأشياء والأمراض والحيوانات ٤٠٩
١٠. فهرس الكتب الواردة في المتن ٤١٠
١١. فهرس الكلمات المترجمة في المتن ٤١١
١٢. فهرس المصطلحات القرآنية ٤١٢
١٣. فهرس المصطلحات الكلامية ٤١٣
١٤. فهرس المصطلحات الأدبية ٤١٧
١٥. فهرس مصادر التحقيق ٤٢٠
١٦. فهرس المطالب ٤٢٨



(١) فهرس الآيات

الآية	رقم الآية	الصفحة
البقرة (٢)		
﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾	٨٢	١٥٨
﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾	٩٤	١٥٤
﴿وَلَنْ يَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾	٩٥	١٥٤

آل عمران (٣)		
﴿إِنْ تُضْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ وَ الرُّسُولُ يَدْعُوكُمْ ...﴾	١٥٣	٢٢٢
﴿وَ الرُّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَاكُمْ﴾	١٥٣	٢٣٠

الأنفال (٨)		
﴿لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا﴾	٣١، ١٣٣، ٣٢٠، ٣٤٥، ٣٤٦	

التوبة (٩)		
﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ ...﴾	٢٥	٢٢٢
﴿ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾	٢٦	٢٢٢، ٢٣٠

١٥٣	٣٣	﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ ...﴾
٢٢٤	٤٠	﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ... وَ اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾

هود (١١)

٥٩	١٣	﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ ...﴾
----	----	---------------------------------------------------------------------------------------

الإسراء (١٧)

٣٠٩، ٥٩	٨٨	﴿قُلْ لِّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَ الْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا ...﴾
٣١٣، ٣١٠	٨٨	﴿وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾
٣٦١، ٢٢٦، ٧٤	٩٠	﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا﴾
٢٢٦، ٧٤	٩١	﴿أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَجِيلٍ وَ عِنَبٍ فَتُفَجَّرَ ...﴾
٢٢٦، ٧٤	٩٢	﴿أَوْ تَسْقِطَ السَّمَاءُ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِيَ ...﴾
٧٤	٩٣	﴿أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِنْ زُخْرٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِي ...﴾

الروم (٣٠)

١٥٣، ١٤٨	١	﴿الْم﴾
١٥٣، ١٤٨	٢	﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾
١٥٣، ١٤٨	٣	﴿فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَ هُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيُغْلِبُونَ﴾

الأحزاب (٣٣)

٢٢٤	٣٧	﴿وَ إِذْ نَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِ ...﴾
٢٢٥	٣٧	﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾
٢٢٥	٣٧	﴿وَ تَخْفَىٰ فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَ تَخْشَى النَّاسَ ...﴾
٢٢٥	٣٧	﴿لَكِنِّي لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ ...﴾

الفتح (٤٨)

- «وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ ...» ٢٠ ١٥٣
- «لَقَدْ صَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ ...» ٢٧ ١٥٣
- «لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ ...» ٢٧ ١٤٨

القمر (٥٤)

- «سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَ يُؤْلُونَ الدُّبُرَ» ٤٥ ١٥٣

المجادلة (٥٨)

- «قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ...» ١ ٢٢١
- «الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ» ٢ ٢٢١
- «وَالْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ» ٤ ٢٢١

الجمعة (٦٢)

- «وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَ تَرَكُوكَ ...» ١١ ٢٢٢

المنافقون (٦٣)

- «يَقُولُونَ لَنْ يَرْجِعَنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِنُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا ...» ٨ ٢٣٠، ٢٢٣
- «وَبِهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ» ٨ ٢٣٠

التحریم (٦٦)

- «وَإِذَا أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا ...» ٣ ٢٣٠، ٢٢٣

المدثر (٧٤)

- «إِنْ هَذَا إِلَّا سَخِرَ يُؤْتَرُ» ٢٤ ١١٩، ١١٨، ١١٥

(٢)

فهرس الأحاديث

النبي ﷺ

- ١١٥ إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ لَحُكْمًا، وَإِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا
- ١٥٤ تُقَاتِلُ بَعْدِي النَّاكِثِينَ وَالْقَاسِطِينَ وَالْمَارِقِينَ
- ١٥٤ تَقْتُلُكَ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ
- ١٥٤ كَأَنِّي بِكَ وَقَدْ لَبَسْتَ سِوَارِي كِسْرَى
- ٦٢ لَا نَبِيَّ بَعْدِي
- ٢٢١ مَا عِنْدِي فِي أَمْرِكَ شَيْءٌ

(٣)

فهرس الآثار

- ٣٤٥ الوليد بن المغيرة إنني قد سمعتُ الشعرَ والخطبَ، وليس هذا منه في شيءٍ
- ١٩٦ الفرزدق ضوالُّ الشعرِ أحبُّ إليَّ من ضوالِّ الإبلِ، وخيرُ السرقةِ ...
- ١١٨، ١١٤ الوليد بن المغيرة قد سمعتُ الخطبَ والشعرَ وكلامَ الكهنَةِ، وليس هذا منه ...

(٤)

فهرس الأشعار

السطر الأول	القافية	الشاعر	الصفحة
ما لقينا من جودِ فضلِ بنِ يحيى	شُعراء		٦٩
و في كُلِّ قومٍ قد خَبَطَتْ بنعمةٍ	دَثْوُب	عَلَقَمَة بن عَبْدَة	١٩٩
تَطَاوَلْ لَيْلُكُ بِالْإِثْمِ	تَرْقُد	امِرؤ القيس	١٩٨
ألا وَ أَيْبِكُ ابْنَةُ العامِرِيّ	أَفْرُ	امِرؤ القيس	١٩٨
أَحَارَ بْنَ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِرُ	يَأْتِمِرُ	امِرؤ القيس	١٩٨
وَيْلٌ لِحَرْبِ فارِسا	القَوَانِسا		١٩٤
عَرَفْتُ بِأَعْشَاشٍ، و ما كُنْتُ تَعْرِفُ	تَعْرِفُ	الْفَرَزْدَق	١٩٣
و ما كانَ جِئِي الْفَرَزْدَقِ بارِعاً	المُخَبِّل	أَعَشَى بَنِي سُلَيْم	١٩٣
يُعْشَوْنَ حَتَّى ما تَهْرُكِلابَهُم	المُقْبِل		١٤١
لنا الجَفَنَاتُ الغُرُ يُلَمَعْنَ بالضُّحَى	دَما	حَسان	١٩١
حَبَّانِي أَخِي الجِئِي، نَفْسِي فِداؤُهُ	خِضْرِم	الأعشى	١٩٣
دَعَوْتُ خَلِيلِي مِسْحَلًا، و دَعَوَالُهُ	المُذْمَم	الأعشى	١٩٣
نحنُ قَتَلنا سَيِّدَ الحَزْرَجِ	عُبَادَة		١٩٥
ولي صاحِبٌ مِن بَنِي الشَّيْضَبانِ	هُوَة	حَسان بن ثابت	١٩٠

فهرس أنصاف الأبيات

السطر المذكور	الشاعر	الصفحة
أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرَمَدَا	الأعشى	١١٦
حَيِّ الْحَمُولَ بِجَانِبِ الْعَزْلِ	امرؤ القيس	١٩٧
طَحَا بِكَ قَلْبُ فِي الْجِسَانِ طَرُوبُ	عَلَقَمَةَ بن عَبْدَةَ	١٩٩
قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ	امرؤ القيس	١٩٧

(٥)

فهرس الأعلام

الف: المعصومون و الأنبياء

جبريل، ١٠١-١٠٥، ٢٤٦، ٢٧١، ٣٠٧، ٣٣٦	محمّد = رسول الله = الرسول = رسول =
	النبيّ = نبيّنا ﷺ، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٧٢، ٧٣،
	٧٧ - ٨١، ٨٣، ٨٦، ٨٨، ٩٢، ٩٦، ٩٧،
	١٠١ - ١٠٤، ١٠٦ - ١١٠، ١١٣ - ١١٦،
	١١٩، ١٢٢، ١٣١، ١٣٣، ١٤٩، ١٥٥، ١٥٦،
	١٦٧، ١٧٢ - ١٧٤، ١٧٩ - ١٨١، ١٨٣،
	١٨٩، ٢١٣، ٢١٥، ٢٢١ - ٢٣٠، ٢٣٢،
	٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٦١، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤،
	٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠ - ٢٨٣، ٢٩١،
	٢٩٢، ٢٩٤، ٣٠٢ - ٣٠٧، ٣١٩، ٣٢٤،
	٣٢٦، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٥٠،
	٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٩،
	٣٧٧، ٣٧٩ - ٣٨١، ٣٨٨، ٣٨٩
	أمير المؤمنين ﷺ، ١٥٤، ٢٢٢، ٣٥٢، ٣٥٤،
	٣٥٨، ٣٥٩
	موسى ﷺ، ٣٣٧، ٣٣٨
إيليس، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٠	
ابن الحُمَيْر الباهليّ، ١٩٧	
ابن الكلبيّ، ١٩٧	
ابن أبي بكر بن حزم، ١٩١	
ابن سلام، ١٩٧	
ابنة العامريّ، ١٩٨	
أبو عُبيدة، ١٩٩	
الأخطل، ٦٠، ٩٠	
إسحاق، ٢٠٠	
اسفنديار، ١٢٣، ١٣٤	
الأصمعيّ، ١٩٨	
الأعشى، ٨٩، ٩٠، ١١٦، ١٩٣، ٣٣٠، ٣٨٠	

- أعشى بني سُلَيم، ١٩٣
 امرأة زيد، ٢٢٥
 امرؤ القيس، ٥٥-٥٧، ٩٠، ١٨٨، ١٩٦، ١٩٧،
 ٣٣١، ٣٣٠، ٣٢٧، ٢٠٠
 امرؤ القيس بن حُمام، ١٩٧
 امرؤ القيس بن عامر الكِندي، ١٩٧
 أبو العباس المُبرِّد، ١٩٨
 أبو العبر، ٦٨
 أبو العنَّس الصَّيمُري، ٦٧
 أبو القاسم البلخي، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٥،
 ١٤٧
 أبو بكر، ٢٢٤
 أبو جهل بن هشام، ١١٦
 أبو حَذِيفَةَ بن المُغِيرَةِ، ٣٦١، ٣٦٣
 أبو عُبَيْدَةَ، ١٩٨
 أبو علي، ٢٨٩، ٢٩٠
 أبو بُيْنِي، ١٩٢، ١٩٣
 أبو هاشم، ٢٨٨، ٢٨٩
 أبو هُرَيْرَةَ، ٣٥٨، ٣٥٩
 أُمَيَّة بن خَلَف الجُمَحِي، ١٣١-١٣٣، ٣٤٥،
 ٣٤٦
 البُحْثَرِي، ٦٧
 بن عمرو، ١٩٨
 الثُّوري، ١٩٨
 جذام، ١٩٧
 جَرِير، ٦٠، ٩٠
 جَمِيلَةَ زوجة أوس بن الصَّامت، ٢٢١
 جُهَنَام، ١٩٣
 الحارث بن أبي شَمِر الغَسَّاني، ١٩٩
 حَرَب بن أُمَيَّة، ١٩٤
 حَسَّان بن ثابت، ١٩٠، ١٩١
 الحَلَّاج، ٢٨٦
 حَمَّاد، ١٩٧، ١٩٩
 الخليل، ٢٠٠
 حَوَلَةَ بنت ثعلبة، ٢٢١
 دِحْيَةَ الكلبي، ٢٢٣
 ذو الثُّدَيَّة، ١٥٤
 ربيعة بن جُشَم، ١٩٨
 رُستم، ٥٣، ١٢٣، ١٣٤
 الرِّياشي، ١٩٦
 زَرَادُشت، ٢٨٦، ٢٩٠
 زهير، ٩٠
 زيد بن حارِثَةَ، ٢٢٥
 سُرَّاقَة، ١٥٤
 سعد بن عُبَّادَةَ، ١٩٤، ١٩٥
 سلمان، ٣٥٨
 سَبَّويه، ١٨٨، ٢٠٠، ٢٠٣
 شَأْس بن بهار، ١٩٩
 الشَّريف المرتضى، ٢٣٣
 صاحب المغني، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧٤،
 ٣٠٠
 الطائِيان، ٥٥-٥٧

طَرْفَة (طرفه بن العبد البكري)، ٩٠	ماني، ٢٨٦، ٢٩٠
الطَرَمِي، ٦٨	المتنبّي، ٣٣١
عَبَاد بن سلمان، ١٠٠	المتوكل، ٦٧
العبّاس بن عبد المطلب، ٢٢٢	المتقّب العبدّي، ١٩٩
عبد الله بن أبيّ، ٢٣٠	محمد بن الحسين بن جَمِير الجُشمي، ٣٨٩
عبد الله بن أبيّ بن سلول، ٢٢٣	المُخَبِّل السَّعدي، ١٩٣
عبد المطلب، ١١٣، ٧٤	مِرداس بن أبي عامر السُّلَمي، ١٩٤
عُبَيْة بن ربيعة ابن عبد شمس، ١١٦	مِسْحَل، شيطان الأعرشي، ١٩٤، ١٩٣
عَلَقَمَة بن عَبْدَة، ١٩٩	مُسَيْلَمَة = مسيلمة الكذاب، ١١٩، ١٢٠،
عمار، ١٥٤	١٣٥، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٦١، ٣٦٢
عمرو بن قَمِيّة، ١٩٦	المُفَضَّل الضُّبّي، ١٩٧
عمرو بن معدّي كَرِب، ١٩٨	النَّابِغَة، ٩٠، ٣٣٠، ٣٣١
عمرو، شيطان المُخَبِّل السَّعدي، ١٩٣، ١٩٤	النَّابِغَة الجَعدي، ١١٥، ٣٨١
عَسَان، ١٩٩	النَّضْر بن الحارث، ١٣٤، ١٣٥، ٣٦١، ٣٦٢
الفرزدق، ٦٠، ٩٠، ١٩٠، ١٩١-١٩٣، ١٩٦	النَّظَام، ٩٩، ١٠٠
فضل بن يحيى، ٦٩	النُّعْمان، ١٩٩
كُثَيْر عَزَّة، ١٩١	النُّمِر بن قاسِط، ١٩٨
كعب بن زُهَيْر، ١١٥، ٣٨١	الوليد بن المُغِيرَة، ١١٤، ١١٨، ٣٤٥، ٣٤٦
لَبِيد بن ربيعة، ٣٨١، ١١٥	هشام بن عمرو القُوطي، ١٠٠

(٦)

فهرس الأماكن

ذباب، ١٩٢	الغار، ٢٢٤، ٢٢٩
قُرَيْة، ١٩٤	الكوفة، ٣٥٠
مدينة السَّلام، ١٢٨	المدينة، ١٩٢، ٣٥٢، ٣٨٩
مسجد المدينة = المسجد، ١٩١، ١٩٢	اليمامة، ١١٧
مَكَّة، ١١٦، ٣٣٥، ٣٤١، ٣٨٧-٣٨٩، ٣٥٢	بغداد، ٣٥٨، ٣٥٧، ٣٥٠
واسط، ٣٥٨	جبال مَكَّة، ٧٤، ١١٣

(٧)

فهرس الأديان ، و الفرق و المذاهب و الجماعات و القبائل

أصحاب الحُقَّة، ٢١٢	الأُنْمَةُ ﷺ، ٢٩٩
أصحاب الصَّرْفَةِ، ١٠٠، ١٠٧، ١١٨، ٢١٤	الإسلام، ١٨٤، ٢١٦، ٣٤٤، ٣٤٩، ٣٥٢-٣٥٤
أصحاب النَّبِيِّ = الأصحاب = الصحابة، ١٢٦، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٢٩، ٣٦٠، ٣٧٤، ٣٨٣	٣٥٦، ٣٦٠، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٩
٣٨٩	الأغبياء، ٣٨٠
أصحابنا الإمامية، ١٢٩	الأكابر، ٣١٩، ٣١٥
أصحاب نظر و فكر، ١٢٥	الأُمَم السالفة، ١٣٤، ١٤٨
أعداء الإسلام، ٣٨٩	الأُمَم الماضية، ٣٦٢، ٣٦٣
أعداء نبينا، ٢٢٧	الأنبياء = الرُّسُل، ٦٥، ٦٦، ٧٨، ٨٠، ١٠٣
أولو التدقيق، ٧٣	٢٠٦، ٢١٣، ٢١٨-٢٢٠، ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٥٣
أهل الأخبار، ١٤٩، ٣٤٢، ٣٥٨	الأنبياء المتقدمون، ١٤٨، ٢١٧، ٣٥٣
أهل الإسلام، ٣٤٤، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٦٠، ٣٨٩	الأوس، ٣٨١
أهل البصيرة بالشَّعر، ٣٣١	الأعوان، ١٢٦، ٢٢٧، ٣٥١، ٣٧٩
أهل الجدل و النُّظر، ٣٦٧، ٣٧١	الأنصار = نصَّار، ١٢٢، ١٩١، ٢٢٧، ٣٥١
أهل الشُّرك، ٣٥٣	٣٦٩، ٣٧٤، ٣٧٩، ٣٨٣، ٣٨٩
أهل الصَّرْفَةِ، ٢٣٢	أصحاب الإحباط، ١٧٦
أهل الصَّنائع، ٩١، ٩٢	أصحاب الجُمَل، ٩٦، ١٠١
أهل الضلال، ٢٨٦	أصحاب الحديث، ٩٨، ٩٩

أهل العريئة، ٣١٠	الزوم، ٣٥٣، ١٢٢
أهل العصبية، ٣٦٠	السلّاطين الظلمة، ١٢٩
أهل العلم، ٣٧٦، ٩٤	الشعراء، ٦٤، ٦٥، ٦٨ - ٧١، ٧٣، ٧٤، ٨٩، ٩١
أهل اللغة، ١٤١	٩٢، ١١٥، ١١٩، ١٨٢، ١٩٠، ١٩٦، ٢١٥
أهل النظر، ٩٩	٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٤
أهل النقص والجنون، ٥٣	الشعراء المتقدمون، ٦٧
البراهمة، ٢٠٥، ٢٠٧، ٣٤٩	الشياطين، ١٧٨
البغداديون، ٢٠٤	الشيعة، ٣٥٢، ٣٥٧ - ٣٥٩
بنو الشيصبان، ١٩٠	الشيوخ، ٢٨٨
بنو النجار، ١٩١	شيوخنا، ٢٧١
بنو أمية، ٣٥٢	الصالحون، ٢٩٩
بنو سليم، ١٩٣	الصبيان، ٣٧١، ٣٧٦
بنو هاشم، ٢٢٢	طاعنون، ٣٤٢
الترك، ١٢٢	الظالمون، ١٣٠
الفتوية، ١٧٤	العارفون المتقدمون، ٣١٨
الجن، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٢ - ١٨٠، ١٨٤ - ١٨٨	عاقلون، ٧٤
١٩٠، ١٩٤، ١٩٥ - ٢٠٤، ٢١٤، ٢٤٠	عالِمون، ٧٠، ٧٤، ١٠٨، ٣٣٠
٢٦٨، ٢٦٩، ٢٦٩	العامة، ٩٣، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٥
حُذّاق المتكلمين، ٧٣، ١٨٥	العامة الأغبياء، ١٢٥
الحُصفا، ٢١٢، ٣٦٨	العباد، ٧٨، ٩٤، ١٠٩، ١١٠، ١٣٧ - ١٣٩، ١٦٩
الخاصة، ١٠١	١٨٣، ٢٠٦، ٢٦٥، ٢٦٧
الخزرج، ٣٨١	العجم، ١٣٥، ١٧٧
الخطباء، ٦٨، ٦٥، ٣٦٠، ٣٨١	العرب، ٥٢، ٥٤ - ٥٨، ٦١، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٩ -
الخطباء المجودون، ٦٧	٧٥، ٨٠، ٨١، ٨٥، ٨٧، ٩٦، ١٠٤، ١٠٧
الرافضون، ١٦٩، ٢١٤	١٠٨، ١١٠، ١١٢، ١١٨، ١٢١ - ١٢٥
الرواة، ٩٠، ١٩٦، ٢٠٠	١٢٨، ١٣٣، ١٣٥، ١٤٢، ١٤٥، ١٥٩، ١٧٢

قَرِيش، ١١٤، ١١٦، ٢٢٤، ٣٥٤، ٣٦٣، ٣٨١	١٧٧ - ١٨٧، ١٩١، ٢٣٢، ٢٧٦، ٣٠٢
كافرون، ١٧٧	٣٠٣، ٣٠٥، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٣
الْكُفَّار، ١٧٥، ٣٥٣، ٣٨٩	٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٦، ٣٤٠
كُفَّارِ الْجَنِّ، ١٧٦	٣٤٢، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٦٨
الْكَهَنَةُ، ١١٤، ١١٨	٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨٨
اللُّكْنُ، ٣٦٣	العرب الألياء، ١٢٥
المارِقون، ١٥٤	العقلاء، ٧٣، ٧٤، ٧٩، ٨٨، ١٢٨، ١٣٥، ١٧٥
المانُوثة، ١٧٤	١٧٦، ١٨٥، ١٨٩، ٢٢٨، ٢٤٨، ٣٣٥، ٣٣٦
المُبَرِّزون المتقدمون، ٣١٨	٣٤٠، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧١
المتقدِّمون، ٥٧، ٣٨١، ٣١٩، ٣٨٥	٣٧٤ - ٣٧٧، ٣٧٩
مُتَكَلِّمُو الإسلام، ١٨٤	العقلاء المُخَالِطون، ٣٥٨، ٣٤٢
المُتَكَلِّمون، ٧٥، ٧٩، ٨٢، ٨٧، ٩٧ - ١٠٠	العلماء، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ٩٩، ١١٦، ١٩٦
١١٠، ١٢٨، ١٥٠، ١٨١، ١٨٤، ١٨٧، ٢٠٧	العوام، ٩٩
٣٠٦، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٥٩، ٣٦٠	الفاسقون، ١٧٥
المَجَانين، ٧٦، ١٢٥	الْفَرَس، ١٢٢، ٣٢٠، ٣٤٥، ٣٥٣، ٣٦١، ٣٧٠
مُجَوِّدو الشُّعراء، ١٩٥	٣٨٩
المَجُوس، ١٧٤، ٣٤٩	الفصحاء، ٥١، ٥٧، ٧٥، ٧٨، ٩٦، ١٠٤، ١٠٧
المُحَدِّثون، ٥٥، ٥٧، ١٣٨، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٣	١٠٨، ١١٣، ١١٤، ١٢١ - ١٢٣، ١٢٦
٢٤١، ٢٦٩، ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٨٤	١٢٩، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٥، ١٦٧، ٢٦٨
مُحَصِّلُو الْمُتَكَلِّمين، ١٠٥	٣١٩، ٣٣٧، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٨
مُخَالِفُو الإسلام، ٣٤٤، ٣٥٢، ٣٥٧	٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٦
مُخَالِفُو المِلَّة، ١٨٤، ٣٣٢، ٣٤٤، ٣٤٩	الفصحاء المُبَرِّزون، ١١٤
مذاهب السُّوفِسْطائيَّة، ١٨٨	الفضلاء، ٣٤٠
المسلمون، ٩٧، ٩٨، ١٠١، ٣٤٣، ٣٤٤	الفقهاء، ٩٨، ٩٩
المشركون، ١٥٣	الفقهاء المُقْتَصِرُونَ، ٩٩
المُشْعِبِذون، ٢١٢	القاسِطون، ١٥٤

المُصَنَّفون، ١٨٨، ١٩٠، ٢١٥	المُلوك، ٣٢٦
المُطَبَّقون، ٨٩	المنافقون، ٢٢٥ - ٢٢٧
مُعَايِدون، ١١٠	المهاجرون، ١٢٢، ٢٢٧
المُعْتَزَلَة، ١٣٧، ٢٠٥	مُؤْمِنو الجَنِّ، ١٧٦
المُعْجَمون، ٣٦٣	المُؤْمِنون، ١٧٥، ١٧٦
المُقَلَّدون، ٩٣	النَّاكِثون، ١٥٤
المُكَلَّفون، ١١٢، ١٦٩، ١٧٥، ١٧٦، ٢٨٧،	النُّسَاج، ٢٠٢
٣١٤، ٢٩٥، ٢٩٠	النُّصَارَى، ١٧٤، ٣٤٣، ٣٤٩
المَلَائِكَة = المَلَك، ١٠٥، ١١٣، ١٦٧ - ١٧٣،	النُّظَّارون، ٧٥، ٨٧، ٩٨، ٩٩، ١٢٥، ١٨٧
١٨٩، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٦، ٢٣٤،	النُّظَرَاء، ٦٩
٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٦١ - ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٨	النَّمِر بن قَاسِط، ١٩٨
- ٢٧٨، ٢٨٠ - ٢٨٢، ٢٩١، ٣٣٦، ٣٣٧،	وُجُوهُ النُّظَّارِين، ١٨٥
٣٣٩	اليهود، ١٧٤، ٣٤٣، ٣٤٩
الملحدون، ٣٤٩	

(٨)

فهرس الأيام و الوقائع

أُحِد، ٢٢٩، ٢٣٠	القُرُون الغابِرة، ١٣٤
انشقاق القمر، ٣٣٨	كسوف القمر، ١٥٢
بدر، ١٥٣	كسوف الكواكب، ١٥٢
الجاهليّة، ٩٠، ٢٢١، ٢٢٥، ٣٨٤	مَولِد النَّبِيِّ، ١٠١
حُنين، ٢٢٩، ٢٣٠	المِیْضاة، ٣٣٨
حَنین الجِذْع، ٣٣٨	الهجرة، ٣٥٢، ٣٧٥
زَمَن النَّبِيِّ، ٣٥٠	یوم أُحِد، ٢٢٢
ظُهور القرآن، ٥١، ٥٢، ١٧٠، ٢٤٢، ٢٤٨،	یوم الجُمُعَة، ٢٢٣، ٢٢٩
٢٥٠، ٢٥٣، ٢٧٥، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٣٩	

(٩)

فهرس الأشياء و الأمراض و الحيوانات

الأبرص، ١٣٧، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٩٢، ٢٩٣	رداء، ١٩٢
الإبل، ١٩٦، ٢٢٣	الرُّجَاج، ٣٢٨
الأدوية، ٢٠٧	الرَّمْنَى، ٩٤
الأكمه، ١٣٧، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٩٢، ٢٩٣	سَهْم، ١٩٥
الألكن، ١٣٩، ١٤٠، ٣٦٣	السَّيْف = أسياف، ٨٨، ١٢٧، ١٩١
البَعُوضَة، ٢١١	شجرة، ١٩٤
ثوب، ٢٠١، ٢٥١، ٣٢٧، ٣٢٨	العَصَا، ٢٤٤، ٣٣٨
الجذع، ٣٣٨	العُمي، ٩٤
الجسر، ١٢٨، ١٣٠، ١٣١	الفَص، ٣٢٨، ٣٢٩
الجواهر، ١٣٨، ١٤٢، ٣٢٩	الفيل، ٢١٠
حَجَر المِقْنَطِيس، ٢٠٧، ٢٠٨	كِلاب، ١٤١
الحديد، ٢٠٧	المُخْدَج اليد، ١٥٤
حية، ٢٤٤	المِنْبَر، ٢٢٣
الخمر، ١١٦	ناقة، ١٩٢
درهم، ٣٢٨	النَّمْلَة، ٢١٠
دينار، ٣٢٨، ٣٢٩	الباقوت، ٣٢٨، ٣٢٩
الدَّرَّة، ٢١١	

(١٠)

فهرس الكتب الواردة في المتن

٣٣٨، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣٢ - ٣٢٩، ٣٢٧	القرآن، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٨، ٦١، ٦٣-٦٧، ٧٠ -
٣٣٩، ٣٤١ - ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٠	٧٥، ٨٤، ٨٥، ٩١، ٩٣، ٩٥ - ٩٧، ٩٩ -
٣٥١، ٣٥٤ - ٣٥٧، ٣٥٩ - ٣٦٣، ٣٦٥	١٠٧، ١٠٩، ١١٤، ١١٧، ١٢٢-١٢٥، ١٢٧ -
٣٦٦، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٧٦ - ٣٨٠، ٣٨٢-٣٨٧	- ١٢٩، ١٣١، ١٣٣ - ١٤٣، ١٤٥ - ١٤٩،
الأغاني، ٢٠٠	١٥١، ١٥٣ - ١٥٦، ١٥٨ - ١٦٠، ١٦٣ -
التَّوْرَة، ٣٣٧، ٣٣٨	١٦٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٢-١٧٤، ١٧٨ -
الشافعي في الإمامة، ٢٩٩	- ١٩٠، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٣ - ٢١٦، ٢١٨،
عُيُونُ الْمَسَائِلِ وَالْجَوَابَاتِ، ١٤٠	٢١٩، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤ - ٢٢٦، ٢٢٨،
الكتاب (للسبيويه)، ١٨٨	٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣-٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٤ -
كتاب العَيْنِ، ٢٠٠	- ٢٤٨، ٢٤٦ - ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٥ -
المغني، ١٦٦، ١٧٠، ٢٣٣، ٢٤٢، ٢٦٤، ٢٦٥	٢٥٨، ٢٦١ - ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧١ -
٢٦٧، ٢٧٤، ٣٠٠	٢٧٢، ٢٧٤ - ٢٨١، ٢٨٤، ٢٩٠ - ٢٩٤،
	٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٠ - ٣١٠، ٣١٢ - ٣١٧،

(١١)

فهرس الكلمات المترجمة في المتن

المُعْجِز، ٩٤، ٢٣٦

المُقَدِّر، ٩٤

المُكْرِم، ٩٤

الالتباس، ٢٩٩

الحُدُوث، ٨٢

الخوافي، ١٩٤

الدَّعْي، ٢٢٥

(١٢)

فهرس المصطلحات القرآنية

١١١، ١١٤، ١١٨ - ١٢٠، ١٢٧، ١٣٥،	تأويل، ٢٢٥
١٣٦، ١٤٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٨٣، ٢٠٤،	التَّحْدِي، ٥١-٥٤، ٥٦، ٥٩-٦٣، ٧٠، ٧٥، ٨٤،
٢٠٥، ٢١٤، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٩٤،	٨٥، ٨٧-٨٩، ٩١-٩٣، ٩٥، ٩٦، ١٢١،
٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٢ - ٣١٧،	١٢٢، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٣ - ١٣٥، ١٤٥ -
٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٣٢، ٣٧٨، ٣٨٤،	١٤٨، ١٦٣ - ١٦٦، ١٧٢، ١٧٨، ١٧٩،
الآية=الآيات، ٥٦، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٣١، ٣١٠،	٢٣١، ٣٠٠ - ٣٠٤، ٣٠٦، ٣١٠، ٣١٣،
٣١١، ٣١٣، ٣٢٤، ٣٤١-٣٤٤	٣٣٢، ٣٣٥-٣٣٩، ٣٤١-٣٤٦، ٣٦٢، ٣٧١،
الوحي، ٣٣٦، ٣٣٨	٣٧٣-٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨٤، ٣٨٥ -
سورة=سُور، ٥٦، ٦٣، ٦٧، ٧٠، ١٤٨، ٢٣١،	الصَّرفَة=مذهب الصَّرفَة=نظرية الصَّرفَة =
٣٢٧، ٣٣٠، ٣٦١-٣٦٣، ٣٨٥	الصَّرف، ٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٧، ٧٠، ٧٢، ٧٤،
	٨٥، ٨٧، ٩٣، ٩٥-٩٧، ١٠٠، ١٠٧،

(١٣)

فهرس المصطلحات الكلامية

٣٨٠	إجماع، ٩٩-١٠١، ١٠٧، ٢٥٣
الاستفساد، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٦، ٢٠٧، ٢١٠	الأجناس، ١٣٨، ١٦٣، ٣٦٥
٢١٤، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٧٠	الإحباط، ١٧٦
٢٧٢، ٢٧٧، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨	الاحتجاج، ٧٣، ٧٨، ٨١، ٩٠، ٩٨، ١٢٥، ١٣٤
٢٩١-٢٩٦، ٢٩٨	١٦٣، ١٦٤، ١٨٠، ١٨١، ١٨٩، ٢٠٧، ٢١٧
إعجاز، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٧٣-٧٥، ٩١، ٩٣، ١٠٣	٢٢٨، ٣٠٦، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٤، ٣٤٨
١١١، ١١٤، ١٢٠، ١٢١، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٧	٣٤٩، ٣٦٠، ٣٧٣، ٣٧٩
١٣٦، ١٣٧، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٩، ١٥١، ١٥٦	الإخبار عن الغيوب، ٦٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠
١٥٩-١٦٣، ١٦٧، ١٦٨، ١٧١، ١٨٠	١٥١، ١٥٤-١٥٦، ٣٠٧، ٣٦٨
١٨٢، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٦، ٣٠١	الأدلة، ٨٠، ٨٤، ١٢١، ١٥٩، ٢٠٤، ٢٣٤
٣٠٤، ٣٠٨، ٣١٣، ٣١٧، ٣٤١، ٣٧٧، ٣٧٨	٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٠٧، ٣١٣، ٣١٦
الأعراض، ١٠٠، ١٦٢، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٩٦	٣٢٠
الإلحاء، ١٧٨	الاستدلال، ٨٠، ٨١، ٨٤، ٩٧، ١٤٩، ١٥٦
الإمامة، ٣٥٤، ٣٥٨	٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٥
بداهة، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٨، ٢١٥	٢٦٥-٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥
برهان = براهين، ٦٦، ٩٨، ١٣٥، ١٥٧، ١٦٣	٢٧٦، ٢٨١، ٢٩٢، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٥، ٣١٢
٣٢٤، ٣٣٨، ٣٤٠	٣٢٠، ٣٣٩، ٣٤٦، ٣٦٠، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧٨

خَرَقَ العادة = خارق لعادة، ٥١، ٥٥، ٥٧، ٦٦،

٧٠، ٧٢-٧٥، ٧٩، ٨٢، ٨٥، ٨٦، ٩٥، ٩٦،

١٠٨، ١١١، ١١٢، ١١٨، ١٣٦، ١٥٥ -

١٥٧، ١٥٩، ١٦٧، ١٧٠ - ١٧٢، ٢٠٨،

٢١٣، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩، ٢٣٩، ٢٥٧، ٢٦٠،

٢٦٥، ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٢، ٣٠٢،

٣٠٣، ٣٠٦، ٣١٣، ٣١٤، ٣٢٣، ٣٢٧، ٣٣١،

٣٧٨

الدَّالِّ، ٢٨٠، ٣٤٩

الدَّلَالَةُ، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٧٧-٨٢، ٨٤، ٩٣، ٩٧،

٩٩، ١٠٢، ١٠٦، ١١٩، ١٢٠، ١٣٣، ١٤٩،

١٥٣، ١٥٦، ١٦٨، ١٦٩ - ١٧٢، ١٧٤،

١٨٣، ١٨٥، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٨، ٢٢١،

٢٢٩، ٢٣٢ - ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٥٥، ٢٥٧،

٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٢،

٢٧٤، ٢٧٦ - ٢٧٩، ٢٨٣ - ٢٨٥، ٢٩٢ -

٢٩٧، ٣٠١ - ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٠،

٣١٤، ٣٢٤، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٣٨، ٣٤٠ -

٣٤٢، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٦١، ٣٦٦،

٣٦٧

دليل = دلائل، ٥٢، ٦٢، ٦٧، ٧٣، ٧٧، ٨٣،

٨٧، ٨٨، ٩٢، ١١١، ١١٢، ١٢٠، ١٢٦ -

١٢٨، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٨،

١٦٠، ١٨٣، ١٨٦، ٢٣٥، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٢،

٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٦، ٣٠١، ٣٠٣ - ٣٠٧،

٣١٧، ٣٢٧، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٥١،

بِعَثَّة، ٢٢٠، ٢٧٥، ٢٧٧

التَّقْرِيع، ٨٨، ١٢١، ١٢٦، ١٣٤، ١٧٨، ١٧٩،

٢٣٠، ٣٣٧، ٣٧٦

التَّقِيَّة، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٦٠، ٣٨٩

التَّلْبِيس، ١٣٤، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٥، ١٧٦، ٢١٤

التَّوْحِيد، ١٤٤

الجَّوْهَر، ٩٨

حادث = حادثة، ٧٧، ٧٨، ٨٢، ٨٤، ١٠٢ -

١٠٥، ٢٠٢، ٢١٨، ٢١٩، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٤٢،

٢٤٤ - ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٧١، ٢٧٢،

٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٩٣، ٣٤٣

حُبَّة = حُجَج = حِجَاج، ٦٦، ٨٨، ٩٢، ٩٤،

٩٨، ٩٩، ١١١، ١١٣، ١١٧، ١١٩، ١٢٢،

١٢٣، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٦، ١٤١، ١٤٩، ١٥١،

١٦٣، ١٦٩، ١٨٠، ١٨٦، ٢٤٤، ٢٨٤، ٢٨٧،

٢٩١ - ٢٩٣، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣١٧، ٣٣٢،

٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٤٩،

٣٥٥، ٣٥٦، ٣٦٣، ٣٧٠، ٣٧٢ - ٣٧٥،

٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٨

حَذَث، ١٥٩

حُدُوث، ٧٨، ٨٢، ٨٤، ٩٨، ١٠٣ - ١٠٥،

١٦٢، ١٦٣، ٢١٨، ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٣٨، ٢٤٤

- ٢٤٦، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٥،

٢٦٦، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٧ - ٢٨٠، ٢٩٢،

٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٨

حديث، ٨٩

- ٢٧٨، ٢٧٥، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٤، ٢٥٣
- فِعْلُ النَّبِيِّ، ١٠٦، ١٠٧، ١٥٥، ١٥٦، ١٧٣
- الْقَدَم، ٩٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣
- الْقَدِيم، ٧٦، ٨٩، ١٠٣، ١١٢، ١١٣، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٤ - ١٦٦، ١٦٩، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٦، ٢٩٩
- كَلَامُ اللَّهِ، ١٠٧، ٣٣٨
- مَبْعُوث، ٢٢٠، ٢٢١
- الْمُتَحَدِّثُ، ٣٧١
- مُتَحَدِّثٌ، ٩١، ١٢٥، ١٦٣، ٣٣٧، ٣٤١
- مُتَكَلِّمٌ، ١٠١
- الْمُنْتَبِي، ٢٠٩، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٦، ٢٩٧
- المُحَدِّث، ١٦٠، ١٦٦
- المُحَدِّث، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٧٢، ٢٧٣
- مَصْرُوف = مَصْرُوفَةٌ، ٥٢، ٨٥، ١١٨، ١٣٥، ٢٤٩، ٣٢٥
- المَصْلَحَة = مَصَالِح، ١١٢، ١١٤، ١٨٣، ٢٢٠، ٣١٤
- المُعْجِز = المَعْجِزَة = المَعْجِزَات، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٧٢، ٧٥، ٧٧، ٨٢، ٩٣، ٩٦، ١٠١ - ١٠٧، ١١٠، ١١٧، ١١٨، ١٢٣، ١٤١، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٣، ١٧٠، ١٧١، ١٨٢، ١٨٣، ٢٠٥ - ٢٠٧، ٢١٧ - ٢١٩
- ٣٨٥، ٣٧٨ - ٣٧٦، ٣٧٣، ٣٥٤
- الرَّسَالَة، ٧٨، ١٠٥، ٢١٩، ٢٢١، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٣٧
- رَسُول، رَسُولُ اللَّهِ، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٣، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩٦
- سِحْر، ١٠٩، ١١٥، ٣٤٥، ٣٤٦
- الشَّبَهَة = الشَّبَهَات = الشَّبَه، ٦٣، ٧٤، ٩١، ١٠٨ - ١١٣، ١٢٢ - ١٢٤، ١٢٦ - ١٢٨، ١٣١، ١٣٥، ١٦٦ - ١٧٠، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٦ - ١٨٨، ٢٠٤، ٢١٤، ٢٣٢، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٨٣ - ٢٨٥، ٢٩١ - ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣١٧ - ٣١٩، ٣٢٣، ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٦، ٣٣٩ - ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٤، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٦ - ٣٦٨، ٣٧١ - ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٧ - ٣٨٧، ٣٨٦، ٣٧٩
- شَعْبَة = مَشْعَبَة، ٢١٢، ٢١٩
- ضَرُورَة، ٥٢، ١٢٨، ١٣١، ١٣٤، ١٣٥، ١٥٥، ١٨٨، ١٨٩، ٢٢٨، ٢٦٣، ٢٦٨، ٣١٧، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٤٣، ٣٥٨
- الْعَدْل، ١٤٤
- الْعَدَم، ٨٢
- الْعَرَض، ٩٨
- عَصَة، ١٦٨
- فِعْلُ اللَّهِ تَعَالَى، ٧٩، ١٠٦، ١٠٩، ١٥٦، ١٥٥، ١٧٠ - ١٧٢، ٢١٤، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٩

٢٠٦، ١٨٠، ١٧٣، ١٧١، ١٧٠، ١٦٨، ١٦٦	٢٢٧، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٦ - ٢٤٣، ٢٤٥
٢٣٢، ٢٣٠، ٢٢٩، ٢١٧، ٢١٢، ٢١٠، ٢٠٧	٢٤٦، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٨
- ٢٥٢، ٢٤٩ - ٢٤٤، ٢٤٢، ٢٤١، ٢٣٩ -	٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٨ - ٢٨٥، ٢٩٤، ٢٩٥
٢٩٠، ٢٨٧، ٢٨٥ - ٢٧٩، ٢٧٧ - ٢٥٧، ٢٥٥	٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠١ - ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٨
٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣٢، ٣٠٨ - ٣٠١، ٢٩٨ -	٣١٠، ٣١٣، ٣١٤، ٣٢٤، ٣٣٦ - ٣٣٩
٣٦٠، ٣٥٢، ٣٤٩، ٣٤٤، ٣٤٠ - ٣٣٨	٣٤٤، ٣٥٠، ٣٥٣، ٣٥٧، ٣٦١، ٣٦٨، ٣٧٧
٣٨٥، ٣٧٨، ٣٧٠، ٣٦١	٣٨٠، ٣٨٢
نبي، ٦٢، ٧٣، ٨٨، ١٣٠، ٢١٣، ٢١٩، ٢٢٠	مُعَاظَة، ٢٤٨
٢٨٢، ٢٧٨، ٢٤٠، ٢٣٤، ٢٢٩، ٢٢٧، ٢٢٦	النُّبُوَة = النُّبُوتَات، ٦٢، ٦٦، ٧٣، ٧٨ - ٨٢، ٨٤
٣٥٠، ٢٩٩، ٢٩٥	٨٧، ٩٢، ٩٣، ٩٦، ٩٧، ٩٩ - ١٠٢، ١٠٤ -
الوجود، ٨٢	١٠٦، ١٠٨ - ١١١، ١١٣، ١٤٧، ١٥٠

فهرس المصطلحات الأدبية

- الأعجمي، ١٣٥، ١٣٨، ١٦٤، ٣٦٣
 الأمي، ١٤٠، ١٤٣
 أبلغ، ٣١٤، ٣٦٢، ٣٧٨
 أفصح، ٧٠، ١١٢، ١١٣، ١٢١، ٣١٤، ٣٢٧
 ٣٢٩ - ٣٣١، ٣٦٢، ٣٦٩، ٣٧٨، ٣٨٠
 ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٦
 البلاغة، ١٢٥، ٢٤٠، ٣١٨، ٣٢٧، ٣٣١، ٣٥٠
 ٣٦٨
 البليغ، ٦٢، ٨٩، ١٢٢، ١٣٥، ٣٨٦
 بيت = أبيات، ٥٦، ٥٧، ٦٤، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٠
 التساوي، ٥٥
 التفارب، ٥٥، ٦٣، ٨٦، ٩٣
 التماثل، ٨٦، ٩١، ١٣٣
 الخطابة = الخطبة = الخطب، ٥٤، ٥٩، ٦٣، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧١، ١١٤، ١١٨، ١٤٠
 ١٤٧، ٢٤٧، ٢٥٠
 الخطيب، ٥٩، ٦٣، ٦٥
 السب والهجاء، ٥٣، ١٢٣، ١٢٦، ٣٤٩، ٣٧٠
 ٣٧٥
 السريانية، ٣٣٠
 الشاعر، ٥٩، ٦٣، ٦٥، ٧٢، ٧٤، ٨٩، ٩٣، ١٩٥
 ٢٠٢، ٢٠٣، ٣٣١
 الشعر = الأشعار، ٥٢، ٥٤، ٥٧، ٦٠، ٦٢، ٦٥
 ٦٨ - ٧٢، ٩٠، ١١٣ - ١١٥، ١١٨، ١٢٢
 ١٣٥، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٧، ١٦٥
 ١٦٦، ١٨٨ - ١٩٣، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٩ -
 ٢٠٣، ٢١٥، ٢٢٨، ٢٤٧، ٢٥٠ - ٢٥٢
 ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٨
 ٣٨٨
 ضروب الكلام، ٥٤، ٦٣، ٦٤، ٨١، ١٤٧، ٣١٩
 الطبقة = الطبقات، ٥٥، ٧١، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩٣
 ١١١، ١١٦، ١٢١، ١٣٣، ١٣٥، ٣١٣، ٣٢٧
 ٣٣٠، ٣٨١، ٣٨٤
 العربي = العربية، ٦٧، ١١٢، ١٢١، ١٢٢، ١٦٤
 ٣١٠، ٣٣٠، ٣٦٣

المُساواة، ٥٦، ٥٧، ٦٤، ٦٨، ٧٢، ٩٦، ٩٧، ١١٧، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٤، ١٤٥، ١٤٦، ٣٠٢، ٣١٧، ٣١٨، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٦٠، ٣٨٤ المُساوي، ٥٨، ١١٢، ٢٤٠، ٣٠١، ٣٢٦، ٣٥١ المُعَارِض، ١٣٥، ١٦٤، ١٦٥ المُعَارِضَةُ، ٥٢-٥٨، ٦٢، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٥- ٧٧، ٨٠، ٨١، ٨٨-٩٢، ٩٣، ٩٥-٩٧، ٩٩-١٠٤، ١٠٦-١٠٨، ١٠٩، ١١١، ١١٩- ١٢٣، ١٢٥-١٢٧، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٤- ١٣٦، ١٣٨، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٩، ١٦٥، ١٦٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٣، ١٨٩، ١٩٠، ٢٠٤، ٢١٣، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٦٨، ٢٧٨، ٣٠٠، ٣٠٢- ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٣، ٣١٥-٣٢١، ٣٢٣- ٣٢٦، ٣٣٢، ٣٤٢، ٣٤٧-٣٤٩، ٣٥١ - ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٧٧، ٣٧٩-٣٨١، ٣٨٣- ٣٨٥-٣٨٩ المُقَارِب، ٨٥-٨٧، ٩١، ١١٢، ١٣٤ المُقَارِبَةُ، ٥٦، ٥٧، ٧٠-٧٢، ٧٥، ٨٨، ٩٣، ١٠٧، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٧، ٣٠٢، ٣١٧ ٣٧٦، ٣٨٤ المُمَاثِل، ٧٥، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ١٢٢، ١٣٤ المُمَاثِلَةُ، ٦٤، ٧١، ٧٥، ٨٥، ٨٧-٨٩، ٩١ ١١١، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٧، ١٣٣، ١٣٥، ٣١٧ ٣٢٠، ٣٦٨، ٣٧٧ المنثور، ٥٤، ٦٣، ٦٤، ١٢٢، ١٤٧ المنظوم، ٥٤، ٧١، ١٢٢، ١٤٧، ٢٠٠	عَرُوض = أَعَارِض، ٦٠، ٦٤، ٦٨، ٧٠، ٧١، ١٤٥ الفصاحة، ٥١، ٥٤، ٥٥، ٥٧-٥٩، ٦١-٦٤، ٦٦، ٦٧، ٧٠، ٧٣-٧٥، ٧٨-٨١، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ١٠٤، ١٠٧، ١١٠-١١٤، ١١٧- ١٢٢، ١٢٥-١٢٨، ١٣١-١٣٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٩، ١٦٥- ١٦٨، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٢، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٤٠، ٢٦١، ٢٦٩، ٢٧٧، ٢٧٨، ٣٠١-٣٠٤، ٣٠٦، ٣١٠-٣١٤، ٣١٦- ٣٢٠، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٠-٣٣٢، ٣٥٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٨، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨١ ٣٨٤-٣٨٧ الفصيح، ٥٢، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٦٢، ٦٣، ٧٠، ٧١، ٧٥، ٨٥، ١٠٨، ١٠٩، ١١١، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٨، ١٣٣-١٣٥، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٢، ١٥٩، ١٦٤، ١٦٨، ٢٧٨، ٣٠٠، ٣١٣، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٩، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٧٢ ٣٧٨، ٣٨٦ قافية = قَوَافِي، ٦٠، ١٩٢، ٢٠٢، ٣٦٣ القصص، ٥٣، ١٢٤، ١٣٤، ١٥٦، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٩٤، ٣٦١، ٣٦٢ القَصِيدَةُ = القَصَائِد، ٥٦، ٥٧، ٦٠، ٦٧، ١١٦، ١٩١، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٦-٢٠٠، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٥١، ٢٥٢، ٣٦٣، ٣٧٢، ٣٧٦ مُتَقَارِب، ١١١
----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

١٢٢، ١٣٣ - ١٣٥، ١٣٧ - ١٤٢، ١٤٤ -

١٤٧، ١٦٥، ١٨٢، ١٨٨، ١٨٩، ٢٠٠، ٢٠٣،

٣٢٩، ٣٦٢، ٣٧٨

الوزن = الأوزان، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧١،

٧٢، ٧٣، ٧٤، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٥١

الموزون، ٦٨، ٦٣، ٥٤،

النَّثر، ٧٠، ١٣٣، ٣٢٩

النَّحو، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣

النَّظم، ٥٤، ٥٥، ٥٨، ٥٩، ٦١ - ٦٨، ٧٠ - ٧٣،

٧٥، ٨١، ٨٥، ٩٥، ٩٦، ١٠٧، ١١٨، ١١٩،

فهرس مصادر التحقيق

١. إثبات الوصية للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، المنسوب إلى أبي الحسن علي بن الحسين المسعودي (م ٣٤٦هـ)، بيروت: دار الأضواء، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.
٢. إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين، جمال الدين مقداد بن عبد الله الأسدي السيوري الحلبي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، قم: مكتبة السيد المرعشي، ١٤٠٥هـ.
٣. أسد الغابة، ابن الأثير الجزي (م ٦٣٠ق)، تحقيق: علي محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.
٤. إشارة السبق، أبو المجد الحلبي، تحقيق: إبراهيم البهادري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٥. أعلام النبوة، علي بن محمد الماوردي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ.
٦. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (الشيخ المفيد) (م ٤١٣ق)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام، قم: مؤسسة آل البيت عليه السلام، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
٧. الاستيعاب في أسماء الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي المالكي (م ٣٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.
٨. الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن محمد بن حنبل الشافعي العسقلاني (ابن حجر) (م ٨٥٢هـ)، تحقيق: ولي عارف، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٣هـ.

٩. الأعلام، خير الدين الزركلي (م ١٤١٠ هـ)، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٩٠ م.
١٠. الأغاني، علي بن الحسين الإصفهاني (ابو الفرج) (م ٣٥٦ هـ)، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ.
١١. الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد، الشيخ الطوسي، طهران: منشورات مكتبة جامع جهلستون، ١٤٠٠ هـ.
١٢. الأمالي، محمد بن علي ابن بابويه القمي (الشيخ الصدوق) (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: مؤسسة البعثة، قم: مؤسسة البعثة، ١٤٠٧ هـ.
١٣. الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، أبو الحسين الخياط المعتزلي، تحقيق: د. نبيرج، الناشر: مكتبة الدار العربية للكتاب - القاهرة، أوراق شرقية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
١٤. الأنساب الأشراف، عبد الكريم بن محمد السمعاني (م ٥٦٢ هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، بيروت: دار الجنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.
١٥. أوائل المقالات، الشيخ المفيد، تحقيق: الشيخ إبراهيم الأنصاري، الناشر: دار المفيد، ١٤١٤ هـ.
١٦. بحار الأنوار، العلامة المجلسي، بيروت: مؤسسة الوفاء، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
١٧. البيان في إعجاز القرآن، د. صلاح عبد الفتاح الخالدي، الأردن: دار عمار، الطبعة الخامسة، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
١٨. تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد المرتضى بن محمد الحسيني الزبيدي (م ١٢٠٥ هـ)، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
١٩. تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي الزيدان، قاهره: الهلال، ١٩١١ م.
٢٠. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ليدن، ٥ جلد، ١٩٣٧ م.
٢١. تاريخ الطبري (= تاريخ الأمم والملوك): أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (م ٣١٠ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣ هـ.

٢٢. تاريخ بغداد (=مدينة السلام): أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (م ٤٦٣ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
٢٣. تذكرة الواصلين في شرح نهج المسترشددين، السيد نظام الدين عبد الحميد بن مجد الدين الأعرجي الحسيني، تحقيق: طاهر السلامي، كربلاء: العتبة العباسية المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ هـ.
٢٤. التعليق، قطب الدين أبو جعفر محمد بن الحسن المقرئ النيسابوري، تحقيق: د. محمود يزدي مطلق (الفاضل)، مشهد: الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ.
٢٥. تفسير القمي، أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم القمي (م ٣٢٩ هـ)، تحقيق: السيد طيب الموسوي الجزائري، قم: مؤسسة دار الكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ هـ.
٢٦. تفسير الفرات الكوفي، فرات بن إبراهيم الكوفي (م ٣٥٢ هـ)، تحقيق: محمد الكاظم، طهران: مؤسسة الطبع والنشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.
٢٧. تقريب المعارف في علم الكلام، أبو الصلاح الحلبي، تحقيق: رضا الأستاذي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرّسن، ١٤٠٤ هـ.
٢٨. تمهيد الأصول في علم الكلام، الشيخ الطوسي، تحقيق: عبد الحسين مشكوة الديني، تهران: مؤسسه انتشارات و چاپ دانشگاه تهران (مؤسسة منشورات و طباعة جامعة طهران)، ١٣٦٢ ش.
٢٩. الجمل والنصرة لسيد العترة في حرب البصرة، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (الشيخ المفيد) (م ٤١٣ هـ)، تحقيق: علي مير شريفي، قم: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
٣٠. جمهرة النسب، هاشم بن محمد ابن كلبى، بيروت: دار الكتب العلمية: ١٤٢٥ هـ.
٣١. الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
٣٢. الخرائج والجرائح، قطب الدين الراوندي، تحقيق و نشر: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام - قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.

٣٣. خزانة الأدب، عبدالقادر بن عمر البغدادي (م ١٠٩٣ هـ)، تحقيق: محمد نبيل الطريفي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
٣٤. ديوان الأعشى (ميمون بن قيس)، تحقيق: محمد محمد حسين، مصر: مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، ١٩٥٠ م.
٣٥. ديوان الشريف المرتضى، الشريف المرتضى (ت ٤٣٦ هـ)، تحقيق: رشيد الصفار، قدم له الأستاذ الشيخ محمد رضا الشيباني، دار إحياء الكتاب العربي، عيسى البابي الحلبي.
٣٦. ديوان حسن بن ثابت، حسن بن ثابت، بيروت: مؤسسة الاعلمي.
٣٧. الذخيرة في علم الكلام، الشريف المرتضى، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين، ١٤١١ هـ.
٣٨. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، العلامة الشيخ آقا بزرك الطهراني، بيروت: دار الأضواء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٣٩. رسائل الشريف المرتضى، تقديم وإشراف: السيد أحمد الحسيني، إعداد: السيد مهدي الرجائي، قم: دار القرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
٤٠. روض الجنان وروح الجنان في تفسير القرآن، أبو الفتوح الرازي، تحقيق: د. محمد جعفر باحقي - د. محمد مهدي ناصح، مشهد: بنیاد پژوهش های اسلامی آستان قدس رضوی (مجمع البحوث الإسلامية التابع للروضة الرضوية المقدسة)، ١٣٦٨ ش.
٤١. سرُ الفصاحة، الأمير أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ.
٤٢. سرمايه إيمان در أصول اعتقادات (بالفارسية)، المولى عبد الرزاق اللاهيجي، تحقيق: صادق اللاريجاني الأملي، انتشارات الزهراء، الطبعة الثالثة، ١٣٧٢ ش.
٤٣. سمط اللآلي، أبي عبيد البكري الاونبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤ هـ.
٤٤. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (م ٣٠٣ هـ)، تحقيق: سليمان البغدادي وكسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
٤٥. سير أعلام النبلاء، أبو عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (م ٧٤٨ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة العاشرة، ١٤١٤ هـ.

٤٦. شرح ديوان الفرزدق، إيليا الحاوي، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٣٦٢هـ.
٤٧. الشعر والشعراء، ابن قتيبة الدينوري (م ٢٧٦هـ)، تحقيق ونشر: عيسى الحلبي، ١٩٤٦م.
٤٨. شمس العلوم، نشوان بن سعيد بن الحميري اليمني، بيروت: عالم الكتب.
٤٩. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، اسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ١٣٧٦هـ.
٥٠. طبقات المعتزلة، أحمد بن يحيى بن المرتضى، بيروت: دار المنتظر، ١٩٨٨م.
٥١. الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف، علي بن موسى الحلبي (السيد ابن طاووس) (م ٦٦٤ هـ)، قم: مطبعة الخيام، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ.
٥٢. الطراز، يحيى بن حمزة العلوي اليمني، تحقيق: د. عبد الحميد هندواوي، منشورات ذوي القربى، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.
٥٣. عصرة المنجود في علم الكلام، زين الدين علي بن محمد بن يونس العاملي النباطي البياضي، تحقيق: حسين التنكائني، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
٥٤. غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع، السيد حمزة بن علي بن زهرة الحلبي، تحقيق: إبراهيم البهادري، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٥٥. الفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي، تحقيق: نعيم حسين زرزور، صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.
٥٦. الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم الأندلسي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
٥٧. فوات الوفيات، ابن خلكان (م ٦٠٨هـ)، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن كاتبي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.
٥٨. الفهرست، الشيخ الطوسي، تحقيق: جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقاهة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٥٩. الفهرست، ابن النديم البغدادي (م ٤٣٨هـ). تحقيق: رضا تجدد.

٦٠. فهرست (رجال) النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي النجاشي الأسدي، تحقيق: آية الله السيد موسى الشبيري الزنجاني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الثامنة، ١٤٢٧هـ.
٦١. القاموس المحيط، أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (م ٨١٤ هـ)، تحقيق: نصر الهوريني، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
٦٢. قواعد المرام في علم الكلام، ابن ميثم البحراني، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، قم: مكتبة السيد المرعشي، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
٦٣. حياة الحيوان الكبرى، كمال الدين محمد بن موسى الدمييري (م ٧٧٣ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٦٤. كتاب من لا يحضره الفقيه، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (الشيخ الصدوق) (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
٦٥. كشف الحجب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار، السيد إعجاز حسين النيسابوري الكنتوري، قم: مكتبة السيد المرعشي، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.
٦٦. كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الفراء، الشيخ جعفر كاشف الغطاء، تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي - فرع خراسان، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٦٧. كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، العلامة الحلي، تحقيق: الشيخ حسن حسن زاده الأملي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة التاسعة، ١٤٢٢هـ.
٦٨. الكنى والألقاب، عباس بن محمد رضا القمي (م ١٣٥٩ هـ)، طهران: مكتبة الصدر، الطبعة الرابعة، ١٣٩٧هـ.
٦٩. لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم المصري (ابن منظور) (م ٧١١ هـ)، قم: أدب الحوزة، ١٤٠٥ هـ، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.
٧٠. اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية، جمال الدين مقداد بن عبد الله الأسدي السيوري

- الحلّي، تحقيق: السيّد محمد عليّ القاضي الطباطبائي، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.
٧١. مجلّة العقيدة، تصدر عن المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية - النجف الأشرف، العدد الثالث (عدد خاصّ بألفيّة الشريف المرتضى)، سنة ١٤٣٦هـ.
٧٢. مجلّة كتاب شيعة، تصدر عن مؤسسة تراث الشيعة - قم المقدّسة، العدد المزدوج ٩ - ١٠ (عدد خاصّ بألفيّة الشريف المرتضى)، سنة ١٣٩٣ش.
٧٣. مجمع البيان، الشيخ الطبرسي، تحقيق: لجنة من العلماء، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
٧٤. المسائل الطرابلسيّة الأولى (مخطوطة)، الشريف المرتضى، مصوّرتها محفوظة في مركز إحياء التراث الإسلامي - قم، برقم ١٦٩٠/٣.
٧٥. المسلك في أصول الدين، المحقّق الحلّي، تحقيق: رضا الأستاذي، مشهد: مجمع البحوث الإسلاميّة، ١٤١٤م.
٧٦. المصباح المنير، أحمد بن محمد بن عليّ المُقريّ القيّومي (م ٧٧٠هـ)، قم: دار الهجرة، ١٤٠٥هـ.
٧٧. معالم العلماء، الحافظ محمد بن عليّ بن شهر آشوب المازندراني، قم.
٧٨. معجم الأدباء (=إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (م ٦٢٦هـ)، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١١هـ.
٧٩. المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد الطبرّاني (م ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله و عبد الحسن الحسيني، قاهره: دار الحرمين، ١٤١٥هـ.
٨٠. معجم الشعراء الجاهليّين، عزيزة قوال بابتي، بيروت: دار الصادر، ١٩٩٨م.
٨١. معجم المؤلّفين، عمر رضا كحّالة (معاصر)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٦هـ.
٨٢. معجم ما استعجم، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري (م ٤٨٧هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
٨٣. معراج اليقين في شرح نهج المسترشدين في أصول الدين، محمد بن الحسن الحلّي المعروف

بفخر المحققين، تحقيق: طاهر السلامي، كربلا: العتبة العباسية المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.

٨٤. المغني، أبو محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة (م ٦٢٠ هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي.
٨٥. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري، تحقيق: هلموت ريتز، فيسبادن: دار النشر فرانز، ١٤٠٠هـ.

٨٦. الملل والنحل، الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، بيروت: دار المعرفة.
٨٧. مناقب آل أبي طالب عليهم السلام، محمد بن علي أبو عبد الله ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨ هـ)، تحقيق: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، النجف: المطبعة الحيدرية، ١٩٥٦م.
٨٨. مناهج اليقين في أصول الدين، العلامة الحلبي، تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي، الناشر: المحقق.

٨٩. المنتخب في شرح لامية العرب، يحيى بن أبي طي الحلبي الفساني، تحقيق: إبراهيم البطشان، الناشر: دار المنهاج، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩م.

٩٠. المنقذ من التقليد أو التعليق العراقي، الشيخ سديد الدين الحُمصي الرازي، تحقيق و نشر: مؤسسة النشر الإسلامي - قم، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.

٩١. الموشح في ماخذ العلماء على الشعراء، محمد بن عمران المرزباني، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ.

٩٢. النكت في إعجاز القرآن (في ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، أبو الحسن علي بن عيسى الرمثاني، تحقيق: محمد خلف الله أحمد - د. محمد زغلول سلام، مصر: دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦م.

٩٣. النهاية في غريب الحديث، المبارك بن محمد الشيباني الجزري المعروف بابن الأنثير (م ٦٠٦ هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، قم: مؤسسة إسماعيليان، الطبعة الرابعة، ١٣٦٤ ش.

٩٤. الوافي بالوفيات، الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط - تركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠ هـ.

٩٥. وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان، أبو العباس أحمد بن محمد البرمكي (ابن خلّكان) (م ٦٨١ هـ)، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى، ١٣٩٧ هـ.

فهرس المطالب

٥	الفهرس الإجمالي
٧	مقدمة التحقيق
٨	القرآن معجزة الرسول الخالدة
٨	النظريات في جهة إعجاز القرآن
١٠	التعريف بنظرية الصرفة
١٠	تاريخ القول بالصرفة
٢١	حقيقة الصرفة عند الشريف المرتضى
٢٤	الإشكالات على نظرية الصرفة وأجوبتها
٢٦	شبهتان حول إعجاز القرآن
٢٩	سبب تبني الشريف المرتضى للصرفة
٣٠	هذا الكتاب
٣١	نسبة الكتاب
٣٢	اسم الكتاب
٣٤	تاريخ تأليف الكتاب
٣٥	فصول الكتاب
٣٥	التعريف بنسخة الأصل
٣٨	عملنا في الكتاب
٤٠	كلمة الشكر
٤١	نماذج من تصاوير النسخة

الموضح عن جهة إعجاز القرآن (الصرفة)

- ٥١ الفصل الأول: في بيان مذهب الصرفة
- ٥١ إشكال على مذهب الصرفة و جواب المصنّف
- ٥٣ بيان المصنّف لمذهبه في الصرفة
- ٥٩ وقوع التحديّ بالفصاحة والنظم معاً
- ٦٣ انفراد القرآن بنظم خاصّ
- ٦٣ بيان أنّ العرب لولا الصرف لعارضوا في الفصاحة والنظم
- ٦٥ إشارة إلى وجه جديد من وجوه إعجاز القرآن
- ٦٧ الدليل على أنّ نظم القرآن ليس بمعجز بنفسه
- ٧٠ إمكان معارضة القرآن بالفصاحة والنظم
- ٧٣ فهم العرب لمعنى إعجاز القرآن
- ٧٥ استحالة البقاء على العلوم
- ٧٧ وجه دلالة الصرفة على صدق الرسول صلى الله عليه وآله
- ٨٢ عدم اشتراط الحدوث في الدلالة إلا بمعنى خاصّ
- ٨٤ معنى التحديّ بالإتيان بمثل القرآن
- ٨٧ تعذّر المماثلة في الكلام
- ٩١ غاية الشعراء وأهل الصنائع من التحديّ مع تعذّر المماثلة
- ٩٣ معنى إعجاز القرآن بناء على الصرفة
- ٩٥ حقيقة خرق العادة بالقرآن بناء على الصرفة
- ٩٧ في كون القرآن علماً على النبوّة بناء على الصرفة
- ١٠١ تقدّم وجود القرآن وكونه علماً على النبوّة
- ١٠٦ تجويز أن يكون القرآن من فعل النبيّ صلى الله عليه وآله
- ١٠٧ سبب عدم إيمان فصحاء العرب بناءً على الصرفة
- ١١١ الصرفة و فصاحة القرآن
- ١١٩ دلالة تمكين مسيلمة من المعارضة على الصرفة
- ١٢١ نفي تقدّم كلام العرب على القرآن في الفصاحة

- ١٢١ من الأدلة على مذهب الصرفة.
- ١٢٤ فطنه العرب و اتخذاهم إلى أَلطف الحيل.
- ١٢٦ أهمُّ شبهات عدم وقوع المعارضة.
- ١٢٨ جواز اجتماع العقلاء الكثيرين على إنكار ما يعلمونه ضرورة.
- ١٣٢ اختلاف الفصحاء في درجات الفصاحة.
- ١٣٧ الفصل الثاني: في بيان سائر المذاهب في جهة إعجاز القرآن و الردّ عليها.
- ١٣٧ المذهب الأول: إعجاز القرآن في نظمه.
- ١٤٠ نقل كلام البلخيّ حول نظم القرآن و مناقشته.
- ١٤٥ المذهب الثاني: اختصاص القرآن بنظم مخالف للمعهود.
- ١٤٧ المذهب الثالث: إعجاز القرآن بإخباره عن الغيوب.
- ١٥١ بيان أنّ الإخبار عن الغيوب أحد وجوه إعجاز القرآن.
- ١٥٦ المذهب الرابع: إعجاز القرآن في نفي الاختلاف عنه.
- ١٥٨ المذهب الخامس: إعجاز القرآن في صحّة معانيه و موافقتها للعقل.
- ١٥٩ المذهب السادس: إعجاز القرآن في كونه قديماً.
- ١٦٠ أدلة بطلان قدم القرآن.
- ١٦٠ الدليل الأول.
- ١٦٠ الدليل الثاني.
- ١٦٠ الدليل الثالث.
- ١٦٢ بطلان الكلام النفسيّ.
- ١٦٣ بطلان كون قدم القرآن أحد وجوه إعجازه.
- ١٦٧ الفصل الثالث: في بيان ما يلزم مخالفتي الصرفة.
- ١٦٧ شبهتان حول إعجاز القرآن.
- ١٦٧ الشبهة الأولى: شبهة الجنّ و الملائكة.
- ١٦٧ التقرير الأول للشبهة: جواز وضع القرآن على يد الجنّ.
- ١٦٨ التقرير الثاني للشبهة: جواز وضع القرآن على يد الملائكة.
- ١٦٩ أجوبة الرافضين لنظرية الصرفة عن الشبهة.
- ١٦٩ الجواب الأول: لزوم الاستفساد و التليس.

- ردّ المصنّف بعدم وجوب المنع من الشبهات على الله تعالى..... ١٦٩
- الجواب الثاني: كفاية حرق العادة في دلالة المعجزة..... ١٧٠
- ردّ المصنّف حاجة دلالة المعجزة إلى شروط أخرى..... ١٧١
- الجواب الثالث: بدهاء مجيء النبي بالقرآن..... ١٧٢
- ردّ المصنّف نفى بدهاء أن يكون القرآن من فعل النبي..... ١٧٣
- الجواب الرابع: ثبوت وجود الجنّ بواسطة قول النبي ﷺ..... ١٧٣
- ردّ المصنّف: عدم توقّف شبهة الجنّ على القطع بوجودهم..... ١٧٣
- نفى توقّف معرفة وجود الجنّ على شريعتنا..... ١٧٤
- الجواب الخامس: عدم جواز وضع القرآن من قبل الجنّ بكلّ أصنافهم..... ١٧٤
- ردّ المصنّف..... ١٧٥
- أولاً: عدم توقّف الحذق بأكثر الصنائع على كمال العقل..... ١٧٥
- ثانياً: جواز اجتماع الإيمان والمعصية..... ١٧٦
- ثالثاً: جواز اختصاص الفصاحة بقوم دون غيرهم..... ١٧٦
- الجواب السادس: عدم معارضة الجنّ للقرآن مع توفرّ دواعيهم إلى ذلك..... ١٧٨
- ردّ المصنّف توفرّ دواعي معارضة القرآن عند العرب دون الجنّ..... ١٧٨
- الجواب السابع: جواز تنبيه العرب إلى شبهة الجنّ وإشارتهم إليها..... ١٧٩
- ردّ المصنّف نفى وجوب علم العرب بكلّ شبهة..... ١٨٠
- موارد الاعتماد على العرب في ردّ الشبهات..... ١٨٢
- الموارد التي لا يعتمد فيها على العرب في ردّ الشبهات..... ١٨٣
- نفى وجوب علم العرب بكلّ شبهات المتكلّمين..... ١٨٤
- عدم دلالة تأييد العرب لشبهة الجنّ على صحّتها..... ١٨٥
- الجواب الثامن: مخالفة شبهة الجنّ للضرورة والبدهاء..... ١٨٨
- ردّ المصنّف..... ١٨٨
- أولاً: نفى بدهاء بطلان شبهة الجنّ..... ١٨٨
- ثانياً: نفى ادعاء النبي صلى الله عليه وآله أن يكون القرآن من فعله..... ١٨٩
- ثالثاً: جواز الشكّ في نسبة الأشعار إلى أصحابها..... ١٩٠
- انتحال الشعر..... ١٩٥

- جواز معرفة علم الأشخاص بالشعر وغيره من خلال الاختبار ٢٠٠
- نفي الفرق بين الشعر والصنائع في إمكان معرفة الصادق من المتحل ٢٠٢
- الجواب عن شبهة الجنّ بناءً على مذهب الصرفة ٢٠٤
- مناظرة للمصنّف مع أحد المعتزلة حول الجواب الأخير ٢٠٥
- كيفية العلم بعدم قدرة جميع المحدثين على بعض أنواع المعجزات ٢٠٦
- الفرق بين إحياء الموتى عند الجنّ، وبين قدرة الجنّ على فصاحة القرآن ٢٠٧
- نفي جواز قدرة الجنّ على إبدال جسم بأخر من دون مشاهدتنا لذلك ٢٠٩
- الشبهة الثانية: قتل النبي ﷺ وانتحال كتابه ٢١٣
- أجوبة الرافضين لنظرية الصرفة عن الشبهة ٢١٤
- الجواب الأول: لزوم الاستفساد والتلبيس ٢١٤
- الجواب الثاني: بدهاة مجيء النبي صلى الله عليه وآله بالقرآن ٢١٥
- الجواب الثالث: لزوم التشكيك في نسبة الأشعار والكتب إلى أصحابها ٢١٥
- مناقشة المصنّف للجواب الثاني ٢١٥
- الجواب الرابع: كفاية خرق العادة في إعجاز القرآن ٢١٦
- ردّ المصنّف؛ أولاً: اشتراط اختصاص القرآن بمن ظهر على يده ٢١٦
- ثانياً: عدم لزوم ظهور الحوادث وانتشارها ٢١٧
- الجواب الخامس: تجويز الشك في سائر المعجزات والتنفير عن النظر فيها ٢١٨
- ردّ المصنّف عدم حصول التنفير عن ذلك ٢١٨
- الجواب السادس: قبح قتل النبي قبل أداء رسالته إلى الأمة ٢١٩
- ردّ المصنّف جواز أن يكون النبي مبعوثاً إلى أحاد الناس، لا إلى الأمة ٢٢٠
- الجواب السابع: دلالة القرآن على اختصاصه بنبيّنا ﷺ ٢٢١
- إبطال أن تكون قصص القرآن من فعل البشر ٢٣١
- الجواب عن الشبهة الثانية بناءً على مذهب الصرفة ٢٣٢
- الفصل الرابع: في تتبّع ما ذكره صاحب الكتاب المعروف بـ «المغني» ممّا يتعلّق بالصرفة ٢٣٣
- المقطع الأول: دلالة الاختصاص على النبوة ٢٣٣
- مقدمة في بيان شروط المعجز ٢٣٦
١. نفي كفاية اختصاص النبي بظهور القرآن من جهته في الدلالة على نبوته ٢٤٠

- ٢٤٢..... بيان الفرق بين نوعين من الاختصاص
- ٢٤٢..... بيان صحّة حصول اختصاص يزيد على ما ذكره صاحب المغني
- ٢٤٣..... بيان الفرق بين تعلّق الفعل بالفاعل و محلّ البحث
- ٢٤٤..... المقطع الثاني: جواز حدوث القرآن قبل دعوى النبوة
- ٢٤٨..... الكلام عليه؛ يقال له
- ٢٤٨..... ١. نفي كفاية ظهور ما يمكن فيه النقل على صدق من ظهر على يديه
- ٢٥٠..... ٢. بيان الفرق بين دلالة الفعل على الفاعل و محلّ البحث
- ٢٥٠..... ٣. عدم دلالة ظهور الشعر وغيره من الكلام على علم فاعله به
- ٢٥٢..... ٤. بيان الفرق بين القرآن و سائر المعجزات على النبوة
- ٢٥٥..... المقطع الثالث: في بيان المعتبر في صحّة الاستدلال بالقرآن
- ٢٥٦..... الكلام عليه؛ يقال له
- ٢٥٦..... ١. نفي صحّة الاستدلال على تعلّق الفعل بالفاعل مع تجويز انتقال الأعراض
- ٢٥٧..... ٢. كيفيّة الاستدلال بإحياء الموتى على النبوة
- ٢٥٨..... ٣. شرط الاستدلال بالقرآن على النبوة
- ٢٦١..... المقطع الرابع: تجويز وضع القرآن من قبل الملائكة، والرّد على ذلك
- ٢٦٢..... الكلام عليه؛ يقال له
- ٢٦٢..... ١. قادحيّة شبهة الملائكة في القرآن و سائر المعجزات
- ٢٦٣..... ٢. قادحيّة جواز فعل المعجزة بيد البشر في دلالتها
- ٢٦٤..... ٣. خروج كلام صاحب المغني عن محلّ البحث
- ٢٦٤..... المقطع الخامس: بقية الكلام في شبهة الملائكة
- ٢٦٥..... الكلام عليه؛ يقال
- ٢٦٥..... إيجاب صاحب المغني عليه تعالى ما لا وجه لوجوبه
- ٢٦٥..... المقطع السادس: في بيان خرق العادات
- ٢٦٧..... الكلام عليه؛ يقال له
- ٢٦٧..... ١. تهافت كلام صاحب المغني و خروجه عن البحث
- ٢٦٨..... ٢. ضرورة خرق العادة في دلالة المعجزة و شرط ذلك
- ٢٦٨..... ٣. كيفيّة العلم بصدور ما هو من جنس مقدور غير القديم، منه تعالى

- المقطع السابع: تجويز أن تكون المعجزة من فعل الملك ٢٦٩
- الكلام عليه؛ يقال له ٢٧٢
١. الطريق الصحيح للاستدلال بالقرآن على النبوة ٢٧٢
٢. تهافت بعض كلام صاحب المغني ٢٧٤
- المقطع الثامن: كيفية الاستدلال بالقرآن مع تقدّم حدوثه على زمان البعثة ٢٧٥
- الكلام عليه؛ يقال له ٢٧٧
- جواب مسألة تقدّم حدوث القرآن بناءً على نظريتي الصرفة و الفصاحة ٢٧٧
- المقطع التاسع: حكم إظهار المعجزة على الكذاب و تمكينه منها ٢٨١
- الكلام عليه؛ يقال له ٢٨٤
١. بيان الفرق بين إظهار المعجزة على الكذاب و بين تمكينه منها ٢٨٤
٢. بيان عدم منع الله تعالى أهل الضلال من نشر ضلالهم ٢٨٦
٣. تحقيق في باب الاستفساد و التمكين ٢٨٨
- المقطع العاشر: الجواب عن شبهة ٢٩١
- أخذ النبي ﷺ القرآن من غيره ٢٩١
- الكلام عليه؛ يقال له ٢٩٣
- بيان دلالة القرآن على نبوة نبيّنا ﷺ من غير طريق الصرفة ٢٩٤
- المقطع الحادي عشر: في بيان ما هو شرط في صحة الاستدلال بالقرآن ٢٩٦
- الكلام عليه؛ يقال له ٢٩٧
١. شرط دلالة المعجزة التي يجوز فيها النقل و الحكاية ٢٩٧
٢. إشارة إلى جواز ظهور المعجزات على غير الأنبياء عليهم السلام ٢٩٩
٣. تجويز التباس النبي بالمتنبّي على بعض الوجوه ٢٩٩
- المقطع الثاني عشر: مناقشة صاحب المغني لنظرية الصرفة ٣٠٠
- الكلام عليه؛ يقال له ٣٠٢
- في بيان مذهب الصرفة ٣٠٢
- المقطع الثالث عشر: مناقشة أخرى لنظرية الصرفة ٣٠٨
- الكلام عليه؛ يقال له ٣٠٩
- دفاع المصنّف عن نظرية الصرفة ٣٠٩

- ٣١٢ المقطع الرابع عشر: الاستدلال لصالح نظرية فصاحة القرآن
- ٣١٣ الكلام عليه؛ يقال له
- ٣١٣ مناقشة أدلة فصاحة القرآن باختصار
- ٣١٥ المقطع الخامس عشر: سبب عدول الجميع عن معارضة القرآن
- ٣١٧ الكلام عليه؛ يقال له
- ٣١٧ في بيان الدليل على الصرفة
- ٣٢٣ شبهتان حول نظرية الصرفة
- ٣٢٣ الشبهة الأولى: ضرورة تذاكر العرب للصرفة على فرض تجويزها
- ٣٢٤ الجواب
- ٣٢٧ الشبهة الثانية: نفي لزوم ظهور الفرق بين فصاحة القرآن وأفصح كلام العرب
- ٣٢٨ الجواب
- ٣٣٣ الاستدراكات
- ٣٣٥ الاستدراك الأول: في الدلالة على وقوع التحدي بالقرآن
- ٣٣٥ الدليل الأول
- ٣٣٩ الدليل الثاني
- ٣٤١ الدليل الثالث
- ٣٤٥ مناقشة دليل رابع أقيم لإثبات التحدي بالقرآن
- ٣٤٧ الاستدراك الثاني: في أن القرآن لم يعارض
- ٣٤٧ البحث الأول: ضرورة نقل المعارضة على تقدير وقوعها
- ٣٤٨ تكامل شروط إظهار معارضة القرآن
- ٣٥٠ وجوب نقل ما اجتمعت فيه الشروط
- ٣٥١ ارتفاع الموانع عن نقل المعارضة
- ٣٥٤ النقض بعدم ظهور النص على أمير المؤمنين عليه السلام
- ٣٥٩ بيان الفرق بين نوعين من المعارضة
- ٣٦٠ كيفية الاستدلال بترك المعارضة على النبوة
- ٣٦١ البحث الثاني: نقل بعض المعارضات الركيكة
- ٣٦٥ الاستدراك الثالث: في أن معارضة القرآن لم تقع لتعذرها

- الطريق إلى معرفة الفعل المقدور والمتعذر ٣٦٥
- في بيان تعذر المعارضة على العرب ٣٦٦
- إشكالات على تعذر المعارضة ٣٦٧
- إشكالات أخرى ٣٦٩
- مناقشة المصنّف للإشكالات ٣٦٩
- الاستدراك الرابع: في أنّ تعذر المعارضة كان مخالفاً للعادة ٣٨٣
- إبطال الوجوه المدّعاة لتعذر المعارضة ٣٨٣
- الفهارس العامة ٣٩١
١. فهرس الآيات ٣٩٣
٢. فهرس الأحاديث ٣٩٦
٣. فهرس الآثار ٣٩٧
٤. فهرس الأشعار ٣٩٨
٥. فهرس الأعلام ٤٠٠
٦. فهرس الأماكن ٤٠٣
٧. فهرس الأديان، والفرق والمذاهب والجماعات والقبائل ٤٠٤
٨. فهرس الأيام والوقائع ٤٠٨
٩. فهرس الأشياء والأمراض والحيوانات ٤٠٩
١٠. فهرس الكتب الواردة في المتن ٤١٠
١١. فهرس الكلمات المترجمة في المتن ٤١١
١٢. فهرس المصطلحات القرآنية ٤١٢
١٣. فهرس المصطلحات الكلامية ٤١٣
١٤. فهرس المصطلحات الأدبية ٤١٧
١٥. فهرس مصادر التحقيق ٤٢٠